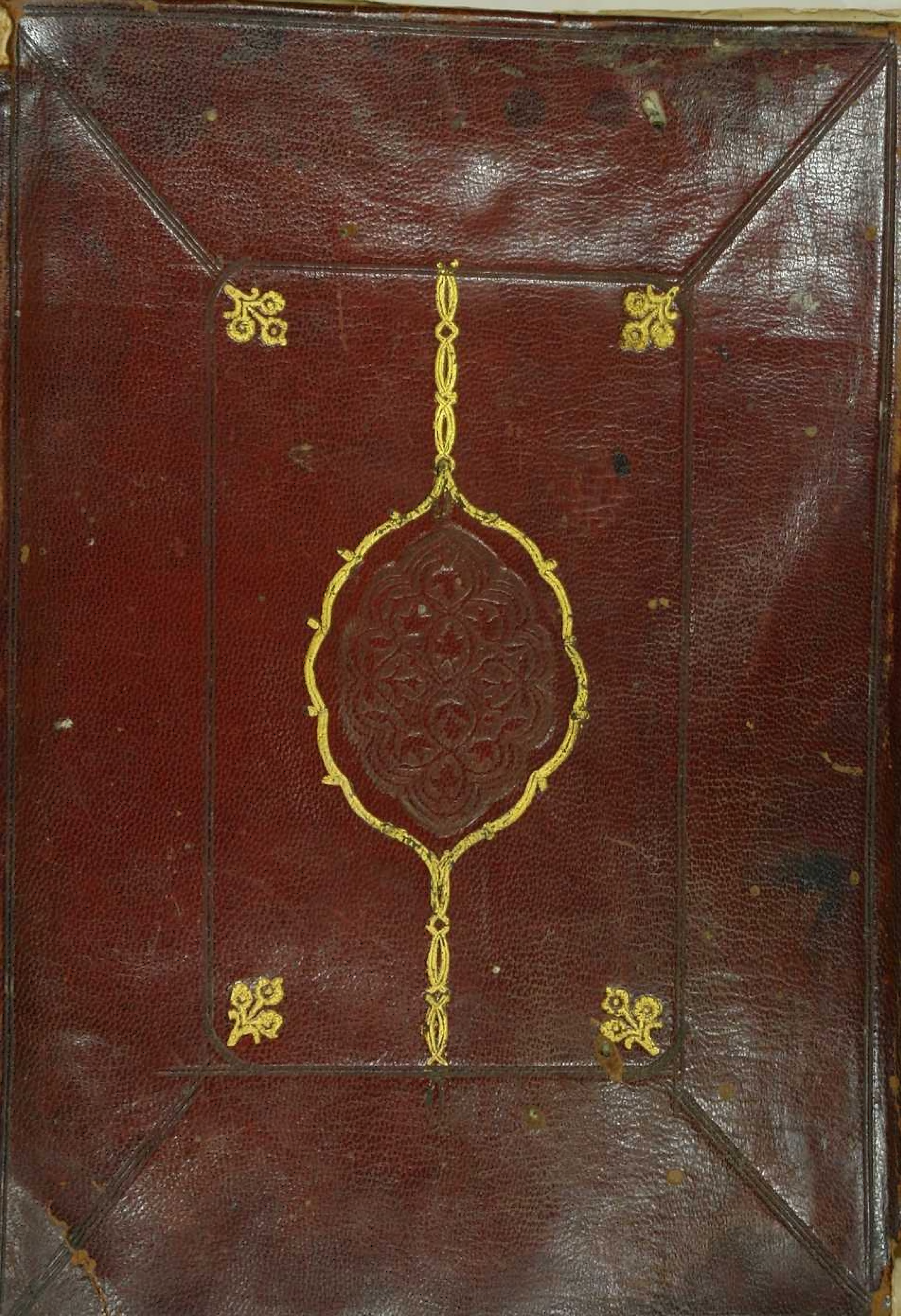


0 7 2 7









٢١٦

{حاشية على شرح كتاب في اصول الفقه / كتبت في

ح

القرن الثاني عشر الهجري تقديرًا .

٣٠٥ ق مسرعا مختلفة ٢٢٥٨ اسم

نسخة حسنة ، نائق ، أولها خطها نسخ مستاد

٥٨٢٨

وبعض الأوراق بهت مضرب .

أ - أصول الفقه الاسلامي أ - تاريخ النسب

Copyright © King Saud University

١٤١٦/٧/١٩



١١٧٩  
 ١١٨٠  
 ١١٨١  
 ١١٨٢  
 ١١٨٣  
 ١١٨٤  
 ١١٨٥  
 ١١٨٦  
 ١١٨٧  
 ١١٨٨  
 ١١٨٩  
 ١١٩٠  
 ١١٩١  
 ١١٩٢  
 ١١٩٣  
 ١١٩٤  
 ١١٩٥  
 ١١٩٦  
 ١١٩٧  
 ١١٩٨  
 ١١٩٩  
 ١٢٠٠

عَلَيْكَ كِفَارَةٌ أَنْ جَاءَتْكَ فَمَوْسُتَقِلْ فَسَقَطَ قَوْلُ سَيِّخِ  
 الْأَسْلَامِ بَعْدَ قَوْلِ الْمَمِّ وَالْمَسَاوِي وَاضِحٌ مَا نَصَّهُ أَيْ سَوَاءٌ  
 كَانَ مُسْتَعْلَاماً أَوْ لَا وَلَهُذَا مَثَلُ الشَّمْلِ بِمَثَلَيْنِ أَوْ لَهَا الْمُسْتَقِلُّ  
 وَالثَّانِي لَفِظُهُ هُفَا نَدُّ سَبَبِي عَلَى عَطْفِ قَوْلِهِ وَالْمَسَاوِي عَلَى الْمَثَلِ  
 وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِاسْتِغْلَاظِ التَّكْرَارِ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُسْتَقِلِّ عِلْمٌ بِمَا  
 بَلْ هُوَ مَقْطُوفٌ عَلَى الْأَخَصِّ كَالْعِلْمِ وَالْمَثَلِ لِأَنَّ فِي الْمَمِّ لِلْمَعْرِفَةِ وَالْحَقِّ  
 الْمَسَاوِي فِيهِمَا الْجَوَابُ لِلسُّؤَالِ لَا لِلْمُسْتَقِلِّ وَغَيْرُهُ كَأَنَّهُ  
**قوله** فِي سُّؤَالٍ أَوْ غَيْرِهِ أَنْ قِيلَ كَيْفَ يَسْتَقِيمُ هَذَا التَّقْيِيمُ مَعَ  
 خُصُوصِ الْمَقْصِدِ وَهُوَ جَوَابُ السَّائِلِ قُلْنَا لَيْسَ قَوْلُ الْمَمِّ وَالْعَامِ  
 عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ الْأَخَصِّ لِيَكُونَ مِثْلَ قَسَامِ الْجَوَابِ الْمُسْتَقِلِّ  
 فَيَتَوَجَّهُ مَا ذَكَرْ بَدَلِ قَوْلِ الْمَمِّ وَالْعَامِ ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ الْخَافِئُ  
 إِلَى أَنْ الْمُرَادُ بِهَذَا الْعَمُّ مِنْ جَوَابِ السَّائِلِ وَأَنَّهُ لَيْسَ عَطْفًا عَلَى الْأَخَصِّ  
 وَأَنَّ الْمَصْلُحَ يَبْرُكُ جَوَابُ السَّائِلِ الْمُسْتَقِلِّ الْعَامِ بَلْ ذَكَرَ فِي  
 مَعْنَى هَذَا وَلِخَاصَّةِ أَنَّ الْمَمِّ خَالَفَ الظَّاهِرَ بِالتَّقْيِيمِ لِفِرَاقِ السُّؤَالِ  
 لَزِيَادَةِ الْفَائِدَةِ سَمَّ قُلْتُ فَقَوْلُ الْمَمِّ وَالْعَامِ لَا يَكُونُ عَطْفًا  
 عَلَى قَوْلِهِ جَوَابِ السَّائِلِ **قوله** عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ أَيْ لِأَجْلِ **قوله** تَطَرُّفِ الظَّاهِرِ  
 الْمَقْصُودِ أَيْ لَفْظِ الْعَامِ **قوله** لَوْ زُودَ فِيهِ أَيْ بِسَبَبِهِ **قوله** الْحَيْضُ  
 بِكِبَرِ الْحَا وَفِيهِ الْيَا جَمْعُ حَيْضَةٍ بِكِبَرِ الْحَا بِمَعْنَى خُرْقَةِ الْحَيْضِ  
 وَفَلْ يَطْرُقُ فِي جَمْعِ حَيْضَةٍ بِكِبَرِ الْحَا وَسُكُونِ الْعَيْنِ غَوْ كَسْرٍ وَدِيمَةٍ  
 وَحِجَّةٍ وَبِمَكْنٍ أَنْ يَجْعَلَ جَمْعُ حَيْضَةٍ بِفَتْحِ الْحَا كَصِيغَةِ جَمْعِ ضَيْفَةٍ  
 وَخِيمِ جَمْعِ خِيمَةٍ وَأَنْ كَانَ مُحْفُوطًا خِلَافًا لِمَنْ قَاسَهُ وَالْقَاوُهَايَا  
 هَذَا بِالْعَامِ هِيَ فِيهِ وَهِيَ الْخُرْقَةُ وَمِنْ الْأَوَّلِ وَهِيَ حَيْضَةُ  
 بِكِبَرِ الْحَا بِمَعْنَى خُرْقَةِ الْحَيْضِ قَوْلُ سَيِّدِ تَسَاغَايَشَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

تفسير

فعله



ليس كنت حينئذ معلقة **قوله** والنسب هو مقصد بعضني  
 اسم الفاعل أي الأشياء المنتنة **قوله** مما ذكر في الحديث من الآ  
 المذكورة وغيرهما من بنية الجاسات قال الشافعي وكذا قوله  
 الماظهر يشتمل جميع الميأه وأن كانت الواقعة في بربضاعة  
 لكن لما لم يظهر ميمز لبعض الميأه عن بعض لم يثبت النسب على  
 ذلك بخلاف الجاسات فإنه يظهر فيها الميمز لأنه عهد  
 العقوبة عن بعضها دون بعض قاله سم قلت ولعل قول  
 ما ذكر وغيره على الأمور المذكورة في الحديث وغيرها هو  
 الأولى والظاهر والافيهن حمل ما ذكر على ما يربضاعة  
 وغيره **قوله** فأجد ربحر مبتدأ محذوف والتقدير فوجد الق  
 أجد ربا اعتبار العوم من عدم وجود العربية كأيدل على كنه  
 كلام الشافعي **قوله** على ما قيل إلا عبر بذلك لقول البيهقي أنه  
 روي عن طاووس عن ابن عباس قال ليس بعبيد لكن  
 الحديث رواه مالك والشافعي وأصحاب السنن والحاكم  
 من طرق منها عن طاووس عن صفوان ورجحها ابن عميد  
 البرقي شيخ الإسلام **قوله** فمن إن قيل كيف سماه الله تعالى  
 أمانة مع أنه أخذ قمارا الجواب أنه لا يكون غصبًا إلا إذا كان  
 الأخذ غير ضيق والأخذ في هذه القصة قررة بعضهم  
**قوله** ليصلي فيها أي النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** فسأله  
 العباس أي عم النبي صلى الله عليه وسلم وكانت مئة  
 سقاية الحاج فأراد أن يضم إليها خدمة البيت فيكون  
 له اثنتان السيد أنه بكسر السين وهو خدمة البيت  
 والسقاية **قوله** فاسلم أي أظهر إسلامه لأنه كان أسلم قبل

ذلك

فلا كذا به بعض التقادير **قوله** فنزل الامانات بالجمع فربية على إرادة  
 العموم حاصل ما ذكره أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السب  
 سواء وجرت فربية التعميم أو لا نعم أن وجرت فربية المخصوص وهو  
 المعتبر كالنهي عن قتل النساء فإن سبب أنه عليه الصلاة والسلام را  
 امرأة فربية به بعض مخازيه مقتولة وذلك يدل على احتقار  
 بالخرجات فلا يشاؤون المنة وأما قتلت **قوله** من يولد دينه  
 عاقلة لولده الشيخ الإسلام ونفعه سم بما حاصله أنه يتجه عليه  
 شيان أحدهما أن قول الراوي نهى عن قتل النساء احتكالية حال  
 لقوله نهى عن بيع الغرور ونهى بالسبعة للجار فلا يبيع عن الأ  
 كثر فلا حاجته منع عمومه إلا استفاد من الفربية الثاني  
 أن رويته على السر عليه والمراة الحريرة مقتولة لم يعلم أنه  
 من قبيل ووجود فربية المخصوص فيدل على الاحتقار بالخرجات  
 بل هي الرواية لم ترد على كونها سبب العورود وأما أنها فربية الم  
 المخصوص من أي **قوله** عمارة الزركشة ما هو أفرب التي كونه فربية  
 المخصوص حيث قلنا وظل الغاصرة على السبب فجميع النساء  
 مع النهي عن قتل النساء والقبيل بالخرجات مخرجه على سب  
 وهو أنه على السر عليه ولم يرب امرأة مقتولة به بعض غروراته  
 فقلنا لم قلنا وهم لا يفتاؤون ونهى عن قتل النساء والقبيل  
 مع أنه أراد بالخرجات **قوله** وهو السبب من سب  
 العورود وأما فربية العورة التي السبب بها نهى وقد يستل على هذا  
 الخلاف لأنه إن كان من غير المسئلة فربية على إرادة بيان حكم



صورة السبب وكيف يسوغ القول بأنها مختصة بال دخول وان كان في  
 هذا إشكال الغريبة المذكورة وكيف يسوغ القول بأنها فطرية الد  
 قول ومجرد ورود اللفظ بعينه وجود ذلك السبب لا يغير الفصح  
 بال دخول يجوز ان السامع اراد بال لفظ مع ذلك فاعرى تلك القوة  
 وان كان في هذا اعم من وجود تلك الغريبة وعبر وجودها فلا وجه  
 للاطلاق واحصر على الغويي اللهم الا ان يكون منسبا لخلق ان  
 ورود اللفظ بعينه وجود ذلك السبب هل هو من نية فطرية  
 عادة على دخولها او لا فادعى الجمهور الاول بلزاقا لواقع فطرية  
 الدخول والشين اللفظ الثاني فليزاقا لواقع فطرية الدخول  
 فليزاقا مع الاجتهاد فان شين الاسلام خير الاجتهاد بالزنى  
 نظر القول بمقابلته لا يغير من الخصائص لا يغير ذلك  
 ايضا وان كان يصح ان يكون له ان يشارك في الاجتهاد المجمع  
 اذ التحصيل لا يكون الا بالاجتهاد فتوقف على النظر بالبرهاني  
 وما تقتضيه الفواعل فليتناول اسم **قوله** وقال الشيخ اللفظ وال  
 الموقوف هي مختصة او ارد عليه انه مخالف لما نقله الموهبة شرع  
 المحتس على اللفظ وغيره من الاجماع على ان صورة السبب  
 داخله فطريا وانما عرّف ذلك باللفظ قولنا عينة لا يوجب  
 قوله على ان العلامة اي اللفظ في خبره ان ابا حنيفة  
 لم يخرج صورة السبب لان العرّاش عن ابا حنيفة هي الزوجة  
 وان الولد والخلق العرّاش الحريث على وليه رفعة بعرف قوله  
 عبر ان رفعة وليه على العرّاش لا يستلزم كون اللفظ مطلقا وانما

جواز كونها ان ولم تكثر وفقر قيل به وشعره ايضا فليد  
 فعلية بمعنى فاعلة في الولاية نقل ذلك عنه لمخير الكمال لمعناه  
 به عايشته **قوله** اخراجه من حريث افعال ان **قوله** العرّاش  
 اي لخاصة العرّاش **قوله** وفقر قال على السر عليه ولم يستلزم على  
 رد قال على قول ابا حنيفة وفي الرواية الثانية له احتج به  
 نبوت السبب وفقر قوله ما يرفع المزوم المتركور عنه قول ابا  
 الهمام راجع شين الاسلام والكمال **قوله** وفيه فيها ان يلحقها  
 به جريان الخلاف به كونه فطريا الدخول او فطرية **قوله** حتى  
 يكون ضمير يكون لقوله خارج وهو ان تاخر لفظا متقدّم رتبة لا يتحد  
 ان يعلق اليه عكس الدخول به اللفظ انما هو المعنى لانه دخول  
 اللفظ في اللفظ غير متقدّم والخارج لانه اسم اللفظ كما تقدم ويذكر عليه  
 لانه ذكر التلو فليكن بالاختصاص على هذا التفسير مما هو من خواص المعاني  
 يكون راجعا للفظ ويحاط به في العبارة تشابها لاجزها والمطابق  
 اي معنى خارج **قوله** خارج هو من نية نعتد على السر عليه ولم يترك  
 اللاتمي **قوله** اي رسم الفواعل ليس بغير اللفظ المستند **قوله** علم وهو  
 الامانات في الرواية **قوله** كما سبقت عليه لقوله تلك او لقوله برفق قاله  
 شين الاسلام **قوله** وشاهرا واقبلى بدر الجملة حاله بتغير فقل  
 المرفق المرفق حاله لا يرفع فرفعه فقام او ففقره عن البرهاني  
 خلافا للاختصاص وتبعد ارفاقا **قوله** وبيّن ان تكون الجملة معكوفة  
 على جملة فرفعه وانما هي كون المشاهدة سابقة على الخروج  
 لان المرفق المرفق **قوله** يشار الى ان اقل بدر **قوله** عرّاشا



منه اداة الاستعجال بغير تنوين **فوله** واخر المواضع على نعت  
او قال وعلمه قوله فكان ذلك الاشارة الى ان النعت ايراد النعت  
بدريل تفسير الشرائع اللفظة او المصراع **فوله** ولم يرد  
وهذا ايراد بغير ما لانها تسمى **فوله** مع هذا القول اي مع نفي  
هذا القول وهو انهم اهل سبيل وقوله التوهم فاعول تفهيم  
عليه لا يقول المنكر وقوله المفسر للمفسر اي غير هذا القول  
ووجوب ذلك اذ التوهم يقتضي التبعي والنفعي على الشئ امر  
بقوله ومقابلته اي وهو ان يقولوا محروا وعلمه اهل  
سبيل وقوله المشتمل نعت لمقابلته كما قاله المحققين لا لا  
كما لا يفهم لانه اداة اللفظة فمنهم لانهم فاعول بل اذ لا يفهم  
يشتمل عليه الامر المنكر وقوله بافادته قاله التمام بيان  
لوجه اشتمال مقابلته على اداة اللفظة يعني ان اشتماله على ذلك  
سبب افاذته انه على امر عليه ولم هو الموصوف به كتابهم  
اهل ونحوه لشين الاسلام وزاد **فوله** والباء متعلقة بالمستعمل  
ويحوز تعلفها باداة اهل وهذا كما ترى يدل على ايراد النعت  
النفسي على امر عليه ولم انهم اللفظة يجعل سببا اداة  
المقابلته انه على امر عليه ولم هو الموصوف به كتابهم مع اداة  
بل بالمعنى التي فسرنا به كما تفهم لا بغير انه الموصوف به كتابهم  
فان محروا فوله محروا وعلمه اهل سبيل ليس فيه تفهيم لكونه  
الموصوف به كتابهم فبقيت اداة اللفظة مستعملة على اداة  
الافادته التي هي اداة النعت سبب افاذته اداة العلم والادب

يكون

يكون انما كتابهم نعتهم بنعت وادب المنعوت بملك المنعوت هو  
الاهل سبيل فاذ اعترفوا بانه اهل سبيل دل على انه المنعوت  
به كتابهم فبقيت اداة **فوله** واخر وهو انه لم يختر ببيان صحة  
توسعه انه الموصوف به كتابهم ومثلا التبعي بيانها بنفسها  
مع قطع النظر عن ذلك لان يكون انما اختر المتيقن عليه  
بمنزلة الاعتبار فبقيت اداة **فوله** وذلك مناسب للاشارة الى الموصوف  
بالمقابل للمقابل خلافا للشبهة بوجه انه تعالى وتوهم الاول  
ان قوله تعالى ان الله يامركم يا محمد ان تعلق وتوهم الاول  
له الامر باداة اللفظة التي هو الامر بالمقابل للمقابل التي  
هو الامر بوجه ان المناسب للموصوف هو الامر بالموصوف به فانه  
سم **فوله** وقد ذكرنا في الاشارة للموصوف بالمقابل **فوله** بالحق  
السايق متعلق ببيان والحق بالحق ببيان انه الموصوف  
به كتابهم **فوله** والحق متعلق على امر اي فتهمة **فوله** لانه لم يرد  
الاخير لانه يعود لكونه هو عبارة عن الخفاء ان كان الخفاء لم يرد  
العلم بسببه **فوله** ان تاخر الخفاء اي تاخر متراخيا فبقيت  
يعلم الغير الاول من قوله الشرب المحترزات او تقارنا بانه  
عقب احرمه الاخر فانه محترز قوله هذا ان تاخر الخفاء  
والتميز من قوله او جعلنا تاخير ما فانه محترز البقية المفسر هذا  
**فوله** اي عن وقت اي وقت العمل بالعلم والمراد التماخي  
عن دعوه وقت ان لا ينفذ في كتابه عليه السلام وغيره  
فانه سم وعمل المراد ان تاخير عن الوقت او العمل بغيره



منه بعد الزود مالا يسمع **قوله** نسخ الخاص العام انما يجعل الخاص  
مخصصا للخاص به هذه الحالة لان التحقيق بيان المراد من العام قبل تاخر  
على وقت العمل بالعام لان تاخير البيان على وقت الحاجة وهو مشع  
**قوله** بالنسبة لما تعارضها من اهل النزعة وهو ما دل عليه الخاص مثال ذلك  
تاخر قوله لا تقتلوا اهل النزعة في العروة على وقت العمل بقوله  
اقتلوا المشركين فيكون الخاص المذكور ناسخا لمحكس العام بالنسبة  
لما دل عليه ذلك الخاص مما هو داخل تحت العام المذكور وهو  
اهل النزعة الداخل في عموم المشركين **قوله** بان تاخر الخاص على  
الخاص بالعام هذا محترز قول المولى على العمل والمراد تاخر امرا  
خياريا بربيل المتفاد ببقوله او تقارنا وكذا يقال في قوله الاتي او  
تاخر العام **قوله** او تاخر العام هذا محترز قول المولى الخاص وقوله  
مطلقا اي على وقت الحاجة بالخاص او على وقت العمل به  
فان الكمال وهذا ان كان بان يعرف بين تاخر الخاص بمفعول  
فيه وتاخر العام ببلد يفعل فيه ووجه ظاهر في ان التحقيق  
بيان المراد من العام ببلد يكس مع تاخر الخاص على وقت العمل  
والا لزوم تاخير البيان على وقت الحاجة وهو مشع بخلافه  
مع تاخر العام اذ لا يلزم عليه ذلك **قوله** او تقارنا هذا  
محترز قول المولى تاخير كما تقوم **قوله** وجعل هذا محترز قولنا ايضا  
الملاحضة في قول المولى ان تاخر الخاص انما من **قوله** خصم الخاص  
العام اي في حق فاعرى الخاص **قوله** وقيل ان تقارنا تعارض  
فان سم فحيت السكونت على غير وهذا للتحقيق مع عروا بعلا

السمع

السمع اشياء هذا عنهم لاني قول ضرر الشريعة في شفيح ما لم يعلم  
التاريخ حمل على المفارقة فغير السامع بخبره وعنه نأيت حكم  
التعارف في ضرر ما شاولا وهو مع بخلافه **قوله** انما لمقتضى اي لا يفي  
المقتضى بسببه لانه كلما منها فخر معناه **قوله** بان يشترط حاجي  
اي بمرئول واحصر بالمراد بكونه حاجي تواردها على مرئول واحصر  
اي ما يدل عليه احصر ما هو ما يدل عليه الاخر سورا لانه عامير بقوله  
اقتلوا المشركين لا تقتلوا المشركين مثلا او حاجي كقولنا فلان  
لا تقتلوا اهل النزعة اقتلوا اهل النزعة **قوله** محتاج العمل  
بالخاص كالتوزيع على قول المولى تعارضا **قوله** فلنا اي في العروة  
بيد المفسر والمفسر عليه الخاص اقوى في **قوله** حاشا له ان التعارض  
في المفسر عليه بي حاجي اي شيز متواردين على مرئول واحصر  
كما علم مما مر في المفسر بي عام وخاص والخاص اقوى من العام  
في المفسر عليه تكملة في المفسر غير بخلاف المفسر **قوله**  
على ذلك البعض اي مرئول الخاص وقوله لانه اي ذلك البعض يجوز  
عقلان لا يراى في العام بخلاف الخاص ولانه في ذلك البعض اي  
هو مرئول **قوله** ملا حاجته الى مرجع توزيع على قوله اقوى  
وقوله الى مرجع اي خارج بيار له عن التعارض ولا يكونه اقوى  
مرجع لاني كونه خفعا **قوله** تعكسه اي في ان العمل بالعام كما اشار  
اليه بقوله فلنا في العروة اي بي المتناخريه ان العمل بالخاص  
في حاشا له ان العمل بالخاص المتناخريه العمل بالعام لا يلغي  
العلم بالكلية بل في اجراء الخاص مفعول بخلاف العكس وهو العمل



بالعلم المتأخر فإنه يلغى الخا عن الكلية وأورد سمي على قول الموه  
وقال في الخفية العلم المتأخر ناسخ وانضم الثاني فريدهم  
من التبيين في المقام حيث قابل الشر المتأخر بالتفارق بالمعنى  
التي بيناه المراد بالتأخر في هذا القول هو التراجع لاكن عبارة  
صدر الشريعة من جهة بيان المراد اعم من التراجع فإنه قال به  
تعالى الخا في العلم واهم يعلم التاريخ محل على المقارنة  
معنى التأخر مع يتوهم وعننا ثبتت حكم التعارض في فردا شاذ  
واه كان العلم متأخر في نسخ الخا عننا واه كان الخا متأخر  
فيه كان هو عونا في فردا واه كان متأخر في نسخ في ذلك القول  
عننا حتى لا يكون العلم عا ما في هذا ما ننظر الى كونه العلم  
كون العلم ناسخا اذا تأخر ثم جعل في تأخر الخا فإنه في  
بمعنى السور في الاول اه كلام سمي فقلت وهو مراد عبارة  
صدر الشريعة في ذكر ممنوعه فكلما بل الترتيل عليه عبارة  
ان العلم المتأخر اذا فاره الخا في نسخ حكم التعارض  
به فردا شاذ واه بربيل قوله واه يعلم التاريخ محل على المقارنة  
اه المقارنة المحمول عليه لا يبرهن ان يكون مقارنته الخا  
المتأخر للعلم المتقدم حكمه عليه بل الخا في نسخ العلم في  
كما عرج به بغير تغيير محل المقارنة المتكثرة على مقارنته العلم  
المتأخر الخا المتقدم والتعجيل ان ذكر به الخا المتأخر لاه  
على الاطلاق التي ادعاء سمي العلم المتأخر لا شبهة علم انه  
فردا شاذ واه في ما قلناه هنا وبود ما قلناه هنا عن قول

الموه

الموه فيل ان تقارنا تعارفا كما قلناه عنه ثم ورجعه قوله  
فتقاربان اي لاغتسا وليا لوجود التكليف مع الوفاء  
المختلف به واه واه لم تعرف عنه وعرج ووجوده مع الشا  
في **مسألة** مثل العلم في الشا بذكر الى ان مثال العلم والخا  
المذكور بمثل به بجميع ما تقدم من اول المسئلة الى هنا ويخرج  
به كل موضوع مادة في هاتين سبب **مسألة** وان كان لا يمتد  
قال في السير **مسألة** العلم يعني من المتعارفين العلم العلم والخا  
كما هو كالم كالمه واللا ان بيني العموم المطلق لاه واه  
اي لاه من لازم كون احراز الشا في خا واه الاخر علما بالمعنى  
المراد به هذا المطلق وهو كون الخا محصيا لاه العلم وكون  
ذلك العلم محصيا بذكر الخا ان تكون النسبة بينهما  
العموم المطلق **مسألة** وخارج ليس فيه قوله او تأخر احراز  
اه واه احتمالا ليشمل ما اذا جعل تاريخي شيخ الاسلام قوله في الخفية  
المتأخر ناسخ المتقدم واه تعارض فيه علمه واه سمي بغيره  
الانتم شير طوع بالخا المقارنة فانه شيخ الاسلام فقلت ان  
يعبر واه تقدم عن صدر الشريعة ان المقارنة في تخصيص الخا المتأخر  
في العلم واه العلم المتأخر في ان تراخي نسخ الخا المتقدم واه  
فان ثبت حكم التعارض في **مسألة** فير قال والمالهية وهو على حرف  
مفروق لاه اعتبار في الارتفاع من ومرة او كثره بالمعنى اعتبار  
لا وجود به الارتفاع لاه من لا يشاء تخفوا المالهية برونه وهو في  
حرف ذلك المفروق لاه ان حرف الارتفاع مجاز في التعريف برون  
فريت وان لم يرد ايضا اما ان يخاله بعدد العبادات لاه اعتبار في الارتفاع  
عرج انما به الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع المطلق على الما  
هيات الخفية الارتفاع وذلك فاسر بعد ان يقال المالهية في الارتفاع

في  
العلم والمغير



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

التركيب متعلق  
بالأجزاء لا بالاجزاء

لا محذور في تعلق  
التركيب بأجزاء  
باعتبار وجودها

في الواقع قوله وزعم ابراهيم والافرى لا يفي معنى الاعتقاد معناه الى  
واحد والافرى متعلق بالشيء كما يقال زعمت الباطل حقا قوله من وحده او غير ما  
قال العلامة وقوله او غير ما يدخل فيه قيل التعيين الذي فيه فانه غير علم الغنى  
دون اسمه كما تقدم لا يجوز ان دل على الماهية لا يقع اعتبار في التعيين الذي فيه  
بغير اسم الجسد خارجا من حيز المطلق بخلاف اسم وفرد يتوقف به وجوده  
وتتغير به مفرد يقال ان له حكم المطلق فانه سم قوله وزعم الامر وابر الخ  
حيث اكد ان الكمال فانه وقا حوى عليه ابراهيم كماله في تعريفه  
المطلق هو الموضوع للسلوك الاعرابي لان كلامهم به فواعر استنباط  
احكام افعال المتكلمين والتركيب متعلق بالاجزاء وهو المجهول فان  
الكلية التي هي امور عقلية بل ورواجي سلوك المناطقة افعال  
المطلق عندهم موضوع القضية لانه متعلق على التفسير بالكلية والجزئية  
والشركة فيكون موضوع الجزئية وفرد يكون موضوع الكلية والحكم بالجميع  
متعلق بالاجزاء واما القضاة الطبيعية التي هي على الماهية في  
حيث هي مفرد من المناطقة باعتبارها لا اعتبار بها في العلوم الاورد سم  
بما حاشاه انه لا يبين على ما قاله المتعلق بالتركيب بالمجهولات  
الكلية التي هي امور عقلية في حيث انها امور عقلية حتى يتوقف عليه  
الامتياز بين ذلك وانما اللزوم على كلامه متعلق بالتركيب بالماهيات باعتبار  
وجودها اجزاءها وتعلقها بها بل لا اعتبار بالاجزاء في وجودها وانما  
قوله واما القضاة الطبيعية فيقال على الماهية انما يجعل المطلق هو  
الحقيقة في حيث انها في واحد بالوجود الذي هو معنى  
موضوع القضية الطبيعية حيث يقال ان ذلك لا اعتبار له في العلوم والاما  
جعل الحقيقة في حيث امكان وجودها اجزاءها هي افعال كلامه  
وان اطلاق المقام جبر فلتك ~~وحيث علم بالتركيب انما يتعلق بالماهية~~  
هية باعتبار وجودها اجزاءها واحد وجودها بالاجزاء فيكون التعريف كمال

لعمري

بسم الله الرحمن الرحيم

لعمري ان الحاجب واللام في المطلق عندهم هو الوجود على الماهية  
مع الوجوه الشا بعد هو الاول وقوله وانما اللزوم على كلامه متعلق  
التركيب بالماهيات باعتبار وجودها اجزاءها وقوله وانما  
جعل الحقيقة في حيث امكان وجودها اجزاءها غير مستفاد  
من تعريف الماهية المستفاد منه خلوها من الاجزاء غير متصور  
لما اعلنا وانما اللزوم ذلك من تعريف الامر وابر الخ لا معناه  
في متعلق التركيب بالماهية في حيث هو شامع بالوجود فلتك  
اليد لا في حيث خصوصية بل بجملة ما قاله الامر وابر الخ لا معناه  
هو الافعال والوجود في قبالة ولا تغتر بالعلامة سم والاحكام  
به نفس ان يقال قول الامر الوجود على الماهية فالتعريف  
مفرد من اختياره ان يكون اللفظ المعنى الخارج عن اللفظ  
فليشمل ~~فانما~~ كماله المسمى بالمطلق الشا بين ذلك البرزخ  
في قول الامر لانه يعود على المطلق لا باعتبار المعنى المعنى  
به تعريفه فلا تميز المطلق بين ذلك المعنى لم يقل احد  
لانه على الوجوه الشا بعد كيف وفرد له للفظ كماله لا يحصى  
بل باعتبار معنى واحد وهو الوجود لان امراد المطلق التي  
هي اللاحقة المخصوصة تليق رغبة هي التي ادعى الامر  
وابر الخ لا معناه فانه ~~فانما~~ لان كماله عبارة عن وجود  
التعريف للمطلق بالمعنى المعروف به عرفه الشارح عن ذلك بقوله  
المسمى لا معناه فيقول الاستقراء وغير التعريف بالماهية المسمى  
والمسمى حقيقة فرد اللفظ ومعناه مدله عرفه واوراد

المسمى حقيقة  
سر لول الله







من حيث ذاتها بقوله اسر اجزائي ثعلب وذل على الاول  
 قوله ذل لا وجود لما هيته ذل فالتلحم بالاحتلام المتعلقة بالوجود  
 لا متعلقا فقولهم الا لازم السابغ له وهو الذل لا على الوجود  
 الشايع لان الوجود السابغ جف معنى النكسة بتعريف  
 الامر ويعرف معنى الشايع قول ارا حاجب فاذل على  
 الشايع ويعرف معنى الشايع الذي له فاذل التلحم قولهم سبي عليه  
 فذيل ان البناء المذكور لا يتوقف على التعريف لكفاية التعريف  
 منه لانه اذ كان القول المذكور مضيا على اللزوم مع بناء  
 على اللزوم باعتبار انه لا يلزم غلبة الامر ان يكون البناء عليه  
 بوزن لازم والبناء على الشايع يكون بلا واسطة وبما وفر  
 بقاء بناء البناء على الشايع بلا واسطة الخ فقولهم سبي عليه  
 له على الوجود الا ان اللفظ قولهم وان لم يتغير الظاهر ان وعرف  
 تعني انه لا يميز البناء انها ارتكبا باسراف معني  
 ان قولهم فاذل فاشارة بجملة المذكور رسم فقولهم لا فرق من  
 غير غير مثال لمصلحة الماهية بقرينة قوله من غير غير وقولهم  
 لا فرق بمعنى مثال للمفهوم فانه لا المفهوم الوجود لا هذا  
 تعلق بان الامر المتعلق بالتعلق لا جريا امر متعلق الماهية  
 هيته ومتعلق الماهية امر كلي يستحيل وجوده فلا يكون  
 فافهم اريد لا شرع الماهية بالامر بالامر فشرع الامر  
 على متعلق الماهية بالامر بالامر الذي جري من جزيا  
 فاذل صار له عليه الا على بقرينة الزعم واليقين ان هذا الكلام

عربي بان الموجب لغير الامر الى جزيا استحالته وجود  
 الماهية التلحم التي هي المتعلق بحسب النظام لان الامر  
 من متعلق الماهية من متعلق الامر وانما حاجب كيد  
 والمتعلق من مبدء هو النكسة الموهومة بالانقراض وما عرفت  
 بان الامر تعلق بخلق الماهية للوجود شايعة وكيفية  
 يتوهم عاقل ان اذ في مثلا فاذل من امر من التلحم والمتعلق  
 انما هو التعلق المتكرر القابل لكل من اعتبار الوجود الشايع  
 يعتبر متعلق الماهية وبما تجلست في البريحي ان فو  
 لمة لا ليس من البناء على الامر المتعلق له هو وفو  
 ليس كان حرا المتعلق بما ذكره الماهية فاذل سبي  
 على لا يعمل باسراف وليس متعلق من امر حرا كيد  
 فقولهم الشايع ان المتعلق بالمتعلق والنتيجة واحد  
 فقولهم فذيل على ان العمل على الماهية بغير ال  
 فاذل المعنى فلا يكره عليه الحيل فاذل العلامة  
 فقولهم لوجود الماهية بوجوه جزيا بان التلحم عليه الماهية  
 المحفوفة كالبشر في المورق وغيره ان الماهية  
 هيته التلحم لا يمكن وجوده على ان الخارج متعلقا  
 لان الموجودات الخارج محسوس والمحسوس جزوي  
 والموجودات الخارجيات مطابقة للماهية لا يفسد الماهية

ما عليه المحفوف  
 ان الماهية الكلية  
 لا يكره وجودها خارجا



كما اشار له تقرير الشارح لسلام الامر وانه الخا حيب  
بقوله لا المفعول لا وهو ما دل على الامر المتعلق باليد  
بالفعل كما قرأ امر مطلق الماهية ومعلق الماهية  
امر على استحليل وجوبه بالخارج فلا يكون فاعورا  
ادعى شره الماهية بامر بامر بامر فينتج من الامر من مطلق  
الماهية الماهية بامر بامر بامر فينتج من الامر من مطلق  
الامر بامر بامر بامر بامر بامر بامر بامر بامر بامر بامر  
وجوب الماهية بامر بامر بامر بامر بامر بامر بامر بامر  
ولا في الحق الاول فهو وفيل امر بامر بامر بامر بامر  
انه يجب اللاتيان بامر بامر بامر بامر بامر بامر بامر  
فما كانا به الواجب الاخير على القول بوجوبه بامر بامر  
لا يقال فيتم مع القول بان الماهية بامر بامر بامر بامر  
بامر بامر بامر بامر بامر بامر بامر بامر بامر بامر بامر  
على البطلان وعند الواجب كل من الجزاءات لا يرد  
يلتقي بامر بامر بامر بامر بامر بامر بامر بامر بامر  
هو احتمال الحق المتعدي في كل باب في القياس

ان يقول

يقال الامر بالماهية الكلية وان لم يقتض الامر جزئياتها  
لكن يقتضي تحييد المكلف في الايمان بكل واحد من  
تلك الجزئيات بدلا عن الامر عند عدم القرينة المعينة  
لو احدها او جميعها والتحيز بينها يقتضي جواز امر  
فعل كل منها شيخي الاسلام **فقال** ان يفعل بدل التمثال  
من كل جزئي **فقال** كالعام والخاص أي جواز امتناعا  
**فقال** فنحو تقييد ان تفريع على القاعدة الاولى من  
القاعدتين اللتين ذكرتهما الله وهي قوله فما جاز ان  
وقوله بخلاف مذهب الراوي ان تفريع على الثانية  
وهي قوله وما فلا وحمله ما فرعه عليهما احدي  
عشرة مسألة تسعة على الاولى واثنان على  
الثانية **فقال** وتفرع اي وكذا تقرير الاجماع  
كما مر في العام **فقال** وذكر بعض جزئيات المطلق اي  
بلفظ جامد كاعتق رتبة اعتق زيد بخلاف ماله  
مفهوم كاعتق مؤمنة كما سيأتي سم **فقال** في الجميع  
اي ما عدا مفهوم الموافقة فانه لا خلاف فيه  
كما مر في التخصيص شيخي الاسلام **فقال**  
ويزيد المطلق والمقيد الى اخر انما قال وي زيد  
الى اخر لان ما ذكره ههنا المطلق والمقيد من  
التفصيل مع اتحاد الحكم وما تقدم من التفصيل  
في العام والخاص مع اختلافه وان يمكن تصور  
مثل ما قيل ههنا في العام والخاص بان يتحد حكمهما  
وسميتهما ويكون الخاص بعض افراد العام لكن له



مفهوم كالمستحق كان يقال في كفارة الظهار اعتق اي  
 رقيق كان اعتق مؤمنا فيقال ح ان تاخر الخاص عن  
 وقت العمل بالعام منسوخه والاخصه منه واما قوله  
 وان كانا متفقين فقد صرح المصنف بان من قيل الخاص  
 والعام فاعلم ان الزيادة فيما عداه وقوله وان كان  
 احدهما امل ان يتصور مثله في العام والخاص نحو  
 اعتق اي رقيق او اي رقيق لا يعتق كافرا فينبغي  
 ان يخص اي رقيق بصند الكافر وقوله وان اختلف  
 السبب مع اتحاد الحكم الى اخره يتصور مثله ايضا في  
 الكافر والعام كما يعلم بمثله مما تقدم بسبب **قوله**  
 ان اتحاد حكمها المراد بالحكم هنا المحكوم به كما يدل عليه  
 قول الله تعالى واختلف الحكم من مسح المطلق وعسل  
 المقيد واضح والمراد بموجبهما موجب حكمهما فهو على  
 حذف المضاف لكن ينبغي ان احكم هنا على ظاهره لان  
 الظاهر ان مقتضى موجب اي سبب لا يجاب العتق ولا يظهر كونه  
 لنفس العتق لانه لا يلزم من وجوده وجوده بل قد تترك الكفار  
 راسا قاله **قوله** وتاخر المقيد اي تراخي يقينا كما سيأتي  
 ما يدل على ذلك في ذكر المحترزات في كلام الله **قوله** عن وقت العمل  
 اي عن دخوله **قوله** بان تاخر عن وقت الخطاب هذا محترز  
 قول المصنف عن وقت العمل فهو مع ما بعده شر على غير ترتيب  
 اللف **قوله** او تاخر المطلق هذا محترز قوله المقيد وقوله  
 مطلقا اي عمل به او لا **قوله** او تقارنا محترز تاخر التقارن  
 بالمعنى السابق في الخاص والعام **قوله** او جهل تاريخها

محترز

محترز فوننا بفينا المنفردة قول المصنف ان تاخر الصغير كما فوننا قوله  
 وقيل الصغير اسم المطلق فقال المصنف وهو والقول بعينه مقابل  
 ان يملك الصغير انما من فوننا قوله وتلك الزيادة صريحا  
 في الشيء الثاني فلا حيث قال الشيء الثاني ان يكونا متبنيين  
 في الشيء الواحد فيكون العمل بالمطلق بمؤنسا وانما يتاخر  
 في تلك الحالة ثلاث فرائض احدها حمل المطلق عليه اعمومه  
 ليعمل عليه وقارن العمل به وجوده ان الثاني خبر عن وقت  
 العمل **قوله** خبر السلك عن وقت الحاجة وهو مشع كما  
 في الشريعة غير عن وقت العمل دون العمل شيء الاسلاف  
 في قوله عن هذا اي في ذكر الجاني من المطلق والعمومي  
 من الاخر فالان المصنف الصغير علة لا فريضة فاسلف ان  
 الملاءمة لا يكون تعبلا بل تعبلا عن مضمونه ويحصر العمل  
 بزمانه هو ان العمل فيكون تعبلا عن مضمونه او تعبلا عن زمانه  
 فيغير المطلق كما ذكره السارخ والسنه بقوله واذ في قوله  
 يات المطلق على راجح وجيز فيقول العرف المذكر ان  
 ان يكون بحسب المذهب سمع في الحديث للقب وقوله  
 ذكر جرد في خبر قوله منه اي في الله هو حزمة او اقل  
 على الجاهل كونه كونه في قوله الشهادة ان المصنف في قوله  
 العلم لا ذكر في قوله ان المصنف في قوله المصنف في قوله  
 واذ في قوله وقوله ان المصنف في قوله المصنف في قوله  
 في نفسه اذ يعلم انما هو في المصنف في قوله المصنف في قوله

اسم على سبيل محرز السلك

محترز

A

Copyright © King's University



كما اقتضى ان قبل مسئلة جوار السائل فقولنا ان كانا منقسمين  
هنا محترز فقولنا منقسمين وصحبتنا للمعنى والمفتر التحري المخرج  
والسبب فقولنا يعني غير مثبت للمفعول المنقسمين سيني للثبوت  
ولان المنقسمين تعين به المعنى حمل على المنة في ما يعبر المنقسمين  
ولما كان ذلك خلاف نظام العبارة التي هي  
انه تعبير مراد فقولنا غاصر وعلم بالامطالع وفقران  
حينئذ تشامخ من الاعتبار على ان يكون في جوار  
بذلك عنده من قبيل المتابعة لغيره في الاستدلال  
تلك الحاجة لم يقوله وهي غاصر وعلم بالامطالع  
احتمال امر محترز فقولنا منقسمين فقولنا  
وان اختلف السبب فقولنا سيني  
اختلف السبب واختلف الجواب فيكون في قوله عليه  
السلام بعد ما مضى من كلامه في قوله عليه السلام  
في التيميم ما مضى من كلامه في قوله عليه السلام جعله  
معلقا وهو غاصر فقلت فزعم ان ذلك معلق فزعموا  
وهو اخر لفظ الامم من قوله معلق من حيث الغاية وان كان  
علما من حيثية اخرى وعبارة اخرى هو معلق من جهة مقرر  
اليسر منها وعلم ان ايراد ما فيهم من اجز التفسير على قوله في العبارة  
الحسنة وهم ان اللفظ هو اخر فزعموا بالامطالع والعلم باعتبار  
ثبت له احتياج لاطلاق باعتبار واختلف العلم باعتبار وفقران  
لا اطلاق وجهه لغاية لان لفظ اليسر حقيقته العلم المكتسب فهو

الشيخ طه علي سيني محمّد والد محمد

ظام

ظام به جميعا قلنا لان نظام غير مراد فقولنا مع اطلاق  
الشارع اليه فزعموا مع ارادة جميعا تارة وبعضها اخرى  
وعلم ان نظام غير معر فثبت الاطلاق بهم الاعتبار  
انه عرف الاطلاق به هذا الاستعمال به المفسر من حيث ارادة  
في حقل غير تعبير فقام له واحفظه سم فقولنا بعونه من ايام  
ان هذا المعلق وقوله به العبارة كعبارة الظاهر متساوية  
اللفظ علي وقوله به صوم التمتع وسبعة اذ ارجع هو المفسر  
اللامر **حاصل** انه اطلق الصيام في فضاء رمضان التسامع  
والشعوب وفيه كعبارة الظاهر بالتتابع به صوم التمتع بالتر  
يق فقولنا له المشافهي فقولنا ان لم يكن اولى باحرار  
من الاخر فان السهم صوم العبارة منه بالآخر وكما يقال به  
اللامر في الشارع لانني اقول في جاء به الاطلاق احتجازا  
مع نودا كما قالوا امارات رجلا احسن به عينه الكحل في  
زهر والاعلان منه ان الكحل به غير زهر فقولنا فلا يجب ان لا يسي  
استغنا به عنها لا يجب به فضاء رمضان تتابع وان تعبر فقولنا  
اما ان كان المعلق او لا بالتفسير فانه فوله تعالى كعبارة  
اليسر في صيام ثلاثة ايام وفي كعبارة الظاهر في صيام شهر  
متساوية به صوم التمتع في صيام ثلاثة ايام به الحج وسبعة اذ  
ارجع حمل المعلق فيه على كعبارة الظاهر به التتابع اولى  
على قولنا فزعموا من حمل على صوم التمتع به التبعين في الاتحاد  
به اجتماع بينهما وهو التيميم في التيميم والظاهر شيخ الاسلام فوله



[illegible]

از کفایت و انصوری

الفصل في معرفة فسيم او قسم  
للقام

السلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

وذكر لموضع ذلك قوله ان زير نفسه نظر اولاً وبقا حيزي زير واسر  
 بل جعل الاول نفاً والثاني نظاماً مع ثبوت الاحتمال بطلاناً وقد  
 ويرى ان احتمال المجازة نحو اسر ثابت محققاً في غير التركيب فلفظ  
 نحو زير عابده في غير التركيب لا يحتمل غير معناه بخلافه في التركيب  
 في احتمال التماسه المجازي وقية نظر لان من يجوز المجاز المعرو  
 ان لا يعلل بل من احتمال نحو زير في غير التركيب انما الالاء ينشأ  
 الفاعل على المنع فانه مع قوله والثاني ولي ان قيل لم عبر عن غير انفا  
 من دون التفسير المتقابل للتأويل والتأويل دون الموصول المظا  
 بل للنظام فلفظاً كما قاله غير واحد من ان النظام انما استعمال  
 من التفسير والتأويل انما استعمال الموصول مع وقف  
 شيخ الاطلاح عزاه عن تفسير الموصول المنكورة الترخيد انما  
 تفسير التأويل يناسب اقسامه لاثبتة قوله حمل النظام  
 انما مراد من نظام في قوله على المحتمل بعبارة اسم المفعول وقوله  
 حمل النظام على المحتمل المجرى انما مراد من التأويل او شبهه  
 كما يدل عليه التبعيل بعرفه قوله او ما ينشأ من نظام  
 انما يجب تفسيره بامره ونظام النظام انما يخرج به عن الاعتقاد اذا  
 اعتقد المصداق استعمالاً شرعياً وانما مراد من نظام في تفسيره انما  
 بعرفه استعمالاً عليه مع قوله او لا، بل يجب انما انما اذا انتهى  
 انما انما الواقع والاعتقاد فيهما رعب ولا كلام في الاعتقاد  
 دون الواقع وهو رعب انما يجب الاعتقاد او الواقع  
 دون الاعتقاد فالمتجه انما هو انما رعب انما رعب او لا







بما ان من غير ما ان الغرض المعنى لانه يعدها كذا فيقول  
 وليكن ان يقال بغير كون الالفاظ للغير او اضافة الالفاظ  
 للمساكين مع الدية المتعارفة قبل قولهم ونظروا فلوهم كذا فيقول  
 قول السعير نظروا فلوهم بالظن المعجمة هو ان تعادوا والظن  
 من غلة الناس ان من سمع قوله وايا امرأة اعطى على امسك  
 كلام قبله وانما يعبر عنه فلوهم تحت نفسها زوجت نفسها فقال  
 شيخنا الشهاب فيكون الرواية وهي تغير ان لم يستعمل به  
 زوج او من قوله ان محله او لا اسلم بذكره الى ان عمل قوله في  
 تزويج لا معقول كما يتبادر من اللفظ قوله به حكم الشهاب في اللفظة  
 قال شيخنا الشهاب في كلامه وجها ومعقلا جعلها حادثة في  
 افعال الحكم كذا في قوله فافسول فافسول كلامه ان الحكم هنا بالمعنى  
 المصيري والافعال ان المراد به الحكم به بحسب اللفظة قاله  
 سمع قوله الموكر عمره بما اى لان امرأة نشوة به سيات الشوك  
 متبع في شرح البرهان للملازم محمد بن علي اذا تكرر العموم  
 يقع تخصيصه وما هنا فوافر بقوله باطل باطل باطل ثلاث مرات  
 ووجه الغرض في شرح المعقول وقول الشارح الموكر عمره  
 مما ينبغي ان التفسير به لسان زيادة البصر في اهل البصر  
 الموقوف عليه وكذا يقال في قوله اللاني النور العموم سمع قوله  
 على صورة نادرة لا محذور كذا في سمع قوله استغلا بما به في ان  
 شيخنا الشهاب في معنى الاستغناء عنه يجعل ان افعلة للاستغناء  
 كذا في كلامه في قوله فافسول فافسول واللفظ فيه ان النور

الملك

الملك سمع قوله من الدليل من الترابية او بمعنى به قاله الشهاب  
 قوله الشعر العموم انما سبق به الخلق من ان النشوة به سيات  
 النبي للعموم نقار ان نيت علم العتق قوله ان مثل ذلك انما يراه  
 توحيد الجمع بل انه حرف المضاف واقيم المضاف اليه مقام  
 وقوله وكذا في قوله العلامة ترحيم للفتب بل ان كذا النسب  
 متعلقه باستقرار محذوف تعري بعد حزمها الى ما ذكره محرورا ثم  
 به ما ويعبر عن هذا ونحوه بالفتب على اسقاط الخطاب عن قوله  
 افا على رواية الجمع افا الاستثناء على رواية الجمع قوله  
 فيا يعرف انما امره خبر الملك لا على الجمع بكونه كذا او الجنب  
 والمناصب ان يجعل مبتدأ وذكرا الجنب خبر الملك كذا في قوله سمع  
 ابو يوسف ابو حنيفة فهو المختار وانما خبره بغيره ان كذا  
 الجنب هناك على التفسير ووجه ما هنا بمنزلة هو الحذف في المثال  
 على هذا الامر اب وان امسك عكس على معنى انه ذكرا الجنب  
 المملوكة شرعا ذكرا لانه لا يمتنع ان يكون له مناسبة الى اشارة  
 اليه الشر بقوله وان ذكرا امة الى امة امة امة امة امة امة  
 كما في قوله في حيث علوم الشمس في شيخنا الشهاب في قوله  
 يقال ينبغي في حيث ان ذكرا الجنب في تقع وقت ذكرا  
 الا خلاف الجنب وقد يربط بل انه لما كانت ذكرا ذكرا ذكرا  
 له في ذكرا ذكرا ذكرا وقت ذكرا امة لا في الجنب في  
 هذا السؤال ان لا اورد مع ظهور ان العمل المحلل في  
 ما تسموا واحدا فلا يتغير في ذكرا من ذكرا امة ذكرا امة ذكرا امة



وقتها فانه سم فلت لا تعد به سر الدبر هو حسى كجوابه ودا  
استظهر به على ضعفه هو معنى ما اجاب به هذا عجيب قوله  
سمايق السؤال فانه ان العلامة انما بعدة حاله بان يتلقى  
المسؤول عند سؤاله انما غير اوجها وانما يقال طامع وزاد  
ومرغ كذا العنك لعمام السواد على سبب خاص مسر لا عند الاما  
ميد وبه غير على العجيب المستفاد كما به بر بقاءه اه فلت  
حاصل كلام العلامة انما سمع مع الشارح في التعليل بقوله ايها  
بي السؤال للاب العزوى فانه مسلمة وكلامه يقول هذا التعليل  
غير سرير لما ذكره الاول حنوفه او يقول مثلا فيكون الجواب  
عن الميت دونه الحي يكون حكمه معلوما وبما سيفيد ما اقال  
به سم به الة على العلامة فخره اذ بيان الاله والنبيا فيه ففسر  
العلامة فخر سريره فانه قد فرغ من بيان المسود علو وجه  
الحس نبيا فيه لما تقرر عن اهل البيان من ان الحس انما يتقبل  
اد اعلى المحاجب به المتفاد غير حرك المشكك وببانه اه العرفان  
ان فخر الخصال هاهنا هو العلامة وبه استيعابهم استرعى  
ان المحاجب بيازهم الامور معا وذلك مشافاة لا يخفى  
انه انما يعتذر استغفا غيرهم لعل الاستغفا بعظم دون  
بعض وان فخر الخصال هاهنا وبه الاستيعاب لم يبق ثم عني بيل  
على جواز عدم الاستيعاب فليتامل ذلك مع الاستيعاب وعدم  
التعسف فبانه فيسلك السواد تقضي تترك الامام  
العرفان انما ملكها المستفاد من اللام وهو نعم استيعاب

فلت

فقتضت الخاتم المتبادر انما تقضي تتركهم به العرفان  
بجواز عدم الاستيعاب المعنى انما يجوز عدم العرفان لعل الاقناع  
وهذا لا يفتق وجوب الاستيعاب فقولنا انما يعتذر استغفا  
غيرهم لعل لانه استغفا هو دونهم والفقير الاله في  
اورد كما هو ظاهر وقوله لا استغفا بعظم لانه المحاجب  
المزكور انما يعتقده ان المستحق للعرفان بعض هؤلاء  
احصاه دون بعض بيل فاقبله وهو قوله تعالى ومنهم من لم  
لا يعيكم به العرفان وان اعلموا انهم اخوا وان لم يعلموا  
فما اذ استغفوه بل ان قوله وان اعلموا انهم اخوا وان لم يعلموا  
عابوه على اعطائهم منزلة الا حذروا دونهم لعل اعطائهم  
كفاه المذكرة جميعا فلو هم عليه انما هو على عدم تتركهم  
مع الا حذروا المذكرة به العرفان لعل استيعابهم والاحاطة  
ان قوله تعالى ومنهم من يلزم به العرفان اذ دلالة كفاية  
علم ان المحاجب بالحس فوله انما العرفان هو من يعتذر  
مشاركة الا حذروا المذكرة وعدم احتقاعهم بالعرفان  
لا من يعتذر ان المستحق للعرفان بعض اولئك الامام  
لا جميعهم اذ لو كان المحاجب بالفقير المذکور هذا الشك لم يبق  
سؤله بان اعلموا لا معنى فبانه فخر او حذروا لعل على  
وجد للاحتقار وانما تغزى از خوجه سم به هذا المقام واره به  
على شحنة العلامة من محض التخييلات العباسية واللا وتمام  
مع ما يتج به على شيخ المذکور ما على عادته معه ونسبه



لما هو بغيره من ذنوبه وقدره في غاية كماله لفظه جروا له هو واحد  
تتبعه فاذكرناه قوله حوت السن الاربعه لانه اورد  
والنمر من النساء واروا جده قوله من نوح النعم ومرة ارجح  
وانما كان عاملا لكونه نكح به سياتي الشرح قوله باسراء  
من غير حاجة الى بيان اللفظ لا يغير ذلك الا انه يقال في ذكر  
الشراء في قوله على ان المراد عتق بنعمه الشراء اذ لو اراد عتق  
بنعمه لكان عتقا لم ينجح لذكره وانما كان فيه جارية وذلك بايضا  
بذلك ادنى البغاة فكيف بتلك سيرة على اسم عليه وسلم  
فكله يبيح ان يقول ان كان يعتق ومعه نكح جوارا يراى  
كذلك المجازات وهو بالشراء والعتق المسبب عنه فانه سم  
فعله وبالعروة عتق على قوله بالاحول قوله لا على نفي  
اجتماع الولية والعبودية في بيان يفتقر ذلك لانه لا يبيح  
شراء العبد اطلاقا لانه قد يكون الولية الملك ويجاب بانه  
اعتق ذلك لكونه صريحا بالعتق المستوفى اليه الشارع  
وقوله على نفي اجتماع الولية والعبودية لا على نفي اشتراك  
اجتماعهما عند استمرارهما فانهم مع ما يقال من ان اجتماعهما  
لازم لمحصل العتق فانه في الملك اذا عتق الابا للملك قوله  
والعرب ان المذخور بالعتق قوله خطا بالمر والعتق براء كغير  
اخرها قوله بخلاله اعني براء فانه يقول بعتقه وانعم  
به كلاف رحم محرم ولا يفتنا جوه الوالي تحقيق قوله انما هو على  
النبغة ان يبايع انما هو الشراية سم قوله والسارق هو

وراءه

وراءه على يد اربع استينافا وكذا غير الشارع الذي سلب  
حيث لم يفرق بين البعير بين العاقد والمعتق كما جعل  
به النكاح ووجهه انه لم يفرق بين الشارع على السن المتفق لزم  
جوابه الشارع فامع كونه منصوصا بالعبودية وفلان سم قوله  
والسارق الذي يفرق فبعبه على احتكاكه ورمع قوله اللاتي وبيان  
على احتكاكه ايضا ونسب في الاسلوب السابق في غير احتكاك  
في اسلوب الحق والتفريق ومن البعير تا وليم السارق يفرق  
النبغة ان هذا اللفظ والمراد تا وليك لا يفتقر من هذا اللفظ  
على نبغة الحرير ونا وليم بيان يشيع اللفظ ان هذا اللفظ  
والمراد تا وليك يشيع من هذا اللفظ والمراد في ذلك تعبير  
الشارح الاسلوب في التفريق جوارا ان يكون للفتنة بارتكاب  
احد الحارين وهذا ينظر فيه في المحشيط هو قوله الموردين  
نعت لما يشهد في قوله في ثوب الفقع اجواب سوال تقريره  
فيما هم قوله محمدا المرفقة لانه بالفتلح ليس من ثوب على سيرة  
النبغة والاحتكاك من حيث انه تكبر من حيث ما يحل اليه من  
غير ما عليه بالفتلح والفتلح في الحرب والسم ورسوله اعلم  
عن الله السارق سيرة النبغة ميرة في ذلك اللفظ قوله  
ومن الله السارق في التزكيب في براء بانه في ذلك السارق البعير  
قوله على ان يجعله شيعا هو ما يعني شامع او على بابه  
واللغة في معنى مع قوله ولا يفرق على اقامته فيقول ان غير اقامته  
لا يراجع وكثيرا فيكون معنى يفرق الا فاقته على ما في معناه



المجمل

يحل اقلية ارباع فكتوبه ويزايله لا يفيج بلال اقلية ثمانية عشر  
 يشهدا وحيث حل وهو النظام عود الكبير على بلال ان لا يبر على  
 اقلية فحسمه بله يبر مسرعا ولا يفيج اليك غير ما وهن الله جري على  
 كلامه وهو غايته (بعد فروع المسير ارادته تحت لما يتبادر  
 فسر ما وجعل ان قيامه على السر عليه وكلم من الرجة الثانية  
 بلا شمس بلان محتمل لا محسور ولا يكون التفسير واحيا ولسه  
 على بلل على انه غير واجب واعترف بلان ترك السور اليه يبر  
 على انه غير واجب واجاب عنه السور وغيره بلان ترك السور اليه  
 بلان لا حمانه لان السور يكون بلا فعل والترك فعل لانه كذا  
 كما في شجرة الاسلام من قوله وخرج المحمل اذ لا دلالة له فذل العلاقة  
 غير شجرة اذ يعرف عليه انه لا يفيج تشيخ دلالة بناء على ان  
 السالبة طاعة قد ينفي الموضوع كما هو مقرر اه وحيث ان الرغوم  
 من اشياء او التي هي التفسير التي قد فعله ارباعا حبيب والمجمل  
 المجموع وبه الاصل كلامه فلام تنسخ دلالة فلان السور والمراد  
 دلالة دلالة وهي غير واحدة والورد عليه المحمل هو وفسل  
 صلاح النفوذ في قول السور والمراد لا مانع له يعلم بلان  
 في المسر فوعات بل بالمستحلات اهو والسارح لاحد ان  
 مرادهم ومعنى كلامه مبني على خروج المحمل وان لم يبرج به  
 بتفسير كلامه بما جعل السور فلات فيسئل فاشتهر ان المراد  
 لاسر مع التبريد فلفظ الاول والاخير انما اشتهر معارفها يبرج  
 في عني المحققين ما عفر والسور وغيرهما من انواع الازاد

بيان المراد وعلوم السور والتمه فافهم به مواضع لا تخصيها لغو  
 به مع الازاد حتى تغلب السور مع انهم قد لا يبرج به بلان  
 مع على معنى محتمل السور مع انما قد تكون نظاما  
 نظاما محتمل محتمل هو الاحتمال لا غير انما لا يفيج على  
 له الكلام بكلامه فيستخرج السور وغيره وهن وان كانا يقع  
 مبين بالكثر غير التعارض الا انه قد يقع منه في نظاما  
 على السور في هذا النوع وهو دليل على ان اهل هذا النوع  
 يجوزون مثل ذلك في التعارض وانما ثانيا محتمل انهم يبرج به  
 المتبادر عن قاص السالبة وجود الموضوع خفوه عام في رتبة  
 الاصول المتماثل عند العباد الموضوع انما يثبت في الدلالة السور  
 عينة التي لا تكون الامور خفوة وبها لترك ما تقدم من تعليل  
 النفوذ كما في السور وبها تحل على كلام السور وانظر  
 فيه سم قوله والمجمل ان لا اخفاء فيه لاما وقع عليه السور  
 قوله لو اصر من ذلك ان لانه كمن تفسير السور الثلاثة وتفسير الفصح  
 قوله فيستلزم ان لترك الاجمال انما في الفصح والسور قوله في  
 خبر بانقوده كذا لاكتساب اياته التزكيز من المظروف اليه قوله  
 فله انسلم عرج السور اها حله ان لا يبرج في فيل النظام والمما  
 ول لا في فيل المحمل ليس فوسو غور منة عليه امهاتك جعله  
 السور مع ما علف عليه من جوعا بالاشرا بغيره جبر او توجهه  
 محرورا ع ولم يحتمل السور في شجرة الاسلام وقول السور وان  
 السارح اعتر فيه ابرج علف السور وليكن ان يكون اعتر فيه











نفس

يعرف قولك الم على شرط الشيخين في معطيه وكل  
 هذا في بعضه من هذا الاطلاق الثاني دون الاول **قوله**  
 واره **قوله** واصفا اي خشبه بضم الخاء والسين وباسكان  
 لانه لا يصح فتح الخاء والسين **قوله** لترده ما هرين  
 وجهه هو الطبيب والى زيد قياس ما اختاره الشافعي فيما  
 لا يه من رجوع ضمير جداره الى الجار لقربه رجوع ما هو  
 الى طبيب شيخ الاسلام **قوله** ويختلف المعنى باعتبارهما  
 قاله في على الاول وصفه بالمهارة في الطلب خاصة وعلى  
 الثاني وصفه بالمهارة في الطلب وغيره **قوله** بين جميع اجزاها  
 واجزاؤها واحد وان كان واره بالاجزاء فوق الواحد  
 لما علمت انها جرة واحد وكذا القول في قوله وجميع  
 صفاتها وحاصل ما اشار اليه كما قال سم يحتمل ان التقيد  
 اجزاء الثلاثة زوج وفرد ويحتمل ان التقدير صفات  
 الثلاثة زوج وفرد فالثلاثة يحتمل ان الحكم عليها بهذا الحكم  
 باعتبار اجزائها فلا يلزم اتصافها بالصفتين بل اتصاف  
 اجزائها اي جريها بهما ويحتمل ان الحكم عليها باعتبار  
 صفاتها فيلزم اتصافها بالصفتين مع استحالة وهذا  
 كلام صحيح لا اعتبار عليه خلافا لما اشار له شيخ الاسلام  
 حيث قال بعد ما بعده وبذلك علم انه كان المراد ان  
 يقول لتردد الثلاثة فيه بين اتصافها بصفتيها وانما  
 اجزائها بل ما عبر به الشرع اولي افعولان المدعى  
 اجماله لفظ الثلاثة وسامعني لاجماله لتردده بين ان  
 يراد به الاجزاء او يراد به الصفات واما تردد الثلاثة بين



انصافها وانصاف اجزائها فهو فرع عن هذا الرد <sup>بما هو</sup>  
**قوله** وان يعين الاول نظرا ان قد يقال هلاكات  
 اجتماع وصفي الزوجية والفردية واستحالة ثبوت  
 لها وبداية ثبوت الفردية لها قرينة مقارنتة و  
 الاحتمال الاول مانعة من الاحتمال الثاني فينتهي بحال  
 عن هذا الكلام ويمكن ان يكون هذا الوجه قد  
 ابي زرعة والبرماوي في عقد هذا المثال من الجمل نظري  
 لا يخفى وما اجاب به المحسبان لا يخفى ما فيه وعندى  
 انه غير دافع له فليتامل وقد يتعسف في دفعه بانه لما كان  
 الكلام قد يكون صدقا وقد يكون كذبا وقد يقصد المتكلم  
 المعنى الكذب لا اعتقاد او غيره لم تعد هذه القرينة قرينة  
 دافعة للاجمال فليتامل قاله سم **قوله** ونفاه بعد اوداي  
 الظاهري المجتهد **قوله** ويمكن ان ينفصل عنها اى جواب  
 سؤال تقدم كيف ينكر داود وجود الجمل مع ورود  
 المسئلة السابقة من الكتاب والسنة فاجب بانه يمكن  
 ان يجيب عنها بما ذكر **قوله** بان الاول اى وهو قوله  
 او ينفذ الذي بيده عقد النكاح **قوله** الماك للنكاح  
 اى لعقده وحله **قوله** والثاني اى وهو قوله اما ما يتلى  
 عليكم فعن بقره اى وهو حرمت عليكم الميتة وانما خرو  
 عنه في التزول وكأنه لا يعد هذا الفاصل الواقع بينهما  
 مانعا من الاقران في هذا الكلام دليل على ان  
 الاقران بالمفسر مانع من الاجمال وكان الاول يستوعب  
 الاقران لتأخر التزول وللغطية على ان هذا الفصل مانع

من

الشرط على سبيل من هو عليه

لبيد شراره او ينفذ الى حاله قبل نزول المسمى كذا في الشرع  
 من الجمل بعينه قبل نزول مسمى وعيقل ان المراد انه قبل  
 وا رده ايضا ولنه لما يمنع وقوع الجمل غير مسمى للمصلحة فان لم ينفذ  
 قوله في قوله والاشعوب العلم وقوله كما في الاشعوب العلم  
 وجه ظاهره مع انه لا يملك بالاول والعقد قوله والاشعوب العلم  
 لا يمنع اخرج جازا قوله لانه محقق العلم لانه اخرج كفى الاستدلال  
 لكونه فاعلم مقوله وان المسمى الشرعي اى فاعلم اجمالا بالعلم المسمى  
 شرعي ومسمى لغوي محله على المسمى الشرعي كما اشار اليه بقوله  
 الجمل على الشرعي مقوله لان المسمى على الشرعي ولم ينفذ لعله لقوله  
 على الراجح او لقوله او في قوله الجمل على الشرعي له فاعلم اجمالا او نفيها  
 بالليل فارجع قوله وفيه لا بالاشعوب المسمى على المسمى الشرعي  
 بالاشعوب بناء على ان الشرع لا يملك الا على الجمل والمسمى ينفذ ان  
 الجمل مقوله فان تعذر المسمى حقيقة ينفذ ان يكون قوله حقيقة  
 خلافا فاعلم تعذرو وهو المسمى الشرعي وان يكون غير المسمى  
 على الجمل ان تعذرت حقيقة المسمى فاعلم الجمل حقيقة المسمى  
 المسمى بخبر لان الحقيقة ما اوجدها العقل ويقتضى ان ينفذ  
 بالحقيقة هنا نفس الامر والواقع اى فان تعذر المسمى بحسب  
 نفس الامر والواقع وعليه فاعلم بخبر قوله في المسمى بقره يعود  
 لعله مقوله اختار من المسمى اى من في الواقع حقيقة ما في قوله  
 الاول فاعلم باختار من في قوله المسمى بقره فاعلم اجمالا  
 ان قوله لا ينفذ من المسمى بقره ان ينفذ بقره المسمى بقره







يقول كما صدر له كما قال فقال شيخ الاسلام وطاهر ان المراد باخره وقوله  
 ويرفع الاخر وعليه فربما قيل كيف يقع ذلك مع قول الشارع وقيل يحل  
 انما ماله يفتي ان غير الموقول في ذلك او بعضه وغايته ان اراد ان الحج  
 بتفسير ذلك مع ما يعرفه من خبره من مجي كمال الفروع فلا يباين  
 لغيره فيه كماله في العبد وقول لا يفتي ان ففقيه فقيه وقوله ويرفع  
 الاخر مع حكمه في الشارع مقابله ان لا يختلف به وقد اخرجنا  
 به ثابت في كلامه فلا يباين فيه وثبت في كلامه الا خلاف هو يفتي  
 ان العمل بالاول الا هو احراز المعنى ثابت فيه ايضا اذ من العبد  
 السعي ان يفتي في المعنى الاخر هل يرفع او يعمل به يستلزم  
 في المعنى الاول ونزول ما فيه خلاف العمل مع دخره على كل تقدير  
 وهذا الفقيه من جهة تغير مسلك العمل في كلامه بما اذا لم يفتي في  
 المعنى احراز المعنى وفقيه ذلك ان الله اخبر تفسير احراز المعنى  
 من الاخرى ومثل هذا لما يباين به ان يقال فيه انه لما ظهر له ولا ان يقال  
 النظام ان مراده من هذا الشكل قوي وجواب الشارع فيه فاعبه الرسم  
 فملم استقيم منه معنى واحراز الكمال للمعنى هو احراز المستفاد  
 هو الوجه الذي هو وصف المحرم فعلا او تمكينا والمعنى به عطف الشك  
 لنفسه وعرفه بغيره والفرق المشترك بينهما هو على العبد او حاكمه  
 او الوجه فعلا او تمكينا لما اخرج من قوله الواحشية والموصوفة واحراز  
 وهو المحرم عن معنى واحراز العطف لما نعرفه متعلقه فانه تارة يكون  
 لنفسه وتارة يكون لغيره عده معينين وفيه نظر لان المحذور ان يكون  
 متروجا والشك في وجوه متعلقه واحراز هو المحرم فانه في البيا ان

الثاني

الثاني متعلقا بغيره ايضا ولا دخل لذلك في المحذورية ولا منع له من الخلق  
 متعلقه كما ان الواحشية متعلق به ولم يمنع متعلقا به اتحاد المتعلقين  
 ويمضي ان يعرف في العرف بالانوار من الشرع كما رجع اليه العبد  
 كانه منقول اليه بالانوار بخلاف العرف بالانوار من الوجه فانه على  
 راجح النسخ العرف فليكن شرعا واليه في الاول دون الثاني حتى عرف المعنى  
 في الاول دون الثاني مع قوله بان تعذر لنفسه او تارة لو لم  
 يتعذر لهما لا يفتي ان يكون مراده المعنى الواحد الذي يتصل  
 فيه بالانوار هو عطفها لنفسه او المعنيين ان كان يفتي في  
 وفي تارة اخرى وفي ذلك المعنى احراز ما لا تعذر لنفسه او تارة  
 لو لم يفتي ان يكون مراده المعنى الواحد احراز تارة لو لم  
 وان المعنيين ان تارة لو لم يفتي ان تعذر لنفسه ويورد الاول ما  
 يعقل النسخ مما عورته هكذا ان كان تعذر لنفسه او تارة تعذر  
 لنفسه او تارة لو لم يفتي ان يكون عطفها لنفسه او تارة  
 احراز معلوم عطف الشك مع مراده العكس اولى كما لا يخفى ومع  
 حوز عطفها لنفسه الما هو عن حاجته حبيبة محتاج الى التتميل  
 على الاحتمال والبرز من هو كلامه في التتميل ومن هنا يعلم ان قول  
 الشارع هو قولان يعطرها لنفسه او حبيبة لا تتوفر عليه علة  
 التتميل وانما ذكره لبيان ان العاين يكون علة التتميل عليه ابلغ من  
 حل مع قوله بمعنى اليسى الما قوله لا لاجل قوله اخراج وقوله  
 ان عطف السيرة يعلم على فعل اليسى وهو اليسى كالسلام والكلام  
 التسليم والتكليم واستيفاد من يرا ان عطفها لنفسه او تارة

البيان



بسم الله الرحمن الرحيم

به التبيين وهو المراد من علمه وهو المراد من العلم  
 للمعاني الثلاثة اختلف تفسير العلم المراد فقال (العلم امر) بالنظر الى الاول  
 وهم الاجزاء من جنس الاشكال التي هي التخييل والوجود واورده عليه ثلاث  
 اشكالات احدها ان العلم امر غير فعال اشكال ثانياً وليس  
 اخراج من جنس الاشكال ثانياً لان لفظة الجزء الموضوع خارج عن  
 به اخر لا يجوز ثانياً ان التخييل هو الموضوع بعينه فيكون مفكراً  
 ولا ينبغي انما من فئات واهية هي ان العلم امر ليس من جنس  
 اشكال ولا يسمى بياناً ولا معلوماً وان سمي به لفظه والاشكال به  
 معلوم وان العلم امر على تسميته بياناً ولا فائدة فيه ولا ينبغي  
 وان يجوز به اخر لا يمتنع مخالفاً لمعنى من وجود المعنى ومع المراد  
 كما نفرد به علمه وعلل اختلافه ثبوت الجزء للمعاني كاشكال والتخييل  
 فينتزعه عن المفهوم وان زيادة لفظ اخر لا يفسر لما قبله زيادة هو  
 عن وجود المفهوم المتعارف لا يعجز عن ان يكون الشارح بمعنى  
 التبيين اشارته الى انه معاني اخرى قوله بالابتداء بالتمام اذ مع  
 الاشكال الاول متابع له العلم امر مع الاطلاق فكلما علمه  
 الاشكالات لغير اعتراجه بما دارسفاً لفظه الموضوع لعدم الحاجة  
 الى وزاد الشارح معناه تفسير التخييل لانه رافع منه من قوله اخراج  
 الشيء من قول او فعل والافراج من القول او الفعل اي فافهم لا يسمى  
 بياناً ولا معلوماً كما مر في ان العلم امر ففهمه ان هذا العلم امر لا يسمى  
 عيناً ولا معلوماً من ان لا واسطة وهذا النظر من مجموع الاشكال  
 لانه ان العلم امر لا يمتنع مخالفاً لمعنى من قوله من جنس الاشكال

اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

احاطة جبرها بعرضها بتبينه والمراد بالجزء الصفة من صفة هي الاشكال التي  
 صفة هي التخييل والاشكال قولهم وانما في العلم امر من جنس الاشكال  
 فيه ان هذا انما يتمشى على القول يمنع التكليف بما لا يطاق ومن قول  
 بعض المعتزلة وانما على ما عرفت عليه الموضوع جواز التكليف بالمال  
 ملا وغير شكل هو الاشكال العلم بالان يحل الاشكال على ان  
 المنع من التكليف ولا يطاق ويؤيد قول الاستاذ يجب بيان  
 الجمل لم اراد الله تعالى فهمه لان تكليفه بالعلم بوجه العلم تكليف  
 بالمال اذ يفهم ان يقال قوله يجب العلم بالعلم امر من جنس الاشكال  
 يجب على الله تعالى وهذا انما يفهمه المعتزلة وهي عبارة ردية وقد  
 اعترفوا ان الموضوع واجب المنهاج انما يجب لما اراد به كالم  
 منه وقال الاولى لتعريف العلم بالعلم امر من جنس الاشكال وفيه ان  
 كما اعترف به الموضوع على العبارة المستفهم من المرافقة لغيره علمه  
 ان قوله لم اراد به فهمه مشعر بانه لا يجب على النساء تحصيل العلم  
 بما تكلف به وليس كذلك بل الرجال والنساء سواء وجوابه ان  
 عبارة رتبة العلم بالعلم بالعلم والاشكال في نفسه في اخر وهو  
 ان ما ذكره من ان العلم امر من جنس الاشكال لا يتم في قوله العلم امر من جنس الاشكال  
 العلم غير رافع جازاً وان وجوب العلم ببيان جواز تاخير  
 عن وقت الفعل ويمكن ان يرد بان الوجوب كذا منى على  
 جواز التكليف بما لا يطاق كما صرح به الشارح في سياه راجع  
 من قوله وفيه الاشكال زمان العلم علمه اذ العلم بالعلم  
 بالعلم والاشكال في العلم بالعلم من جنس الاشكال







ان لا يكون في وقت الفعل ان الذي جعله الشارع وقتا لفعله ذلك  
 الفعل فلو لم يجر واقع لا يقال بل وقع كما به عليه ليلته الاسراء  
 لانا نقول عليه ليلته الاسراء لم يجر اطلاق الا لان وجوبه كان  
 مشروطا بالسياقة قبل موات الوقت ولم يبين له على انه عليه  
 ولم يجر لم يجر اذ لا ولا فضا ولا لاله الوجوب انما  
 كان بغيره في اليوم لما بعده دون ما قبله ومنه ما يعلم  
 ان الاطلاق بغير الوجوب المعلق على البيان اذ لم يجر  
 يتصور فيه تاخير البيان في وقت الفعل مع قوله وقوله الفعل  
 احسن كذا فلو كان في قول غيره انما احد لاننا اردنا بانه للبيان  
 من التعريف بالحاجة القول بمنزلة المعتزلة المذكر راجع  
 لا يتوقف على الحاجة التي التكليف بل على حاجة المالك  
 التي يجر ما كان به ولا يجر الموراد بالحاجة مبداء فريضا  
 فان في محل يرد على عدم الوقوع فلا روى من انه نزل  
 قوله تعالى حتى يسي لم الخبيث الا يفسد من الخبيث الاسود  
 ولم ينزل من الخبيث فلو كان احدهما اذا اراد الطمع رجع عفا  
 بين اسود اسود وكان باللو شرب حتى يتبين فلو  
 ذلك محمول بغير العرفا الطمع وفيه الحاجة انما هو قوله  
 السوفى ذكره التعريف اني قوله السوفى مع زيادة وايضا  
 السوفى فلو كان مع ذلك فلو كان قبل رفقان ولا جبر البيان  
 السوفى في الحاجة جابر والتعريف اولا بالاشتغال الا يفسد والاسود  
 به لا يفسد جابر بالبيان لما ليس على بغيره في عرق النسي

على

على الله عليه ولم به اخر الخريف لما اخبر بزلله بابل على قوله  
 العقيقة بقوله انك تعرف العقيقة انما ذلك بما في انما رواد  
 البين الشريف للاسلاف فلو لم يجر الميسر هو العاق وعلق  
 عليه والميسر المحقق الماخوذ من التحقيق وعلق عليه  
 وتبين انما بقوله تعلم ان يزل على انه الميزان بالميسر العاق  
 وهو نفسه نظام الا ان له نظاما ولو لم يجر بالميسر الحكم كذا  
 عبارة في محقق كذا الحكم له نظاما فزره الميسر وقوله كذا  
 بين في محقق نظاما للثاني قوله تعالى واعلموا انما غنم من  
 نسا وقوله ومعلقا في نظاما فليأتني في قوله تعالى ان السرا  
 موكم ان نزل بموا بغيره وقوله والى على حكم نظاما فليأتني في  
 قوله تعالى يا بني اني ارجو به الميسر في قوله نظاما فليأتني في  
 نية وقوله نظاما في الظن ان او ما عرفه وعبر بالمشي في المشرك  
 ولا يجمع به المتواكف في نظاما فليأتني في قوله وقوله المحقق  
 اخر ما عرفه فلو كان جعله المطلق لنظاما فليأتني في قوله  
 محقق والمتواكف في نظاما فليأتني في قوله محقق مع انه المطلق  
 نعم في المتواكف لانه يعلق على السوفى المشترك وعلى  
 العرف المشترك مستقيم وجوابه ان المتواكف لم يرد به  
 المعنى الاول بل الثاني قوله لا خلاصه بغير المراد في محقق  
 السوفى بالاشتغال بالاختلاف في المحقق بل لا يجمع منه شيئا  
 غير المحقق وهو نظاما فليأتني في قوله خلاف المراد غير السوفى  
 بالاشتغال في السوفى به بل لا يجمع في قوله وانما السوفى



التأخير غير المحل المتأخر السيلان التبعي لما يتبعه من الاحتمالي  
والاسلوبي الرابع وحسن مقرر تكليل بقوله لا ينافي الخ  
لحب به مع غير المراد اذ وقع السيلان الاحتمالي للثباتي الارتفاع  
المذكور الملائم بآراء بلان ووجود الاحتمال غير لازم على هذه القول  
لان حاحله منع تاخير التبعي سورا وجر الاحتمالي او اوجز  
وبانه مع وكيد السيل فانه اذ اقبل هذه (نوع) خصوص  
لا يعلم منه المفسر المخرج من (نوع) مقرر يثبوت الاكثر في الوا  
قع ويعتبر المحاسب انه الاقل في الغالب ثم رايته  
شجنتا (شبه) فلان به قوله لا ينافي المحاسب انه له هذه  
الجمع التي نظام (غير) المراد ثم لا يخفى ان هذا التعليل  
اختر من تعليل القول الثالث سوانه مشكل به فسله النسخ  
هو قوله التي نظام مقرر فلان هذا غير لازم لوجود الاحتمالي  
جمالي وهو مانع من هناك (نوع) التي نظام به وقوله  
مشكل به فسله النسخ انه اراد بذلك انه لا يقع فيه (نوع) المحاسب  
به مع غير المراد فنوع لانه يجمع دواعي الحكم حيث لا يسلان احما  
ليامع انه ليس كذلك الملائم بآراء وقوعه في ذلك غير لازم  
بحوازه وجود الاحتمالي فليما في سم قوله فليما به المحل  
الان اللازم به التأخير فيه عدم جمع المراد وهو اخوه  
مع غير المراد اللازم على التأخير غير المحل قوله فليما هذا  
العلق هو وطريقه افلاحة السيلان الاحتمالي واما التبعي  
فليكون ان يخلل خصوصي بقره او مقرر بقره او مقرر بقره

لما فليان بقره لثباتي كونه احتمالي وحيث في ذلك  
التاسع واما قوله هذا الحكم فنسوخه فان المجموع مع  
الحكم بالقضية فيكون بيانا تفصيليا له لانه على ان يعلق التعليل  
الاساسي خلافه فاذ اقبل بقره لثباتي التعليل مع عدم العلم  
بالحكم المنطوق وبقره العلم ما به كلام شيخ الاسلام سم قوله  
لوجود المحذور ان وهو ارتفاع المحاسب به جمع غير المراد  
قوله فليما السيلان قوله لمفارقة الاحتمالي تفصيل بقوله  
دون التبعي يعني ان السيلان الاحتمالي كما فارق في وجوده الخ  
لم يشع تاخير السيلان التبعي لا يشع المحذور السابق له  
وهو ارتفاع المحاسب به جمع غير المراد بمفارقة الاحتمالي قوله  
للاشع المحذور السابق هو ارتفاع المحاسب به جمع غير المراد  
قوله لا خلافه يجمع المراد لم يقل لا ينافي به مع غير  
المراد فليما المشترك في المشترك والمتواحي (نوع) نظام  
او قلت وحاحله انه لما كان المرعي منع التأخير في غير  
النسخ الشامل لما له نظام واما السيلان نظام لكان التعليل  
ما يتشبه على الجميع وهو قوله لا خلافه يجمع المراد لشموله  
عدم جمع المراد وذلك في ليس له نظام قوله بخلاف النسخ  
لانه رجع للحكم ان كان (نوع) التأخير عن (نوع) الخ  
وقت الفعل فتاخير بيانه لا يخلل يجمع المراد لانه التاسع  
لا يغير الخلفاء السابق باعتبار عدم وانما بعد اوبى  
اشياء مرته فغايد ما يجمع من الخلفاء غير تأخير السيلان عنه



تعلق المحل على السوحد الذي عليه الخلق وهذا صحيح وطابق لما  
 وقع واذا دخل وقت العمل رفعه الناسخ اويى لشهدا موند  
 فلا اخلان بوجهه وبما يشكك اطلاق الاقوال السابقة وتعليقها  
 بالا اخلان ومغوى القول المحكى بغير هذا الكلام بانه  
 اراءه واما اخلان به هذا المضاف فيشمل جميع دواعي العمل فليست  
 سم فلتك قوله الا انه بغيره (الطام) انه متعبر به المضاف ومن  
 نقر له نفسه اذ خاله في منون اشارة المتفرد لا اخلان به  
 المراد من اخلان لان المراد على السواء وعاجب هذا القول  
 لا يبرى ذلك اخلان الناس لا يغير اخلان السابغ باعتبار  
 نفسه بخلاف غير الناس كالمخضع والمغير مثلا فلو  
 لا اخلان بالجمع عند اى التاجر المذكور وهو تاجر  
 السيرة بالنسخ وقوله لما ذكرنا من ان النسخ ربيع المحل او بيان  
 الاشارة امره وذلك لان اخلان فيه بعد المراد من اخلان كما نقر  
 مسوده وهذا مجموع الاشارة للقول السادس وعاجله انه  
 يتعبر على القول بالجمهور بالكل قولان يجوز تامين ايلان  
 به السبق واللاح الجمهور والوقوف كما قال السارح واستدل  
 له كما ياتي قوله اقبل عليه ابناء عليه اى على القول بالجمهور  
 بالافساح كلما قوله لما ذكرنا وهو بيان ان المتفرد جميع  
 الجمهور مسوده واللاح الجمهور والوقوف اى التاجر السابغ كذا  
 او بعضا عن وقت اخلان وهو قوله بعد الجمهور وقوله ولما قيل  
 به المسئلة اى مسئلة تاجر السابغ عن وقت اخلان قوله لشكك اهل

الحريز ٢ فلان سم فليكن ذلك اخلان في قول المولى السابغ فيقول  
 المعلق مسئلة ان تاجر اخلان على السابغ بالعلم اى عن وقت العمل  
 به نسخ اى الحريز ناسخ الالة بالنسبة لمح السابغ لتأخره عن وقت  
 العمل وهو وقت برر وفسح غيبتا ولا يبرر وطرد الله  
 ما هو انه على السابغ ولم يفتق سلب اى جعل له عا في غير المجموع  
 لما اجاب به الحشيان على المناقشة بزيادة التميل بالالة والحريز  
 من ان ففراى على السابغ سلب اى جعل له عا في غير المجموع  
 ورافعة غير المجموع لها والمقصود بالتميل تخصيص الالة بغير  
 عاى لئلا سلب وجنيز مغفرا عن حريز الحشيان عن وقت العمل بالعلم  
 وهو الالة بالنسبة للمعلم سلب اى جعل له عا في غير المجموع  
 لنسبة لمح غيبة السلب ولم ارمي تعرف لزيد فليست له وقت  
 وينظره كلام السارح ايلان مسئلة السابغ وقوله تاجر اخلان  
 عن وقت اخلان لا العمل وكم يتخير الالة المذكورة بالحريز يشكك  
 على ما ذكره المولى بعد السارح بقوله تاجر ايلان عن وقت العمل  
 غير ورافع فليست له قوة وقوله تعليل السابغ اى ان تاجر ايلان  
 ما يخلو وطالعته في مطلقها تغييرها اى اى اى اسلمت انرف  
 بما ذكره العفر بقوله الجمهور منع كونها بغيره معينة بغيره  
 ما يخلو تحتاج الى بيان فيما ذكره بليل اى ان تاجر ايلان وهو  
 طام به بغيره غير معينة فعمل عليه ويزيل قول ايلان  
 رضى اسم عنها وهو رضى المعبرين بغيره اى بغيره لا حريز  
 لا اتم شردوا على انفسهم مشدوا على رضى بليل قوله ولا يخلو



يعلمون دل على انهم كانوا قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان السؤال  
عن التعيين كان تعسفا وتعالاه ويطعن ان يعارض ذلك  
بانما سألوا عن معنى الكلام ايجاز المعينة عينا بعرضها  
المطلقة شيئا وهم لم يعلموا ان من قبل النسخ كان  
عن معنى ان لا يجازي لان مراد ابا الوافع عن ايجاز بقوله  
واذا بسفوفه عظمه عنده شدة واو فر يقال هذا لا ينبغي  
المعلوم لان الذي يسمى تاخير السيلك انما هو عند ان لا يجازي  
مشرود وان لم يسم لم لا الشك والالتفات المعينة  
هي الواجب علم ذلك التقدير السوافع منه وانما يست  
باخر الامر قلنا فلا سمى **فسموه** باجوبة اسبغتم  
التمثيل وهي قولهم ما هي له ما سفيها ما جيسوا بانها بقوة  
لا مرفقا وقولهم والوفا ما جيسوا بانها بقوة هي او قولهم  
الثالثة ما هي ان السيف تشابه علينا ما جيسوا بانها بقوة لا مرفقا  
اقولهم عن بعض افعالها كما في تاخير السيلك بالكل قولهم انما عرفت  
انوا امرت بغيره بربيل او جعل ما تومر **فسموه** بل على  
الامر ان يقول تعالى قل يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا  
الحكام السواء ثم يسمي سخر بقوله تعالى ليرالتم على النسخ  
لاننا الخامس كما هو الخامس وفي نسخة ثم يسمي نسخا ذكر ما هو عليه  
لان هذه القول تاسي كما تقرر رسم ابل النسخ في الامر بالتمثيل  
جوز على الصلوة والسلافة من ان يكون هو السوفع على السوفع ثم تاخير التبليغ  
لا تبليغ الاعمال لا يسمي كما في تومر قبل التامل والتمثيل في المزمور السابق  
عن وهو لا يخلو

المسار

لمراد وهذا هو الظاهر من قول الله ايضا لما اوحى اليه ولم  
يقبل البيان **قوله** لاننا المزمور السابق عنه قال شيخنا الشهاب  
لا يخلو بينهم المراد وقال شيخنا اسلام وهو ايقاع الخطاب  
لا يخلو غير المراد ولعل الاول احسن فامله **قوله** لان جواب  
المعلوم بالفضل ذكره على السان قائل هذا القول وفيه  
يبره الى مذهب المعتزلة لان ذلك عندنا انما يعلم بالترغ وعليه  
ان يولى ان يقال في اجواب قلنا لا نسلم ان وجوب التبليغ علم  
بالفضل ولو سلم ففائدة تاييد العقل بالفضل شيخ الاسلام  
ولعل الله اراد الاختصار مع حصول المطلوب من دفع الخصم  
بما قاله قاله **قوله** فيجب تارة ما عنده اي فقد كان ما اجاز  
به حاصله عنده قبل السؤال وقد اخر تبليغه الى السؤال قال  
شيخنا الشهاب وفيه بحث لا احتمال ان تكون الاجابة عن اجتهاد  
فلا يدل ويمكن ان يجاب عنه بان الاجتهاد يحتاج لزمن عقب  
السؤال يقع فيه مع انه كان يجب فورا قبل مضي ذلك الزمن بل  
متصلا بالسؤال كما هو معلوم ولون البعض سم قلت قوله ان  
الاجتهاد يحتاج لزمن هو مسلم في غيره صلى الله عليه وسلم واما ما هو  
فقد يمنع الاحتياج المذكور بالنسبة اليه لما اعطى من كمال قوة الادراك  
ونهاية الفطنة بل قد شوهد غيره من الصحابة رضي الله عنهم يجهلون  
اجواب الناسئ عن اجتهاد منهم عقب سؤال السائل فورا كعلي  
وابي عباس رضي الله عنهما فاطمنا به صلى الله عليه وسلم والقوة  
والانصال المذكوران غير ما يغني من كون جوابه عن اجتهاد  
منه عليه افضل الصلوة والسلام **قوله** يجوز ان لا يعلم  
المكلف اي ان لا يعلم كل المكلفين بل يعلم البعض دون البعض



فصون باب سلب العموم لا عموم السلب كما يدل عليه جواب الس  
 الذي بقوله قلنا المحذور ناخير البيان اذ كما سيأتي بيانه ان  
 الله تعالى **قوله** بالخاصة يقتضي ان يشمل فقط والمفاد  
 والمبين والتام في مثله قاله سم ويصح المثل لام **قوله** العلم  
 اي يكون العقل مختصا فهو راجع الى الصفة **قوله**  
 ذلك اي عدم علمه بذات المختص وتامانه مختص **قوله**  
 متصف هنا اي لان البيان قد وجد وعليه بعض المكلفين  
 ومن لم يبلغه منهم فليقتصر بعدم البحث عنه كما قاله الله **قوله**  
 اما العقلي اذ اي فيحمل كلام المص على انه اراد حكاية الخلاف  
 الذي اشار اليه في المجموع ان اراد بالخاصة ما يشمل العقلي  
 قاله سم **قوله** مختص المجوس اي مخبرهم من قوله تعالى **قوله**  
 حيث ذكرهم اي عمر رضي الله عنه **قوله** اخذها من مجوس  
 هذا مختص فعلى كما ان قوله صلى الله عليه وسلم سنواهم اخ  
 مختص قولي **قوله** اختلف في ان رفع الحكم اذ اي اختلافا معنويا  
 كما سيأتي ان شاء الله تعالى **قوله** والمختار الاول اذ انما زاد الله قوله  
 الاول دفعا لما يتوهم من ظاهر المتيقن ان قوله ثالث مفصل فاستار  
 الله بذلك الى انه تفضيل للاول واعتراض المحسنان قوله  
 والمختار الاول لسبب اذ بما خاضعة ان الحلة الثاني  
 شامل ايضا للشيخ قبل التمكن لانه لا بد من وجود اصل  
 التكليف وانما يتحقق بالتعلق وبيان انهما التعلق  
 يصدق بانها لا بعد التمكن من النقل وقبله  
 ومثنا الاعتراض مبني على ان المراد بالانتهاء  
 انتهاء تعلق التكليف وليس كذلك بل المراد

به التمهيد

استدلال

استدلال على سبيل محذور

به التمهيد او العمل بالمثل فيه قال حجة الاسلام في المستطفي  
 في مساق الاستدلال على اختيار الاول بل سيبه في العمل به  
 اذا امر به في وقت واحد يجوز ان يختار قبل التمكن من الاستدلال  
 وقتها فلا يكون له ان يختار مرة واحدة الا وان كان قوله فلا يكون  
 اذ انما في وقت واحد بل يجوز ان يختار قبل التمكن من سبيل  
 ان سبيلنا وانه المراد به ان يكون سبيلنا سبيلنا بل ان  
 يراه لا يختار مرة واحدة واذ كان المراد يكون سبيلنا ما ذكر  
 لم يشمل السبيل قبل التمكن وفرضه ان سبيلنا سبيلنا  
 في الاول انما يختار وانه قال في مساق الاستدلال انما  
 سبيلنا سبيلنا على انه يجوز ان يختار قبل حضور وقت  
 العمل به وذلك يقع من ان يكون السبيل عبارة عن اختيار  
 مرة واحدة لان سبيلنا انما يختار مرة واحدة انما يكون  
 بعد حصول القوة فيقبل حصوله يستحيل بل انما يختار  
 الاسم كذا راجع بسبب المسئلة فيه قوله والمراد من الاول  
 انه رفع الحكم ان قلت هذا لا يشمل نسخ بعض الخراف  
 فلا يختار اذ ليس رفع الحكم فلا يكون جازعا قلت  
 نسخ التلاوة في وقت واحد نسخ حرمة الغفران على الجنب  
 والمسرة على المجرم وفوق ذلك وهذه احكام من التلاوة  
 تضمن الحكم فيكون عليه التعريف فلا يفسد بناء على ذلك  
 قوله نسخ التلاوة دون الحكم قلت لا فائدة وان كان  
 مراد من الحكم المنع من خا هو هو من سبيل التلاوة لا من غيرها



التم طولى بين كثر وداله

سم رائد حواسي العقل المسعور ما قد اعلم ان شيئا من التبعيات لا يتا  
ول نعم التلاوة الا ان يقال انه عبارة عن نسخ الاحكام المتعلقة ببعض  
النسخ كما يجوز للعقل وحوقة الفرائض على الحب والحاجف فحوقة لاد فانه  
سم قوله اه من حيث تعلقه اذ لا من حيث ذاته بل انه فريم يستحيل عليه  
الرفع الى صومى جعلت الحادى واخا فانه الرفع اليه من حيث تعلقه  
محرورته وفقره ولما قيل ان يقول هذا التام يفتشى على عشار اى الحاجي  
وغيره من عدم اعتبار التعلق الشئ جزا من مضمون الحكم المودود  
بالحجاب كما تقر اذ على عشار الشارح والمود من اعتبار التعلق الشئ  
جزا او الحكم كما هو واقع حادث ولا من مود اى نفسه لا تعلقه مفعول  
الشارح من حيث تعلقه لا يفتشى على عشاره فليسا له فوله بخلاف اعتراف  
عليه بالنسخ بالعقل كسنة الوضوء كما مست التام بالاشارة ولم يتو  
خا واجيب بان العقل نفسه لا ينسخ وانما يدل على نسخها  
بى الاى التغير اى تغير جعله وحمله الالذلة التامسجة حيث قد لا  
الظهور وذل الدليل يشمل الكتاب والسنة فولا وجلا اى شئ الاسلام  
وقول بعض انما ترى المود العقل لعلمه من الغفلة بالادوار والصد لانه  
العقل على النسخ اقوى من القول بربان التبعيات لا يقتضى  
بالمعنى وول بالادراك كما هو جوابه وول معنى قوله دلالة العقل اقوى  
من دلالة الفهم اجمالى على التبعيل كما قال المود قال واخا ان  
الوجع اذل على الكيفية والقول اذل على الحكم فبذلك الحالة اذل  
من وجعها بل القول لان فيه المشاهدة والاستفادة وفهمها على جهة  
وعبته والقول اقوى ولو في العقل لكانت هذه الامور والافقي

العقل نفسه لا ينسخ

التقريب لا يقتضى به

ان النسخ

التم طولى بين كثر وداله

ان النسخ من قبل النسخ فلوله الماخوف من الشرع بيلك لجمعة النسبة  
قوله رجع الاباحية الاصلية فلوله اى رجع رجع رجع فلوله رجع  
الاباحية عدم عومها التام على البراة الاصلية التام فلوله رجع رجع رجع  
بالاباحية البراة الاصلية لا معنى لادى العقل والنكر فلوله رجع رجع  
المعنى شرعية كما هو الحكم الوار فعليه تاسم جينز فلوله رجع رجع  
ل في علم سحره بالعقل فلوله وقوله الاصل كى به فلوله رجع رجع  
بعد ذكره فلوله رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع  
لوجاز التحقيق بالعقل فلوله رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع  
رجلاء سفلة عنده من عقل الرجليه وذلك انما هو رجع رجع رجع رجع  
هذه انه اراد حقيقة النسخ خلاف قوله الشارح وذلك انه توسع فيه و  
اعترف عليه الغرامى به ذلك فلوله فلوله فلوله فلوله فلوله فلوله  
جوب فلوله رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع  
الحل وذل رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع  
فلوله رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع  
سما الحكم الشرعى لان العجز ليس بجزى شرعى اى قوله دخل بعد  
اشاء وسكر فلوله رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع  
ولا تنسخ والامانة فلوله رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع  
ولا بالاجماع اى فلوله رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع  
لن النسخ الى استلزام الابه وفعية قول الشارح بما تقره رجع رجع  
والاجماع ثبتت رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع  
الرجوع بالعقل والاجماع جينز فلوله رجع رجع رجع رجع رجع رجع رجع



وكان في الغنم اقل الشجر وسفد اليه الغراب والظبي الاول الذي نزل  
 بالبحر يقولوا ان كل ذلك بالتحصيل كان يقولوا بالتحصيل بالاجماع لكن ما بعد  
 الجمع لم يقتصر الجمع تفتي غنما وهو مشر الاجماع الاول يعني الجواب  
 به ما ذكره هو مرادهم وان او منتهى عبارة خلفه فليقول على ذلك بل هو مرادهم  
 في النسخ لو جرد في المعنى الى الاجل من غير ان يكون نفس الاجماع ناسخا  
 وقال الله فان قد نسخ معنى قولنا من نسخ الكتاب بالاجماع انهم يفتنون  
 على تحصيل الاجماع بل هو باخرا من تحصيل الاجماع ثم يلزم من بعدهم  
 قنا بفتحهم وان جعلوا التحصيل ليس معناه انهم جعلوا النسخ بالاجماع  
 لاء النسخ والاستغناء من قوله موجودا به غيره عليه العلة والاسلام  
 وان عفا بالاجماع بعد ذلك على خلافه خلفا بانه يجوز ان اجماع على  
 التحصيل بالاجماع فلو تلاوة او على او احدهما منقولان  
 على التفسير الجواز من المصنفين يكتفي بغيره والآخر مع قوله  
 شيئا الشك في ان قيل ان غير النسخة نسخ او اغتفر ذلك لكونه ناسخا  
 اعني قول او هو على قول النسخ في لاء لا يشترط تشكيل التفسير منه  
 مع قوله قلنا انما يلزم من نسخ الاجماع بالاجماع الاول بالاعتبار  
 كونه من قول لا يجرى برون النسخ عليه والبرهان باعتبار قوله لا لا يجرى  
 دون الميراث ولا يتصور باعتبار وعده الملائكة وجود احدهما برونه  
 غير ذلك بل لا خلاف ما ذكره قولنا يجوز نسخ احدهما دون الآخر فلا يلزم  
 ما ذكره واعلم انه ليس ههنا اشياء خفيفة بل نسخ العفة ليس معناه  
 انحرافه بل هو موجود بلا عا انما اشبه عند احتلال التلاوة بحرف  
 غرابه على الجنب ومنه على الحرف والله اعلم بالصواب

مشروفا

مشروفا بفتحها ههنا الاحكام وهو مع نسخهم منه معناه ونسخ  
 الحرف ليس معناه انحرافه بل هو معناه كذا في معجم من الغنم بالاجماع  
 العمل به وجنبه لما ذكره عليه هذا التلاوة من انه اذا روى  
 الملائكة من اشياء احدها اشياء الاخر غير نظام عليه اشياء احدها  
 بمعنى نسخ ما يلزم من اشياء الاخر فانه اذا نسخ العفة جرد الله بانه  
 على قوله وذلك الميراث من قولنا لم ومعه من واذا نسخ الحرف لم  
 لينة العفة كذا في التلاوة والعفة من عليه بقوله بقاء الحرف دون  
 العفة كذا في اذا نسخ العفة دون الحرف ليس بوجه كونه من قولنا لم  
 بقوله من الامانة وكونه نزل الوعد بانه العفة وان نسخ هو الذي  
 ذلك الحكم وذلك الحرف من قولنا لم ومعه من عند اوسع قوله كما حل  
 على بقائه ان كونه على السر عليه من جملة ما عرفت كذا في التحصيل وغيره  
 قوله كذا في انزل له من الغنم عشر اشياء معلومة ان يكون  
 اء فتعني تلاوة وحكي بفتح معلومة ان نسخ نسخ العفة لا يبقا  
 لاني تلاوة لا حكم غير النسخ واما غير ذلك فتعني تلاوة وحكي  
 ايضا قوله لو ان يقول الناس لا يشترط لانه ان جاز كتابا بفتح  
 فوا ان يجب عبارة عن رضى الله عنه كذا في التلاوة النسخ الجوزي  
 لا يفي ما نفع من جعل الواحد واجب واجبة بان المراه بكتابها  
 كتبتا فبها على ان تلاوتهما من تحت اليد بكتاب الله بفتح  
 نسا لقا من كتبت بلا شبهة بفتح الحرف عفا عفا من التلاوة فيقول  
 الناس ان كتاب الله من كتابها بالكلية فيعفا العفا الميسر  
 باخرا من التلاوة قوله ومنه في التلاوة قوله



فانتهى بقا به مع الشياخ حكمه الشيس على ان السر خفي علينا والتر  
 كير بنعمته فوله والنزير يتوهمه فكم اء وزوجات النبي يتوهمه  
 وهو على عزف مفار فوله بان لم ير خلا وقت اودخل ولم يبق  
 منه واسعد قال الامسوي وبمعناه ايضا ما اذا لم يبق له وقت  
 معبر للقي امر به على العورح نسج قبل التخي اهرس فوله لعزم  
 استغفار التكليف قال العلامة استغفار هو حصول التعلق  
 التخييم ومعد حيث ماله الاستغفار يتحقق برضوخ الوقت وان لم يعرف  
 يسر الجعل فالبريل لا يشمل المعنى بتغييره وحصوله ان دعوى  
 الاستغفار هو حصول التعلق التخييم فوله ان حصول التعلق  
 التخييم اهل التكليف الاستغفار لما تقوى بالمعروفات ان التكليف  
 الزاوم فانه كلفة او علة ولا الزاوم ولا علة قبل الوقت بل لا يتحقق  
 الا بعد حصول الوقت كما تقوى ان الامر يتعلق بالاعمال قبل  
 المباشرة بحصول وقت الزاوم وقلة اعلافا ومعلوم ان التعلق  
 الاملا في ليس تكليفا ويترامح العفقه بجوارز السج قبل الوقت  
 وان علم انه يستغفر الوقت ونعوتة العلة ومعلوم بانتهى هذا  
 حينئذ فالهواء تفسير الاستغفار بحصول الوقت ومعلوم من يسر  
 العمل كما فسره بذلك الكمال ما حاشيته من قوله عودا حال التكليف  
 ان اوله فوله يبين انه هو السحابيل على الراجح لا الحلق علمه ان الله  
 وسلامه على نبينا وعليه فوله لقوله تعالى وقربنا ان نعبدك بالبلاد  
 له الجعل فوله هو علة نسج فله وقت ان نسج برليل ناسج وبه نسج  
 بالبلاد والعلل السباب علة البلاد فوله وقيل لا يجوز نسج الاستغفار

لكن

سكت ع حادثة فوله يسر نسج الغرور بداهة لم يقل به احد من مجوز  
 نسج بعقده به وحكمه عنده علم مجوز علم من فوله قبل ومعلوم على  
 التخييم نسج بعض الغرور لا فيه الامسك فوله بلهنا من غير السر  
 تعالى لا فان ذكر الممثل اعلم من الكتاب والسنة ولو سلم اعتقاد  
 عد بالغرور فلا ينافي كون السنة ايضا منزلة اذ لا حق وعادة  
 الامور الكتاب منزل بعلة ومعنى السنة منزلة فمعنى ذلك  
 تعالى وما يتعلق من المعنى ان ظهوره وعنى يوحى فوله بان على  
 الجواز ان جواز نسج السنة بالغرور فوله تيانا لكل شيء السنة  
 شيء ما جملة الاشياء فوله ويدل على الجواز ان جواز نسج الغرور  
 بالسنة فوله ليس للناس ما تولى الله ان يشيئ بشئ الكتاب والسنة  
 نسج فوله لا يعلم عزم تواتر ذلك لان الشواهد في جعل نسج  
 فوله نسج نسج علة مخزوف ومعلوم من الكتاب تقريظ برهمن  
 تواتر عندهم لغريم فوله قال الشافعي حيث وقع احاطة العود  
 به العلم ان نسج الكتاب بالسنة والسنة بالكتاب المجموع على جوارز  
 وروعه وذات علة فوله الى اقسامه ونقول في الشافعي وفرا ان  
 عليه لا جماعة من العلماء وامسكوه ونسج الشافعي برسالته  
 لا ينسج كتابه الله الا كتابه قال ولا كذا سنة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لا ينسجها الا سنة وروا حشر السر به امر من فاسي  
 من رسوله صلى الله عليه وسلم ما حشر الله حتى يبي للمناسك  
 له سنة فاشتهر سنة الله وفروجه من السنة فوله ان الله  
 الكتاب بالسنة فلهذا يرد من الكتاب به سنة الله ما هو في ذلك











سم على سبي محرو على الدول

ذلك المرحل والبرج هو هذا كما تفرد به المثلان من قياس الارض على الزرة  
وعلى البرج بل قياس على البرج اجلى من قياسه على الزرة لذلك وقد  
سم في مستهل هذا القسط بما تفرد به من القياس من سبي النور  
فوى من القياس كما هو ظاهر ولا يعجز القياس من شرحه بل اجلى من  
هذا التعديل عن ابيه كما تفرد به فيعتبر الجلاء به من الاضواء  
ولا يعتبر به من الاضواء المم الكار يستمر هناك العلة منبهة  
وتم كونه منضوفا فيكون منضوفا فيهما ثم مضافا للجلاء هنا فليست  
كل منقول وطاها الاماها وخلافه الاماها فليست كراجه فاللام  
اذ التماس به المقيس هو النص الى استمر البعد القياس من والنهي  
ينسخ المساء اذا اخر عند وميد ان يقول ان النسخ ينسخ الا  
على اذا تاخر عند رفا مع عدم نسخ القياس الادوية جزوا كما  
فان التماس جزا في المنزلة التي قولها ملائكة الادوية جزوا  
فان سم قولهم كفاية الادوية سواء كان مجزوا فليست او لا  
مستل للقياس من منزلة النسخ والراجح نسخ به والنسخ في  
ان ينسخ نهائيا خروا كلان النسخ التماسه دون النسخ المنسوخ  
مما وه الله لان يتوه المنسوخ فليست المتى وان في البرلانة والنا  
من كنى المتى فليست البرلانة وكذا ما هو بمنزلة وخلافه بان  
ليس بمنزلة من كل وجود لان النسخ فليست ان على اعم فليست  
القياس ليس الا على اعم الابواب فليست العلة وهي فليست  
انها يمارت شي من معتبرا كما احتمالا فرييا وهذا للاعتقاد  
فوى بالادوية لا يشوى على نسخ الا على ومن ههنا جنى وصواله

المسألة

سم على سبي محرو على الدول

المسألة القياس لا مرجح جنى لا حصر القياس على الاخر مع احتمال  
احتمال فيه احتمالا فرييا بخلاف الاجل لوجوده المنة مع ضعف احتمال  
الخطا فلو من نسخ القياس المنسوخ به فلو المنسوخ نعت القياس  
وفوى الاتي المنسوخ بل نعت للنسخ وغيره للقيا من هو علم اشار  
لمسألة الاولى وهي نسخ النسخ القياس المنسوخ منه فوى والقيا  
من كراه فوى من نسخ القياس المنسوخ به لاشارة المسألة  
وهي نسخ القياس بالقياس وهي نسخ القياس بالقياس فوى  
الاولى والمسألة عطف يرون على فهمه او يرون عند فوى  
دواء علم حال من النسخ الى حال كونه النسخ مجزوا العلم  
والنسخ انه مجزوا نسخ النسخ هو حركه حاله مع نسخ الاجل  
له ولا مانع ذلك لان يقال ان نسخ زير اولى اخره فان الشارح  
في من ولا مانع ان يقول ذو الفرق النسخ فوى فليست ذلك  
الفرق بينهما من ان يقال لا نسخ ان ينسخ ارضا حقيقيا فلا  
الفرق بينهما عطف حتى يتشع ربع احركه دواء الاخر ولى  
سم جنى من به المنسوخ وانما فليست اللازم دواء المنسوخ  
فليست وجود المنسوخ برون اللازم وهو علم بخلاف  
النسخ الا يتشع وجود اللازم برون المنسوخ حيث لم يلى اللازم  
فما وثي المنسوخ كما ههنا بخلاف اللازم المساء وهو المنسوخ  
فما وثي من وفاء فليست من نسخ المنسوخ نعت القياس العلم  
والنسخ به فليست اللازم فوى فليست الاول له نسخ النسخ  
دواء علم له المنسوخ وفوى بخلاف القياس نسخ الاجل



دو المجهول **قوله** بتلاف التفسير ان مرخونا على المسببه  
**قوله** الذي يوحى لما سياتى الاستدراك على قوله والرفق جواز الظن  
والنسيان هو قوله وفيل نسج العجوة لا يستلزم ان يكون نسج العجوة  
لا يستلزم نسج الاعل بخلاف نسج الاعل فانه يستلزم نسج العجوة فيشع  
حينئذ نسج الاعل مع بقا العجوة وهما القول ثالثا عكس الحتم  
لدى الخاجب وعليه فلا يرد بل التلاف به قول الله كعكس قوله  
امع نسج العجوة مع اعله هذا محتمل قوله دو اعله **قوله** وهو  
النسج به ان بالعجوة تكون افعاله اضر بها الباع فيقال لا تقولوا له **قوله**  
نبا عليه انه فيما ان المحل فيلس العجوة على محل المنطوق ونفرد  
ذلك بحيث المجهول فانه نسج **قوله** ان العجوة لازم لا اعله  
وتابع له ان جامع الموضوع فيفسر بالاستدراك نفي العجوة الاعل  
كونه تابعاً وبكسر كونه لازماً وفراش السارح ان لا بقوله  
ورمى اللزوم **قوله** وفيل لا يستلزم واخر منه الاخر هو اعله  
حصر الموه وفيل نسج العجوة لا يستلزم ان هذا على القول الرابع ان  
اشار له السارح في تفرد الذي يوحى لما سياتى ان قوله وفيل نسج  
العجوة كقولنا على ما اختار ابراهيم **قوله** بل الاقشاع في  
على الاستدراك ان مشاع بقا اضر بجامع نفي الاخر حينئذ على استلزام  
نفي كل منوع بالآخر **قوله** وفراقتن ابراهيم الخاجب على الجواز  
مع مقابلته. حفا بل الجواز وهو الاقشاع ان افسح على الجواز  
ومقابلته دو ان الاستدراك ان كان الجواز انما اختاره هو  
جواز نسج الاعل دو ان العجوة كما افكده السارح عن فيل فانه شير

الاسئلة **قوله** وجميع المصنفين ان يسي الجواز ولا يستلزم  
**قوله** يفسر نسج العجوة لا يستلزم نسج العجوة وقوله  
لا ان نسج العجوة يستلزم نسج الاعل وقوله المشتمل  
نعت لقول الامم **قوله** ان اختلف الثاني له وهو اختلف  
انما يستلزم المشار اليه بقوله الامم غير ان الأكثر كونه  
من الاول على ان الجواز ان على كون الجواز محتمل  
الاول ان بعض اختلف الاول وقوله بل هو ان اختلف  
الثاني بانه لما عثر الاول ان ما عثر اختلف الاول  
واختلف الاول هو على يجوز نسج العجوة دو اعله  
كعكس حلف الجواز والمنع والجواز مبني على عدم  
الملازم بينهما والمنع مبني على الملازم فيكمل الاختلف  
انما الملازم من الامم جمع سبي الجواز المبني على عدم  
الملازم بينهما واللاستلزام المبني عليه عدم الجواز فكلما  
مدرشاه وفرد في الامم بخلافه في الامم وهو اختلف  
ان جواز نسج العجوة برونه اعله والعكس عدم الجواز  
بقوله اختلفوا جواز نسج الاعل دو العجوة والعجوة  
دو الاعل والثاني وهو اختلف بالاستدراك نسج كل منهما  
الاخر وعدم الاستدراك بقوله غير ان الأكثر ان الجواز لا اكثر  
على المنع استلزام نسج كل منهما الاخر وعدم الاستدراك بقوله  
غير ان الأكثر ان الجواز لا اكثر بقوله بالاستدراك ان الاعل  
على الجواز بقوله بعدم الاستدراك فاختلاف الثاني بانه



التم على سبي محمداً وعلى آلِهِ

لما خسرنا الحيات الاول كما شئنا والموت حيث جمع بين  
 الجوار والاسلام ثم هو ان الغلظة الثانية في الكلام الامر و  
 معجم على القول بالجوار في الغلظة الاول هو ان حاصل  
 ما لنا من اليبس الشارح **و** اعترض احد على الموضع المنبسط عليه  
 من الشومم التي تنسب اليه التي هو يعبر انشراحه عن جمع الموضع  
 مني على ان الله ذكر في قول لاكثر مقام الله فيها في حين  
 اختياره الجوار وليس كذلك بل ان اختياره للموضع ذكره  
 او لا في الجوار المنبسط على مخرج الاستلزام وذكر في قول انما  
 كثر على وجه الحكمة لا على انه محتار له ولا يلزم  
 من نسبه للاكثر انه محتار له **ف**سوره **ل**لنمنا ثابته له  
 من ترفع بار ترفع عنه فيه شئ او لا وانما تمنع كونها  
 تابعة للاصل في النبوة بل في البرلانية مفعلة والبرلانية باقية  
 فمفعولان دلالة المفعول لا تزول بنسبه حكمه ولو سلم جوار  
 البرلانية فلا يلزم من نزولها نزول المفعول سببه يعبر عنهم  
 من الموال وتبوتها وانما ثانياً في المحسوس ايقاناً تابعة لا علمها  
 في النبوة لمثل الشئ في النبي به تبعية المخالفة  
 لا انما قاله من **سوره** وتبعية له في حيث دلالة  
 المفعول عليه معناه ودلالة المفعول على حكم المستطوع اسم  
 ترفع وان ارتفع اعلم برليل مفعول **و** احيى

على ذلك

التم على سبي محمداً وعلى آلِهِ

على ذلك بانه اذا ارتفع حكم المنطوق سفي اعتبار  
 دلالة المفعول عليه فيسقط ما يترتب على اعتبارها  
 من جمع الحكم فانه الرمال ومير ان يقال انما لا نسلم سقوط  
 اعتبار البرلانية بل بل يجوز ان تكون معتبرة وفيها  
 اعتبارها اضافة حكم مفعولها سفي اعتبارها  
 لذلك في ذلك لا يبين ذلك ان فلان هو التبعية  
 البرلانية لا اعتبارها هو ولا يلزم من سقوطه اعتبار  
 البرلانية سقوطه نفسها ومنه الحكم مرتب على نفسها  
 لا على اعتبارها فليتنا هل وفاته ما يحمل عليه في  
 دفع الاستلزام اسوة به العجوى لقول البرلانية  
 فلما انه منطوق كما هو امر العقول في مقامها  
 حينئذ من قولها سفي ولتبعية بها الشئ  
 وانه فلان انما قياسه وهو القول الاخر فيكفي  
 بالبرلانية على انما اقوى انه قيل بانه منطوق  
 دون المخالفة وانما مضموم من العلة لا من  
 الاصل فليما من الاستقلال وليس للمخالفة مجاز  
 من الاصل **و** منها وان لم يجوز نسبه اصل المخالفة  
**و** منها ومع ذلك لا يوجد الشبهة في العجوى  
 والمخالفة كما ان الاوجه جوار النسخ بالمخالفة



وما قالنا محمد الشيخ ابو اسحاق فليشاهد قوله  
**ف**سوءه من غير انما الماء من الماء جريث اذا  
جلس يمس شعبيه الاربع ثم جهره فغروحيه الى  
الرجل **ف**سوءه ان يمس وجوه الزكاة بالسايه  
على سبيل العرف والتفريق وان التمثيل يقتضي فيه  
تمثيل ذلك كما هو مقرر **ف**سوءه ان يمس الحريث  
السابق **ف**سوءه ان يمس الشعبيه والسويح  
سبي وعقب عليهما للسويح والسبي **ف**سوءه ان يمس  
السابق فاعلم ان **ف**سوءه **ف**سوءه في جميع الامور  
يعني نسبة الوبس الى ما في **ف**سوءه ان يمس  
فيل ان قبل ورود الوبس **ف**سوءه مما حل به  
لما **ف**سوءه في تفسير الفعل هو هذا اخراج ال  
كراهة **ف**سوءه في مسكه اذا نسي السويح في اخراجه  
مسكه الى ما يمس به يمس به مسكه هي اذا نسي  
في لانه لم يمس لولا **ف**سوءه وتوابعه الفقهاء  
او سواكل مقرر وتوابعه الفقهاء اذا لانساء فلما  
لا تعبروا واما فقهي فاعلم انما **ف**سوءه ويجوز من  
الانشاء فلان شيخ الاسلام ذكره توفيقه لما يعرف  
والا فتكلامه سابق فيه **ف**سوءه ان الفقهاء

فعل

فعل الفعل **ف**سوءه ذلك ولم يمس له الفقهاء ان يمس  
المرء الرعدة المذكورة ليست موصيه من قوله في الفقهاء  
ان **ف**سوءه بغيره بقا الخبر واخر لا يمس ولا يمسى ضعف  
التمسك به ذلك **ف**سوءه حقيقة لا فاء صورته عورة الخبر وان  
منه **ف**سوءه **ف**سوءه وغيره **ف**سوءه او كما يمس عليه التمسك  
**ف**سوءه ويشي برود التاسع ان المسراة او جعلوا الى وجوه  
ان قلت **ف**سوءه ان يمس على صورته او امثاله كراهة  
صورته الى ورود التاسع خلاف الكلام على ما يمس من موصيه  
فلا يمسره لا شياء به مع المشافاة فلهذا  
يعبر اذا احتمل له المعنى يمنع المشافاة والتوفيق  
ان التمسك الى مشيئة السراة وان لم يمس موصيه  
ثبت او كذا روي على انه لا حاجة لهذا الى موصيه لان  
التمسك على ما يمس به مطلقا ان يمس موصيه  
عن قوله **ف**سوءه لا يمسى ضعف فقهاء **ف**سوءه  
واحد مقرر قال الشافعي فليس التمسك الا بغيره  
الجمع بينهما **ف**سوءه فليكن هذا **ف**سوءه مع احكامه  
مع **ف**سوءه اذا قاله انشاء او اذا قاله خبرا فانه كل  
فلا يشي ثم **ف**سوءه وان كان مستقبلا فيجب الخلاف  
والعرف **ف**سوءه **ف**سوءه **ف**سوءه **ف**سوءه **ف**سوءه  
منه **ف**سوءه **ف**سوءه **ف**سوءه **ف**سوءه **ف**سوءه  
والاستمرار الى الجمع فليست **ف**سوءه **ف**سوءه **ف**سوءه



كل ان لم يراد بقوله الحق واجب مستر ايا الاشياء بمعنى عمومها هو ما مستر  
او عمومها ابرقها او كان التفسير حقيقته الشئ انما هو به البطلان الاول  
او عمومها قوله ولا يمانع من الحاجة وغيره المشال المنكر وتكرار غيره به قوله وغير  
ان المشال وقوله هو مراد له مراد ابرقها وقوله وان لم يرد به التفسير  
وقوله منكر ان ابرقها بتعليل بقوله هو مراد وقوله لا يوجد له (س) مراد  
خبره بغيره وقوله بغيره فبما هو انما يقول اخره بغيره فبما هو قوله قبل  
الاخبار بغيره وانما بغيره فبما هو انما يقول اخره بغيره فبما هو قوله  
اجزاء الاخبار بقوله فان كان لا يمانع من الحاجة مستر او غير المعترضة بانه  
يقول غير انما بغيره مراد بانه قوله ما ذكره جواز النسب وقوله به انما  
لا يتغير من بطلان جواز النسب انما في الاخبار بالتفسير قوله مستر انما بالتبليغ  
بالنسب فيه عطلا وهو معنى على ما عرفت من التفسير والتفسير  
العقلية وفهمه بطلانها فبما هو قوله الكذب نفس ومفهوم العقل  
متفق عليه فكيف جاز التثليث به قلنا لا نسلم اصلا  
ذلك كما عرفت من حسن التامع ونوسم ففهم باعتبار  
فما علمه باعتبار التثليث به ولا مانع عطلا من عجز الشرع  
لغيره المتكلف به من علف ففهمه روده ففهمه كما انما  
الاولى الشارح فانه شيع الاسلام **مسألة** قلنا فبما هو انما  
التبليغ انما جواز على سبيل الشرع والافضل انما منع كون  
التثليث تابع للمعكزة قبيح والله لا يسئل عما يفعل  
لا على تسليم ذلك ففهمه سبيل التثليث بالشرع ففهمه ذلك  
الموافق بل لا يمانع من جواز رفع التثليث اذ لا مانع من ذلك  
فلا يمانع من التثليث بالشرع ففهمه ففهمه الاتي ان

الله تعالى اباح لمن اكره على الكفر وهو مؤمن ان يتلفظ بكلمة  
الكفر لقوله من اكره وقلبه مطمئن بالإيمان ومعلوم ان  
التلفظ بكلمة كذب لانه اخبار ينقيض الإيمان المتصف به  
**قوله** عرض صحيح اي للمكلف **قوله** وقد ذكر الفقهاء اما ان اراد  
اما ان ما يسهل له وقوات لقوله منها اذ اطالبه او **قوله**  
حياته مؤمن باب قطع اي سرية **قوله** اي مدلوله اي واما  
لفظه فيجوز نسخة وقد تقدم في قوله ويجوز على الصحيح  
لنسخ بعض القرآن تلاوته وحكما او احدهما واخره ايضا  
بقوله اي مدلوله عن الخبر بمعنى الاخبار لانه تقدم هو انما  
لنسخه في قوله ويجوز لنسخ ايجاب الاخبار او **قوله** لانه يؤمن  
الكذب اعترض بان نسخ الامم ايضا يؤمن البديهي الظهور  
بعد الحقا وهو محال على الله تعالى ايضا فلو كان مجزوا لكان  
ما نفع لا يمنع النسخ منها ايضا فان قالوا الذين الذي ينسخ  
الامر والى على ان الامر لم يتناول ذلك الوقت قلنا النسخ  
لخبر ايضا انما ان الخبر المستوفى لم يتناول تلك الصورة  
واعترض ايضا التفسير بانهام الكذب بان الواقع تحقق الكذب  
لا يمانع والجواب ان ليس المراد بانهم مقابله التحقيق  
بل الميقان في الوهم اي الذين فيضدق بالتحقق  
المراد منها لما اشار الى ذلك الشئ ومن هذا الجواب يخرج  
اجواب عن الاعتراض الاول بمجموع الفرق بين نسخ  
الامر ونسخ الخبر الذي في الاول هو انهم الملقا بل  
للتحقق والذي في الثاني هو انهم المجمع للتحقق قاله  
مع **قوله** وذلك محال على الله تعالى ان قبل لم كان محالا



عليه تعالى مما لم يكن محال فيما قبله فقلت لانه لما راجع الى  
طريقه تعالى وفيما قبله الى جبر المخالفة شيخ الاسلام **قوله** ويجوز  
ان كان عن مستقبل بشرط قبوله المتغير كما قد مر **قوله**  
يجوز المحو فيما يقدر اي من الامور المتعلقة المكتسبة  
اللعن المسار الى ما بقوله يحو الله ما يشاء ويثبت بان كتب  
فيه مثلاً فلا يموت وقت كذا لكونه لم يصدر عنه ثم يكتب  
فلان يموت وقت كذا اي وقتاً بعد ذلك الوقت لكونه وصل  
رحمه **قوله** والاحبار يتبعه اي المحو **قوله** يجوز ان يقول  
الله ليث نوح في قومه يؤمنه ان يقال ان اراد ان الاحبار  
بالقصة المحسنة عاماً لا ينافي انه ليث في سنة لان الاحبار  
بالاقل لا ينبغي الا كتر فيهم ولكن في جعله شيخاً جبراً نظراً وان  
اراد انه لم يلبث الا اقل بقليل بعد الاحبار يانه ليث الف  
سنة ففيه اشكال لم يخفى لتزعم الحق عن ذلك وهذا وجه  
الضعف في هذا القول والحق ان هذا تخصيص لا ينبغي في كل  
**قوله** مبيضة هو اسم مفعول من ابيض فهو مبيض بوزن مشود  
**قوله** المفيد في سبب لقوله لفظه او لقوله وقيل فهو فوع  
نعت للمضاف او مجرور نعت للمضاف فيه وقوله ما قبلها فاعل  
بالمفيد وما قبلها عبارة عن قوله ويجوز وصورة العبارة  
يجوز ويجوز وقيل ان كان عن مستقبل والمعنى ويجوز  
وقيل يجوز مطلقاً اي سواء كان عن ماض او مستقبل وقيل  
يجوز ان كان عن مستقبل فيستفاد من اطلاقه اجواز في  
الاول وتعينه بالمستقبل في الثاني هذا القول المزيدي  
في المسار اليه بقوله وقيل يجوز عن الماض ايضا **قوله** ح

اي حين

اي حين بثبت لفظه وقيل بعد يجوز **قوله** ويجوز النسخ  
ببذل البايعني الى اول الملة بسنة وقوله ببذل النسخ اي  
كما يجوز بالمساوي والمضاف المتفق عليهما وسكت عنها لوضوحها  
المساوي شيخ التوجه لبيت المقدس بالتوجه للكعبة  
وهو اللاحق شيخ العدة بالحول في الوفاة باربعة اشهر  
وعشر الا مريخ الاسلام **قوله** بعد تسليم رعاية المصلحة اي  
لا نسلم اولاً رعاية المصلحة فلا نسلم انتفاهاً في النسخ الى بدل  
النقل اذ من فوائد ذلك كسرة الثوب **قوله** قال الله تعالى  
وعلى الذين يطيقونه فدية اخ اي هذه الآية لكونها دالة  
على التخيير بين صوم رمضان والفدية منسوخة بتعيين  
الصوم بقوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه قال ابن عباس  
الا الحامل والمرضع اذا افطرتا خوفاً على الولد فانها  
بأقية بلا نسخ في جهتها كانه حق الشيخ والمرأة الكبيرتين عنده  
على قراءة يطيقونه اي يكلفونه فلا يطيقونه شيخ الاسلام  
والحاصل ان التمثيل بالهيئة الشريفة انما هو على قراءة الجمهور  
يطيقونه من الطائفة لا على قراءة يطيقونه وعلى القول  
بان المفضل لا يطيقونه قد دلت لا فريدل لما للجمهور وخبر  
الصحيحين عن سلمة بن اكوع لما نزلت هذه الآية وعلى الذين  
يطيقونه فدية طعام مساكين كان من اراد ان يفطر يفطر  
ويغذي حتى نزلت هذه الآية التي بعدها فاستخفها وفي  
رواية حتى نزلت هذه الآية فمن شهد منكم الشهر فليصمه  
قلت وهذه الرواية الثانية اظهر وهي التي اقتصر  
عليها شيخ الاسلام كما تقدم **قوله** قلنا لا نسلم ذلك اي



انتفا المصلحة بعد تسليم رغائتها اذ في الراحمين  
التكليف بذلك الحكم مصلحة وهي السلامة من عدم الاخلاق  
به والنهاون خير من عليه الذم عاجلا والعتاب اجلا  
**قوله** وقيل وقع نسخ وجوب تقديم الصدقة الخ قال  
هذا ظاهرا وصريح في ان البذل الذي يقع النسخ به  
وفاقا للساق في لا يكفي فيه مقتضى الدليل العام المترتب  
الى قوله في تتم هذا القيل فيرجع الامر الى قولنا قلنا انما  
صريح في اعتراض هذا القائل مع قوله بوقوعه بلا بدل بان  
الامر يرجع الى مقتضى الدليل العام وان ذلك المقتضى ليس  
من البذل المراد هنا والا كان مناصفا لقوله بالوقوع وفي  
اعتراف القول الاول بان هذا ليس من البذل ولهذا  
لم يجب السمع عن احتجاج ذلك القيل بل في المذكورة بان  
مقتضى الدليل العام بدل بل عدل الى اجواب يمنع انه  
لا بدل للوجوب بل بدله اجواز الصادق بما ذكره وطاصله  
انه لا بد في البذل الذي قلنا لا يقع النسخ به وانه من  
كونه مستفاد من النسخ نصا او اقتضاء والية من  
القيل الثاني فان دسنة رفع الوجوب بقا اجواز كما تقدم  
بيان اوائل الكتاب في مسئلة اذا نسخ الوجوب بقا اجواز  
التي بخلاف ما دل عليه الدليل العام اذ ليس مفاد امين  
النسخ لا نصا ولا اقتضاء بل هوام مفصل عنه راسا ووجه  
تقييد البذل بما ذكر ظاهر فانه لا يفهم من عدم وقوع  
النسخ التمسيد الا انه لا يقع الا ومعه اثبات بدل ولو  
اقتضا بخلاف ما اذا خلى عن ذلك راسا فانه لا يقال

ان

نحو

فهو  
واستمر

مكرر الاختصار

ان النسخ بيد وان ثبت حكم بمقتضى الدليل العام فتأمل  
ذلك فانه قد يلتبس مراد السمع لعدم احسان التامل **قوله**  
اذا انا جستم الرسول الخ وقع موقع البذل من قوله وجوب  
النسخ اذا انا جستم الرسول الخ كذا قال بعضهم يعني انه  
دل منه باعتبار ما تضمنه من الامر الدال على الوجوب ولذا  
قال واقع موقع البذل ولم يقع بدل ويمكن ان يكون على حذف  
في الكلام دل عليه المعنى اي الثابت بقوله تعالى اذا انا جستم  
الرسول الخ **قوله** الصادق هنا باطلا باحتمال استحباب  
اي دون الوجوب اذا الموضوع المنسوخ هو الوجوب  
ولذا قيد بقوله هنا اشارة الى ان اجواز في غير هذا  
الموضع يصدق بالوجوب ايضا **قوله** النسخ واقع عند كل  
المسلمين انما ذكر قوله واقع لتوطئة لقوله عند كل المسلمين  
والا فوقعه قد علم مما مر **قوله** وخالفنا اليهود الخ اعلم  
ان النسخ غير البذل لان النسخ كما تقدم هو رفع الحكم على  
وجه مخصوص والتبدل هو الظهور بعد الحقا ومنه بدا  
لناسور البلد اي ظهر لنا بعد خفاءه وغير مستلزم له لانه  
يجوز ان يكون فعل المأمور به مصلحة في وقت ومفيدة  
في وقت اخر فيحسن الامر به في وقت والنهي عنه في  
وقت اخر ولا يستلزم ذلك فان اكثر الافعال العادية  
كذلك الا ترى ان الاكل والشرب بحالة الجوع والعطش  
مصلحة وحالة عدمها مفسدة فلا يلزم من نسخ ما كانت  
مطلوبا فعله ان يكون ذلك ليظهر مفسدة فيه كان خفيت  
بل قد يحسن الامر بالشيء لم يحسن النهي عنه قبل التمكن من فعله

وهو  
النسخ غير  
الاستمرار



لان المصلحة لمواله مربه اولاً ثم التي عنه ثانياً ولما توهمت  
اليهود والروافض استلزام النسخ للبداً منعت اليهود النسخ  
لاستلزامه البتة المحال على الله لاستلزامه الجهد المحال عليه  
تعالى وجوزوه الروافض ليخويزهم البتة على الله تعالى عما يقول  
الظالمون علواً كبيراً قال المعتزلي وكل من المذهبيين وان كان  
كفراً اذا اول يقتضي انكار نبوة نبينا عليه افضل الصلاة والسلام  
والثاني يقتضي جواز الجهد على الله تعالى وكونه محلاً للحوادث  
لكن الثاني كفر صريح لا يمكن ان يحل على وجه لا يلزم منه الكفر  
بمخلاف الاول يمكن حمله على ذلك بان يقال ليس من ضرورة القول  
بنبوتيه عليه افضل الصلاة والسلام صحة النسخ بجواز ان يقال  
ان شرع من قبله كان مغنياً الى ظهوره عليه الصلاة والسلام  
**قوله** فقيل خالف الفاعل للعطف بمتلة الواو ولواي بالواو  
كان اولي واما التفريع فغير ظاهر فان المخالفة في الوجود  
لا يدل عليها تسميته تخصيصاً بل التسمية المذكورة تفيد ان  
وجوده **قوله** فخالف لفظي مرتب على قوله وسماه تخصيصاً على  
قوله فقيل خالف **قوله** الذي فهمه ان صفة لما تقدم وكذا قوله  
المقتضين **قوله** كيف ان اي كيف يليق به المنكار وشرعية الخ  
وهو استقنائه انكاره للشيء كما لمغنيه اللفظ هذا هو محل  
التزاع بيننا وبينه وحاصله ان ابا مسلم جعل المغني في  
علم الله كما لمغني اللفظ وهو الكل تخصيصاً فسوى بين قوله  
تعالى واتوا الصيام الى الليل وبين صوموا مطلقاً علمه تعالى  
بانه سنزل لا تصوموا ليلاً ولا نهاراً كما هو سميون الاول تخصيصاً  
والثاني نسخاً فخالف لفظي شيخ الاسلام لا يقال الخلف

الذي

الذي هو يقي الوقوع لا يتصور ان يكون لفظياً للقطع ببيان  
يقى الوقوع للوقوع ومنا قصة له لانا نقول المراد بان  
ما حكى عنه من يقي الوقوع مصر ووف عن ظاهره ليوافق  
ما ثبت عنه من تسميته تخصيصاً المتضمن ذلك الاعتراف  
بوقوعه قاله سم **قوله** وصح انه لم يخالف في وجوده احد من  
المسلمين اي على الرابع من ان ابا مسلم لم يخالف في وجوده ولم  
فعلى مقابله الذي حكاه المصنف بقوله فقيل خالف لا يصح  
ذلك الا ان يكون هذا القيل مؤولاً قاله سم **قوله** بانتفا  
العلة اي من حيث اعتبارها والافني موجودة بذاتها  
ومثال ما ذكره المصنف ان يرد النص بحرمه الربا في القمح فيقاس  
عليه الارز بجامع القيات والارضاء مثلاً ثم يرد نص بعد  
ذلك بجواز الربا في القمح **قوله** التي تبت بها اي ثبت حكم الزرع  
بها وهي القيات والارضاء مثلاً المثال المذكور وقوله  
بانتفا حكم المصل اي بسبب انتفا حكم المصل فان انتفا حكم  
المصل سبب لعدم اعتبار العلة المذكورة فاذا انتفى اعتبارها  
انتفى حكم الفرع لانه المبت له **قوله** مظهر له لمثبت اي بل هو  
ثابت في نفسه وانما القياس مظهر ويمكن ان يجاب بانه كما انه مظهر  
حكم الفرع مظهر اعتبار معنى العلة فيه اذ لو لم يرتبط بينهما  
ما كان القياس مظهر حكم الفرع وماذا اعليه قاله سم **قوله**  
من التسمي في قول بعضهم الخ اي لان حكم الفرع تابع في  
النسخ حكم الالف اي ليس له منسوخ بانسخ حكم المصل  
وذلك ان نقول بل سلب التامخ على الحكمين معا ورفعها  
معاً فلا تسامح قل له السباب **قوله** جميع التكاليف يحتمل ان



يريد بالتكاليف الاحكام وهو الظاهر ويكون التكاليف  
للتقليد ويجوز ان يبقى على ظاهره اذ يكفي في المنع عنده دخول  
المعرفة في التكاليف فان ذلك موافق لما في المحذور عنده **قول**  
لوقوف العلم بذلك اي بفتح جميع التكاليف وقوله المقصود منه  
نفت للعلم وضمير منه للمنع اي بان المقصود من نسخ جميع  
التكاليف ان يعلم ذلك والمراد بالعلم العلم التصديقي **قول**  
وهو اي عدم بقا التكليف القصد اي المقصود بقولنا يقبل  
النسخ **قول** فلا تراعى في المعنى اي فان القابل بفتح جميع التكاليف  
مراده انه يجوز عقلا ان لا يتبقى تكليف من التكاليف وان كان  
فيما عدا المعرفتين بطريق النسخ وفيها بطريق الامتناع  
والانقطاع ومراد القابل بعدم اجواز انه لا يجوز عقلا  
ارتفاعها كلها بطريق النسخ وان جاز انقطاع التكليف في  
البعض بانتهائه وانقضاءه **قول** لما ذكر متعلقا بالوقوع  
فالله م مقوية لا تعليلية **قول** والمختار ان الناسخ  
قبل تبليغه صلى الله عليه وسلم اي للناس وبعد بلوغه جبريل  
فيصدق ذلك بما قيل بلوغ الناسخ له صلى الله عليه وسلم  
وبما بعد بلوغه له وقبل نزوله الى الارض كاي ليلة  
الاسرا من رفع فرضية خمسين صلاة بخمس صلوات  
وبما بعد نزوله الى الارض وقبل تبليغه الى الامة فيجري  
اخلاف في الجميع وما قيل من ان انخسار ليلة الاسرا  
ناسخة للمخمسين هو احدا الوجهين مع انه ليس مما نحن  
فيه لان ذلك نسخ في حق النبي صلى الله عليه وسلم بلوغه  
وكلامنا في النسخ في حق الامة وفيه ان ما ذكره من جريان

الخلاص

الخلاص فيما قيل بلوغ الناسخ له صلى الله عليه وسلم وبعد  
بلوغه جبريل يخالفه قول الصفي الهندي في نهايته وهذا  
الخلاص انما هو بعد وصول الناسخ له صلى الله عليه وسلم  
واما قبله فلا وان وصل الى جبريل انتهت وقوله  
الاحكام لا يعرف خلافا بين الامة في ان الناسخ اذا  
كان مع جبريل لم يتزل به الى النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت  
له حكم في حق المكلفين بل هم في التكليف بالحكم الرسول  
على ما كانوا عليه قبل النسخ الى جبريل وانما الخلاف  
فيما اذا ورد النسخ الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم  
يبلغ الامة وقول القصد استدلالا على المختار  
ايضا لو ثبت حكمه قبل تبليغ الرسول لثبت قبل تبليغ جبريل  
عليه السلام واللازم باطل باتفاق بيان الملازمة انهما  
سواء في وجود الناسخ وعدم علم المكلف به ووجوده متفق  
حكمه وعدم علم المكلف به بصلح ما نفاقت حكمه عملا  
بالمقتضى السالم من المعارض قاله سم **قول** بمعنى  
الاستقرار اي تعذر المطلق وثبوته في الزمة فيجب القضا  
وقوله لا يمتنع المثال اي طلب المثال وظاهر هذا  
ان القضا ثابت بالناسخ وهو خلاف قولهم في القضا حيث  
ثبت انه باضر جدي ثم ان المبادر من التفسير بالاستقرار  
في الزمة تصوير المسألة بما اذا اقتضى الناسخ الوجوب كزينة  
ان يكون هذا على سبيل التمثيل حتى يجري المختار ومقابلته  
فيما اذا اقتضى الناسخ غير الوجوب كالتحريم بعد المباحة  
فيثبت اثر التحريم في الزمة كالضمان حيث كان اقتضاؤه

التمهيد



وان لم يثبت الاثم لعدم العلم وكما لا باحة بعد التحريم  
 فيسقط الضمان حيث كان المنسوخ تحريم التلاف والتفني  
 به وعلا هذا القياس هذا او يثبت جريان المختار ومقابله  
 في غير النسخ كالخصيص حتى لو نفى الوصوب عن كل واحد  
 من جماعة واريد تخصيصهم بغير ريد لم يثبت التخصيص  
 قبل ورود المخصص وبلوغه على المختار ويثبت على مقا  
 بمعنى المستقار في الذمة قاله سم **قوله** كالنائم قال الشهاب  
 فيه نظم لانه غير مخاطب وجوب القضاء بمجرد وقوعه  
 يجاب بان التثنية بالنائم من حيث المستقار في الجملة  
 قاله سم وسليخ ما فيه **قوله** وبعد التبليغ مفهوم قول المصنف  
 قبل تبليغه **قوله** ومن لم يبلغه ممن تمكن من علمه اي ويكون  
 حينئذ عاصيا بترك تعلم ذلك **قوله** على النص اي على  
 مدلوله **قوله** او ضمة اي شرط كالميمان في الرقية **قوله**  
 للمزيد عليه اي مقتضى المزيد عليه وهو جواز لاقتضار  
 عليه **قوله** ما يقال قد رجع ليكون خبر المبتدأ لان قوله هل  
 رفعت انشا فلا يكون جارا عند بغضهم **قوله** هل رفعت  
 الزيادة حكما شرعيا اي وهو اجزاء الرقية الكافرة وغير  
 ذلك من الاحكام المتقدمة **قوله** فليست ينسخ اي  
 لمقتضى المزيد عليه **قوله** اقتضى تركها اي استلزم  
 تركها اي الزيادة **قوله** هي اي تلك الزيادة اي النص الدال  
 عليها **قوله** لذلك المقتضى اي حكم ذلك الترك المقتضى  
 بفتح الضاد **قوله** لان سلم اقتضاه اي الامر المذكور تركها اي  
 تلك بل المقتضى لتركها غيره وهو البراءة الاصلية فان

ما زاد على المأمورية فنية مستند الى البراءة الاصلية ورفع  
 ما استند الى البراءة الاصلية ليس ينسخ **قوله** وينواعل ذلك اي  
 على كون الزيادة نسخا **قوله** في زيادة اي زيادة الاخبار  
 المذكورة شيئا على القرآن فهو مضد مضاف الى قاعله **قوله**  
 السكوب اليكراخ فيه حذف دل عليه المعنى اي جدرنا البكر بالبكر  
 وانما لم يملوا بخبر الاحاديث زيادة بها على القرآن لانه  
 قطعي وهي ضمنية وظن المتن لم ينسخ قطعه عندهم  
**قوله** وزيادة اعتبارا لكاهن واليمين على الرجلين والرجل  
 واليمين الثابتة بحديث مسلم الخ ذكر الكمال جوابا عن المختص  
 ان الآية والحديث لم يتوارد اعلا محله واحدا الهية تضمن  
 الارشاد الى الاحتياط في الاستسها وواحد في الحكم بالشاهد  
 واليمين والاستسها رغير الحكم وفي العضد سوالا وجوابا  
 ما شرحه احواسي بقوله تقريره اي السؤال هيا من مجرر  
 استشهدوا شهيدين لم يثبت عدم جواز الحكم بشاهد ويمين لكن  
 مفهوم النص ائتمه حيث حضر البيعة في النوعين رجلين او  
 رجل وامرأتين واجبة انه اذا لم يكن رجلا لزم رجل وامرأتان  
 فدل على انه لا بينة في شاهد ويمين وانما كان اللازم عند  
 عدم الرجلين رجلا وامرأتين وتقرير اجواب ان المنجم  
 طلب الاستسها ر بمعنى ان اللازم رجلان على تقدير المكان  
 ورجل وامرأتان على تقدير المكان فان منع المفهوم كما هو  
 رأي الحنفية فلا نسخ وان سلم المفهوم فلا فليس لمفهوم قوله  
 تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقوله تعالى  
 فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان سوى ان غير هذا



الاستشهاد ليس بمطلوب بمعنى ان طلب الاستشهاد لئلا  
 يتعلق بالخذل من النوعين واما انه لا يصح الحكم بغير  
 النوعين فلا دلالة عليه للنسب لا بالمنطوق ولا بالمفهوم  
 وهما يضعف تمسكهم بالحجة ان ما هو ظاهرها من الترتيب غير  
 مراد كما بينا لغتها وقدر وكفاية الرجل والمرأتين في المال  
 مع القدرة على الرجلين فليتا ملسم **قوله** والى المأخذ المذكور  
 اي المشار اليه بقوله ومنازه هل رفعت وهذا الظرف متعلق  
 بمسألة خبر عن عود او متعلق بعود والخبر محذوف اي ثابت  
 وقوله المفصلة بصيغة اسم الفاعل وقوله المبينة بصيغة  
 اسم المفعول كما دل عليه قول الله بينهما العلم اسم **قوله** الاقوال  
 المفصلة المشتملة على تفصيل مقابل لاطلاق القولين السابقين  
**قوله** منها اي من الفروع المبينة **قوله** ومنها ان الزيادة ان  
 اتصلت بالزيد الخ انظر ما الفرق بين هذا وما تقدم  
 من قوله ومن الاقوال المفصلة ان الزيادة ان غيرت  
 المريد عليه بحيث لو اقتصر عليه وجب استئنافه انوقات  
 الزيادة المذكورة قد اتصلت بالاول اتصال اتحاد ايضا  
 وفي الثاني تغيير الزيادة وانه لو اقتصر عليه وجبت اعادته  
 كالاول والفرق بان الزيادة في هذا الثاني عبادة مستقلة  
 كالمريد عليه ولا كذلك في الاول يشبه ان يكون فرقا بالصورة  
**قوله** في نقص جزء العبادة او شرطها تكن كيفية ما هو فيها  
 مثلها كنقص الجلد ان لا يحد شيخ الاسلام **قوله** نسخ لها  
 اي للعبادة الكاملة **قوله** ففعل نعم الى ذلك الناقص  
 اي نعم هو نسخ لها منتهيا الى ذلك الناقص **قوله** وقيل

جلد

نقص

نقصا جزءا في شروعي في نظر الاقوال المفصلة في مسألة  
 الزيادة سم **قوله** كما يستعمل مثال المتصل لا اتصالا بالصلة  
 وقوله والوضوء مثال للمفصل لا اتصالا عنها **قوله** ان  
 يذكر الشيء على خلاف ما ذكره فيه اولا المراد بالخلاف خلاف  
 مقتضى المناقاة حتى يصح النسخ كان يقال في شيء انه مباع  
 ثم يقال فيه انه حرام والى فطلق الخلاف لا يقتضي المناقاة  
 المصححة للنسخ فانه يشتمل ما لو قال في شيء انه جائز ثم قال فيه  
 انه واجب فان الوجوب خلاف الجواز مع انه لا نسخ لما كان  
 الجمع بينهما لصدق الجواز بالوجوب ووجه كون النص على  
 الخلاف طريقا للعلم المذكور ان وصفا في الزمن الثاني  
 بخلاف ما وصف به في الزمن الاول يستلزم تاخر منوعيته  
 الوصف الثاني عن مرقوم الوصف الاول والى لم يصح وصفه به  
 في الزمن الثاني ثم ان قوله او النسخ على خلاف الاول اي من غير  
 تعرض في هذا النص للاول حتى يفاير ما قبله من قوله كثر  
 لغيتكم عن كذا فافعلوه والى فهو مشتمل على النص على خلاف  
 الاول ويجوز جعله تاما له ولا يرد ان شرط عطف العام  
 على الخاص الواو لان عطف هذا ليس على ما قبله بل على  
 قوله الجماعة سم **قوله** او قول الراوي هذا سابق قد يفرق  
 بين قبول ذلك وعدم قبول قوله هذا انما نسخ كسابق بان  
 هذا اقرب الى التحقق لان القاعدة ان دعوى التسبق  
 لا تكون عادة الا من طريق صحيح بخلاف دعوى النسخ يكثر  
 كونها عن اجتهاد واعتماد قرائن قد تخطى وقد لا يقول بها  
 غير الراوي قاله سم ومثل قول الراوي هذا سابق على ذلك



ما في معناه مما يفيد الترتيب كقول جابر رضي الله عنه  
 كان اخرا لامين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك  
 الوضوء مما مست النار وتبين كل من الروايتين بالتاريخ  
 قاله شيخ الاسلام **قوله** في ان يكون متعلقا بامر من قوله ولا اثر  
 اي تاثير **قوله** لمن زعم ذلك اي التاثير **قوله** فيكون المخالف  
 هو السابق اي فيكون الموافق للبراهة هو الناسخ على هذا القول  
 المصحوح لنا فانه اذا لو تقدم ليكون منسوخا لم يفد الاما كانت  
 حاصلا قبله فيعبر عن الفائدة وزعم الزركشي ومن تبعه  
 ان الناسخ هو المخالف لان المتقال من البراهة الى المتقال  
 الدائمة يتعين والقول الى الاباحة ثانيا شكا ويرد بان  
 يعارض بمثله اذ عود الموافق الى الاباحة ثانيا شكا ويرد  
 بانه يعارض بمثله يقين وناخر المخالف شك مع ان ما قالوه  
 ليس لم عرو الموافق عن المغايرة كما مر في الاستلام  
**قوله** قلنا لا يلزم ذلك وقد يجاب بانه يكفي ان ذلك هو الظن  
 والنسخ يكفي فيه الظاهر بدليل النسخ بنجر الاتحاد الا ان  
 يمنع ان ذلك هو الظاهر سم **قوله** بعد الاخرى انما قدره  
 لتوقف افادة الكلام عليه والرفق بالثبوت في المصنف لاحد  
 اليتين امر معلوم بل ذلك ثابت لكل اية فلا فائدة في  
 مجرد الاخبار بذلك فعلم قطعا ان الملة وثبوتها على وجه  
 حاجت وهو كونها بعد الاخرى **قوله** قلنا لكنه غير لازم اي  
 قلنا ان الماصل ذلك لكنه غير لازم وقد يقال عدم لزومه  
 لا ينافي الجريان على الماصل فيتمسك به حتى يقوم الدليل على  
 خلافه قرر بعض الفضلاء **قوله** لما علم انه منسوخ ولم يعلم

ناسخه اشارة الى الفرق بين صورة التثنية والتثنية بان  
 صورة التثنية فيها افادة اصل النسخ فيحمل ان يكون ذلك عن  
 اجتهاد بخلاف صورة التثنية فان النسخ فيها معلوم ولكن  
 لم يعلم عين النسخ فيها فيضعف احتمال كونه عن اجتهاد بخلاف  
 صورة التثنية فان الاحتمال يكون كما مر وهذا يجاب عن اعتراض  
 سم بقوله قد يقال حيث كان الغرض العلم بانه منسوخ  
 فينبغي ان يكون قوله هذا ناسخ بكذا ابا التثنية كذلك قلنا  
 هو لما علمت من ان النسخ قد علم في الثاني دون الاول  
 نسخ الله شيئا باحسان وحسن اعمالنا بالصالحات  
 ثم الكتاب الاول

### يتلوه الكتاب الثاني في الكسنة

**قوله** وهي اقوال محمد صلى الله عليه وسلم وافعاله او تطلق  
 السنة اصطلاحا على المجموع من اقواله صلى الله عليه وسلم  
 وافعاله وتقريراته وتطلق على المضمون الكلي الصادق بكلامه  
 او فعل او غيره والاول ظاهر عبارة المصنف **قوله** ومنها قوله  
 لانه كف الخ جواب لما يقال من ان التوفيق غير جامع لخروج تقريراته  
 صلى الله عليه وسلم بان التقرير داخل في الفعل لانه كف عن  
 الانكار والكف فعل كما تقدم في مسألة لا تكليف المفعول  
 ويؤخذ من هذا كما قال بعضهم ان من افعال ايضا المصنف  
 والمشارة فلا يخرج ان عن التوفيق اذ هم يقضي كالكف عن  
 الانكار والمشارة فعل الجوارح فاذا هم يقضي وعاقده عنه غائق  
 او اشار يسي كان ذلك الفعل مطلقا شرعا لانه لا يحتم ولا  
 يسير الا نحو وقد بعث صلى الله عليه وسلم لبيان الشريعة



وَأَمَّا اقْتَصَالُهُ عَلَى التَّقْدِيرِ مِنْ بَيْعِ الْمَصِّ لَتَقْبِيهِ أَنْتَقِ تَقْرِيهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدًا عَلَى بَاطِلٍ لِلْعَصَةِ فِي الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ  
 وَمِنْهُمْ لِيَوْمِ بَيْعِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَجْعَدِ اسْتِغْلَالِ الرَّدِّ أَعْلَاهُ فِي  
 الْمُسْتَقْبَلِ فَتَقِلَّ عَلَيْهِ فَرَكُهُ بِمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُمَا  
 وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ أَصْحَابُنَا عَلَى اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ وَمِنْهُ لِلْإِشَارَةِ بِإِشَارَتِهِ  
 لَكَيْسَ بِمَا لَكَ أَنْ يَضَعَ الشَّطْرُ مِنْ دِينِهِ عَلَى ابْنِ ابْنِ حُدْرٍ كَمَا  
 فِي الصَّحِيحَيْنِ **قوله** وَالْكَلَامُ بَيْنَا يَنْفَرُ ذَلِكَ أَيْ فِي الْحَاجَةِ  
 بِهَا لَا فِي مَعَانِي الْأَقْوَالِ الْمَذْكُورَةِ فَانْهَاهَا تَقْدِمَتِي فِي الْكِتَابِ  
 الْأَوَّلِ فَقَوْلُهُ وَهِيَ أَقْوَالُ الْخِطَابِ الْمَنْظُورِ فِيهَا مِنْ حَيْثُ  
 الْحَاجَةُ بِهَا وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ مَعَانِيهَا فَقَدْ تَمَّ ذَلِكَ **قوله**  
 أَيْ لَا يَصُدُّ عَنْهُمْ ذَنْبٌ ضَلَا أَخَذَ الْعُومُ مِنَ النُّكْرَةِ فِي  
 بَيْتِ الْقَيْمِ فِي قَوْلِهِ لَا صِغَرَةً وَلَا كِبَرَةً لَا عَمَلًا وَلَا سَهْوًا  
 أَشَارَ بِأَنَّ قَوْلَهُ مَسْهُوًا لَا يَخْتَصُّ بِالصِّغَرَةِ فَقِيهِ أَشَارَ  
 إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ تَمَامِ الْمَالِ لِقَبْضِهِ حَتَّى يَخْتَصُّ بِالصِّغَرَةِ بَلْ هُوَ مَبَالِغُ  
 فِيهِ فَمِنْ الصِّغَرَةِ وَالْكِبَرَةِ فَكَانَ يَقُولُ لَا يَصُدُّ عَنْهُمْ ذَنْبٌ  
 أَضَلَّاهُ وَلَوْ صِغَرَةً وَلَوْ سَهْوًا أَوْ فِي قَوْلِهِ لَا يَصُدُّ عَنْهُمْ ذَنْبٌ  
 أَشَارَ بِأَنَّ الْعَصَةَ عَدَمُ خُلُقِ الذَّنْبِ فِي الْعَبْدِ كَمَا هُوَ  
 الصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ لَا مَلَكَةَ تَلْجِي إِلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ  
 فِي الذَّنْبِ كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمُؤَلَّزَّةِ أَوْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْعَلْ إِلَى  
 تَكْلِيفِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَشَدَّ النَّاسِ فِي التَّكْلِيفِ وَمِنْ هَذَا أَقَالَ  
 أَبُو مَنْصُورٍ الْمَازِينِيُّ الْعِصْمَةَ لَا تَزِيلُ الْمُحَنَّةُ وَقَوْلُهُ وَلَوْ صِغَرَةً  
 سَهْوًا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى ذَلِكَ تَشْرِيْعٌ وَأَمَّا السَّهْوُ الْمَتْرَبُ عَلَيْهِ  
 ذَلِكَ فَجَائِزٌ كَمَا وَقَعَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قِيَامِهِ فِي كَعْبَتَيْنِ وَسَلَّمَ

مُعْتَقَدًا

المصنف  
 عن قاضي الزنبي

مُعْتَقَدًا التَّامَّ **قوله** عَنْ أَنْ يَصُدُّ عَنْ بَعْضِ مَنْ وَالْمَجْرُورُ  
 مُتَعَلِّقٌ بِكِرَامَتِهِمْ عَلَى تَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْمَشْعُورِ وَيَصِحُّ بَقَاؤُهُ عَلَى  
 بَابِهَا هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِكِرَامَتِهِمْ عَلَى تَضَمُّنِهَا مَعْنَى التَّزْيِينِ كَذَا قِيلَ  
 وَالْأَحْسَنُ أَنْ عَنْ مُتَعَلِّقَةٍ بِحَدِّهِ فِي خَالِ مِنْهَا هِيَ كِرَامَتُهُمْ أَيْ  
 مُتَرَهِّنِينَ عَنْ أَنْ يَصُدُّ عَنْهُمْ ذَنْبٌ **قوله** وَالْأَكْثَرُ عَلَى مَهْدِ وَبِ  
 الصِّغَرَةِ أَخَذَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُ ضَعِيفٌ **قوله** أَحَدًا يَدْخُلُ  
 فِيهِ غَيْرُ الْمُكَافِ وَهُوَ الظَّاهِرُ لِأَنَّ الْبَاطِلَ يَتَّبِعُ سُرْعَانِ وَأَنْ صُدَّ  
 مِنْ غَيْرِ الْمُكَافِ وَلَا يَجُوزُ تَمَكُّنُ غَيْرِ الْمُكَافِ مِنْهُ وَأَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ  
 وَلَا نَبِيٌّ مِنْ جِهْلٍ حَكْمٌ وَكَذَلِكَ غَيْرُ الْفَعْلِ جَوَازُهُ بَلْ لَا يَبْعُدُ أَنْ  
 الْمَكْرُوهَ وَخِلَافُ الْأَوَّلِ كَذَلِكَ سَمِعْتُ **قوله** عَلَى بَاطِلٍ أَيْ مِنْ قَوْلٍ  
 أَوْ فَعْلٍ **قوله** وَسُكُوتُهُ مُبْتَدَأُ جَزْءٍ قَوْلُهُ دَلِيلُ الْجَوَازِ لِلْفَاعِلِ **قوله**  
 وَ لَوْ غَيْرُ مُسْتَبْشَرٍ أَيْ غَيْرُ مُسْرُورٍ **قوله** عَلَى الْفَعْلِ مُتَعَلِّقٌ  
 بِسُكُوتِهِ أَيْ عَنِ الْإِنْكَارِ عَلَى الْفَعْلِ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا هَذَا مِنْ  
 الْفَعْلِ وَمَعْنَى الْإِطْلَاقِ سَوَاءٌ كَانَ الْفَعْلُ مِنْ سَلَامٍ وَغَيْرِهِ  
 كَانَ ذَلِكَ الْفَعْلُ مِنْ يَقْرِبُهُ الْإِنْكَارُ أَمْ مِنْ غَيْرِهِ بَدَلِ لَيْسَ  
 التَّفْصِيلُ بَعْدَهُ **قوله** بِنَا عَلَى اسْقُوطِ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ الْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ  
 بِالْإِنْكَارِ وَمُتَعَلِّقٌ بِاسْقُوطِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ عَنْهُ وَالْأَصْلُ  
 عَلَى اسْقُوطِ الْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ يَقْرِبُهُ الْإِنْكَارُ عَنْهُ أَيْ عَنِ النَّبِيِّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفٌ كَمَا بَيَّنَّاهُ **قوله**  
 أَيْ رَفَعَ الْحَرْجَ الْمُبْتَدَأَ مِنْ رَفْعِ الْحَرْجِ رَفْعُ الْأَمْرِ يَكُونُ  
 الْمُرَادُ بِأَجْوَا زَمَانًا عَدَا الْحَرَمَةَ الصَّادِقَ بِالْمَكْرُوهِ كَمَا يَصْدُقُ  
 بِالْمُسْتَدْوَبِ وَالْوَاجِبِ وَهُوَ خِلَافُ مَا يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِمْ  
 مِنْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَقْرَعُ عَلَى الْمَكْرُوهِ كَالْحَرَامِ

Copy

195

ing

rsity



قال لو وجد حمل رفع الحرج على رفع اللوم وان كان الحرج ظاهرا في  
 الاثم لاجل ان يخرج المكروه اشار الى ذلك شيخ الاسلام وتقدم  
 عن سم ما يفيد ذلك **قوله** ليس بخطاب حتى يعم اي لما مر من ان  
 القوم من عوارض الالفاظ والمعاين وحاصل الجواب ان  
 السكون في قوة الخطاب فهو لفظ بالقوة في **قوله** وفعله  
 صلى الله عليه وسلم المراد بفعله الفعل الصادر منه لا الفعل  
 بالنسبة اليه فان هذا يتصف بالكراهة والحكمة وينقسم الى  
 ما يعم وما يخصه كما لا يخفى وحيث فقوله الماني او كان مخصصة  
 به لا يدخل فيه ما اخص به من المحرمات وكما قل ان يقول  
 كان الاولي والا فيدان يعبر به يشمل غير الفعل ايضا كالقول  
 والظن لا تنفكا الحمة والكراهة عن كل ما يصدر عنه صلى الله  
 عليه وسلم من فعل وقول وغيرهما والعصمة شاملة للفعل وغيره  
 كما لا يخفى ويمكن ان يقال ان في ذكر الفعل تنبيها على غيره  
 لظهور عموم العصمة فتركه اختصارا **قوله** وغير مكروه  
 للندرة فيه بخلاف الاول ان لعائل ان يقول كان ينبغي  
 الاستدلال على انتفا الكراهة ايضا بالعصمة كان يقول  
 وفعله غير محرم ولا مكروه للعصمة فان الظاهر عصمة عين  
 الوقوع في الكراهة ايضا وما يفعله مما هو مكروه في حقيقة  
 في غير مكروه في حقه لانه يقصد به بيان الجواز بل قد يحتمل  
 اذا توقف البيان عليه وقد حكى النووي عن العلماء وضوء  
 عليه الصلاة والسلام مرة مرة ومرتين مرتين انه افضل في  
 حقه من التثنية للبيان فان قيل انما اقتصر على العصمة  
 بالنسبة الى الحرام لانها المذكورة فيما سبق قلنا هذا قليل

الامور الصادرة  
 عنه صلى الله عليه وسلم  
 لا تنقسم بحكمة  
 ولا بكمالة

بعلمه صلى الله عليه وسلم  
 وعلمه ما هو علمه  
 البينا

من كلامه الشريف  
 باخرة ما لا يحصى  
 سلم ورون / خلا

الجدوى

الجدوى مع توجه اعراض التخصيص فيما سبق ويمكن ان  
 يجاب بان وجه التخصيص في المحليين عدم تصرع الامة  
 بالعصمة من الكراهة كما يفهم من قوله في شرح المزاج والمكروه  
 يندرو وقوعه من احاد المسلمين فكيف من سيد المرسلين والذي نراه  
 انه لا يندر منه وانه من جملة ما عصم منه فقوله والذي  
 نراه ان مشعرا به غير منصوص والثاني ان استدلاله  
 بالندرة لا يفيد مطلوبة الندرة الوقوع من النبي من امته  
 لا تدل على عدم الوقوع منه بل غاية ما تدل عليه اندر  
 الوقوع منه ويمكن ان يجاب بوجهين الاول ان الندرة  
 محمولة على محامليها بناء على ان الشيء اذا اطلق انصرف الى  
 فرد الكمال كما صرح به غير واحد ومن الواضح بتميزه صلى  
 الله عليه وسلم على جميع الامة وزيادته عليهم في كل حال  
 سار كونه فيه فاذا كانت وقوع المكروه من النبي من امته  
 غاية الندرة كان منتفيا عنه راسا اذا ما بعد غاية الندرة  
 الا الانتفا راسا والخاصة ان الاستدلال مبني على  
 قاعدة صرح بها غير واحد وهي ان الشيء اذا اطلق انصرف  
 الى فرد الكمال ولعل مرادهم انه قد يكون كذلك او ما لم يعم  
 وليس على خلافه وعلى مقدمته معلومة تركها لوضوحها وهي  
 ممة عليه الصلاة والسلام على جميع الامة ومثل ذلك  
 شائع واقع الثاني ان في قوله للندرة للعموم اختار  
 تقدم ان اللموم ما لم يتحقق غرضه ومعلوم ان لا غرض  
 هنا فيفيد سائر افراد الندرة للنبي من امته وما بعد  
 سائر افرادها الا العدم واسا والنبي عليه افضل الصلاة

النبيين وامام  
 علمته صلى الله عليه وسلم  
 من المصنفين في العلم  
 ابراهيم مشعر  
 الشيخ 1111  
 انشوب الى  
 انشوب الى

ان تحمل  
 على العدم  
 حتى يتحقق

احيا وانه



والسلام متميز على سائر ائمة وزائد على كل منهم في كل حال  
 شاركوه في أصله فاذا ثبت لهم سائر الندرة ثبت له العدم  
 رأسا فان قيل لم يجلد الله قوله للندرة على معنى لندرة  
 وقوعه منه ليوافق قوله للعصبة في ان كلامه متعلق به قلت  
 لو جهن المولى ان الجدل على ما ذكر لا يفيد المطلوب لان  
 الحكم بندرة وقوعه منه يقتضي وقوعه منه قليلا والمتنوع  
 يقع وقوعه منه مطلقا لا يفتك بل يقع منه قليلا للشرع  
 لانا نقول ليس الكلام في ذلك لانه غير مكره بل قد يكون  
 واجبا وانما الكلام في وقوعه منه مع كونه مكرها في حقه  
 والثاني ان ما ذكره هو الموافق لما مراد المصنف كما يفهم مما تقدم  
 عنه في شرح المنهاج قاله **قوله** فكيف منه اي فكيف  
 يقع منه صلى الله عليه وسلم مع ندرة وقوعه من النبي من  
 الامة وليس المعنى فكيف لا يندرج منه لما تقدم وقال شيخ  
 الاسلام اي فكيف يقع منه لان كمال شرفه ياتي ان يقع منه  
 ما نهي عنه ولان التماسي به مطلوب فلو وقع منه لطلب  
 التماسي به واللازم باطل **قوله** وما كان من  
 افعاله جليلا محتضا بدليل قوله بعد وفيما تردد او  
**قوله** كقطع السارق من الكوع الى اجزئه التمثيل به  
 كما يقع على القول المرجوح منه ان آية السرقة مجملة  
 على الراجح من مقابلة المراد هنا بالبيان بيان  
 معنى اللفظ التام لما اراد به غير ظاهره ولفظ اليد  
 ظاهر في العنصر الى المنك شيخ الاسلام **قوله** وغيره  
 اي غير البيان وهو الجلي في ما كان مخصوصا به لستامتعبد في

به فان

به فان قيل يرد عليه ان ظاهره انه لا خلاف في عدم تعبدنا  
 بالجلي مع انه قيل يندبه وبه جزم الزركلي فقال اما الجلي  
 فللندب لا استحباب التماسي به وان المخصص به قد يتعبد  
 به في الضمي فان وجوبها مختص به مع ندها لنا قلت اما الاول  
 فيمكن الجواب عنه باحتمال ان المراد يندبه انه يثاب على تعبد  
 التماسي به لا على نفس الفعل الذي الكلام فيه واما الثاني  
 فيمكن الجواب عنه بما قاله شيخ المشرك من ان المراد بكونه  
 لستامتعبد به انا لستامتعبد به على الوجه الذي  
 تعبد به وبه والمراد قد نتعبد به نحن على وجه اخر كما افهم  
 والمساورة فانه تعبد بهما على وجه الوجوب وتعبدنا بهما على  
 وجه الندب وبان المراد لستامتعبد به من حيث فعله  
 وباعباره بمعنى ان فعله لا يكون سببا لتعبدنا به فلا ينافي  
 بتعلق التعبد باختيار غير الفعل كالقول ففعله للضمي على  
 وجه الوجوب لا يؤثر في تعبدنا به الضمي لكونه امرنا بالقول  
 فتعبدنا به باختيار قوله لا باختيار فعله الذي الكلام  
 عنه **قوله** وفيما تردد بين الجلي والشرعي اي بان كانت  
 الجملة تقتضيه في نفسها لكنه وقع متعلقا بعبادة يات  
 وقع فيها ارضا وسيلتها كالركوب في الحج والذهاب الى العيد  
 في طريق والرجوع في ارضي فالركوب في نفسه ومخالقة  
 الطريق مما تقتضيه الجملة او لكونه مطلوبا في هذه  
 العبادة **قوله** تردوناسي من القولين او ظاهره  
 صنيعة ترجيح المولى فيكون كالجلي وظاهر كلام الفقهاء  
 من استحباب الركوب في الحج والذهاب لصلاة العيد من طريق

على وجه الندب  
 في متعبد به  
 في الجلي والشرعي  
 اقتضت به

في الجلي  
 في الجلي والشرعي  
 في الجلي والشرعي



والرجوع من آخر ترجيح الثاني هذا مذهبا معا شر  
 الملكية وللتأخير نحوه كما ينبغي في نسخ السلام وسم **قوله** اي  
 سوى ما ذكر اي من الجبلي والبيان والمختص والمرد **قوله**  
 عبادة كان اي كالصلاة وقوله او لا اي كالبيع والشر **قوله**  
 كقوله هذا واجب اي ولم يقل على **قوله** معلوم الجهة اي الصفة  
 وهي الوجوب او الذب او الاباحة **قوله** ووقوعه بيانا او  
 امثالا صورة البيان ان لا يعلم صفة المأمور به فيفعله  
 صلى الله عليه وسلم لتعلم صفة كان يطوف بعد ايجاب الطواف  
 لتعلم صفة فيعلم وجوب هذا الطواف لكونه بيانا للوجوب  
 فان قلت وجوب الطواف معلوم من الامر به فائدة  
 علم وجوبه من وقوعه بيانا لذلك الامر قلت فائدة وجوب  
 الصفة التي وقعت ككونه سبعا واسميت بالجر وجعل  
 البيت عن يساره وايضا فيصح الاستناد في الوجوب الى  
 هذا البيان فيكون دليله اخر للوجوب وصورة المثال  
 ان يكون المأمور به معلوما لكن يأتي به لا مثال الامر  
 به كما اذا تصدق بدينهم امثالا لاجاب التصديق فيعلم  
 وجوبه من وقوعه امثالا ومن فوائد استفادة الحكم  
 منه مع استفادته من الامر ايضا التاكيد في ثبوت الحكم  
 حيث استفيد من كل من الامر والفعل ودفع توهم  
 توقف اجزا الما صور به على بعض الوجوه ولا اشكال في  
 عطفه امثالا على البيان وان حصل كل منهما في آخر  
 فلا يقال ان عطف العام على الخاص بعكس شرطه الواو  
 وذلك لان كلا منهما وان كان اعم في نفسه من الاخر لا

انه

العمل على الخاف من تعكسه

انه اراد به منا ما يبين الاضلاله وقوعه للوقوع  
 والتقدير ووقوعه لاجل البيان او لاجل المثال والبيان  
 الذي الوقوع لاجله والامثال الذي الوقوع لاجله متباينان  
 سم **قوله** ولا اشكال في ذكر البيان هنا وجه الاشكال ان  
 ذكر البيان متتابع عددا اقسام سوى ما تقدم الذي من جلته  
 البيان يستلزم جعل القسم قسما واحدا جواب انه لا اشكال  
 لان الكلام هنا فيما يعلم به صفة الفعل من حيث هو لا بقيد  
 كونه سوى ما تقدم فقوله وتعلم صفة فعله اي مطلقا لا بقيد  
 كونه سوى ما تقدم **قوله** ويخص الوجوب اي يميزه كما اشار  
 له الله بقوله عن غيره **قوله** كالصلاة بالاذان اي ان الصلاة  
 المصحوبة بالاذان علاقة على وجوبها وهذا الكلام صحيح  
 ويجوز حمله على ان المراد ان الاذان للصلاة اشارة على  
 على وجوبها فيكون في العبارة قلب والماصل كما لا بد ان  
 بالصلاة **قوله** بخلاف ما لم يؤذن لها اي فانه لا يحكم بوجوبها  
 وليس المراد فانه ينتفي عنها الوجوب لثبوت عليه ان  
 العلامة لا يلزم انعكاسها فلا يلزم من انتفاء علامة الوجوب  
 كما لا بد ان انتفاء الوجوب والامتناع بالمتدورة فانها  
 لا اذ ان لها مع انها واجبة **قوله** ولولم يثبت اي لولم يحكم  
 بوجوبه اي ولم يعارضه شي آخر **قوله** وقد يتخلف الوجوب  
 في اشارة الى تعقيد الامارة وهي قوله لولم يجب التبعيد  
 المعارض **قوله** لمجرد قصد القرينة مجرد قصد ما لا اطلاع  
 لنا عليه فالمراد ان تدل قرينة على قصد ما لا تدل كذلك الفعل  
 مجردا عن قصد الوجوب بان لم يكن دليل وجوب **قوله** لانه

بيان الوجوب  
 غير قبيح

Copy

من الوجوب  
 والامانة



الا حوط اي لان الفعل ان حمل على الوجب فلا يخرج عن  
 عمدة الارباب المتفق عليه بخلاف ما اذا حمل على الذنب او  
 الاباحة فقد لا يفعل ويكون مع نفس الامر واجبا فنقت  
 الاحتياط **قوله** وقيل للذنب ولم يقل الله فيه وفيما بعده  
 في حقه وحقنا كما قال في الذي قبله وكأنه لعدم تصريحهم بذلك  
 وكلام الكمال في تقرير الدليل في هذه او ما بعده فيه اشارة  
 الى ان المراد الذنب والاباحة في حقنا فقط ويؤيده قول  
 الله في الخامس لانها الغالب من فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
**قوله** مطلقا اي ظهر قصد القرية ام لا وهو لا يصح للاقوال  
 قبله كلها كما سمينه عليه الله **قوله** سواء ظهر قصد القرية ام لا  
 قد يقال ما ظهر فيه قصد القرية يكون معلوم الصفة لما مر  
 من مجرد قصد القرية من امارات الذنب والكلام هنا في  
 مجهول الصفة وقد يجاب بان الذي من امارات الذنب قصد  
 القرية اي حصول ذلك ووقوعه بالفعل والذي هنا ظهور  
 ذلك لا حصوله ووقوعه فليسا مل ولعل هذا الاول مما اطل  
 به العلامة سم هنا **قوله** فيثاب على هذا القصد اي لا على  
 الفعل لانه من حيث ذاته مباح لا ثواب فيه **قوله** عن قول  
 اي في النسخة التي عدل عنها الى هذه وقوله الذي نعت لقوله  
 ان لم يظهر وقوله ما وعما يد على قوله ان لم يظهر المعدول وهو  
 المراد بالثاني من قوله مستطوبا على الثاني منهما وقوله لمحا  
 بدله الاول اي وهو ان ظهر **قوله** اي مخالفا لفسر التعارض  
 بالتخالف المعم من التعارض الذي هو التقابل على سبيل  
 التماثل لانه لو اريد به التقابل المذكور صار قوله وذلك

دليل

دليل على تكرار مقتضى القول مستدركا لا غنا ما قبله عنه  
 اذ لا يتحقق التعارض بين ذلك المعنى الاول دليل على  
 ما ذكر **قوله** في حقه متعلق بناسخ **قوله** لدلالة الفعل على اجواز  
 المسنة اشارة الى جواب ما يقال ان الفعل لا عموم له **قوله** لكن  
 في تاخر الفعل اي عدم النسخ محله في تاخر الفعل لعدم دليل  
 يدل على تكرار مقتضى القول بخلاف ما اذا تقدم الفعل فانه  
 يكون منسوخا بالقول لما تقدم الفعل فانه يكون منسوخا بالقول  
 لما تقدم من دلالة الفعل على اجواز المستمر فاذا ورد بعد القول  
 المناسخ لمقتضاه كان ناسخا له ووجه كونه مناسخا لمقتضاه  
 مع عدم الدليل على تكرار مقتضى القول دلالة القول على  
 انقطاع الاستمرار ولو يوقع مقتضاه مرة **قوله** في حقه  
 متعلقا لوقف بمعنى التوقف **قوله** لوضعه لها اي للدلالة  
 اي لا عليها **قوله** في الفعل اغايدل بقرينة اي لكونه لم يوضع  
 للدلالة فله محال فلا بد من قرينة لتعين بعض تلك المحامل  
 الذي يراد من الفعل بدليل انه يبين به القول اي المشكل  
 منه وذلك كانه خطوط الهندسة ونحوها من الاشكال  
 والاشارة والحركات التي جرت العادة بالاستعانة بها في  
 التعليم اذ لم يقف القول بالمطلوب ودفع بان غايته انه قد  
 وجد البيان بالفعل لكن البيان بالقول اكثر فيكون راجحا  
 وتقدم تسليم التساوي فالبيان بالقول ارجح لكونه  
 موضوعا للدلالة كما ذكره الله ولما تقدم في بحث الموضوعات  
 اللغوية من ان القول اعم دلالة اذ يعبر المعقول والمحسوس  
 بخلاف الفعل فانه يختص بالوجود المحسوس **قوله** الى آخر

وهو  
 الفصل في  
 البرائة فانه محامل  
 بلا بد من قرينة



ما تقدم اي من قوله في كل سنة واظهر فيه في سنة بفعل  
 القول او قبله **قوله** وفي السنة اي وفي حق السنة **قوله**  
 الاصح انه يمل بالقول اي لانه اقوى دالة وقيل بالفعل اي  
 لانه اقوى دالة وقيل بالفعل اي لانه اقوى في البيان على  
 ما تقدم **قوله** ان دل دليل على التايسي به في الفعل ان قلت  
 لم قيل التايسي به هنا وفيما ياتي بدلالة الدليل على التايسي  
 ولم يعيد بذلك فيما سبق من قوله وما سواه ان علمت صفة  
 فامته مثله فانه يعيد ثبوت التايسي وان لم يدل دليل عليه  
 وهو الموافق لكلام غيره وللأستدلال بقوله تعالى لقد كان لكم  
 في رسول الله اسوة حسنة اذ لو دل دليل خاص لم يجز للاستدلال  
 بذلك قلت وجه ذلك ان الكلام هنا فيما اذا ثبت حكم في حقنا  
 ثم وقع منه صلى الله على الله عليه ولم يفعل بخالفه فلا نترك  
 ما ثبت في حقنا ويثبت تاسينابه ايا بدليل والكلام  
 هنا حيث لم يثبت في حقنا ما يخالف الفعل فيطلب تاسينابه  
 لعدم المعارض فيه في حقنا ثم بقي الاشكال في قول الله السابق  
 ولا تعارض في حقنا حيث دل دليل على تاسينابه في الفعل لعدم  
 تناول القول لنا اللهم ان يحاج بان عدم التعارض في حقنا  
 ليس قطعيًا لاحتمال ثبوت حكم القول في حقنا ايضا وان لم  
 يتناولنا لان خروجنا منه ليس اربط طريق المفهوم والتعارض  
 محتمل فاجتنب الدليل التايسي فليتنا مل سم **قوله** وانما  
 اختلف التصحيح في المسكتين اي حيث رجع الوقف في  
 حقه والعمل بالقول في حقنا **قوله** لانا متعبدون اي  
 مكلفون فيما اي في الفعل الذي يتعلق بنا بالعلم بحكم لنعمل

به بخلاف ما يتعلق به صلى الله عليه وسلم فليتنا متعبدين بالعلم  
 بحكمه اذ لا ضرورة الى التوجيه فيه وقال سم لا يخفى اشكال  
 هذا التوجيه من جهة ان التوجيه انما يكون بدليل ومجرد  
 احتياجنا للعلم بالحكم لنعمل به لا يصحح دليل مرجح مع  
 التعارض مع ان هذا التوجيه لا يقتضي ترجيح خصوص القول  
 بل ترجيح احد الامرين من القول ومقتضى الفعل اللهم  
 ان يقال ترجيح القول احوط لكن هذا مسلم في خصوص  
 هذا المثال ونحوه لا مطلقا ولا يقال ومن جهة ان يفي  
 الضرورة الى التوجيه فيما يتعلق بالتايسي صلى الله عليه وسلم  
 كليا ممنوع بل قد تدعو الضرورة اليه كالدليل على  
 تاسينابه فعله اذ التايسي ح متوقف على معرفة التايسي والمنسوق  
 فانا كان التايسي الفعل ثبت التايسي والقول ارتفع به  
 التايسي لانا نقول لا نسلم ان دالة الدليل على التايسي به  
 ضرورة تدعو الى الترجيح في حقه لان غاية الامر التعارض  
 في حقنا مع كفاية الترجيح في حقه كما في القسم الذي علم ان  
 هذا فيما نحن فيه غلط ظاهر لان الفرض اختصاص القول  
 به فعلى تقدير كونه متأخرا انما ينيخ الفعل بالنسبة اليه  
 لا بالنسبة اليه ايضا فليتنا مل واجواب ان الترجيح هنا  
 لم يقع الا بدليل وكون القول اقوى لانه موضوع فلا يختلف  
 بخلاف الفعل فانه له محامل وانما يفرق منه في بعض الاحوال  
 بقرينة ولانه اهم دلالة لانه اهم المقدم والموجود المقبول  
 والمحسوس والفعل يختص بالموجود المحسوس ولان دلالة  
 القول متفق عليها ودلالة الفعل مختلف فيها والمتفق عليه



اولى باعتراف اولي لان العمل بالقول يبطل مقتضى الفعل  
 جملة لانه مختص بالامة وقد بطل حكمه في حقهم واجمع بينهما  
 ولو بوجه اولي من ابطال احدهما بالكلية لكن لما احتجنا الى  
 الترجيح للتعميد علمنا بهذا الدليل الذي هو قوة القول  
 ولم نراع الاحتمال بخلاف ما يتعلق به عليه افضل الصلوات  
 والسلام لما لم يحتج اليه اعرضنا عن الترجيح بهذا الدليل  
 مراعاة لله تعالى هذا حاصل ما في العنصر فليست امل بعد  
 نمده **قوله** متقدم على المضي في العمل لانه الوجود **قوله**  
 بان ينسخه في حقه اي مطلقا دل دليل امل ما بعده **قوله**  
 لان التخصيص اهون منه اي من النسخ لما فيه من اعمال  
 الدليلين لانه رفع للبعض والنسخ رفع للجميع ومحل ذلك في  
 تاخر الفعل اذ لم يعمل النبي صلى الله عليه وسلم قبله بمقتضى القول  
 والم فهو نسخ في حقه اخذ اتماما في اخر التخصيص تبينه  
 لولم يكن القول ظاهرا في الخصوص ولا في العموم كان قال  
 صوم عاشورا واجب في كل سنة فالظاهرة كالعام لانه  
 الاصل عدم الخصوص في نسخ الاسلام **قوله** زيادة للفائدة  
 علة للافتتاح بتقسيم مطلق المركب مع ان المقصود بالذات  
 هو البحث عن المركب الجزئي وحاصله انه لما كان تقسيم مطلق  
 المركب يحل الى الكلام في المركب الجزئي لكونه من اقسامه  
 كان ذلك محصلا للعرض مع زيادة الفائدة **قوله** كقول  
 لفظ الهذيان يعني ما صدقات مدلوله وهو لفظ موكب  
 لا معنى له وفي هذا استعار باحصار الهذيان في المركب  
 وعدم انحصار المهملة في الهذيان قال الشهاب فان خص الهذيان

بالتأني

مبحث الاخبار

بالناسي عن نحو المرض فللكاف وجه والهاء في مستدركة فيما  
 يظهره وقد يقال على تقدير تسليم انحصار المهملة في لفظ الهذيان  
 ان وجه الكاف انها قد تكون باعتبار افراد الدهنية فانه سم  
**قوله** فرجع خلافة الى ان مثل ما ذكر لا يسمى مركبا ولا الى نفيه  
 من اصله اذ الامام لا ينكر وجود لفظ ضم بعضه الى بعض ولا  
 معنى له لكف لما اعتبر في التركيب لضم مع الفائدة فحيث انفت  
 الفائدة انتفى التركيب رجع خلافة الى ان مثل ما ذكر لا يسمى  
 مركبا وامام لم يعتبر في التركيب الفائدة فاطلق التركيب عليه  
 كغيره وقوله لا يسمى مركبا اي كما لا يسمى مفردا فهو واسطة عليه  
 فالاقسام ثلاثة **قوله** وليس موضوعا قال الكمال لفائدة  
 للتصريح به لان معنى المهملة تضمنه اذ المهملة فام يوضع لمعنى  
 فيقول الكلام الى الحكم بان غير الموضوع لمعنى غير موضوعه  
 لمعنى ولا فائدة له كما لا فائدة لقولك الانسان انسان لا يقال  
 صرح به لدفع توهم عود الضمير في انه على المركب مطلقا لانا  
 نقول تصور معنى المهملة يدفع هذا التوهم ويعين ان  
 المراد المستعمل انتهى واقول جوابه اما اولها فحققة الموكب  
 ساعد الدين في قول العقائد حقائق الاشياء ما بينت  
 من ان الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه  
 فيشي مفيدا ابا النظر الى بعض تلك الاعتبارات دون بعض  
 كما لا انسان اذا اخذ من حيث انه جسم ما كان الحكم عليه كجوانية  
 مفيدا واذا اخذ من حيث انه حيوان ناطق كان ذلك لفظا  
 انتهى وبيان ذلك هنا ان المهملة اخذ من حيث انه لا معنى له  
 فيفيد الحكم عليه بعدم الوضع لان حيث انه لم يوضع لمعنى حتى يكون

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

Copy

ing Sersity



الحكم المذكور لغوا وإلى ذلك أشار المبتدع الممهل بقوله  
 بأن لا يكون له معنى دون أن يقول بأن لم يوضع لمعنى فإن قيل  
 لكن عدم الوضع لازم لكونه لا معنى له قلت لزومه لا يمنع  
 افادة الحكم به المسمى أن قول القائل الإنسان قابل للعلم  
 فيه حكم على الإنسان بلازمه ولا يسع احدا انكار افادته ولا  
 دعوى أنه لغو وقد جعل المولى التقناز في قبل حقيقة السابق  
 من امثلة ما يفيد قول القائل واجب الوجود موجود مع ان  
 الوجود من لازم واجب الوجود بلا حقا واما ما فيها اشار  
 الية في قوله لا يقال الخ واما ما اجاب به عنه فهو مدفوع  
 بأنه قد يفيد عن معنى الممهل او معنى الوضع قد دفع التوهم  
 ظاهر واما ما فيها ان المقصود بيان انتفاء الوضع بانفاق  
 بدليل اطلاقه وذكر خلاف فيما بعده وهذا هو تقا  
 ليس لازما لمعنى الممهل فيتميمه عليه لئلا يغفل  
 عنه قاله سم قلت قياس ما لنا على ما ذكرنا الشك ومثله  
 قياس مع الفارق فان الانسان اذا اخذ من حيث انه  
 جسم يكون الحكم عليه بأنه حيوان مفيد لان الجسم يكون  
 حيوانا وغير حيوان ولا كذلك الحال هنا فان ما لمعنى له  
 لا يكون موضوعا وغير موضوع حتى يكون الحكم عليه بعدم  
 الوضع مفيد او اما قوله فهو مدفوع بأنه قد يفيد عن  
 معنى الممهل الخ فلا يخفى ضعفه وكذا اجوابه الثالث  
 والظاهر ما قاله الكمال فلا فائدة لذكر قوله وليس موضوعا  
 الا محجرا ايضا ولو قابل الممهل بالموضوع لاستغنى عن  
 قوله وليس موضوعا **قوله** اي بالنوع اي بان قصد الواضع

بوضع

بوضع فرد من افراد المركب الموضع حقيقة المركب من حيث  
 هي من غير نظر لاختصاص المركبات **قوله** وللتعبية عنه بالكلام  
 اي في الجملة والافين المعلوم ان المركب اعم من الكلام  
 لا اعتبارا لفائدة التامة في الكلام دون المركب لصداقه بخو  
 الاضائية وجملة الشرط وحدها وكذا جملة الجزا **قوله**  
 ما تضمن من الحكم الخ هذا التعريف الذي ذكره المص تبين  
 فيه ان ما لك في تشبيهه قال الدماميني في شرح التسهيل  
 فان قلت صدقه اي قوله ما تضمن من الحكم على الاثنين فتعذر  
 وذلك لان من في قوله من الحكم لبيان اجنبي فليكن ان  
 يكون مدخولها وهو الحكم مفسرا لما والكلمة انما يطلق على  
 ثلاث كلمات فصاعدا فاذن لا يتحقق الكلام الا عند تحقق  
 الحكم وهو باطل قلت لا نسلم ان من يتبينه وانما يكي  
 بتعريفية وهي ومجروها في محل نصب على احوال الضمير  
 المستكن في تضمن اي والكلام في تضمن كائنا من الحكم اي  
 في حال كونه بعضا من الحكم فيصدق على الاثنين قطعا من  
 سم **قوله** يجوز جعل تكلم قدية ال حاجة لخرج هذا ال  
 الكلام في التراكيب الصحيحة لغة وهذا فاسد لغة ما على  
 انه لا يصح الابتداء بالنكرة الا ان يحا ببيان فساد لا يمنع الاقرار  
 عنه فان قيل ويخرج ايضا جملة الشرط من الجملة الشرطية  
 بل وجملة الجزا منها بنا على ان الكلام مجموعها قلت بل  
 كلاما فيه لا سناد المفيد بالمعنى المذكور ولما خرج ذلك  
 بقوله مقصودا لذاته كانه الصلة بلا فرق سم  
**قوله** بخلاف تكلم رجل الخ وجه ما ذكر من ان فيه بيانا

توفي اركلا

الشيخ

م

Copyrighted material

رجع من الغافل  
 تكملة محقق



بعد انهم انما يذكرون تكلم يعلم ان هناك متكلما لكنه لم يعلم ان  
هو او امرأة ويذكر رجل بين ذلك الفاعل المبهم ونظري  
الاستلام فيما ذكر الله من الفرق بين المثالين بان تعليله  
الذي ذكره مشترك بينهما كما يظهر للمتاامل فيلزم ان يكون  
كل منهما مفيدا قال علي ان المراد من صرح بان الثاني  
المفهوم منه الاول بالاولى غير مفيد وهو الاوجه وقال  
سم واقول ان سلم ما وجه به نظره فبينهما فرق ابداه الهندي  
في حواشي الكافية يقتضي افادة الثاني دون الاول فانه  
قال جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المستد معرفة او نكرة  
فيها تخصيصه لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد  
معرفة والفاعل قد تخصص بالحكم المقدم عليه فلا يشترط  
فيه تخصيص او تعريف اخر وفيه نظر لانه اذا تخصص بالحكم  
كان بغير الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على الشيء قبل معرفته  
والجواب ان النكرة يصير بتقديم الجزئية حكم المخصوص  
قبل الحكم وذلك ان المقصود من اشتراط التعريف والتخصيص  
في المحكوم عليه اصفا السامع الى كلام المتكلم لان تنكره ينفر  
السامع من استماع الحديث فيخل بالقرض وهو المقام وعند  
تقديم الحكم لا ينفر السامع من استماع امر الكلام بل يصغي اليه  
حق الاصفا فيبعد ذلك لو ذكر المحكوم عليه مجهولا يخل بالقرض  
لان المفاهيم قد حصل باستماع الحديث فثبت ان تقديم  
الحكم يجعل المحكوم عليه في حكم المعين فلا حاجة الى تعريف  
او تخصيص انتهى فان قلت يرد على هذا الجواب انه لو  
جرى في تكلم رجل لزم جواز قام رجل مع انه لا يجوز امتناع

نحو بكرة تكلم مما حكم فيه على النكرة بحكم غريب في العادة  
مع انه لا يمتنع ويمكن ان يجاب اما عن الاول فبالفرق بين  
الفعل والخبر اذا كان اسما نكرة بان الفعل ومنع اصالة  
لينسب الي غيره ولا يصلح ان يكون كذلك فالسامع لا ينبغي عند  
سماعه لعله بان حديث عن الا في بعده فينتظره ولا يصح  
لسماعه فيستفيد واسم لم يوضع اصلا لئلا ينسب الي غيره  
ويصلح لان ينسب اليه فالسامع ينبغي عند سماعه ان لا يحد  
نقطة لان يكون حديثا عما بعده مع تنكيره المنع عن المصفا  
اليه فلا يستفيد واما عن الثاني فبان السامع وان نفر  
عند سماعه لكونه مجهولا لكن اذا جاء الحكم الغريب بعده رجع  
السامع الى الماقبال عليه والاصفا اليه فيستفيد بخلاف  
ما اذا جاء بعد النكرة حكم ليس بغريب فانه يستمر انصراف  
النفس ونفرتها عن المصفا فتعود المستفادة فليتامل  
ه منه **قول** في انه حقيقة فيما اذا قال السهاب انما بيته  
الالف اي الف ما حشو التركيب ذامع اسم الماستغنام فليست  
موصولة نحو عما اذا سال لكن الماستغنام له الصدر فلم له  
يذكر قبل حقيقة واقول قال الدماميني في شرح التسهيل  
قد صرح بعض المتأخرين بانها بين ادوات الاستغنام مخصوصة  
يجوز عمل ما قبلها فيها وان كلام العرب على ذلك وقد  
ذكر المصنف يعني ابن مالك هذه المسألة في توضيح الموضوع  
للكلام على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليه  
بقول عائشة رضي الله عنها في حديث المرفوع اقول ما ذا  
وقول بعض الصحابة فكان ما ذا افرجعه من هناك ذكره

الكلام على  
علم السامع للاستغنام  
والجواب بان

Copy



نصير كس  
الحج أو الله  
مقصود لغة

بجست  
بفلك

سم **قوله** وهو المحذور بما تقدم قضية ان الساني مخصوص  
لغة بما تقدم لكن قال عز واحد ان الكلام لغة ما يتكلم به قليلا  
كان او كثيرا ان يدعي انه بهذا المعنى مجازا ويكون المراد بقوله  
المحذور بما تقدم المحذور بمعنى اخراده بما تقدم او يكون  
معناه اللغوي قد اختلف فيه **قوله** المعبر عنه بما صدقات  
الساني اي ان زاد اخرجيه من المركبات **قوله** قال الما خطل  
اذا عرض للمستدل ان يكون بانه ليس في قوله وانما جعل  
الساني على الفوارد ليله ما يوجب ان اسم الكلام عندهم  
مجازي الفعلي اذ اللفظ يتبادر عند اطلاق الكلام ولا يله  
لا يلزم من كون اللفظ دليلا على المعنى ان يكون اطلاق الكلام  
على اللفظ مجازا اسم قلت لعل وجهه ان حاصل المعنى الذي  
اراده الما خطل ان المعنى والمعول عليه مائة الفوارد  
واللسان انما يعبر به عما في الفوارد وهذا القول لا يوجب  
كونه مجازا في الساني وانظر ما الفرق بين قوله ولانه ما يله  
او بين ما قبله **قوله** مشترك اي اشتركا كالتعظيم كما هو صريح  
السم بعد ولم يتعرض للاشتراك المعنوي وكان لابد القدر المشترك  
بينهما والتكلف في حقيقة كان يجعل احد الطرفين من الساني  
والنقاسي وقد ذكره غيره بل رجحه الكمال بن الهمام في المسارة  
حيث قال ما نصه لا شك في اطلاق الكلام على ما قام به الحروف  
لغة اما مجازا واما حقيقة ومرايه انه حقيقة استرسلت  
المتبادر من تكلم زيد وخوفه هو بلفظ فيكون مشتركا لفظيا  
او معنويا مشتركا بانه ان الكلام مطلقا عام عن اللفظ  
والنقاسي وهو اي كونه مشتركا معنويا الموجه افي لالت

المصل

التي ادر التميز  
وعلاقتها الحقيقية

التي ادر التميز  
الحقيقية

الاصل وحدة الوضع وكون الاطلاق حقيقيا سم **قوله**  
ويجاب ان حاصله ان مطلق التبادر ليس علامة للحقيقة بل  
علامة التبادر الحاصل بالصيغة والاسم لا ينفق بالتبادر  
الحاصل بكثرة الاستعمال لانه وجد في المجاز مع انه ليس بحقيقة  
وتعني احد المعنيين الحقيقيين مع ان الحقيقة فيه لم يفرق به  
بالحاصل بالصيغة شيخ الاسلام **قوله** لان بحثه فيه قال  
الشهاب هذا يشبه تعليل الشيء بنفسه لان تكلم المصولي  
هو بحثه واقول جوابه لا نسلم ان المراد بتكلمه بحثه الذي هو  
ايات المحولات للموضوعات بل المراد به ارادته بلفظ الكلام  
والمعنى وانما يريد الاول بلفظ الكلام الساني اي انما  
يطلق لفظ الكلام لارادة الساني لان بحثه عنه اي لان غرضه  
ايات محمولة له وهذا معنى حسن قريب يعني ان يقال ان بحثه  
لا يجهل في ذلك لانه يبحث في المادة الشرعية وهي لا تنحصر في الفاظ  
لان منها الجماع والقياس وغيرها وهذه ليست الفاظ ويجاب  
بان المراد بان بحثه بالنسبة للكلام الساني والنقاسي عن الكلام  
الساني لا عن النقاسي كما اشار اليه بقوله لاي المعنى النقاسي  
والحاصل ان المراد انه فيما فيه كلام لساني ونقاسي انما يبحث  
عن الساني فله يمانية انه يبحث في غير ذلك من المعاني كالجوارع  
والقياس سم **قوله** اي ما صدق الساني اشارة بذلك الى ان  
نقاسيم الساني الى الاقسام المذكورة باعتبار ما صدق لا مفرومة  
**قوله** فطلب ذكر ماهيته اي صفة او موصوفة عاوجه التبيين  
لبعض افرادها او دون ذلك كما اجاب بذلك بعض المحققين  
عن الاشكال الوارد على تعريف الاستفهام بما ذكره وتقديرين



ان تعريف الاستفهام بانه اللفظ المعين لطلب ذكر الماهية  
 كما يوجد من هذا التفسير غير جامع لان الاستفهام كما يفيد  
 طلب فكر الماهية قد يفيد طلب تعيين فرد من افرادها نحو من  
 ذا الزيد ام عمرو وقد يفيد طلب وصف من اوصافها نحو هل  
 استغنى زيد وهل حصل الزرع **قوله** اي اللفظ المعين  
 لطلب ذكر قال السهائي اما حوله لذلك ليقول المتن المثلث  
 والافا يحتمل الصدق الخ فانه باعتبار اللفظ ولولا هذا  
 لصح التقسيم هنا للمنادي بالسائي من غير حاجة الى تاويل انتهى  
 ويفهم من كلام السهائي ان الاستفهام اسم للكلام المفيد  
 لطلب ما ذكر لانه جعل الاستفهام من اقسام الكلام للسائي  
 وكذا يقال في بقية الاقسام وهذا لا ينافي اطلاق الاستفهام  
 بمعنى اخر كطلب النعم سم **قوله** وتخصيها او تحصيل الكف  
 عنها امر ونهي يدخل فيه مخوفه من كذا لان فيه طلب تحصيل  
 ماهية التقسيم لا ذكرها فهو داخل في تعريف الامر خارج  
 عن تعريف الاستفهام وكذا نحن اذ كوفي ماهية كذا لان  
 فيه ايضا طلب تحصيل ماهية ذكر كذا لا مجرد ذكر ماهية  
 كذا نعم يرد عليه نحو الكف فانه امر ويصدق عليه حد  
 النهي وهو طلب تحصيل الكف عنها دون حد الامر وهو  
 طلب تحصيلها فلا يكون حد الامر جامعاً ولا حد النهي مانعاً  
 ونحو باز يدفانه يفيد طلب تحصيل الماهية لانهم قد فسروا  
 النداء بطلب الاقبال فهو طلب تحصيل ماهية الاقبال  
 مع انه ليس بامر ولا نهي ويجاب عن الاول بان محدود  
 التضمنية كالمستفادة من التقسيم لا يتوجه عليها المواحدة

والاستفهام اسم  
 للكلام المفيد

بمعنى امر الاستفهام

يتلوه في تعريف  
 الامر وهو

المحمود  
 التضمنية لا يتوجه

بمثل

بمثل ذلك وعن الثاني بانهم يستجوابه بتفسير النداء بطلب  
 الاقبال لانه لازم معناه ولذا قال في شرح الفراء فانه ان  
 النداء اوضع لتبيينه المخاطب ويلزم منه طلب الاقبال  
 سم قلت قد يقال ان نحو الكف يفيد طلب تحصيل ماهية  
 الكف فهو داخل في حد الامر وفيه ان النهي كذلك اذ فيه تحصيل  
 طلب ماهية الكف اذ المكلف به في النهي الكف كما تقدم فلا  
 يثبت الامر متميزا عن النهي لما ان يقال ان النهي طلب  
 تحصيل ماهية الكف عن ماهية اخرى يغير لفظ نحو كفو الامر  
 طلب تحصيل ماهية الفعل او تحصيل ماهية الكف عنه بلفظ  
 نحو كف بقرينة ما قرئ بتعريف الامر والنهي ولا يخفى ما فيه  
 من التكلف **قوله** ومما لم يرد من المطلوب من رتبة تسمية  
 مثل هذا امر حقيقة مع تعريف الامر بانه اقتضا الفعل  
 اقتضاهما جزاً من غير ظاهر اذ لا يظهر فيه اجزاء سوال العبد  
 ربه خصوصاً مع ملاحظة ان التوعد بالعدا من خاصية  
 اجزاء عما تقدم في محله وانما يظهر هذا ايا النسبة للخلف  
 لكن يبقى الكلام في ان السؤال منه تعالى بلفظ الامر  
 كما غفر لي من اي الاقسام المذكورة فان خرج عنها كان التقسيم  
 غير حاصراً فليتأمل قاله سم **قوله** تنبيه وانما اي لا نذكر  
 به غيرك على مقتضوك وانما اي ابتكرته من غير ان  
 يكون موجوداً في الخارج فعلة سم عن بعضهم **قوله** امر  
 افا وطلباً بالامر كالتنبي والتمني قال السهائي فيه  
 من جهة التمني وانما التزمي فقد مضى في المطول على ان  
 لا طلب فيه وانما هو ارتقاب في لا ونوق بمصولة واقول

بمعنى  
 الامر الجدي

بمعنى



اخذوا في التمني فمنهم من قال انه لطلب المتجني ومنهم من قال  
 انه كحالة نفسانية يلزمها الطلب فاذا ذكره السمع كالمعلم اخذ  
 قولين فامعنى البحث قاله سم والحالة النفسانية هي التلوه  
 والتخبر على فوائده وذلك يستلزم كونه مطلوباً لئلا يمكن **قوله**  
 ومحملة الخبر يخرج منه ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب او كلام  
 مركب يحتمل الصدق والكذب او كلام مركب يحتمل الصدق والكذب  
 وقد عرفت من هذا التعريف بان يستلزم الدوراد الصدق معوق  
 بمطابقة نسبة الخبر للواقع والكذب بعدم مطابقة نسبة للواقع  
 واجيب بوجوه منها ان الخبر الاصطلاحي يعرف بالصدق والكذب  
 اللغويين والصدق والكذب الاصطلاحيين بالخبر اللغوي ومنها  
 ان هذا انما يريد عما من فسر الصدق والكذب بما ذكرنا من  
 فسر بمطابقة النسبة الواقعية والتمتراعية للواقع وعدم  
 مطابقة للواقع فلا دور **قوله** من حيث هو اني يجرد  
 النظر الى مفهومه اي يجرد ان يلاحظ انه نسبة شئ الى شئ  
 مع قطع النظر عن اللافظ والقرائن الحالية والمقالية  
 بل عن خصوصية الخبر كذا اعتبر بعضهم **قوله** والى قوم تعريف  
 الخبر من الفوائد القياسية وشرحها الشيخا الشريف ما ينبغي  
 ايرواده لحسن تلخيصه وايضا هذه المقام قال فالخبر تصوره  
 اي تعقل المفهوم الذي وضع اللفظ له من حيث هو  
 ضروري لا يحتاج الى نظر وفكر ولم يرد ان فهم المعنى  
 من اللفظ او تصوره من حيث ان مفناه ضروري كذا  
 حقيقة العلامة ولا يتوجه ان ما يتبدل بتبدل  
 الاصطلاح فلا يوصف بالضرورة فان احكم عادات المعنى المقدر

الخبير  
 الدوراد اسواره علم  
 تنصير الخبر عما يحتمل  
 الدوراد  
 الدوراد اسواره علم  
 تعريف

وضروية

وضروية في المذهب الاصح قيل اذا عرفت اني بالبداهة  
 فبداهة بديهية لانا اذا التفتنا الى حصوله نفق اننا  
 بغير نظر فلا وجه لاختلاف المتجني ولا الاستدلال وكذا  
 كل شئ اجيب باننا نجد صوراً لا ندري كيف حصلت وذلك  
 لان النفس قد تحصل علوماً لا تلتفت الى كيفية ضبط  
 حصولها حتى اذا اختلفت وطالت المدة التيسر عليها في  
 بعضها كيفية الحصول واجتج من قال بنظرية الخبر بانه لو  
 كان بديهياً لما استفاد العلم بتوقيفه قيل لانه ضائع وقيل  
 لان المعروف هو الموصل بطريق النظر فلا يكون الموقف بالنظر  
 ويمكن اجواب بوجوه الاول ان الشئ قد يكون بديهياً  
 لكنه نظرياً من وجهه فيعرف توقيفاً حقيقياً بالوجه النظري  
 من غير محذور فيجوز ان يكون تعريف الخبر توقيفاً بوجوه نظرية  
 مع بداهة الكنه وما توهم من الامر لا اعتباري لا وجه  
 له الثاني ان البديهي ما لا يحتاج الى نظر لا يمكن  
 حصوله منه فلم لا يجوز ان يحصل بديهي حتى عن نظر محذور  
 رسم فله طريقان مختار المعروف احدهما تعليمياً واجاب المحققان  
 بتعريفه ليس توقيفاً حقيقياً براد به تحصيل محمول ليلزم ما ذكر  
 بل هو بديهي وتوقيفاً تبسيهياً براد فيها الالتفات الى ما علم  
 ليصدق بانه المراد بلفظ الخبر فتكون توقيفات لفظية لا تباين  
 البداهة وكذا الطلب ضروري تصوره على المصاح باقسامه اي  
 مع انقسامه الخمسة البديهية من المفرد والجزئي والاشتغال والنداء  
 والتمني بالخير والاختيار كغير المهمات ونفاً من ثم استدلال  
 على بداهة الطلب والخبر بان كلا من اهل التمييز لا يحتاج الى



نظري بين الجزأ والطلب بأقسامه فيعرف ان كلا منهما نوع  
مقار للآخر ولورد كلا في موضوعه ويجيب عنه بما يطابقه حتى  
الصبيان المميزين ومن لا يتاقي منه النظر كالبله **قوله** سم  
كالعلم والوجود والقدم قد ذكر المصنف في المقدمات الخلاق في  
ان العلم ضروري او نظري وفي المواقف ورحه قيل انه اكد  
الوجود بدوي تصور فلا يجوز ان يعرف الا تعريفا لفظيا  
وقيل هو كشي فلا بدح من تعريفه وقيل لا يتصور اضلا لا بداهة  
ولا كسبا والمختار انه بدوي والمنكوله اي لكوفي الوجود بدويا  
فان قبان الاولى من يدعي انه كسبي محتاج الى معرفة والثانية  
من يدعي انه لا يتصور الوجود اضلا لا بداهة ولا كسبا  
بل هو محتج التصور وبسط حجج الفرق الثلاثة ثم قال  
ثم من قال بانه اي الوجود يعرف حقيقة لكونه كسبيا عند  
ذكره عبارات الاولى انه اي الوجود هو الثابت العين  
والمقدوم هو المتبقي العين وفائدة لفظة العين التبيين  
على ان المعرف هو الموجود في نفسه والمقدوم في نفسه  
لا الموجود في غيره والمقدوم في غيره ولا ما هو اعلم منها الثانية  
انه المنقسم الى فاعل وعي وعي ومنفعل اي مؤثر وممتاثر  
او المنقسم الى حادث وقديم والمقدوم منها ما يكون كذا الثالثة  
ما يعلم ويجبر عنه اي يصح ان يعلم ويجبر عنه والمقدوم ما لا يصح  
ان يكون كذا كذلك هذه العبارات تعريفات الموجود ويعلم منها  
تعريفات الوجود فيقال الوجود ثبوت العين او ما به  
ينقسم الشيء الى فاعل ومنفعل او الى حادث وقديم او ما به  
يصح ان يعلم الشيء ويجبر عنه وكله اي كل ما ذكر هذا القائل

تعريف

تعريف بالاخفى كما لا يخفى فان الحكماء يعرفون معنى الوجود  
والموجود ولا يعرفون شيئا مما ذكر في هذه العبارات وايضا  
الثابت يرد في الموجود والشبوت الوجود فلا يصح تعريفه  
به تعريفا حقيقيا والفاعل موجود له اثر في الغير  
والمنفعل موجود فيه اثر من الغير والقدم موجود لا اول له  
والحادث موجود له اول فلا يصح احدا في تعريف الموجود  
وصحة العلم والاخبار فرع امكان وجودهما فالقول فيهما  
ايضا قد قري من سم **قوله** فلا حاجة الى تعريفه المناسب  
ان يقول فلا يعرف **قوله** وقد يقال ان الشا ما يحصل مدلوله  
في الخارج بالكلام والجزء خلفه في العلم ان معنى الجزأ والاشا  
بالمعنى الساميل كجمع ما عدا الجزأ والتميز بينهما مما دق  
واحتاج الى الايضاح وقد لحض ذلك شيخنا الشريف  
في شرح الفوائد حيث قال اعلم ان كل امرئ بينهما في  
حد ذاتهما مع قطع النظر عن اعتبار متغير حالة اما  
بالثبوت او بالانتقاص ضرورة استحالة ارتفاع التقيضين  
والجزأ ال وضا على صورة ذهنية على وجه الماذعان  
تحكي تلك الحال الواقعية وتبينها والحكاية تدل على  
المحكي دلالة غير قطعية فالجزأ يدل على عليه ايضا ويجوز  
تخلفه عن كلامه لولم يسم ان كان الطرفان على ما حكى وبفهم  
من تلك الصورة المبررة بالواقع والمتراع في الضرورة  
تكون الصورة موافقة للحالة الواقعية في الكيفية  
موافقة الحكاية للمحكي في ما ثبوتيان او سلبيان وان لم يكونا  
كذلك فهي مخالفة للحالة في الكيفية فالصدق مطابقة الحكم



بمعنى الارتفاع والارتفاع لما في الواقع في الكيفية والكثرة  
مما لعمدة آياته فيها ولت ان تقول الحالة المحكية المعبرة  
بالوقوع وان لا وقوع من حيث انها مدركة مفهوم من اللفظ  
ان طابقت في الكيفية ما في الواقع لذاته مع قطع النظر عن  
كونها مدركة فصدق واسم كذب والتغاير الاعتباري كاف  
في المطابقة وبه اعترف المحقق في الأصول اما ان فيه تكلفا  
فظهر صحة حمل الحكم على الارتفاع والوقوع وفيه نصرة  
باق المراد بالصورة الذهنية هو الارتفاع والارتفاع وانها  
مدلول الخبر وهذا اي انها مدلول خبر موافق لقول المص  
ومدلول الخبر الحكم بالنسبة وان المطابقة معتبرة بين الحكم  
وبين الوقوع واللا وقوع سواء اريد بالحكم الارتفاع والارتفاع  
او الوقوع واللا وقوع وان التغاير بين المتطابقين حقيقي  
على الاول اعتباري على الثاني ثم قال فان قيل اضرب مثلا  
يبدل على نبوت نسبة الطلب ايضا فان تحققت كان صدقا  
واسم كذب قلت هو موضوع نسبة الطلب لما بين نبوتها  
ليدل على النبوت بالذات اما انه يستلزم خبرا وهو ما الضرب  
مطلوب فيدل على نسبة تحمل المطابقة اما بالذات يدل  
على صورة يحكي نبوت نسبة فافهم وحاصل اجواب  
ان الخبر موضوع لصورة بين نبوت النسبة وتحكي ذلك  
والنسبة موضوع لنفس تلك النسبة وقال الخليل في  
حواشي التلخيص تحقيق الفرق بين الخبر والاشياء التي  
الخبر تعصده في مطابقة النسبة المفهومة للخارج بخلاف  
الاشياء والافلاك من الامر والشيء يدل على نوع طلب مخصوص

فاذا لم

111  
فاذا لم يكن في نفس المتكلم هذا النوع بل ما يقابله يلزم ان  
يكون كاذبا وان كان كذلك يكون صادقا لكنهم اعتبروا  
الصدق والكذب باعتبار مطابقة النسبة المفهومة  
للخارج وعدمها فتأمل هو واذا انقضى هذا فيمكن ان يحمل كلام  
المص والسارج على ما حققه شيخنا فقوله المص المثل  
ما يحصل مدلوله في الخارج بالعلم اي ما لا يكون حكاية  
للنسبة الواقعية بين طرفي فقوله اضرب مدلوله نسبة  
طلب الضرب لما هو حكاية لها وقوله يحصل به اي هو المقصود  
منه وقوله لا يفهم اي على وجه ان يكون مدلوله ما هو حكاية  
عنه فلا يتيقن انه يتحقق بدونه وقوله اي ما يحصل مدلوله  
في الخارج بغيره يحمل على ان المراد بمدلوله مضمونه الذي  
هو وقوع النسبة الحكمية على ما اشار اليه بعد ان على ان  
يكون مدلوله الحقيقي المقصود به حكاية ذلك المضمون  
وقوله المص اي ماله خارج صدق او كذب اي ما يكون مدلوله  
حكاية للنسبة الواقعية بين طرفيه وينبغي ان يشار  
بالخارج الخارج عن اعتبار المعتبر حتى يشمل الذهنيات  
وقول المص اي مضمونه من قيام زيد اي من وقوع قيامه  
وكلامه يفهم ما تقدم نقله في كلام شيخنا عن المحقق في  
الأصول من ان المطابقة بين الوقوع واللا وقوع من  
حيث كونه مفهوما من اللفظ وبين ذلك باعتبار الواقع  
وقطع النظر عن كونه مفهوما من اللفظ وبين ذلك باعتبار  
الواقع وقطع النظر عن كونه مفهوما من اللفظ فليتأمل  
في **قوله** اعم منه بالمعنى الاول اي وهو ما لا يحتمل



والثاني - المستند الى تعلقها بالغير كقوله ما لم يزل يتردد  
وانما اقلنا تناوبه بما يورق وانقرض من تحقيق شيئا وقوله  
والعرق انما يخبر الحرق وسير المعنى فاما عاقبة فهم العرق  
لما انقرض من ان العرق والثوب - عبادرة الله وعقدان شعر الثوب  
سبح **فوقه** فاجابة قال (غير انما علق ارجاء علقه  
ان العرق يستلزم انما علقه بالورق مع اعتقاده المطابقة  
والا فلو علق بالورق مع اعتقاده عدم المطابقة والورق  
بالورق مع عدم اعتقاده في غير ذلك عور مع المطا  
عة للورق او كما عرق والاشتراك بعبرها واسمها  
والا غير مطابق للورق مع اعتقاده عدم المطابقة والورق  
غير مطابق للورق مع اعتقاده المطابقة والورق مع  
بالورق مع عدم اعتقاده في غير ذلك عور ارجاء  
مع عدم المطابقة للورق والاشتراك بعبرها واسمها  
ها واسمها فقول اشرف الثاني فيهما ان قوله ونعيم  
في جانب المطابق للورق وبما جازع المطابق وقول  
اشرف الاول ان ما قبل النفي وهو المطابق للورق  
الذي هو قبل النفي الاول ومن المطابق الذي هو قبل  
النفي الثاني **وحالته** ان ما قبل النفي بالاول هو  
العرق وما قبل الثاني هو الثوب وما تعلقه اشرف الاول  
وهو عورته وما تعلقه اشرف الثاني وهو عورته ايضا كما  
في الاربعة والعرق والثوب من كماله في علمه قوله او اعتقده

والكذب

سراشت

محمد بن الحسين

مجلس



سبب الشك واستشكال بان الشك لا يحكم منه ولا يفرق بين  
 الحاصل منه تصور مجرد بل يقسم بالجملة الخبرية ليس خبر فرد  
 بل مع / بل يقسم به بالسير خبر بل هو وان لم يكن منه حكم ولا يفرق  
 بمعنى انه لم يبرر في وقوع النسبة اولا و فوعدا شيئا الاسلام  
 فلو لم يفرق / في يقول بالواسطة انما هو غير الشك وانما لم يسم  
 وان كان نظر القول مشهورا عند الناس كما انهم قد قبلوه في الحاقه  
 اشارة الى ان غير الشك هو ما يفيد على ذلك لم يفرق به قوله  
 والساده واسطة له وهو خبر الشك وهو افتراء للشكائير  
 تالسه فانه فرجه بان لا واسطة على نظر القول معروفا  
 جعله مع على القول بان لا واسطة الخبرية والفرق وواحد  
 انما هو ما ليس بعد اعتقاد سير جملة ولا خلاف وواحد خبر  
 انما كان شيئا اسلامي فليكن كلام السعدي مشكوكا به  
 اجزى بغير الواسطة على نظر القول فانه في غير ما هو عليه  
 بغير خبر الواسطة على نظر القول فانه في المشكوك فاما  
 يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن قسوة النظر في الزيادة  
 مبدء من غير ان يكون حقا وانما ذبا وبشت الواسطة انما لا  
 له يقال انما الشك الاعتقاد وتبقى عن المشكوك للاعتقاد فيكون  
 كلامه لا يفرق المشكوك ليس خبر بل هو افتراء وانما لا يفرق بين  
 ولا يفرق بل هو تصور مجرد بان لا واسطة لاننا نقول لا حكم  
 ولا يفرق بالشك مع خبر ان لم يبرر وقوع النسبة اولا و فوعدا و ذلك  
 انما هو انما هو في الشك لاننا لا نقول بالجملة الخبرية وقال زيد في  
 مثلا مع الشك بل هو خبر لا يبرر بل انما

بمفرد

يقض ان زيد ليس في الدار وقال زيد في الدار كلامه  
 خبر وهذا ظاهره وصور هذا القول ايضا لان  
 الخبر انما ان يطابق الاعتقاد اولا وفي كل اما ان يطابق  
 الواقع اولا فلهذا اربعة اثنتان صدق واثنتان مطابق  
 الاعتقاد سوا مطابق معه الواقع اولا واثنتان كذب  
 واثنتان لم يطابق الاعتقاد سوا مطابق الواقع اولا واثنتان  
 صورتان هما واسطة واثنتان ان لا يكون مع الاخبار اعتقاد  
 فضلا لخبر الشك سوا مطابق ذلك الخبر الواقع اولا والصدق  
 والكذب عما هذا القول بسلطان كما علمت **قوله** المطابقة  
 الخارجية اي مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجية  
 مع الاعتقاد لها اي للمطابقة المذكورة الراغب ممن يقول  
 بالواسطة ايضا ومذهبه في الصدق والكذب كالجاحظ  
 لكن يزيد عليه بتفصيل لا يقول بها الجاحظ عما سنبينه  
 ليست الله فتقول حاصل مذهبه ان ما مطابق الواقع مع  
 الخبر عند المطابقة يسمى صدقا وما لم يطابق الواقع مع  
 الخبر عند المطابقة يسمى كذبا ويخص هذين بالصدق  
 سيد كثر الشك وما مطابق الواقع مع اعتقاد عدم  
 المذكور متضمنين وما مطابق الاعتقاد دون الواقع فيسمى كلامهما  
 صدقا وكذبا من جهتين فاما اول صدق من جهة مطابقة  
 الواقع كذب من جهة عدم المطابقة للاعتقاد والثاني  
 صدق من جهة مطابقة الاعتقاد كذب من جهة عدم مطابقة  
 الواقع ويسمى الصدق والكذب المشتمل عليهما هذا ان  
 القسمان بالصدق والكذب غير التامين لما علم من انه صدق



من جهة دون جهة وكذب كذب فلهذا اربعة اقسام وبقي  
 قسمان وبما مطابقة الواقع وعدمها مع عدم اعتقاد  
 وهذا ان واسطة عدده لا يوصفان بصدق ولا كذب وذلك  
 لخبر السالك فالصور مست كالذين قبله فقد علمت ان  
 ما يسمى الجاحظ صدقا وما يسمى كذبا يسمى الراغب  
 صدقا تاما وكذبا كذلك وبما القسمان المولان وما عدا  
 ذلك يسمى الجاحظ واسطة والرابع يفضل فيه فيسمى  
 ما اشتمل على المطابقة للواقع مع اعتقاد عدمها صدقا  
 من جهة وكذبا من جهة وصدق غير تام وكذبا كذلك وكذا  
 ما اشتمل على المطابقة للاعتقاد دون الواقع وأما ما لم  
 يكن معه اعتقاد أصلا كخبر السالك سواء كان مطابقا للواقع  
 أم لا فهو عدده واسطة فالصدق التام صورة والكذب  
 التام كذلك والصدق غير التام والكذب كذلك صورتان  
 والواسطة صورتان هذا ان لم يرعه به اذا علمه من جهة  
 فقول الم سواء صدق فقد اعتقاد المطابقة للاسطة  
 عدمها ام بعد اعتقاد كذا مسلم في المولى بل للاعتقاد  
 فان ما لم يطابق الواقع مع علم اعتقاد كذا لا يصدق  
 الواسطة كما علمت وليس هو من الكذب كما ذكرنا  
 وجواب سم فيه كذا فراجع **قوله** في الحيات اخذه من قول  
 المص لا يثبتها ويعلم حكم النبي بالقيام كما سنبينه عليه  
**الم قول** بالنسبة اي الكلاسيكية **قوله** كقيام هو على  
 حذف مضاف اي كنبوت قيام لما تقرر ان النسبة هي نبوت  
 القيام لانفس القيام وكان الحامل له على ذلك قول المص لا يثبتها

كقول مصنف  
 العلم العام  
 كقول مقرر  
 العلم مسرج

النسبة بربوبية

فانه

ع  
 كالثبوت  
 بربوبية  
 القيام

ع  
 الرابع

195

ing S ersity

فانه دال على انه اراد بالنسبة لقيام لا نبوته والا كان  
 المعنى لا نبوت القيام وهو فاسد وقوله فيما ياتي كقيام في زيد  
 ابن عمر وقائم فكل للنسبة بقيام لا نبوته وما ل ذلك الى  
 ان المراد بالنسبة المنسوب والوجه ان كلام المص في الموضعين  
 على حذف مضاف اي الحكم بنبوت النسبة وكسبته قائم اي  
 النسبة التي اشتمل عليها او كنبوت مذكول قائم وان الشئ  
 انما قصد الملاحظة على ظاهر كلام المص كراهة المخالفة مع  
 ظهور المراد فان السابق الى الغم من الحكم بالقيام انما هو  
 الحكم بنبوته مع انه كان كذا يمكن تغيير النسبة بما يوافق  
 ما تقدم وجعل الاضافة في قوله لا نبوتها بيانية او جملة  
 على الاستحدا م فيكون الضمير فيه راجعا للنسبة لا بالمعنى  
 المراد فيما سبق وهو الثبوت بل بمعنى المنسوب الذي هو  
 متعلق بالنبوت قاله والمراد بالحكم في قوله الحذف  
 بالنسبة هو الادراك اي ادراك ان النسبة واقعة  
 ليست بواقعة **قوله** ان نبوتها اي كالكذب ليس مذكولا  
 للخبر عند القرائي وانما جازي تخلف المدلول عن الدال كما  
 سيذكر **الم قول** وقد اتفق العقلاء على هذا ولذا لم  
 المذكور متضمن لا يحجب جري سبيل ولكن السلب الكلي  
 الذي تضمنه اللازم المذكور وظاهره انه يلزم على قول  
 القرائي ان لا يتصف الجاهل بالكذب أصلا لانه لا يدل عليه  
 بل انما يدل على الصدق فقط فلو تناقاه زيد مثلا مذكول  
 عند القرائي نبوت القيام خارجا لزيد **قوله** واجيب بان  
 كذب الجاهل هذا اجواب من طرف القرائي وهو اشارة الى

الاول

هذا هو العلم العام  
 كقول مصنف  
 العلم العام  
 كقول مقرر  
 العلم مسرج



م  
سورة النحل  
لا غير

ما صرح به الرضوي في شرح الحاجبية من ان مدلول الخبر  
هو الصدق خاصة وان الكذب ليس من مدلوله وانما هو  
احتمال عقلي وارتياء المولى سقدا للدين وهو الدارج واجت  
له باننا نقطع بان الذي نقصد عند اخبارنا بقولنا زيد  
قائم هو افادة المخاطب بثبوت نسبة القيام لزيد لا حكمنا  
بذلك ونقطع بان الذي نفهمه من اخبارنا بان زيدا قائم  
مثل ذلك وهذا هو الذي تضمنه في المطول ورد ما رجع  
الامام بانه لو اريد اتقاع النسبة لما كان لانكار الحكم معني  
لاستناع ان يقال انه لم يقع النسبة قاله الكمال وهو  
وجيه جدا ولا حاجة الى ما اطال به هنا **قوله** لان  
دلالته وصنيعه اي والدله لانه الوصفية يجوز فيها تخلف  
المدلول عن الدليل بخلاف العقلية فان دلالتها العالقة  
تقتضي استلزام الدال للمدلول بحسب استحالة تخلفه كما في  
دلالة امر على امر **قوله** نعم الاول انه استدراك على  
اجواب المذكور **قوله** سأل من هذا التلخيص اي لان الحكم  
بالنسبة لازم للخبر لا يتفك عنه وقد يقال انكم المذكورين  
لا يقع بمعنى ادراك وقوع النسبة اي مطابقة بالنسبة  
الواقعية قد يتخلف عن الخبر جواز اخبار الشخص بخلاف  
ما يعتقده الله ان يقطع النظر في النسبة التي هي متعلق  
الحكم عن المطابقة للواقع وعدم المطابقة كذا اجاب بعض  
مفسريننا ولا يخفى انه ضيفه اولا يصح ويرد عليه ايضا خبرنا  
فانه في الخبر كما مر وليس مدلوله الحكم بالنسبة اذ لا حكم  
فيه **قوله** باعتبار ما تضمنه اي لا باعتبار مدلوله وقوله كما نسبنا اي

الحكم لصور لا يقع  
بمعنى ادراك وقوع  
النسبة

في قوله ومورد الصدق والكذب النسبة الى **قوله** اوضح كما قال  
اخي وجه نسخ الاسلام الاوصية بسلامته من ايهاام عبارة  
المحصل وجود الكذب لا بوصف الخبر والقصدا انتفاؤه وايهاام  
عبارة التحصيل ان كل خبر كذب وليس كذلك وحاصله انا لو قلنا  
بذل قول المص والم لم يكن اخي وال لم يكن الكذب جمل كما قال في  
المحصل او هم وجود الكذب بدون الخبر فيكون انهم من الخبر  
وليس كذلك اذ الكذب لا يكون الا خبرا ووجه ايهاام المذكور  
ان المعنى في قولنا وال لم يكن الكذب جمل ان يقال وال لازم  
بابطل اي بل يكون الكذب خبرا وهذا يؤيد وجود الكذب  
بدون خبر بلا ريب ولو قلنا وال لم يكن الخبر كذبا كما في  
التحصيل اقتضى حصول خبر في الكذب وليس كذلك ووجهه  
كما مر ان يقال وال لازم باطل اي بل يكون الخبر كذبا اي كل  
خبر وقد يقال في هذا ايهاام عدم الوضوح اضلا  
في تينك العبارتين في خلاف اسم اوضح المفيد بثبوت  
اصل الوضوح لهما وقد يجاز بان ايهاام المذكور لما كان  
يدفعه التامل في المقام بسهولة لم يكن ما يقع من ثبوت  
اصل الوضوح لهما بحسب المقام فتأمل **قوله** ومورد الصدق  
والكذب في الخبر النسبة التي تضمنها يعني النسبة الاسنادية  
التي تضمنها قائم في زيد بن عمرو قائم لما يقع في احد الطرفين  
من النسب التقييدية كنبوة زيد لغزوة المثال **قوله**  
ليس غير هو بفتح الواو ضمها بالتثنية وتركه فيها نسخ  
الاسلام **قوله** فقائم المسند الى ضمير زيد فتشمل على نسبة  
في قيام زيد يتبادر الى الفهم انه اعتبر النسبة التي بين

سورة النحل  
والكذب

Copyrighted material



قائم وصغيره وفيه نظر لان هذه النسبة لا يصدق عليها  
 النسبة التي تضمنها الخبر لان التي تضمنها الخبر هي نسبة  
 الخبر المقصودة بالافادة وهذه ليست مقصودة بالافادة  
 بل يتصور القيام منسوبا الى زيد في مفهومته بالعرض فلا  
 تكون مورد الصدق والكذب فينبغي ان لا يكون قوله المسند  
 الى ضمير زيد اشارة الى حمل النسبة التي هي المورد على  
 النسبة التي بين قائم وصغيره بل اشارة الى اشارة الى ضمير  
 زيد ليل على نسبته الى زيد قاله سم قلت وما يؤيد ما ذكر  
 ما قالوه من انهم الفاعل مع مفعوليه من قيل الموقد **قوله**  
 مشتمل على نسبة اي تسليم لها وقوله اي قيام زيد وقوله  
 لا بنوة زيد لزم فيه اي في الخبر المذكور ان لم يقصد به  
 اي بالخبر المذكور الاخبار بها اي بالنسبة فلو قال شخص  
 جاز زيد بن عمرو وكان زيد قد اتى في الواقعة دون  
 بنوته لعمرو لم يكن ذلك المنفرد به بل اشارة الى  
 لانه انما اخبر بالمجيء وقد كان في البيت ليعمل  
 ما يحكي ان الامام ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 ابن عبد السلام لولده وكتب الى ابن عمر في عرفة ليكتب منها رتبة  
 فيها رتبهم فيه فلما وصل الى ابن عمر في عرفة ليكتب منها رتبة  
 وجد فيه تزوج العالم الفاضل فلان اخاف متع من كتب  
 منها رتبة وقال لم اعرف له علما حتى اشهد به فقال له شيخه  
 انك جاهل انت انما تشهد على نكاح دون العلم **قوله**  
 ان متعلق الشهادة خبري والخبر انما يتعلق بالنسب  
 المشار اليه دون التقييد به وقد يقال النسب التقييد

حكاية لبرعوبة

وان لم

وان لم تكن ملحوظة بالذات للافادة حتى لم تكن مورد الصدق  
 والكذب لكنها ملحوظة بالتبع لتعيين اطراف في قيود الخبر  
 والقائل بالخبر قال لي به بقيوده المذكورة يخرجها عن كونها  
 مورد الصدق والكذب لا يقتضي عدم الاخبار بها تبعا  
 بل يقتضي كونها قيودا للخبر هو الاخبار بها كذا وكذا وهذا  
 يظهر وجه المذهب الذي سمى **قوله** لغيبته عن مجلس الحكم  
 كانه علمه المحذوف يدل عليه المقام فتدبره واي بالشهادة  
 على هذا المنوال لغيبته ان اي واما لو كان حاضرا لشهد على  
 عينه وسجل عليه كما قال الشهاب **قوله** بالنظر الى الصور  
 خارجية عنه واما بالنظر الى نفس مفعوليه فقد تقدم انه  
 ما يحتمل الصدق والكذب **قوله** كالمعلوم خلافا لغيره  
 مدلوله **قوله** فكذوب قال سم قال شيخنا الشهاب ثابث  
 الفاعل ضمير غائب لا يلائم الخبر عن العامد  
**مسألة** في قوله قد يصدق كذب الخبير  
 فيه عامر عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 واما خبره فلا خلاف في **قوله** من الاول اي المكذوب وقوله ومن  
 بالضرورة **قوله** ما نقص منه ما نزيل العوالم **قوله** ارايتكم ان  
 التاديب الفاعل والكاف حرف وال على حال الخطاب  
 وليتكم مفعول وقوله فان على راسه انهم ان ضمير ان محذوف  
 وجمله لا يمتنع خبران وقوله منها تعي لما يمتنع للابتداء اي ما يمتنع  
 مبتدأة من هذه الليلة وقوله من حال من احد لان تعي  
 النكرة اذا تقدم عليها اعراب حالها كما نقرر في محله وقوله



على ظهر الارض خير هو واليوم نصب على الظرفية والعامل  
فيه متعلق قوله على ظهر الارض المحذوف اي ممن هو مشتق  
على ظهر الارض **قوله** منقوسة اي مولودة احترز به عن  
الملاء بكرة ولا يحترز به عن اجتنابها مولودة يكن قد ينكل  
بالبليس فانه لم يتغرض مع انه من اجتناب وكان موجودا حينئذ  
ويمكن ان يجاب بمبني انه مولود وبانه لم يكن حينئذ على ظهر  
الارض او هو مستثنى وامان يحدث بعد من البسرفا حذر  
عنه بقوله اليوم قاله سم قلت جوابه الثالث هو الاول واما  
الثاني فله يفتي بعده **قوله** ويوافق اي يوافق هذا الخبر  
فيها اي في لفظ اليوم اي في اثنائها **قوله** لا ياتي ماية اي  
اخرها **قوله** ما من نفس منقوسة اليوم قوله اليوم ظرف لمنقوسة  
**قوله** ان ذلك اي ما قاله ابن عمر صلى الله عليه وسلم **قوله**  
وسبب الوضع ان قال قلت هلا خرم ما بعده فان منته  
ما يشمل الموضوع ايضا كما في له وما ثبت وقوله لتفصيل  
المنسوب قلت لما كان قوله و اجما لا يجد تفصيلا  
ومنها ما سئل بعض انواع الحقيقة عقبه بذلك اهل المجلس  
للمناسبة بينهما وليتفرغ الذهن الى تلك المسئلة  
لتفصيل التفات لما فيها من التفصيل مع قلت ان  
الوضع سم **قوله** اوافتر اعليه قال شيخ الاسلام هو المولى  
او تنقرا اذا افترقت من الوضع لا سبب له **قوله**  
كان وضع بعضهم خارجا في التعريب ان فيه ان هذا  
من اقسام الافترا فلا وجه لعد من غير **قوله** ومن المقطوع  
بكذبه على الصحيح خبر مدعي الرسالة بجهة ان محل الخلاف ما قبل

قالوا ان الارض  
لا تسمى ارض  
العرش

نزول

المراد من معنى قوله تعالى

نزول من فوق على وخاتم النبي اذ يعرفه بجهل الخلق  
به الفلح نظر للتجوير العقل مع منع الشرع على ان تجوز العقل  
صرفه لا ينافي العقل بقرينة عادة الله ومعنى قوله العقل  
خلاف الامر العادية انه لو فرض وجود خلافه لم يتحقق  
لانهم يجوز خلافه بالعقل كما قرر ابراهيم الحارثي وشرحه  
بالاول مختصا وقوله بلا عجز او تعجز عن العقول اي  
بني معلوم النبوة قبل هذا الخبر فكل امرئ للنبوة يد  
عنه النبوة في المعنى لا ينافي بواحد منهما كما به قوله تعالى  
تطلع منهم انما او شعورا مع تعجز العقول لا يحتاج  
الى اتمام المعجزة سم وقوله وانما من تعجز العقول  
لانهم يعلمون انهم لا يعرفون كلف فلو كان وتعرف العقول  
وعبر بالاول ويزل او سلم من ذلك كما قاله شيخ الاسلام قوله  
تجوز العقل فيمن ان هذا لا ينافي في الاول لانه اذا علم  
بالعادة والتجوير العقل لا ينافي العقل بحسب رعا  
**قوله** جفاء دور دعوى الرسالة وقوله فلا يقطع بكذبه  
فيه عامر من انه يتجه تفسير ما قبل قوله تعالى وخاتم النبي  
واما يعرفه فلا خلاف في الفلح بكذبه النبوة معلوما من النبي  
بالضرورة **قوله** وما ثبت رخص فيه المذهب شرع المنهاج  
فقدان بغيره نقل في عن الاعمال ورافيل ان يقول غايته  
مشتمل المنع والحدود التعبدية والتعبدية والتعبدية



يتم ذلك فاصححنا عن الوجود والماضي على ما يوجب ان لا  
 يلتفت الى ذلك الخبر وان لم يرد من شرعي او عقلي او نواهي على  
 نقله عن الفقيه المتكبر في الكتاب الى المصنف فقلت وبغير  
 عاقل ان الاستغفار النافع لما يوجب الشئ كما شرع عليه الاستغفار  
 التائب به معتزلا ومعتسر جبره قوله ولم يجر عنه القلة انما يكون  
 الكتب والاصحاح من روايته في الاستغفار قوله وتقرى اليه القطع بالكتب على  
 الصحيح يعرفه وفوقه كما به على الحكمة لا كالحديث المرفوع به عنهم فهو  
 وبغير المنسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم والمفسر يكثره فظنه كذا  
 ان فيه فدا بانه لا يقطع بكنهه ولم يذكره الشرع ولا يعرف علمنا في العلم  
 انه من المفسر بكنهه فطحا المستر الكافي رتب الاستغفار من غير ذلك فانه  
 شيخ الاسلام وحسين بن علي بن ابي عمير في كتاب المجموع فقلت  
 وفيه كلام الشارح عن اختلاف في هذه النعم حبيب قال يعرفه لا يعرف  
 المفسر لا يفتقر الى خبره من يعرفه فاعلم ما قبله فانه قيل في  
 عنقه فقلت ذلك ان فيه ائمة واما في الاحب قال يعرفه والمفسر  
 بكنهه مع ائمة عظماء على ما قبله المفسر جبريل في اختلاف ما فيه  
 هم المرفوع فقلت ان في قوله من المفسر وجعله في خبره  
 من المفسر كما يعرفه سم قوله انه سيتركه عن ذلك المفسر في شرح المصنف  
 في ذلك فقلت فيكون وقوم الكفر في ذلك المفسر عن ذلك فقلت فيكون  
 في خبره المفسر فيكون في ذلك المفسر فقلت فيكون المفسر في خبره وان  
 في ذلك المفسر في ذلك المفسر في ذلك المفسر في ذلك المفسر

سنة طرفة عين

سوف كما نصوا عليه وقد حصل هذا الاستقبال القليل  
 بزيادة في زيادة بالماضي في قوله لا يلزم وقوع الكذب  
 في الماضي ما تقدم على زمن المصنف الذي هو زمن قطع كذب  
 بعض المنسوب اليه صلى الله عليه وسلم وبالمستقبل في قوله  
 فيكون ان يقع في المستقبل ما اخرج عن زمن ذلك المصنف الصادق  
 بان يكون قرب الساعة فليست له مع قوله بالماضي الموصلة اي  
 بقوله سيكذب على كذب وقوله ويؤاخذ قوله سيكذب  
**قوله** فيما تنوغل الدواعي اي تجميع البواعث وقوله على نقله  
 متعلق بتوفر **قوله** سقوط الخطب اي كذا اخباره  
 وقوله من المنقول بكنهه خبر عن قول المصنف والمنقول  
 احاد **قوله** لما لفتة للحادة اي وفي العقل تواتر اي  
 مثل ذلك **قوله** وقد قالوا بصدق ما رويته اي وقوله ذلك  
 من ثمران خلاصهم المأثور وليس قول الله وقد قالوا اي  
 دليل لما ادعوه من عدم القطع بالكذب بل دليله ما ذكره  
 بقوله ليجوز العقل صدقه فيقول بعض المحققين ما نصه  
 قوله وقد قالوا بصدق ما رويته منه انه هذا اخبر من مد علم  
 غير صحيح والصحيح في منه المنقول احاد ايما تنوغل  
 الدواعي على نقله تواتر **قوله** مشبهين له حال من ضمير قالوا  
 وضمير له لما رويته منه **قوله** قلنا اي جوابا عن التسمية المذكور  
**قوله** واستغنى عن قواها اي عن استمرار قواها **قوله**  
 بتواتر القرآن اي المستمر على الدوام **قوله** فانه لا يعرف اي لا يعرفه  
 اهل الحديث فضلا عن ان يكون متواترا **قوله** ولو كان اذ اي ولو كان  
 يعرف لم يخف على اهل السقيفة **قوله** من اخرج بيان لبني ساعدة **قوله**



ثم يا بعده عما اي بعد ستة اشهر بعد موت سيدتنا فاطمة  
رضي الله عنها وبعده اي ولو كان سيدنا ابو بكر رضي الله عنه  
لا يستحق الإمامة لنا زعم سيدنا علي او غيره رضي الله عنه بل ذلك  
واجب وكيف يظن باحد من الصحابة رضي الله عنهم ان يكتم  
حديثا سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يحتاج اليه  
الدين ام كيف يسعه مخالفة صلى الله عليه وسلم هذا مع كون  
سيدنا علي على غاية من القوة وقرابة بنو الهاشم كذا كان  
وسيدنا ابو بكر لم يكن له من يتصرب به من القرابة فاي مانع  
لسيدنا علي ان يقرض ان الحق له من تناوله وقد اعلمنا الله  
معهم اي الرافضة فانهم يزعمون ان سيدنا ابو بكر غصب سيدنا  
عليما حقه واطعنوا جازمون بان اصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يبررون من ان يحملهم عرض نقاب في مخالفة الحق  
كلا والله ثم كلا والله **قوله** خبرنا ان لم يذكر مع خبر الله  
وخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جماع لانه مختلف يستفي  
قطعيته قاله شيخ الاسلام قال بعضهم اولانه ان يخرج عن  
خبر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم عن الكذب اي عما اوتوهوا  
**قوله** وهو خبر جمع ضمير هو يعود للمؤثر لفظا وقوله  
جمع فريد اول وقوله يستمع انما فريد ثان وقوله عن محسوس  
فريد ثالث **قوله** يستمع عادة هو ما صرح به جمع من المحققين  
فالقول بان يستمع عقله وهم او مؤول شيخ الاسلام قوله  
او مؤول اي بان العقل يحكم بالاشياء لا بالنظر الى العادة  
لا بالنظر الى التجويز العقلي مجردا عن العادة فانه لا يرتفع  
وان بلغ العدد ما عسى ان يبلغ لكن ذلك التجويز لا يمنع

حصوله

حصول العلم العاوي بالمستناع كما علمت **قوله** عن محسوس  
والواسطة اولى المصل فيسهل متعدد الطابق ايضا فانه يسهل  
عليه باعتبار ما بعد الطبقة الاولى انه عن محسوس بواسطة  
الطبقة الاولى اولى المصل اي بالنظر الى ولى وسهل المحسوس  
سائر الحواس الظاهرة وهل يسهل الوجدانيات ايضا فيه  
نظروا قد يدل على الثمول تقرير الموقول المرتبة في عدد  
المؤثر كقوله في تقرير قول العشر في علم اخبارهم بصبرهم  
فان الصبر غير محسوس يا حسن الظاهر وفي تقرير قوله المربع  
ليست في اخبارهم عن انفسهم بذلك فان الكفاية ليست  
ام محسوسا بالحيث الظاهر فان قيل عدد المؤثر المذكور  
منطبق على اخبار النصارى بقتل سيدنا عيسى عليه السلام  
لانهم عدد يتسع نواطونهم على الكذب اخبار واعل محسوس  
اجيب يمنع ذلك لان خبرهم الى اليهود الذين دخلوا على  
عيسى اليبس وقيل كان منسوبة لغيره كتب النفا سيد ولا  
يحمل القا عليه وعلى الكذب على ان التسعة اختلفوا  
في الاخبار الله عليه وسلم بعضهم ونظرا بعضهم **قوله** فابت  
اتفق اجمع المذكور في اللفظ والمعنى فهو اللفظ وان اختلفوا  
فيهما مع وجود معنى كلي فهو المعنوي قال سم اقول بقي ما اختلفوا  
في اللفظ دون المعنى كناية الى لفاظ المدة اذ قد فيحمل انه من  
المعنوي للاختلاف في اللفظ فانه نظر لانه اعتبر في المعنى  
الاختلاف في المعنى ايضا ولا اختلاف في هاتين  
والاوجه انه من اللفظ لان اللفظ وان اختلف في حكم  
المستحد لا اتحاد معناه وعلى التقديرين هو خارج من كلامنا الى



يقال المراد الاتفاق في اللفظ ولو حكما فيكون داخل في  
القسم الاول في كلامه **قوله** وحصول العلم من خبر مضمونه  
الذي ولو مع قرائن لازمة فخرج خبر الاحاد الذي افاد  
العلم بالقرائن المفصلة كما سيأتي قاله شيخنا الامام  
وقوله من خبر متعلق بحصول وقوله بمضمونه متعلق بالعلم  
**قوله** في ذلك الخبر متعلق باجماع **قوله** اي الامور المحققة  
له تفسير للشرائط وأشار بذلك الى ان المراد بشرائطه  
اجزاؤه المحققة اي الموجدة لما هيته لا ما كان خارجا عنها  
**قوله** وما تكفي الاربعة وما زاد عليها صالح فيه وقفة ظاهرة  
لاقتضائه عدم صلاحية الائمة الاربعة بل اخلفا الاربعة  
وصلاحيته فثبت من لم يعرف بالفسق من عوام زماننا ولا  
يحتج ما فيه وان قضيه المعنى عكسه اللهم الا ان يراد عدم  
كفاية الاربعة من حيث مجرد العدد لا مطلقا فلا ينافي  
ان نحو الخلفا الاربعة تكفي **قوله** اي الائمة الاربعة فليسا مل  
سم **قوله** لا احتياجه الى التمسك بغيرهم او لا نصيته عدم  
الاحتياج الى تركية الائمة اي عماد التواتر  
والمفهوم من الفروع خذ فانه لا بد من تركية اليهود  
مطلقا لان الشهادة يغلب عليها التعبد ولهذا اشترط  
لها صيغة مخصوصة فلا يخرج عليها الرواية قاله سم  
وقد يجاب من اصله ان استدلال القايض بان اشر  
الشهادة اصين وفي الاحتياط اجد رقا له السعد  
نقله سم عنه **قوله** لا بد منها احاد قال سم في اثبات  
المطلوب به نظرا واضح هو العمل وجهه ان لم يسم ما دونها

بالاحاد عند الحساب والكلام في اصطلاح المصنولين  
لا اصطلاح الحسنا **قوله** طليعة اي يتطلعوا اخبارهم ولو حال  
من ضمير بعثوا وقوله المامورين بعث لبني اسرائيل ويجهادهم  
متعلق بالمامورين والضمير في جهادهم للكنعانيين **قوله** فليغيرهم  
بجاهلهم الذي لم يرهب يعني ان سيدنا موسى عليه الصلاة  
والسلام لما بعثهم امرهم بكم ما يرهب من احوالهم عن القوم  
بخلاف ما لم يرهب يدل على ذلك قال البيضاوي في تفسير  
قوله تعالى وبعثناهم اثني عشر نقيبنا في اثنا كرامة على  
ذلك فلما اتى موسى عليه وعلى نبينا افضل الصلاة والسلام  
ارض كنعان بعث النقباء يجسسون الاخبار وينبأهم  
ان يحدثوا قومهم فراوا اجراما عظيمة وباسا شديدا  
فهابوا ورجعوا وحده اقومهم ونكثوا الميثاق المفلانا  
وقلنا واستثنى منهم الذين عينتهم قاه سم فتول الش  
يخبروهم بما نواظروا من احوال النقباء قومهم  
وهم بنوا اسرائيل **قوله** الكنعانيين ليقولوا  
على قتالهم والله سيعزلهم عنكم بكنة بلغة تضارب العربية  
اولا وكنعان بن سام بن نوح عليه السلام **قوله** ومن  
ابن مالك من المؤمنين هو عطف على لفظ اجمالية اي يكفيك  
الله والمؤمنون لك من المؤمنين اما اذا عطف على الكاف  
والاوقات الاستدلال المذكور **قوله** بانهم كانوا بنين  
من الكفاية فهو اسم فاعل مضاف الى مفهوم **قوله** يمنع  
الليسية اي قول ليس لاني الاقوال المتقدمة لكنه  
لا يتناول قول المصطفى او ليس فيه كلمة ليس الا ان



يقال في مقدماته ويحتاج ايضا عن توجيه استراطة  
 الاربعين بانه لا معنى لاجبارهم النبي صلى الله عليه وسلم ما ذكر  
 بعد اخبار الله تعالى اياه به لخصول الاطيان به شيخ الاسلام  
**قوله** كان يخبر اهل قسطنطينية او مثال للكفار من اهل  
 بلد واحد في اسلامهم قبل فتحها **قوله** لان الكثرة  
 مانعة من التواطع اشار به الى انه المدا على الكثرة دون  
 الاسلام ولو قال لان المانع الكثرة وقد وجدت كان اقعد  
**قوله** والاصح ان العلم في غير اية بسبب في السببية **قوله** كالبطل  
 المراد بالبطل من ليس عندهم تمييز تام لامن لا يميز عندهم أصلا  
**قوله** اي فسركونه نظرا لاهول العبادة عن ظاهرها المقتضى  
 عود الضمير على المقطري ليس هو التوقف فلا يصح حمل التوقف  
 عليه وإنما الذي يصح حمل التوقف عليه هو ان يكون نظريا واجبا  
 النظري فهو المتوقف لا يتوقف وهذا هو الواضح **قوله** كما  
 افصح او تقوية لتقدير امام **قوله** احدا الخطة  
 لقوله فسر **قوله** من قوله في المساهة للمقدسات المذكورة  
**قوله** لا الاحتياج الى النظر عطف على اي سلب الاحتياج  
**قوله** فلا خلاف في المعنى في انه ضروري اي لانا القائل  
 بانه نظري فسركونه نظريا باحتياجه الى التفات النفس  
 الى المستدمات الحاصلة عندها وهذا انسان كل ضروري  
 لا بانه يحتاج الى الاستدلال فالنظري بهذا المعنى لا يخرج  
 عن كونه ضروريا لما علمت من ان التفات المذكور حاصل  
 مع كل ضروري فلم يخالف القائل بانه نظري القائل بان  
 ضروري وقوله فلا خلاف في المعنى لا يخفى ان قوله في

المعنى

المعنى طرف لغوي متعلق بخلاف او الخبر قوله انه ان كان  
 القياس من تنوين خلاف لانه شبيه بالمضارع **قوله** لا ينافي  
 كونه ضروريا وكذا كونه ضروريا لا ينافي كونه نظريا  
 بالمعنى المذكور ولم يزد الله هذا للعلم به ولان المقصود  
 ردة القول بانه نظري للقول بانه ضروري الذي هو  
 الاصل الرابع لا ردا للقول بانه ضروري الى القول  
 بانه نظري بالمعنى المتقدم كما لا يخفى **قوله** خلاف ما عبر به  
 الامام مخالفا لنظري الذي عبر به المصنف ونسبه للامام  
**قوله** او نظرا الى ان المراد واجدا اياها هو من قوله  
 انه لا خلاف في المعنى وفي اعتدائه لا يخفى قاله  
 شيخ الاسلام اي لانه لو كان المراد واحد لم يكن لتخصيص الام  
 بهذا الوجه او غيره من هذا كما هو ظاهر في الصواب المقصود  
 على الامة ارا لا **قوله** ان تقدم اية قوله واختلف  
 لا يمتنع اهل العلم **قوله** وتوقف الممدري  
 فيه ان يقال **قوله** انما اختلف في المعنى وانقفا  
 منافاة احدا ليا في له ختم كمال لا يخفى وقوله في  
 ان عذر عن التوقف مع ذلك من غير نظر ان اراد بعدم  
 النظر الى عدم التناهي انه غفل عنه فهو من ابعد البعيد  
 وان اراد انه لم يلتفت اليه فكذلك فليسا مل سم **قوله**  
 ثم ان اخبروا انما راجع للتقريب المتقدم وهو كونه خيرا  
 جمع اخبروا الذي ذكره وان كان مستقفا من التوفيق  
 المذكور لكن يستفاد على وجه الاحمال دون التفصيل  
 الذي ذكره والتفصيل بعد الاحمال من متون البلاغة وقوله



عن عيان أراء بالغيان المحاسن مجازاً من إطلاق التام  
 وإرادة المأمور والقرينة قوله في التبريق عن محسوسات  
 قيل يجوز في هذا بتعميمه بقرينة ذاك ليس بأولى من العكس  
 أعني تخصيص ذاك بالعيان بقرينة هذا قلت ملاحظة  
 المعنى ترشد إلى اعتبار ما في التعريف مقتضاهما استواء  
 أنواع المحسوسات وبذلك يرجح الأول وإذا تأملت ذلك  
 علمت جواب ما أورده شيخ الإسلام من أن مقتضى ما لم يسم **قوله**  
 قد اك واضح أي لوجود القيود الثلاثة المتقدمة **قوله**  
 في شرط ذلك أي ما عدا المحسوس وهو كونه عن محسوس ولذا  
 اقتصر المسمى في تعريفه بالاشارة على ما عدا التعيد المحسوس  
**قوله** في غير الطبقة الأولى أي وما هو أولى فلا نزاع فيها  
 لأنها تخرج عن محسوس **قوله** وفيه كذا إشارة إلى أن  
 المذكور **قوله** وهذا محمل الإشارة إلى أن  
 المقترن في الطبقة الأولى كذا أيضاً بعد هذا  
 قال الشهاب رحمه الله هذا التام بيان على ما هو الصحيح  
 القائل بقرائنها في كتاب الأول ومرايضاً أنه يهل  
 بها من حيث الجزئية على الصحيح كما في خبره كادو فيضتر  
 في ذلك عدم قرائنها فإن قلت قد مر قريباً أن المنقول  
 أحاداً مما تتوفر الدواعي على نقله تواتراً من المظهر  
 بتدبيره فلهذا مخالفة هذا قلت أما العمل بها من حيث  
 الجزئية فلا إشكال فيه نعم كما يشكك ذلك على مقابل  
 الأصح القائل بقرائنها ويمكن إجابته بأن القراءة  
 الشاذة فرض تواترها في الطبقة الأولى وما ترجع طبقاته

أحاد وفيه نظراً والقرآن بسائر أجزائه يتوفر الدواعي  
 على نقله تواتراً في سائر الطبقات فإذا اختلف في طبقة  
 منها انتقلت قرأينته قطعا وتعميمه بقوله هذا لا يرد  
 على مقابل الأصح لأنه لا يسلم اعتبار التواتر في سائر  
 الطبقات لنبوت القرآنية ولأن الدواعي تتوفر على  
 نقله تواتراً في سائر الطبقات جواز أن يعرض مانع من  
 توفرها في بعض الطبقات وإذا كانت المميزات التي  
 تتوفر الدواعي على نقلها تواتراً قد ينقطع تواترها  
 للاستغناء عن استمرارها فلا مانع أن ينقطع تواتر  
 القرآن لعرضه في بعضه كذا **قوله** والصحيح  
 مبدء اجزائه ثانياً **قوله** الصحيح له أي لتواتر بات  
 تكون ثلاثاً بياناً للمسم فانه أطلق القرآن مع  
 أن مراده اللزوم في اشتغاله بالجزء المتواتر **قوله**  
 المتعلقة به أو جزئاً بالجزئية يقال المتعلقة بالجزء  
 عنه زيد قائم مثله **قوله** المتعلقة بالجزئية زيد قائم  
 قائم ومثال المتعلقة بالجزئية زيد قائم زيد قائم فلهذا  
 قد بين يتقرر بها الجزئية أو به أو الجزئية ذهن السامع  
 حيثما وقعت إليها فضل تقرر بخلاف من لم يكتف لها فان  
 تقرر ذلك عنده وتكون الأول وأورد العلامة الشهاب  
 من أن مقتضى ما لم يسم **قوله** ان المتواتر لا بد فيه من شروط  
 ثلاثة وقد مر أن العلم الحاصل منه ضروري فكيف  
 يفرض تخلفه عنه من لم يتم عنده القرائن والقرائن أنه  
 متواتر من حيث العدد وقان كان المراد أن زيادة العلم



الحاصلة من القرائن اللازمة قد تختلف فلا اشكال وجواب  
 سم بما تقتضيه ولا اشكال ايضا وان لم يكن المراد ذلك بكل  
 الامتنان لاشكاله ذلك اذا لم يحتج الى العلم اذا توفقت على  
 القرائن المذكورة لم يكن المتواتر متحققا بمجدا العذر بل  
 وبالقرائن ايضا فعند التخلّف لمن لم تقم عنده القرائن لم يحصل  
 المتواتر بالنسبة اليه ولعمري ان هذا لا غاية الظهور وليس  
 بمحمل اشكال فليتناظره قلت قوله اذا لم يحتج الى يوده ان الكلام  
 مفروض في المتواتر كما قاله العلامة الشهاب كلام وجيه جدا  
 وقوله فان كان المراد ان زيادة العلم احاصلة من القرائن  
 او هذا هو الظاهر الذي لا شبهة فيه بوجه ورنما كانت عبارة  
 المصنف ظاهرة فيه لو لم يصنع الشرح في خلاف ذلك فليتناظر  
 وليجزم المقام **قوله** والقول الاول اي من الاقوال الثلاثة  
**قوله** مطلقا اي سواء كان العلم ناشئا من كثرة العدد او من القرائن  
 وكذا المطلق في القول الثاني **قوله** لان القرائن اذ اللازمة  
 المتصلة **قوله** يجوز ان لا يحصل العلم لبعض بكثرة العدد  
 كالقرائن لا يخص بعد هذا القول **قوله** وان الجماع هو معنى  
 ما ذكره ان الجماع على حكم موافق لما استفاد من خبره وورد على  
 صدق ذلك الخبر اي من حيث نسبته الى النبي صلى الله عليه  
 وسلم مثلا لو ورد في النية في الصلاة واجبة فلا نقول  
 ان هذا الحديث صحيح النسبة اليه صلى الله عليه وسلم  
 لوجود الجماع على وفق ما استفيد منه فقوله لا يدل على  
 صدق اي صدق نسبته لقائله اذ هو صدق في نفسه  
 ولا داعي لما اطلق به العلامة وغيره هنا مع وضوح المقام

على  
 ما قيل

قوله

**قوله** ان تلقوه اي بان علم ذلك من تضرعهم كما قاله العلامة  
**قوله** بان صرحوا بالاستناد اليه بيان لسبب التلقي بالقبول  
 وفيه اشارة الى ان قوله ان تلقوه بالقبول معناه ان علم  
 انهم تلقوه بالقبول لان التصريح المذكور انما يستتبع  
 عنه العلم بالتلقي لانفس التلقي الذي هو اعتقاد معناه  
 فان التصريح يتاخر عن التلقي فلا يكون سببا له اذ التلقي  
 لا يتاخر عن مسببه وقوله ما استنبطه من القرآن فيه  
 ان الذي يستند اليه هو الدليل والمستنبط هو الاحكام  
 والعلل لا الدليل لانه ان كان فيه فهو مضمحل به فله استنباط  
 وان لم يكن فيه فلا يتاخر استنباطه منه قال الشهاب وقد  
 يقال بل الدليل ايضا يستنبط منه وان كان مضمحا به  
 لتوقفه من حيث كونه دليلا على معرفة وجه الدلالة ومعرفة  
 ذلك طريقه المستنبط او كان التقييد بالمستنبط  
 لانه لو كان مضمحا به في الـ اي لم يكن من محل النزاع دليل  
 قليل الثاني بقوله ان الظاهر ان لو كان مضمحا به  
 لا يكون الظاهر استنادهم الى الخبر بل الى القرائن بل ان  
 يجوز ان يكون استنادهم الى القياس على حكم اخر في القرآن  
 او المستنبط فلم يقدح ما استنبطوه من القرآن ويمكن ان يجاب  
 بان التقييد بموافقة الغالب وبان الاستناد الى القياس  
 على ما في القرآن استناد الى ما استنبط من القرآن لانه  
 المستنبط الاستخراج وقد استخرج القياس من القرائن  
 باستخراج حكم المقيس عليه منه فان قلت قد يكون ذلك الحكم  
 منصوصا فلا يصدق عليه المستنبط قلت يصدق عليه من



حيث كونه مقبلاً عليه لله حياً إلى استنباط علمه الموقوف  
عليها القياس **قوله** فلا يدل أي على صدقه من حيث  
السند وإن دل على الصدق من حيث المتن لأن الفرض أنه  
مجمع عليه **قوله** ووجه دلالته استنادهم إلى هذا توجيهه  
للثاني وسأحدثني الثالث **قوله** وهو معصومون ومنه  
دليل الاستثنائية المحذوفة وهي لكن استنادهم إليه  
ليس بخطا فاستغنى عن ذكرها بذكر دليلها وقول الشئ  
قلنا لا نسلم منع الملازمة وفيه أن ما ذكره مبني على أن الخطأ  
خلاف ما أمروا به لا عدم أصابته ما في نفس الأمر وهو  
خلاف قولهم من اجتهد فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله  
أجر واحد فإنه يفيد أن الخطأ بعدم موافقة ما في نفس  
الأمر لا بعدم موافقة ما أوداه إليه اجتهد به وج فيجوز  
كون الاستناد خطا نظراً لما في نفس الأمر لكنهم لا يوافقون  
به لأنهم إنما كلفوا باتباع ما أوداهم إليه ظاهراً وحيث  
منع الاستثنائية أن أريد بالخطأ عدم أصابته ما في نفس  
الأمر فإنهم غير معصومين منه وإن أريد بالخطأ  
مخالفة ما أودى إليه اجتهد فسلم ولا يفيد الدليل حينئذ  
وعصمة الأمة عن الخطأ التي دل عليها قوله صلى الله عليه وسلم  
لا يجتمع أمي على ضلالة محمد له عند الله صوليبي على أنهم  
لا يجتمعون على ما لا يجمع اتباعه بأن يستندون إلى ما يجوز  
الاستناد إليه فعلى ما يجمع أمي على ضلالة أن اجتمعوا  
ظنونهم على ما لا يكون أمراً باطلا بل موصوفاً لأنهم ما موروث  
بأبائهم خلافاً لابن الصلح ومن وافقه في حملها على عدم

مخالفة

مخالفة الواقع **قوله** ولا يلزم من ظنهم صدقه في نفس الأمر  
قال الشهاب وكيف يكون ظنهم محتملاً للخطأ مع كونهم لا يجتمعون  
على ضلالته كما دخلت به السفينة المظلمة وقد يقال المراد  
لا يجتمعون على ضلالته وهم يعلمون وفيه نظر وجوابه قد علم  
مما مر من أن الضلال الذي لا يجتمعون عليه مضاهي الأمر  
الذي لا يسوغ لهم إتياعه بأن يكون ظنهم أمراً باطلاً وكل  
ما ظنوه ظناً صحيحاً بأن يدلوا الوسخ في الاجتهاد أمراً حقيقياً  
لا باطلاً مع وقال شيخ الإسلام في قول الشئ ولا يلزم من ظنهم  
أن لا يقال فالاجماع صحيح قطعي وقد قالوا أنه قطعي لأننا نقول  
لم يجز موابنة قطعي بل اختلفوا فيه وببقد برانه قطعي  
إنما ما وقع في الظاهر وإن كان في طريقه ظن لأن ظن  
الجميعين معلوم لم قطعاً وذلك لأنه بناء على قطعية الاجماع في  
الظاهر فقلت قضية رجوع الخلاف في كون الاجماع ظنياً  
أو قطعيّاً إلى اللغز وهو خلاف ما يفيد كلامهم فليح المقام  
**قوله** وقيل إن ظنهم معصوم عن الخطأ أي فيكونون معصيين  
في تقبل الأمر وحاصل هذا القيل القدر في دليل الرابع  
**قوله** خلافاً للزيدية نسبة إلى زيد بن زبير العابدين بن  
الحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين بدلوا وغير ذلك من  
ولسبوا إليه أقوالهم هو برهانها **قوله** فإن دواعي بني  
أمية أي شهوراتهم فإنهم كانوا يكرهون سيدنا علياً رضي  
الله عنه **قوله** لدلالة على خلافة علي رضي الله عنه الحق  
أنه لا يدل لأن القصّة أنه صلى الله عليه وسلم تركه في الهدية  
لما ذهب إلى غزوة من الغزوات فقال له علي رضي الله عنه

يتقوا الله يا بني  
شعبه من بني  
هاشمي عبد العزيم  
من بني بكر بن عبد  
منظور



اجعلها بمنزلة النساء والصبيان فقال صلى الله عليه وسلم  
 اما ترى ان تكون كمن بمنزلة هرون من موكب اي حين ذهب  
 الى المناجاة وخلفه في قومه اي فليس منذ انعمنا به حقك  
 فلذلك اسوة يهرون قرره بعض المحققين وهو حسن وجبته  
**قوله** ولم يبطلون من تمام العلة فهو عطف على متوفرة على  
 ابطاله **قوله** واقتراق العلماء مبني على كذا المقدرة في المتن  
 اي لا يدل على الصدق كما قال الله **قوله** للاتفاق على قبوله  
 اي لان الاجماع به يستلزم قبوله وكذا تاويله يستلزم  
 ذلك واسلم لم يجز الى تاويله ثم قد يقال قد يكون التأويل  
 على تقدير الصحة كما يقع لم كثيرا يمنعون الصحة ثم يقولون  
 وعلى تسليم صحة فهو محمول على كذا الا ان يقال التأويل من  
 غير نصيح بتقدير التسليم لا يكون عادة الجمع اعتقاد  
 الصحة ثم **قوله** وان الخبر بحضرة جمع الخ فهو عطف على  
 محمول صحيح وحي يتوجه عليه انه لم فصل بينهما بقوله وكذا ابقا  
 خبرنا اللهم ان يقال ان بقا الخبر واقتراق العلماء  
 المذكورين اشبه بالمعنى بالاجماع على وفق الخبر كما انه  
 من جنسه فناسب لتعقيبه به فان قيل كان القياس  
 تاخير مسألة الاجماع على وفق خبر ثم تعقيبه بما ذكر  
 فينتفي الفضل المذكور مع الملاحظة على المناسبة المذكورة  
 قلت كانه لان الاجماع المذكور اقرب الى الدلالة على الصدق  
 مما بعده فكان يفي الدلالة على الصدق عنه ثم قد قدم  
 فليتم ما هو اوجه ما ذكره **قوله** بحضرة قوم اي بالذين  
 عدد التواتر كما سيقول الله والتحريز في هذه المسئلة

كاي في العصد انه اذا خبر واحد بخبر بحضور عدد التواتر  
 عن محسوس ولم يكذبوه فان كان مما يحتمل ان لا يعلم به  
 مثل خبر غريب لا يعرفه الا الافراد لم يدل على سكوتهم على  
 صدقه قطعا وان كان مما يعلمونه ولكن يجوز ان يكون الحال  
 على السكون عن تكذيبه ضوفي او نحوه لم يدل على سكوتهم على صدقه  
 ايضا ان علم ان الاحمال لهم عليه فهو يدل على صدقه قطعا اي  
 بحسب القاعدة وهذه المسئلة من افراد الاجماع السكوتية  
**قوله** اذ فرض المسئلة كذلك اي ان الذين اخبر بحضورهم عدد  
 التواتر وان اخبر عن محسوس وبه علم ان اسوولي بالمعنى ان  
 يصيد القدم بقوله يومئذ نواطئهم على الكذب عن محسوس  
 قاله شيخ الاسلام **قوله** اي يمكن ان يسمعه منما قال الشهاب  
 اوضح من هذا ان يقال اي يمكن سماع صاورد ذلك السماع  
 وصياد من النبي صلى الله عليه وسلم فتكون من ابتداء ائمة  
 وبعبارة الشهاب الثانية ذلك كما لا يخفى قاله هم قلت في  
 دعوى ان عبارة الشهاب هي عليها ما قاله الشهاب نظيرين  
**قوله** ولا حامل على التقرير او قيل لا فائدة لهذه المسئلة  
 اذ لا يتصور حصول العلم بالصدق لاحد لتوقعه على  
 العلم بانتفا كل حامل على التقرير ولا يتصور العلم بذلك  
 لان الحوامل لا تخصص وقد يخفى الاحمال وقد يشبه الحال  
 فيه فينظر ما ليس بحامل حاملا وما هو حامل غير حامل وان  
 صورت المسئلة بما اذا اخبر عليه السلام بانه لا حامل له  
 على المقرار فالعلم انما حصل من خبره بانه لا حامل له  
 بحضرة من غير حامل له على الاقرار فليست له على سم **قوله**



لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفر احد اعلى كذب فضيلة  
 هذا التعليل ان الحاجة لقول الحق وعلى الكذب فليتامل  
**قوله** بخلاف ما اخبر الخبيريننا رعه كل من بينه وبينه  
 والعائد عما مانت قوله بخلاف ما اخبر الخبيريننا رعه كل من بينه وبينه  
**قوله** قال فخرج شيئا ضمير قال لانس وضمير قال  
 للنبي صلى الله عليه وسلم **قوله** قالوا قلت كذا وكذا كناية عن  
 قوله لولم تفعلوا الصلح **قوله** فقال انتم اعلم بامر دينكم  
 اي فدل هذا على انه صلى الله عليه وسلم لم يكن يعلم هذا  
 الامر الديني وغيره مثله فيجوز فيه ذلك وقوله كانه القاح  
 التحل استدلالا على انه يجوز ان لا يعلم النبي صلى الله  
 عليه وسلم حال الدينوي وان لم يكن مثالا لما نحن فيه اذ  
 لا اخبار هنا بحضرة واستشكل قوله صلى الله  
 عليه وسلم لولم تفعلوا الصلح بانه حديث اخبار بخلاف  
 الواقع واجيب بانه قد تقرر ان اصلاح  
 النخل بالقاح مثلا من باب ربط المسببات  
 باسبابها ولو شا الله لصلحت النمرة بدو  
 القاح فاراد صلى الله عليه وسلم بقوله ذلك لبيان  
 ان القاح سبب عادي لما نثر له وانه تعالى  
 قادر على اصلاح النمرة بدونه ولو شا ذلك كان  
 معنى قوله لولم تفعلوا الصلح اي حيث تعلقت  
 المشيئة الالهية بصلاحيه وقوله انتم اعلم  
 بامر دينكم لما بينا في ذلك اسرار الكمال في  
 باب الاجماع في قول المصنف وانه قد يكون في دينوي

قلت

قلت تأمل ما وجه عدم منافاته والذي يظهر لي والله  
 اعلم ان قوله صلى الله عليه وسلم انتم اعلم بامر دينكم حيث  
 كان المراد بقوله لولم تفعلوا انما ذكر اراد به التوبيخ بانهم  
 لم يفعلوا امره صلى الله عليه وسلم حيث تركوا التاخير مع انهم لم  
 يامرهم بتركه وقوله انتم اعلم بامر دينكم اي من امر دينكم  
 وتأمل واما تقرر من ان معنى قوله صلى الله عليه وسلم لولم  
 تفعلوا الى امر ما ذكر يجاب عن الاستدلال به على كونه  
 صلى الله عليه وسلم لا يعلم حال الامور الدنيوية كما ذكر الكمال  
**قوله** وقد يدل ان كان عن دينوي اي يجوز ان لا يكون  
 النبي صلى الله عليه وسلم يعلم حاله كذا على وفيه نظر فانه انما  
 يناسب عدم الدلالة على الصدق لا الدلالة عليه **قوله**  
 بخلاف الديني فلا يدل اي يجوز ان يكون بينه صلى الله  
 عليه وسلم واخرين انه بخلاف ما اخبر به الخبيرين **قوله**  
 عكس هذا التوجيه اي وهو انه يدل على صدقه ان كان  
 عن امر ديني لا دينوي لجواز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا يعلم حاله كما يؤخذ من التوجيه السابق وهذا التفصيل  
 اظهر من الاول واجيب اي من طرف الاول وهو القائل  
 بالصدق مطلقا فان قيل قد يرد على هذا الجواب انه قد  
 يكون الحال بحيث لا يفهم تفسير الحكم لسدرة نقطة الحاضر  
 او لقرائن حاله او مقابلة وهذا الجواب لا يجزئ في هذه  
 الحالة قلت يمكن ان يقال ان كون الحال بهذه الحين  
 حامل للتقرير للنبي صلى الله عليه وسلم وقد قدمت المسألة  
 بنفي الحامل عليه **قوله** وفي الدينوي عطف على الديني



**قوله** من حيث تضمنه اي تضمن قولهم شهد ان وفاته  
متضمن الاخبار بان قلوبهم وافقت الستة في التصديق  
بمتعلق الشهادة وهو ثبوت الرسالة له صلى الله عليه وسلم  
**قوله** وان كان دينا متعلق بالنظر وهو قوله كما علمه  
يكذب المتنافقين شيخ الاسلام **قوله** اما اذا وجد  
حامل على الكذب والتفكير كما اذا كان المخبر من بنيان  
النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينفع فيه الانكار فلا يدل  
السكوت على الصدق قولا واحدا فيه اشكال لا تقدم  
اول كتاب السنة ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر احدا  
على فعل باطل وان كان يغريه النكار واي فرق بين  
القول والفعل مع ان كلا منهما معصية ويجاب بان  
ما هنا مبني على احد الاقوال نهناك المذكور بقول المحرر  
وقيل لا فعل من يغريه النكار له يقال اذا كان ما هنا  
مبني على ما تقدم وهو ضعيف فكيف يقول هذا فلا يدل  
السكوت على الصدق قولا واحدا لا نقول له يلزم من  
ضعف المبني عليه ضعف المبني ولذا يقولون لا غرابة  
في بنا مشهور او صدق عليه على ضعيف **قوله** واما مظهر  
الصدق فخير الواحد ان قلت لم غير الاشياء وهلا عطف  
على مقطوع الكذب وبمقطوع الصدق فقال واما مظهر  
الصدق وهو خير الواحد قلت اشارة الى ان هذا هو  
الاصول في الخبر وكان اصالة هذه المعلومة مقرر فاما ذكر  
القسمين الاولين الخارجين عن الاصل فيه رجع الى بيان  
ما علم انه الاصل وطلبت النفس بيانه فكانه قال واما الاصل

فيه المعلوم اصالة الذي هو مظهر الصدق فهو خير  
الواحد فتأمل بلطف اسم اي فتقول المصنوع واما مظهر  
الصدق مقابل المحذوف فكانه قال هذا اي ما ذكر من كون  
الخبر اما مقطوعا بالصدق واما مقطوعا بكذبه خلق الاصل  
واما الاصل فيه فكونه مظهرنا فان قيل بقي عليه من الاقسام  
مظهر الكذب فلم تركه قلت اشارة الى بقوله السابق وكل خير  
اوهم باطلا قاله سم **قوله** وهو ما لم ينسب الى التواتر اي الى  
حد التواتر بغير تسمية ما رواه نحو الثلاثة والاربعة  
خير واحد والاصطلاح كذا كما صرح به الاثنوي  
وغيره سم **قوله** افاد العلم بالقرائن المنفصلة ام لا فان  
قيل ادخل هذا تحت خبر الواحد ببناء في أصل المصنف انه  
مظهر الصدق قلنا لا نسلم المناقاة لان المراد انه  
يحتاج ان يظنون الصدق وذلك لا ينافي انه يغيد العلم  
بواسطة امر خارج عنه سم **قوله** ومنه المستفيض اي  
من الاحاد وقيل انه من المتواتر وقيل انه قسم برأيه كما ياتي  
عن المسناد فليس احاد او متواتر بل واسطة مقابل  
المتم قولان **قوله** عن اصل الاصل هو الامام الذي  
يرجع اليه الفقهاء **قوله** واقله اثنان وقيل ثلاثة قال  
السيوطي والثاني هو احتيا رايين الصلاح وقال  
الرازي انه اشبه بكلام الشافعي وهو الذي جزم به اهل  
الحديث فلم يذكروا سواه فقا لواما نفرد به راو واحد غير  
اوراويان عزيزا وثلاثة فاكث مشهور هكذا نقل ذكره عن  
جزم اهل الحديث ولم يلتفت الى ما جزم به النووي في التفسير



بقيا لا من الصلح ما يخالف ذلك حيث قال اذا انفرد عن  
 الزهري وشبهه من يجمع حديثه رجل يروي عن عيسى  
 وان القدر اثنان او ثلاثة سمي عزرا فان رواه جماعة سمي  
 مشهورا قال السميوطي بشرحه كذا قال ابن الصلاح  
 اخذ من كلام ابن مندة واماليخ الاسلام وغيره فانهم  
 خصوا الثلاثة لما فوقها بالمشهور والثنين بالعزير  
 لعزير اي قوته لمحبة من طريق اخر او لقلة وجوده  
**قوله** خير الواحد لا يغني العلم الا بقرينة هو ما عليه الممد  
 وابن الحاجب وغيرهما واختاره المصنف مع قوله في شرح المختصر  
 ان ما عليه الاكثر هو الحق شيخ الاسلام **قوله** المشرف  
 اي المعلوم لنا اشرفه على الموت وقوله مع قرينة البكا  
 الاضافة بيانية والمفيد للعلم مع مجموع الخبر والدرأين  
 لا الخبر وحده ولا القرائن وهذا **قوله** وقال الاكثر  
 لا يغني مطلقا اي ولو وجدت قرينة **قوله** وما ذكر من  
 القرينة يوجد مع الخبر يقال هذا قدع شيئا لا يسري  
 الى غيره **قوله** وقال الامام احمد يغني مطلقا يتماثل  
 من اد الامام احمد من ذلك وهل كان يحصل له العلم من  
 الواحد خصوصا عند وجود المعارض ومخالفة بقرينة  
 الامة فيما ذهب اليه **قوله** لانه حينئذ في حين  
 القدح لا سيما في اية المسألة الامة بعد هذه  
**قوله** ولا تقف ما ليس لك به علم اي لا تقول بما لا تعلم **قوله**  
 اني الله تعالى عن اتباع غير العلم اي بقوله ولا تقف  
 ودم على اتباع الظن اي بقوله ان يتبعون الا الظن اي

ما يتبعون

ما يتبعون الا الظن **قوله** واجيب بلى ذلك اي النهي  
 والذم وحاصل اجواب ان هذه النصوص وان كانت ظاهرة  
 في العموم لكنها مخصوصة بما يطلب فيها اليقين ثم هذا  
 الجواب الذي اورده المصنف احد وجهين اجاب بهما  
 العصد والخرافا لا نسلم انه لو لم يغني العلم لكان العمل  
 به اتباعا لغير المعلوم للاجماع القاطع على وجوب اتباع  
 الظواهر **قوله** لما ثبت من العمل بالظن في الفروع علمه  
 للمفسر المستفاد من قوله بان ذلك فيما اذا علمه لمخدوق  
 اي لا مطلقا لما ثبت **قوله** الذي هو اي المستفيض  
 منه اي من الواحد **قوله** يغني علما نظريا لم يتعرض لكون  
 العلم المستفاد على غير هذا القول كالمستفاد على الاول  
 بالقرائن ضروريا او نظريا ولا يتبعه انه لا يتعين واحد  
 منهما بل قد يكون ضروريا فيحصل بعد حصول القرائن من  
 غير الى ترتيب ونظرو قد يكون نظريا فيتوقف على ذلك  
 فليسا مقل سم **قوله** بما يتفق عليه ائمة الحديث من الواضح  
 انه لا يلزم من ذلك تواتره كان لا يتفق البخاري ونسلم  
 وغيرهما على حديث مروي عن واحد فقط مثلا **قوله** لا قد  
 به ابن الحاجب وغيره اي كالمدي وفيه السادة الى  
 ان قول المصنف في شرح المختصر ارفق صرح بذلك يعني  
 غير ابن الحاجب وقع لا عن اتساع نظره فالشيخ الاسلام  
**قوله** وتذا على الرابع فيما يظهر اي الظاهر ان الاستناد  
 وابن فورن يعتمد ان مع العدد العدة وحتم ان  
 تعد يلزم على الاستفاضة فقط **قوله** يجب العمل به اي



يخير الواحد في الفتوى والشهادة معناه يجب العمل بها  
من فتوى المفتي وشهادة الشاهد وإن لم يبلغ واحد  
منهما عدد التواتر فيجب العمل بما يعنى به المفتي ولو كانت  
المفتي واحد أو شهدا ذلك الشاهد ولو كان واحد أو شهدا  
يعنى فيه بالك هذا الواحد في اليمين وليس المعنى أن خبر  
الواحد الوارد عن الشارح يجب العمل به في باقي الفتوى  
والشهادة كما قد يتوهم من العبارة ولذا فسرناها التوهم  
لهذا التوهم بقوله أي يجب العمل به والمراد بخبر الواحد  
ما لم يبلغ حد التواتر في خبر الواحد والآخر **قوله** بما ينشئ  
به المفتي بين به كما قال العلامة قول المصنف في الفتوى  
مقتول بحال محدوق من خبر به أي واردة في الفتوى  
لا بالعمل إذ ليس المعنى أنه يجب عمل المفتي به في فتواه  
والشهادة به في شهادته وهذا غير مراد وطعنا وقول  
المصنف في الفتوى قال شيخ الإسلام في معناه الحكم لا الفتوى  
فتوى وزيادة قاله البرماوي **قوله** بشرطه أي من  
عدالة وغيره ما هو مقرر في محله **قوله** وكذا سائر  
الأمور الدينية وكذا الأمور الدنيوية كما صرح به  
المصنف في وغيره كالحيا وطيب بمضرة شيء أو نفعه  
قاله شيخ الإسلام **قوله** كالأخبار بدخول وقت الصلاة  
أو قال الشهاد حق العبارة أن تدخل الكافي على الدخول  
والتمس لأنهما من الأمور الدينية لا نفس الأخبار  
وهو أقول ليس مقصودنا التمثيل للأمور الدينية حتى  
يتوجه عليه ذلك بل خبر الواحد بمعنى أخبار الواحد في قوله

يجب العمل به أي خبر الواحد **قوله** لأنه صلى الله عليه وسلم  
كان يبعث الأحاديث أن قبل هذه مساندة على المطلوب  
لأن المستدل به خبر واحد أيضا يجب بأن التقاضيل  
الواردة ببعثه صلى الله عليه وسلم الأحاديث وإن كانت أحاديث  
فحملتها بتفيد التواتر المفتوي كالأخبار الدالة على شجاعة  
علي رضي الله عنه وكرم حاتم وقال المصنف في هذا  
الدليل نظر فالك المبعوثون مفتون والمبعوث إليهم  
العوام ويجب على العوام العمل بقول المفتي ولا يلزم منه  
وجوب العمل بخبر الواحد وهذا نظر ضعيف للقطع  
بأن المبعوثين لم يقصد ببعثهم إلا مجرد الأخبار دون  
الفتوى لكن يبقى استعجال من جهة أخرى وهو أن من  
الأحاد المبعوثين لتبليغ الأحكام من أمر بتبليغ التوحيد  
والأمر بالشهادتين وقضية ذلك الاكتفاء بخبر واحد  
فيما يتعلق بالإيمان وهذا أيضا مقتضى جوابهم السابق  
عن دليل أحاديث قوله أن خبر الواحد يعيد العلم بطلان  
بني تسليم أنه كما يعمل به فيما يتعلق بالإيمان مما يطلب فيه  
العلم بقي شيء آخر أو رده العلامة لضعفه اعتد في كونه  
هذا الدليل سميما على مجرد البعث الذي هو أمر مشموع  
وإذا حققت مناط الدلالة وجدته قوله قلوه أو هو  
في قوة قولك لو لم يجب العمل بخبرهم لم يكن لبعثهم فائدة  
وهو استدلال بنفي اللازم على نفي المزموم وذلك عقلي  
لا سمعي وجوابه أن يقال قد تقرر عند أئمة الكلام  
وغيرهم أن مقدمات الدليل إما عقلية صرفة وهو الدليل



العقلي واما مركبة من العقلية والنقلية وهو الدليل  
النفلي وان الدليل لا يكون مقدماة عقلية صرفة و  
فكون بعض مقدمات هذا الدليل الذي ذكره الله عقليا لا يخرج  
عن كونه نقليا فليس اعتراض المذكور سافقا سم **قوله** وان  
دل السمع التواو للحال واسا ريد كذا الى ان المقابل بالعمل  
به عقلا لا ينبغي السمع ان الهدى عنده العقل فلذا اقتصر  
المص عليه **قوله** اي من جهة العقليين به ان عقلا متخير  
عن النسبة ومثله يتاخر في قوله قبل سمعا ولو قاله  
ثم كان اولى شيخ الاسلام **قوله** لو لم يحث لتعطلت  
وقائع الاحكام يعني واللازم باطل فكذا الملزوم  
فقد حذف الله الاستثنائية وهي لكن وقائع الاحكام لم  
تتعطل وذكر دليلها وهو قوله ولا سبيل الى القول بذلك  
التعطيل وقال العلامة في الاستلزام بحتم كان وجود الحكم  
بخبر الواحد وان استقر وجوب العمل استقار شرطه وهو التواتر  
مثلا ويكفي في فائدة وجوده جواز الوجود وفيه آية  
فسر هو نفسه العمل في قول المص يجب العمل به بقوله  
لعل المراد بالعمل اعتقاد ما دل عليه من الاحكام الخمسة  
او جنس النفس على ما دل عليه من فعل فقط او ترك فقط  
او ارسالها في الفعل والترك مع رجحان احدهما واستواءهما  
هو والظاهر الاول وحينئذ فلما قلنا ان يقول  
المراد بجاز ان تخلو وجوازا لخلو مستمع شرعا لما فاته  
لما دل عليه الدليل من استقرار التكليف في جميع الوقائع  
او المراد بخلت عن وجوب اعتقاد احكامها وهو مستمع

عن العمل  
في قول شيخ الاسلام  
في العمل

ايضا

ايضا لما ذكر ويمكن الجواب على وجه اخر وهو ان قطع بيان  
المستودع من شرع الواجبات مثلا وجوب اعتقاد وجوبها  
والقيام بها وذلك يتوقف على الاعلام بها وقد اقتصر  
الصلاة والسلام على الاعلام بها بواسطة ارسال الاحاد  
الى القائل فلو لانه يجب ما ذكر لتعطل ما يقيد بالاحكام كوجوب  
اعتقاد الوجوب والعمل وهو المراد بقوله لتعطلت وقائع الاحكام  
اي باعتبار ما قصد الشارع فيها فقوله ويكفي في فائدة  
وجوده جواز العمل بربه انا قطع بان الشارع اراد بوجوب  
الاحكام لقطعها بالمكلفين على الوجه الذي ذكرناه من وجوب  
اعتقاد الواجبات والعمل مثلا فيكفي في فائدة وجودها  
جواز العمل اذ هو غير الفائدة المستودعة من وجوده فليست  
**قوله** على ما هو المعتقد وعند اهل السنة اي من ان الحكم  
بالشرع لا بالعقل قال الله والمقابل ان يقول الاستدلال هنا  
بالعقل على الوجه المذكور لا ينافي في المعتقد عند اهل  
السنة اذ الحكم لا يتم الا لا يستعمل بادر اك هذا الحكم بل  
استنبط من المنقول وهو ما ثبت من ان الشارع شرع  
الحكاما تتعلق بالمكلفين بشرط العلم بها واقصر في الاعلام  
على بعث الاحاد ولا يخفى ان استنباط العقل الوجوب من  
ذلك على الوجه الذي تقرر ليس من باب تحكيم العقل  
الذي لا يقول به اهل السنة فكان يمكن التوجيه ايضاً بان  
انما يوجب الاول لان الثاني لا ينافي في مذهب اهل السنة  
فليت فان قلت **قوله** يرد ما ذكرنا انه يلزم عليه كونه هذا  
الدليل سمعيا لانه مركب من العقل والتقل في التولية

س  
عم  
١٢٥



وهو باطل قلنا انما يرد هذا لو ثبت ان هذا القائل جليل  
هذا الاستدلال في مقابلة القول الاول وهو ممنوع لجواز  
ان يكون ذكره لا في مقابلة شيء واستمارة عقليا لان بعض  
مقد مائة عقلية لا تثبت انه جعله في مقابلة كان الجي  
ح معة ان هذا الاستدلال ليس عقليا صرفا الا ان يريد  
المقابلة في كيفية الاستدلال وان كان السمع معتبرا في كل منهما  
ولاينا في ذلك تسمية له عقليا لانه باعتبار بعض مقد مائة  
فليست مثل اسم **قوله** وقالت الظاهرية لا يجب العمل اي في غير مطلق  
اذ العمل به فيما سددت **قوله** ومرادهم بقوله لا يجب لا يجوز  
بدليل سياق ادلتهم المذكورة وانما عمن بلا يجب لمقابلة  
ما قبله قاله العلامة وفيه يجاب بما اورد مشيخ الاسلام  
هنا من ان الدليل ينتج عدم الجواز المدعى عدم الوجوب  
الصاردق بالجواز فالدليل المختص به على فلو قال الماهم  
وقالت الظاهرية يمنع مطلقا لو في **قوله**  
اي عن التقصيل لا ترى لاعتنا لتسابق الهم حتى يمنع العمل به  
في الفتوى والشهادة وان كان يتوهم من الاطلاق بدون تعامل  
**قوله** على تقدير حجتيته هو مستدرك لان الدليل لا يحتاج  
اليه **قوله** تقدم جواب ذلك قريبا اي في المسئلة السابقة  
ورى ان الزهري عن اتباع الفتن انما هو في اصول الدين لا في  
الفروع التي الكلام فيها **قوله** في الحد وداي كان يروى شيئا  
عن النبي صلى الله عليه وسلم من زني خذ **قوله** الحديث  
مستند انما اضافته حديثك الى مستند على معنى من وفي **قوله**  
لا نسلم انه شهادة اي لان احتمال خبر العدل الكذب ضعيفا

**قوله**

**قوله** على انه اي احتمال الكذب موجود في الشهادة قد  
يفرق بينهما بان الحدود نفس غارة الحدود وفيها بخلاف  
الشهادة وقال العلامة قد يفرق بانه مقصود في سبيل  
والوسائل يفتقر فيها ما لا يفتقر في **قوله** اصده وتعبه سم  
بقوله واقول مما يضعف هذا الفرق انه لو كانت شهادة  
الاحاد بموجبها عدم يمكن الكرخي رد هاهنا لاسبيل الى  
القول به فقبولها يلزم هذا الفرق معنى ادلاحة لرد  
الاحاد الوارد في اثبات الحدود وقبول الشهادة بموجبها  
مع كونه المقصود مسد الطريق **قوله** الى ان هذا الفرق  
مبنى على ان المراد الشهادة بغير الحد بمعنى انه يقبل خبر  
الاحاد الوارد في شأن الشهادة وهو ممنوع لجواز ان المراد  
الشهادة بالحد بمعنى ان الاحاد تقبل شهادتهم بالحدود  
يزايع هذا الفرق من لا يبتدأ فليست مثل هو وهذا ان علم ان  
الفرق الا لا يصح اي **قوله** في ابتدا النصب جمع نقاب  
وهو القدر الذي يجب فيه الزكاة واول النصب هو اول  
مقدار يجب فيه الزكاة وتوابعها ما زاد على ذلك من النصب  
فاذا وزحبر احاد بان في خمسة او سق زكاة لم يمل به هذا  
عند القائل بخلاف ما اورد **قوله** بان ما زاد على ذلك ما اذا  
ورد بان ما زاد على ذلك فيه الزكاة وقد كان وجوب الزكاة  
في خمسة كائنا بالتواتر مثلا فانما يعمل بخبر الاحاد بوجوب  
الزكاة في ذلك الزايد فعوله فعلوا بخبر الواحد في النصب الزايد  
على خمسة او سق اي والحال وجوب الزكاة في النصب الاول  
وهو خمسة او سق قد ثبت بالتواتر **قوله** لانه فرع اي

ع  
و



فيستغفر فيه لكونه تابعا لما لا يغتفر في مستبوع **قوله** والعجا  
جمع عجول لقد يرا كسنا نور وسنا نير وجمع عجول على خلاف  
القاس لان مفاعيل لا يكون جمعا للمثلاث **قوله** يعني فيما اذا  
ماقت الامهات من الابل والبقر فما اقتصر عليهما مع ان غيرها  
كالغنم كذلك لاقتصر ابن التيمي على الفصلان والعجا  
ولا يطلقان على ولا يال غنم وقوله من الابل راجع للمثلاث  
وقوله والبق راجع للمجاويل **قوله** وتم حو لها اي حوكت  
الامهات **قوله** فلا زكاة عندهم في الاولاد اي لانها اولاد  
يصارح وموثرها ان يكون عنده اربعون شاة مثلا ثم  
قبل تمام حو لها وقد انحت اربعين شاة **قوله** مع شمول  
الحديث لها اي حديث البخاري عن انيس رضي الله عنه  
حيث كتبه ابو بكر رضي الله عنه في وجهه الى الجرحم  
الرحم الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في اربعة وعشرين من الابل فما  
دونها في كل خمس شاة فاذا بلغت عشرين الى ختس وثلاثين  
ففيها بنت مخاض والحديث شيخ الاسلام **قوله** لعدم اشتغالها  
على السن الواجب فيه ان فريضة السياق ان علة ذلك  
كونه تابعا بخبر الاحاد لا عدم الاشتغال على السن وقوله  
على السن الواجب اي الحيوان الواجب اخراجه في الزكاة  
**قوله** وقال ولا يجب تحصيله اي السن الواجب لم يخرج  
زكاة **قوله** وثانيا يؤخذ من اي فله ثلاثة اقوال اولها  
تحج الزكاة في الاولاد ويجب تحصيل السن الواجب عنها  
من غيرها وثانيها تحجب الزكاة فيها ويؤخذ الخبز عنها منها

جيل

جيل

خشاوم

ونالها

ونالها نقي وجوب الزكاة فيها لكن الجاري على عدم العمل  
بخبر الاحاد في ابتداء النصب هو الثالث **قوله** فيما عمل الاكثر  
اي في فعل اربعين وقوله فيه اي في ذلك الفعل او الشيء  
وقد رآه الله لاحتياج الجملة الى التايد وقوله بخلافه اي  
خلاف خبر الواحد والتقدير وقال قوم لا يجب العمل به  
اي بخبر الواحد في شيء عمل الاكثر في ذلك الشيء ملتبس بخلاف  
خبر الواحد وكذا القول في قوله فيما عمل اقل المدينة بخلاف  
**قوله** لان علمهم كمواهم حجة مقدم عليه وجهه انهم مطلقون  
على اقواله وافعاله صلى الله عليه وسلم وانهم اذري  
بما استغفر عليه الامر من حاله صلى الله عليه وسلم فخالفهم  
مقتضى خبر الواحد لاطلاعهم هو مقدم عليه وقوله سم  
يمكن منعه واستناده بان الصحابة وقع لهم كثير من الجحافل  
الحديث ثم رجعوا اليه حين اطلعوا عليه فيه ان يقال ان اراد  
بالصحابه منهم فمتنوع اذ لم يثبت ذلك ودون اثباته  
خرق القناد وان اراد بعضهم فلا يعيده تأمل ذلك **قوله**  
فيما تم به البلوي اي في حكمه بقره البلوي وعموم البلوي به  
من حيث احتياج الناس الى السؤال عنه وموافقة قوله  
بعد لان ما تم به البلوي يكسر السؤال عنه لان ما يحتاج  
الناس اليه يكسر سؤالا هم عنه ويصح ان يكون ما في قوله لما  
تم به البلوي عبارة عن الفعل اي في فعله بقره البلوي  
وعموم البلوي به من حيث وقوع الناس فيه وقوله بان  
يحتاج الناس اليه على حذف المنافي اي الى حكمه وكذا  
قوله يكسر السؤال عنه اي عن حكمه وهذا خلاصة ما ذكره



**قوله** فنقض العادة بنقله تواتر اقال العلامة وتبعه الشهاب  
 قضيته ان الجرح مقطوع بكذبه لما مر من ان النقول لحاد  
 مع نقض العادة بنقله تواتر مقطوع بكذبه فقوله فلا يعمل بالا  
 فيه اي لا يجوز وقد مر ان المدعى نفي الوجوب وجوابه ان  
 المراد بعدم الوجوب عدم الجواز لصدق عدم الوجوب به  
 وان صدق بالجواز لكنه غير مزار لان الدليل يبيح الاستماع  
 وانما غير عدم الوجوب لمعاقبة القول بالوجوب وقد مر نظير  
 ذلك في قول المص وقال الظاهرية لا يجب العمل به مطلقا  
 اشار له **قوله** او خالفه راوية عطف على صفة ما ان كان  
 نكرة وعلى صحتها ان كانت موضوعية وكذا قوله او عارض القياس  
**قوله** انه امر بالفضل مبني للفاعيل اي امر ابو هريرة به  
 والتمثيل بذلك مبني على ضعف لقوله بعد قال والصحيح  
 عنه سبع مرات اي انه امر بها شيخ الاسلام وهذا اي  
 وجوب العمل بخبر الواحد وان خالف راوية هو كذلك عندنا  
 معاشرا لما لكيفية الظاهر الا ان تسمع الا من شرب الكلب سنة  
 غير واجب عندنا بل مندوب لان الكلب طاهر عندنا وكذا  
 غيره اعملة الحياة فالامر المذكور في الحديث النذب عند  
 الامام لا الوجوب **قوله** اخذ من قوله بعد وقيل من ليس فيها  
 الا منشا الاخذ كما قال بعض المحققين ان التفصيل بين موافقة  
 القياس ومخالفة لو كان مشتركا بين الفقيه وغيره لم يكن  
 للتخصيص غير لفتية بذلك معني **قوله** لان مخالفة الفقه  
 علة للفتي **قوله** وثالثها الخاي وثانيها العمل به مطلقا وهو  
 ما تقدم من كلام المص واقلها هو قوله هنا او عارض القياس

قلت صرحا بغيره  
 وهو جواب في المسئلة

اي لا يقبل مطلقا فمذه ثلاثة اقوال عند الحنفية فبما  
 القياس والثاني موافق لما مشى عليه المص **قوله** ان عرفت  
 العلة بنقض راجح الخصال لما ورد مثلا يحرم الربا في البرلانية  
 يثبت ويدخل وقيل على عليه الارز لوجود العلة المذكورة  
 فيه قطعاً ورد لا يحرم الربا في الارز فلا يقبل حد الجرح العارض  
 للقياس بل رجحان نفي القياس عليه كما قال المص اي لا يستند  
 القياس بما مثل العلوم المقطوع به من الشرع وخبر الواحد  
 مقنون والمظنون لا يقارض المعلوم واجيب بان تناوله الاصل  
 محل خبر الواحد غير مقطوع به لجواز اشتقاق خبر الواحد  
 من ذلك الاصل وتمسك الجمهور بان خبر الواحد اصل  
 بنسبته يجب اعتباره لان الذي اوجب اعتبار الاصل  
 المقيس عليه نفي الشارع عليه وذلك موجود في خبر الواحد  
 فوجب اعتباره **قوله** او طنا اي لو فرض في المثال المتقدم ان  
 العلة المذكورة غير متطوع بها في الارض **قوله** لتساوي الخبر  
 والقياس اي لان الخبر يكون احاداً يعيد ظن بكون حكمه  
 والقياس لكون بثبوت العلة فيها مظلوناً في الفرع يعيد الظن  
 بثبوت الحكم والدليل الراجح انما ذل على علمية الاعمال بثبوتها  
 في الفرع ولا يمنع من المساواة رجحان نفي العلة المقيس عليه على  
 الخبر المعارض للقياس لمعارضته ذلك بعد تحقق وجودها في  
 الفرع وقد منع المساواة مع انضمام ظن وجودها في الفرع  
 الى رجحان نفيها **قوله** اي وان لم تعرف العلة بنقض راجح الا اي  
 وان وجدت في الفرع قطعاً كما هو ظاهر اذ لا اثر للمقطع بوجوبها  
 في الفرع مع عدم رجحان نفيها وبالاولي اذا لم توجد في الفرع

ومن







هذا هو الحق

عنه

الاحتمالات المتساوية فلا قبول فالذي قاله المتأخرون  
 ومنهم ابن الحاجب والعصدي السقوط اتفاقا هو الوجه  
 اذ القبول يتوقف على ظن الصدق وهو يعقب سم له بقوله  
 لا يخفى ان خبر العدل والعمل به لا يتوقف على من صدقه  
 كما يعلم من تصحيح كلام الفقهاء الخ ما ذكره يرد بان ما استدلت  
 به على عن المعارض وما هنا قد عارضه تكذيب الاصل  
 فنجعل هذا من افراد ذلك لا يصح قلبا مثل قوله فلا يكون  
 واحد منهما بتكذيبه للآخر مجز وحا تقرير على العلة  
 وقال الكال في عبارة مقلوبة وحقها بتكذيب الاخر له  
 وجهه ان الجرح انما ينشأ عن كونه مكذبا على صيغة اسم  
 المفعول لا عن كونه مكذبا على صيغة اسم الفاعل اي مكذبا  
 لغيره وقد يمنع القلب كما قال سم بجعل التكذيب في عبارة  
 السم مصدرا معنا فاللفظ قول وقوله للآخر متعلق  
 بجذوف حاله من التكذيب والمعنى فلا يكون واحدا  
 منهما بالتكذيب الواقع عليه حال كون ذلك التكذب  
 واقعا من الآخر مجز وحا بقر ان يقال ان الكلام في سقوط  
 مروي الغرض فكان يكون ان يقول فلا يكون الغرض بتكذيب  
 الاصل له مجز وحا وجوابه ان يقال لما فرغ السم على عدم  
 السقوط عدم رد شهادة الغرض والاصل اذا اجتمعا وكان  
 ذلك يتوقف على اتفاق الجرح عن كل منهما فيما ذكر  
 تقرير من الله لان اتفاق الجرح عن الاصل ايضا حقا  
 لذلك التقرير وتوطئة له واورد العلامة هنا ما نصه  
 اعلم ان الاحتمالات اربعة الكذب سهوا وعدا في حق

جانب

جانب الراوي والاصل والجرح لا يثبت مع احتمال العدم حقا  
 لا ينفق مع احتمال السهو فلا يصح ان اخذ هذين الاحتمالين  
 بوجوب نفي الجرح مطلقا لقيام كل من الاحتمالين الاولين وهما احتمال  
 نعم يكون كل من المحتملين الاولين بوجوب الجرح وكل من  
 المحتملين الآخرين بوجوب نفيه وهذا الذي قاله الله من  
 اشتباه الاحتمال بالمحتمل هو قلت حاصل ما اشار له ان  
 تقرير نفي الجرح مع احتمال السهو كما قال الله لا يصح لقيام  
 الاحتمال الثاني وهو احتمال العدم وانما يتفرع نفي الجرح  
 على نبوت احتمال السهو وهو ليس بثبت لان الغرض  
 احتمال كل من السهو والعدا فاما ما قاله الله من اشتباه  
 الاحتمال بالمحتمل اي من اشتباه احتمال السهو بنبوته  
 وقد اشار العصدي رحمه الله الى ان نفي الجرح يتفرع على كون  
 الاصل هو العدا والاحتمال المذكور انما افاد الشك  
 في عين الكاذب من الاصل والغرض واليقين لا يرفع بالشك  
 ونفى عبارة العصدي فالانفاق على انه يستقط المروي  
 اي لا يعمل بذلك الحديث لان اخذها كاذب قطعاً من عين  
 تعيين ولا يقدح في عدا الزم لان واحداً منهما بعينه  
 لم يعلم كذبه وقد كان عدا ولا يرفع اليقين بالشك  
 هو اذا علمت ذلك وتاكدت حق التام لم علمت سقوط  
 ما قاله سم في رده على العلامة وسقوط ما ادعاه من ان  
 عبارة العصدي المذكورة موافقة لعبارة الله في تقرير  
 نفي الجرح على احتمال السهو وان اعتكف من العلامة مبني  
 على ان المراد العدا والجرح في نفس الامر وليس كذلك

وهذا هو الحق

المصداق



وانما الكلام في العدا التي تجسب الظاهر والجرح كذلك  
 لا تجسب الواقع لان مناط القبول وعدمه شرعا هو العدالة  
 والجرح تجسب ما ذكره هذا الكلام وانت خبير بان ليس في كلامه  
 ما يقتضي البناء على ذلك فتأمل **قوله** ووجه الاستقاط اي  
 عدته وعبر عنها بالوجه لانها المنظور اليها قصد الكاين  
 الى الوجه لانه يجمع المحاسن **قوله** ان احدها كاذب اي  
 كاشير اليه قوله الا اذا كان عمدا قال العلامة وتعمته  
 سم بقوله اقول مما يبطل ما قاله قول الله ولا بد فان  
 ان يكون احدها كاذبا امر لازم ولن نرم كذب احدهما  
 باطل قطعا لجواز ان يكون عمدا فالصواب ان المراد ام  
 سهر او عمدا واما قوله كاشير اليه بقوله الاتي اخبرنا  
 يتجسب من الاستدلال به على ما زعمه لان حاصل قوله  
 الاتي كما هو ظاهر ان الكذب المحتمل انما يستقطب العدالة  
 على تقدير احد قسميه وهو ان يكون عمدا ولا يخفى مراحه  
 هذا في تقييد الكذب في ذلك القول فكيف مع ذلك يسوغ  
 لمثل ان يحصر في العمد ويستدل به على تقييد الاول  
 بالسهر وهو قلت لا يخفى ان قوله الله والكذب على النبي  
 ان الفرع اذا قدر ان يكون هو الكاذب فلا يستقطب كذبه ذلك  
 عدالة وان استقطب مزويه عند ذلك القابل لانه سهر  
 لا محذور وهذا صريح في ان الكذب الواقع منه على تقدير  
 انما هو سهر فيلزم تقييد الكذب في قوله احدها كاذب  
 بذلك والا لاستقطب العدالة فقوله والصواب خلاف  
 الصواب وقوله مما يبطل ما قاله الجواب انه قد تقدم ان

الموضوع ان كلامنا الاصل والفرع حازم بما قاله وحيث فاللزم  
 تجسب ذلك كون احدهما كاذبا سهرنا فقط كما هو بين واما  
 قوله فيما يتجسب من الاستدلال به الى الجوابه انك علمت  
 صحة الاستدلال به وانما الجيب من تجسبه فتأمل **قوله** ويجمل  
 ان يكون هو الفرع الا اي واما اذا كان هو الاصل فيجب  
 مزويه لانه كاذب في قوله بعد رواية ما رويته **قوله** ولا  
 ينافي هذا اي القول بالاستقاط بقوله شهدا ربهما لما افهمه  
 بنا الحكم المذكور من ان نفي رد الشهادة فانما يكون على القول  
 بعدم الاستقاط شيخ الاسلام **قوله** والكذب الجواب سؤال  
 تقديره ظاهر **قوله** في ذلك اي التكذيب ويجمل ان يكون  
 المعنى الذي يؤول اليه الامر اي التكذيب في ذلك اي في  
 الرواية **قوله** على تقدير اي تقدير كذب الفرع دون تقدير  
 ان يكون الكاذب هو الاصل فانه ليس في ذلك على النبي صلى  
 الله عليه وسلم كما هو ظاهر **قوله** ولو استوعب على الاول  
 اي استظهر من عكسه بان يقول مثلا بدليل انهما لو اجتمعا  
 بدل قوله ومن ثم **قوله** لسلم من دعوى الثاني بين المبني  
 اي وهو نفي رد الشهادة والثاني وهو استقاط المروي لانه  
 ينع عدم الرد على عدم الاستقاط فيقتضي نه مع الاستقاط تردد  
 مع انها تقبل كافتل الامدعي القابل بالاستقاط فلا تنافي بين  
 الاستقاط وقبول الشهادة خلافا لما افهمه **قوله** في شهادة  
 الفرع على شهادة الاصل صورهما ان يقول الشخص لآخر اشهد  
 على سهراني فيشهدا الثاني على شهادة الاول من غير ان يعلم القول له  
 ذلك وهو الثاني بمضمون ما يشهد به وانما شهد تبعا للاول







ان التقييد المذكور انما يتأتى باعتبار مفهوم المختار لا باعتبار  
 منطوقه فقول المص والمختار الخ مفهومه انه اذا كان غيره  
 لفعل عنها او كانت لا تتوقر الدواعي على نقلها فالمختار والقول  
 فيفيدح بما اذا لم يكن الساكت اضبط وقدية لانا لا نرى  
 الاسلام بقوله **تقييد** **المحل** المختار ما ذكرنا ان له باعتبار  
 مفهومه بدليل ما اوردته من السؤال والجواب فانه يدل  
 على تصور المسئلة بما اذا كان الساكت مما يمكن غفلة  
 عادة ولم تتوقر الدواعي لكنه اضبط والامنيات قول  
 السائل ان الاضبطية اولى بالقول من عدم الغفلة  
 لان حاصل السؤال انه كان ينبغي عدم القول هنا  
 بالاولى لان الاضبطية اولى من عدم الغفلة فاذا منع  
 عدم الغفلة القول فلان تمنع الاضبطية بالاولى  
 وحاصل الجواب منع كون الاضبطية اقوى كاذكر والحاصل  
 ان قول المص فان كان الساكت اضبط الخ مقصور بما اذا  
 كان الساكت عن الزيادة والتاقل لها متساويان في  
 امكان الغفلة عادة وزاد الساكت بالاضبطية وانه ان  
 جعل تقييد المحل الخلفي السابق في حال اتحاد المجلس  
 كما قال الكمال وهو الاظهر فهو بالنسبة للرابع تقييد  
 باعتبار مفهومه لا منطوقه وان جعل تقييد المحل المختار  
 كما قال شيخ الاسلام فهو كذلك اي تقييد له باعتبار  
 المفهوم كما مر مباه **قوله** على وجه يعقل اي بان يكون  
 محصورا بخلاف المطلق كما ذكره شيخ الاسلام وقوله  
 كان قال ما سمعنا اي ولم يسمعنا مانع من سماعها

كما قيده به ابو الحسن البصري قاله ايضا شيخ الاسلام  
**قوله** اي غير الذاكر لطف اخذه من تقسيم المص الساكت  
 عنها الى اضبط والى مصرح بنفيها فعلم ان المراد بالساكت  
 من لم يصرح بانها مصرح بنفيها او لم يتعرض لها اثنان  
 ولا نفيا **قوله** فان استدلها وتركتها اي واستند تركها  
 فتركها مستند ومعطوف على مقول استند **قوله** او الى  
 مجلس اي كان قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم يوم الخميس وقت طلوع الشمس ثانيا ربيع الاول  
 فقال جعلت لنا الارض سجدا وترتها طهورا ثم ذكر بعد  
 ذلك ما تقدم واستقط لفظ ترتيبها **قوله** ولو غيرت اعراب  
 الساقى الخ اي ما تقدم فيها من الاقوال محله حيث لم  
 تغير الاعراب والمعنى فان غيرتها تقارضا وفيه ان  
 هذا شامل لما لو كان الساكت جميعا لا يفعل مسلم وهو  
 لا يجمع مع ما تقدم من عدم القول مع عدم التغير فمعه اول  
 الاعراب فانه اذا انتفى القول مع عدم التغير فمعه اول  
 فكيف ليصور انتفا القول مع عدم التغير والتعارض  
 مع التغير بل يشكل على الوقف ايضا لانه دون التعارض  
 فالوجه تقييد ما اذا لم يكن الساكت الخ المذكور وفي  
 المحصول التفتيح بهذا القيد قال فيه وان كان المجلس  
 ولحد افا الدين لم يور الزيادة اما ان يكونوا عدا لا يجوز  
 ان يذ هو اعم اضبطه الواحد وليستوا كذلك فان كان  
 الاول لم تقبل الزيادة وحمل امرها على انه يجوز مع  
 عدالته ان يكون ما قد سمعها من غير النبي صلى الله عليه وسلم



وطن الله سبحانه ما منه وان كان الثاني فتلك الزيادة اما  
 ان لا تكون متغيرة لاعتراب الباقي وتكون فان لم تغير اعرابا  
 قبل الزيادة عندنا الا ان يكون المحتمل عنهما أصح  
 من الراوي لها خلافا لبعض المحدذين الى ان قال اما اذا  
 كانت الزيادة متغيرة لاعتراب كما اذا روى أحدهما ادوا عن  
 كل لحد او عند صناع من بر ويزوي الاخر نصف صناع من  
 بر فالحق انها لا تقبل خلافا لابي عبد الله البصري لنا  
 انه جعل التعارض لان أحدهما اذا رواه صاعا فقد رواه  
 بالنصب والاخر اذا رواه نصف صاع فقد رواه بالجر والجر  
 والنصب متعارضان واذا كان كذلك وجب المصير الى الترجيح  
**قوله** فافتقار صناع نايب فاعل روى ويصح نصبه  
 على الحكاية ورفعه حجة بضمه معدرة اي فالزيادة هي  
 لفظ نصفنا وقد غيرت اعراب الصاع فعنا روى وان قد  
 ان كان منصوبا **قوله** ولو انفرد واحد عن واحد لم يؤخذ  
 منه ان ما مر من قوله وزيادة العدل مقبولة مضمرة  
 بما اذا انفرد العدل بزيادة عن العدل ولا عن واحد بزيادة  
 قوله والرابع ان كان غيره لا يفعل مثلهما حيث اني بضمهم  
 فقوله الم عن شيخ مائل لا تعين اذ مثله النبي عليه الصلاة  
 والسلام في ذلك والظاهر ان كلامهم هنا وفيما تقدم  
 من باب الاحتباك فقوله فيما تقدم يجوز ان يكون النبي  
 اي او الشيخ وقوله هنا عن شيخ اي او عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم **قوله** وقيل لا لخالفة ربيعة الظاهر انه ياتي  
 هنا قول الوقف اي المتعارضين **قوله** ولو استند

لا يشبهه ولا يشبهه  
 فيكون مضافا  
 لشيخ ومثلهما  
 في الشيخ  
 في الشيخ  
 في الشيخ

الحجلي ذكر سنده الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقط  
 الصحابي كان يقول ابن القاسم حدثنا ما لك عن نافع  
 عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كذا والمرسل  
 يستدل فيه الصحابي وهو ابن عمر في المثال المذكور **قوله**  
 او وقفا ورفعوا الوقف ان لا يوصل الراوي الخبر اليه  
 صلى الله عليه وسلم بل يقف به على الصحابي او من دونه  
 كان يقال في المثال المذكور حدثنا ما لك عن نافع عن ابن  
 عمر ولم يزد عن النبي صلى الله عليه وسلم او حدثنا  
 ما لك عن نافع ولم يزد على ذلك والرفع ايصال الراوي  
 الخبر اليه صلى الله عليه وسلم سواء كان مع الاستناد  
 او الارسال وقيل المستند والمرفوع متحدان كما يعلم من  
 كتب المعطلم **قوله** وصوابه انما كان الصواب ذلك  
 لانه الكلام في زيادة العدل على غيره **قوله** فكما لزيادة اي في  
 متنه والافهمه زيادة ايض **قوله** من الشيخ هو هنا فيند  
 لان الاستناد ثارة والرفع اخرى والارسال ثارة والوقف  
 اخرى انما يتاى من الشيخ دون النبي صلى الله عليه وسلم  
**قوله** علم الرابع اي وان افتضى كلام المم فيما مر ان  
 لا خلاف فيه شيخ الاسلام قوله وان افتضى كلام المم  
 فيما مر اي في قوله وزيادة العدل مقبولة ان لم يعلم اتحاد  
 المجلس حيث لم يذكر خلافا في ذلك **قوله** والرابع الخ لم يذكر  
 القول الخامس لانه لا يمكن تحيى ما فيه هنا في التخصيل  
 بين ما تنوع في الدراعي على نقله وما لا تنوع فيكون الرابع  
 الرابع قاله شيخ الاسلام وانت خبير بما تقدم بموافقة

وجد عدم ركنه ان  
 فيكون مضافا  
 لشيخ ومثلهما  
 في الشيخ  
 في الشيخ  
 في الشيخ



الرابع والخامس في المعنى وان الخامس لا يزيد على الرابع الا  
 يشق توفر الدواعي على النقل وما تتوفر الدواعي على نقله  
 اذا نقل احاداً قطع بكذبه والرابع يقول بذلك ولا يستغنى  
 مخالفة الخامسة راجع ما تقدم **قوله** فان كانوا اضبطوا تفصيل  
 في الرابع اي في مفهومه لا في منطوقه كما مر **قوله** لتأخر من الصنيعان  
 اي منبوع الاستناد والارسال وصنيع الرفع والوقف **قوله**  
 اي يحصل التعلق للبعض الآخر قال الشهاب رحمه الله  
 تعالى فيسرتعلق ببعضه ويجعل الفاعل ضمير المتعلق وهو  
 تفسير مراد وحل معنى قال سم ولا مانع من كونه بيان اعراض  
 اي اذ كبر ما يستعمل النقل بمعنى فعل اخر مستند الى ضمير  
 مستند كما استعمل يتعلق هنا بمعنى يحصل مستند الى ضمير  
 التعلق وعلى هذا فهو مبني للفاعل ويحتمل انه مبني للمفعول  
 مستند الى الجار والجرور وخاضع لمعناه معنى يحصل التعلق  
 به وعلى هذا فتفسير التفسير مراد وحل معنى انتهى  
 قلت الاحتمال الثاني هو الاظهر ويوافقه قول شيخ الاسلام  
 في قوله التاي يحصل التعلق للبعض الآخر ما نصه فسرت  
 بذلك ليحسن عود الضمير من به على بعض الخبر المذكور  
 فقوله المم يتعلق مبني للمفعول **قوله** كان يكون غاية  
 او مستثنى قال العلامة لا يصح ان يكون مثالا للمتعلق  
 لانه سبب له ولا للبعض الذي يحصل التعلق به لانه هو  
 نفس الغاية والمستثنى لا كونه ذلك فالظاهر ان  
 يقول كالفائدة او المستثنى هو ويمكن ان يكون مثالا لغيره  
 حذف المعنى اي كذا ان يكون الخ وان يكون مثالا لسببا

التعلق

في قوله  
 لا يكون  
 في قوله  
 لا يكون

التعلق الذي يحال فيه المعنى والتقدير لا ان يتعلق به سبب  
 من الاسباب كان يكون الخ قاله سم **قوله** حتى تره من باب ارفق  
 يزوي ويقال تره يزوها من باب عدا بعد واعلى قلة وهذا  
 مثال للغاية والحديث الذي بعده مثال للمستثنى وظاهره  
 لو حذف من الاول قوله حتى تره ومن الثاني الا وزنا بوزن  
 لا لاختلاف المعنى المراد من الحديثين لدلالة الاول على عدم جواز  
 بيع النزع مطلقا وعدم جواز بيع الذهب بمثله والورق بمثله  
 مطلقا مع ان عدم الجواز في الاول مقيد بعدم بدو العلاج  
 وفي الثاني لعدم الممانعة وزنا **قوله** وقرب هذا قرب بالبيت  
 للمفعول والاشارة بهذا الى عدم جواز حذف ما لا يتعلق **قوله**  
 مثال حديث ابي داود اي مثال ما لا يتعلق فان الحديث  
 المذكور كل جملة من جملة لا يتعلق بها بالآخرى **قوله** على احد  
 محالين الخ في ذكر المحالين دليل على انه مشترك ولم يصرح  
 بذلك لعدم الحاجة اليه وقوله فيها بعد فكا مشترك اي من  
 غير هذا والاخر هذا نفسه مشترك سم **قوله** لان الظاهر انه  
 انما حمله عليه لقريظة قال العلامة يرد بما سيجي من انها قريظة  
 في ظنه وليس لغيره اتباع فيه ويمكن الفرق بان ترك الحمل  
 فيما له ظاهرا اي كما في ما سيجي يؤدي الى احوال المزوي في ذلك  
 الظاهر وفيما ليس له ظاهرا كما هنا يؤدي الى تعطيل المزوي له  
 وفيه انه اذا اراد بترك الحمل فيما ليس له ظاهرا ترك الحمل مطلقا  
 فهذا غير لازم من ترك الحمل على ما حمل عليه الراوي او ترك  
 الحمل على ما حمل عليه الراوي فهذا لا يؤدي الى تعطيل الامكان  
 للحمل على غير محل الراوي ويمكن الفرق ايضا بان ظاهر القريظة

في قوله  
 لا يكون  
 في قوله  
 لا يكون



في الواقع للراوي فيما لم يحل اقرب من ظهوره في الواقع  
 لوجوب البيان عليه صلى الله عليه وسلم في الاول لا فتقاره  
 الى البيان ابدا بخلاف الثاني فليتنا مل قاله سم **قوله** لاحتمالات  
 يكون محله لموافقة راويه لا قرينة قال العلامة هذا الاحتمال  
 لا ينبغي الاول بل يثبت ايضا ويثبت ظهور الاحتمال الاول  
 عليه والشيخ ينفرد بظهوره ويجعله مستويا واذا تبين هذا  
 لك علمت ان الشيخ لم يتوقف في ظهوره على محله بل ينفذه كاهو  
 ظاهر لفظة المحاك وتوافق هذا قول الشهاب قوله لا احتمال  
 الخ اي كما يحتمل هذا اي لا يكون لقرينة علم السواء كون المحل  
 لقرينة هو الظاهر محل منع عندهم وهذا الاعتراض مبني  
 على ان مراد المم بقوله وتوافق ابو اسحاق انه توقف في ظهوره  
 فيه وهذا ممنوع لادليل في كلام المم عليه ولا ضرورة تلحق  
 اليه وانما المراد انه توقف في محله عليه بل هذا هو المتبادر  
 من كلام المم لان المتبادر من المقابلة بالتوقف لما رجحه كون  
 التوقف فيما رجحه والذي رجحه هو المحل لا كون الظاهر المحل  
 فتدبر فانه في غاية الوضوح قاله سم **قوله** لان ظهور  
 القرينة للمصحاوي اقرب اي لمشاهدته لصاحب الشريعة  
 واطلاعه على ما لم يطلع عليه التابعي **قوله** وعلى كمنع  
 من حمل المشترك الى ابتداء كلام ليس متعلقا بالذي قبله  
 قاله شيخ الاسلام قلت لاحاجة الى ما قاله فانه اراد  
 بكونه ابتداء الكلام انه ليس منطوقا على شيء قبله فهذا  
 لا يتوهم وان اراد لانه لا تعلق له بالمبحث فممنوع كاللا يخفى  
**قوله** ولا ينبغي الخ اي فح لا يحمل على محل الراوي **قوله** اي

حمل

حمل الصحابي مروي لم يقل او التابعي كما تقدم في الذي قبله  
 لان قوله الاتي ان صار اليه لعلمه الخ لا يتأتى في غير الصحابي  
**قوله** او الامر على المذهب قال العلامة من عطف الخاص على  
 العام اه وفيه ان عطف الخاص على العام لا يجوز ان يكون  
 باقيا كاعتوا عليه فيجب ان يكون من عطف المبين بان يفيد  
 المعنى في قوله كان يحمل اللفظ بغير الامر بالنسبة لمحله على  
 نحو المذهب **قوله** وفيه قال الشافعي الخ مضمير فيه يرجع  
 لحمل الصحابي وتاويله المذكور واورد ان الشافعي لم يقل  
 ذلك في حمل الصحابي مروي عليه خاد في ظاهره بخصوصه  
 بل في قول الصحابي المخالف لظاهر الحديث سواء كان الخ  
 هو الراوي ام غيره قلت هذا لا يرد ليس بشي وخوابه  
 فيه فتأمل وهذا اي عدم العمل بقول الصحابي المخالف  
 لظاهر الحديث خلافا مذهبنا اي المالكية ان قول الصحابي  
 حجة **قوله** حجة اي اقرئت عليه الحجة والمراد جادلته **قوله**  
 ان صار اليه لعلمه بقصد النبي صلى الله عليه وسلم اي وطريق  
 العلم بانه صار اليه لذلك اخباره وكان يقول علمت ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم فمقد ذلك بقرائن ووجه عدم  
 اعتبار ذلك على الاول ان ذلك بحسب ظنه نعم ان قال اخبرني  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه اراد ذلك فلا كلام في قوله  
 وهو ليس من باب العمل بحمل الراوي كاهو ظاهر **قوله** اي ظنه  
 اشار الى ان المراد بالعلم الظن كما يفيد ذلك قوله قبل  
 من قرينة شاهد ها **قوله** واثر في زمن افاقت اعترفته  
 شيخ الاسلام بان عدم القبول في الزمن الذي انرفيته

بل يجوز لما نص عليه الراوي في شرح  
 التفسير في قوله تعالى يقول نعم ومن  
 يعمل حسنا او فحشا فاسجد له  
 سجدة

كما انه اظهر  
 العمل به في  
 الحديث  
 وهو لا يجوز  
 ان يكون  
 من قوله  
 من قوله  
 من قوله

Copy ing University



المجنون لخلل في عقله لا الجنون قال فلا حاجة الى هذا التعيد بل  
 قد يصرفه ويعقبه بسم بقوله واقول لما كان الخلل في زمن الافاقه  
 ناشئا عن الجنون لان حكم الجنون منسحب عليه صح ذكره لك  
 التعيد وما يرتب عليه وناسب ذلك لدفع التوهين وما قوله  
 بل قد يصرفه فان كان اشارة الى انه يوم قبول المجنون اذا قطع  
 جنونه ولم يوثق في زمن افاقته وانه لا تقبل رواية في  
 زمن افاقته فهو ممنوع بل تقبل رواية كما صرح به  
 الزركشي نقلا عن ابن التميمي وهو ظاهر وان كانت  
 اشارة الى شيء اخر فليصور عليه **قوله** في الجملة اشارة الى ضعف  
 هذه العلة لان النذير والتحذير يوجبان الوثوق في الرواية  
 وذلك يوجب القبول والمصنف المذكور اذ في ذلك لقوة  
 بقوله مع شرف الحق قاله العلامة قلت كان الاول ان يعلل  
 بعلو منصب الرواية عن الكافر فقط **قوله** لانه لعله  
 لقوله قد لا يحترز عن الكذب وقد يقال هذا الدليل غير شامل  
 اذ قد لا يعلم عدم تكليفه او يظن تكليفه اللهم الا ان يراد  
 علمه بذلك بالقوة فالمعنى لانه يمكن ان يعلم فقد لا يحترز  
 قاله بسم **قوله** ولم يصرح المصنف بالتمييز للمعلم به اي من نصب الخلاف  
 كما اشار الى ذلك بقوله فان عجز المحمدي **قوله** فبلغ فادى الغافية  
 وفي الكافر والفاسق للترتيب مطلقا لا بعيد التعقب الا في  
 في ذلك بين التعقيب والمهمة يزهدك اليه قوله  
 المنهاج فان عقل لم يبلغ وادى قيل قاله العلامة  
 ورسم لا حاجة الى ايراده **قوله** اذ ذاك طرف للمحفوظ  
 اي وقت عدم ضبطه وذاك مبتدأ خبره اي موجود

هو قوله لا دليل على  
 من اصابه جنون  
 الذي رواه عنه  
 من يثبت صحة انما لا يجوز  
 انما ليس كذلك

والمعنى

والعنى ان محفوظه المشتمل على عدم التبرؤ والغيبه الصفر  
 يستمر مدة بعد بلوغه هو ذاك المحفوظ **قوله** لا يكفر بعد عتبه  
 قال العلامة التعيد مستغنى عنه بقوله اولاد وكافرا  
 واجاب الشهاب عن هذا الاعتراض بعد ايراده بقوله ويجاب  
 بان ذاك محمول على غير هذا المكان الخلاف فيه كما سبق في  
 قريب ان الامام الرازي واتباعه على قبول المجسم وان كثر  
 ببدعته **قوله** لا يتداعى المفسق لظاهره ان فسقه  
 محل وفاف وفيه نظر لغزو بالتاويل قاله الشهاب **قوله**  
 قال مالك الا لا اعمية قال السيبوطي وهذا القول هو  
 الاصح عند اهل الحديث ومنهم ابن الصلاح والنووي **قوله**  
 اي الذي يدعوا الناس كاذبة اشارة الى ان الثاني  
 الداعية للمبالغة كعلامة لا للتأنيث **قوله** لانه اي الحال  
 والشان **قوله** لا يؤمن فيه اي في المبتدع **قوله** كما محتمل اعلم  
 ان المجسم فرعان فريق يعتقد انه تعالى جسم كسائر  
 الاجسام وهذا الخلاف في كفره وفريق يعتقد انه جسم  
 لا كالا جسم بل جسم يليق به وهذا مختلف في كفره والجسم  
 في كلام الله من العقيل الثاني **قوله** عند الاكثر طرف لما تضمنه  
 قوله وكذا اي لا يقبل منه عند الاكثر **قوله** والامام الرازي  
 المقابل لقوله عند الاكثر فهو مخالف للاكثر **قوله** لما تقدّر  
 اي من مخالفة ترجح احتمال الكذب **قوله** اي والحال كذلك  
 قال الشهاب انما عرّبته حالا ولم يجعله مفعولا على  
 شرط مقدراى ان كثر المخالطة وان ندرت الاما لم يلزم من  
 ان اذا تمكن الاخرى للمعطوف والمعطوف عليه معناه

لا اشارة  
 ولا يوضح  
 انما هو  
 الى ان  
 انما هو

المجسم وبقوله



وهو فاسد اذ هو خاص بحالة القدرة هو قال سم قلت  
 هو حسن لكن يجدر ان يشهد على الحمل على العطف يمكن تخصيص  
 الشرط بالمعطوف فان قلت لكنه يؤهم الرجوع للمعطوف عليه  
 قلت لا ايرام حاصل بطل حال فانه لا قرينة على الحالية  
 الا تأمل المعنى وهذه القرينة تصلح للتخصيص على تقدير  
 العطف ايضا نعم قد يجاب بان في تخصيصه بالمعطوف معنا  
 مع ما هو الظاهر المتبادر من تعلق اذ اقبل واما نقلها  
 بنذر او الخاطلة فعليه من صنف المعنى ما لا يخفى فليتل  
**قوله** وشرط الراوي قال الشهاب اي لعذر متواتر لما مر من عدم  
 اشتراط الاستلام في رواية ولا بد ان يستثنى لمبتدع  
 ايضا لما مر من قبول رواية الا ان يقال انه ليس فاسقا  
 وان مرح الم بخلافه كما مره **قوله** العدالة اي تحقيقها  
 بقرينة ما ياتي في قول الم الانتفا تحقق الشرط اي  
 العدالة **قوله** اي هيئة واسحة الخ الوصف في دل عروته  
 يسمى حالا وهيئة فان تكرر حتى رشح في النفيس  
 بحيث يتعدى زواله او يتعسر شئ مملكة ثم ان ظاهر  
 كلام الفقهاء علم اعتبار الملكة وانه يكفي في تحقق  
 العدالة بالنسبة للشهادة وغيرها مما اجتنب الامور  
 المذكورة كمن افتراق الكبار وقال العلامة لا خفاء ان  
 الكبار هم البدنية والقلبية التي منها الابتداء باقتضا  
 وهو نيا قص ما مر من قبول المبتدع اذا حرم الكذب  
 وسياق لهذا ما فيه شفا الظاهر بقرينة اضافة  
 الافتراق وتعداد الامثلة لانية ان المراد بها الكبار

وهو  
 الرصف  
 عررضه

الفعلية

الفعلية دون التركيب ولا خفاء ان العدالة لا يتحقق  
 منها فحمل الكبار على ما يعمها ايضا وفعلا ذلك هو اما قوله  
 وهو نيا قص ما مر فقد بين جوابه بقوله وسياق لهذا  
 ما فيه شفا وارا بذلك ذكره في قول الم في شرح قول الم  
 ويعمل من اقدم جاء على من يتحقق متطون او مقطوع متوا  
 اعتقد الاباحة ام لم يعتقد الاباحة من قوله ومن هنا  
 يعلم ان قوله في العدالة مملكة تمنع عن افتراق الكبار  
 معناه ما هو كبيرة عند المعترف فيدخل المبتدع في العدالة  
 في باب الرواية فيصح اطلاق الم قوله وشرط الراوي  
 العدالة الخ وان قوله هنا منسحق معناه مع العلم والظن  
 بجرمته او واما قوله ثم الظاهر الخ فعليه نظرا لانه لا تكليف  
 الا بفعل وان المكلف به في النهي الكف لا تقدم فالكبار  
 التركيب من قبيل الفعلية ايضا الكبيرة في مركز الصلابة  
 مثلا ككفا النفس عن فعلها والادالة في اضافة الافتراق  
 ح كما هو معلوم فان قلت قد تكون الكبار اعتقادات ليست  
 افعالا قلت اما اولها في مقدرة من الافعال ولذا يعبر  
 عنها بالافعال الخفية كاعتقد وظن على ما بين في محله  
 واما ثانيا فالافتراق يتعلق بغير الافعال ايضا ولوبات  
 يتعلق بمقدمة ما هو سم قلت العلامة قدس سره لا ينافي  
 في ان المنهيات التركيب افعال وانما دعواه ان اضافة الا  
 الافتراق وذكر الامثلة لانية ان المراد بها الكبار التي  
 يتعلق بها الفعل المقابل للكف لان الكبار التركيب ليست  
 فعلية املا فاراد بالفعلية فعليه خاصة ولا سكن في صحة

اليد بعد العزم في تحقيق  
 العمل

في الجواب بعد  
 وفي مخرج الكذب  
 ام لا  
 انظر الى  
 برعته  
 ام لا



ما ادعاه فردسم عليه بان التركيبة من الفعلية رد في غير محله كما  
 هو بين غاية البيان واما استدلاله على ان الاعتقادات  
 من الافعال بتعبير النجاة عنها بالافعال كاعتقد وظن فمن  
 العجائب اما اول افلان الكلام في فعل النفس لا في الافعال  
 المنطقية النحوية واما ثانيا فلان الافعال المذكورة لا يلزم  
 ان تكون مذكورة لما هو فعل للنفس فقط بل اعم من ذلك  
 كما لا يخفى وقد تقدم لنا في بحث التكليف ان المراد بالفعل ما  
 قابل الافعال فيصدق بالكيفيات النفسانية **قوله** وصفا  
 الحسنة اي الدالة على حسنة فاعلمنا ودانته **قوله** كسرية  
 لقمة فالسم التمثيل به متبني على اشتراط النقصان في كون  
 الشرفه كبيرة كاستيا في ما فيه **قوله** عن اقتراف الكبائر  
 اي اكتسابها **قوله** وتطهير ثم التطهير بها زيارتها  
 عند الاخذ ونقصها عند الذبح **قوله** اي الجائزة قال سم فيه  
 امران الاول انه لما كان المتبادر من الاباحية التحجير وليس  
 مرادا لانه لا يجامع التمثيل بالبول في الطريق الذي هو مكره  
 ففسر بقا السم بالجواز لان المتبادر منه عدم الامتناع بل  
 يكفي صدقه بعدم الامتناع وان اطلق بمعنى التحجير  
 ولا يخفى على المتأمل ان هذا التفسير للتنبيه ودفع  
 توهم ان الاباحية بمعنى التحجير فينا في تمثيل المص واللا  
 فالتمثيل قرينة واضحة على ارادة هذا التفسير والحاصل  
 ان الاباحية لفظ مشترك يحتاج لقرينة وهي التمثيل  
 بالبول والمص استعمل المشترك مع قرينته الواضحة  
 على المراد منه وهي ذلك التمثيل والمفسر المشترك بما

(القول بان لو جاز  
 صورة التمثيل لغير  
 انه لا يكفي صفة  
 بغيره لانتفاء وجوبه  
 صحيح ما فيه الاصل  
 التمثيل

يصدق

يصدق بالمراد ببول بما يتبادر منه المراد على وفق القرينة  
 فلا خفاء في الكلام ولا لبس بوجه وبهذا يعلم ان الاعتبار على  
 المص ولا على السم ويعلم سقوط ما اطلق به هاهنا شيئا  
 العلامة وقوله فتفسير المباح بالجواز لا يدفع لبسا  
 ووجه سقوط هذا ان المتبادر من تفسير المص هو المراد خصوصا  
 مع ملاحظة التمثيل وانه لا حاجة الى جواب شيئا الشهاب  
 بقوله ويمكن الجواب بان المباح لما هو في مستوي الطرفين  
 هو ولم يظهر معنى هذا الجواب فتأمل والامر الثاني ان تفسير  
 المباحية بهذا التفسير يشمل التحجير بين طرفيه بالتساوي  
 تحقق مثل هو قلت وفيه امور الاول ان جعله الاباحية  
 مشتركا في جعله المتبادر منها التحجير لان المشترك  
 لا يتبادر لاحد معنييه او معانيه كما تقرر ومثل ذلك  
 يقال في الجواز على ما قاله الثاني ان جعله التمثيل قرينة  
 واضحة قد يمنع بما اشهر من تولد المثال لا يخصه المثال  
 ان مفاد ما حصله ان المص استعمل لفظا مشتركا والسم  
 فسر بمشترك مثله والقرينة على المراد منها مضافا التمثيل  
 وجه فالتمثيل الذي ذكره السم لم يفد شيئا اذا المفيد هو  
 قرينة المثال على ما قاله واما فسر مشترك كما قبله فهو غير  
 دافع للبس بلا شبهة الرابع ان قوله والامر الثاني ان  
 تفسير المباحية الجواز في ما قدمه واما جواب الشهاب  
 فحاصل ان المباح لما كان ظاهرا في مستوي الطرفين  
 فسر المص هو ظاهر في عدم الامتناع فقد فسر ما ليس  
 ظاهرا في المراد بما هو ظاهر فيه وهذا عين ما اجاب به

(الشيء  
 في امره  
 او على غيره  
 له او غيره  
 القرينة

Copy ing S ersity



اولا بقوله لما كان المتبادرا وان سلم من بعض ما يرد عليه  
فجيب ادعاءه عدم فهم مقتناه **قوله** اي اتباعه اشارة  
الى انه لا يد على هذه النسخة من تقدير مضاف ليصح المعنى  
الاقرار ان يمنع من الاقرار وانما هو الهوى النفس  
وانما احتج الى ذلك لان الهوى هو المحبة وهى لكوفها  
فعلا غير مقدور لا يتعلق بها تكليف فلا بد من تقدير  
اتباع لان الاتباع معذور للمعنى فيتعلق التكليف بالا  
عنه ويمكن ايضا حمل الهوى على الهوى فلا يحتاج الى  
تقدير الاتباع لصحة تسلط الاقرار على الهوى بالمعنى  
المذكور اشارة العلامة كما والشهنا **قوله** والالوقع في  
الهوى اي وان لم يستف عنه اتباع الهوى بان اتبع هوى  
نفسه وقع في الهوى وقوله فلا يكون عنده ملكة تمنع  
منه اي يلزم من وقوعه في الهوى انتفا قيام ملكة المنع  
منه لانتفا لازمها من المنع ونهاية وانتفا قيام الملكة با  
لان الغرض انها موجودة فالوقوع من الهوى باطلا ايضا  
لان ملزوم الباطل باطل واذا بطل الوقوع في الهوى  
وهو التالي بطل المقدم وهو اتباع الهوى **قوله** وتخرج  
على شرط العدالة اي تحقيقا بالنسبة الى عدم القبول  
او ظنا بالنسبة الى القبول كاشير الى ذلك قوله  
في الاول لانتفا تحقق الشرط وفي الثاني اكتفا بظن  
حصول الشرط **قوله** فلا يقبل المجهول باطنا متصوفا على  
التميز المجهول على نائب الفاعل اي المجهول باطنه **قوله**  
الى ان يظهر حاله بالبحث عنه قضية ان يعتبر العدالة

مستأن

طل

الباطنة

الباطنة كالقول الاول لكنه عند عدم تحققها براحو احتمالا  
فيستوقف احتياطا الى ظهور الحال بخلاف الاول لا براحي هذا  
الاحتمال ولا يلتفت اليه سم **قوله** اذا روي اي مجهول العدالة  
**قوله** واعترض من ذلك اي قوله يجيب الانكشاف **قوله** مع قول  
الابن يارى هو حال من ذلك او مجهول اعترض وعلم كل فالمراد  
ان كلاما من قول الامام والابن يارى اعترضه المم بما ذكره قاله  
العلامة **قوله** انه يجمع عليه مقول قول الابن يارى وقوله  
بان اليقين لا يتعلق باعترض من **قوله** يعنى فالحل الثابت  
بالاصل الخدفع لما يقال انه لا يتعين في الحل الثابت بالاصل  
اي البراءة الاصلية اذ الاصل انما يعيد الظن فاشارة الم  
الى ان الصورة المعترضة ليست من افراد المعترض به بل  
مقيسة عليه بجامع النبوت في كل وقوله اي استصحاب  
اشارة الى ان الموجود في الصورة المعترضة بها استصحاب  
اليقين لا تفصل اليقين لان اليقين لا يجامع الشك **قوله**  
اما المجهول ظاهرا وباطنا فيورد اجماعا الظاهر ان  
المراد بالمجهول ظاهرا من انتفى محال طنه قاله سم **قوله**  
وكذا المجهول العين قال الشهاب الظاهر ان منه ما لو قال  
الراوي عن رجل اعرف بحقيقة عند غيره **قوله** وانما افرد  
بما قبله اي لان المجهول ظاهرا وباطنا اعم من مجهول العين  
فمؤفرد من افراد **قوله** نحو الشافعي من ائمة الحديث  
الراوي عنه فان قلت اي حاجة لقوله الراوي عنه وهلا  
اقتصر على قوله من ائمة الحديث قلت الحاجة اليه بنا الجواب  
الافى في قوله ولجيب الخ عليه فانه اذا روي عنه فقد احتج



مزدويه على حكم دين الله تعالى واحتجنا به على ذلك  
قد بني عليه الجواب الاتي ولا يضرك ان قد يروى عنه  
ولا يحتج به لان الرواية عنه منقطعة الاحتجاج فاكتمت  
بالمنظنة ولم يقتصر على قوله الراوي عنه لان رواية  
من ليس من ائمة الحديث لا تعتبر لان غير ائمة الحديث  
لا خبره لم مجال الرواية فلا يعتبر وصفه له بالثقة  
فليتأمل لان واصفه من ائمة الحديث لا يصفه  
بالثقة الا وهو كذلك معناه ان الظاهر انه لا يصفه  
بالثقة الا وهو كذلك في نفس الامر لان الظاهر انه لا يصفه  
بالثقة الا بعد البحث التام والحجة التامة ويدل على  
ان مراده ان الظاهر ذلك لا القطع قوله الاتي واجب  
ببعد ذلك الا وهذا ينبغي دفع ما قد يقال لا يلزم من  
وصفه بالثقة ان يكون عدلا بالظن كما اعتبره المبحر  
ان يكون الواصف من يرى الاكتفاء بالمستورس ومحصل  
ان الاقسام كما قال بعضهم اربعة مجهول العين والعدالة  
معلومها مجهول العدالة دون العين عكسه فالاول  
لا يقبل بلا خلاف والثاني يقبل بلا خلاف والثالث  
لا يقبل على الاصح والرابع يقبل على الاصح **قوله** فكذلك يقبل  
لم يقل اي فالوجه قبوله للاشارة الى الخطا بربطه  
بما قبله وقد صرح بذلك المبحر بقوله وان كان رتبة في  
الرتبة **قوله** لئلا ما تقدم لوقال لما تقدم كان واضحا  
لان عملة هذا هي عين ما تقدم فلفظ مثل اما للتاكيد  
او للتفريق الاعتباري فان المعلق به باعتبار اضافته

يلزم ان لا يثبت  
بقوله لا يقتضي

المعلق

للمعلق هنا غيره باعتبار اضافته للمعلق هناك  
فيكون هذا اللفظ توثيقا اي على القولين المشار اليهما  
لكنه على الراجح عند المصنف توثيق معمول به وعلى قول الصيرفي  
وغيره توثيق غير معمول به وقوله وقال الذهبي الخ مقابل  
للقولين في ذلك سم **قوله** وانما هو نفي للاهتمام او رد عليه  
ان الاهتمام افتعال من الهم وهو الطرف المتزوج ويلزم  
من نفيه توثيقه اذ يلزم من نفي الجرح على وجه المرجوحية  
نفيه على وجه الراجحية والمساواة بطريق الاولى وذلك  
يستلزم التوثيق واجب بان المراد بالاهتمام ظن الجرح  
ولا يلزم من نفيه توثيقه اذ لا يلزم من نفي ظن الجرح التوثيق  
**قوله** وان كان دون رتبة في الرتبة قال العلامة اي وان  
كان هذا الملقط وهو لا اهتم دون الوصف بالثقة لان  
الثاني صريح في التوثيق دون الاول لكن قد علم ان  
لا اهتم مراد به معناه وهو نفي الاهتمام ولا رتبة وهو التوثيق  
فتكون كناية والكناية عند البيانين ابلغ من التصريح  
اه وقد علمت ان اللزوم ههنا ضعيف لكونه ظاهريا  
وانه غير معلوم لانه قد لا يقصد واذا كان بهذه المناسبة  
لم يقاوم التصريح في هذا المقام الذي يطلب فيه الاحتياط  
فضلا عن ابلغيته عنه وكون الكناية ابلغ من حيث افادتها  
المعنى بدليله لاينا في انه قد يبرح التبرج عليها لقارض  
على نال السلم ارجحية الكناية عند علماء الشريعة في الاحكام  
الشرعية كليا وان خلت عن القارض ولا سيما في الشهادات  
اذ لا يكفي فيها بالشهادة بل لازم المشهود به والتوثيق

معنى جواز العبادة في امة لا يبرح من نفي  
الاتهام انظر بل من رتبة ان يبرح من نفي  
ذلك النظامي التصريح وهو ان نفي  
النفي

يق

ها



شهادة بالعدالة فكان القياس ان لا يكون توليقا لولائه  
توسع فيه فلا يكون مقاما للصريح **قوله** على فعل منسوق  
اي لو لم يكن جا هلا والا فالاقدام مع الجهل يمنع كونه منسقا  
وقد يشكل تقدير اللفظ فلفظ فاعله يخرج غيره كالقول المنسوق  
كالعذف من جا هل جر منه نحو قرب عنده بالاسلام وعلى  
ان يراد بالفعل ما يشمل القول لانه فعل اللسان سم **قوله**  
عالمنا جر منه ينبغي وظانا او اراونا العلم ما يشمل الظن كما  
يشمله الفقهاء كثيرا سم **قوله** في الكبيرة اي في جدها **قوله**  
ما توعد عليه حذف ما وقع في كلام عنهم من تعييد الوعيد  
بكونه شديدا فيحتمل انه لعدم الحاجة الى التفتيد  
بناء على ان من لازم الوعيد كونه شديدا وقد يشهد  
بذلك اعني ان عذابه تعالى لا يكون الا شديدا قول الله  
الاني وشدة عقابه سم **قوله** وهم الى ترجيح هذا اميل الغير  
للفقهاء اي بعضهم وقوله لاكثرهم اي الفقهاء **قوله** وهو الاول  
لما ذكره اي الامتوليتون عند تفصيل الكبار اي تقديرها  
اي لانهم ذكروا اسيا لاحد فيها كالتميمة فالاولى في كلام  
جميع الموافق اذ لا موافقة في التعريف الثاني لما ذكره  
الامتوليتون **قوله** كل ذنب قال العلامة من المشهور عنهم  
فساد الحد بتصديده بكل لان الحدود الماهية وكل انما  
تدل على الافراد ولجان سم بما خا من ان تصد ير الحدود  
بها وقع في كلام كثير من المحققين ومنهم ابن الحاجب في  
كافيتيه واجيب عن ذلك باجوبة منها ان الايات بكل  
بيان الاطراد اي بيان ان التعريف مطرد فليست جراض

الجمع بالاطراد منه  
التعريف

التعريف وانما التعريف ما بقدها **قوله** ونفيا الصفا راي  
قال ليس في الذنوب صغيرة بل كلها كبائر نظر الى عقل من  
عصى بها ولا يخفى انه مخالف للفظوا هو قوله تعالى ان تجتنبوا  
كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وجرم من السنة  
كثير لكن اذا تأملت قوله لان بعض الذنوب لا يقدر في  
العدالة اتفاقا وحدث الخلاف كما قال بعضهم راجعا الى  
التحمية لا المعنى **قوله** اكبر الكبائر وكبير الحسنات ناب  
فاما يقال وللفظ اكبر وكبير يا جر على الحكاية ورفعها  
بعضة مقدرة ويصح الرفع **قوله** كل جرمة اي معصية ويقال  
حرمة يحرم من باب ضرب يضرب قال الله تعالى ولا يحرمكم  
سقاتي **قوله** بقلته اكثر ان مرتكبها اي بقلته اعتناؤه واهتمامه  
ورقة الديانة اي الدين اي ضعف الدين فهو عطف  
لازم على ما لزوم **قوله** هذا بظاهره انما قال بظاهره لانه  
يحمل التقدير سم **قوله** لا يتناول صغيرة الحسنات ظاهره انه  
لا يتناول اي الرذائل المباحة وقد يوجه بان المباح  
وان استعمل المروزة لا يتناول في كثرة الاكتران بالدين وقوة  
الديانة وبانه لا يصنف على ما معنى الجرمة الا بتكلف وهو ان تقول انها شبهة معصية  
سم قلت وقد يقال الحد المذكور كما يتناول صغير الحسنات  
يتناول متناوياً غير الحسنات مع ان المبطل للعدالة الاولى  
فقط كما تقدم فتأمل **قوله** انما منطبه ما يبطل العدالة  
من المعاصي اي حيث قال في رشايد كل جرمة تولد بقلته  
اكتران مرتكبها بالدين ورقة الديانة فهي منطبة للعدالة  
**قوله** الشامل للملك اي لصغيرة الحسنات **قوله** استرواها

Copy ing S ersity



اى من غير قامل والاستر وراج طلب الراحم فكانه يقول  
 نقله المص في حال اراحة نفسه من نصب التامل واعمال  
 الفكر ولو اتعب نفسه وامتن النظر لم ينقله على هذا الوجه  
**قوله** نعم هو اشمل من التعريفين الاولين اى لشمول الكبار  
 التي لم يرد فيها خد والكبار التي لم يتوعد عليها بجنونها  
 كما يشمل ما فيها خد وما توعد عليها بجنونها وهذا الظاهر  
 من قول شيخ الاسلام اى لشموله صغير الخسة ذى كبره على  
 هذا **قوله** ولما كان ظاهر كل من التعاريف اى اما الاخير  
 فظاهر لان الايدان بعلوم الاكتران ورقية الديانة ظاهر  
 في وجود اصل الدين واما الاول فهو شامل للكفر بلا خفا  
 واما الثاني فقد يتناوله الرد لان فيها وهو القتل وان لم  
 يتناوله الكفر الاصل فان قيل القتل للردة ليس خفا قلنا  
 الحد العقوبة المقدرة في الجناية فالقتل المذكور يسمى حدا  
 اشار له العلامة وقد يجاب بان ظهور كل من التعريفين  
 الاولين في انه تعريف للكبيرة الجامعة للامان بحسب  
 المقام والقراين فان قول المص وشرط الراوى العدالة وى  
 ملكة تمنع عن اعتراف الكبار بتعد قوله الله لا يقبل كافر  
 ظاهر في انه اراد الكبار الجامعة للاسلام فقوله المص  
 ظاهر كل من التعاريف اى ظاهرا لا خرا بحسب دلالة نفسه  
 وظاهر الاولين بواسطة دلالة السياق قاله سم ومثله  
**الكلام** فانزل الله عز وجل تصديقها اى تصديق  
 هذه المقالة والاية وان لم يصرح بالترتيب كالحديث لكن  
 رتب فيها المذكوران ذكر اوله في الترتيب ذكر اخر حكمه

وهي

الجامعة الراوى

وهي تفاوفا في الرتبة على حسب التفاوت في الذكر اشار  
 له العلامة ثم قال لكن بقى اشكال اخر وهو ان قضية الحديث  
 ان كل فرد من هذه الافراد الخاصة المتتالية فيية بلى ما قبله  
 فيكون اعلى من اخر من افراد نوع ما قبله مثلا الزنا بحليلة  
 الحارثي قتل الولد في الرتبة فيكون اعلى من قتل الاجبي  
 والاية تدل على خلاف ذلك ولا تخلص من ذلك الا بدعى ان  
 كل نوع تتساوى افرادة في المرتبة وهو محل منع هو يمكن ان  
 يجاب بان المراد في الحديث الترتيب بين هذه الافراد حتى ان  
 المراد بقوله ان تقتل ولدك نوع قتل الولد وهو القتل مطلقا  
 بشرطه وانما اقتصر على هذا المفرد اشارة الى انه اشنع افراد ذلك  
 النوع حتى كانه كل القتل وكذا المراد بقوله ان ترائى حليلة جارك  
 نوع الزنا المذكور وهو الزنا المطلق والاتصاف وعلى الفرد  
 المذكور لكونه اقبح افراد النوع واقطعها فلا مخالفة بين الاية  
 والحديث واما دعوى ان كل نوع تتساوى افرادة فهي مما  
 يقطع كل عاقل بطلانها قاله سم وبما تقر من ان المراد  
 في الحديث الترتيب بين انواع تلك الافراد يشق ما يقال  
 ان الدليل وهو قوله في الحديث ان ترائى حليلة جارك اخبر  
 من المدعى وهو ان مطلق الزنا كبيرة بخلاف الاية فانها  
 موفية بذلك وقوله في الحديث مخالفة ان يطعم معك بفتح  
 الياء والعين من باب علم يعلم ومعنى يعلم يا كل اى بخانة  
 ان ياكل معك **قوله** لانه مضيق لما النسل اى بوطى محرما  
 كالزنا يخرج نصيبه بغير طهر وانه حرم كاستمناء بغير  
 وخروج العزل والمراد بكونه مضيقا لما النسل بوطى محرم

لا ينظر نشا صر ان نوع الزنى تنى  
 فتنه وشرع الشرك امراده  
 مختلف بين الزنا بغير طهر والنفس



كالزنا الله مخطئة ذلك فلا يرد ان كلا منهما كبيرة وان لم ينزل  
او عزله عن المزي بها او الملوطة به قاله **قوله** وقد اهلك الله  
قوم لوط الا يمكن ان يكون استندالا لآخر ووجهه ان الله  
نقته في كتابه العزيز تحذيرا لهذه الامة من وقوعها فيه فيصير  
ما اصابهم لا يستغاد من السيئات والادلة فهو في تقدير  
توعد هذه الامة على هذا الفعل قاله سم ويحتمل انه من تمام  
التقيل لقوله واللوط فانكون العلة كونه مصيحا لما النسل  
مع اهلاك الله قوم لوط وبه يخرج ما تقدم ايض من الاستدلال  
والقول ان يستغاد من طينة الخبال زاد السقوط في الدار  
المشهور في الحديث ولو تفقروا له وهو من القرابة بمكان  
اما شرب ما لا يشكر لقلته من عز الخ فقصير هذا اعلم مذهب  
الم اما مذهبنا معاشرنا الكمية فشرب ما ذكر كبيرة لكن المقرر  
عند الشافعية في الفرض ومع كون ذلك كبيرة وعليه فما قاله الله  
صنيف **قوله** من اقتطع شربا من رضى الخ الاستدلال به من  
على ان الظلم مستساك والغضب معنى لا اعم منه والام يفتح الا  
به على الوعيد على الغضب لكن يقال ان يقال ان الدليل  
اخص من المدعى اذا الحديث في غضب شى مخصوص وقد يقال  
التوعد على ما ذكره الفقيه لكونه كبير قد عطل بالظلم  
فيقال عليه غيره لوجود العلة المذكورة فيه **قوله**  
وقيد جماعة الغضب اي كونه كبيرة اذا الصلا مر في  
ذلك واما اخر منته ثابتة في القليل والكثير **قوله** كما  
يقطع به في السرقه اي كايحجره بالتقيد المذكور في السرقه  
اي في كونها كبيرة فهو من القطع بمعنى الاتفاق لا بمعنى

صوابه مراد

ابانة

ابانة العنوقا يشير الى ذلك اما سرقه الشى القليل فصغيرة  
اذ لو كان من القطع بمعنى الابانة لكان المناسب في الاحتراز  
اما سرقه القليل فلا يقطع بها وتوضيحه ان ما ذكره في الاحتراز  
فرع عن تعييد كون السرقه بما تبلغ قيمته نصا با وذلك  
فرع عن كون القطع بمعنى الاتفاق وان الصغير في به غايده على  
التقيد بما تبلغ قيمته نصا با اشار له العلامة رحمه الله  
**قوله** لا غنى به يقال غنى يغنى من باب مدى يستدى **قوله**  
والغنى اي الرى بالزنى في مفرض التعبير بخلاف التعبير  
بغيره لك فليس بقذف كالتعريف **قوله** قال الحكمي مستعربا الى  
تحلية التعدية رضى الله عنه عنها من صفة صيا الله عليه  
وسلم **قوله** ليس بكبيرة موجبة المحذ التقي موجبة الى التقيد  
وقيد اي فليس بكبيرة ولا موجب للمحد وهذا على خلاف  
القاعدة الاغلبية من ان التقي اذا دخل على مقيد بقيد  
توجه الى ذلك القيد **قوله** يعلم انه ليس المراد بالعلم ما يشمل  
الظن **قوله** بل هو واحب الاحسن ان يجعل صمزه غايده على  
قذف الرجل لزوجته وجرح الراوى والشاهد وتوحيد  
التعريف لتاويل مرجعه بالمذكور والا ضربا ابطالى وهذا  
حياب عن بحث العلامة قدس سر **قوله** لا يدخل الجنة  
اي مع السابقين والمراد بالنام النام لا المتباعدة كالتقيد  
الصيغة فالمراد اصل الفعل **قوله** انما اي صاحبينها اي  
المصري **قوله** فكان يسمى بالخبيثة قد تقدم ان كان بفعل  
للتكرار على ما مر نحو كان حاتم يكرما الغنية ففك الحديث  
انما دل على ان تعذيبه لتكرار التهمة منه ولا يكره

انما  
المراد  
جمع  
المراد  
منه  
لنفسه

استدلال

Copy ing S ersity



منه ان مطلق الغيبة كثيرة قاله العلامة وممكن ان  
 يحاط بان استعمال كان يفعل للمكرار استعمال محذوف  
 كما مر ويستعمل ايضا لمطلق الفعل ولعلهم حملوا الحديث  
 هنا على هذا الاستعمال الثاني لما قام عندهم من  
 قرينة او سياق قاله بسم **قوله** ذكر الشخص لا مفعول  
 للذكر بل المستدرك على ما يفرق به المقتاب ما يكرر هـ  
 ولو بخوف فعل كان يصح شبهة او اشارة بخوريد او  
 جنين او كتابة وقد يشعر لفظ الغيبة بان ذكر الشخص  
 بما يكره لا يكون غيبة الا اذا كان الشخص المذكور غائبا  
 اي لا يسمى غيبة الا عند ذلك واما في الحكم فذكر الشخص  
 بما يكره في غيبته وعند حضوره سواء في ان كلا كبيرة  
**قوله** وان كان فيه اشتراك باندرج البهتان في الغيبة لكن  
 تعريف النووي في الاذكار بانها ذكر الشخص بما فيه مما  
 يكره يقتضي تبانيهما وكأنه استند في ذلك للحديث  
 المشهور حيث قال البهتان بالغيبة ولفظ الحديث ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اندروني ما الغيبة  
 قالوا الله ورسوله اعلم قال ذكرك اخاك بما يكره  
 قال ارايت ان كان في اخي ما اقول قال ان كان ما تقول فقد  
 اغتبتته وان لم يكن فيه فقد بهتته واجيب بان  
 صدق الحديث يدل على انها اعم منه فهو محشونها **قوله**  
 عموم البلوى بها قال العلامة لم قال الغيبة البلوى  
 بها كانت اوفق بقوله فتقول من يسلم منها انتم  
 وكان وجهه اقتضا قوله عموم البلوى بها ان لا يسلم

وقضى ما اخرجهم الظهور  
 ليس مني وهو مسطور  
 فمعه قوله

احد منها وهو خلاف قوله فقد من يسلم منها لا يقتضاه ان  
 البعض سلم منها فيمكن ان يحاط بان المراد بالعموم الكثرة  
 او العموم لاكثر الناس بقرينة فعل او بان المراد بالقلّة  
 العدم واليتقينا لفتة فان قد تستعمل بمعنى المتقن والى  
 هذه الاجوبة ونحوها اشار العلامة بتعبيره او فوقه سم  
**قوله** نعم قال القرطبي اخا الذي قاله القرطبي من انها كبيرة  
 بلا خلاف هو مذهبنا اي المالكية ويني اخلافه باعتبار مذهبه  
 فانه ما لك فلا ينافي اخلاف الذي ذكره الله قبل لانه على  
 مذهبه **قوله** تخشون هو من باب ضرب ونصر **قوله** وبساح  
 الغيبة في مواضع او نظرها انما يقول **قوله** القدح ليس  
 بغيبة في سنة متعلم ومعرف ومخدر **قوله** ولم يظهر فسقا  
 ومستفت ومن طلب الاعانة في ازالة منكره **قوله**  
 وفي اخر من اكبر الكبار ثلثا في بين الحديثين لان ما هو من اكبر  
 الكبار من جملة الكبار ولا منافاة ايضا بين الحديثين وبين  
 الحديث السابق الدال على ان الشرك وحده اكبر الكبار لان اكبر  
 في الحديث السابق حقيقة وفي هذا اضاف **قوله** ولولم تثبت  
 اسفلسا قال العلامة ان اريد بالبيان ضد اليقين انتقض  
 بشهادة الزور والنافية لما هو ثابت في نفسه كشهادتهم على من  
 لم فلس على اخر باق بانه ابراه منه وان اريد بالبيان  
 التصحيح عند الحكم انتقض بشهادة الزور المردود فلو قال  
 ولولم تتعلق اسفلسا كان اشبه وقد يجاب باحتياط  
 الشق الاول وفرض الكلام في المبادئ على وجه التمثيل  
 للعلم بحال اليقين بالمقابلة ووضوح الفرق بينهما في ذلك

كامل



قال سم ثم قال تنبيه لو كانت الشهاوة عند غير حاكم ونحوه  
 فصل في كبيرة ايضا فيه نظره قلت الظاهر انها كبيرة ايضا  
**قوله** واليمين الفاجرة اي الكاذبة اي صاحبتها لا تستأد  
 مجازي على حد عيشة راضية **قوله** من حلف على مال امر مسلم  
 اخذ هذا الحديث والذي بعده لا سيما الثاني يدل على ان  
 الكوعد على المقتطاع باليمين ولا يلزم منه الوعيد على  
 مجزء اليمين الفاجرة كما هو المذهب فليتل قال العلامة  
 وفي جوابي سم نظره وذكر الحديث الثاني لانه اعم من الاول  
 لان الحق يسئل المال وغيره ولو اقتصر على هذا الثاني كفاه  
**قوله** وقطعة الرحم اي قطع صلة والصلة اتصال نوع من  
 الحسن كما فسرها بذلك غير واحد والقطعة صندها وقد  
 يقال اتصال نوع من الحسن لا يتعين بكونه من المال  
 بل يصدق بالكلية الطيبة ونحوها كما يصدق بالمال في بعض  
 الاحوال والخالص ان ذلك يختلف باختلاف المقارب  
 يسارا وعسارا وزمانا ومكانا وبانواع اصل كذا وكذا  
 شاهد لا يحتاج الى تصوير قاله بعضهم **قوله** والرحم القرابة  
 قال العلامة قد سئلت القرابة لا تقبل القطيعة فالمناسب  
 ان يراد بالرحم منها المودة والتواصل الناس من القرابة  
 المذكورة مجازا في السبب عن المسبب وقد يجاز بان المراد  
 قطع مقتضاها وما يليق بها وسئل ذلك مفهود شائع وانما  
 اسند القطع اليها مع ارادة ما ذكرنا لغة حتى كان من  
 قطع ما ذكر قطع الرحم نفسها فلا حاجة الى اخرجها عن  
 معناها بل لا وجه له مع تفويت هذه المبالغة التي قصدتها

تصريح الكتاب انه لا  
 يقتصر وكان من  
 مقتضى ان يقول  
 والمراد بقطع  
 حسن

انجيل

الربع

الثاني كما هو اللائق بكمال بلاء غنة قاله سم قلت هذا  
 اجواب ليس بعيد من كلام العلامة فقد يقره ولا يذفع  
**قوله** اي الكاذبة لان التكليف انما يتعلق بالفعال وغير  
 بالكل اقتدا بالامية الكريمة وفيه قوله مثلا استأد الى ان  
 المص اقتصر على قوله ومال اليتيم دون ذكر مضافي خاص  
 ليصح تقدير ما تصح اضافته من اكل وغيره من وجوه الامانة في  
 ولما كان الكل اعم وجوه الانتفاع اختار ما لم دون غيره  
 منها صرح به في الامية دون غيره من سائر وجوه الامانة **قوله**  
 في الحاد الثاني قال العلامة الحديث لم يسبق وانما سبقت  
 الاشارة اليه **قوله** والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا هو  
 المشهور والمفقد ذهب الشيخ ابو محمد الجويني الى ان الكذب عليه  
 صلى الله عليه وسلم كذا قال الزركشي ولا شك ان الكذب عليه في  
 تحليل حرام او تحريم حلال كقبحه وانما الخلاف في بقائه فيما  
 سيور ذلك وينبغي ان يكون من الكذب عليه بقدر رواية  
 الموضوع عنه بلا مسوغ شرعي بل ربما يكون من اللحن في  
 كلامه بلا عذر صحيح قال شيخ الاسلام والوجه ان الكذب  
 على غيره من الانبياء وان لم يكونوا رسلا فيما ينظر كبيرة قياتا  
 على الكذب عليه فهو وليس نظر الكذب على الملائكة ويتبين  
 ان يكون كبيرة خصوصا على من جازل واسرافيل سم **قوله**  
 لم ارهما خضر صفان والمرا ولم ارهما يوم القيامة وذلك  
 كناية عن غضبه صلى الله عليه وسلم على ذنبك الصنفين وفي  
 المستدل بالحدوث المذكور على كون مطلق الضرب كبيرة  
 شي لان التوعده فيه على ضرب خاص كما يفيد قوله معهما

سليم الله هذا  
 فليس كمن معه  
 بهما في بعض  
 بانه ان كان  
 في الاعتقاد  
 دل ذلك  
 جلا في ان  
 هذا في الا  
 حقا في  
 لا في  
 في  
 في  
 في  
 في  
 في  
 في

في ولا  
 منه

المسوخ هو ان يكون اقتضاه  
 وضعه في بعض  
 والبعض الآخر  
 في  
 في  
 في  
 في  
 في  
 في  
 في

Copy



سياتي مثله ذلك الصريح كما يعيده قوله يضربون بها الناس  
 فانه ظاهره ان ذلك شأنهم وقد يقال في اجواب عن ذلك انهم  
 اشاروا بانهم استدلالهم بهذا الجواب انهم هموا بقراءة شرعية  
 ان خصوص كون الصريح بالسياط الموصوفة وان كون ذلك  
 شأنهم غير معتبر في هذا الحكم وان ذكر ظاهرين حملة الشرع  
 حتى لم ينجح الى التنبية عليه قاله **قوله** مد احدكم اي ثواب  
 احدثهم **قوله** ولا يضيف لغة في نصف يقال يضيف ونصف  
 كما يقال شديس وقس **قوله** الخطاين للصحابه السابقين ان  
 قيل لم يجمع في قوله لا تسبوا مع ان السابق واحد والثاني اثنان  
 ورد بسبب وقوع السبب قلت اشارة الى ثبوت هذا النبي  
 للجميع وان السبب لا يليق باحد منهم **قوله** اي الذي لا يليق  
 بهم قال العلامة فيه ان السبب المذكور ان كان حين صدور  
 حرما خالف قولهم ان التهمة كلفهم عدول وان لم يكن حراما بان  
 لم تثبت حرمة السبب المذكور لم يكن السبب المذكور مقتضيا  
 لتبريلهم مترلة غيرهم وقد يجاب باختيار السبق الاول  
 والاقدم على الاحكام جاهلا بحرمته لا ينبغي العدا له كما مر  
 ومحوز ايضا مع اختيار السبق الاول كون خالفه رضي الله عنه  
 غالما بجرمة السبب لكن ظن بان جهاد جواز مثل ما وقع منه  
 في الخصومة خصوصاً وقد تقرر في الشرع جواز سبب السابق  
 بشرطه وقد جاز ايضا باختيار السبق الثاني والسبب المذكور  
 مقتضى للتبريل المذكور ولا يرد اذ لا يليق بالصحابه  
 الوقوع فيما لا ينبغي وان لم يكن حراما قاله نعم قلت  
 لا فائدة لما زاده من اجوابين او لا معنى لها فاقبل **قوله**

لا يخفى ما في هذا الجواب  
 لكن لا يخفى عنكم ان الجواب

هذا يعني الجواب  
 المستخرج من انما العلم  
 في العبادات لا ينافي  
 كما في هذه المسألة  
 في الجواب عن السؤال

تكرار

تكرار السبب اي وتكرر الصغيرة او مان عليها وبسبب ان  
 او مان الصغار من الكبار ولا يخفى ان او مان اخص من  
 التكرار لانه كما سيأتي المواظبة قاله العلامة وقد يقال التكرار  
 يصدق بالمواظبة فيصير حملها عليها بدليل قول المصنف او مان  
 الصغيرة لان السبب من افرادها وانما اقتصر المصنف على  
 التكرار لانه اللازم في معنى السبب قد بره قاله نعم قلت  
 لا يخفى هذا الجواب **قوله** اي مستوف لما كان المراد حقيقة الذنب  
 وقد استدل الى القلب وهو حقيقة للشخص فشره الله بمعنى  
 يقوم بالقلب ويصح اسناده اليه وهو المسخ بمعنى تحويل صورة  
 الى اخرى افتح من الاول لكن لم يخفى ان كون الذنب هنا وهو  
 التكرار فاعلا قليلا مضمحا لاسناده الى القلب قال البيضاوي  
 اسناد المصنف الى القلب لان التكرار يعبر به ونظيره العين  
 زانية او للمها لغة فانه رئيس الاعضاء وفعاله اعظم الافعال  
 وكأنه قيل تمكن المصنف في نفسه واسرق اجزائه وفاق سائر  
 ذنوبه وقال بعضهم معنى المسخ في كلام الله التعذيب  
 بغير ايا المألوم عن اللازم فان المسخ مستلزم للتعذيب والغير  
 ما لم ينش عن التعذيب من اطلاق اسم السبب على المسبب ولا يخفى  
 ان هذه المحامل كلها صحيحة لا تكلف فيها كذا البعض قلت  
 لا يخفى ما فيها من غاية التكلف وان الاول ما قاله البيضاوي  
**قوله** ليحق باطلا او يبطل حقا يقتضي ان يذل المال على المحاكم  
 الحق لا يسمى ركوة وان كان حراما ثم ان لم يتوقف الحكم  
 على البطلان كان حراما من الجانبين والافق بجانب المخذ  
 لا الدافع **قوله** حسن صحيح اي حسن عند بعض صحيح عند اخر

بعض ان السبب  
 التكرار هو  
 ما لا يخفى  
 من ان السبب  
 هو الذي لا يليق  
 بهم

قوله  
 ليحق باطلا

انما

Copying Sersity



ولا يجوز حجه اما لو وجد الشك بواحد منها لم يكن كافيا لها  
**قوله** بالاسترساق في المعايير هذا تفسير باعتبار الغالب  
 واستدلوا بوجوب الامتناع مع الطاعة فكبرية ايضا **قوله** وانهم  
 ليقولون منكر من القول وزورا وجه الدلالة في الآية  
 انه سماء زورا والزور كبرية قال تعالى قل لا اجد فيما اوتي  
 الي من فضيلة هذا المستدلال كون الدم كبرية ويتأمل وجه  
 الدليل من الآية فان التحريم اعم من الكبرية وقد يستدل  
 بانه حرمت عليكم المية اذ قوله فيها ذكركم فسق راجع للجميع  
 على القاعدة المصولية وكون الشيء مقابا لمعنى السريعي  
 يقتضي انه كبرية سم **قوله** فقطع يوذ ان اي وليس هو من  
 صفات الخسة فتعين كونه كبرية وفي كلام الشافعي ان  
 القطر كبرية على التعريف الذي اختاره المصنف دون غيره  
 هذا التعريفين الاولين قاله العلامة ويمكن المستدلال  
 بما ياتي حديث رواه ابن خزيمة وابن حبان في قصة الاسراء ثم  
 انطلق في فاذا انا بقوم معلقين بعراقيبين مستنقفة  
 اشدا فقم وما فعلت من هولاء قال الذين ينظرون قبل  
 حلة صومهم الحديث اي قبل دخول وقت وهذا يتضمن  
 الوعد عليه وكان ينبغي لشمس المستدلال به ان لو جهرت  
 الاول استفادة كون القطر كبرية جار على التعريف الاول  
 كما انه جار على مختار المصنف والثاني عموم ذلك في رمضان  
 وغيره كما يفهمه الحديث المذكور **قوله** ومن يغفل يات بما  
 على يوم القيامة وجه الدلالة منه ان معنى يات بما  
 على انه ياتي به يحمله على عنقه او ياتي بما احتمله من وباله

لا بد من اسلمة

لانهم لم يوردوا عليه خصوص  
 الذي يجرى على الشريعة التي لو قيل  
 انهم لا يأتون بغيره من غير  
 من يأتون بغيره من غير  
 انهم لا يأتون بغيره من غير

او ائمة

المحل المسمى  
 بالمراد بالاصل

بأن يكون المراد  
 بالمراد بالاصل

وائمة كما قاله المفسرون وعلى كل فلاقا فدة في الاخبار  
 بذلك الما استشارته الى انه يغيب عليه وفيه وعيد وبقية  
 ثم توفي كل نفس ما كسبت سم **قوله** يا خاتمة ظاهرها ان  
 مجرد المضافة كبرية وان لم يحصل اخذ مال واقتل وهو  
 مقتضى الآية الكريمة فانه تعالى توعد فيها بالعذاب العظيم  
 في المخرة مع ان من اقسام المحاربة فيها مجرد الاخافة  
 كما صرح به في تفسير ابن عباس رضي الله عنهما سم  
 قلت هذا الظاهر هو المراد بلا شبهة لان كلامه القتل واخذ  
 المال كبرية في حد ذاته كما قدمه المصنف **قوله** وادمان الصفر  
 اي المواظبة عليها من نوع او انواع قال الشهابي يفهم  
 منه ان الذي يواظب على واحدة من كل نوع لا يكون ملما بها  
 وما قاله ممنوع لان الايمان بواحدة من كل نوع يعد  
 عليه صدقا ظاهرة المواظبة عليها من انواع فبين  
 اين هذا الاتهام قاله سم قلت الذي يفهم من عبارة  
 الشافعي ما قاله الشهابي لان المواظبة على الشيء فعله  
 متكررا وقد جعل الشافعي هذا المفعول فعلا متكررا وهو ما  
 يكون من نوع واحد او من انواع فالتكرار موصوف به  
 ما كان من نوع واحد وما كان من انواع وظاهر ان  
 الا يواظب على واحدة من كل نوع لم يحصل منه تكرر اذ لا يفهم  
 لو قال الشافعي المواظبة عليها ولو باعتبار كونها من  
 انواع صح ما قاله سم فتأمل **قوله** والتولي يوم الزحف  
 اي الفرار من الكفار يوم زحف جيشهم اليه ان يكون  
 متحرفا لقتال او متحيزا الى فئة كانه الآية الشريفة ودليل

ان اراد انه مراد كل شئ وملاح  
 حجة الله لان فكر اراد نوع واحد وان  
 وان اراد انه مراد كل شئ وملاح  
 حجة الله لان فكر اراد نوع واحد وان

صرا وادحق  
 على اسم الله  
 فقال وهو



كون التولي المذكور كبرية قولنا في المذكرة ومن يؤلفهم  
يومئذ ويرى الاستحقاق لثقتنا الى فتنة فقد بايعض  
من الله الملية **قوله** يعني يا عينا واصناف انواعها قال الشهاب  
ولما ابن عباس رضي الله عنهما فاعبى الانواع بنفسها فلا مخالفة  
هو يعني ان الكبرية جلت تحت انواع كاللحم والقتل والزنا  
ولكل نوع اصناف مندرجة تحتها كاصناف الكفر من الاشراك  
وجحد النبوة الى غير ذلك وكاصناف القتل من قتل الولد  
مخافة ان يطعمه وقتل الاجنبي وغيرهما وكاصناف الزنا  
من الزنا بحليلة اجمار وحليلة غيره وغير ذلك فعددها  
الذي وصفه ابن جبير بانه الى السبعين اقرب هو عدد  
اصناف الانواع وعددها الذي قال ابن عباس رضي  
الله عنهما انه الى السبعين اقرب وهو عدد انواعها بنفسها  
**قوله** الاخبار عن عام ان مؤخر مقدم لقوله الرواية وكذا  
القول في قوله وخلقه الشهادة اذ الفرص تعريف الرواية  
والشهادة بالخبر المذكور ان عكسه يعني ان الرواية هي ذكر  
خير يتعلق بجميع الناس لا ترفع فيه الى احكام كقول القائل  
قال صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فان مقصده  
يتعلق بكل احد والشهادة ذكر خير يخص ببعض الناس  
يمكن فيه الترفع الى احكام كقول القائل استهد بان فلان  
على فلان كذا او اورد عليه الدعوى والقرار فان الاول  
اخباري لا علمي والآخر في اخباري لا لغيره عليه وكل منهما  
خاص ببعض الناس يمكن فيه الترفع وكل منهما مست  
في الرواية فيكون تعريفها غير جامع وتوفيق الشهادته

تعريف الاخبار في الشهادة

أي على التعرification

غير

غير مانع **قوله** الاخبار عن خراسي النبي صلى الله عليه وسلم  
اي مثالا لمدخل خواص غيره **قوله** يعني ان يراى في التعريف  
الاول غالبا قال الشهاب قلت ولوزيد ذلك ان يمنع  
مصدق التعريف عما هذا الفرج ايضا فليتامر وجهه  
هذا الا عراض هو ان حاصل التعريف اعم من العموم  
في الغالب فلا يصدق الا على ما ثبت عموميه في الغالب والخاص  
ليست كذلك اذ لا عموم لها مطلقا بل هي ابد خاصة وهو  
مبني على رجوع القيد اعني قوله غالبا للعام وليس كذلك  
اذ هو راجع الى الاخبار عن العام في اصل التعريف ان الرواية  
هي الخبر الذي اغلب احواله كون متعلقه عاما وهذا معنى  
صحيح لا غير عليه وقول شيخ الاسلام والاول ان يقال  
انها داخلية بدون غالبا لان المقصود منها اعتقاد خصوصها  
بمن احتضنت به وهو عام انتهى فيه ان يقال ان هذا جار  
في كل خاص فله ثبت الشهادة متميزة عن الرواية **قوله**  
ومانية المروي من امرؤ بني اخ جواب عما يقال ان المروي  
لا يخص في الخبر بل يشمل النساء من الامر والنهي وغيرهما  
فاجاب بان ما عدا الخبر يرجع اليه بتأويل بمعنى ان غير  
الخبر يستلزم خبرا فحقوا اقيموا الصلاة يستلزم خبرا وهو  
اقامة الصلاة مطلوبة وجوب وعلى هذا القياس  
قال الشهاب لكن لا يخفى ان الكلام في الرواية  
وهي قول الراوي قال كذا او يروي اخبارا دائما ستوا  
ستوا كان المروي خبرا او انشا وتعليقه سم بان المصنف والمخبر  
لا يمتنع بالعموم للناس الا وصف الامر والنهي ونحوهما فايرد

الاصحاب اسلفوا  
في خبره عن العام  
بالجمل كصليبه  
يعني

بل صدر  
بقوله  
ولا يشترط  
ما لا يشرط  
مما لا يشرط  
الاستدلال

لا يمتنع  
بالعموم للناس  
لأنه لا يكون  
المستلزم

أي راجع الى الخبر بالاصحاب

Copyrighted material



الاشكال ولا يندفع الا بما قاله الله تعالى وما المخبّر عنه الذي  
 تضمنه قول الراوي قال اي النبي صلى الله عليه وسلم كذا اعني  
 صدور قوله كذا عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعم فيه الربا اعتبار  
 كذا الذي هو الامر والنهي مثلا فان اريد بالشيء المخبر عنه  
 الصدور المذكور وهو لا يعم فيه فلا يطابق كلام المصنف او نفس  
 كذا رجع الى ما قاله الله تعالى قلت الحق ما قاله العلامه  
 الشهاب وسما يخالفه كلام المصنف فان العموم فيه وصف لمتعلق  
 الاخبار الذي هو الرواية ومتعلق الاخبار لا يلزم ان يكون  
 خبرا مثلا قول القائل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انما الاعمال بالنيات الرواية فيه موقوفة قال رسول الله  
 كذا وهو اخبار بشيوت نسبة القول المذكور لرسول  
 الله صلى الله عليه وسلم والعام هو القول المذكور الذي  
 هو متعلق الاخبار ثم ان هذا المتعلق نارة يكون خبرا  
 كما مثل ونارة يكون انشا كقول الراوي قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ادوا زكاة اموالكم مثلا ولا ضرورة  
 بحمل الرواية في كلام المصنف على المزوي الذي لم يذكر في تقرير  
 الله مع ان الرواية حكائية الراوي اللفظ المزوي عين  
 المزوي عنه **قوله** بونه ظرا الى اللفظ الخ صغير هو يعمود  
 على القول الاول المختار للمصنف وهو كون انشاء  
 تضمن الاخبار وقوله لوجود مضمونية اي مضمون لفظ انشاء  
 وهو شهادة الشاهد اي تاديتها عند احكام فانه انما وجه  
 في الخارج بهذا اللفظ فينتطبق على لفظ انشاء ان  
 لوجود مضمونه المذكور في الخارج به وقوله والى متعلقه

اي كذا

في صورته

هذا الكتاب  
 وضعه  
 الشيخ  
 الفخر

عطف

عطف على قوله الى اللفظ اي وناظرا ايضا الى متعلق اللفظ  
 وهو المشهور به وهو خبر لصيد قحط الخبر عليه لوجود خارج  
 ليسببه بحيث تكون النسبة الكلامية حكائية عنها في اطر  
 هذا القول ان اشهادا متعلق بالخبر وهو ناظر الى  
 اللفظ ومتعلقه وهو المشهور به والقول الثاني انه خبر  
 محض ناظر الى المتعلق فقط والثالث القائل بان  
 انشا فقط ناظر الى اللفظ فقط وذلك ان قول القائل  
 اشهد بذلك مستل على شيئين مفيد وهو انشاء وقيد  
 وهو مدخول الباء وهو المشهور به فن نظر الى المقيد وقيد  
 كالاول قال انه انشا تضمن الاخبار ومن نظر الى القيد فقط  
 كالثالث قال انه انشا فقط **قوله** وهو التحقيق اي لانه المعنى  
 الموضوع له اللفظ دون المتعلق **قوله** فلم يتوارد الثلاثة  
 على محل واحد اي فلا خلافا في المعنى **قوله** ولا منافاة  
 الخ هذا و ارد على قول المصنف واشهد انشا للمخالفية  
 لمقتضى التعريف المتقدم للشهادة بانها الاخبار  
 عن خاص الخ او مقتضاها ان اشهد اخبارا لكونه  
 صيغة الشهادة التي هي اخبار **قوله** مؤدبة لذلك  
 المعنى بمتعلقه اي ان لفظ اشهد مؤد لمعناه ملا بسا  
 معناه لمتعلقه وحاصله انه لما كان معنى الشهادة وهو  
 الاخبار عن خاص فلا يس معنى اشهد ويتعلق به كانت  
 اشهد مؤدبا لمعنى الشهادة من حيث ملا بسا لمعناه  
**قوله** بان يقدر وجود مضمونها في الخارج الخ اي حتى  
 يصح صدق الخبر عليها وفيه انه لا ضرورة لذلك بل لقوله

Copyrighted material



[illegible]

غيره

عنه اي لا يقال ان قول الامام في غير قول القاضي بل انما صار  
بما يعلم الزاعمين كلام القاضي **قوله** اجماعا متعلق بقوله  
مقدم **قوله** يطلب الترجيح في القسمين اي الاخيرين وبما اذا  
تساويا او كان الخارج اقل **قوله** وعلى وزانه اي من الترجيح  
بكثره العدد **قوله** ومن التعديل ان شروع في كيفية التعديل  
**قوله** بال شهادة متعلق بحكم وقوله من ذلك الشخص متعلق  
بالشهادة او نفى لها **قوله** وكذا عمل العالم في المصحح قال  
السيوطي المصحح في كتب الحديث خلافة وانه ليس تعدى  
للاوي ولا تصحح المزوي وبه جزم النووي في التقرير  
بتعاليق الصلاح **قوله** والعمل بروايته يجوز ان يكون  
احتمالا فقصيته انه لو كان الاحياطية ترك العمل كالودول  
المروي على جواز اخذ مال انسان كان عمل العالم به تعدى  
قطعا وليس بعيدا قاله سم **قوله** وقيل لا يجوز ان يترك  
عادته قال السيوطي وعليه اهل الحديث وقصصية  
التقليد انه لو صدقته ما يدل على انه لم يترك عادته  
كان تعدى لا اتفاقا وهو وجه سم **قوله** يجوز ان يكون  
الترك لمعارض لا لعدم عدالة **قوله** لانه لا تنافي النصاب  
اي لا المعنى في الشاهد شيخ الاسلام **قوله** كنتاج المتعة قال  
الشهاب كانه بالنظر الى فرض ذلك في العصر الاول والا  
فالاجماع الآن منعقد على التحريم **قوله** ولا التدليس ان  
عطف على تركه اي وليس من المخرج للشخص التدليس او فقولك  
بتسمية متعلق بالتدليس وقوله حتى لا يعرف اي كي لا يعرف  
علة للتدليس وقوله اذا خلا في ذلك علة لكون التدليس



تقریب  
رضائی

وہو

وهو ضمير اجمع يعني ولما كان الفاعل له التقديم على ما سائر  
مفعولات الفعل كان ما هو وصف له مستحق التقديم ايضا  
عليها متعالة فلا يقال ان كلام الفاعل والمجرور مفعول  
للفعل ومن متعلقاته فلم قدم ما هو تابع لاصل المفعول على  
الآخر و قد لان تعلق الفعل بالفاعل اقوى من تعلقه بالمفعول  
ومثل ذلك المفعول به فانه يستحق التقديم على ما عدا الفاعل  
من المفعولات كالمجرور والظرف مثلا فيستقدم كانه على المجرور  
والظرف في مثل قولنا ضربت زيداً او اكلت السويق او  
امام الامير وقوله وهو ضمير اجمع اما اختار كون صاحب  
الحال ضميراً اجمع مع صحة كونه من قول من اجمع لان  
جميع احوال من الفاعل متفق عليه بخلاف مجيئه من الخبر فان  
فيه خلافاً **قوله** وعدك عن قول ابن الحارث وغيره من راي ان  
قد يقال ان لفظ من راي صار حقيقة عرفية في معنى  
من اجمع فورد بها واحد فم من اجمع اولى كما لا يخفى لكونه  
ادل على المراد لان من راي لا يشهد الا على ما قاله **قوله**  
بضم الياء اما اختار ذلك مع صحة كونه بفتح الياء رافعا للضمير  
الاجتماع المفهوم من اجمع للناسيب بين المعطوفين فيكون  
كل رافعا للضمير الراوي **قوله** من النور العلوي بيانا لاضعاف  
قدم عليه للاهتمام **قوله** الجلف اي الحجة الطبع **قوله** ينطق  
بالحكمة اي العلم النافع **قوله** يبركة طلعة الطلعة  
الوجه وفي العبارة مضاف مخدوف اي يبركة رؤيته  
طلعة اي وجهه صلى الله عليه وسلم وشرّف وكرم **قوله** اي المذكور  
انما حوجه الى جعل ضمير مسترطان الى المذكورين

٥٠  
 في السيرة  
 القاموس  
 صوفية  
 وليم  
 صنف  
 عمر  
 صراف  
 بقلم  
 في القاموس  
 القاموس  
 الجواب  
 في القاموس

[illegible]



كون الفعل مبدوء بالياء المنسأة من تحت **قوله** يعني قال بعضهم  
 اني اني يعني اشارة الى انه تفسير مراد لان التفصيل الذي  
 ذكره لا يفيهم من عبارة المصنف لان ظاهرها ان مقتضاها واحد من  
 اطالة الاجتماع والرواية ولا قائل به بل بما قولان احدهما  
 يشترط الاطالة والآخر يشترط الرواية كما ذكره **قوله**  
 وقيل الغزو او من ان قيل هذا يفيد احصاء احد هذين  
 فكلهم الش يخالفه حيث قال كالغزو المستعمل على السفر الى ان  
 قال والسنة انما جعلها بما في جز الكاف التمثيلية فاقضى عدم  
 الحصر قلنا يمكن عدم المخالفة بانه بقي بعد السنة التي  
 عبر بها الش السنين والاعتراف الكافي باعتبار ذلك واعتبار  
 المعنى السنة اعم من ان ينضم اليها زيادة ام لا على انه يمكن  
 ان يكون ذكر المصنف للغزو على وجه التمثيل فالسفر ولو  
 بغير الغزو كاف كما يشعر بذلك ما علق به الش في قوله ولما لم  
 على ان وجه اعتبار الغزو استماله على السفر وايضا  
 فيمكن ان يكون اذ حال الكافي باعتبار كل واحد بخصوصه  
 وعلى هذا فلا مخالفة ايضا وهذا يعني على هذا القول  
 الغزو بلا سفر بمعنى قتال المشركين من غير سفر فيه ونظر  
 قاله سم **قوله** يظهر فيه الخلق المطبوع عليه الشخص ايت  
 في رده صلى الله عليه وسلم الى ترك ما كان يسامنه  
**قوله** التي يختلف فيها المزاج اي فرما تحرك القوة  
 الشهوانية او القوة الغضبية في بعض الفصول فيظهر  
 اثرها من خير او شر في رده الى ترك ذلك الضد **قوله**  
 بانه يعتمد على من مات مرتدا اي فيكون التعريف

الذي هو الغزو  
 الغزو  
 الغزو  
 الغزو

غير

غير مانع **قوله** ابن حنبل يفتح الحاء المعجمة والطاء المهملة المفتوحة  
 ايضا وابن ابي سرح بالسين المهملة المفتوحة بعد طار ساكنة ثم حاء  
 مهملة وقوله بخلاف من مات بعد رده مسلما كقيد الله بن ابي  
 سرح اي فانه يسمى صحابيا لغزو الصحبة له بعد اسلامه  
 وهذا اعلا من صلب الشر واما من ذهب الى المالكية فلا يقولون له  
 لان الصحبة بمنزلة الاعمال من صلاة وصوم وغيرها والردة  
 محبطة لذلك ولا يخاطب المرتد اذ ارجع الى الاسلام بما فاته  
 من صلاة وصوم زمن ارتداؤه ولا بما ترتب له من غير ذلك  
 رده نعم ان ارتد فاصدا ذلك اي اسقاط ما ترتب له من غير  
 من الصلاة والصوم مثلا قيل ارتداؤه وجب عليه اذ كان كافرا  
 اسلم من ردة معاملة له بتعيين مقصوده **قوله** للاختلاف  
 عن ذكر اي عن من مات مرتدا **قوله** بعد انقراض الصحابة الاولى  
 بعد انقراضه اي من يسمى صحابيا لان المنظور اليه  
 حاله هو بعد موته لا بعد موت الصحابة **قوله** والالزمه اي  
 وان لم نقل انه اراد تعريف من يسمى صحابيا بعد الموت  
 بان قلنا انه اراد تعريف القحايي مطلقا لزمه **قوله**  
 وان كان ما ارادوه ليس من شأن التعريف اي لان شأن  
 التعريف ان لا ينظر فيه الى المناسبات العارض للماهية  
 وشأن التعريف ايضا ان يكون بجميع افراد لبغضها  
 لكن الحامل على ذلك ان القصد من تعريف القحايي انما هو  
 تمييز من يسمى صحابيا عن غيره من الرواة ليشهد له خاصة  
 الصحابي من كونه عدلا لا يتعدى الى الله لا يبحث عن عدالة  
 وذلك انما يكون بعد الموت اذ من مات مرتدا ليس صحابيا

يصلح  
 عمل

الصحابة  
 حصة  
 حصة  
 حصة

Copy ing S rsity







بحث الحزب  
المرسل والمنقطع  
والفضل

اي تعريف على اصطلاح الحديث **قوله** منقطع اي من افراد  
لان المنقطع كل يخصر في هذا بديل ما سياتي من تعريفه  
بقوله ما سقط منه راواكثر وقوله او من بعد ثم ففضل اي  
فرد من افراد المفضل كما تقدم في المنقطع بديل تعريفه  
بانه ما سقط منه راويان فاكثر وقوله ما سقط منه راويان  
اي اي على التوالي كقول البخاري من احدثنا عبد الله بن  
مسلم عن سالم بن عبد الله بن عمر عن مسقط المالك والزهري  
او عن ابن عمر عن مسقط لهما واما ان لم يتوالى السقاط فهو  
منقطع من موضعين كان يقول البخاري في المثال المذكور  
حدثنا عبد الله بن مسلم عن الزهري عن عبد الله بن عمر  
وحاصل ما اشار له اليه ان اقل مراتب المنقطع ما سقط  
منه راو واحد واقل مراتب المفضل ما سقط منه راويان  
ولا حد للاكثر فيهما وان المنقطع اعم مطلقا من المفضل  
لا تفاديه في صورة سقوط راو واحد دون المفضل والتفاده  
ايضا في صورة سقوط راويين لا على التوالي **المرسل** المنقطع  
في موضعين فكل مفضل منقطع ولا عكس وهذا على تعريف  
الم الذي نقله عن المصنوع واما على تعريف العروة فالمنقطع  
مباين للمفضل لتعريفه له بانه ما سقط منه راو واحد فقول  
راو واحد يخرج المفضل فانه ما سقط منه اثنان فاكثر  
وقوله غير الصحيح لاصح المرسل لانه ما سقط منه الصحيح  
فالمرسل الحديثي مباين للمنقطع كما علمت واما المرسل الاصولي  
فهو ملحق بالمنقطع بالمعنى الذي عرفه به الشيخ في جامعته  
العلمية فان مدار المرسل على اسقاط الوساطة كما يفقده

قوله

قوله المتن مع الشرح المرسل على اسقاط قول غير الصحابي  
تابعيا كان او من بعده قال صلى الله عليه وسلم منقطع  
للواسطة وفي شرح مسلم ما نصته واما المنقطع فهو ما لم  
يتصل اسناده على اي وجه كان انقطاعه فان كان السقاط  
رجلين فاكثر سمي ايضا مفضلا بفتح الصاد المعجمة واما المرسل  
فهو عند الفقهاء واصحاب الاصول والخطيب والحافظ اب  
بكر البغدادي وجماعة من المحدثين ما انقطع اسناده على اي  
وجه كان انقطاعه فهو عندهم بمعنى المنقطع هو في التقريب  
الصحيح الذي ذهب اليه الفقهاء والخطيب وابن عبد البر  
 وغيرهم من المحدثين ان المنقطع ما لم يتصل اسناده على اي وجه  
 كان انقطاعه قال السيوطي في شرحه ما كان السقاط منه  
الصحابي او غيره فهو والمرسل واحد وقوله **قوله** والمرسل  
مطلقا قال الكمال الذي لا يقبل بالادب ان يقال واجبه ابو حنيفة  
وما لك مطلقا واختار الامدي لان يذكر مع الامامين  
يملك واحد كما يخفى **قوله** والا كان ذلك تلبيسا اي  
وكون ذلك السقاط تلبيسا متصفا فيلزم انتفاء كونه غير  
عدل وثبت كونه عدلا وهو المطلق **قوله** ابن المسيب  
هو بفتح المنة من تحت على ما هو المشهور على السنة المحدثة  
**قوله** واجيب بمنع ذلك اي منع ان العدل لا يسقط الا من يحرم  
بعد التذوق والصحيح رده اي رد الاحتجاج به ما لم يوجد  
معه عاصد كما سياتي قريبا **قوله** قال مسلم واهل العلم اي ومنهم  
اهل العلم فاهل العلم عطف على السابق قال الكمال لم يقل  
مسلم ذلك الا في الناس سوال او رده في مقدمة صحيحة على

شاهد من اللفظ التي تفويضة ما نقله  
الشيخ عن المرسل وورد في المتن  
مضى عليه هريرة ضعيفة



على لسان الخصم غير انه لما ردد ما عداه من كلامه الخصم وسكت  
عنه كان ذلك ظاهرا في انه ارتضاؤه ولا حاجة لدعوى انه  
ارتضاؤه او المصلم يحكم عنه اختياره بل هو محكاية لما ان  
يريد انه ارفقني صحة نقل ذلك قاله سم **قوله** وان كان صحابيا  
لا احتمال ان يكون من طراله قارح الخ قال الشهابي هذا  
يخالف ما مر من انهم عدول لم يثبت عن حالهم وقد يجب  
بان هذا التوجيه مفرغ على القول بانهم كغيرهم يجب عن  
عدالتهم سم **قوله** يرويان عن ابي هريرة قال الشهابي رحمه  
الله تعالى لو قال لا يرويان الا عن ابي هريرة كان اولي  
لينا بسب قوله فان كان المرسل لا يروي الا عن عدل وبي  
شرح جواب سم يظهر فراجع **قوله** لا تنفقا الحمد وهو الجمل  
بعد الة الساقط **قوله** وان عضد هو كنصر وذا ومضى  
**قوله** مرسل كبار التابعين المراد بكبار التابعين من اكثر  
روايتهم عن الصحابة والمراد بصغار التابعين من اكثر روايتهم  
عن التابعين **قوله** الهندي بفتح النون والقطاردي بضم  
العين **قوله** ضعيف فاعل عضد وقوله يرجح نعت له وقوله  
كقول صحابي اخذ امثلة للضعيف **قوله** بان يستل اي  
الاسناد المذكور على ضعف وانما قيد بذلك ليكون مثالا  
للضعيف ويتاى كونه غاصدا ويتاى الخلاف الا في فيما  
هو الحجة والحكم باقي كلام من العاضد والمضد ضعيف  
ولو لم يستل الاسناد المذكور على الضعف لكان مستقلا  
بالحجة في نفسه ولم يتاى شي مما ذكر **قوله** قياس معنى قيده  
بذلك ليصح كونه مثالا للضعيف اذ القياس سأل صولي حجة

لشهابي في ذلك لا يفتني ان لا يروى  
محصرا في رواية له في بعض النسخ  
لعله لا يروى الا عن ابي هريرة  
نقل عبارته

مستقلة

مستقلة وهو كاسيات احاق معلوم بمعلوم مساواة له  
في علمه حكمه واما قياس المعنى فيفرض طور فيه لعلته الحكم بل  
لعدم الفرق بين المقيس والمقيس عليه وعرفه بعضهم بانه  
الحاق معلوم بمعلوم في حكمه بجامع عدم الفرق بينهما  
ما لو ورد بجمعه الرباعي البر ولم يفسد الى رفع على العلة  
فقيس عليه المرز بجامع عدم الفرق بينهما وقال بعضهم قياس  
المعنى هو احكم المستفاد من القواعد والصواب **قوله**  
او انتشار له اي ولم يصل الى حد الاجماع والاهل هو حجة  
في نفسه وكذا يقال في قوله او عمل اهل الفرض **قوله** لضعف  
كل منها على انفراد اي عند من قال بضعفها والافقدا خرج  
بعضهم بالمرسل وبعضهم بقول الصحابي وبعضهم بالقياس  
المعنوي وبعضهم بعمل اهل الفرض كالاجماع السكوني قاله  
شيخ الاسلام **قوله** اما سئل صغار التابعين محروقا قول المص  
مرسل كبار التابعين وقد تقدم المراد بصغار التابعين **قوله**  
ولا دليل في الباب سواء قد يقال لا حاجة اليه لانه معلوم من  
ذكر الجرد ان يحمل على التاكيد وقد يحاك بمنع ذلك فاق  
ذلك انما يتم اذا اريد لا دليل سواء موافق له وذلك ممفع  
بل المراد ولا دليل سواء اعم من ان يوافق او يخالف ويعارض  
وقد ذكر الجرد ولا يعيد ذلك لانه انما يعيد انتفاء العاضد له  
وهو اعم من انتفاء المعارض فهو احقر من عمالودل دليل على  
خلاف ما دل هو عليه فيعمل به ويقدم عليه ولا يجب المنكفاي  
وتية قول الشيخ الباب دون ان يقول يوافق او يعضده  
اشارة الى ذلك وقال الشهابي اعلم انه قد مر في مروي المستور هو

اي الضعيف  
قوله وكثير  
سواء

اي السؤال

Copy







المراد على سبيل خبره والبرهان

المراد على سبيل خبره والبرهان  
وسيلة خبره بل مقصود به نفسه بل العلم بزمانه تعليل وجبانه فانه مقصود  
لزمانه اشارته **قوله** بلا عجز به يعنى وعجزا كما يشير اليه التعليل  
وقد اشتمل على حصر البلاغة تفصيلا عن الرواية بالمعنى بل انما هو  
المقتضى بالاعتقار والتعجب بالتركيب والتعليل والتسليم وعلى الدوام  
بالخبر والاعتقار بغير الاعتقاد المتكرر لانه يعجز عن التكرار  
الاعتقار والبلاغة بانه غير المتكرر ومن هنا كان على المتراج  
واليسر من جوامع كلفه على السمع عليه ولا غرض ولا ضرر الخراج  
بالاعتماد البتة على الخبر والاعتماد على ما انكر كل امر يشك فيه امرنا  
معلوم انما ذكر الناس من كلام النبوة الاولى والاولى انما يستحقها  
صنع ما شئت الميزة لا مما لا يعجز عن قوله بالخراب خمس من  
الدوام الخمس متبعا وسوغ الدوام اياه وعجزه بقوله من الدوام  
وقوله كذا من متبعا خبره فلهذا جازى الخبر الدوام وهو  
قوله خمس وقوله يقتضى الاستيناف بيانى لوقوعه جواز سوال  
اقتضاه الجملة الاولى كانه في ما حكى قاجا **بانه**  
يقتضى ان عجزه عن الخبر لا ينافى وهو المراد بصدقى للام  
الصدق لغة الشروع بغير مسقة الطوية اذ عجزه عن خبرها  
فيه بلغة مراد من قولك اراهم غفلة المرادى او ما يشبه  
المساو استظهر انما قلنا ان كلام الدوام كالمستحق

البيان كان اشتمل على  
خبر من البلاغة  
تفصيلا عن الرواية  
بلاغة

الاحتمال انما تكبر  
ومراده عن خبره

مراده انظر

المراد على سبيل خبره والبرهان

المراد على سبيل خبره والبرهان  
الاول يجوز التعليل بالمراد والمساو وهذا يجوز التعليل بالمراد  
دو مقبلة والبرهان هو التعليل بالمعنى والمساو والتسليم  
هو التعليل بالمساو مقبلة **قوله** مع بقا التركيب فيكون فيه نظر لانه مع تغيير التركيب لا يبين  
الخارج لانه لا يدل بالمراد ويكون مع بقا التركيب على حاله ومع  
عجزه بقلبه وقوله مع بقا التركيب الى حاله من كون الجملة اسمية  
او فعلية فلهذا عجزه او عجزا رعية موكرة او غير موكرة لاقتضاه  
المعنى باختلاف ذلك كله والى انما يبرز الى الوجود  
ففيه كبريا ما يشعلون لا يشعلون احتملا كثيرا او جليا كثيرا  
او عجزا ليعجز عن عجزه او بقلبه من الخبر وهو ما تكبر القصة قوله  
تدريجيا بقلبه فيه كقوله على السمع عليه ولا غرض ولا ضرر الخراج  
فلهذا اقتضاه معنى من قائل ان المعنى لا علمه لا يحجزه  
قائل لا علمه لا علمه **قوله** يحجزه يقول الحجابي قال قائل ان قوله  
قوله فعل النبي صلى الله عليه وسلم لانه لما كان به سماعة فلهذا عجزه  
منه انه لو علم انه اسفل الوجود لم يكن في نفسه ان يعلم انه  
تابع او عجزا احتملا افويا لانه لم يكن في نفسه ان يتبعه من التابعين  
لان كبره عن الحجابي وان علم انه الحجابي او عجزا احتملا  
غيره فان جنتا عن عجزه الحجابي معبده فلا المرسل وانما  
ينحرف فلهذا عجزه المسنود وانما يبرزه من عجزه لا في نفسه الاحتجاج

البرهان  
المراد  
دو مقبلة

المراد على سبيل خبره والبرهان  
بالمعنى بل به وغيره  
من التعليل لانه لا يدل بالمراد



الشيخ طه على بن محمد وعلمه والحمد لله

الشيخ طه على بن محمد وعلمه والحمد لله

به لان الزمان ان السافر على والحمد لله  
 انتم فليتناول من **فعله** وفلنا بحت الحيلة حاله فيقول له  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم اني بآء التعبيرية مره فله  
 تكون قوله في كلام الله لان يغني عن غيره فيقول  
 بعرضي لغيري رسول الله صلى الله عليه وسلم فله  
 فيه ان الحان خلاصه لا حصل ولا فريضة عليه **فعله**  
 ينال الجميع لمفعول فعله ان ذلك هو السرواية  
 واللاشك في ذلك انشاء للقاء وفول اسم اركان  
 هو العليغ مع انشاء للقاء على بحتي بما فعلها  
 اذ اكله فاعلمنا غير النبي صلى الله عليه وسلم لا شفاء المعنى  
 ان شئ الى المقابل هو ان الكلام به صورة  
 احتمال ان يكون غير على الله عليه وسلم  
 لكنه على خلاف ان الكلام فيه لا يكون  
 فله في على الله عليه وسلم في الاسم فله  
 ارجع **فعله** رخصه مع انه راجع لما قبله ايضا  
 وحينئذ مفعول رخصه مما قبله **فعله** وكذا  
 مع وجوه الخلاف فيما قبله اشارة الى اشارة الخلاف  
 او رخصه فيما قبله **فعله** من السنة ايجته **فعله**  
 من السنة كمن **فعله** فله في بحتي **فعله** ان الحان كذا

ح يحصل الامور  
للاستماع

وهو احتمال ان يكون  
الامر من الشاهي بعض  
المراد في الايجاب  
والتمريض والتمريض  
التمريض كذا في

دار  
صور  
الكل

وعاشر الحاشية **فعله** كذا في عمود على الله عليه وسلم  
 وراشر الشرب في قوله **فعله** في قوله **فعله** في قوله  
 من المصلحة الاولى في قوله **فعله** في قوله **فعله**  
 او **فعله** كذا في قوله **فعله** مع ما قبله في قوله  
 وراشر **فعله** في قوله **فعله** في قوله **فعله**  
 لا يجتبه **فعله** كذا في قوله **فعله** في قوله **فعله**  
 به **فعله** في قوله **فعله** في قوله **فعله**  
 به **فعله** في قوله **فعله** في قوله **فعله**  
 وراشر **فعله** في قوله **فعله** في قوله **فعله**  
 اللامع كذا في قوله **فعله** في قوله **فعله**  
 انشاء مع **فعله** في قوله **فعله** في قوله **فعله**  
 عليه وسلم كذا في قوله **فعله** في قوله **فعله**  
 السير في الله في قوله **فعله** في قوله **فعله**  
 لا في قوله **فعله** في قوله **فعله** في قوله **فعله**  
 به كذا في قوله **فعله** في قوله **فعله**  
 على عموده **فعله** في قوله **فعله** في قوله **فعله**  
 في قوله **فعله** في قوله **فعله** في قوله **فعله**  
 في قوله **فعله** في قوله **فعله** في قوله **فعله**  
 في قوله **فعله** في قوله **فعله** في قوله **فعله**

في قوله  
التي  
التي  
التي  
التي

195











بألا شئ فافوق لانه ليس بصيغة الجمع لانه لا يصدق باقل  
 من ثلاثة وقد تقرر ان الحكم في العام كلية اي محكوم فيه على  
 كل فرد وهو غير صحيح هنا اذ لا يتصور ثبوت الاتفاق لكل  
 فرد لانه لا يكون المستقدر الا ان يراد بالاتفاق موافقة كل منهم  
 لغيره لكن قد يكون الحكم في العام على المجموع فينبغي الحمل هنا على  
 ذلك قاله سم وقوله ائمة الية للكمال ائمة الاجابة ويصدق  
 على كل ائمة من ائمة السابقة لكل مني من الانياء عليهم الصلاة  
 والسلام لكن ذلك ليس مراد وانما المراد ائمة محمد صلى الله عليه  
 وسلم بدليل قوله بعد وفاة الخ **قوله** بعد وفاة نبينا متعلق  
 باتفاق المجتهدين **قوله** يا عيسى قال في التلويح حال من المجتهدين  
 معناه زمان قل او كثر وفائدة الا حراز عايد عما ترك هذا  
 القيد من لزوم عدم انعقاد اجماع الى اخر الزمان اذ لا يتحقق  
 اتفاق جميع المجتهدين الحق ولا يخفى ان من تركه انما تركه لخصوصه  
 هو قاله سم **قوله** على اي امر كان يتبادر منه ان الجار والمجرور  
 يتعلق بالاتفاق وان كان قامة صفة للمجرور وهو مسكوك  
 لاقتضائه تعسدا المتفق عليه بكونه امر موجودا مع انه  
 لا يتقيد بذلك كما هو ظاهر فينبغي جعل الجار والمجرور جزا  
 لكان مقدما قاله سم وسئل الامر النقي والاثبات والاحكام  
 الشرعية والعقلية واللقوية قاله سم ايضا وقد تقدم ذلك عن  
 شيخ الاسلام **قوله** بانياء عليه معظم مسائل الحدود اي لا كلها  
 كما زعمه الزركشي اذ منها ما لا يؤخذ منه شيخ الاسلام والمعلم  
 الذي ذكره عشرون مسألة سبع عشرة منها مفرقة بقوله نعم  
 الخ وعلم وثلاثة لم يقد الله فيها لفظ علم لقوة الخلاف فيها كما

سياتي

ثلاثة  
 وهي كون الاجماع حجة  
 وموسومة فقهية او كونها  
 حراما

سياتي واما غير المعظم فافروءه بالذكور في مسئلة **قوله**  
 فعلم اختصاصه بالمجتهدين الباء اخلت على المقصور عليه  
 والمراد باختصاصه بهم ان لا يجاوزهم الى غيرهم بان لا ينفرد  
 باتفاق ذلك الغير دونهم والاختصاص بهذا المعنى لا ينافي  
 اعتبار ذلك الغير معهم لان معنى الاختصاص ج ان لا ينفرد  
 بغيرهم دونهم لان لا ينفرد ائمةهم وهذا معنى قول الشافعي لا  
 يتجاوزهم الى غيرهم وحي فحكم المص على هذا الاختصاص بان  
 متفق عليه لا ينافيه خلافا الذي ذكره بعد في امس احواف  
 القوام **قوله** فلا عبرة باتفاق غيرهم اي دونهم وكذا هو في بعض  
 النسخ **قوله** واعتبر قوم وفاق القوام المراد بالقوام من عدا  
 المجتهدين من العلماء والايكل على هذا القول بالتفصيل من المشهور  
 والخفي بان للعلماء خصوصية المجتهدين المذهب والفقهاء من  
 اهل هلية لا دراك الحنفية ما لا يخفى لان المراد بالحنفية ما لا  
 يصلح له الصلاحية المعبرة الى المجتهدين وفيه تامل **قوله**  
 بمعنى اطلاق ان ائمة اجمعت الخ مؤلفا لجمع القولين معا وهذا  
 غير غير بقوله وعلى كلا القولين ليس معنى اعتبار وفاقهم  
 ان قيام الحجة تنقضي الى ذلك الخ سم **قوله** اللازمة للاجماع جواب  
 عما يقال كان ينبغي ان يقول لا يمتنع افتقار الاجماع في انعقاده  
 اليهم وحاصل ما ذكره ان ما ذكره من اقامة اللازم مقار  
 الملزوم فاراد بقوله لا يمتنع افتقار الحجة لا بمعنى افتقار الاجماع  
**قوله** ويدل له التفرقة الخ اي لان التفرقة المذكورة لتبين  
 بافتقار الحجة اليهم فيما ادركوه وهو المشهور دون ما لم يدركوه وهو  
 الخفي ولو كان الفرض مجردا اطلاق ان ائمة اجمعت لا يمتنع افتقار

Copy ng S ersity



الحجة اليهم لم يكن للتفرقة المذكورة معنى **قوله** واعتبر اخرون  
 المصولي اي وفاقه وهو كما مر العارفي بدله مثل الفقه الجمالية  
 وبطرق استنفادة ومستفيد جزئياتها **قوله** لان الاسلام  
 شرط في الاجتهاد المأخوذ في تعريفه لا يقال اذا كان شرطاً في  
 شرطه المجتهد لانه المأخوذ في التعريف لا يقال اذا كان شرطاً في  
 المجتهد كان شرطاً في الاجتهاد لا فاقول ممنوع لانه انما شرط  
 في المجتهد لقبول قوله لا تسمية استنباطه اجتهاداً او يدرك  
 لعدم احتراجه فيه ما ياتي في الكتاب السابع في مسألة المصيب  
 في العقلية واحاط قاله شيخ الاسلام ومثله للكمال والتعقيب  
 سم بقوله لا يخفى ضعفه في مراد المص لان على هذا التقدير  
 لا يكون الاختصاص بالمسلمين معلوماً من التعريف كموظاهرة  
 على انه ينقض بالقاسق فانه يعتد وفاقه وينعقد اجماعه  
 مع انه لا يقبل قوله فليطالع قلت قوله لانه على هذا التقدير  
 قد يقال ذلك ممنوع بل الاختصاص بالمسلمين معلوم من التعريف  
 على هذا التقدير ايضا لان المجتهد المأخوذ في التعريف هو اجماع  
 بقوله لا مطلقاً وذلك يتوقف على الاسلام وكون الفاسق  
 يعتبر وفاقه للعدل في اجماع مع عدم قبول قوله لا نقض به  
 اذ لا يلزم من اعتباره موافقة للعدل في اجماع مع عدم  
 قبول قوله لا نقض به اذ لا يلزم من اعتباره موافقة للعدل  
 قبول قوله واما قوله وينعقد اجماعه مع انه لا يقبل قوله  
 فان اراد به انه ينعقد اجماعه مع غيره من العدل فهو عين  
 ما قبله وان اراد ينعقد اجماعه بدون غيره من العدل بان  
 يكون المحققون فسقة فهو غير صحيح الا ان بيننا على عدم

يعني المبررات وقوله  
 ومقتضى الاجتهاد شرعية  
 الاجتهاد

استراط

استراط العدالة فمع فقوله مع انه لا يقبل قوله ممنوع فقامت  
 تبينه قال الزكبي وسأينقد انه اذا كان اجماعاً في احد  
 دنيوي انه لا يخص بالمسلمين **قوله** ان كانت العدالة ركناً للمراد  
 بالركن ما لم يبد منه لا حقيقة الركن اذ العدالة شرط لا ركن  
 وقوله في الاجتهاد الاول في المجتهد لانه المأخوذ في التعريف ويأتي  
 فيه ما مر اتفاقاً كشيخ الاسلام واسرار بقوله ويأتي فيه ما مر اتفاقاً  
 الى السؤال والجواب المار في المذكورين بقوله لا يقال **قوله**  
 ان ليس عنده ما ينفقه ما عياراً عن عدالة **قوله** لان اضافته مجتهد  
 الى الامة تعيد العموم اي لانه مفرد مضاف اريد به الجنس فيعم  
 كل فرد من مجتهدى الامة وبطلان يعلم ان مجتهد في التعريف مفرد  
 لا جمع كما فهم بعض واعترض بانه يخرج من التعريف ما اذا لم يكن في  
 العصر الانسان مع ان اتفاقهما اجماع واما القول فلا يرد  
 على طرد التعريف بناء على المختار من انه ليس اجماعاً لانه يخرج باتفاق  
 لان الاتفاق اقل مما يحقق بين اثنين **قوله** اذا كان غيرهم اكثر  
 منهم هذا القيد لا يفيد المثنى ولا نصف هذا القول لم يفتن  
 المص بما مر تحريه وسهل ذلك ان في المضمون تفصيلاً قاله سحر  
**قوله** وخاصة يضرب مخالفة من خالف اي ولو اخطأ واستغنى  
 الم عن ان يقول هنا ولو واحد كما قاله في الشاوي كما فكره من  
 التمسيل بين عباس رضي الله عنهما **قوله** ان ما في الاجتهاد في مذهبه  
 اي فيما ذهب اليه مما خالف اجماعه بان كان فيه مجال للدراوي لعدم  
 ورود نص فيه كالقول اذ لا نص فيه بخلاف ما سأل يسوع فيه  
 الاجتهاد لورود نص فيه كبريا الفضل فانه قد ورد فيه النص  
 في الصحيحين وغيرهما **قوله** لا يكون الاتفاق مع مخالفة البعض



اجماعا اي تنبني عنه حقيقة الاجماع لا التسمية فقط كما في  
عبارة بعضهم **قوله** بل يكون حجة اعتبارا لذلك قضية هذا  
عندنا محضارا لادلة في الحجة **قوله** فالجح في قوله اي  
مثلا ومثل ذلك فعله وتقريره صلى الله عليه وسلم **قوله** فان  
نشا بعد اثباتنا اجتهاده كما يفيد قوله بان لم يضر **قوله**  
وان اجماع كل من اهل المدينة انما اعتض عليه بان عدم الحجية  
لم يعلم من التوفيق وانما الذي علم منه عدم الكون اجماعا وهو ان  
من عدم الحجية ويمكن ان يجاب بانه علم من الحد مع ضميمته  
وهي ان المصداق عدم الحجية اما صريح في الكتاب بحجية  
ولم يصرح فيه بحجة ما عدا الاجماع مما ذكرنا في العلم من  
التوفيق انتفا الاجماع عما ذكر علم منه ايضا انتفا الحجية لصل  
المذكور وانما بانه ذكر في مواضع تقدمت وتاتي ما يفيد  
عدم حجية المذكورات كقوله السابق في مسئلة يجب  
العمل به في الفتوى والشهادة وقوم فيما عمل المالك بخلافه  
ولا لما لكية اهل المدينة فان ذلك يفيد تصحيح عدم حجية  
اتفاق اهل المدينة وكقوله فيما سياتي في باب الاستدلال  
في مسئلة الصحابي وقيل قول الشيخين فقط وقيل الخلفا  
الاربعة فانه يفيد تصحيح عدم حجية قول الشيخين والخلفا  
الاربعة يعني ان يقال لا حاجة مع قوله اهل المدينة واهل  
الحرين لما بينهما لانه بعض كل منهما بل لا حاجة ايضا لذكر اهل  
المدينة مع ذكر اهل الحرين لان الاول بعض الثاني ولا تكرر  
الشيخين مع ذكر الخلفا الاربعة لذلك ايضا ويمكن ان يجاب  
بانه لما قيل بحجية كل واحد من المذكورات بخصوصه ناسب

في ان لما وقعت  
عليه ملا في قوله  
ما قسم اربعين  
الاول لم يصرح  
بحجية ما ذكر  
وضي الامور  
المستترة

الاعتنا

الاعتنا بنفي كل واحد صريحا ليقع الرد على كل قائل بخصوصه  
تنبية استدلال ابن الحاجب للقول بان اجماع اهل المدينة  
حجة بعد ان فسروا بالصيانة والتابعين حجة عندنا كما  
منه انهم اعرف بالوحي والمراد منه لسكنهم محل الوحي وقال  
القواني في شرح المحصول بعد كلام قرره وعلى كل تقدير فلا  
عبارة بالمكان بل لو خرجوا من هذا المكان الى مكان اخر كانت  
الحكم على حاله فهذا امر هذه المسئلة عندنا ما كان لا خصوص  
المكان بل العلم مطلقا خصوصا اهل الحديث برجوت  
الاخبارات الجارية على الاحاديث العرفية لقول يعقوب  
المحدثين اذا تجاوز الحديث الحجة انقطع نخاعه وسببه انه  
مهيض الوحي فيكون فيه الضبط اليسر والكر واذ ابعدت  
الشقة كرا الوهم والتخليط ه راجع سم **قوله** لان اجماع  
يقطع فيه ان يقال ان خبر الواحد قد يكون قطعي الدلالة على  
ان كون الاجماع قطعيا غير متفق عليه على ما سياتي **قوله**  
انما المدينة كالكبر الكبر الرق الذي يتبع به النار وينصع  
بالصاد المهمل بعد النون ثم عين مهمل معناه يخلص يقال  
نضع البياض ان يخلص ويقال نضع يرضع كقطع يقطع  
وطيئها بفتح الطاء وكشرا بالياء المشددة كذا سمعت من لفظ شيخنا  
والجاري على السنة طيئها بكسر الطاء وهو النسب  
لمقابلته خبثها **قوله** فيكون متفيا عن اهلها فيه اشارة الى  
تقدير مضاف في الحديث الشريف اي تنفي خبث اهلها  
**قوله** بصدوره منهم اي امكان صدوره بدليل قوله  
لانفا عظمته لان الذي ينتج عدم العمة جواز الخطا

وهو  
تفسير  
الاجماع  
وصح  
صاحبه  
الاعرف  
بالاجماع

في قوله اجماع اهل المدينة  
الاجماع والتابعين  
منه انهم اعرف بالوحي  
منه انهم اعرف بالوحي

بل هي رواية للشيخ  
كما في شرحه

Copyrighted material



لا الوقوع بالفعل وقد يقال جوازا الصدور لا يدل  
على عدم الحجية لاحتمال عدم الصدور وقد يجاب بانهم  
ح كغيرهم فله وجه لمزيتهم على غيرهم **قوله** وروى مسلم عن  
عن عائشة انهما لم يكن في الاول تعيين لاشخاص اهل البيت  
احتاج الى هذا الحديث الثاني **قوله** غداة ايدى وقت  
الغداة وهو ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس **قوله** وعليه  
مرط مرحل المرط الكسا ومرحل بالحا الممهلة اي تيسر الحال  
في الخطوط او يا يحم اي فيه صور المراحل جمع مرسل وهي القدر  
**قوله** عضوا عليها بالخواجد جمع ناجد وهو اخر ضرس ولكل  
انسان اربع نواجد ولا تنبت المبعود البلوغ ولذا يسمونه  
ضرس العقل **قوله** وقال الخليفة من بعدي ثلاثون  
سنة اخذ من هذا علم الخلفاء في الحديث قبله فقيه ليس  
في الذي قبله واستفيد منه ايضا كونه سيدنا الحسن خليفة  
لتكميله السنة اشهر الباقية من الثلاثين ومن ثم قالوا انه  
اخر الخلفاء الراشدين بنصرته صلى الله عليه وسلم ولي  
الخلافه بعد موت ابيه عما يثبت اهل الكوفة فقام فيها  
سنة اشهر واما ما طلع نفسه رضي الله عنه وسلم الامر  
لسيدنا معاوية رضي الله عنه صونا لدماء المسلمين وذلك  
مصادق قول جده صلى الله عليه وسلم ان ابني هذا سيد ولعل  
الله يصلح به بين فئتين عظيمين من المسلمين قال الشهاب  
وقضية اعتبار موافقة سيدنا الحسن للاربعة هي  
فيشكل بعد حرده منهم في هذا القول الا ان يوجه بقصر  
مدته واستغاله فيها عن النظر قاله سم قلت في التوجيه الذي

قاله سم نظر لا يخفى **قوله** في الثالثة والرابعة واجيب  
بمنع انتفايه لقائل ان يقول لو اقتصر في الاستدلال في الاول  
على قوله فقد حدث على اتباعهم وذلك يستلزم ان قولهم حجة  
والا لم يصح اتباعهم وفي الثانية على قوله امر بلا مقتدا اي  
فدل على ان قولهما حجة والا لم يصح الاقتداء بهما لم الاستدلال  
ولم يلاق هذا الجواب فاي حاجة الى اعتبار انتفا الحظ في  
الاستدلال حتى توجه هذا الجواب فامل سم **قوله** تخصيص ه  
الدعوى بعصر الصحابة اي والاجماع لا يختص ببعض **قوله** لم يجمع  
به اعترض بان الذي علم انتفا الاجماع لا انتفا الحجية ولا يلزم  
من انتفايه انتفاؤها ويجاب بنظر ما تقدم في قوله وان  
اجماع كل من اهل المدينة اخذ سم **قوله** وقيل يجمع به الخ هذا هو  
الظاهر من قولين حكاهما المامدي وابن الحاجب **قوله** بموت  
اهله لوقال بموت اهله او بعضهم كان اولي قاله الشهاب  
ووجهه ان القول المقابل المتساوية بقوله وان انتفاض  
العصر بموت اهله لا يشترط ان لا يشترط موت الجميع كما  
سبق قوله السم ويمكن ان يقال اراد الله بقوله بموت اهله  
الجمله الصادق بالجميع والقبض **قوله** لصدق تعريفه ان لا  
ترك فيه الاشتراط المذكور وذلك الترك يدل على عدم ذلك  
الاشتراط اذ لو كان الشرط المذكور معتبرا لذكر ما يدل  
عليه في التعريف **قوله** هذا ليعتبر ان الخواصل ما اشار  
اليه انه قد تقدم اعتبار العايم في قوله واعتبر قوم وفاق  
العوام واعتبار النادر في قوله وانه لا بد من الكل وعدم  
اعتبار النادر في القول الثاني والثالث والرابع من قوله

بيل لا يستلزم لان الحجة على  
الاعتبار لا يستلزم ان قوله



وثانيها يضر الاثنان وثالثها يضر الثلاثة الخاف  
 مفاد القول الثاني ان الواحد لا يضر ومفاد الثالث ان  
 الاثنين لا يضران ومفاد الرابع ان من لم يبلغ عدد التواتر  
 لا يضر وحيث يصح مراعاة القول باعتبار العايم والقول باعتبار  
 النادر فينبغي عليهما اشتراط انقراض جميع اهل العضم  
 ومراعاة القول باعتبار النادر فينبغي عليه اشتراط انقراض  
 علة العضم كلهم واعتبار العايم دون النادر وعكسه يؤخذ من  
 جمعه بين القولين في الذكر وما القول باعتبار العايم والقول  
 باعتبار النادر فان ذكر كل من القولين يدل على ان القائل  
 باحدهما غير قائل بالآخر وانما لا يختص على احدهما مستغنيا  
 به عن الآخر وحاصله انه يصح مراعاة قولي اعتبار العايم  
 والنادر ومراعاة عدم اعتبارهما ومراعاة القول باعتبار  
 العايم دون النادر والعكس وهذا اعني مراعاة احد القولين  
 دون الآخر يؤخذ من جمعه المصنف بينهما في الذكر المعين ان قائل  
 احدهما غير قائل بالآخر فصح مراعاة كل دون الآخر فقوله  
 الشك كما يؤخذ من جميع المسائلين يرجع لقوله / ويعتبر العايم  
 دون النادر او العكس كما علمت **قوله** فينبني على المولين  
 الاول والرابع اي يبنني على الاول وهو اعتبار العايم  
 والنادر الاول وهو اشتراط انقراض جميع اهل العضم  
 وينبني على الثاني وهو عدم اعتبار العايم والنادر الرابع  
 وهو اشتراط انقراض غالب العايم وقوله وعلى الاخيرين  
 الثاني والثالث ان يبنني على الثالث وهو اعتبار العايم  
 دون النادر الثاني وهو اشتراط انقراض غالب اهل العضم

هذا هو النسخة من المسألة  
 من التعليل الى وضع للمحتج  
 في نسخة المتبعة من  
 انشأه له الشريف حسن

وينبني

University

هذا هو النسخة من المسألة  
 من التعليل الى وضع للمحتج  
 في نسخة المتبعة من  
 انشأه له الشريف حسن

وينبني على الرابع وهو اعتبار النادر دون العايم الثالث  
 وهو اشتراط انقراض علة العضم كلهم وهذا ايضا ما اشار  
 اليه والملة الموافق واورد الكمال من انما نصه واعلم ان  
 مشرطي الانقراض قائلون بحجية الاجماع قبله لكن لو رجع  
 راجع او صدق مخالف كان ذلك عندهم قادرا على اجماع فلا تتم  
 في الحقيقة شرط الانقراض وليلة مستقر الحجة كغيره من  
 الادلة لا لاصل انعقاده حجة هو وقد يجاب بان الملة لا انعقاد  
 في كلامه المبين به مراد المصنف كونه بحيث يمنع الرجوع والمخالفة  
 فلا يرد عليه ما ذكر لان الانقراض بهذا المعنى غير ثابت على  
 كلام مشرطي الانقراض فلا اشكال في نسبة المخالفة اليهم  
 غاية الامر ان الخلاف في اشتراط ما ذكر في انعقاده لا يمتنع  
 نفسه ولم يصح بذلك لوضوحه او بان المراد انه لا يشترط  
 الانقراض في انعقاده على الإطلاق لانه حق المجمعين  
 فيمنع رجوعهم ورجوع بعضهم ولا يمتنع غيرهم فيمنع  
 مخالفة خلة والمذكورين فانه يشترط المنقراض عندهم  
 في حقهم اي المجمعين على الإطلاق وكذا جاز الرجوع والمخالفة  
 عندهم قبل المنقراض ففي الحقيقة لم يحصل على قول هؤلاء  
 الانقراض في الجملة لا على الإطلاق بخلاف قول المصنف  
 فانه حصل عنده الانقراض على الإطلاق قاله سم قلت  
 لا يخفى بعد كلام الجوابين لمخالفة ظاهر كلام الشك **قوله**

في نسخة كلام  
 الشيخ

في الجملة اي يقطع النظر عن خصوص قول من القوال **قوله** بخلاف  
 القول انظر لم خصم الخلاف بالقول مع ان مثله العقلي وعبار  
 العضم وقيل يشترط في السكوتي دون غيره وهو الغير لا يخص

يعني على الجمع والاعتبار

الحال المجعبي والى غيرهم يعني  
 من يتقدم من القائلين في بيان  
 عليه ما قاله الشيخ بعد  
 صرح الجواب ما حذر من جواب  
 الشيخ وصح قوله واجيب بجمع  
 الرصوم الثلاثة على عليه  
 وصح المفلح

ليس هذا مراد الشك بل مراد  
 الجملة يعني يقطع النظر عن خصوص  
 بقوله المختص بغيره من القوال  
 يقال يصح ببيان يظهر له  
 ما حذر من جواب الشيخ  
 اجتهاد به



في القول قاله سم **قوله** مهلة لفتح الميم اي تان وتوادة **قوله**  
 بخلاف ما في مهلة فيه اي وهو ما لم يمكن تداركه لو وقع  
 كقتل النفس فانه اذا وقع لم يمكن تداركه بخلاف ما يمكن  
 تداركه كالزكاة فانه يمكن تداركها بان تقدر من يدبر اخذها  
 اذا تبين عدم وجوبها مثلاً وقوله كقتل النفس اي كإباحة  
 قتل النفس لان الجمع عليه هو اباحة القتل لا نفسه وكذا  
 الجمع عليه اباحة الفروج لا استباحتها بمعنى اتيانها معتقداً  
 الا باحة فالمراد اباحة الفروج وانما عبر بالقتل واستباحة  
 الفروج لانه الذي لم يمكن استدراكه في الحقيقة قاله سم  
**قوله** كعدد التواتر اي كقله **قوله** فالمشروط انقراض  
 ما عدا القليل قال الشهاب رحمه الله تعالى لا يقال هذا يحد  
 مع قوله الذي مر او غا لبهم لانا نقول لا يلزم من الكثرة المشط  
 انقراضها هنا ان تكون غالبية فلو كان ثلاثة اراق في مثلاً  
 وانقرض منهم الفان وبقي الف فلم يتحقق الشرط هنا المكان  
 الكثرة فحقق على القول السابق لا نقارض القالب قاله  
 سم **قوله** كالقطعي اي كاستمراره في القطعي **قوله** وان اجماع الامة  
 السابقين غير حجة فيه ان الذي علم في كونه اجماعاً لا نفى  
 كونه حجة ويحجب بما تقدم **قوله** في ملية دفع هذا ما يتوهم  
 من انه ليس بحجة مطلقاً اي حتى في ملل الامة السابقين وليس  
 كذلك بل هو حجة في مللهم **قوله** ان امتي ائمة الاجابة  
 فالاضافة للكلام **قوله** وسبب الكلام فيه اي في الكتاب  
 الخامس في الاجتهاد **قوله** ووجه المنع في الجملة اي من غير تفصيل  
 بين الجواز والوقوع والحنفي والجليل قاله شيخ الاسلام **قوله**

كلامه استغفر

البرقبي لا يقول  
 يمنع الاجتهاد والقرن  
 بمنع الرمنع لم يتركه  
 (لان)

ولو كان الاتفاق من الحادث اي قال الشهاب يلزم ان  
 يصير المعنى ولو كان الاتفاق منهم من الحادث بعدهم كما هو  
 قضيت الغاية وهو فاسد ويحجب بان لو شرطية لا غائية  
 وجواب الشرط قوله فانه يعلم انه يمكن ان يجاب بان  
 السلام في قول الله ولو كان الاتفاق جديسة وفساد في  
 كون لو غائية فانه بني الفساد المذكور على كون ال عقدي  
**قوله** فانه يعلم جوازه اي كاعلم جوازه مما قبلهم **قوله**  
 اي بعد استقرار الخلاف اي بان يمضي بعد اخلاف زمن يعلم به  
 ان كل قائل مصمم على قوله شيخ الاسلام **قوله** فنعمة الامام  
 الرازي مطلقاً اي سوا كان مستندهم قاطعاً ام لا بدليل  
 التفصيل الالهي بعده وقول بعض المحققين في معنى الاطلاق  
 اي سوا كان قبل استقرار الخلاف ام لا لا يصح لان ما قبل  
 استقرار الخلاف ليس فيه خلاف قائل **قوله** الا ان يكون  
 مستندهم اي مستند المخالفين الذي رجعوا قاطعاً  
 واوردانه ان كان المراد قاطع الدلالة اشكل عليه ان قاطع  
 الدلالة سلب يجوز مخالفة فكيف يتأتى كونه مستنداً لخلاف  
 اي المخالفة وان كان المراد قاطع المتن اشكل الاحتجاج بقوله  
 حذر من القاطع اذا قاؤه من حيث مدلوله وهو  
 ظني لا يمتنع القاؤه وقد يخار الاول واما ما من مخالفة  
 قاطع الدلالة نظر الامكان معارضته لظنية بثبوت قاله سم  
**قوله** فيمنع اتفاقهم بعد على احد السنين اي لان هذا اجماع  
 يخرج الاجماع الاول **قوله** بان تضمن ما ذكر اي اتفاقهم على  
 جواز الاخذ بكل من شقي الخلاف **قوله** فاذا وجد اي الاتفا

ك  
 اي اتفاقهم  
 بالحادث بعد

منزل المحاميط  
 اتبعناهم كما تامله  
 حيث يكره كل من  
 الا اجماع الرمنع  
 ما اقر اجتهادهم  
 الرمنع من غير  
 يتصور ذلك

Copy



لان انتم في حجة لا يقبل  
 استحقاقه استغفار خطايكم  
 يسلفي بالاجماع عنه بانه

على احد الشقين وقوله فلا اتفاق قبله اي لا اتفاق شرطه  
 فلم ينعقد الجماع على جواز الاتخاذ بكم من شقي الخلاف  
 واعتصم بان نفي الاتفاق لا يصح لوجوده قطعاً قبل الاتفاق  
 على احد الشقين ولذا قال الشهاب لوقال وقته بذلك  
 قبله كان بيننا وقد يجاب بحمل كلامه على ان الملة فلا اتفاق  
 قبله تمنع مخالفة قاله سم **قوله** واخلاقه مبني على ان  
 لا يشترط انقراض العرفان استرط جازا الاتفاق مطلقاً  
 قطعاً هذا انما يشكك بالقول الا حيزاذا الفاعل قطع محذور  
 مطلقاً ان يريد بان يخلف غير هذا القول او يترك هذا  
 القائل ان الفاعل قطع انما يحذر عند انقراض لبيان امر  
 بخلافه عند عدم انقراض لا احتمال ان يتبين الخطأ قطعية  
 هو سم **قوله** بان ما تروا ونسأ غيرهم تصوير للحالة التي يتألف  
 فيها الاتفاق من غيرهم بعد استقرار الخلاف **قوله** ان طال  
 الزمان او قصره بما علم التزاما اذ الفرض كون الاتفاق  
 بعد استقرار الخلاف كما ذكره بقوله اما بعده منهم اني  
 ومعلوم ان الاستقرار المدة كونه انما يكون بطول الزمن  
 كذا قال شيخ الاسلام وقال الكمال المراد الطول الزائد  
 على زمن استقرار الخلاف ولعل المظهر ما قاله شيخ الاسلام  
**قوله** بخلاف ما اذا قصه اني بان لم يستقر الخلاف **قوله** مع  
 ضمنية ان المصل عدم وجوب ما زاد اني هذا انما يتم اذا كان  
 المصل عدم وجوب الدية في قتل الذي وهو محل توقف  
 فليحرم ان لا يخفى ما في جعل المصل المذكور مجمعا عليه من القصاص  
 لظهور عدم كونه مجمعا عليه بالمعنى المصطلح عليه على ان

معارض  
 ركنية

وضعت

104  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 في حق من ادعى

ففي حق من ادعى انفسه باقتداره فليكن جميع عليه من الشبهة المذكورة فليكن  
 قوله بان يقول بعض المختصين حكما ان القام ان منه انما لا يفعل بغير  
 من على الجملة او يثبت ويعلق انما على من ادعى انفسه بغير  
 ادعى القول جازم على السمع او حكم وحكمه اذ كان عدلا وبغيره  
 الاستدلال الداعي والتأكد وانما لا يجمع الاستدلال على ما يقتضيه  
 المصلحة لا يبعد اليقاع وانما قال بعض كابر اهل حجة اذ كان واحدا ومما  
 يقول وعرو به اليقين ولم يثبت في حقه من كان جازم استقر المصلحة  
 لم يزل على امره ففقط اذ لا يوافق بانكارة ولم يكن حجة واذ كان قد  
 وهو غير الحق من المصلحة والنظر فيها بغير حجة فانه سم قوله  
 هو اخر ما سياتي في صورته في حق المصلحة السكون والجور من رعا  
 لا يؤول من قبلها انه حجة لا يجمع ليس اسر دق في حقيقتهم الاجماع عند  
 سبق القول من قبله في المسح ففقط عند دليل قول السكوني بغير ونفي  
 الثالث اسم الاجماع عند ما نلاحظ فليكن بان من ادعى انفسه لا حجة  
 لا يملك ولا يملك في السجدة كما سياتي في حق من ادعى انفسه فليكن  
 العلاقة السليمة بغير هذا الشأن وادعى القول على ما يكون فليكن  
 فليكن ان يكون من حجة ذكر الافرار على من ادعى انفسه لا يملك  
 ذكرها على المصلح المصنف في كل لون في القصاص الثالث الاحتياط في القول  
 الحجة لا يملك ولا يملك في السجدة كما سياتي في حق من ادعى انفسه فليكن  
 فليكن ان يكون من حجة ذكر الافرار على من ادعى انفسه لا يملك

لا يملك  
 بانكارة  
 لا يملك  
 لا يملك  
 لا يملك  
 لا يملك

في حق من ادعى انفسه  
 بانكارة  
 لا يملك  
 لا يملك  
 لا يملك  
 لا يملك











حجة بيان للاختلاف في انه حجة وقوله وفي كونه اجماعاً  
 حقيقة البيان لوجه الاختلاف في انه حجة وذكره  
 القول بالحجة والقول بعدمها فقد بينت ببيان المقامات  
 الثلاثة وعدم اغنا واحد منها عن الآخر ثم صيغ المصطلح  
 عن قلق وضمانه في المصطلح ولواستوضح لقال اما السكون  
 فالصحيح حجة وفي تسميته اجماعاً خلف لفظي ومثلاً للاختلاف  
 في حجيته اذ مع كونه اخصراً أيضاً **قوله** على اماره وصحة  
 بالمعنى وقوله مع بلوغ المحل حال من السكون او صفة ثانية  
 وقوله بلوغ الكلام من امانة المصدر لمفعوله وقوله بلوغ  
 المصطلح به في الهم وقوله عن مسألة اذ متعلق بالسكون ففيه  
 الفصل بين المتعلق وهو السكون ومتعلقه وهو عن مسألة  
 بقوله مع بلوغ الهم وهو وجه الركابة التي انزلها الله  
 على ناسياني بيانه من ان من هذا وقوله وهو صورة السكون  
 جملة معتدنة بين اسم ان وخبرها وهو قوله هل يغلب  
**قوله** فيكون اجماعاً حقيقة اي كما هو مفاد القول الثاني  
 والثالث **قوله** وان تنى بعضهم اي كما هو مفاد القول  
 الثالث **قوله** وقيل لا يكون اي كما هو مفاد القول الاول **قوله**  
 فلا يجتزى به ان قيل لم يصح بقوله فله يجتزى به مفراً له على قوله  
 لا يكون اجماعاً حقيقة وسكت عن نظره ذلك في قوله قبل نعم  
 فيكون اجماعاً حقيقة حيث لم يقبل فيجوز به قلنا لعدم الاحتياج  
 اليه اذ الحجة لازمة للاجماع بخلاف بني الحجة ليس لازماً  
 لانستفاد اجماع لان الاجماع اخص من الحجة ولا يلزم من نفي الحق  
 نفي المنة سم **قوله** ويؤخذ تصحيح الاول اي القول بان

اجماع

اجماع حقيقة المشا رايه بقوله فيقول **قوله** من لقيهم  
 انه حجة اي بقوله والصحيح حجة وقوله لان مدركه اي مدرك  
 الاول المذكور وهو قوله نظر اللغاة في مثل ذلك وقوله  
 بمودرك ذاك اي انه حجة وكونه مدرك انه حجة فلا يستفيد  
 من قوله السابق وثانيهما انه حجة واجماع لان سكوت العلماء في  
 سر ذلك يظن منه الموافقة عادة اي فاذا اتحد مدركهما كان  
 ترجيح احدهما لذلك المدرك ترجيحاً للاخر سم **قوله**  
 وفي هذا الكلام اي قول المصم وفي كونه اجماعاً **قوله**  
 تحقيق كما حصل الاقوال الثلاثة الى حاصل الاقوال  
 الثلاثة كونه اجماعاً حقيقة كما هو مفاد الثاني والثالث  
 او كما هو مفاد الاول وقد افاد ذلك من بقوله وفي كونه  
 اجماعاً حقيقة تردد مثاره اي وافاد بيان المدرك وهو  
 كون السكون يغلب احتمال الموافقة ام بقوله هل يغلب  
 فله الموافقة اي واورد على التحقيق المذكور ان حاصل  
 القول الثالث كونه حجة اي اجماعاً حقيقة وكونه لا يسمى  
 اجماعاً اي لا يطلق عليه لفظ اجماع وهذا الثاني لم يحققه  
 المصم في قوله وفي كونه **قوله** واجيب بان المراد تحقيق حاصل  
 المقصود بالذات من الاقوال وهو كونه اجماعاً حقيقة  
 ام لا واما التسمية فهي من غير المقصود بالذات وبان التسمية  
 داخلية في قوله وما قبله كبر ما اتفق منها وما اختلف قاله  
 قلت لا يخفى صنف الجواب الاول فلما اقتصر على قوله ان  
 التسمية داخلية في قوله وما قبله كان اولي والمراد بالتحقيق  
 من ادراك الشيء من غير نظر في هذا الكلام انبان ذلك الحاصل

بشر ليله ليلتي



بدليله وهو المدرك المذكور ويحتمل ان يكون المراد به ذكر  
 التي على الوجه الحق قاله سم قلت لقد اظهر الثاني لقوله  
 وبيان المدركه فقامل **قوله** وفيما قبله فمير لما اتفق منها وما  
 اختلف اراد بما قبله قوله وفي تسميته اجماعا خلف لفظي  
 فانه يشوب اتفاق الثالث والثاني على كونه اجماعا حقيقة  
 واختلافهما في التسمية والاحسن انه اراد بما قبله قول المصنف  
 والصحيح حجة وفي تسميته اجماعا خلف لفظي لئلا يفسد الاختلاف  
 في كونه اجماعا ايضا واورد على هذا الذي يران القول الثالث  
 قاعده في التفصيل موافقة القولين المطلقين بان يوافق  
 احدهما بصدده والآخر بعجزه واحدا المطلقين فبنا كونه حجة  
 وجماعا حقيقة وثانيهما بقي كل منهما وقد بين في التحسير  
 ان الثالث يوافق من اطلق المبادئ في الجرائن معا وان  
 خالفه في التسمية دون من اطلق الثاني في جزئه فهذا ليس تحريرا  
 لصورة الخلاف على القاعدة بل نسخ لها على ان جعل المصنف  
 موافقا لما يخالف قاعدهم المصريح بها في الثالث المفصل من  
 انه يدل على القول الاول بصدده وعلى الثاني بعجزه قاله  
 العلامة وفي جواب سم نظر فراجع **قوله** وكل ذلك اي من  
 التحقيق وبيان المدرك والتي يرمى وظيفة الشئ **قوله**  
 لسلم من الركائز اي ضعف التليف بسبب الفصل بين المقيد  
 وفيدته وتقييد الشئ قبل تمامه بما يتم به القيد ايضا اما الاول  
 فلانه فصل بين المصدر وهو السكوت وصلته وبين قوله  
 عن مسألة واما الثاني فلان الفرض من قوله مع بلوغه ان  
 تقييد المصدر بالمقيد بصلته لا مجرد المصدر مع ان هذا القيد

وهي قوله عن مسألة  
 راجعة دية فليبين

مقيد

مقيد بالبالغ الذي هو المسألة المذكورة ولم يذكر بعد  
 فليست امل سم **قوله** لسلم من التكلف في تاويله انما احتج  
 الى التاويل المذكور لان ظاهر تغيير المصنف غير صحيح لان  
 الموجود منها الاحتمال لكل من المواقفة وعدمها ولذا  
 صح تعلل الجميع به في الظن والما صح تعليل الجميع  
 اذ الظن هو الطرف الواجب ويمكن ان يجاب بان المصنف  
 في تغييره المذكور بالتحديد فاستعمل الظن في بعض معناه وهو  
 مجرد التاويل واللفظي هل يغلب ادراك المواقفة اي يحمله  
 غالبا واجما على ادراك عدمها سم **قوله** وانما فصل السكوت  
 الى الظاهر انه انما فصل لعدم تاييد العطف لان ما ذكره في  
 السكوت لم يعلم من التعريف **قوله** وكذا الخلاف فيهما لم ينتشر  
 القسبية في مجرى اجراء الخلاف بدون ترجيح الحجية لان  
 ترجيح الحجية في السكوت من حيث ان بلوغ المسألة  
 جميع المجتهدين يغلب الموافقة وظاهر ان ذلك غير موجود  
 لهما اذ الفرض انه غير منتشر **قوله** ولو خاض فيه لقال  
 بخلافه قال العلامة الشهابي يئى في خير الاحتمال والموافق  
 ممنوعة وهو ظاهر سم **قوله** فيما تم به السكوت اي في حكم  
 ما تم به السكوت فقول كنعن ان مثال الحكم المذكور اي كالحكم  
 بنقض الوضوء لا الذي تم به السكوت لانه مناصت الذكر  
 قاله الشهاب **قوله** كحدوث العالم قال العلامة الشهابي  
 لا يقال ثبوت الباري سبحانه وتعالى متوقف على ثبوت حدوث  
 العالم وقد توقف اجماع على ثبوت الباري فليكن متوقفا على  
 الحدوث لان نقول ثبوت الباري سبحانه وتعالى اي العلم به



متوقف على امكان العالم دون حد و **قوله** فلا يحجج  
فيه بالاجماع لم يقل فلا اجماع فيه لان المتوقف على ذلك هو  
الحجية والتسليم غير قاله الشهاب **قوله** ولا يشترط فيه  
امام معصوم قد يرد عليه ان هذا اشارة الى رد مذمب  
الروايف كمن ما اشار اليه غير مطابق لمذهبهم فانهم ذهبوا  
الى انه لا اجماع وان الحجية في قول الامام المعصوم وكلامه يدل  
على اعترافهم بالاجماع مع اشتراط الامام المعصوم فيه  
ويجيب بانه لا يتعين ان يكون اشارة الى رد مذمبهم  
الاجماع ام ثابت وان لا يتوقف على امام معصوم ودلهم  
بعدم ثبوته وان الحجية في قول الامام المعصوم والى عدم  
حجية قول الامام المعصوم حيث اشعر كلامه بانه لو وجد  
كان من جملة المجتهدين فانه مشعر بعدم حجته بقوله بجمعه  
قلت لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلفات التي ينبوعنها  
ظاهر المص والسبب **قوله** معناه انما بالقول بالوقوع **قوله**  
الصحيح امكانه اية عادة بدليل القول المقابل فان قيل  
قد تقدم في كلامه ما يفيد امكانه كقوله لا بمعنى افتقار  
الحجية وقوله وان الاجماع المنقول بالاحاد حجة وقوله وان  
لو لم يكن الواحد لم يحجج به وقوله والصحيح حجة فالجواب  
انه صرح به بوطنة لقوله وانما قطعي وللتلبيه على الخلاف  
في امكانه وقطعية وذلك غير مستغفار وما تقدم **قوله**  
كالاجماع على كل طعام واحد هذا نظير لظهور ان المذكور  
ليس بالاجماع **قوله** في وقت واحد راجع للمستلزمين **قوله**

نذكر انفسكم كذا في جوابه ان يرد  
عليه وسلم لا يشترط فيه ولا يرد  
منه في العلم بالاجماع لان  
المعروف على الجميع وانما  
والمعروف على الجميع وانما  
انما في خبره على ما في كتابه  
في كتابه

واجب

واجب بان هذا حاصله ان هذا قياس مع وجود  
القارق **قوله** اذ يجهم عليه الدليل الذي يتفقون  
على مقتضاه **قوله** بعد امكانه اي وقوعه اذا الحجية  
انما تكون بعد وقوعه **قوله** وقد دل الكتاب على حجية  
كما تقدم اي من قوله ومن يتشقق الرسول الالية وكذا  
السنة دلت على ذلك لحديث لا يجمع امتي على ضلالة **قوله**  
حيث اتفق المعتبرون بفتح الباء اي اتفقوا على حجية  
الاجماع وليس المراد بهم المجتهدين كما توهمه بعضهم وفي قوله  
بغير ان يجمعوا على اشارة الى ان من خالف في حجة غير معتبر  
وقد استدلل في المختصر وشروحه على انه حجة قطعية بوجوه  
منها انهم جمعوا على القطع بخطئة مخالف الاجماع  
والعادة تحيل اجتماع هذا العدد الكثير من العلماء المحققين  
على قطع في شرعي من غير قاطع فوجب بحكم العادة تقدير  
لأنه لا يقدح في القطع بخطئة مخالف الاجماع ولا يرد  
على ذلك ان فيه اثبات الاجماع بالاجماع ولا اثبات الاجماع  
بذلك قاطع توقف ثبوت ذلك النص القاطع على الاجماع  
لكون ثبوت ذلك النص مستغفار من الاجماع على القطع  
بالخطئة وذلك دور وذلك لان المدعى ان الاجماع  
حجة والذي ثبت به ذلك ما وجود نص قاطع دل على  
ذلك وجود صورة من الاجماع يمتنع عادة وجودها بدون  
ذلك النص وثبوت هذه الصورة من الاجماع ودلالتها على  
النص مستغفار من العادة قاله سم **قوله** على انه اجماع  
ضميرا انه يعود على الاجماع بمعنى الاتفاق فليس فيه الاخبار

وهو العلامة الكوراني  
كما في كتابه

السؤال معنى اولان السوانع  
احد هما الاولان وجه  
الرد عليه اشارة بمرور  
سنة وهو المردود  
والثاني بمرور سنة  
القاطع وبغير المردود  
المعنى

Copy ing S ersity







يجمعوا على ان الية واجبة بدليل قوله تعالى وما امرؤ الا  
 لتعبدوا الله مخلصين له الدين ثم يقول شخص لدليل قوله  
 صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنية **قوله** اي اظهاره  
 بذلك على ان المحدث هو اظهار الدليل واما الدليل في نفسه  
 فوجوده والمزاد باظهاره المستدل به في السلام **قوله**  
 او تاويل اذا قال المحققون في قوله عليه الصلاة والسلام  
 وعزوه النامة بالتراب ان تاويله عدم التهاون بالبيع  
 بان ينقص عنها فيؤول من بعدهم على ان معناه ان التراب  
 لما صبح السابعة صار كانه ثا منته **قوله** او علة كان جعلوا علة  
 الربا في البرا لامتيازات فيجعلها من بعدهم الادخار **قوله**  
 لا ما لم يتوضوا له اي لما علم من ان عدم القول بالشيء ليس قولا  
 لعدم ذلك الشيء كما تقدم مثل ذلك **قوله** الذي من شأن  
 الامة بعده ان لا يخرقوه اسارة الى ان المستحالة عارضة  
 لا عقلية اذ لا ملازمة عقلية بين حرمة الخرق واستحالة  
 الارتداد او ضرورة امكان ارتكاب حرمة ثم لا يخفى ان الامتناع  
 انما علم من الدليل السمي وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع  
 امتي على ضلالة لا من حرمة الخرق وحدها فان المعلوم  
 منها حرمة الاستحالة فتعبر المص بالامتناع غير جيد وقد  
 يجاب بانه علم من الحرمة بمقوتة ملاحظة مقدمة معلومة  
 وهي ما ثبت بالدليل السمي المتقدم من عدم اجتماع الامة  
 على الضلال والحاصل ان العلم بامتناع الارتداد يتوقف  
 على امرين كون الارتداد ضلالة وامتناع اجتماعهم على  
 الضلالة والامر الاول معلوم من هذا المجلد لانه علم حرمة

اي الاستاء الى شرب منه  
 انقلب وصر العربة  
 اخصلوه سجا وعز

المراد بالعدد بذهنا  
 بحسب العقلية فيصرف  
 في التفسير فيقول  
 كونه عليه

الارتداد

الارتداد لانه خرق والحرمة ضلالة والامر الثاني معلوم  
 من محل آخر وهو الدليل السمي فكان هذا المجلد منشأ للعلم  
 المذكور لانه يعلم منه ان ارتداد الامة ضلالة لانه خرق وقد  
 نقرر ان الخرق حرام فهو ضلالة فيعلم امتناعه بملاحظة  
 ما هو معلوم من امتناع اجتماعهم على الضلالة بدليل السمع  
 ومن هنا يظهر ان ما هنا منشأ للعلم بامتناع ارتدادهم سماعا  
 فتقيد المص الامتناع المعلوم ما هنا بقوله سمعا صحيح  
 رقيق فناملة قاله سم **قوله** والخرق يصدق بالفعل والقول  
 دفع لما يتوهم من ان الردة اذا كانت بالفعل لا يكون خرقا  
 للاجماع **قوله** وقيل يجوز الاولى وقيل لا يمتنع او يمكن شرعا  
 اي لا يحيله الشرع لان المبادر من اجواز شرعها هو الاذن  
 في الفعل والترك وليس بمبادر قطعا **قوله** لا تنفاد صدق  
 الامة وفق الارتداد اي لا يمتنع لا يمتنع ارتداد اخرجوا عن كونهم  
 امة وقيل الارتداد لم يجتمعوا على ضلالة وحاصل اجواب  
 ان اسم الامة صادق عليهم قبل الارتداد وهو من اقوى  
 انواع الضلال فيمتنع وقوعه منهم كسائر الضلالات **قوله**  
 كالتمصيل بين غار وخذ يفة اي كاعتقاد المفاضلة بينهما  
 عند الله تعالى **قوله** وقيل يمتنع اي اتفاقم على جعل ما لم يكلفوا  
 به **قوله** لان سبيل الشخص ما يختاره اي ومعلوم انهم  
 لا يختارون الجمل لما فيه من النقص وقوله وعدم العلم  
 بالشيء ليس من ذلك اي مما يختار لما تقدم **قوله** وفي القيام  
 بفرقتين اخا صلبة هل يجوز انقسامها فرقتين كل فرقة مخطئة  
 في مسألة مخالفة لآخرى كاتفاق فرقة على ان الترتيب في

ما علم ان العلم بامتناع الارتداد  
 العارضة يستلزم من الولى  
 السمي اعني قوله لا يجتمع امة  
 سوا سكة العلم يكون ارتداد  
 الامة بجمع ضلالة وهو مستبعد  
 من صفة الخرق لانه حرمة ضلالة  
 فيكون العلم لا ينشأ  
 من علم عام سمع وحرمة الخرق  
 وقوله لا يجتمع امة بامتناع  
 الارتداد ضلالة ليس متوقفا  
 على حرمة الخرق بل هو حجة  
 كون الارتداد ضلالة لما علم  
 من ان ارتداد الخرق هو حجة  
 بان كونه معلوما من الولى  
 لا ينافي كونه مستلزما  
 من جهة اخرى بل السبيل



الوضوء واجب وفي الصلوات الفائتة غير واجب والفرقة  
 الاخرى على عكس ذلك قال شيخ الاسلام ومحمد الخطا وعنده  
 اذا كان الصواب وجوب الترتيب في الوضوء والفائتة او غلب  
 فيها فاذ انظر الى مجموع المسئلتين فقد اخطأت الامة لانها  
 اتفقت على مطلق خطأ فاذ انظر الى كل مسألة على حدة لم يكن  
 جميعهم مخطيا نظرا الى خصوص الخطا فلم يتفقوا على خطأ  
 بخصوصه لانه اذا كان الصواب الوجوب فيها وقالت احد  
 الفرقتين بوجوب الترتيب في الوضوء وبعده في الفائتة  
 فقد اخطأت بالنسبة للفائتة واذا قالت الاخرى بالعكس فقد  
 اخطأت بالنسبة للوضوء فلم يجتمعوا على خطأ بعينه واذا  
 نظر الى مجموع المسئلتين فقد اتفقوا على مطلق خطأ وقس  
 على ذلك اذا كان الصواب عدم الوجوب فيها هذا ايضا ما اكا  
 كذا لم **قوله** الذي من شأن الامة بعده ان يخرجوه ان قيل لم  
 ذكر هذا هنا وفي مسألة امتناع الرداد السابقة  
 وتركه في قوله السابق وانه يجوز اخذ ان دليلنا لانه  
 لا موقع له مننا كانه لا عدم اخرج لا يدل على جواز انما ذكر  
 ويدل على عدم وقوع الرداد ووقوع اجماع بضاد السا  
 سم **قوله** وانه لا اجماع بضاد اجماعا سابقا اي لا يجوز اجماع على  
 حكم اجمع على ضده سابقا لانه يستلزم تعارض قاطعين بناء على  
 ان اجماع قطعي وتعارض قاطعين محال كما قاله الله قال  
 شيخ الاسلام والكمال واذ الكمال فيقول المتي اذ لا تعارض  
 بين قاطعين متعلق بما قبله من المسئلتين وقضية جواز  
 التقضا المذكور اذا كان ظنيا كالسكوتي وقد نقل السيد

السمهودي ما تقدم عن الكمال ثم قال والذي يظهر في توجيهه  
 اي ما ذكره المصنف ان اخذوا عن عطاء قطعا واجتماع الامة  
 على الخطا متمنع بحيث لا يجتمع امتي على ضلالة سواء قلنا ان  
 الاجماع قطعي او ظني وقضية امتناع ذلك في الظن ايضا  
 وسأينافيه جواز مخالفة السكوتي للدليل لانه لا يلزم عليه  
 تحطئة الامة بخلاف ما سنا فليتأمل سم **قوله** لا قطعي ولا ظني  
 اخذ العموم من كون الدليل نكته في سياق النقي وقوله وانه  
 لا يعارضه دليل عطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص  
 او الاجماع من افراد الدليل **قوله** اذ لا تعارض بين قاطعين  
 ينبغي ان يرجع هذا الكلام من قوله وانه لا يعارضه دليل باعتبار  
 فرض ذلك الدليل قطعا وقوله وانه لا اجماع بضاد اجماعا  
 انه لانه مفروض في القطعي وان يخص قوله ولا قاطع ومنقول  
 بقوله لا يعارضه دليل باعتبار فرض ذلك الدليل ظنيا  
 ويمكن ان يرجع لما قبله ايضا بناء على ان احد الجماعتين  
 قطعيها والاخر ظنيها وفيه تكلف سم **قوله** وعطف هاتين  
 المسئلتين بما قوله وانه لا يعارضه دليل والي بعد **قوله**  
 المعلوم من الدين بالضرورة اي الذي علمه صان نبيه العلم  
 الضروري من حيث استواء العام والخاص في معرفته وعدم  
 قبوله التشكيك والافه هو يجب المصير نظري مستفاد من  
 الادلة وقد اشار الى هذا الشيخ بقوله وهو ما يعرفه **قوله**  
 ليس بمراد لها اي بل مرادها ان الخلاف الى الذي ذكره الامام  
 مؤيد ما لم يعلم من الدين بالضرورة من الجمع عليه واما ما علم  
 من الدين بالضرورة مما اجمع عليه فلا خلاف في كفر جاحده **قوله**

هذا هو مراد الشيخ  
 في قوله لا يعارضه دليل  
 وهو ما يعرفه  
 وهو ما يعرفه  
 وهو ما يعرفه



وكذا المشهور ان مقتضى انه يكفر جاحده وان لم يعلم من  
الدين بالضرورة في مفهوم الايمان حيث عرفوه بان مقتضى  
بما علم ضرورة انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم ولا سلطة  
بين الايمان والكفر **قوله** وقيل لا يجوز ان يخفى عليه هذا هو المقيد  
في الفروع وقوله وفي غير المنصوص من المشهور قيل يكفر  
جاحده ضعيف والمعتد عدم الكفر **قوله**

كبر الشكلي

**الكتاب الرابع في القياس** تقدم الكلام على  
الظرفية واخره عما قبله لانه دون في الشرف في القوة **قوله** لا  
ولوروعيت القوة لكان القياس مقدا على الاجماع لاقت  
الاجماع قد يكون عن قياس كذا قيل وفيه نظره لا يلزم من  
كونه مستندا للجماع ان يكون اقوى منه **قوله** من المولية الرعية  
كالمن القياس وقيد بذلك للاحتراز عن القياس المنطقي  
فلا يقال تعريف المص للقياس غير جامع لان القياس في الرعية  
عام وقوله من المولية الرعية اي انه المقصود بالذات من  
الكتاب فلا ينافي انه يحتمل به في غير الامور الرعية تبعا فلا  
يعارضه قول المص في ما هو حجة في الامور الدينية **قوله**  
وموكل معلوم ان عرفه ابن الحاجب كالمدي بانه مساواة  
فرع لا اصل في مساواة حكمه وموافق من تعريف المص اذ الكلام  
في القياس الذي هو احد الادلة التي نصبها الشارع نظريتها  
المجتهد او لا والمساواة كذا كذا بخلاف الحمل الذي هو الحكم  
فانه فعل المجتهد المستحق واجب بان كونه فعل المجتهد لا ينافي ان  
ينصبه الشارع دليله اذ لا مانع من ان ينصب الشارع حمل المجتهد  
الذي من شأنه ان يصدر عنه دليله سواء وقع ام لا واورد ايضا

من انه من خريفة  
المراد بالمراد

هذا امر اب بالتصريح  
ولا يجب بالشرح بل انه  
حتى في الامور الدينية  
كقوله في الامور الشرعية كما لا  
درية في كلامه بل انه قد اضر  
قوله عليه السلام في تفسيره

انه

انه جعل الحمل جنسا للقياس مع انه غير صادق عليه لان ثمة  
القياس وثمرته التي غيره واجاب المص عن هذا الميراد بان  
يقال المصادف بالحمل السوية لا يثبت الحكم في الفرع والثنوية  
نفس القياس لا ثمرته ونقل عن ابنه ان الحق هو اعتقاد  
المساواة قال قائل ما يحصل في نفس القياس العلة المتضمنة  
للمساواة ثم ينشأ عنها اعتقاد المساواة والقياس هو هذا  
الاعتقاد والحكم مستند اليه وهو حكم المعتقد في نفسه بما  
اعتقده من مساواة احد الامرين للآخر وهو الحاقه في الجملة  
المذكورة وهي ثبوت ذلك الحكم او نفيه وقوله عمل معلوم  
الحق غير بالمعلوم ليشمل جميع ما يجري فيه القياس من موجود وغيره  
عما يعلم والملاذ بالعلم ما يشمل الظن **قوله** وهو المجتهد على  
الغالب او ان المجتهد شامل للمجتهد المطلق والمقيد وهو مجتهد  
المذهب الذي يقيس على امده امامية شيخ الاسلام **قوله** وان  
خصه بالصحيح الباء اخلت على المقصود عليه كما يفيد الش  
**قوله** والفاقد قبل ظهور فساد به ممول به اي سواد حمل في الحد  
ام لا اذ يجب على المجتهد اتباع ظنه وان كان فاسدا في  
الواقع قاله شيخ الاسلام وأشار الش به ذلك لدفع توهم نشأ  
من المقام فانه لما قرر انه يعبر في القياس الصحيح المساواة  
في نفس الامر كان فظنة ان يتوهم انه لا يجوز العمل بالقياس  
حتى يتحقق صحة تحقق المساواة في نفس الامر فبين  
انه يكفي في العمل به ظن صحة قاله سم **قوله** كالملاذوتية اي كانت  
يقاس احد شيئين على اخر فيما علم من افادته دفع المرص  
المخصوص مثلا للمساواة لانه في المعنى الذي يسميه الفاذا ذلك



الدفع ووجه كون القياس في نحو الادوية قياسا في الامور  
الدنيوية انه ليس المطلوب به حكم شرعي بل ثبوت نفع هذا الذك  
المريض مثلا واذلك امر دنيوي سم **قوله** فنتفه قوم عقلا  
اي عدم محال لا يتصور وقوعه عقلا **قوله** بمعنى انه من جم  
لتركه اي حيث لم يظن الصواب في سلوكه قاله الشهاب **قوله**  
ومنه ابن خزم شرعا اي صنع القياس في الاحكام الشرعية  
كما يفيد دليله ق ليس المعنى انه منته شرعا اي من جهة الشرع  
بمعنى انه ورد دليل شرعي يمنع القياس كما قد يتوهم **قوله**  
لان الموضوع لتسويغ ان فيه ان هذا الدليل لا يمنع  
المنع بل عدم الاحتياج الى القياس الا ان يقال اذا لم يحج  
اليه كان عشاو العقل يمنع عن العبث ويحايي بمنع ان  
عبث بل فائدة التوكيد والترجيح به عند المعارضة سم  
**قوله** بالاسماء اللغوية المراد بالاسماء الكلم ان لما قابل  
الفعل واخرق كما هو ظاهر **قوله** قلنا لا نسلم ذلك اي ولو  
سلم لم يدل على المنع بل على عدم الاحتياج ولو لم فهو معارض  
بما هو انج منه وهو الادلة الظاهرة في اجواز سم **قوله** ومنع  
داور اي شرعا فيما يظهر قاله الشهاب **قوله** كما يعلم ما ياتي  
اي كما يعلم الصديق المفهوم من الصادق **قوله** اول منه اي  
من الثبوت وقوله في الاصل حال من ضمير منه العائد على  
الثبوت او متعلق بالضمير بناء على ان ضمير المصدر يعمل عمل  
الفعل كالمصدر **قوله** ومنته ابو حنيفة في الحدود والنحن  
وان وافقناه في التعبير بذلك في بعض الاماكن لا نطلقه  
فيها بل نقيده بما اذا لم يدرك المعنى فيها كما يعلم من اجواب

هذا هو القياس في الامور الدنيوية  
والقياس في الامور الشرعية هو القياس في الاحكام الشرعية  
وهو القياس في الامور الدنيوية هو القياس في النفع  
وهو القياس في الامور الشرعية هو القياس في الحكم

والقياس في الامور الشرعية هو القياس في الحكم  
وهو القياس في الامور الدنيوية هو القياس في النفع  
وهو القياس في الامور الشرعية هو القياس في الحكم  
وهو القياس في الامور الدنيوية هو القياس في النفع

Copy ing ersity



**قوله** ومنه ابن عبد ان فيه ان يقال ان اراد شرعا  
فيه ما تقدم على كلام ابن حزم او عقلا فففيه نظرقا لاسم  
**قوله** فيها اذا وقعت تلك المسألة لوقال اذا وقعت كان  
الخصر ووضح **قوله** وقوم في السبب والشروط والموانع  
صورة والقياس في الشروط ان يشترط شي في امر فالحق  
بذلك الشيء الخ في كونه شرطا لذلك الامر فيقول الحال الى  
ان الشرط احد الامرين ويظهر بالقياس ان النص على  
استحالة الشيء الاول لكونه ما صدق الشرط لا لكونه ما هو  
الشرط فقط وهذا كذا في الباقية فتأمل ذلك لتعرف ان  
التصور بذلك هو المطابق للدليل الذي اوردته الس  
وما تصور به بقياس شرطية الوضوء على اشتراطه  
التي قاله الكمال فينا في ذلك الدليل اذ القياس على هذا  
التقدير لا يخرجها عن ان تكون شرطا مثلا ولا يقتضي ان  
يكون المعنى المشترك هو الشرط مثلا وهذا في غاية الوضوح  
وقال الشهاب ولو وصق المص هذا اي قوله وقوم في السبب  
الذي عقب قول ابن حنيفة رضي الله عنه كان السبب سم ومالك  
القياس في الشرط قياسا من الفضل على الوضوء في توقف  
الصلاة عليه كالوضوء فيكون شرطا لها ومالك القياس في  
المانع قياسا من القياس على الحيض في ترك الصلاة معه كالحين  
ومالك القياس في السبب ما ذكره الله **قوله** اذ يكون المعنى  
المشترك بينهما لوقال اذ يكون السبب والشرط والمانع  
هو المعنى المشترك بينهما اذ كان اجلي وكان قوله لا خصوص  
منعوبا عطفا على خبر كان واماني عبارة فهو مرفوع عطفا

على

على اسمها ولا يصح نصبه عطفا على خبرها لفساد المعنى  
وذلك لان مراد هؤلاء القوم بتعليل المنع باستلزام القياس  
في السببية وما عطف عليها عن خصوص المقنن والمقتنن  
عليه ما في المعنى المشترك عنه اي عن خصوص ما ذكره  
العلامة الشهاب رحمه الله تعالى سم **قوله** لا يخرجها عن كراي  
عن كونها اسبابا وشروطا وموانع وقوله كما هو علم لها اي  
لكونها اسبابا وشروطا وموانع وقوله يكون علم لما تريت  
عليها اي من الاحكام شيخ الاسلام وحاصله ان المعنى المشترك  
ليس هو السبب مثلا بل ما اشتمل عليه السبب بما يتحقق في  
غيره كالايجاج المذكور فانه مستحق في اللواط كالزنا  
فيستحق اللواط بالزنا لهذا الجامع **قوله** في اصول العبادات  
اي اعظمها واذ خلها في القصد كالصلاة بخلاف نحو الكفارة  
واراد بالقياس في اصول العبادات اعم من القياس في  
نفسها او فيما يتعلق كالزنا في المثال المذكور **قوله** ودفع ذلك  
بمنع ظاهري لان عدم النقل على لا يدل على عدم اجواز  
**قوله** تدعوا الحاجة الى صفتها اي الى مذكوله لجواز الصلاة  
على الغائب في المثال المرفق **قوله** اذ لم يرد نص على وفقد  
مفهومه اجواز عند الورود وقد يستكمل ما سمي من ان  
شرط القياس ان لا يكون دليل المصلح على اللزوم وقد  
يجاب باحتمال انه مبني على القول بعدم اشتراط الشرط  
المذكور فان فيه خلافا كما ذكره المصنف في المحصر خصوصا  
والمشكلة ما حوته من ابن الوكيل وهذا القيد كلامه  
ولعله من لا يشترط ذلك وبالحيلة فتأمل ما قاله بتمامه هو

Copy

ing

ersity



الاحتياط فلا اشكال على المصنف قاله سم **قوله** كضمان الدرك  
 اي كقياس ضمان الدرك على الديون قبل ثبوتها **قوله** ان  
 خرج المبيع مستحقا اي مثلا او مبيعيا او ناقصا **قوله**  
 والاصح صحة اتيه الفروع لانه الاصول وغير لازم موافقة  
 الفروع للاصول كما هو مقرر **قوله** كعامة الربا متعلق  
 بالحاجة واللام بمعنى في كانه قوله تعالى ونضع الموازين  
 القسط ليوم القيمة اي فيه **قوله** حيث يخرج المبيع  
 مستحقا ظرف للوجوب **قوله** وقد قال اي ابن الوكيل الخ  
 وهذه الجملة في معنى العلة **قوله** القياس في مبتدأ خبره  
 قوله هل يعمل الخ **قوله** في زمانه اي زمان النبي صلى الله  
 عليه وسلم في زمان القياس كما قاله شيخنا وذلك ظاهر  
**قوله** وذكر اي ابن الوكيل له اي للقياس الخرجي الحايجي  
 صور اي امثلة وقوله ذكره كما تقدم اي في كلام الخ من  
 ان القياس يقتضي منعه **قوله** للفقهاء الثاني اي وهو  
 ما تدعو الحاجة الى خلاف مقتضاه **قوله** ومنها وهو مال  
 الاول اي وهو ما تدعو الحاجة الى مقتضاه **قوله**  
 القياس يقتضي جوازها اي القياس على الصلاة على  
 شخص غائب معين ويبي صلاة صلى الله عليه وسلم على  
 النجاشي **قوله** معارضة عموم الحاجة له متعلق بالحاجة محذوف  
 اي عموم الحاجة الى خلاف مقتضى القياس له متعلق  
 بمعارضة شيخ الاسلام وطائفة ان ضمان الدرك يتعارض  
 فيه امران قياسا على بعية الديون المعدومة فيمتنع وهذا  
 هو جواز القياس فيه الذي اقتضاه كلام المصنف حيث ضعف

المنع

المنع والثاني ملاحظة عموم الحاجة له فيحكم بجوازه ولا يقاس  
 بضمان بعية الديون المعدومة وهذا هو منع القياس فيه  
 الذي حكاه المصنف بقوله ومنع قوله الخ سم **قوله** واخرون  
 في العقلية واخرون في النقي الاصيل قضية تضعيف  
 هذين القولين ان الصحيح عنده جواز القياس وحجته  
 في العقلية والنقي الاصيل لانه لا مانع من ضم دليل الى  
 اخر وجهه عليه انه هلا اجازته في الشرعيات لولا ان  
 حكم الفرع منصوصا مع انه منع ذلك كما ياتي في هذا الكتاب  
 فما وجه الفرق بينهما قاله سم **قوله** لاستغناءها عن العقل  
 فيه ان هذا الدليل انما ينتج عدم الحاجة الى القياس امتنا  
 وقد تقدم نظير ذلك واجواب عنه بما فيه فراجع **قوله**  
 مثال ذلك قياس الباري على خلقه الخ هذا مما يسمى عند  
 المتكلمين بقياس الغائب على الشاهد وصنفه المسامحة  
 الرازي وغيره بانه لا يفيد اليقين والمطلوب في المسائل  
 التي استدلوا بها اليقين مع ان في تعيينهم عن الباري  
 تعالى بالغائب اساءة او بسخ الإسلام **قوله** في النقي اي  
 ذي النقي لانهم يقيسون نقي على نقي بل انما يقيسون شيئا لم يجد فيه  
 حكما بعد البحث عنه على شي بهذه الصفة والمترادف بالنقي  
 الاصيل البراءة الضمنية كما ذكرنا في تفسيره بقوله اي بقاء  
 الشيء **قوله** فاذا وجد شي يشبه ذلك اي ما انتفى فيه الحكم  
 لا تنفاهم دركه فقوله لا حكم فيه صفة كاستغناء شيخ الاسلام  
**قوله** للاستغناء عن القياس بالنقي الخ فيه ما مر في الذي  
 قبله **قوله** اذ لا مانع من ضم دليل اي وهو القياس الى اخره



البراه الاصلية **قوله** وتقدم قياس اللغة جواب سؤال  
تقديره لم تركت ذكر قياس اللفظ فأجاب بأنه تقدم **قوله**  
لأنه يظن أنه أغفل قال الشهاب المراد نسبه لكن في الصحاح  
أغفلت الشيء إذا تركته عن ذكر منك وتغافلت عنه ولا يصح  
هنا وهو ما منع من صلاح حجة بناء على أن المراد لئلا يظن  
بواسطة تركه من الكتاب راسا فليست له سم **قوله** والصحيح أن  
القياس حجة أي على المجتهد ومقلديه قاله سم والظاهر أن قوله  
والصحيح أن مقابل المنع فيما تقدم ولا يقال أن المقابل للمنع  
الجواز لأننا نقول لا معنى لجوازه المكونه حجة فاجواز مستلزم  
لكونه حجة **قوله** الذي هو الذي نعت للسكون وضيم هو  
للسكون وهو مبتدأ خبره قوله وفاق وقوله في مثل ذلك  
متفق بوفاق والاشارة بذلك للقول المذكور وقوله من  
المصول العامة حال من ذلك واعتبر كالعقد التكرار ويوم  
وكون المسكوت عنه من المصول العامة ليكون هذا الإجماع  
وطعيا ولهذا قال سئل الدين ولما كان إجماعا سكوتيا وهو  
ظني لم يقطع دفعه بأن مثل هذا السكوتي قطعي لا ظني لقضا  
العادة قطعا بأن السكوت على مثل هذا المصل الكلي الدائم  
لا يكون إلا عن وفاق أي فهو من السكوتي الذي وجدت  
فيه إمامة الرضا فيكون من قسم الصريح حج قوله ولقوله تعالى  
عطف على قوله لعل كثيرا وأخره عنه لأنه محتمل لغير ذلك بأن  
يحمل الاعتبار على الاحتياط والإلتزام **قوله** كأقل الخبيث  
مثال لله مور التي ترجع للعادة والخلق فالاقل للعادة  
والخبيث للخلق وكذا القول فيما بعده وقوله وأكره أي حد

ماذا ذكر

ماذا ذكر من الخبيث والنفس والحمل وأورد أن قوله إلا  
العادية والخلقية يعني عنه ما بعده لشموله له لا شئ  
المقنود بما بعده المشارة إلى أن القياس لا يجري في كل من  
الاحكام لأن منها ما لا يدرك معناه بل انما يجري فيها ما  
يدرك معناه والعادية والخلقية مما لا يدرك معناه فيكون  
استثنائه وإخلاله استثناء ما بعده ها ويكون استثنائه  
معنيا عن استثنائها واجيب بأن العادية والخلقية  
ليست من الاحكام الشرعية ولو سلم كونها منها بالثاويل  
بأن يراد بالعادية والخلقية الاحكام المترتبة عليها كالاحكام  
المترتبة على كون أقل الحيض يوم وليلة مثلا من حرمة الاستماع  
بمن رأت الدم في يوم وليلة أو يراد بالاحكام في قوله والماضي  
كل الاحكام ما يعمل النسب التامة سواء كانت مستفادة من  
الشرع أو من العادة والخلق قد كبرها معها اشارة الى المخالف  
في كل منهما وأنه اختلف في كل منهما بخصوصية وبهذا يدفع  
ما أورد الكمال من أن الجمع بينهما كالتكرار المنافي للاختصار  
قاله سم **قوله** فلا يجوز ثبوتها بالقياس أي فلا يقاس القياس  
مثلا على الخبيث في مده وقوله فلا يجوز أن عدل اليه عن أن  
يقول فلا يكون القياس حجة فيه الذي هو ظاهر صنيع المصم  
اصطلاحا لكلامه لأن الخلاف إنما هو في جواز ولا في عدم  
جحيته اشارة لشيخ الإسلام **قوله** بمعنى أن كلام من الاحكام  
صالح أي أن كل حكم في نفسه وعلى انفراد مع قطع النظر  
عن غيره صالح لأن يثبت بالقياس هذا أم لا القائل  
يجوز القياس في كل الاحكام لأن الاحكام جميعها يجوز



ان تكون ثابتة بالقياس بحيث يجمع جميعها في ثبوتها به  
او لا يجمع دعوى ذلك لانه لا بد من كل قياس من اصل مقبس  
عليه يثبت حكمه بغير القياس كما سياتي فلا يتصور جريان  
القياس في الكل بخروج المصنوع المقبس عليها قاله **سَمِ قَوْلُهُ**  
بان يدرك معناه فيه ان يقال ان المحتاج لا يدرك معناه  
هو المقبس عليه لا المقبس الذي ذكره وذلك لان المراد بمعناه  
المعنى الذي له شرع الحكم لا مطلق المعنى اذ لا ارتباط له بالقياس  
ولا يخفى ان القياس يتوقف على ادراك ذلك بالنسبة للمقبس  
عليه لئلا يكون ان يلحق به ما ساركة في ذلك المعنى وانه بعد  
ادراكه بالنسبة اليه لا يتوقف القياس على سوى ادراك وجود  
ذات ذلك المعنى في المقبس وان لم يدرك انه شرع له الحكم  
فادراك المعنى بوصفه شرع له الحكم كما هو المراد انما يحتاج  
اليه في القياس بالنسبة للمقبس عليه اللهم الا ان يريد  
بادراك معناه ان يدرك فيه وجود ذات المعنى الذي علم  
شرعيته الحكم له في المقبس عليه وقد يتوجه بعد ذلك ان  
التثنية على ادراك المعنى بالنسبة للمقبس عليه اهم لان المحتاج  
اليه في القياس على ما تقرر فاما مقتضاه عليه اولى من العكس  
الذي ارتكبه وقد يقال انما اقتصر على التقرض له في جانب  
المقبس موافقة لكلام المصنفان المستثنى في كلامه  
بمعنى العكس ويجاب بان ذلك لا يقتضي تدريس ما يتوقف  
عليه القياس من ادراك المعنى في المقبس عليه فليتامل توجيه  
وجه كلامه **سَمِ قَوْلُهُ** وهو اعانة الجاني قضية الاعانة عدم  
اختصاص ذلك بالعاقلة الا ان يريد الاعانة الكاملة فتخص

بالعاقلة

بالعاقلة لستة ارتباطهم به دون غيرهم فليتامل **قَوْلُهُ**  
فيما هو معد ورفيه ما عبا رة عن قتل واليه يعود ضمير فيه  
ونه الكلام مضاف في محذوف اي في بدل قتل هو معدور  
فيه اذ الساعا نة انما ياتي في الدية سايه القتل **قَوْلُهُ** كما يبان  
القارم ظاهرا هو الاعانة ان هذا الشارة لله صل المقبس  
عليه وحكمه وعلته فالمقبس عليه القارم والحكم وجوب  
الصرف اليه وعلته هذا الحكم اعانة فيما هو معد ورفيه وقد  
يرد عليه ان هذه العلة تقتضي تخصيص الاعانة حسن  
الزكاة اذ حكم المصل هو وجوب الصرف من الزكاة فليتامل  
**سَمِ قَوْلُهُ** لاصلاح ذات البين اي الحالة الواقعة بين  
الطائفتين **قَوْلُهُ** وقيل يجوز ما له قياس عسير قصب  
السكر مثلا على حل الخمر قيل نسخ **قَوْلُهُ** نحو اكرم زيد العلم  
اي فلا يقاس عليه عمرو وقوله ونحو انحر حرام سكارها اي  
فلا يقاس عليها النبيذ **قَوْلُهُ** الحمد اي الامر بالقياس  
**قَوْلُهُ** استند اي الامر بالقياس **قَوْلُهُ** بل الفائدة بيانه  
مدرك الحكم الحسن ان لو قال لا حتم ان تكون الفائدة  
انما قاله الشهاب وقد يقال انه قصد المبالغة في تقدير  
هذه الفائدة والرد على الخصم **سَمِ قَوْلُهُ** واركانه قال  
الشهاب واركانه الشيء اجزاؤه الداخلية فيه التي يتركب  
منها حقيقته وتوجد بها هيومية قاله العوض وغيره وقد  
علمت ان القياس على معلوم على معلوم هو او مساواة  
امر اخر وحي فذلك ان تتوقف في كون هذه المركان وبعضها  
محققا لوجود القياس خارجا وبقية سم بقوله انت خير

اركان القياس

Copyrighted material



بان هذه الامور اذا تحققت تحقق القياس في الخارج  
 اي الواقع ونفس الامر فلا وجه لهذا التوقف وكأنه ظن  
 ان المراد بالخارج منها ما يراد في الاعيان وهو مقطعاه  
 فتعطين له فقلت شبهته في ان تعريف القياس بقولنا  
 حمل معلوم على معلوم انما هو اداة معلوم انما يدل على  
 دخول المعلوم في مفهومه كما يدل تعريف العلم بعدم البصر  
 على دخول البصر في مفهوم العلم كما تقرر بل هو خارج وكذا  
 القول باننا لم لو كان التعريف هكذا امثلا معلوم حمل على معلوم  
 كما كان داسر على الدخول فالحق ما قاله الشهاب فالوجه  
 ح ان يراد بالركن ما لا بد منه واما قوله وكأنه ظن ان  
 المراد بالخارج ان هو بمنزلة عن مراد الشهاب فتأمل ذلك **قوله**  
 مما يصدق عليه العلة اي توجد فيه وفي المسكار مطلقا  
 سواء كان اسكار حرا وغيره **قوله** مما يصدق عليه المعلق اي  
 متعلق المعلق وهو الخمر **قوله** ومعنى مشتد اي وهو  
 العلة الجامعة كالاسكار في قياس النبيذ على الخمر **قوله** وحكم  
 للمقيس عليه اي من جواز ومنع **قوله** فقال الاول المصل  
 ان جعل الـ الاول من مقول المص لان المقدركا لثابت  
 فهو من الـ والدليل على تقديرها في كلام المص قوله الثاني  
 كذا الثالث كذا قوله اي دليل الحكم اي دليل المصل  
 من كتاب او سنة او اجماع **قوله** وسياق الخ جواب ان  
 يقال قد عرفت الخلف في المصل فالحكم الفرع **قوله** كيف  
 ودليله القياس اياه والقياس لا يصح عده في احوال الفرع  
 من اركان القياس وينبغي ان يكون البين ركن من اركان

بين افعوله مفرقا  
 من شفرته

نفس

نفسه قاله العلامة واما قوله ولما قل ان يقول يمكن  
 جعله فرعاً لتفرع عن اصل وهو دليل الحكم به ولا يعد الفرع  
 من اركان القياس فيجوابه كما قال سم ان الكلام انما هو  
 في الفرع الذي هو من اركان القياس في الفرع في الجملة  
 وما ذكره انما هو بضمي يكون القياس فرعاً في الجملة **قوله**  
 قال اول اي من قولي الفرع مبني على الاول اي من اقوال  
 الاصل وهو كونه محل الحكم وفيه المقتضيات في البناء على  
 ما ذكره حيث اذ لم يمنع من بناء الاول في معنى الفرع على غير  
 الاول في معنى المصل كما حكم والدليل فان الفرع بمعنى المحل  
 ينبغي ان يكون حيث حكم على المصل بمعنى الحكم والدليل ان يقال  
 هذا البناء بواسطة حكمه ما ايضا فليتا مل قاله سم **قوله**  
 والثاني اي من قولي الفرع وهو حكم مبني على الثالث اي من  
 اقوال المصل وهو حكم المصل وكذا على الثاني اي من اقوال  
 المصل وهو دليل حكمه **قوله** لا يخرج عما في اللغة من ان  
 المصل هو هذا اظهرا اذا كان المصل الدليل او الحكم فان  
 الحكم ينبغي على الدليل وكذا الحكم ينبغي على الحكم واما اذا  
 كان المصل الدليل او الحكم فان الحكم ينبغي على الدليل  
 وكذا الحكم ينبغي المحل كما لير مثلاً فلا معنى حمل الفرع  
 بمعنى محل الحكم كما لا ريب عليه اذ لا يحمل الذات على الذات ولا  
 معنى ايضا حمل الفرع بمعنى حكم على المصل بمعنى محل الحكم اذ  
 لا معنى لحمل حكم المصل على ذات الحكم مثلاً ان يراد في الاول  
 حمل المحل من حيث حكمه على المحل كذا ذلك وفيه الثاني حمل حكم  
 الفرع على المحل اي من حيث الحكم ايضا وسم يرجع الامر الى حمل







بما اجاب به اي ذكر ما اجاب به في حال كونه مخرجاً نفسه  
من التأمل وأعمال الفكر فيه فهو ناسخ عن عدم التام  
**قوله** لا طائل منته اي لا مكان منع عليه الطم ناسخ المتقدم  
من القياس التدرجي وامكان تصحيحها في صورة المقار  
على قياس التفاضل على البر قد عوى ظهور الفائدة المتقد  
ممنوعة **قوله** وعلى تقدير اعتباره اي اعتبار التقييد  
فكان ينبغي حمل اطلاقهم اي اطلاق القوم فانهم قالوا  
يشترط كونه غير فرع ولم يقيدوا بما اذا لم يظهر للوسط فائدة  
كما قيل ما يوبه ولم يقولوا ايضاً مطلقاً فعبارة هم محتملة للتقييد  
بالتقييد المذكور لا مقيدة بالاطلاق فلا تحتمل التقييد المذكور  
كما نسب ذلك لهم المصم بقوله وقيل مطلقاً فكان المناسب  
على فرض اعتبار التقييد المذكور حمل اطلاقهم عليه بان يقول  
فيما تقدم ومن شرطه ثبوته بغير القياس ان لم يظهر للوسط  
فائدة او يقتصر معنا على قوله معنا وغير فرع ان لم يظهر للوسط  
فائدة وان لزم عليه التكرار على ما تقدم وقوله كما ان يحكى  
بقيل اي لا ان يحكى ان اطلاق بقيل المفيدة تضعيف ما ذهبوا  
اليه مع انه ما هو الصحيح وعلى فرض ان التقييد هو الصحيح فعبارة  
محتملة له حملها على ما ينال التقييد وتضعيفها لا يناسب **قوله**  
وان يعدل عن سنن القياس فاعل يعدل ضمير يعود على حكم  
الاصل اي بشرطه في حكم الاصل ان يكون جارياً على سائر القياس  
وطريقته بان يكون مشتملاً على معنى يرجح تقديمه من  
الاصل الى الفرع ما خرج عن ذلك بان لم يشتمل على المعنى المذكور  
لا يقاس على محله كالحكم الثابت لخرقة رضي الله عنه وهو قبول

شهادته

شهادته وجعلها قاعمة مقام شهادة رجلين فان العلة في  
ذلك بتدنيقه وعلمه بان الله صلى الله عليه وسلم يقول الحق  
وسبقه الى فهم حل الشهادة بالاشهاد لذلك وظاهر ان هذا  
غير موجود في غير ضرورة ان السبق المذكور لا يتصور في غير  
بعد ثبوته له **قوله** لا المعنى اي المعنى يتعدى الى الفرع من  
عدم وجود معنى اصلاً او وجود معنى لا يتعدى كاهنا  
**قوله** فحسبه اي كافيته عن شهادة اثنين **قوله** فلا يثبت هذا  
الحكم اي قبول شهادته وعدّها بشهادته رجلين **قوله** المناسب  
لذلك اي للشهادة وقوله من المتدين والصدق بيان للمعنى  
المناسب **قوله** وعلمت انك لا تقول الحق اي ومن جملة ذلك  
شراؤك هذا الفرس من امرأتي **قوله** فجعل النبي صلى الله  
عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين لعل ذلك في غير الزنا وغيره  
مما يثبت بشاهدين **قوله** للاستغناء عن القياس بذلك  
الدليل المناسب في التعليل لانه لا معنى لاحاق احدهما بالآخر مع  
ان ذلك لهما واحد **قوله** فان الطعام الموعلة لقوله مثاله  
اي وجه كونه مثلاً ان الطعام اذا وقال الشهاب لا يخفى ان  
هذا الكلام انما يطابق ما مضى ان لو كانت العبارة وان  
لا يكون موضوع دليل حكم الاصل او متعلقة بما يملك للفرع  
هو قد يجاب بان ان اندرج في موضوع الدليل كل من الاصل  
والفرع كان الدليل متناً ولا لهما ان اندرج في موضوع متعلقة  
فرع دلالة الدليل على المعنى الصادق عليهما فالمطابق  
حاصلة غاية الامر ان في التعبير عما في مثله شائع فلا  
اعتراض به **قوله** وسيأتي من شروط العلة ان مقصوده بهذا



الفرق بين ما مبني من اشتراط المذكور وما ياتي في العلة  
من اشتراط عدم تناول دليلها حكم الفرع على المختار وقد ذكر  
المخلاف فيما ياتي دون ما هنا وحاصل الفرق ان المخالف  
في اشتراط ما ذكر في العلة بنا على جواز دليلين على ما دلل  
واحد وهو البناء على مناسباتها اذ جعل احدا للدولتين اتصالا  
والاخر من غير مقتضاها كذا كان المفضل ليس بالولي من العكس  
فالقياس لا يمنع لما يلزم عليه من الحكم فلذا كان هذا الشرط متفقا  
عليه دون المرق في هذا ايضا ما اشار اليه واعترضنا العلامة  
ومثله الشهاب واللفظ الاول بما نصه من البين ان الدليل  
العلة والاصل قطعاً اذ معنى الدلالة على العلة الدلالة  
على كونها معرفة للحكم المعين او باعتبارها عليه فاذا فرض انه وال  
عنا حكم الفرع كان والاصل حكيم قطعاً ما قيل في احد ما يلزم  
ان يقال في الاخر هاتين فيلزمهما ان ياتي بمنا مقابل ما ياتي  
بقول الشهاب ياتي بمنا ممنوع وقد تحمل للفرق بين المسئلتين  
فراجع **قوله** واث المص بالظاهر بدل الضمير اي حيث لم يقبل  
وان لا يكون دليله وكان الشهاب الى انه لا وجه للعدول  
الى الظاهر وقد يقال وجه العدول دفع توهم عود الضمير  
الى غير حكم المصل مما هو اقرب منه لفظاً كلفظ القياس وقد  
يقال هذا التوهم بعيد جداً فلذا لم يرجع اليه عليه على ان هذا  
التوهم لا ياتي في قوله وكون الحكم متفقاً عليه اولاً بالضمير  
لم يتوهم عوده لحكم الفرع بل شبهة **قوله** والاصل يحتاج اي وان لم  
يتفق عليه فانه يحتاج عند توجه المنع عليه الى اثباته فينتقل الى  
مسئلة اخرى وهي اثبات حكم المصل في الشيخ الاسلام اي وهشوا

ممنوع

ممنوع منه ومجمله اذ لم يرم المستدل اثبات الحكم والعلة  
والا فليس ممنوعاً لا يعلم مما ياتي فلا يورج عدم الاتفاق  
**قوله** ويعتبر المقصود اي وهو اثبات حكم الفرع **قوله** لياتي  
للخصم لباهاً ممنوعاً بحاج عنه بانه ياتي له منعه من حيث العلة  
كما هو المراد وان لم يثبت منعه من حيث هو قاله الشيخ الاسلام  
وبه يحاج عن ايراد الكمال بقوله هذا المصلية مع اشتراط  
اتفاق الخصم عليه هاتين لان اشتراط الاتفاق يدل على  
طلب سد باب المنع كما يدل عليه قول الشهاب فيحتاج عند منعه  
الى اثباته وانما التعليل بقوله لياتي للخصم لباهاً ممنوعاً  
يدل على طلب عدم سد باب المنع فبما مبني فيا **قوله** فانه لا مند  
له اي من حيث البحث واما من حيث العمل فله مذنب يعلم **قوله**  
ولكن لعنتين مختلفتين الجار والمجرور متعلق بمجذوف  
والمتقد يروى لكن ثبت لعنتين او يصح جعله صلة الاتفاق  
فيكون متعلقاً بقوله متفقاً لان الاتفاق لما بوا سيطرة  
العنتين ولما قوله المرق اوله فليستين بقلته بمجذوف  
اي او كان ثابتاً لعله اذ لا يمكن الوصف بالاتفاق للعلته مع  
الاختلاف في وجودها وقال العلامة لا يخفى ان القسم  
الثاني لعنتين ايضا لعله لا يوظفها في الصواب في المقابل  
ان يقال بعد قوله مختلفتين فان منع الخصم عليه علة المستدل  
لا وجودها في المصل فهو مركب المصل وان منع وجودها في  
المصل فهو مركب الوصف وواجاب سم بان السوفيا منعه  
الم الاشارة الى انه لم يعتبر في التسمية بمركب الوصف وجود  
علة الخصم كما ينبغي من توجيه الم تلك التسمية حتى لو فرض عدم



تعليله بالكلية كانت التسمية بذلك بحالها ولعل ذلك من  
دقائق هذا الكتاب **قوله** فان علمه في المصداق وهو  
حلي الصبي متفق عليه بيننا اي معاشر السافعية وكذا  
المالكية وبين الحنفية فالقياس من السافعية والمالكية  
القائلون بعدم وجوب الزكاة في حلي الزكاة في حلي البالغة  
كالصغيرة للعللة المذكورة وهو كونه حلياً مباحاً والحنفية  
بدون ان العلة في عدم وجوب الزكاة في حلي الصبي كونه  
حلي صبيته وهذه العلة غير موجودة في حلي البالغة فالقياس  
المذكور غير مقبول كمنع الحنفي وجوب العلة في الفرع كما اوضحه  
ال**قوله** اي القياس المستدل انما احتاج الى ذلك لان كلام  
المصيرم عود الضمير من قوله فهو غايه على الحكم مع ان المسمى  
بمركب المصل هو القياس لا الحكم **قوله** اي بناءه اسما وبذلك  
ان التركيب في مركب المصل وكذلك في مركب الوصف كما سيقول  
بمعنى البناء المذكور لا بمعنى التركيب عند افراد وهو تابع في  
ذلك للامدي وفي العضد ما يخالف ذلك وهو خلاف في  
التسمية مع الاتفاق على ان مسمى المركب في القسمين كما ذكره  
ال**قوله** والتسمية امر اصطلاحي لا مشاحة فيه قال المال وما  
سلكه ال**قوله** يتبع الامدي اقرب مما سلكه العضد ومثله اجز  
المهام **قوله** فان علمه في المصداق وهو فلانة التي تزوجها  
طلاق **قوله** متفق عليه بيننا وبين الحنفية مثل الحنفية  
في ذلك المالكية فان العلة عندنا اي المالكية في المصداق  
عدم ملك المحل الذي يقع عليه الطلاق وهو العصمة فالطلاق  
المذكور تجيز لا تعليق واما التعليق فيقع به الطلاق عند

حصول

حصول المعلق عليه لوجود ملك المحل الذي يقع عليه الطلاق  
**قوله** ويقول ما تجيز اي فلا يصح القياس المذكور لعدم  
وجود العلة التي تنعدي الى الفرع في المصداق ولا يتبدل  
اي لا يندمنا في الحنفي واما بالقياس للقياس ومقتضى  
فعله به فان قيل الحكم بعدم القبول في مركب الوصف مع ان  
الحنفي يمتنع وجود العلة في المصداق بناءً على قوله المصداق فان لم  
يتفق على المصداق ولكن رآه المستدل اثبات حكم ثم اثبات العلة  
فالمصداق بقوله فانه في ذلك قد منع الحنفي وجوب العلة في  
المصداق ايضا مع ان القياس مقبول اي ناهض على الحنفي قلنا  
لا مشافاة لان الكلام مناهض في مركب الوصف باعتبار مجز  
الاتفاق على الحكم مع منع الحنفي وجوب العلة في المصداق بدون  
اثبات المستدل لها والكلام مناهض مع اثباته كما يصرح بذلك  
الكلام في المحلين **قوله** في الاول اي القياس الاول وهو  
مركب المصل وقوله في الثاني اي القياس الثاني وهو مركب  
الوصف **قوله** للمخلافين اي مقتضى ارباب المذاهب  
المختلفين وهم مجتهدوا المذاهب وخوفاهم الذين يجتمع كل منهم  
لقول اماميه على خضعة المقتضى امام **قوله** ولو سلم الحنفي  
العللة للمستدل الى اي سلم له ان العلة في الربا الطم مثلا ولم سلم  
وجودها في المارز مثلا **قوله** حيث اختلفا فيه اي في الفرع  
كما استظهره سم بتعالين الشهاب بن قول شيخ المصداق **قوله**  
قالت وجودها اي في الفرع او في المصداق **قوله** فان لم يتفق  
الحق قال العلامة هذا لا يلازم جعل اتفاق الخصمين شرطا  
في اخرج عبارته واجاب سم بما حاصله ان ما سنا مقيد لما سبق



فقولنا هذا لا يشترط كونه متفقا عليه أي حيث لم يرد اثباته  
بالدليل ويحصل من مجموع الموضوعين أن الشرط عند المصنف  
أحد الأمرين من الاتفاق أو الابطال وأن الأصل هنا لا يشترط  
خصوص الاتفاق لا كسفائه بالبيانات المذكور وقبوله وأن  
مقابلته يشترط ذلك المحض لعدم اكتماله بما ذكره قال  
وبهذا يستفاد ما اطلال به وما زعم من عدم الملازمة وإن  
القبول مبني في كلام المصنف على عدم اشتراط الاتفاق وليس  
كذلك كما يوظفاه فقامل ثم رأيت شيخ الإسلام يوضح لدفع  
المنافاة بين الموضوعين فراجعناه قلت نأشك أن عبارة المصنف  
غير موفية بأقادة التقيد المذكور وإن كان مراده حيث لم يذكر  
هذا المصنف ما تقدم تكونه متقيدا لا إطلاق مفهومه من عدم  
صحته القياس عند عدم الاتفاق كما قاله شيخ الإسلام ووجه  
لهذا مفرغ على ما تقدم فافهمه كلامهم من أن ما مناه غير  
مفرغ على ما تقدم غير صحيح وأما دعواه أن اعتراض العلامة  
بأن ما هنا مبني على عدم اشتراط الاتفاق مبني على تفريع  
ما هنا على ما تقدم فمجموعة منها يتنازع على متامل  
**قوله** بطريق أي مشك من مسالكها المتيقنة وإنما عبر في  
جانب إثبات العلة بالطريق وفي جانب إثبات الحكم بالدليل  
وأن كان الطريق دليلا أيضا فنظر المصنف في الاستعمال  
من التعبير عن دليل إثبات العلة بالطريق **قوله** المستلزم  
لتعليقه بالرفع نعم لا **قوله** بل يكفي إثبات التعليل  
بدليل راجع للمسلمين فإثبات التعليل في الأول بمعنى  
إثبات أن الحكم معلل أي وإثبات أن علة كذا أيضا لأن مجرور

إثبات

إثبات أن الحكم معلل بدون تعيين العلة لا يتم به القياس  
وإثبات التعليل في الثانية بمعنى إثبات ما هو العلة وأورد  
أن هذا يعني عنه قوله قبله فإن لم يتفقا لغيره فإنه يفيد عدم  
اشتراط الاتفاق على العلة لما أن إيجاب بيان المراد منه وإثبات  
أنهما لم يتفقا على أن العلة كذا مع اتفاقهما على أن الحكم معلل  
وفي هذا أنهما لم يتفقا على أن الحكم معلل **قوله** وقد تقدم  
جواب سؤال تقديره أن هاتين المسئلتين ومما اشتراط  
على تعليل حكم المصل والاشتراط على وجود العلة متساويان  
في كون كل منهما متفق عليه ويصح تعليلهما بكل من المصطل  
والحكم وحاصل الجواب أنه ذكر في كل محل ما له مزيد مناسبة  
به وأوضح ذلك العلامة بقوله يعني أن المسئلة الأولى وهي  
عدم اشتراط الاتفاق على وجود العلة محلها المفضل لأنه محل  
وجودها فتناسب ذكرها في مباحث المصل والمسئلة  
الثانية وهي عدم اشتراط الاتفاق على أن حكم المفضل معلل  
محلها حكم المفضل لكونها من مباحثه فتناسب ذكرها فيه  
والمحاصل أن وجود العلة من عوارض المفضل والتعليل من  
عوارض الحكم فالتناسب ذكر العارض عند ذكر مباحث  
معر وضد **قوله** ومن شرطه أن يبين الإشارة إلى أنه لستم  
يشتتوف صريحاً شرط وط الفرع الذي بقي منها أن لا يعارض  
على ما يأتي قاله شيخ الإسلام وقد يقال قد صرح بهذا الشرط  
وأن لم يعنونه بعنوان الشرطية فالتناسب خالف من حيث  
أن إيجاب بيان كلمة من مسئلة على كل من السوط بانقراؤه  
ولاشك أن كل واحد بعض منها كذا قبل قلت لا يخفى أن



مثل هذا المعنى لم يتضمن كبير فائدة غير موجب للثبات  
بها فالوجه خذ في عدم الحاجة اليها وفوات الاختصاص  
بذكرها **قوله** فيه اي في الفرع بمعنى المحل المستنبه كما تقدم ولا  
يصح ان يكون بمعنى الحكم لان وجود العلة انما يكون في المحل في  
الحكم **قوله** من غير زيادة متعلق بوجوده والمراد بالزيادة  
الزيادة بنحو السدة والقطع بالوجود في الفرع على ما سيأتي  
واما الزيادة باعتبار نفس العلة فلا يصح على ما يستبين ان  
سواء الله تعالى **قوله** ليمتد على شرط المذكور في عدم  
ما ذكر شرط **قوله** لا يهاجمه ان قال العلامة قد كسر ان فيج  
هذا الميham ها هنا فليصح ايضا في قول المصنف في حد  
القياس مساواة له في علة حكمه فيضرب في خروج القياس  
الاولى منه **قلت** وليصح ايضا في قوله المصنف في حد  
الاصلا وانظر لم يرجع الى موافقة ابن الحاجب في عين  
ما قاله مع اعتراضه هنا عليه وسياتي في كلام الشيخ في  
الاشارة الى هذا وان ما قاله ابن الحاجب هو الاول واعلم  
ان ما ذكره المصنف من الميham في عبارة ابن الحاجب مدفوع بان  
المراد بالمساواة في العلة ان توجد حقيقتها بتمامها في  
الفرع بحيث لا يكون الاختلاف الا بالعدد والتمخيص  
حيث المحل فقط فان الاستكثار القائم بالجزء غير شمس العام  
بالنسبة والحقيقة واحدة وان كان المراد بالمساواة  
ما ذكر فلا يثبت ذلك زيادة في الفرع بنحو السدة او  
القطع ويدل لما قلنا من الاستعداد التفاضلي في قول ابن  
الحاجب في شروط الفرع ان يساوي في العلة علة

الاصل

الاصل فيما يقصد من غير او جنس او ان يساوي حكمه حكم  
الاصل فيما يقصد من غير او جنس ما نصه ثم المساواة في  
العلة لا يثبت كون الحكم في الفرع اقوى او ادنى وكونه اقوى  
او ادنى لا يثبت في الماهية حكم الاصل لان المراد بها عدم الا  
تخلاف في عين الحكم او جنسه والمراد بالعينية المساواة تمام  
الحقيقة بحيث لا يكون اختلاف الا بالعدد فقط فيما يتعلق  
من غير او جنس شارة الى انه لا يجب المساواة في قوة وضعف  
او قطع او ظن ونحو ذلك هذا ان الزيادة في كلام المصنف تشمل  
الزيادة باعتبار نفس العلة وذلك غير صحيح كما تقدم لعدم  
المساواة في تمام الحقيقة مع وكان الشارح يقول لما قال  
الى التبري من عمدة اعتراض المصنف المذكور ويدل له ما سيأتي  
عند قوله وليسوا والاصلا ولسم ههنا كلام طويل بسلا  
طال لا فائدة في ايراده مع رده لمن تأمله منصف **قوله**  
وبوجوده في الفرع ليس هذا من مفهوم العلة القطعية  
بل زائد عليه ذكره لما يكون به القياس قطعا قال العلامة  
وهو ظاهر ورد ثم مردود كما لا يخفى على من سلك جادة  
الانصاف **قوله** فان كان دليله ظنيا او علم منه ان قطعية  
القياس بالتفسير المذكور لا تستلزم قطعية حكم الفرع قاله  
شيخ الاسلام اي بل قد يكون قطعي وقد يكون ظنيا بحسب  
الدليل **قوله** بان ظن عليه الشيء في الاصل وان قطع بوجوده  
في الفرع اي وكذا ان قطع بوجوده في الاصل وظن في الفرع  
فصور الظنية ثلاث فنقول الشبان ظن الباقي بمعنى الكاف  
ليتناول هذه العمارة اشار له سم **قوله** فقياسا لا دون من



أصنافه الأعم إلى الأخص أو الموصوف إلى الصفة فإن قيل  
 كان القياس أن يقول فظني قلنا التي عن ذلك فإنه من  
 المقابلة وعدل إلى أفادة فائدة زائدة سم أي وتلك الفائدة  
 بين التسمية بكذا من التسمين كما أو ماله **قوله** أي كقياسه  
 على البراي في الربوتية كما أشار لذلك بقوله في باب الربا **قوله**  
 ويحمد ما قيل أنها القوت أي مع الموضح كما هو مذهبنا  
 معاشر المالكية وقوله أنها القوت بفتح مزة أن الحكمة بدل  
 من ما وقوله أو الكليل أي كما هو قول أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى **قوله** فادوية القياس من حيث الحكم أي هذا أو أضحية  
 بخوضه المال وإلا فقد يكون القياس ظنياً ويكون  
 الحكم في الفرع أولى منه في الأصل نحو استدلال العلة في  
 الفرع فالوجه أن القياس الظني قد يكون أولى ومساوياً  
 كما يوضح من كلام الصفي المعندي سم **قوله** وتقبل المعارضة  
 فيه أي في الفرع أي المعارضة مقابلة دليل المستدل بدليل  
 ينتج نقيض أو ضد ما اتجه دليل المستدل المذكور **قوله**  
 بمقتضى نقيض أي ببقيا سر مقتضى أي وقوله نقيض  
 أو ضد كل منهما منصوص بلا تنوين لمضافتها إلى مثل ما أضف  
 إليه خلاف فهو على حد قوله يأمن يرى عارضا سريه بين هـ  
 ذ را عي وجهية المسد وقوله على المختار راجع لقوله وتقبل  
 المعارضة فيه **قوله** إلى غير أي غير ما قصد من معرفة أو هو  
 متعلق بخروج وذلك الغير الذي يحصل الخرج إليه هو  
 معرفة صحة نظر المقترض في دليله **قوله** وأجيب أي حاصل  
 الجواب عدم لزوم الخرج عن المقصود المذكور **قوله** بأن

القصد

اسم علم على بسن محسن وهو الله

المنقول فغير المعترض من حيث لا يثبت مقتضاها وهو المنقول  
 المنقول على الحكم وإن كان حاصلا لا يثبت غير مقتضاه **قوله**  
 الموصوف أي لا تنقل من الانطلاق المنقول **قوله** وهو من تمام  
 المعارض وهو **قوله** بالجمع مجزئ انقطاع كما لا يخفى **قوله** فله  
 النقيض **قوله** الوعد المنطوق للنقيض **قوله** المسند هو الوجود  
 وقوله من **قوله** هو الوجود هو العلة المعبر عنه بالوجود وقوله  
 فيسوق ثلثه هو الحكم وقوله كالمعبر عنه هو العمل المحسب  
 به وقوله المعترض **قوله** هو الوجود هو العلة والوجود  
 المعارض به المنقضي نقيض حكم المستند وهو من سنية  
 الثالث **قوله** الوتر هو الوجود وقوله واجب هي العلة من  
 المستند وهو الخفي والتوفيق **قوله** هو العلة والوجود المعبر  
 عنه من المستند **قوله** ما جامع والمالك وقوله يجب هو الحكم  
 البتة المستند وقوله كالمستند هو العمل المحسب به والاشتراك  
 الحكم وقوله مستحب هو من الحكم البتة المستند وقد لا ينظر  
 هو مقتضى العلة المعبر عنه وهو التوفيق المذكور وقوله كالمعبر  
 عنه العمل بدليل المعترض **قوله** يقال وهو المالكية وقوله الخبي  
 الغموم هو الوجود وقوله قول يأمن فإبانه هو العلة وقوله ملا  
 يوجب الاستدلال وهو الحكم وقوله كالمعبر عنه هو العمل وقوله قول  
 موثر للمالك يعني به حقيقة هو العلة المعبر عنه الحكم البتة



وصوب التمتع بغيره فلهذا الحكم التي اثبتت المستحل لانه جاز  
 معه في المعارضة المستحكمة غير فادحة لعدم كونها فادحة  
 بل ليل المستحل كما ذكره الشارع **وهو** بكل ما يعترف به  
 متعلق بالمعارضة ويبررها ويكون على عريف فلهذا ما يبرر  
 ذلك فافهم يعترف به على المستحل كالمبرر فلهذا ما يبرر  
 المسح بانه ينفك فلهذا ما يبرر في مسح الزنا ومسح الخوف  
 بانه مسح الخوف بعينه بخلاف الزنا ومسح الزنا فافهم  
 من المستحل به دليل المستحق وهو قوله استبراء ومعلوم لم يبررها  
 او لم يعترف **فمنه** بتعيسى العمل بالراجح علة فيقول التزجيج  
**وهو** وقيل لا يغيب اداء التكامل ابي المسح بانه  
 لو جاز هذا التزجيج لا يغيب فلهذا ما يبرر في قوله التزجيج فلهذا  
 لانه التزجيج انما يبرر عريان حتى على في خلافه والجمع على  
 فيقول التزجيج فلهذا ما يبرر في قوله التزجيج فلهذا  
 السهل لانه انما يبرر بالمعارضة فيقول حتى عليه الو  
 صه الزنا استبراء المستحق ولو كان حتى عليه الوصف  
 انما يشترط المستحل بقوله صحت العمل في كل امكن لانه عليه  
 وصف المستحق وقوله لا يفسد اداءه في كل امكن لانه  
 انما يظن عليه وصف العمل لانه الوصف المستحل عليه الو  
 علم الوصف في بيان المستحل وتعلم عليه الحكم فيه قوله لا يغيب

195

الامساك ابيه لا يجزئ التمتع بل هو التزجيج وصف المستحل على  
 وصف معارضة خارج عن التزجيج فلهذا ما يبرر في قوله  
 وهو المستحل في قوله وتقبل المعارضة في قوله لا يفسد العمل الى  
 شره بالبرء اذ هو الشرط مع شرطه وهو قوله لا يفسد العمل  
 من قوله وهو لا يفسد العمل لانه ليس الشرط انما هو التزجيج  
 ان لا يفسد العمل وهو معارضة التزجيج وهو قوله لا يفسد العمل  
 شره بالبرء مع قبول المعارضة في قوله لا يفسد العمل  
 التزجيج في قوله لا يفسد العمل وهو قوله لا يفسد العمل  
 ان التزجيج انما يبرر التزجيج التزجيج وهو قوله لا يفسد العمل  
 التزجيج التزجيج من المعارضة في قوله لا يفسد العمل  
 عطف على وعود من قوله ومن شرطه وجوده فلهذا ما يبرر  
 في قوله فلهذا ما يبرر في قوله لا يفسد العمل وهو قوله لا يفسد العمل  
 وتفرغ عنه وهو قوله لا يفسد العمل وهو قوله لا يفسد العمل  
 او من وراءه على سبيل سوا التزجيج من قوله لا يفسد العمل  
 تقرره بالتفرغ المستحق المعطوف عليه فلهذا ما يبرر  
 وان على سبيل سوا التزجيج وهو قوله لا يفسد العمل  
 فلهذا ما يبرر في قوله لا يفسد العمل وهو قوله لا يفسد العمل  
 يعلم ما سبق به محتمل وانما حيث لا يكون فلهذا ما يبرر  
 التزجيج في قوله لا يفسد العمل وهو قوله لا يفسد العمل







بياينة والمراد الجنب الذي هو العلة فكونه نفس التمام لا شك  
 فيه قاله **قوله** مع السلك من التكرار ومن الوقوع فيما عدل  
 عنه هناك من لفظ المساواة قال سم رحمه الله تعالى قد سبق  
 جواب السؤالين الثاني والثالث عند قوله ومن شرطه وجود تمام  
 العلة فيه فليراجعه قلت قد قدمنا ما في ذلك وفيما ذكره الم  
 الإشارة الى ان صيغ ابن الحاجب تعد من صيغ المصنوع ومنه يعلم  
 ان اعتراضه عليه فيما مر غير محجة وقد قدمنا بيان ذلك فراجع  
**قوله** وعبارة ابن الحاجب ان يساوي في العلة علة المصنوع  
 قلت وبما تقرر من مقايضة علة الفرع لعلة المصنوع شخصاً  
 فقط او شخصاً ونوعاً مع الاتفاق جنساً يعلم سقوط اعتراض  
 شيخ الإسلام بما عباره ابن الحاجب هذه بانها مؤمنة ان علة  
 الفرع مقايضة لعلة المصنوع ما وان تساوياً عندنا  
 مع ان علمهما واحدة **قوله** بالمخالفة صلبة المقصود وقوله  
 فيما ذكر اي من العين او الجنب وقوله ببيان ان الخبر المبتدأ او هو  
 جواب المقصود **قوله** فاختلف الحكم اي بالنوع لان احدهما  
 موقت وموظهار للمسلم والاخر موقد وموظهار للذي **قوله**  
 ولا يكون منصوباً ان ينصب يكون بان مقصود لفظه على ملطف  
 عليه قوله ولا يقوم القاطع **قوله** منصوباً عليه اي من حيث  
 حكمه **قوله** لما جوزه اي من توارد دليلين على مدلول واحد **قوله**  
 الالتماس النظر اي تمرين الذهن وتوضيحه على استعمال القياس  
 في المسائل وهو استثناء منقطع راجع للسائلين نظر الى ان  
 المستثنى منه القياس المقصود للعمل به لان الشرط المذكور  
 شروط للعمل به ثم ان قوله ولا يخالف مكرر مع قوله السابق

ولا يقوم القاطع على خلافه ولا خبر الواحد عند المكثر فلو  
 حذف قوله ولا يخالف وذكر الاستثنا المذكور مع قوله ولا  
 يقوم القاطع على خلافه كان اولي وفي جواب سم تطرأ بجني  
 فراجع **قوله** متقدماً على حكم المصلاي من حيث الظهور  
 والتعلق بالمكلف والافا حكام الله قديمة لا توصف بتقدم  
 ولا تاخر كما اشار لذلك الم بقوله في الظهور **قوله** وجوب  
 اليه اي يجامع ان كلا شرط صحة للعللة **قوله** من غير دليل  
 متعلق بشيئ **قوله** لانه تكليف بما لا يعلم قال العلامة صواب  
 العبارة لانه تكليف لا يعلم هو اي لان الذي لم يعلم هو المحال  
 اي الشيئ الواجب وحي فاما متناع المذكور واضح لان هذا من  
 التكليف المحال وهو متنع اتفاقاً واما ما ذكره الم فينبه عليه  
 ان اللازم على كونه تكليفاً بما لا يعلم كونه تكليفاً بالمحال وقد تقدم  
 ان المختار جوازه **قوله** نعم ان ذكر ذلك استدل كما على قوله  
 وهو متنع **قوله** الزاماً للخصم اي لا استدل كما على الحكم بان كان  
 المقصود رد فرق الخصم بين التيمم والوضوء حيث يوجب  
 اليه الاول دون الثاني ببيان تساويهما في المعنى المانع  
 من ذلك الفرق وظاهر ان ليس المقصود من ذلك القياس  
 واثبات الحكم وقوله اني تفرقان استغناء انكار معناه  
 النقي اي لا يفرقان وقوله لتساويهما علة لئلي الفرق  
 فان قيل ما المانع من جواز القياس بعد ورود حكم المصنوع  
 ويكون المقصود اثبات الحكم في الفرع من المان كما من حين ظهوره  
 فلا حاجة الى حمل ما وقع للتساوي على ان المراد به مجرد  
 الالتزام قلنا انما يتاخر ذلك لو ثبت انتفاء هذا الحكم عين



الفرع الى ظهور المصداق بان ثبت عدم وجوب بنية الوضوء  
قبل ظهور التيمم ثم ان ذلك النبوت اما بخطب فكان يلزم النسخ  
بقياس واما بالبراءة المصلية ولا يكون رفع ذلك بالقياس  
نسخا وليس الكلام في شق من ذلك كما اشار له الامام في يمينه  
عما اختار بقوله والحق ان يقال لو لم يوجد على حكم الفرع دليل  
الا ذلك القياس لم يجز تقدم الفرع على المصداق قبل هذا  
المصداق لزم ان يقال كان الحكم حاصلا بغير دليل وهو تكليف  
ما يطابق او ما كان حاصلا البتة فيكون ذلك كالنسخ قاله  
سم **قوله** وجوزة الامام قد يقال هذا خارج عن الموضوع  
اذ لم يتقدم من حيث كونه فرعاً وانما يستعمل فرعاً بحجج  
باعتبار ما يؤول اليه من قياسه على الوارد بعده وموضوع ما  
فيه تقدم الفرع بعنوان كونه فرعاً بحيث لا يدل على نبوت حكمه  
الم القياس والسئلة من باب جواز القياس مع وجود النص  
ويؤيد من جوزه دليلين او اكثر على مذلول واحد وقول بعضهم  
ان المعنى ح انه اذا وجد الدليل المخرجه والقياس تبين ان  
هذا الفرع كان مقيساً على المصداق علم الله لا يحسن صنعة فقامل  
قرره شيخنا ثم رايتم ذكر الاعتراض على المصداق بانه يقي بحج  
وهو ان صنع المصداق في مخالفة الامام فيما قاله بالشرط  
الذي ذكره حيث قابل الكلام بكلام الامام ما ذكره وحسب  
الحال لانه ان اراد انه حال تقدمه ثبت بالدليل المخرجه دون  
القياس فهذا ليس محل التراجع كما هو ظاهر فلا وجه لمقابلته  
ما ذكره بكلام الامام وان اراد انه ثبت بالقياس المتأخر  
فالمحذور بحاله اللهم ان يكون المراد الاول ويحصل

المقصود من نقل كلام الامام الاشارة الى تعيين المسئلة  
وان اياه ظاهر الصنيع **قوله** وفعالمحذور السابق  
اي وهو لزوم التكليف بما لا يعلم **قوله** وبناء على جواز  
دليلين او شيئين انه الحق **قوله** جملة حال من النص اي حال  
كونه جملة اي بالنص الاجمالي **قوله** في قوله لم يشترط  
ذلك اي نبوته بالنص الاجمالي **قوله** لما جاز القياس  
اي قياسه بالآخر بجامع ان كلا يدعي بالطلب **قوله** حسب  
اختلافهم فيه اي هل حرمة كرمه الطلاق لمذهب الاماخر  
مالك او حرمة الظهار وينتهي بكفارتها كاحد القولين  
لل امام احمد او حرمة الهبلا فيجوز فيه كفارة يمين كالمخرج عند  
الشافعي قاله شيخ الاسلام **قوله** ولم يوجد فيه نص لاجل ايت  
قبله مثلاً انه يوجب محذوراً ومشتقة على النفس وقوله  
ولا تفصيلاً اي بان جعل واحداً من تلك الثلاثة مثلاً **قوله** مع  
تقريرهما دليلين اي نصين او نص واجماع والمراد دليلان  
ليسوا احدهما القياس **قوله** نظراً الى علة اشتراطهما المتساوية  
المذكورة **قوله** وان لم تقع مشئلة اي مشئلة القياس وقوله  
بعد اي الا ان يعني انهما يقولان اذ افقد النص والجماع  
فانه يصار للقياس وان لم يضطر له بسبب وقوع النازلة  
التي لا يستفاد حكمها اليه وقوله بخلاف قول ابن عبد الله  
السابق اي فان مفاده ان لا يصار الى القياس المعتبر  
الا اضطرار اليه بوقوع نازلة يتوقف نبوت الحكم فيها عليه  
كما تقدم فليست بالحاجة عند ما ذكره ابن عبد الله **قوله**  
لعمري اني المصداق استدراك على ما يوجهه مضمون الجواب المفيد



صحة كلام المصنف من يفتي المعتبرين عليه والاعتراض المذکور  
 متوجه لا محقق عنه وجميع الزركشي بين كلامي المصنفات  
 ما تقدم في الفرع نفسه وهذا في النص على شبهة رده المراتي  
 قال كيف يتجمل ان النص على شبهة يمنع جريان القياس فيه  
 وهل النص على شبهة الا النص على اصله الذي هو شبهة وذلك  
 مقتضى للقياس لا مانع منه فاجمع المذکور يصلح جمعا قاله  
 شيخ الاسلام يفي ان يقال ان كلام المصنف هنا مع مخالفة لما مر  
 كاذم له يستثنى من عموم ما اذا كان دليل الاصل شاملا  
 لحكم الفرع لانه قد مر انه لا يصح القياس في خلاف قاله  
 الشهاب **قوله** وفي معناها اي معنى العلة ولا يخفى ان العلة  
 ذكرت في كلام المصنف مراد بها معناها فلا بد من تقدير مضاف  
 في عبارة الشهاب وفي معنى لفظة **قوله** حيثما اطلقت اي ذكرت  
 مطلقة في جميع الاماكن فالحيثية للتعميم في طرف مكان **قوله**  
 في كلام ائمة الشرع اي اهل الفروع واحترز به كد عن المتكلمين  
 حيث يطلقونها على الموضح حكايته عن الحكم **قوله** اقول اي  
 اربعة **قوله** اي علامة اي ان المطلاع عليها يحصل العلم **قوله**  
 فالمفيد له هو العلة قال العلامة فيه نظر اذا العلة لا تفيد  
 العلم بالحكم لانه ذاته ولا يفيد كون محله أصلا يقاس عليه ولا  
 كثرتم انها تفيد مع عدم النص وهو ظاهر المتفاه واجاب  
 بسم يافيه يمكن ان يقال ان المراد بانها تفيد كون محله أصلا  
 يقاس عليه بانها تفيد من حيث ان محله أصلا يقاس عليه وان  
 كان خلاف ظاهر العبارة ولا اشكال في هذا الوجه وذلك  
 لان من عرف ان علة الرباية البراطم علم انه يلحق به في

ذلك

ذلك غيره من المطعومات وبان المراد انه اذا لوحظ النص  
 عرف الحكم ثم اذا لوحظ العلة حصل التفتات جديد للحكم  
 ومعرفة كون محله أصلا يقاس عليه فيجمع ذلك التفتات  
 الجديد للحكم ومعرفة كون محله أصلا يقاس عليه مستفاد من  
 العلة فافادتها لذلك المجموع على هذا الوجه هو مرادهم  
 بقولهم انها تفيد حكم الاصل بقيد كون محله أصلا يقاس  
 عليه اه قلت لا يخفى منصف كل من الجوابين مع ما اركبته  
 من التكلف الزائد **قوله** التعدية المحققة للقياس المراد  
 بالتعدية الحمل المذکور في تعريف القياس بالمعنى السابق  
 فيه وهذا بلا شبهة محقق للقياس فان دفع قول الشهاب لك  
 ان تقول التعدية من نتائج القياس وتراته وليست  
 محققة له اي مثبتة وموجودة له لان هذا شأن اركان البر  
 وليست التعدية منها انما علمت فقوله وليست التعدية  
 منها ممنوع **قوله** وهو قول المتقدمة حاصل مذهبهم ان  
 كلام حسن البصري في ذاته في الحكم تابع لحسنه وقيمه الذي  
 فيكون الرصف موثرا لذاته في الحكم اي يستلزم اعتبار  
 ما اشتمل عليه الوصف من حسن وقيم واقبين والحكم تابع لذلك  
**قوله** وقال القرابي باذن الله ليس المراد منه ما يفيد ظاهره  
 من ان التأثير بقوة خلقها الله فيها لان هذا لا يقول به  
 اهل اهل السنة والفرق لا منهم بل المراد بذلك المستلزام  
 والربط العادي بمعنى ان الله اجري عاونه بتبعيته الموقت  
 نحو الرقبة وتبعيته الحراق لما سته النار الى غير ذلك  
 ومخالفة هذا القول الجهور واضحة اذا لا استلزام ولا



تبعية المعنى المذكور على قولهم وانما الوصف مجرد اماره يعلم  
بها ان الحكم قد تعلق اشار له **قوله** وقال الامدي الباعث  
عليه اي على الحكم اي على اظهار تعلقه بالمكلفين والافا الحكم  
قديم والمراويا الباعث كونها مستقلة على حكمه مقصوده  
للسارع من سارع الحكم لا يعني انه لا يخلها سارع حتى تكون  
باعثا وعرضا ويلزم المخدو والمراوي بمعنى انها ترتبت على  
سارع مع ارادة الشارع ترتبها عليه لمجرد متفهم الغير قال  
السيد الشريف اذ اترتب على فعل اثر في حيث انه ثمرته  
يسمى فائدة ومن حيث انه في طريق الفعل يسمى غاية ثم ان كان  
سببا لا قدام الفاعل يسمى بالقياس الى الفاعل عرضا وان لم يكن  
قفاية فقط وافعال الله تعالى ترتب عليها حكم وفوائده  
لا تعد قد هبت الشاعرة والحكما الى انها غايات ومنافع  
راجعة الى الخلق لا عرض وعلة لفعله لوجهين الاول ان الفاعل  
لفرض لا بد ان يكون الفرض اولى بالقياس اليه من عدمه  
والا لم يكن عرضا فالفاعل مستفيد لتلك الاولوية  
ومستكمل بالغير ولا يكفي رجوع المستفيدة الى الخلق فقط  
لان المحسنان اليهم وعدمه ان تساويا بالنسبة اليه تعالى  
لا يصح المحسنان ان يكون عرضا وان كان اولى به لزم  
المستكمال الثاني ان الفرض لما كان سببا لا قدام الفاعل  
فكان الفاعل ناقصا في فاعليته مستفيدا من غيره ولا  
يجال للنقصان بالنسبة اليه بل كماله في ذاته وصفاته  
ليقتضي الكمال في فاعليته وافعاله وكما لية افعاله تقتضي  
مصالحة ترجع الى العباد فلا شيء خالي عن الحكمة والمصلحة

ولا

ولا يميل للنقصان والمستكمال اليه تعالى ولو المذهب  
الصحيح والحق الصريح الذي ليسوية شبهة ولا يجوز حوله  
رؤية والمرايات والاخبارات محولة على الغايات ومن قال  
بظاهرها فقد غفل عما تشهد به الانظار الصريحة والافكار  
الدقيقة او اراد اظهار ما يناسب افهام العامة عما يقتضي  
حكم الناس على قدر عقولهم وهذا كان المراد بالباعث ما ذكر  
فلا معنى لتثنية المص المذكور **قوله** وقال انه مراد بالثانية  
التي يعني ان مراد الشافعية بقوله ان حكم المضل ثابت  
بالتقص ان التقص معروف له واما الباعث عليه فهو العلة فلا  
خلاف بين الفريقين **قوله** وقد يكون دافعا او اعترضه  
العلامة رحمه الله تعالى بقوله اعلم ان العلة الدافعة  
او الرافعة للحكم مانع للحكم لا علة له اذ يصدق على الوصف  
الدافع او الرافع انه وصف وجودي يقتضي الحكم فحمله  
علة ان كان بالنسبة للحكم المدفوع او المرفوع لم يقع واقا  
كان بالنسبة الى حكم اخر فلا وجه لتسمية علة في هذا  
المقام كما لا يخفى اذ المناسب له اعتبار ما نفع لا علة  
فليتأمل في جوابه ثم نظر فراجعه **قوله** من غير الزوج  
متعلق بكل ايد تدفع حليلة نكاح غير الزوج **قوله** ولا ترفعه  
اي حل نكاح الزوج **قوله** ويرفعه اذا طرأ عليه اي كما اذا عقد  
لصبي مثلا على رضيعة ثم ارضعت ام الزوج تلك الرضيعة  
**قوله** من غير توقف على عرق او غيره هو بيان للتعلق بنفسه  
وقوله او غيره قال شيخ الاسلام اي من لغة او سحره ويؤيده  
مقابلته الحقيقي لما باللفظ والعرق والسحر وحينئذ



يندرج فيه المضامين كالميوه والبنوه لعدم توقفها  
على واحظن التكرار وان توقفت على غيرها فليست ملزم  
**قوله** ظاهر منضبطا اي بشرطية العلة كونها وضعا  
ظاهرا ولذا كان علة العدة الطلاق لكونه وضعا ظاهرا  
دون علوق المرأة من الرجل او استقار مدينه في رجمها الخفاء  
ذلك منضبطا ولذا كان علة القصر لسفره لا تضابطه دون  
المسقة لعدم انضباطها وقال سم قد يستشكل اعتبارا زعمها  
اي الظاهر والاضابطية الوصف الحقيقي ودون ما بعده  
اذ لا يمتدح الى اعتبارها فيما بعده ايضا اللهم ان يكون  
من لازم ما بعده فلا يحتاج الى اعتبارها على ان الطراد في  
الفرع يعني عن المضابط فليست ملزم **قوله** وكذا تكون  
في المصح قال الشهاب اي فحمل كذا نصب صفة لمصدر مقدر  
اي تكون في المصح وضعا لغويا كونها كذا اي مثل هذا الكون  
السايق قال سم انما يظهر هذا ان يجوزنا نصب الفعل الثاني  
لمصدره كما قال به جماعة بخلاف ما اذا منعتاه كما هو المصح  
فينبغي تعلق هذا الجار والمجرور بالفعل **قوله** كتفيل حياة  
الشعر التمثيل المذكور على غير مذهبننا اذ مذهبنا ان الشعر  
لا تحله الحياة **قوله** او وضعا مركبا اشارة الى تقسيمه الى  
للعلة من حيث البساطة والتركيب وما مر من حيث كونها  
وضعا لغويا او عرفيا او شرعيا الخ وقال العلامة لو قدر  
امر ابدل وضعا لكان امثله للعلة اذا كانت حكما شرعيا مركبا  
كأنه بقتل حياة الشعر فخرمته وحمله بالطلاق والنكاح كما مر  
**قوله** وانما لم يعد شرط اي لا علة في حصوله والى منع

كون

كون انتفاء الجزء علة لما منع لزوم تحصيل الحاصل والا  
فله ومه موجد ويجعل ذلك عدم شرط ايضا وقد يرد  
زيادة على ما روي به ان بان نقدا اللزوم انما ياتي في العلة  
العقلية لا المعرفات وكل من انتفاها انتفاءا مطلقا لم يدر العلية  
ولا استحالة في اجتماع معرفات على شيء واحد فاليه يتم الامسلا  
قلت ما قاله من ان حاصل رد الشر الموقل منع كون انتفاء الجزء  
علة دون منع تحصيل الحاصل ظاهر خلافه لما تعيده عبارة سم  
من انه منع لتحصيل الحاصل ايضا **قوله** ولو سلم انه علة فحيث لم  
يشبهه غيره حاصل ذلك انه لو سلم ان انتفاء الجزء علة كانت  
عليه مشروطة بعدم انتفاء غيره فلا يلزم تحصيل الحاصل  
اذ اكرر الانتفاء اذ انتفاء الجزء الثاني لم يوجد شرط علمية  
وهو عدم انتفاء غيره وهو الجزء الاول فلا يرتب على انتفاء انتفاء  
عليه العلة الحاصل بانتفاء الجزء الاول قال الشهاب رحمه الله  
تعالى هذا الجواب لا يعني شيئا في العلل العقلية لانها لم تقبل  
التخصيص هو واقول جوابه ان محل قولهم العقلية لا يندخلها  
التخصيص اذ كان التخصيص بغير العقل كذا رأيت منقول  
عن السيد الشريف قال سم **قوله** ويدل الخلاف حيث تدل  
اللفظ اي للاتفاق على ان العلة انما تكون حيث توجد جميع  
اجزاء المركب وانها تنفي بانتفاء الجزء قال الشهاب لك ان  
تشكالك في كونه لفظيا بان جعل الجميع علة ينبني عليه شرط  
المناسبة وعدمه في جميع تلك الاجزاء كما هو شأن العلة بخلاف  
من يجعل العلة وصفا من تلك الاوصاف مع شرطية الباقي فيه  
فقد لا يجري خلاف المناسبة في تلك الشروط وقال سم وفيه نظر



قلت لعل وجه النظر الذي اشار له مع رحمة الله تعالى ان  
 العلة في المركبة هو المجموع من حيث هو مجموع لا كل فرد في المجموع  
 ولا يلزم من اشتراط المناسبة في المجموع من حيث هو مجموع و  
 اشتراطها في كل فرد من افراد ذلك المجموع لما تقرر من ان الحكم  
 الثابت للمركبة من اجزاها ينسب لكل جزء من اجزائه فتأمل **قوله** وقد  
 يقال حجته المستقرض قائله قال العلاقة قد يرد بان المستقرا  
 يدل على عدم وجود الزائد لا على امتناعه الذي هو المسمى وقد  
 يقال المستقرا لا يدل على امتناع قطعا لكن يدل عليه ظنا  
 لان الظاهر ان لوجار مع كثرة التعليلات واسا عنها لوقع ولو  
 قليلا لعدم وقوعه راسا يوجب ظن امتناعه وهذا المقام مما  
 يكتفى فيه بالظن قاله سم **قوله** وتاثير العدة وقال سم اي الاتيان  
 بصنعة المونث الموصوفة له وهي المجردة من التا فلاحاجة الى  
 التكلف الذي اطل بمرئنا الدهاب حيث قال قوله وتاثير  
 العدة اي باستقاط التا الذي هو شأنه مع المعدود المونث  
 وفيه ان اشقاط التا تذكروا تاثير ويجاز بانهم لما اعتبروا  
 الجريد من التا عند ارادة المونث كان هذا اللفظ المحمود مؤنثا  
 في المعنى **قوله** اي بسبب العلة اشار بذلك الى ان الباليست  
 صلة المحاكاة قد يتوهم **قوله** استمالة على حكمة اي استمالها  
 من حيث ترتب الحكم عليها وحاصلة استمال ترتب الحكم عليها على  
 الحكمة كما اشار له التا والحكمة هي جلب مصلحة او تكليفها او دفع  
 فساد او تعليلها والمثال الذي ذكره التا من التعليل هو  
 المفسدة كما يشير الى ذلك قوله وقد تقدم ان قال سم وقد  
 يستشكل اعتبار ترتب الحكم عليها بنا على الصحيح عند المصنف من انما

الحكمة التي تستعمل  
 عليها العلة

معنى

معنى المعرف اذ الشيء لم يرتب على علامته اذ ليست منسبا  
 لخصوله بل المرتب عليها هو العلم به اللهم الا ان يحمل كلامه على  
 ذلك بان يراد ترتب الحكم على العلة من حيث العلم به فليتنا مل  
 هو قلت يبقى المشكال من جهة ان اشتمال الترتيب على الحكمة انما  
 ياتي على المرتب الحكم لا العلم به فليتنا مل وانت اذ اتا ملت  
 موارد العلة واستعمالها تعلم ان لا يحقق عن كون العلة بمعنى  
 الباعث وانه مراد من عبر عنها بالمعروف كما قال التامدكي واما  
 تخالفا من عبر بالمعرف ما يلزم التعبير بالباعث من الالهام وان  
 كان المراد به ما تقدم بيانه خلاف ما شئ عليه المصنف قال سم  
 الثاني اي من الامور التي في كلام المصنف ان ترتب الحكم على امعة  
 وان ظهر اشتماله على الحكمة في مثال لا كما علم من تفسيره كما يظهر  
 على المطلاق مما ترى ان ترتب جواز الرخص على علة وهو  
 السفر لا يستعمل على الحكمة التي هي التحفيف ودفع المستقة عن  
 المسافر واما المشتمل عليها العمل بذلك الحكم المرتب وتعاطي  
 متعلقة اللهم الا ان يراد باشتمال الترتب عليها ما يشتمل اشتمال  
 ترتب الحكم ولو بمعنى انه قد يجزى الى الترخيص المشتمل لرغبة النفس  
 في التحفيف واندفاع المشاق عنها ومن هنا يتضح ان الحكمة  
 هنا تبعث المحلف على الامتثال فليتنا مل قلت تفرقة  
 بين مثال التا وغيره مما اشار اليه تفرقة صورية واحوانه لا فرق  
 قوله واما المشتمل عليها العمل بذلك الحكم فكما ان ترتب وجود  
 القصاص على مشتمل على حفظ النفس الذي لا يحصل الا بالاعمال  
 بذلك الحكم كذلك ترتب جواز الرخص على السفر مشتمل على  
 التحفيف الذي لا يحصل الا بالعمل بذلك الحكم كذلك ترتب جواز

ف  
 لا يخفى ان العلة  
 معتبر بها



الترخيص على التفرست على التحفيف الذي لم يحصل له  
بالعمل بذلك الحكم فليست **قوله** وتصلح شاهد اي دليل لا  
وسيا لاننا طه الحكم اي تعليقه بعلمه **قوله** الى اخره اي من كون  
عدوانا لمكان **قوله** انكف عن القتل اي فكان في ذلك بقاء  
حياته وحياته من اراد قتله **قوله** وولي الامر السلطان او  
نائبه وقوله تبع المكلف اي المنصف من نفسه المتمثل للامر  
وانما فقد يتخلف البعث المذكور والمراد ان شأنها ذلك فلا ينافي  
انه قد يحصل تخلف البعث عنها **قوله** فيلحق اي حين وجود شرط  
اللاحاق بسبب العلة وهو اشتغالها على الحكمة المذكورة في  
الانسان **قوله** على الحكمة المذكورة اي العقيدة بالوضفين المذكورين  
في الميتين **قوله** وسيا في انه يجوز ان اشار به الى ان المراد به  
باستعمال العلة على الحكمة المذكورة اشتغالها عليها ولو باعتبار  
المظنة **قوله** كان مانعا اي مانع العلة اي مانع عليها فالاحلال  
بالحكمة يسقط العلية ولا يشك ذلك بصورة العطف بانتفاء  
الحكمة لوجود المظنة ثم بخلاف ما ينافي المانع مضاف للمظنة ثم  
**قوله** وصفا وجوديا اي فيه ان كونه وصفا وجوديا لم يعلم من  
البناء المذكور وانما الذي علم منه كونه مخالفا بالحكمة وكونه وصفا  
وجوديا علم مما تقدم اول الكتاب فكانه اراد ومن ثم منع  
ملا حطة مما تقدم والداي الى ذلك اعتبارا للاضلال في  
المانع المتقدم اول الكتاب **قوله** لوجوب الزكاة صلة العلة  
وقوله المعلن لا حاجة اليه للاستغناء بما قبله ولو قال  
بدله وحينئذ ان كان احضر ووضح **قوله** ولا يضر خلوه  
المثال اي فالمثال للمثال المخد بالعلة مع كونها خالية عن

اللاحاق

اللاحاق بها **قوله** وان تكون ضابطا لحكمة لام حكمة معادية  
لا تعليلية اي يشترط كون العلة وصفا مستملا على حكمة وهذا  
قد علم مما تقدم من قوله ومن شرط اللاحاق بها اشتغالها على حكمة  
فموتكرار معناه فان قلت ذكره ليدكر الخلاف بعده قلت يمكن  
ذكره بدون ذلك قاله شيخ الاسلام وما اجاب به سم فيه تكلف  
ودعواه ان حاصل ما ضابطا للاحاق ان لا يكون العلة نفس الحكمة  
وذلك لا يتم حاصل ما تقدم وهو اشتراط نفس الاشتغال على  
الحكمة والتصرح باللاحاق لم يذكره الا في سيا او كما  
لغرض اخر كما ينافي وطا به لبيان الخلاف ثم بان اشتراط  
ان لا تكون العلة نفس الحكمة ليس هو معنى ما ذكره بنا بل لازم  
له لظهور ان معنى كونها ضابطا لحكمة اشتغالها عليها وذلك  
يستلزم كونها غير الحكمة في اصل ما ذكرهنا هو حاصل ما تقدم  
وكون العلة غير الحكمة لازم لهما **قوله** مثلا اي او الفطر او الجمع  
**قوله** كالمسقة اي كدفعها **قوله** لعدم ارتضاها اي لانه  
لا مقد ارها بنا طبع الحكم قال سم يمكن ان يعطى ايضا بما قاله  
المقترح من انها متأخرة عن الحكم وجودا فلا تعرفه وبهذا  
يتدفع تفصيل القول الثالث فليست مل قلت هو ظاهر على  
ان العلة بمعنى المعرف والعلامة واما على انها بمعنى الباعث  
فلا كما هو بين **قوله** وان لا تكون علامة مانية الشبوي الوجه  
عدم هذا الاشتراط بنا على انها بمعنى المعرف لا يقال العدمي  
اخفى من الشبوي فكيف يكون علامة عليه وايضا شرط العلة  
الظهور ولا ظهور للعدمي لانا نقول المحتاج اليه في التعليم  
فجرد العلم بانه علامة بحيث حصل العلم بذلك من الشارح



نصا او استنباطا امكن الاستدلال به في الجزئيات المعينة  
 وكونه اخفى في ذاته لا يوشك ذلك والعد قليل الظاهر  
 بالمعنى المراد في المقام وتوالت ذلك امتنع تعليل العد بالعد  
 مع انه ليس كذلك اتفاقا قاله **قوله** وصوابه ان هذا  
 التصويب من حيث النقل عنهما وبيان ما وقع من القول من  
 كل ذلك سائيا في نفي الخلاف الحقيقي بينهما فلا يقال ان  
 قوله لكن المأمدي هو المفيد كون الخلاف لفظيا منافي لقوله  
 وصوابه اتفاقا وانه ان الخلاف حقيقي اشار له شيخ الاسلام  
**قوله** واجب بفتح صحته التعليل بذلك اي بعدم الامتثال في  
 المثال المذكور اي والمصحح التعليل بعدم من لا يتناقض منه  
 القعد كما يجازات مثلا وموافقا كما يؤخذ من الدليل وجوابه  
 وجه اخذه من الدليل اضافة القدم فيه الى الامتثال الذي  
 هو وجودي ووجه اخذه من اجواب ان قوله ذلك في اجواب  
 اشارة للعدم المضاد قاله شيخ الاسلام **قوله** لكن المأمدي لا  
 يبين به ان الخلاف بين المأمدي والامام فهو استدلال على  
 قوله والخلاف ان دفع به توهم كونه حقيقيا **قوله** الصادق  
 بالوجودي اي المستلزم له كعدم الامتثال فانه مستلزم  
 للكف عنه واسار بذلك الى دفع ما يتوهم من ان العدم المضاد  
 الصادق بالوجودي ليس من العدم الذي هو محل الخلاف بل  
 من الوجودي المتفق عليه **قوله** ويجوز وفاقا في محذور  
 كلام المصنف **قوله** لا في المعنى الواحد قد يعبر عنه بعبارة  
 قال سم قصته ان ما قبله من ذلك وان عبارة الكفر وعاد  
 الاسلام في المثال لمعنى واحد وهو ظاهر ان اراد بعدم

الاسلام

الاسلام كفه اما لو اراد مفهوم هذا العدم فهو اعم من الكفر  
 وان اخصر منه في الواقع فكيف يكون المعنى واحدا فليست  
 هو قلت كون المراد بعدم الاسلام الكفر هو الظاهر بل المتعين  
 كما يفيد ذكر المرتد فليس المراد مفهوم عدم الاسلام كما  
 لا يخفى وليس كذلك قوله لان المعنى اوضح عبر بالمعنى  
 اي ما يقصد ويعنى من اللفظ وان لم يكن مفهومه فامل **قوله**  
 والا ضايع عديم اي لا وجود له في الخارج وان كان ثابتا  
 في الذهن **قوله** لكن تقدم ان قصد به المعتبر على المص **قوله**  
 نظرا الى انها ليست عدم شيء اي فالوجودي عند الفقهاء  
 ما ليس العدم واخلال مفهومه **قوله** ومصحح القياس  
 اليهم اي الفقهاء **قوله** ان يقال فيه اي في القياس في  
 معناه او بانه او علة ويصح عود الضمير على المضاع وهو  
 الذي اضاده شيخنا في الاول اولى كما لا يخفى وقوله فلا  
 يناسبهم ان يقال ان اي بل المناسب ان يقولوا المضاع  
 وجودي **قوله** لصاحبه اي تلميذه **قوله** وقال الجديون  
 نسبة الى الجدل وهو تعارض يجري بين متنازعين  
 لتحقيق حق او باطل باطل او تقوية ظن **قوله** عند تحقق  
 الميمنة قال سم قال شيخنا السهاب كان هذا على حذف مضاف  
 اي عند تحقق انتفاها ان الميمنة كما قال في الصحاح العلامة  
 في المغرب ما يوافقه حيث قال ورزق السمر عن ابن مسعود  
 تقصيرا الخطبة وتطويل الصلاة من ميمنة فقه الرجل قال  
 ابو عبيدة معناه ما يعرف به فقه الرجل وهي مفعلة من ان  
 التاكيد ومعناه مكان يقال فيه انه كذا انتهى معناه بجملة

الجدل

Copyrighted material



واقول ما المانع من الاستغناء عن حذف المضاف مع كونها  
 بمعنى العلامة بناء على ارادة العلامة على العدم والعلامة قد  
 تكون قطعية فليتنامل هو قلت المتحقق منها انتفاء علامية  
 وجود الشيء لا علامية انتفاءه اذ ليس لنا دليل على انتفاءه  
 كما هو ظاهر ما قاله الشهاب هو الوجه وان استحسن ما لم  
 اشتر واحدا **قوله** في لحظة المراد قطعة من الزمن يستوعب  
 سنة **قوله** ويبي الذي لا يتعدى محل النص اي كما في قولنا يحرم  
 الزانية البسر لكونه برا ويحرم المحرم لكونه ضرا فان العلة فيهما  
 قاصرة عن التجاوز محل النص الى غيره **قوله** منها قوم  
 مطلقا فيل عليه كيف ينعون المنصوصة او المجمع عليها قاله  
 الشهاب وقد يجب بان المراد ان هؤلاء القوم منعوا وجوبها  
 واولوا النص او الاجماع الدال عليها لم انهم مع تسليمهم  
 ثبوتها بالنص او الاجماع منعوا التعليل فليتنامل قاله سم  
**قوله** على جواز النابذة بالنص اي على جواز التعليل بالعلية  
 النابذة بالنص **قوله** وفائدتها انما اشارت الى اجواب  
 عن احتياج المانع للتعليل بها بعدم فائدتها **قوله**  
 فيكون اي الحكم المعلق بالعلية المذكورة ادعى للقبول من  
 الحكم الذي لم يعلل لم حصول معرفة المناسبة بين الحكم ومحل  
 في الاول دون الثاني **قوله** بمحل معلولها اي كالبر والحجر  
 في المثالين المتقدمين ومعلولها هو الحكم المذكور من  
 حرمة الربا والخمر **قوله** حيث يشتمل على وصف متقد اي  
 حيث يشتمل محل الحكم على وصف متقد كالبر والخمر في  
 المثالين فان الاول يشتمل على وصف متقد كالطعم والثاني

يشتمل

يشتمل على وصف متقد كالتفكار لكن المعلق لما اختار  
 التعليل بالعلية القاصرة روي الكون برأيه الاول والكون  
 برأيه الثاني لم يصح المحاق بمحل الحكم المذكور بناء على  
 اعتبار العلة المتعدية المشتمل عليها المحل ايضا طعنا رضى العلة  
 القاصرة التي اعتبرها المعلق لتلك المتعدية انما ان يثبت  
 استقلال تلك العلة المتعدية بالعلية فتنتفي المعارضه  
 ويصح المحاق كما اشار له **قوله** بان يكون ظاهرا اي  
 فينتفي بالتقوية المذكورة احيانا خلافا للظاهر وقوله  
 بان يكون ظاهرا هذا احتراز من النص القطعي فانه لا يحتاج  
 الى التقوية قاله الكمال قال سم وفيه نظر ظاهرا على  
 ان اليقين يقبل التفاوت وهو الحق **قوله** لزيادة النشاط  
 علة لزيادة الاجر والنشاط هو المقبال على المتناهي  
 بكمال الاهتمام وقوله بقوة المذعان علة لزيادة النشاط  
 قاله شيخ الاسلام وقوله لقبول معلولها صلة المذعان  
 وليس علة للنشاط فيما يظهر **قوله** وما تعدي ان عطف على  
 الخبر وهو قوله منها قوم **قوله** بان لا يتصف به غيره تفسير  
 لمفهوما للآزم فان مفهومه هو الذي لا يفارق موصوفه  
 اي لا ينفك عنه ووجه ما عدل اليه ان عدم التعدي  
 انما يكون اذا كان اللازم المذكور متساويا **قوله** يكون ذهبيا  
 فيه ان الكون ذهبيا وصف لمحل الحرمة لا نفسه في التمثيل به  
 نظر قاله العلامة واجاب سم بما حاصله ان في التفسير مثل  
 ذلك تصاحبا معتادا حيث يقولون يحرم الربا الذي يكون  
 ذهبيا والعلية في الحقيقة ما وقع خبره لا الكون المذكور لا الكون



وسر ذلك ان قولنا يحرم الربا بالذهب للذهب لا يخلو عن  
 ركاكة فتأمل مقاصد الامت ما احسنها قلت لا يخفى ضعف  
 جوابه **قوله** في الخارج اي في مسئلتنا ولو قال بتعليل نقض الخارج  
 من التبليغ الوضو لكان اوضح واخصر **قوله** بالخروج منها  
 اي لان الخرج منها جزء معنى الخارج منها او معنى الخارج ذات  
 ثبت لها الخرج شيخ الاسلام **قوله** بكونها قيمة ام شيئا اي حيث  
 يقال قيمة هذا الشيء عشرة دنانير مثلا دون ان يقال قيمته  
 عشرة ثياب مثلا وهذا ايا لنظر للاضليل في الفرق فان المفضل  
 المتعارف هو التقويم باحد التقدين دون غيرهما فسقط  
 ما يقال انه قد يقع التقويم بغيرهما فليس الوصف خاصا  
 بالتقدين **قوله** الشامل لما ينقض عندهم الموقال  
 العلامة اي الخرج ما ينقض قاله سم وافول حمل الشامل  
 على انه صفة للخروج فاحتاج لهذا التاويل والكامل  
 له على ذلك الحمل ان التاقيص هو الخرج كما يدل عليه قول  
 الشئ النقض فيما ذكره الخرج الخرج لكن لما نفع صحة  
 حمله على انه صفة للخرج فيستغنى عن هذا التاويل  
 وان احتج اليه في ضمير ينقض على هذا التاويل التقدير  
 ايضا اي لما ينقض خروجه عندهم مما ذكره شمل خروجه ووجه  
 هو قلت لا يخفى ان قول الشئ الخرج الخرج الخرج من البدن  
 متعلق بتعليل لا بالنقض وهو من الخرج غير الخاص  
 فالخرج المذكور علة لنقض الوضو بالخارج من السيلين  
 كما هو صريح الشئ بقوله كتعليل الخفية النقض فيما ذكر  
 او الحامل عما جعل الشامل نقض الخرج ان المقصد

بيان

الشيخ محمد بن سيني عن محمد بن عبد الله

بيان كون الخرج المنزك المعلق به وهو خروج الخرج عما يشمل  
 خروج الخارج من السيلين وخروج الخارج من غيرهما وان كان  
 مجموع الخروج مجموع الخارج لاسيما العنصر المبيد الاول والثاني  
 كما هو السيلان اذا علمت ذلك علمت ههنا ان الخارج من السيلين  
 وده فقه وسفوح ورافله سمع ما هو مسطور في رعيه فقه  
 به عن اهل عبارات الشارح قول علي ان التاقيص هو الخرج ومع  
 انما كماله في حقه بخلاف ذلك ومع لزوم احتلال عبارة الشرح  
 اذ كونه التاقيص هو الخرج يستلزم ان يكون قوله خروج  
 الخرج متعلقا بالتاقيص ومع ذلك متعلق بقوله تعليل وهو  
 العلة مع ان العلة مسوقة لذكرها وللمصلحة في قوله انما  
 على سمع ومع ذلك هو اجل من ان يخرج عليه افعالهم  
 مع حضوره **قوله** من العنصر من عن العنصر من العنصر  
 لان التاقيص هو الخرج لا العنصر كما لا يخفى وهو بيان لما  
 قوله ما ينقض قوله ويحتمل التعليل بخرجه الاسم للتعقيب المسود  
 باللفظ الاسم الحاصل من دليل ذكر المشتق بعدوا عن حقه التعليل  
 بخرجه الاسم للتعقيب بما مر من ان شرطه لا يخاف بالعلية اشتغال  
 ترتيب الخرج عليه على حكمة باعثة للتلطف على التامش والاحتياط  
 لانه صفة الخرج بالعلية وظاهره ترتيب الخرج على بخرجه الاسم على  
 علة ذلك ادلة اصول فقه الا ان ترتيب الخرج على بخرجه الاسم  
 على الحكمة المنكورة ومن اعلى ان العلة بمعنى المعروف وانما ان ينسأ  
 على انما بمعنى الباعث على ان ترتيب الخرج على ما ذكره فقه اشتغال

Copyright © King's University







الشيء على سبيل محذور أو غير المحذور

كل من تلك العلل المشبهة بالعلية لم يثبت في المسمى والامرين  
 فانما عال من تعدد هذه الحال المنصورة في الحق مجاب بان المراد ان التعدد  
 للمسمى لم يكن في الحال وقدر يقال ان استلزام التعدد للحال اوسع  
 احتمالا لان احتمال الحال محال فليتنا هل نسو لكنه لم يقع اذ لم  
 يجر منه واجبه على تقدير تسليم انما نسو او لا انه يلزم من ان يجوز ان يكون  
 فروع فلا يستلزم على عدم الجواز بعد الوضوح لا يبعد وليس مستلزما  
 ان ذلك فلا نسو عدم الوضوح فاجاب المراد ان كراه الشارع منع  
 الاستئذان فيه وهو قوله لكنه لم يقع قوله واستلزام فروع المنع المبر  
 كونه قوله لان الذي يجر فيه في الثانية مثلا مثل الاول لا يغير في  
 فيقال هذا ليس في المعية بل في توجع امثال جمعة فليتنا هل  
 سم قوله والجميع انفع با مشاعده عقلا فربوهم التفسير بقوله  
 عقلا خبره شرعا ولا يفي ان يكون مراد اذ المشع عقلا مشع  
 شرعا ضرورة ان الشرع لا يميز الممكنات دون المستحيلان سم  
 فسو له واجبه من جهة الجمهور فبكرة فيسئل يلزم على  
 هذه الجواز الحال المذكور في قوله ان لا يند باشتاد المعنى من  
 ان كراه الامر مني مثلا يلزم الاستغناء فيجب عن الاخر فيلزم الاستغناء  
 عن كل وعدم الاستغناء عنه وهذا اجتماع التفسير شرعا باحر  
 مما يلزم عن بالاخر ان في حصيل الحال فيمكن ان يجاب بان كونه  
 احمر الا مني معروفا مشروحا بان لا يعرف غيره ولا يعرف من العقل العقيلة  
 ان تقصر وجود المعلوم والشرعية التي هي معروفة مفيدة للعلم  
 بما يلزم من الاشتغال بما حقه الرليل يوجب الغلبة في المعلوم

او قل

الشيء على سبيل محذور أو غير المحذور

او قللة الاستغناء اليه اذ انت ملا حقة حقل الشيا وتجرير  
 فوى الى المعلوم وحينئذ قد حصلت المعرفة من احمر الامر مني  
 اقل من ان تحصل من الاخر معرفة مغايرة الاولى في الشك بان يحصل  
 الشك وتجرير اليه فوى على وجه خاص فلا يلزم في حصيل الحال  
 لان الاستغناء الحال بالامر الثاني مغايرة الاستغناء الحال  
 بالامر الاول في الشك كما تقرر ولا اجتماع التفسير لانه اذا افترقا  
 الحالان في الحقيقة كان عنر الحال بكماله واهم من الامر مني  
 غير مستغنى عنه بالاخر لان شغل الحال بكماله بكماله واحمر منه مغاير  
 لشغل الحال بالاخر وحتاج به حصوله اذ ان ذلك الواحر منه  
 ولا يتصور مطلقا في المهورات اذ لا يمكن اذ ان تحقق الوجود  
 باحر الامر مني ان يخفى ايضا وجود الاخر مغاير للوجود الاول  
 في الشك كما لا يخفى على تصور هذا الوجود احمر منه اشتراك  
 كل منهما في حصيل الحال والاستغناء وعدم الاستغناء فانه  
 سم المراد والاحتياط فروع حكيم في عدم وقوع حكيم في خبر من  
 المظن بل وقوله حكيم في كمال العلم ان لا يكون على هذا كذا في الجمهور  
 هو لم يسم عليه قوله في انساب الانبياء وترا فقه ونسب ان  
 وبه النعم والظرفية هازنة فانه العلامة قال ولا يبعد كونها تميزا  
 محملا على المفسر اليه ان وقوع نبوت حكيم في الاجل فوله  
 فيا قوله في حصيل المفسود الحكمة وترا فوله بعد المفسر المراه  
 به الحكمة قوله وفيه في حصيل حكيم بطلان الشك  
 انما ذكر الى ان احمر اختلاف الجواز والاستحالة ما كتبه في الموضع



التميز على سبيل مقرر وهو لا بد

عن الجواز احتقار اهـ فقال سبب وافر من مكي قول الله والمختار وافر  
 على حروف مفارقة الجواز وقوم هـ قلت فرتق ما يشير الى مناز **مسألة**  
 وقتها ان لا يكون ثبوتها متأخر الا فذل الشبهة وان قلت العلة  
 المستبعدة من الحكم كيف تكون مع مقلده وهي متأخرة قلت  
 لذل السبب على التمسك لا يتأخر عنه فذل العلة من غير محك اذ العلة  
 الغائية بواعث على معلومتها هـ وهي معلومة له خلا رجاء والمعلوم  
 الحكم متأخر عن علمه بالذات وبالزمان كما جلوس بالنسبة الى السور  
 والتميز مادة الاستكمال من اعله ان يقال المراد بقولهم ان لا يكون  
 ثبوتها متأخر ان ثبوت اعتبارها علمه يعني ان العلة يجب اعتبار  
 كونها علمه غير وجود الحكم ولا يجوز تأخره لذل الاعتبار عن الحكم  
 قبل علمه اهـ ونعقد سم بيان السبب في العلة الغائية انما  
 هو مقرر حصوله وهو متفرد بلانزده والمتأخر انما هو ذواتها لكنها  
 ليست بواعث بل معلومات خارجية فلا السبب على جعل السر  
 جاز انما هو مقرر حصول الجلوس وهو متفرد قطعاً والمتأخر انما هو  
 الجلوس لكنه ليس بباعث بل معلول خارجي اهـ قلت فرتق ما  
 جوابه هـ انما تفرغ عن السير به اول محك اعله **مسألة**  
 جاء استغفاراً انما ثبت بعد ثبوت نجاسة فلان شيخ الاسلم مبدئي  
 لان الاستغفار لا يستلزم النجاسة وان ثبوتها مفارقة لثبوتها كما بينه  
 عليه شيخنا ابراهيم اهـ **مسألة** وان لا يعود علم الاصل مراد به لا  
 على الحكم لا الاصل انما هو المفسر عليه بليل قول الشارع اهـ ان  
 اشتبهت منه **مسألة** بلان غير لاخراج منبهة الشبهة فبعض الى

هذا ينبغي

الجموع

التميز على سبيل مقرر وهو لا بد

وجوبه على التعيين ارجح من بيان هذا ليس عوداً بل  
 يقال بل انما يكون عوداً بل لو ادى الى رفع الوجوب وليس كذلك بل هو  
 توسيع للوجوب بناء على انه يشبه في النص معنى بانه شيع  
 الاسلم **مسألة** وبه عودها على الاصل الظاهر على الاصل لا يباح  
 والمراد بالاصل الحكم كما مر **مسألة** تعليل الحكم وهو نفس الوعد  
**مسألة** وثمة الاستثناء اهـ الاستثناء الشرعي للشيء **مسألة** فانه يخرج  
 في غير انه للتعليل **مسألة** فلا ينفذ لمسمى اذ يعرف حصول الاستثناء  
 به **مسألة** علماً بالعموم ان عموم النص **مسألة** ولا يختلف التزجيد للكون  
 تارة برحمه التحصيل وتارة التعميم **مسألة** يتشوش فعلق بتعليل  
 والنشوء غير التعليل كما بالاحت **مسألة** فانه يميل غير الغضب  
 انما هو الجوع والنعش المغويين وكذا العرج الشرب وهو ذل  
**مسألة** وان لا تكون المشبهة معارضة بمعارضة موصوفة  
 به الاصل فذل ان العلامة هـ بالتحقيقة هو القياس المسمى به  
 تقرر بركب الاصل كقياس على المبالغة على حكي الطبيعة به عرج الزكاة  
 لانه على مباح منه الوعد علمه مشبهة معارضة من الخلق بمعارضة  
 مثلاً لمقتضاه من يفي الزكاة به الوعد موصوفة ذل المتأخر به  
 الاصل مبدئي وكذا الرضا بقوله بالتحقيقة القياس المسمى به تقرر  
 بركب الوعد كقياس ان تروى علمه على مبالغة التزجيد وجماعاً  
 به عرج وقوم العلم به غير التزجيد لانه تعليل لا علمه قبل علمه  
 منه الوعد علمه مشبهة بمعارضة المتأخر مثلاً لمقتضا  
 هـ موصوفة به الاصل وهو غير العلم به مقرر مع ما تقرر وبه







الاشتراف والتعريف بالعلية **قوله** منشأ التعريف به المحل والاختلاف وقام  
 حينئذ ان التعريف بمعرفة للقياس اذ هو كما تقرر محل معلوم على مظهر  
 بحكمه لمساواته له بعلته والتعريف بنفسه فلهذا القياس كان قبيحا  
 اذ كانت التعريفية محقة له كونهما فلهذا القياس هو الدليل على  
 المحل فلهذا المحل هو ثبوت الحق لا انبساطه وهذا التمثيل الخارج  
 عن المحل لمفعول اخرج اليه تعريف القياس بالمحل أمزك من انما  
 عرفه بالمساوات من اجل بعلته حكمه فلا حاجة الى هذا التمثيل فوله  
 التعريفية محقة للقياس غير صحيح فانه لا علاقة **وقوله** في الاستدلال  
 قضيه ههنا فوله المحقة للقياس انما من اركانه وليست منها كما  
 من اركانها **لعل** وجه ما قاله العلامة من ان فوله التعريفية  
 محقة للقياس غير صحيح اذ كانت انما تحقق بما لان تمام فلهذا  
 اوجزا منها ولا يلزم مع كون التعريفية ناشية عن العلة على حد اركان  
 القياس ان تكون التعريفية المحركة حينئذ فلهذا القياس جزء  
 فلهذا القياس من اجل وعينه فلهذا اطلاق به سمع من اجل علام **قوله**  
 واما للاطلاق به عن الاختلاف بالمفرد ان لا ينعى الاختلاف به لانه  
 مفرد ولا على ينعى الجمع وجوده كما ينعى كماله **الشارح** فوله  
 معنى مفردا معروفا وجوده وقوله شرعي اذ فوله الشرع وقوله  
 به المحل متعلق بمفرد وقوله انما اختلاف وانما كانت متبنا وجبر  
 ومعنى اختلافه انما لا يحتاج بالاشكال الى اذ فوله او اجازته فوله  
 وتكونه لا على الا ان يباين انما لم يمكنه منع التعليل بالملك  
 لوفوقه بالكلية اية الشرع احتاج اليه منع فوله **مفردا** ويظهر ان المراد

ان

انه ينعى كون الملك معنى مفردا لا محقق له بنفس الامر ويقول  
 ان له تحففا به نفسه لا يتوقف على اعتبار معتبر معنى ان بنفس الامر  
 معنى هو معنى الملك شرعا لانه مع اعزاجه بانه لا تحقيق له الا بحسب  
 الاعتبار بعد عفا شرعا بانه لا معنى لترك ولا فائدة للمعروف  
 اليه وقطاعه ان لم يقوله بالملك يقوله بالحرية وقوله فلهذا  
 بالتميز بتفصيل شيخ الاسلام فلهذا انما كماله بل جعل المفسر  
 عفا لا يجرده عن كونه مفردا **وقوله** كماله البقاء الخارج بالتعليل بالمفسر  
 كقولهم الحرية **وقوله** فلهذا فلهذا عفا ينعى تحت العلة حيث  
 لا مخرج من نظر كماله فلهذا من فلهذا سمع فوله ويجعله عفا شرعا  
 اذ يقول الملك هو فوله خاصة على فوله خاصة وتلك الفقرة  
 ومعنى تحقيق الامر **فيشرح** الاختلاف به لانه الاختلاف  
 يستلزم التعليل به ونفس الامر يستلزم نفس المفسر **وقوله**  
 فوله انما لا ينعى به الاختلاف بالعلية لان لا يكون مفردا والشرع  
 بل من غير عدم المفسر **وقوله** من ثبوت الامر عدم الاختلاف  
 ولهم المملوك فلهذا العلامة **قوله** وانما لا يتناول دليله على الجمع  
 بعمومه **وقوله** على المختار اورد عليه انه مستغنى بمو  
 شعبي سببا للاحكام **قوله** به شرع الاختلاف لا يكون دليل  
 حكمه شاملا على النوع والاخر فوله به شرع الجمع ولا يكون الجمع  
 منصوصا بموافقه **وقوله** بانه ذكر المواضع الثلاثة اشارة الى ان  
 الاشتراك به اعتبارا بجانب كل من الاعلى والجمع والعلية وحده  
 بانه فوله خلق القياس حينئذ حيث عم اعني المحل اركان الثلاثة فانه



ابلغ مما تعلق به احد الاثني عشر واما فيه اشارة الى ما فشته في  
 اقتصار على احد المواضع الثلاثة بانها تتبعية ومن ذلك ما يقصر  
 للموحي كثيرا كما لا ينبغي على ما تنبغ كلامهم على انه يفتي ان شيئا  
 دليل العلة حكم العزم ولا يكون ذلك الدليل ناهيا على حكم العزم لان  
 يقال الربى به البر وعلمته المصمم وهذا علم الربى بكل ما يصح  
 ثبت فيه الربى فليسا من سم فلف لا ينبغي به هذا الجواب  
 فنورد اورع يقتض العزم بان يقرر واما علمه فليقتض عزيمة قوله  
 فلا حاجة للتمسك بغيره فيقال يحتاج اليه لان الخرب فولا يكون مسلما  
 ميزان الخلق بالقياس فزوه بعض ما جئنا فنورد بخصوه والخرب  
 ان خصوه بالعرف قوله وهو ضعيف فلا يد على المالكية والشافعية  
 وبعيد القائلين بغيره ففقر العزم بالعلم والاعراف فنورد  
 بان يكون دليله فله عيان كذا رويته في ان فقه المتي  
 لا يتسبب عند الفقه بمبره لان فقه المتي قد يكون فقه المبره  
 فانه العلاقة ويحتمل ان يجاب بان المراد بالفقه هنا فقه  
 المبره كما يدل عليه المقام وبذلك الشارح بغير ضرورة ولا اشكال  
 بخلافه فزهد المحلل ان هذا عند العلة كمنزلة العلم به هو مقرر  
 ومعلوم للمدعيون كما اشار اليه الشارح فنورد ويحتمل الاصل فلان العلة  
 منزهة عن علمه على نكرة اشارة الى ان المدعي قد وجد وجوده هناك العزم  
 وعلمه على حكم الاصل بان يقول ولا يستلزم الفقه حكم الاصل  
 والامر بوجوب العزم لان اخذ للضعفاء به في التمسك بالفقه  
 ثانيا فنورد بقرينة المفردات المراد بالمفردات هنا حكم الاصل

للكتبة

الشيخ محمد علي بن حسين بن علي بن محمد

[illegible]



على الجمع بين الموضوعين كانهما الحاحي هو **مورد** بالنسبة اليه الى  
 الادلة **مورد** وكل منها يحتاج به ثبوت من ادلة اذ الالزام له  
 هذا من على اعتراف اشياء المعارف والمعارف عموم بمجوز ان يكون  
 كل منه على **مورد** دليل المعترف في الوصف عن العزم الى  
 كانه يقول العلة عن الكيل وليس التبعاج فكيف **مورد** ان يراه  
 اشياء به عبارة ابراهيم اذ هو بيان في الوصف في عمل الشرح  
 النفع على الاشياء كما هو عبارة ابراهيم عمول على ذلك انما  
 وانما به بلغة بيان به تفسير عبارة **مورد** الى الوصفية عبارة  
 ابراهيم على عبارة **مورد** في استحسان الزاكنه عبارة **مورد** على  
 عبارة ابراهيم بما حاطه ان النفع يعلق لغته على معين اخر  
 وعلى القابل نقول نعت انما جاشفي وهو اخر المعينين  
 والثنائي نفس الاشياء نقول نفس الاشياء هكذا سمع من الالفة بقوله  
 نفع الوصف احسن من بيان نفعه لان ابراهيم اراد بالنفع  
 الاشياء او النفع معنيه خلافه والمورد اراد انهم معنيهم فلو ان  
 لم يجز ان يكون بيان فكلان اذ هو واحد اه نفعه فمورد ان  
 النفع منها معني الاشياء لاجل القابل لا يتكلف ولا يباقي  
 ذلك كون المعنى الاول انهم لان المراد بانهم يتكفون انما استعما  
 كما هو العلم والافلاحي دعوى انهم من المعنى الاول مع اقتفاء  
 المقام المعنى الثاني كما لا يخفى وشع الزاكنه سم على عادية به  
 الا انهم **مورد** مطلقا صرح بالبرهان في الاصل والبرهان  
 به انهم لا يبرهنون التبعاج **مورد** الثالث **مورد** محمول مفسود

المعترف

المعترف **مورد** في هرج و مرج **مورد** المقصود وقوله مجرد المعارف  
 متعلق بمحمول **مورد** وفيل يلزمه ذلك مطلقا ومعنى الاطلاق  
 كما تقدم **مورد** في العزم ان وهو التبعاج فكلما مورد به حصول  
 المقصود من العزم يتغير بها متعارفين ولا يلزم مع التعارض  
**مورد** وانما يبرهن ذلك ان يراه الاشياء **مورد** والمعارف على  
 العلم فيه جملة عارفي عاليتها وحاجبه احوال غير قابل العاين  
 على المعترف واليه يعود غير عارفا **مورد** وانما ذكر  
 هذه الاحال مع الاستغناء عنها بل هو الموضوع **مورد** المعارف  
 وغير فيه يعود الاصل ان عارفا عليه العلم بالاصل بل  
 فكل ان العلة الكيل فكلما **مورد** لانه علة لقوله يلزمه ذلك  
**مورد** ابراهيم اذ دليل **مورد** يشهد ابراهيم وقوله لا  
 اعتبار متعلق بشهره لا يلزم المعترف في ذلك دليله بل على  
 ان ما عارفي به من الوصف معتبر في العلية **مورد** حتى تقبل  
 معارضة لاجل قبول معارضة معني تحليلية والفعال  
 بعرفه **مورد** بل **مورد** **مورد** والتبعاج فكلما **مورد** والخروج  
 والمشمس **مورد** باوجوده **مورد** **مورد** **مورد** متعلق  
 بعبود **مورد** **مورد** متعلق بمعارضة وقوله تكجوز فكلما  
 الاصل المعارف به علة **مورد** بيان فعليه ذلك وذلك مناه  
 كما تقدم به شروط العلة من كونها وعفاها تمام من قبيلها فكلما  
 ذلك ان يجعل المستلزم وجوب الحرة انني بالاجاز عزم به مرجع  
 عزم شرعا مشتهى لهما فيقول المعترف ان العلة لهما هو العلة



بالمستلزم المخرج به هذه العلة بتكونا خفية **فمنها** المخرج  
 رجع الانقباض ان يعقل المستلزم جواز العنصر بسيرا ربعة بره  
 جاكتر فيقول المعترف انما العلة المشتقة بالمستلزم ان يفرح به  
 هذه العلة بتكونا غير متعينة **فمنها** وبالمعاليذ اعاد الباء  
 ليعود الشرح الثاني الى مخرجها فعلا كما ذكره الشارح واما  
 فاعترافه بالغيره انما هو يرجع لجميع ما قبله فعمل ذلك فاسم  
 ثم فريضة على خلافه **فمنها** لما عارض به الامم معوية وهو راجع  
 الانشراح **فمنها** سيرا سياتي انه هو المخرج به الامم واما  
 فلا يعلم منها للعلية فتعيسى الباقي لها **فمنها** قوله  
 كان مناسبا او شيئا اعترافه بالعلية بانه دليل العلية  
 المناسبة هو نفس الوصف الذي هو العلة لا دليل العلة فكل  
 القول ان يقول بانه كان مناسبا **فمنها** الجواز وان كان  
 بعين اياه غير كان راجع لوصف المستلزم المبرهن عليه  
 بالسيراف والتفريق ان لم يبق دليل المستلزم على علية وعقد  
 سيرا بانه كان وعقد مناسبا او شيئا فانه اذا كان احدهما  
 لم يبق دليله سيرا بل مناسبا او سيرا **فمنها** بجعل معارضة  
 الشرح فانه علة محذوف يعمى من الكلام والتفريق وانما  
 كان الوجه المذكور من اوجه الرفع وهو معاليذ المعترف  
 بتاثير وعقد او شيئا مشروحا بكونه وصف المستلزم

سيرا او شيئا التحمل **فمنها** الاحتمال فادع فيه ان لا اله الا  
 هو يدرك به السير بجملة احتمال كونه مناسبا وان لم يثبت مناسبه  
 منه فانه يبيح الاسلام **فمنها** وقد اختلفت له اربعة مخرجها  
 وهو المعاليذ **فمنها** لم فلت ان الكيل موزن في جسمه ببيان  
 انه موزن بالبريليك واللا ايز فعدت المعارضة **فمنها** وبسببه استقلال  
 في ذلك الاستقلال الشرح الى تصور المعارضة بابر المعترف  
 ان وعقد المستلزم جزئ علة واما من الاخر فاسم به المعترف **فمنها**  
 ربحا لرحا ابريليك نظام عام وغيره هو الشرح **فمنها** قوله  
 اذا لم يتعرف المستلزم للتعين فيلزم مخرج لور وفقيهه ان  
 فليح المعارضة وسلامه الغير بانه لم يتعرف للتعين وان كان  
 التعيم متخفا بانه يكون البريليك شاملا لمخرج كالاصل انما  
 به حركت مسلم اليه قبل به وفيه شرح لما تقوى من انه يشترط ان  
 يكون دليل حكم الاصل شاملا لمخرج الوجود **فمنها** قوله تعريف التعيم  
 ان ينعى ان يكون التعريف لور خول الوجود ففلا كما في متبذل  
 بكونه به فلهذا الموضع كل التعريف التعيم المذكور به المخرج عما  
 فيه فانه سيرا **فمنها** عما في فيه البريليك عما هو فيه **فمنها**  
 الى الشرح الى الشرح بالانصاف **فمنها** قوله لو قال المستلزم  
 للمعترف ثبت الحكم ابريليك واخره هذه الصورة ان صورة  
 المسئلة ان المعارضة ابري الوصف على سبيل الاستقلال



اختر من قول الشارح بناء على انما تم تعليل الحكم بعليين الى  
 محذور كما تقدم سبب محذور ان لم يكن معه وعقد المستر  
 صورته ان يقول المستر بغير السبب بالشرط فلا يعلل  
 القوت والادخال فيقول المستر فاذل رعدة السور فيقول  
 المستر ان ثبت الحكم مع اشياء وعقد به المصلحة وهذا البرم  
 غير كلف الاستواء المستر والمعتز في اشياء وعقد به  
 على الصورة المنفوق بها وهي المصلحة ومثوله بخلاف ما  
 اذا وجد وعقد المستر ان كما لو كان بدل المصلحة بافتان  
 المذكور البرم وعقد المستر بوجوده فيه شق منه وعقد  
 المعتز في قوله بناء على انما تم تعليل بعليين بمعموم  
 انه لا يكتفي بالسبب بناء على جواز التعليل بعليين  
 وفرضه ان العرف وعقد وعقد المستر بالصورة  
 المذكورة ونعم وعقد المعتز فليكن لا يندرج الاعتراض  
 بتركه مع انه لا يبرر الحكم من وعقد علة اذ لا كلام به  
 مطلق ولم يوجب الا وعقد المستر ان لا يسمي الا ان يقال  
 ابراه المعتز في الوعد او ردت شكا في ابراه المستر  
 بجواز ان تكون رعدة شيئا اخر يوجب الصورة المذكورة  
 عليا فل سبب محذور وقيل لم يكن مطلقا بناء على جواز  
 التعليل بعليين فريستشكركم اذ اوجد وعقد المستر

دوه وعقد المعتز فاذل رعدة السور فيقول المستر فاذل رعدة السور فيقول  
 بعليين كما ياسب عليه وعقد المستر الا وعقد المعتز  
 بتغير عليه للبناء على عليه وعقد المستر بجواز تعدد  
 رعدة على هذا التقدير الا ان يقال ان الجواز المذكور لا يستلزم  
 الوقوع ولا يمنع احتمال ان رعدة هناك وعقد المعتز  
 دوه وعقد المستر او شئ اخر او شئ غير ما قبلنا فلا سم  
 فـ **سـ** ولذا يقال ان المصلحة وعقد المستر ان رعدة  
 اشياء وعقد المستر فـ **سـ** ولذا يقال ان المصلحة وعقد المستر ان رعدة  
 الا ان المستر فـ **سـ** ولذا يقال ان المصلحة وعقد المستر ان رعدة  
 وانما لا يذلة لا التعلق بوجوده اعتز به وعقد ايضا  
 اعترف بغيره وبذلك انه ايضا فـ **سـ** ولذا يقال ان المصلحة وعقد المستر ان رعدة  
 فيه ما عدا ما في اشياء وغير المستر وغيره كما وعقد  
 فيه لو وعقد المعتز في التقدير حيث ساوى وعقد المستر  
 وعقد المعتز في اشياء فخرج به المستر بـ **سـ** وعقد المعتز  
 فـ **سـ** ولذا يقال ان المصلحة وعقد المستر ان رعدة وهو كذا انما  
 رعدة اشياء المعطون والذكر ان هو كذا وحزت رعدة غير  
 المعطون فلا الا حرة التلازم بالقبول وانما انعكاس التلازم  
 به النعمي فـ **سـ** ولذا يقال ان المصلحة وعقد المستر ان رعدة  
 وعقد علة ان لا تفعل كما لا يترتب على عدم الانعكاس باحتمال

و







وجود الحكم فيها كان يقول له ثبتت ربوية البيهقي مع كونه  
غير موزون فلا تزول حج فائدة الغائه الاول وينتهي  
الدليل على المعترض ومثال الغاء الخلف المذكور بدعوى  
قصوره ما لو جعل المعترض الخلف المذكور في التقاض بدل  
الوزن الكون تفاعلا مثلا فيبلغه المستدل بكونه قاصرا  
على التقاض ومثال الغاء بدعوى ضعف معنى المنظمة  
فيه اي ضعف حكمة المنظمة المعتبر بها ما لو قال المعترض  
العلة عندي في جواز القصر للمساافر فارقته اهله فيلحق به  
المستدل هذه العلة بوجود الحكم في صورة مع انتفاؤها  
فان المسافر باهله يجوز له القصر كغيره فيقول المعترض  
خلف هذه العلة منظمة المشقة للمساافر اذا كان ملكا مثلا  
هذا ايضا ما اشار اليه وما تقرر يعلم ان قول المصنف ولو  
ابدى المعترض ان ليس مقصودا على تصور المعارضات  
يدعي المعترض ان ما ابداه المستدل ليس تمام العلة وان  
كان المثال الذي ذكره المصنف من ذلك **قوله** ولا على انه  
متعلق بالمعنى بقول المصنف السابق وبيان استدلاله  
في صورة الخ كما قال بسم فقول له او دعوى من سلم وجود المنظمة  
ضعف المعنى معطوف على دعوى قصوره وقوله من سلم  
فاعل لدعوى وهو اظهر في محله الاضمار لان المراد به  
المستدل وقوله ضعف المعنى مفعول لدعوى ولو قال  
او دعواه ضعف المعنى وقد سلم وجود المنظمة المضممة  
لذلك المعنى كان اوضح كما قال الكمال وقول سم انما عدل  
المصنف عن هذا لما قاله لكونه اخضر يدبانه لاداعي الاختصار

مع عدم وضوح المعنى **قوله** لوجوده علة لقوله سلم اي  
سلم وجود المنظمة لاجل وجود الخلف لكونه منظمة والمعترض  
فيه وفيه للخلف وفيه للمعنى قاله شيخ الاسلام وقوله  
لكونه منظمة اي لكون الخلف منظمة بربك انه المنظمة  
في قوله وجود المنظمة تؤخذ كلية اي المنظمة من حيث  
هي الخلف جزئية من جزئياتها والجزئية سبب لتحقيق  
الكلية لانه انما يتحقق به فصيح تعليل وجود المنظمة من  
حيث هي بوجود تلك المنظمة الجزئية فلا يقال ان المعنى  
على ما قال شيخ الاسلام يخل الى قولنا وقد سلم وجود  
المنظمة لاجل وجود المنظمة وذلك لتعليل الشيء بنفسه  
قليلا ما **قوله** بان لم يتعترض او بقصور لقول المصنف ما لم  
يلغ او **قوله** او بدعوى ضعف معنى المنظمة اي حكمة المنظمة  
فالمراد بالمعنى الحكمة التي تضمنتها المنظمة كما تقدم بيان ذلك  
**قوله** اي لدعويين ببيان منسنتين من تحت لانه منسني  
دعوى لمادعوة بالتسا قال في اخلاصة آخر مقصود تشي  
اجعله يا . ان كان عن ثلاثة مرتبعا . اي كما مضى واما  
الدعوة بالتسا المشناه من فوق فهي طلب الحضور الى الطعام  
وليس ما نحن فيه **قوله** اما اذا التفتي المستدل او منهو  
قول المصنف بغير دعوى وقصوره او **قوله** ما ياتي فيما يقال  
انما لم يقل مثال تعدد الوضع ما يقال ان لان تعدد  
الوضع بعض من المقول التي كما لا يخفى فلذا اقال ما ياتي  
فيما يقال اي ما ياتي في جملة المقول التي **قوله** من بذل  
المان اي ان تلك المصالح تناسه من بذل المصارف

المرعوي  
والمرعوي

Copy ing S ersity



من ابتدائية **قوله** بناء على منع تعدد العلة هذا انما  
يظهر اذا كان مدعى المفترض استقلال وضعه اما لو  
ادعى انه جزء العلة وان العلة هي المجموع مما ابداه المستدل  
وما ابداه هو قولا لان رجحان وصف المستدل لا ينافي  
جنسية وصف المفترض اذ بعض اجزاء العلة قد يتدرج على  
بعض بكونه مثلا اشد اقتضا للحكم ومناسبة له من البانية  
مع **قوله** فيجوز ان يكون كل من الوصفين علة اي ورجحان  
اخذها لا ينافي علة الاخر اذ يجوز ان يكون بعض العمل  
ارجح من بعض **قوله** وان اتحد ضابط الاصل والفرع اي  
القدر المشترك بينهما الصادق على كل منهما انه يضبطها  
وحاصله ان المستدل عول في القياس على القدر المشترك  
بين الاصل والفرع فلم يفرض ان يفترض عليه بان القبول  
على القدر المشترك لا يفيد مع اختلاف جنس المصلحة  
اي الحكمة كما يشير الى ذلك المسم فانها تدل على ان العلة  
ليس هو القدر المشترك بل مجموع على القدر المشترك  
مع خصوص المحل المراد بالضابط القدر المشترك ولا شك  
انه متحد وذلك محل اتفاق بين المستدل والمفترض وانما  
الخلافا بينهما بل هو العلة وحده او مع خصوص المحل ولا  
يصح حمل الضابط على العلة اذ مع فرض اتحاد علة الاصل  
والفرع المتقضي اتفاق كل من الخصمين على ذلك لا معنى  
للدعوى باختلف جنس المصلحة وهذا يستلزم قول  
العلامة ما نفع قوله ضابط الاصل والفرع اي ضابط  
الحكمة في الاصل والفرع والمراد بالضابط العلة المشار اليها

اول البحث بقوله ومن شروطها ان تكون وصفا ضابطا للحكمة  
او لكن سيدكر ان خصوص الاصل عند المفترض معتبر في ضابط  
حكمة فلا يكون الضابط فيهما متحد او اشار الشهاب لدفع هذا  
الاعتراض بوجه اخر وهو حمل الضابط على العلة وحمل اتحادها  
على اتحادها ظاهر ابدل قوله فيكون خصوصه معتبرا في علة  
الحكم قاله سم قلت او المراد بالاتحادية نظرا للمستدل وان لم يحصل  
الاتحاد المفترض **قوله** كما ياتي فيما يقال فيه ما مدعى نظيره انما **قوله**  
المؤدي هو اي الزنا اليه اي المختلط **قوله** بطريق اي من  
طرق العلة البرية **قوله** بان كانت علة لانتفا الحكم مثال ذلك  
الكيف المانع من الصلاة فانه علة لانتفا الخطاب بها فمثال  
ذلك في انتفا الشرط احدث فانه علة لانتفا وجوب ابد  
الصلاة حاله **قوله** فلا يلزم وجود مقتضى اي وهو دخول  
وقت الصلاة في المثالين **قوله** وانما بان جاز اي وانتمى بالفعل  
وبهذا يجاب عن اعتراض العلامة قدس سره على قول الشرح  
كان انتفا الحكم لا ينتفا به بما نفعه المستلزم لهذا اللازم  
بل وانتفا مقتضى مجاوزته لا فرض فليست له لان المعنى  
كان انتفا الحكم حين انتفى مقتضى لانتفا به اي مقتضى  
ولا حاجة لما اطل اليه سم قاط وجه له من التوجيه **قوله**  
مجواز دليلين كما قال العلامة قدس سره هذا المجوز ان  
كان مستندا القائلين بعدم لزوم فقد هدمه المم حيث  
قال والاصح القطع بامتناعه عقلا فبعدم اللزوم مناعته  
بناء على اساسه وهو وجبه خلافا لما تكلفه سم وقال شيخ  
الاسلام قد يقال هذا اي جواب الشرح المذكور انما يناسب





الحجج  
لا يفتقر من مبد

مسالك  
العلة

لتعلم ما قبل العلة  
بصرى الحجج  
لا يحكم احريه  
ويعرض

القول بتعدد الدليل وهو خلاف ما صححه المص ويجاب بان  
الحجج لا يلتزم منه بما لا له هاد ثم هو حسن **قوله** والمانع  
كأبوة القاتل للقتول انما هي فيصح ان يقال انها علة لعدم وجوب  
العصاص وان لم يحصل القتل على مقتضى المص واما على رأي الجمهور  
فلا يصح ذلك بل بعد حصول القتل وقوله وانتفا الشرط انما هي  
فيقال ان عدم الاحتضان علة لعدم وجوب الزم وان لم يحصل  
الزنا على مقتضى المص والامام واما على رأي الجمهور فلا يصح ذلك الا  
اذا وجد الزنا بالفعل **قوله** مسالك العلة سميت مسالك لانها  
توصل الى المعنى المطلوب استعار المسالك الحسية للمعنوية  
بجامع التوصل الى المطلوب فغنيه استعارة تضرعية **قوله** اي  
هذا يبحث الطرق الدالة الى اشار بذلك الى ان المسلك بمعنى  
الطريق فهو اسم مكان لا اسم زمان ولا مصدر راي موضع السلوك  
ولذا اضاف المسالك الى العلة من قبيل اضافة الدال الى المدلول **قوله** على  
عليه الشيء اشار بذلك الى انها تدل على كون الشيء علة لا على ذاته  
ذلك الشيء **قوله** كما اجماع على ان العلة في حديث العجيجي لا يحكم  
احدين اثنين وهو غريب في تشويز الغضب للفكر قال  
العلامة رحمه الله تعالى قد مر ان العلة وصف صواب لحكمة لا نفس  
الحكمة فكالمطابق له ان العلة الغضب لا التشويز وسياتي  
في الاما ان منه ذكر وصف في الحكم لو لم يكن لتعليقه كان بعيدا  
لهذا الحديث فاننا لا يطابقه واجب يمنع ان المطابق لما مر  
انما هو كون العلة الغضب كجواز كونها نفس التشويز  
ويصدق عليه انه وصف صواب لحكمة وهي خوف  
الميل عن الحق الى خلافه فيطابق ما مر ومما يؤيد

ذلك

ذلك ما مر في عود العلة على اصلها التيم من تمثيلهم لذلك  
بمبدأ الحديث مع جعلهم العلة فيه التشويز بل صرح الامام في  
المحصول بخط القول بانها الغضب وان كان الظاهر من الحديث  
قال لا تعلم ان الغضب البير الذي يمنع من استيفاء الفكر لا يمنع  
من الغضا وان اجموع المبرح يمنع فتعلم ان علة المنع ليست الغضب  
بل تشويز الفكر لا يقال الغضب هو العلة لكن لكونه مشويزا  
لانا نقول لما داراكم مع تشويز الفكر وجودا وعدما وانقطع  
عن الغضب وجودا وعدما وليس بين التشويز والغضب  
ملازمة لوجود كل منهما بدون الاخر علمنا ان الغضب لا يكون علة  
واما العلة التشويز اما انه يجوز اطلاق الغضب مراد به التشويز  
اطلاقا لاسم السبب على المسبب واما قول الشيخ في المساء  
فتقيده المنع من الحكم بجله الغضب المشويز للفكر يدل  
على انه علة له حيث جعل العلة الغضب المشويز فاما بنا على ان المراد  
بالغضب التشويز اطلاقا لاسم السبب على المسبب كما مر عن الامام  
واما بنا على القول المراد القائل بان العلة هي الغضب وان رده  
الامام كما مر حضورنا والمقصود ما ياتي التمثيل وهو ما يتساءل فيه  
ومثل ذلك كثير شائع هذا حاصل ما قاله سم قلته كون العلة هي  
الغضب هو الظاهر من الحديث والاصل ذكر الوصف فيه  
عن الفائدة كما سيذكر الله وكون التشويز قد لا يوجد مع  
الغضب غير مانع من علية الغضب لما مر من ان المعبر عنه  
اشتمال العلة على الحكمة الاشتمال ولو اجمعا فالشرط كون  
العلة مظنة لوجود الحكمة كما مر على ان اشتمال التشويز على  
الحكمة المذكورة كذلك ايضا وح فلا داعي لمخالفة ما يفيد





الحديث المذكور من كون العلة هو الغضب وجعلها التسويش  
مع استلزام ذلك علو ذكر الوصف المذكور فيه عن الفاشدة  
وقول الامام لانا نعلم ان الغضب السير نحو غير مفيد مع كون  
الشرط كون العلة مظنة الاستمال على الحكمة ومع قوله لا يمنع من  
العقنا قد يمنع ولان سلم دليله المذكور فهو مشترك الا لزام بحران  
مسلد لكن في التسويش ايضا ومن هنا تعلم رد قوله لا يقال ان  
وبالجملة فلا وجه لمنع كون العلة هو الغضب بل يجوز كونها هـ  
الغضب وكونها التسويش والذي يفيد الحديث اطول وهذا  
الذي ذكرناه تصحيح لكون الغضب علة كالتسويش كما علمت واما  
ما افاده كلام العلامة قدس سره من عدم صحة كون التسويش علة  
فلم يظهر وجهه بعد والظاهر منعه كما تقدم **قوله** وعكس ليساوي  
اي فعدم النص وثني بالمايما وثلاث بالجماع لان النص اضل  
للجماع كما قال الله والمايما من جملة النص **قوله** النص الصريح  
اي القطعي كما يدل عليه تفسير الله له بقوله بان لا يحتمل غير العلية  
**قوله** فنحوه يقال ان في ليست نصا في التعليل لانها تكون  
مصدرية والتعليل مستفاد من اللام المقدرة **قوله** من اجل  
ذلك كتبنا ان اي من اجل قتل قابيل لا حية **قوله** كي لا يكون  
دولة ان اي وجب تخمين الغنى كي لا **قوله** اذ لا ذقناك  
ضعف الحياة اي اذن ركنت اليهم وضعف الحياة وضعف  
المايما عند انهما **قوله** وفيما عطفه الاول وفي عطفه لانت  
المشارة في العطف بالمايما في العطف بها واجيب بان  
المراد المعطوف من حيث العطف ووجه كون المشارة  
في العطف بالمايما المعطوف ان المشارة في الفعل والعطف

فعل والمعطوف ذات والمشارة في الفعل دون الذات  
اذ يقال فعل كذا الكذا **قوله** بخلاف عطفه بالمايما وان اراد فانه  
لا مشارة الى ذلك فسلم وان اراد فانه ليس دون ما قبله كما هو المتبادر  
فقد ينقض بقوله والظاهر فانه معطوف بالمايما وهو دون ما قبله  
من الصريح قاله العلامة وقد يجاب بان هذه المشارة بالشيء  
الى المسئلة واما الظاهر فانه قسم مستعمل **قوله** كقوله تعالى  
ولا تطع كل حلاف اخترت في الوليد بن المغيرة **قوله** في الحكم  
اي معه وكذا قوله في الوصف **قوله** وقعته ناقته اي رملته  
فاندق عنقه **قوله** ما عساه بضم التاء مستعمل لمفعولين **قوله**  
ولا تحموا راسه اي ولا تغطوا راسه من التخيير وهو الغيبة  
ومنه سميت الحمر خرا لتغطيتها العقل **قوله** قال راوي الغيبة  
اي المجتهد **قوله** وتكون في ذلك اي في كلام الراوي في غيرها او  
غيره **قوله** في الحكم فقط قد يوجه ذلك اخذ اهما من قوله عن  
بعض المتأخرين بان الراوي يحكي ما كان في الوجود اي على  
الوجه الذي وقع عليه والعلية بحسب الوقوع تقدم على المفعول  
رمانا اوربته فلذا لم تحك المفعول المتأخر اقله يدخل الفاء  
المعطوف المفعول الذي هو الحكم وفيه نظر لان هذا لا يمنع  
ادخال الفاعل على العلة اذ لو قال مثلا سجد فسهي اي فقد  
سهي اي لاجل انه سهي لافاد تربت الحكم على العلة وانها مستعمل  
رمانا اوربته وقد عبر في المنهاج بقوله وتكون في الوصف او الحكم  
وفي لفظ الشارع او الراوي هو وقال السنوي في شرحه  
وتدخل الفاعل الثاني منهما اي الحكم والوصف سواء كان هو  
الوصف او الحكم وسواء كان من كلام الشارع او الراوي







مضبوطا او عكسه وان الكل ايما وفاقا او خلافا وليس  
 كذلك لما سذكره الله من عدم الزمان قطعاً في صورة ما اذا  
 كان كل من الوصف والحكم مستنبطاً **قوله** كما يكون ملفوظاً اي  
 منصوباً ولو مقدراً **قوله** لو لم يكن لتعلييل اي لتعلييل الحكم او  
 نظيره بدليل قوله او نظيره فان نظير الوصف انما يعطى نظيره  
 الحكم كاسياني ايضاحه المثال الذي فلو قال لو لم يكن هو او  
 نظيره لتعلييل الحكم او نظيره كان اوضح **قوله** حيث يسار رظف للتفسير  
**قوله** لو لم يكن ذلك اي الوصف او النظر وقوله من حيث قرأته  
 بالحكم او بنظر الحكم وقوله لتعلييل الحكم به اي اول تعلييل نظيره الحكم  
 بنظر الوصف وبهذا التقدير يكون تفسيره موافقاً لما قاله المصنف  
 لكن فيه كما قال العلامة اثبات اقتران الوصف بالنظر للحكم  
 النظر وقد علم ان الاقتران انما هو للوصف والحكم الملفوظين  
 دون التفسيرين وجوابه ان الاقتران اعم من الحقيقي والحكمي  
 واقتران نظير الوصف بنظر الحكم من الاقتران الحكمي الذي دل عليه  
 الاقتران الحقيقي الحاصل بين الوصف والحكم الملفوظين اذ في  
 ذكرهما اشارة الى نظيره كما قاله نظيره ان المذكور ان حكماً مقترنان  
 كذلك **قوله** حكمه اي كما اقتران الواقع في حكمه وكذا اي قد روي  
 ياتي من قوله وكذا ذكره وبقيت المقطوعات **قوله** فامره اي  
 بالاقتران الذي تضمنه امره **قوله** على انه اي الوقاع عمله له  
 اي للاعتناق فوجوب الاعتناق حكم قارنه وصف وهو الوقاع  
**قوله** والاصل في السؤال اي وهو قوله واقعت اهل **قوله**  
 وكذا ذكره في الحكم اي معه **قوله** والاصل في ذكره عن الفائدة  
 قال العلامة عليه منع ظاهر لا مكان ان يكون ذكره لافادة

محل الحكم والعلته غير كمشيبي الفكر كما مر قلت كون  
 ذكره لافادة محل الحكم بعيد جداً مع الايمان به في الحدوث  
 بعنوان الوصفية وانما الجواب به سم فلا يخفى انه تعسف واما  
 جوابه الثاني فساقت فراجعه وتأمل **قوله** بصيغة اي مجسماً  
 وايضا للتفريق بين المثال الذي بصفتين واذ بالصفة  
 منها معدا اربعة اربعة ومن الشرط وما عطف عليه خلاف  
 الوصف فيما تقدم من قوله وهو اقتران الوصف بالمراد به  
 ما سمع الاربعة المذكورة فالمراد بالوصف المتقدم لفظ مقيد  
 لاخر وبالصفة منها لفظ مقيد لاخر غير شرط ولا استثناء  
 ولا غاية ولا استدراك **قوله** فتفريقه اي فالمراد  
 الذي تضمنه تفريقه **قوله** بهما بين الصفتين والوصفية  
 والوجولية لا الفرس والرجل لانها لبيان لا مدخل للتسمية بها  
 في الحكمين **قوله** بصيغة القتل لم يقل بهما بين الصفتين القتل وعد  
 لان عدمه ليس علة للارث بل علة لارث النسب او السب **قوله**  
 مثال الشرط حد بن مسلم الخ موضع التمثيل منه قوله فاذا اختلفت  
 هذه الاجناس فسيقوا كيف شئتم قاله الكمال **قوله** متفاضلاً حال  
 من البيع بمعنى البيع ولو قال متفاضلة فيكون خالفاً من  
 المسيا كان اوضح واخسن **قوله** لو لم يكن لعلية الاختلاف  
 للجواز لكان بعيداً اي واما المنع عند عدم الاختلاف فليست  
 علة الاتحاد كما قد يتوهم بل قيل انه التضييق على التماس  
**قوله** حتى يظهر اي يقتضيه **قوله** اي فاذا اظهرت فلا يمنع  
 بيان للتفريق بالغاية الذي لا يحصل الجواب للمعنى وتقدسير  
 المفهوم المذكور له لك لا يخرج عن الغاية وانما يخرج عنها





لو كان القصد به بيان نفس الفاية فاندفع اعتراض العلامة  
**قوله** لو لم يكن لعلة العلة للجواز لكان بعيداً أي وأما منع  
 قربانين في المحض فليست علة المحض بل خروج الولد مجزوماً  
**قوله** فنصف ما فرضتم أي يجب لعن **قوله** لو لم يكن لعلة  
 العلة للانتفا كان بعيداً أي وأما ثبوت النصف لها فقلت  
 العقد لا عدم العفو كما قد يتوهم **قوله** لا يؤخذكم الله بالقول  
 أي بكم اللغو عندنا معاً شر المالكية هو حلف الشخص على ما ينظم  
 بأن يحلف معتداً على ظنه وعندك الكيفية أجزاها القسم على الشئ  
 بدون قصد كقول الشخص والله لا والله مثلاً ولا قصد له  
 وعينه والتعقيد هو قصد القسم وعلمنا هذا هو الحلف مع إجماع  
 بالمحلف عليه قلت وعدم المواظبة بالقول بفساده علمنا هذا  
 ظاهر لعذر الخالف باعتماده على الظن المكنت به في الجملة وأما على  
 ما فسر به السافعية فقد يقال الوجه المواظبة به لتلاعبه  
 بأجزاء اللفظ لجهله على السان حيث لا قصد والقول بان العقد  
 به حرم التبرك لا يخفى سقوطه وعدم اجداً **قوله** لو لم يكن الخ  
 أي وأما عدم المواظبة عند عدم التعقيد فعلمنا هذا كالحالف  
 باعتماده على ظنه على قولنا وعدم كونه يميناً على قول السافعية  
 قلت بقي أشكال وهو أن المذكورات من الشرط وما معها كما  
 تضمنت اقتران الوصاف المذكورة بأحكامها المذكورة المفيد  
 علة تلك الوصاف لتلك الأحكام فقد تضمنت اقتران  
 اضداد الوصاف المذكورة باضداد الأحكام المذكورة والشرط  
 في الحديث المذكور كما تضمنت اقتران الاختلاف بالجواز تضمن  
 اقتران الاتحاد بعد ما يجوز والفاية كما تضمنت اقتران

الظهور يجوز إذا قربان تضمنت اقتران المحض بمنع القربان  
 خصوصاً قوله تعالى قبله فاعتزلوا النساء المحيضات  
 الاقتران المذكور ظاهر فيه مع أن اقتران تلك الاضداد  
 بتلك الأحكام لا يفيد العلة كما مر فاذن مجرد اقتران  
 لا يفيد العلية لجواز كون العلة شيئاً آخر يوجد مع اقتران  
 الوصف بالحكم كما هو كذلك في اقتران تلك الاضداد ولا  
 يلزم من عدم فائدة اقتران اذ فائدة وجود علة الحكم مع  
 الاقتران فتأمل ذلك **قوله** وكمنعه ما قد يفوت المطلوب أي  
 فعل قد يفوت المطلوب قال الزهاني إن كان هذا مندرجاً  
 تحت منابط المماز ومواقتران الحكم بوصف المماز فقد يقال  
 قوله وكترتيب الحكم على الوصف يعني عنه واجبة مع بقوله  
 وأقول هو مندرج تحت كما هو صريح صنيع المتن لأن المراد  
 بالوصف الملفوظ به في ذلك الضابط مقابل الوصف المستنبط  
 فيتمل المقدار كما لنا ولا يعني عنه قوله وكترتيب الحكم على الوصف  
 إذ ليس فيه ترتيب الحكم الذي هو المنع من البيع وقت النذاعلى  
 الوصف الذي هو كون البيع مظنة التقويت إذ لم يرتبط به  
 ولو تقديره قلت الوصف المقدرة هنا تقديره ان يقال  
 مثلاً وذر والبيع ما يفوت السعي إلى الجمعة أي حال كون البيع  
 من جملة ما يفوت ما ذكره ذلك يفيد وصف البيع بكونه  
 مفوتاً فهو قوة أن يقال وذر والبيع المفوت فقد وجد  
 الربط بتقدير **قوله** الذي قد يفوتها نعت للبيع وتفسيره  
 فو كان للبيع كذا قال سمويه أن الذي هو مظنة التقويت  
 البيع لا المنع وأما اعتراضه بكون الموصوف بالبعد هو اقتران





المنع بالوصف لا المنع الذي هو الحكم فاحتمل جواز ان  
يكون في العبارة حذف دل عليه المقام اي لكان اقتران  
الوصف به بعيدا وقد اجاب هو عنه بما يقرب من هذا **قوله**  
ملفوظا اي منصوصا وان لم يكونا ملفوظين كما في آية  
الجمعة فان لم يذكر فيها الوصف وسمايتي الغاية والمنتهى  
فان الحكم فيها مقدر **قوله** وعكسه اي وهو ان يكون الوصف  
مستتبعا والحكم ملفوظا **قوله** وفيه اي في العكس المذكور اكثر  
العلل لان الحكم في الشرعيات ذكر الاحكام دون عللها فيستنبط  
المجتهدون تلك العلة **قوله** كما افادته اي اختلاف الترجيح  
عبارة المصنف في جانب الوصف المستتب يعقل  
الدالة على التضعيف وفي الحكم المستتب بلودون قبل  
فما مله **قوله** والاصح ان الاول اي وهو ان يكون الوصف  
ملفوظا والحكم مستتبعا **قوله** بخلاف الثاني اي وهو ان  
يكون الوصف مستتبعا والحكم ملفوظا المعبر عنه بالعكس  
فيما تقدم فالراجح كونه ليس ايماء وان كان هو المكروه وجود اي  
الشرع كما مر ولعل وجه الراجح زيادة على ما سنده الشئ  
ان ايماء انما يكون مع تحقق اقتران الوصف بالحكم وذلك  
انما يكون عند ذكر الوصف لفظا او تقديرا واما حجب له  
ينفع الشارع عليه فلا وجه للايماء فامل **قوله** بجواز كون  
الوصف اعم قال العلامة ووافقه الشهاب الصواب ان يقول بجواز  
كون الحكم اعم اي من الوصف لان الحكم لازم للعلل واللازم انما  
يستلزم ملزومه انما كان اللازم مساويا واخص لا اعم وذكر  
ما يؤيد ذلك من كلام العبد واجاب سم بما حاصله ان المراد بعمية

الوصف كون الوصف المستتب اعم مما هو الوصف في الواقع  
بناء على خطأ المستتب فلا يكون مستلزما له لعدم استلزام العام الخاص  
وح فيلزم ان يكون الوصف المستتب المذكور اعم من الحكم وغير  
مستلزم له لعدم استلزامه علة الحكم في الواقع فلا يحقق المقام  
**قوله** فله مستلزم لصحة اي وحله هو الوصف الملفوظ به في  
الآية وصحة هو الحكم المستتب منها قاله الكمال **قوله** كتقليد  
الربويان اي حكم الربويان وهو المراد بالحكم المذكور وقوله بالعلم  
هو الوصف المستتب **قوله** ومثال النظر اي المنصوص الذي  
هو نظري المنصوص تقدير الذي هو نظير المنصوص لفظا  
فالوصف الملفوظ به في المثال دين ارامي والحكم جواز اتيه  
عنه والوصف النظر دين الله تعالى والحكم الذي قارنه جواز  
اذا اتيه عن ارامي كد يني **قوله** لكان بعيدا اي لكان اقتران  
اجواز بالدين في النظر بعيدا **قوله** ولا يشترط مناسبة  
الوصف اي ظهور المناسبة والافني معتبرة في غير الامر كذا  
قال شيخ الاسلام عبارة العبد قد اختلف في مناسبة الوصف  
الموصى اليه في كون علة ايماء صحيحة عما مذاهب ثم قال وهذا  
انما يصح لو اريد بالمناسبة ظهورها واما تعنى المناسبة فلا  
يُدفعها في العلة الباعثة ولا يجب في المارة المحرمة وهي  
تخالف ما تقدم عن شيخ الاسلام وتوافق كلام الشئ **قوله**  
السبب والتقسيم هما لغب الشئ واحد كما سنده السارح  
ويبيده قول المصنف وهو **قوله** لربية اي طريق الباطل  
كان يحصر اوصاف البراي كما يحصر المستل **قوله** بطريق اي طريق  
الباطل وسائر طرق قريبا **قوله** والسبب لغة الاختيار والتنبيه



بمجموع السمين واضحة اعلم ان حصر الموصاف في المصطلح وابطال  
ما لا يصلح يستلزم ان المصطلح وهو السير والمصطلح يستلزم  
التقديم فوضوح التسمية بمجموع السمين تنفع على استلزام الحصر  
والمصطلح السير واستلزام السير التقديم وتفرغ الله انما يناسب  
احد السمين فهو غير ظاهر **قوله** وقد يقتصر على السير وقد  
يقتصر على التقديم كما فعل البيضاوي في منهاجه **قوله** ويكفي قول  
المستدل ان اي يكتفي في دفع اعتراض المعتز من بعدم الحصر  
بان يقول يمكن ان يكون في المصطلح وصف اخر ولم يبد في كفي  
المستدل حجت فلم اجد غيرها ان في قوله في المناظرة متعلق  
بقوله وقوله في حصر الموصاف متعلق بالمناظرة او بدل منه  
او متعلق بكني **قوله** والمصطلح عدم ما سواها المولى جعل  
الواو بمعنى او كما عبر به في نسخ من المتن بعبارة المحققين اوجب  
وغيره لان بقاها على حالها يقتضي انه لا بد من الجمع بين  
مدخولها وما قبلها وليس كذلك وقوله لعدالة التمهيد  
لما قبلها شيخ الاسلام **قوله** مع اهلية النظر اشار بذلك الى  
ان العلة مركبة من العدة مع الاهلية المذكورة والمراد  
عدالة الرواية لان هذا اخبار محض **قوله** قطعاً اي لقطع  
دليله بان قطع العقل ان لا علة الا كذا **قوله** لوجوب العمل  
بالظن قد يقال وجوب العمل بالظن انما هو في حق الظان  
ومقتضى دون غيره كاسيائي في توجيهه الرابع فكيف يكون حجة  
على المناظرة وهو من حيث المناظرة لا يلزمه تقليد وكذا الظان  
ويجيب بان هذا ليس من باب التقليد بل هو من قبيل اقامة  
الدليل على الغير وان لم يغد المجرى والظن لوجوب العمل بالدليل

الظني

الظني فينتوجه عليه ما لم يدفعه بطريقه سم **قوله** يجوز بطلان  
البينة اي الذي ابقاه بلا بطلان **قوله** اجمع على تعليل ذلك  
الحكم اي على انه من الاحكام المعللة لا التعبدية شيخ الاسلام  
**قوله** حذر من ادعاء بطلان البينة الى خطأ المجمعين قد يمنع  
كونه مؤدياً لذلك اذ لا يلزم من اجماعهم على تعليل الحكم اجماع  
على انه معلل بشئ مما ابطال شيخ الاسلام **قوله** فان ابدى الى اخره  
تفريع على قوله والظني **قوله** وصفا زائداً نحو مثاله ان  
يزيد على حصر المستدل او صفاً الحزني في الحجة والسيلان  
والاستكثار الارواهاً مثلاً **قوله** دفع اي دفع بطلان  
الحصر **قوله** منع لمقدمة الدليل اي طلب للدليل عليها  
**قوله** ولكنه يلزمه دفعه اي دفع المنع المذكور بدليل  
يظهر عليه الوصف المبدأ **قوله** عن ان يكون متعلق بالمصطلح  
على تضمينه معنى المخرج **قوله** وقد يتفقان هذا متعلق  
بقوله فيما مر وهو حصر الاوصاف **قوله** في ايها العلة اي  
هنا مبينة لاضافتها وحذف صدر صلتها **قوله** ومن طرق  
الابطال متعلق بقوله وابطال ما لم يصلح **قوله** بيان ان  
الوصف طرد اي ملغى والمطرده عندهم هو اقتران الوصف  
بالحكم من غير مناسبة كاسيائي في المسلك الثامن **قوله** ولو  
في ذلك الحكم اي الذي علل بذلك الوصف **قوله** كالذكرة ان  
مثال للوصف الطرد **قوله** شئ من احكامه اي كالكتابة  
والتدبير **قوله** والطرد مبتدأ خبره كالطول والقصر في  
جميع الاحكام نعت للطرد والجملة استثنائية بياني وقوله  
كالطول والقصر اي في الاشياء **قوله** لم يعتبر في القصاص

هـ  
ناريل بيان الموضع  
مسلك اسير والتفصيل



اي فيقتل الطويل بالقصير وعكسه **قوله** ولا الكفارة  
اي فتعطي الكسوة القصيرة للرجل الطويل وعكسه **قوله**  
ولا العتق اي ولو لم يغير الكفارة كالوصية بعق عبد  
ونذره شيخ الاسلام **قوله** ان لا تظهر مناسبة المحذوف اي  
الذي يحذف المستدل عند عدم ظهور المناسبة فيه فان الحدق  
انما يثبت له بعد ظهور عدم مناسبة قبي لتسمية محذوف قبل  
ظهور مناسبة يجوز ظاهر **قوله** المحكم متعلق بمناسبة وبعد  
البحث متعلق بتظهر وقوله لا تتفاضل العلية على لقوله  
ومنها ان لا تظهر **قوله** بخلافه اي عدم الظهور في الاما فانه  
لا يقدح فيه كما تقدم **قوله** اي الذهن بانه على ان ليس المراد  
بالوهم الطرف المربوح بل الذهن **قوله** لعدالة لعدالة لقوله  
يكفي **قوله** من طريق السبر او الاضافة بيانته اي من طريق  
هو السبر اي طريق هو المناسبة **قوله** المحذوف اي في الجدول  
**قوله** بموافقة التقديرات اي بموافقة سببه للتعددية المحكم  
وعبارة التفتازاني في الحواشي ولزم المستدل ترجيح  
الوصف الحاصل من سببه على الحاصل من سبب المعارض ويسمى  
وصوه الترجيح بابا وما يذكره ترجيح وصف المستدل  
بكونه موافقا لتعددية الحكم او كون وصف المعارض موافقا لعدم  
التعددية لان التعددية اولى لعموم حكمها وكثرة فائدها ويجوز  
في باب الترجيح ترجيح الحكم كذا نقديا على المقلد **قوله** والمخالفة  
عطفها على المناسبة من عطف الاسم على المسمى كالتعبير بكلام  
الشم والمناسبة بين ملائمة الوصف المعين للحكم وتسمى بالمخالفة  
واستنباطها من النص يسمى تحريجا كما ذكره المصنف **قوله** بان

يستخرج

الخصائص

(بسم الله الرحمن الرحيم)

بان يستخرج الوعد المناسب اشار بزيادة الى ان استخراج المناسبة  
انما هو باستخراج الوعد المشتمل عليه فبنسبة الاستخراج اليه بمبدأ  
المع على سبيل التوسع الشايع فلهذا قيل **قوله** لانه ان الاستخراج ابراه  
ينبغي به الحكم له لانه او عفا تعلق به الحكم فلهذا لانه ابراه فانه به الحكم فلهذا  
العلم فلهذا لان استخراج المناسبة المستدل بها الحكم ومبداه لان  
ابراه فانه به الحكم ابراه المناسب المتعلق به استخراج المناسبة كما  
ايراد فلهذا بان يستخرج الوعد المناسب بان غير لانه ليس عاير على الاستخراج  
كما هو مسمى الاستخراج بل هو كغيره على قبح المناط غائبة بل هو  
مفرد مسمى المبدأ المهوره والمعنى لان قبح المناط لا معنى له  
ابراه فانه به الحكم لانه لانه الاستخراج يسمى ذلك الاستخراج  
تخرج المناط تسمية له باسم لازم فلهذا سمى قوله تعبير بلفظ  
التعيين تعبير التحديد والعلية تعبير للمناط وقوله بان مناسبة قبح  
اول وقوله مع الافتراض بينهما فينزلان وقوله الساعات في  
ثالث على ما سياتي **قوله** الاستدلال المناسب بان يقول تعيين  
الاستدلال بان الاستدلال به الذي هو التعيين لانه العلة مفعلة  
والله هو الذي انشأه يشير العلة من بقوله فلهذا الاستدلال هو  
مفرد المعبر عنه في المناط ولذا سمى بضمير المفعول لانه العلة مفعلة  
فلهذا تعينه لانه وانما هو المناط المتعلق به التعيين لانه العلة مفعلة  
في سبعة من مفرد العلة في قوله تعيين العلة او تعيين العلة مع  
حرف وانما هو الاستدلال على قوله فلهذا التعيين لانه العلة مفعلة  
تسمى فلهذا بل هو مسمى وجوده بقوله تعيين العلة وانما هو

استخراج



العلل المتفاوتة لها التعيين باللامر والكره توهم ان المراد به  
الاعتبار بغيره ومفعول به كذا في الشارع دون المفعول وهو توهم  
الاعتبار بغيره بل هو ما سر كما لا يخفى فقولنا باعتبار المناسبة  
يعمل على الترتيب من الابدان التي تقيس ان لم يفسح من الابدان  
سماحا لاجل ان يثبت فيه من جميع الاول ان انفعال هذا  
عماد في متحقق بدون ذلك لا يستلزم ضرورة تغيره عما مفعول  
عزوا كما لا يخفى بل ان تامل التماسي فستجد انفعال بل ان  
تكون التماسي وان يكون هذا او سما وذاك وعلى هذا لا يفتقر الانفعال  
واختلاف مسلكه كما لا يخفى بل ان يلاحظ ان اعتناءها بمفعولها  
ولا عرفه لا ينعكس انما هو ان يتاخم المفعول في كل ما واجبه  
من هذه الجهة الى التخصيص بينهما وعلى ما قلنا بان المراد التمييز والانفعال  
في محله فليتامر سم فلتستجوبه من البحث الكون في البحث التماسي  
وجوابه فتأمل في قوله فغير التسمية قال العلاقة التسمية  
التعيين انما هو في المماس لا غير في هيئة السماء به اهراء  
لان كونه غير اب اما هي لا يمتنع من المسلك اذ كل مسلك يعتبر  
به ما يثبت في ذلك فلا يفتقر عينه انما هو في غير وهذا معنى كلام  
المراد في تعريف كذا في العلاقة المتفرد بقوله وانما هو  
في قوله لا غير لا يفتقر التسمية به في ظاهر كلامه  
اعتبر التسمية في العلاقة لان معتبره التسمية

اصطلاحا

اصطلاحا او لا معنى لها اعتبارا في الماهية اصطلاحية  
الا اعتبارها فيما وضع له ذلك اللفظ اصطلاحا والوجه  
ان يقول بذلك اي لا للامر او فانه الا وفق بقول التماسي  
والا فكل من ذلك انما هو لا معنى لتخصيص هذا المسلك  
بذلك التعيين كذا لم يضر عن روية مع وضوح المقام  
جدا وجل من سرائره ولا يغفل **قوله** لكنه حذبه المناسبة  
قال العلامة عبارة المناسبة والخاصة ويسمى يخرج  
المناط وهو تعيين العلة بمجرد ابد المناسبة من ذات  
الابتنص ولا غيره **قوله** فقولنا هنا حذبه المناسبة مبني على  
ان قول ابن الحاجب هو راجع للمناسبة الى يخرج المناط  
**قوله** اي فاقاله التماسي على رجوع ضمير هو في كلام ابن الحاجب  
للمناسبة هو المظهر وان صح رجوعه الى يخرج المناط فيكون  
المحد لخرج المناط لا للمناسبة **قوله** وما صفة المماس  
اي لان المناسبة والخاصة معنيان قائمان بالوصف  
المناسب وهو الملازمة والموافقة فلا تناسبهما التسمية يخرج  
المناط ولا التعريف بتعيين العلة اذ التخرج والتعيين  
فعلان المستدل **قوله** بعد ما سواء متعلق بمحذوف صفة  
للاستقلال اي الاستقلال الثابت بعدم ما سواء في  
تعلقه بتحقيق وقوله بالتسبر متعلق بالعدم وقد يقال في  
اثبات المستدل استقلال الوصف بعدم غيره المثبت له  
بالتسبر انتقال من طريق المناسبة الى طريق التسبر وهو  
ممنوع للانتشار المحذور كما قدمه التماسي نظيره قبل هذا  
المسلك ويجاب بان المنوع الانتقال من مسلك الى اخر



وهنا لم ينتقل منه بل تم دليله بمثلك اخر قاله شيخ الاسلام  
**قوله** لان المقصود هنا اثبات اي ابيات الوصف الصالح  
 للعلية وقوله وهناك النبي اي نبي ما لا يتصل **قوله** الملائم  
 لافعال العقل وقيل ما يجب ان نظرفيها المثنوي بانهم  
 نصوا على ان الفعل الهدى العدا وان مناسبت لمشروعية الفضا  
 مع ان هذا الفعل الصادر من الجاني يصدق عليه انه فعل  
 ملائم لافعال العقل عادة ولا انه وصف جالب للنفع او دفع  
 للضرر بل الجالب او الدافع انما هو المشروعية **ووجاب**  
 بان المراد انه ملائم لافعال العقل من حيث ترتب الحكم عليه  
 وجالب او دافع من تلك الحيثية فليسا ملسم **قوله** لا يقال  
 هذه اللؤلؤة ان قال العلامة يعني يصح اثبات المناسبة  
 بين شيئين لان جمعها وضمها مناسب اي موافق لفعل العقل  
 في ضم المسمى المتشابهة والحاصل يصح ان يقال الشان  
 مناسبان لان جمعها مناسب لفعل العقل وعليه فالصواب  
 في تعريف المناسبة ان يقال المناسبة الملائم **قوله** الحكم  
 لافعال العقل لان فعل العقل انما يلائم الضم لا المضمون  
 الذي هو الوصف وكذلك قول الله فتناسبة الوصف الخ  
 صوابه ان يقول فتناسبة الوصف للحكم بمعنى ان جمعة مع  
 موافق لعادة العقل ان هذا وان موافقة الضم للضم ليس هو  
 معنى مناسبة المضمون بل ناشئة عنها كما يشهد به النام  
 الصادق والذوق السليم ويمكن ان يجاب عن قوله  
 فالصواب ان بان قول المصنف كغيره والمناسبت الملائم  
 ان فيه تسامح والمراد الملائم من حيث ضمه مع الحكم او من

كذلك  
 اعلم ان المناسبة من المماثلة والمكانات  
 المماثلة تقتضي معنى بينه وبين المتشابه  
 والتمثيل وتلك المعنى غير متشابه  
 بين البرهان والحكم احسن من العقل  
 متعلق المناسبة بعدل العقل  
 بل كانت المناسبة بين ضم الحكم للوصف  
 ارتضى عليه ويرى العقل في الوصف  
 المتشابهة والتعريف الذي في المثال  
 بين هذين من التماثل في المثال  
 زير سائل العرف في الجواب  
 مشد

حيث

حيث ترتب الحكم عليه بقدرية المقام والتسامح في المقارن  
 في مثل هذه الفنون شاع ذائع سماع وجود القرائن  
 واما قوله وكذا قول الله فجوابه منع التصويب المذكور  
 في عبارة اذ لا يخلل فيها ولا ينفص فيها بل هي منسوبة  
 للمقصود من ان المناسبة موافقة الضم للضم لان قوله  
 المترتب عليه اشارة الى الضم اذ لا معنى لضم الحكم الى الوصف  
 الا مترتبة عليه وقوله موافق اي من حيث هذا الضم وباعتبار  
 فتقدير عبارته هكذا اقتاسية الوصف للحكم المضمون اليه  
 موافق اي في هذا الضم لعادة العقل ان سم **قوله** وهذا  
 قول من يعلل احكام الله بالمصالح اي وهم المعتزلة وقد  
 يقال لا داعي لبقا القول المذكور على ذلك بل يراد بالمصالح  
 الحكم والمنافع الراجعة الى العباد التي اشتملت عليها  
 افعال الله من غير ان تكون علته فيها كما هو مقرر **قوله**  
 الدبوسية نسبة الى دبوس بتخفيف الباء قرينة من قرينة  
 بمرقند **قوله** وهذا مع الاول متقاربان يمكن ان يوجه  
 التقاربان بانهما متحدان ذاتا مختلفان مضمونا لانه اعتبار  
 في كل منهما ما لم يعتبر في الاخر واقصاؤه على تقارب هذين  
 لعلة الظهور والمفعول به الدبوس الرابع ونفي بقول اي  
 زيد ثم قال عقبه وهو قريب من الاول قال سفيان لان  
 تلقى العقول بالقبول في قوة ما يصلح مقصود العقل  
 من ترتيب الحكم عليه الا انه لم يصرح بالظهور والاضطباط  
 وقضية ذلك ثبوت التقارب بين الاول والرايع ايضا  
 فيثبت بذلك التقارب بين ماعد الثاني ولا يخفى امكان



كل ما يجب ان يكون له ترتيب  
او لا يجب ان يكون له ترتيب  
عليه او ليس عليه ترتيب  
لا بعد العقل بل بعد  
مراتب النسخ ودرجات المظالم

رد الثاني اليها ايضا لان ما يجب تنقلا او يدفع ضررا اثن  
باجل عادة ملائم لافعال العقل واستلحاق العقول بالقبول  
ويحصل من ترتيب الحكم عليه ما يصلح ان يكون مقصود اسم  
وقول الشئ وهذا مع المول ان ليس لا يتان بكلمة مع في  
موضعها اذ الموضع للمواو والفاطمة لما لا يعني متبوعه فالله  
ان يقول وهذا الاول متقاربان قاله الكمال وقوله فالله  
ان لم ليطلق المبتدأ الخبر **قوله** وقيل هو وصف هذا  
القول الرابع والافعال كلها ممتدة في الماصدق كما مر وانما  
غرض المص من تعدد ادعائها تعدد الاقوال عن اصحابها لا لتضييقها  
وقوله وصف ظاهره ان قال المستوي المناسب ان يقول  
قد يكون ظاهرا منضبطا وقد لا يكون بدليل صحة انقضاء  
اليها حيث قالوا ان كان ظاهرا منضبطا اعتبر في نفسه  
وان كان خفيا او غير منضبط اعتبر منطبعة ويجاب بان  
القياس بالظهور والاضباط باعتبار ما يصلح بنفسه للتعليل  
بسم **قوله** ما يصلح ان اي حكم يصلح ان وقوله من حصول بيان  
لما **قوله** اعتبر ملازمة اي عادة **قوله** بمنظمتها اي وبها السفر  
**قوله** وقد يحصل المقصود من شرع الحكم المراد بالحكم المحكوم  
به كاي دل عليه التمثيل والمقصود هو الحكم اي وقد تحصل  
الحكمة المقصودة من شرع المحكوم به يقينا ان **قوله** يقينا  
اي حصول يقينا اي متيقنا **قوله** كالبيع هو على خلاف  
المضاف اي المقصود البيع اذ القصد التمثيل للمقصود الذي  
هو الحكم ومعلوم ان البيع ليس هو الحكم اي كالحكمة المقصودة  
من ترتيب حل البيع على وصفه وكذا يقدر في بقية الامثلة

كل بحسبه وحكم البيع هو الكل والوصف وهو العقل  
الاحتياج الى المعايضة والحكمة بان الملك **قوله** والقصاص  
اي ومقصود القصاص عما تقدم اي الحكمة المقصودة  
من ترتيب حكمه وهو وجوبه على وصفه وهو القتل الهل العودان  
والحكمة المذكورة بين المتزجار كما قاله الشئ لكن اعترض جفك  
الحكمة المتزجار بانه منافي لما قدمه في شروط العلة من انها  
حفظ النفوس واجيب بان الشئ قد يكون مقصودا لذاته  
وقد يكون مقصودا ابتعا لكونه وسيلة لما هو المقصود  
بالذات والمقصود بالذات من ترتيب وجوب القصاص على القتل  
الهل العودان هو حفظ النفوس فكان حكمة ذلك الترتيب  
والاثر جار لما كان ينشأ عنه حفظ النفوس مع كونه حكمة  
مقصودة من ذلك الترتيب اي مقصودة لغيرها لكونها  
وسيلة للحكمة المذكورة وهي حفظ النفوس فلا تنافي بين  
كلاميه **قوله** وهو الملك يقينا لا يقال الملك قد يتخلف عين  
البيع كما يبيع الخيار لا نقول هذا لاننا في حصوله يقينا  
في الجملة فانه حاصل يقينا اذ لم يكن خيارا وكذا اذا كان  
خيارا ولو بعد من الخيار قاله **قوله** محتملا اي ممكنا بوثق  
وتقنية **قوله** كذا الخ اي كالحكمة المقصودة من ترتيب وجوب  
الحل على الشرب **قوله** فيها يظهر اي لئلا لا يفسد الامر لعدم  
الاطلاع عليه فهو تقدير بي لا حقيقي شيخ الاسلام **قوله**  
ارجح من حصوله اي وهو الوهم وكان المص يقول وقد  
يحصل المقصود من شرع الحكم يقينا او ظنا او شك او وهما  
والتعليل بالاولى يجوز قطعا وبالآخرين على المص كالمسألة



المح **قوله** كنجاح المايستة اي كقصود نكاح المايستة  
على ما مر واما الحكم منها فهو جواز النكاح و العلة الاحتياج  
اليه والحكمة التوالد **قوله** للتوالد اي بالنسبة للتوالد  
الذي هو الحكمة المقصودة للشرع من شرع النكاح فاللأم  
في قوله للتوالد ليست للتفصيل **قوله** فان انتفاءه في نكاحها  
ارجح من حصوله لا يقال بل انتفاءه مقطوع به لان الياس  
ينافي التوالد لما لا نسلم ذلك اذ الياس انما يبعد كما  
يستفاد من كلام الفقهاء **قوله** والاصح جواز التفصيل  
بالتاك والراجع لا يخفى ان الكلام في المقصود الذي هو  
الحكمة وحيثما صح ما ينافي ما صحته فيما سبق من ان شرط  
العلة ان تكون ضابطا لحكمة لا نفسا لحكمة وبمكن الجواب  
اما بان ما منما مبني على القول بجواز كون العلة نفسا للحكمة  
حيث وجدت فيها شروط العلة من كونها وضفا ضابطا  
لحكمة اذ فان الحكمة قد تكون وضفا ظاهرا منضبطا وبمحل  
من ترتيب الحكم عليها حكمة وقد يستبعد ذلك لان الحكمة  
هي ما ترتب على ثبوت الحكم فكيف يترتب الحكم عليها كما هو  
قضية جعلها علة له الا ان يراى انها حكمة حكم وعلة لاخذ  
فليتامر واما بان ما منما مبني على القول بالخر من صحة كون  
العلة نفسا للحكمة لانها لما كانت هي المقصود من ترتيب الحكم  
على العلة صح جعلها علة كما مر واما بان يقدر في العبارة  
مضاف اي جواز التفصيل بوصف الثالث انما اشار له سم  
**قوله** بجواز القصود لانه هو تنظيم التفصيل لان الحكمة  
منها منتفية بخلافها فيما قبله من الثالث والرابع فانها

اما مستوي الحق والاشقة او راحة الاشقاء هن وفيه  
كلام الشارح ان المقصود من شرع الترخيع المشقة وليس  
من لا يراه هو الترخيع بسبب المشقة لا المشقة بل  
من لا يراه هو الترخيع والاشقة مقابل قوله والاشقة جواز التفصيل  
بالتاك حيث ثبت فيه الحكم فثبت به قول الشارح حتى ثبت  
منه ترتيب قوله وما يترتب عليه على اقل احوال  
المقصود قوله والاشقة لا يعتبر انقضاء بشرط العلة  
او دفعه بالاشقاء بل هو صورة معتبر العلة هو ربي  
الحكم حيث المشقة وعندها ليس لا يثبت اذ لا عبرة للمشقة  
مع تحقق المستوفى مع تعجيله من الاعتبار وهذا هو  
بانه هناء دفعه بالاشقاء المقصود من ترتيب الحكم على  
قوله لا بد من دفعه بالاشقاء الحكمة من مشقة قوله العلة  
وتعقيب سم الجواب المنقول بان نكاح المايستة هو  
نكاح العمة والمقصود من شرع الحكم بحيث يميز بينهما  
وتسلك عليه ان الشارح الشارح الترخيع الحكمة بالنسبة  
للمقصود بالمشقة وهذا هو تفصيل المقصود بالنسبة  
بما جرت في قوله المقصود بجواز الترخيع المقصود به  
الاشقة من المشقة التي هي حكمة الترخيع ولا يفتقر  
اخذها من اجاب **قوله** بالاشقاء المقصود به



باشعارة المشقة المثل لها في تقوى بالسعور و...  
كثرة هذا بل السبل التي تقوى بها...  
المشقة منه بل هي الغالب فيه...  
ان يجعل مشقة له ولم يفزع...  
وج علم الوجه المفعول...  
في الجمع...  
علة...  
مما...  
التي...  
من...  
جميع...  
فقط...  
على...  
اذ...  
رحم...  
العلم...  
الحكمة...  
تقوى...  
لا...  
او

او من مغايرة خبر العلم...  
من...  
فيه...  
الاول...  
السابع...  
على...  
وان...  
فيه...  
المذكور...  
كما...  
مقتضى...  
المفعول...  
عليه...  
بلا...  
التي...  
كما...  
على...  
زوج...  
من...  
الزوج...  
فلا...



المذكور وما تيرت على ذلك ومحوها نسب ولا تترك المراته بترك الاجل والاعمال  
 لا اعتبار بالحكمة المذكورة من المقتضى بانها بما في المثال المذكور وانه ثبت الزوج  
 وحيزه ما ثبت ما تيرت على ذلك ومحوها الوهم المذكور بالاجل المذكور والمثال  
 التي جارية باعها ما جدينا ثم اشتراها من باعها له بالجلساء على البيع  
 ما شتر ان المقصود من ذلك وجوب الاستبراء على علة من اشتغال الملك بالهوى  
 ان المقصود المذكور معرفة براءة الرحم المسبوقه بالجهل مشقة بالمثال المذكور  
 كونه قطعاً بغير جهل عا حجب المذكور بشتر احمد ما حجبته فانه اعتبر  
 بالحكمة المذكورة بالمثال فيغير وجودها فيه حيث انما المذكور وما  
 تيرت عليه من عرج محل وطبها وزوجها مثلاً والادع يقول لا اعتبار بالحكمة  
 المذكورة للمقتضى بانها بما في المثال المذكور المذكور المذكور عليه وانما تعتبر لا مطلق  
 كما يقول الحنفية هذه النكاح ما اضر له الشارع ومن قوله تلحق النسب  
 به اعتباراً من علقه من زوجه ان تلحق بحقوق النسب ان الحكم المذكور عليه محوفا  
 بالنسب وظاهر التمثيل ان المحوفا المذكور مثال الحكم المذكور من ان  
 المقصود ويستدل ان هو الزوج كما في رواية جليله على تغير المقادير  
 وقوله تلحق بالنسب المشرقي بالغير منه ان يكون المشرقية معهم على  
 حروف المقلوب فيها وبعز حروف المقلوب بالعبارة فقلوبه ولا فائدة  
 ان يقول تلحق بالنسب ولم المشرقية بالمشرقية وما اطلال به تسكن منها  
 تعجبه غير المأوراء الغلب هذا قلنا قلنا معنى حسنا مع ما لم يتقن  
 معنى حسنا فهو ينفقه جبر البستر او من قوله وتزوج جعله بالمقصود والزوج

اي الحكمة منه وقوله فايست خبرا المقصود **قوله** وقد اعتبره  
 الحنفية اي فرضوا حصوله وقد روه كما مر **قوله** حتى  
 يثبت المحوفا اي فيثبت المحوفا حتى للتفريع **قوله**  
 وغيرهم اي وهم الشافعية **قوله** كاستبراء جارية اي وجوب  
**قوله** لرجل متعلق ببايع ومنه متعلق باشتراها **قوله**  
 وهو معرفة ان بيان المقصود وهو الحكم **قوله** وقد  
 اعتبره الحنفية اي اعتبر المعرفة المسبوقه بالجهل اي  
 قدروها **قوله** بخلاف النسب اي بخلاف مسئلة حقوق  
 النسب فان الحكم فيها وبما والزوج كما تعقد فيه **قوله**  
 والمناسب ضروري ان اراد بالمنايب هنا الحكم لا الوصف  
 المناسب الذي هو علة الحكم بدليل المصلحة المآلة بخلاف  
 المناسب المآلي في قوله ثم المناسب انما كان المراد به العلة  
 على ما يبيح وجوب كلام المص ان المصلحة من حيث شرع  
 الحكم لا جلياً تنقسم الى ضرورة وحاجة **قوله** ليفيد  
 ان كلاً دون ما قبله قال الشهاب هذا يفيد ان  
 ما تقررت به العربية من ان الادع كونه المتقاطعات وان  
 كثر من مقطوعة على الاول خاص بالزواج وهو ظاهر **قوله**  
 المشرع له قتل الكفار اي فان الحكم قتل الكفار والعلة  
 الكفر والحكمة حفظ الدين وقوله وعقوبة الداعين الى  
 البدع هو الحكم والعلة البدعة والحكمة المشرع لها ذلك الحكم  
 حفظ الدين **قوله** المشرع له التصا صفاً للتصا ص اي  
 وجوبه الحكم وعلة القتل الهدى العدوان والحكمة المشرع  
 لها ذلك حفظ النفوس **قوله** المشرع له حد السكر فالحد



اي وجوبه المحكم وعلته سبب المسكر والحكمة المشروعة لها  
الحكم المذكور وجوب الحد على ذلك حفظ العقل **قوله** المشروعة  
له حد الزنا المحكم وجوب الحد والعلة الزنا والحكمة حفظ النيب  
**قوله** المشروعة له حد السرقة وعلته قطع الطريق المحكم فيها وجوب  
الحد والعلة في الاول السرقة وفي الثاني قطع الطريق والحكمة  
المشروعة لها الحكم المذكور فيهما حفظ المال **قوله** المشروعة له حد  
العنف المحكم وجوب الحد والعلة العنف والحكمة حفظ العرض  
**قوله** وعطفه بالواو اشارة الى انه في رتبة المال قال شيخ الاسلام  
قال الزكشي والظاهر ان الاعراض متفاوت فيها ما هو من  
الكليات وما هو المساب وموارض من الاموال فان حفظها بغير  
الزنا تارة وتحريم العنف المفضي الى الشك في المساب اخرى  
وتحريم المساب مقدم على الاموال ومنها ما يعود ومنها اي من  
الاعراض ما يعود والكليات فتدون الاموال لانه رتبها  
كازمة المعصية كلام شيخ الاسلام ولا يخفى ان المعصية لا يسلم  
ان في الشق الاول ارفع من المال وانه في الشق الثاني دون  
المال فلا يرد عليه ذلك لكن قد علم ان حفظ العرض بعد العنف  
كما علم ومعلوم ان العنف الرمي بالزنا وحسب شكل يقتوي  
الحالة التي يكون فيها دون المال او في رتبة المال ويمكن  
تصوير تلك الحالة باللواط فان المراد بالزنا ما يشمله وليس فيه  
تطرق الشك في المساب لانه ليس في الاول ولا في هذا فقد  
يشكل كون العرض في رتبة المال او دونه لان  
الانسان المعبر به في القدر فيه باللواط ما لا يتاثر  
بقول ما له خصوصاً مقدار ربح ودينار ونحوه وقد يحمل

الزكشي

الزكشي العقد في عا مطلق الستم ويريد بالحالة التي لا تطرق  
فيها لما ذكر الستم الذي ليس رعيابا لئلا لكنه بعيد مع قول الستم  
المشروع له حد العنف قاله سم **قوله** كحد قليل المسكر اي حكمة  
حد الخ فهو على حد المضاف لان العقد التمثيل للمكمل  
وهو الحكمة لا الحكم الذي هو الحد وحاصله ما اشار اليه  
ان الحكم في المثال المذكور وجوب الحد وعلته كون العقيل  
يدعو الى الكثير كما اشار له ذكر الستم بقوله فان قليله الخ والحكمة  
المشروعة لها الحكم المذكور حفظ العقل بامتناع ما يحسد  
الى ما يفوته وهذا الحفظ مكمل لحفظ العقل ومؤكد له  
ومبالغ فيه بسببه وقد اشار الى ذلك بقوله فيبلغ في حفظه  
الخ فتأمل **قوله** كالبيع فالاجارة اي حكمة البيع في حكمة  
الاجارة لان التمثيل للمحامي الذي يضمن اقسام الحكمة  
والحكمة في البيع ملك الذات والحكم الجواز والعلة الحاجة  
الى المعاوضة كما مر وفي الاجارة ملك المنفعة والعلة  
الحاجة كما تقدم والحكم الجواز ويدل على تقدير المضاف المذكور  
قول الشارع المشروعي للملك المحتاج الخ **قوله** حفظ نفس  
الولد فاعل يفوت والحكمة خبر ان من قوله فان الخ **قوله**  
يحيا والبيع اي حكمة محيا والبيع لما تقدم في قوله كحد قليل  
المسكر والحكمة المذكورة في الترويح كما اشار له الستم وهي  
مكملة للحكمة المقصودة من البيع وهي ملك الذات لان  
ما ملك بعد الترويح والنظر في اصوله ملكه اتم واقدم  
مما ملك بدون ذلك لسلامة المالك في الاول من الغبن  
فيه دون الثاني فقد لا يسلم فيه من ذلك **قوله** كحد قليل



بالزوي لا بالخيار وان اوسمت العارضة والصواب ان  
يقول كذا به المذكر بدل البع او هو الحاجي فيطبق قوله  
ومعك اي الحاجي قاله العلامة **قوله** والمحسين غير معارض  
اي المحسين مبتدأ خبر غير معارض وما عطف عليه وهو قوله  
والمعارض وكان الاولي ان يقول ومعارض بالتكثير وقوله كسلب  
اي خبر مبتدأ محذوف وكذا قوله كالكتابة في قول الم قسمات  
اشارة الى ما ذكرناه من جعل الخبر قول المعص غير معارض وما عطف  
عليه وهذا الاعراب اولى من جعل غير معارض نقلاً للمبتدأ او طامه  
والخبر قوله كسلب اي فانه يصير على هذا الاعراب المقصود بالذات  
مع التمثيل والتقييم مقصود بالتبع وعلى الاعراب الاول يكون  
المقصود بالذات هو التقييم والتمثيل يتبع وما شك ان هذا هو  
اللازم قاله سم **قوله** كسلب العبد اهلية الشهادة فهو على  
حذف المضاف كاعتري نظائره اي حكمة سلب العبد الحق والسلب  
المذكور هو الحكم وعلية الرقية والحكمة تفصل الرفيق عن  
منصب الشهادة الملزم كما اشار له الله وقوله كالكتابة اي  
حكمة الكتابة والكتابة الحكم والعلية التوسل الى فدا الرقية  
من الرق والحكمة الحري على ما الذي من محاسن العادات قاله  
الشهاب **قوله** ثم المناسب اي الوصف المناسب المعلق به من حيث  
اعتباره وجوداً او عدماً **قوله** عينا الوصف في عين الحكم المراد  
بالعين النوع لا الشخص كما هو بين **قوله** لظهور تأثيره اي  
مناسبة وقوله بما اعتبر به اي بسبب ما اعتبر به من نفس او  
اجماع **قوله** بل اعتبر بترتيب الحكم اي بل اعتبر بسبب  
ترتيب الحكم على وفقه اي الوصف والمراد بترتيب الحكم على الوصف

ثبوت

ثبوت معناه في المحل كما اشار له الله بقوله حيث ثبت معناه فهو  
بيان لمعنى ترتيب الحكم على وفق الوصف الذي هو سبب اعتبار  
الوصف المذكور كما بيان لمعنى الاعتبار المذكور كما اذناه  
العلامة عن الله عنه **قوله** ولو كان الاعتبار بالترتيب  
با اعتبار جنس في جنس اي ولو كان الاعتبار بسبب الترتيب  
المذكور بسبب اعتبار جنس الوصف المذكور في جنس الحكم  
اي ولو كان الاعتبار بالمتسبب عن الترتيب متسبب  
عن اعتبار الجنس في الجنس اي فالمبالغة متعلقة بجموع  
المقيد وقيد **قوله** كذلك اي بمنزلة واجماع **قوله** الاولي من  
المذكور اي الاولي من السائلين المذكورين بقوله  
كما يكون باعتبار عينية اي وقوله من المذكور اي في كلام المعص  
بقوله ولو باعتبار جنس في جنس وكما ان كلام المسائلين  
الذين ذكرهما الله اولى من الذي ذكره المعص في ترتيب الحكم  
على الوصف فاذا كان مناهما اولى من الثانية ايضاً في ذلك  
لان اولى بهما في العلة اكثر منه في المعلول قاله شيخ الاسلام  
**قوله** وقد اعتبر العين اي من الشارع وهذه الجملة طاليت  
**قوله** وقد اعتبر اي الصغير في جنس الوصاية اي لشمولها  
ولاية النكاح وولاية المال وقال الشهاب كانهم نظر الى  
مجرد تقليل الوصاية بالصغر وقطعوا النظر عن المال اذ لو  
كان خصوص المال ملحوظاً في المعلول لم ينقض هذا حجة  
على اعتبار الصغر في ولاية النكاح **قوله** وقد اعتبر الجنس  
في العين اي الجملة طاليت كما تقدم في نظرها وكذا قوله  
وقد اعتبر جنسه في الجواز **قوله** بالاجماع صوابه بالنظر لانه

المسائل

من ان المجتهد انما يعتبر في كونه  
علة للحكم المصروف في المحل  
التي واجهها له على ذلك ليلزم له  
معا اعتبار الشارع في حكمه  
الحكم مثلاً باعتبار كونه



محل خلاف **قوله** حيث ثبت معه ان قلت لم ذكر هذا اعني  
 قوله حيث ثبت معه في هذا والاول وتركه في الثاني قلنا  
 يمكن ان يوجه بالاهتمام به فيهما اذ لو سكنت عنه في الاول  
 ربما ظن عدم صحة التمثيل بناء على ان العلة ليست  
 الصفة بل البكارة او مجموع الصف والبراءة كما قيل بكل  
 ما قدمه الله فثبت على ان هذا الاختلاف كما يفرق بين  
 المقصود وذكره معه وقد وجد ولا يضر لاختلاف في ان  
 العلة اولا وفي الثالث يتوهم عدم صحة التمثيل لانها هذا  
 الحكم عند ابي حنيفة فاهم ببيان الشبوح معه لدلالة الدليل  
 عليه ولا اعتد اذ بالمخالفة فيه واما الثاني فاكتم فيه بقوله على  
 قوله فليست امل **قوله** وقد اعتبر جنسه اي جنس القتل البدن  
 العبد وان لانه جامع للقتل بمنقول والقتل بمحدد فهو جنس  
 لهما وقوله في جنس القصاص اي لانه جنس جامع للقصاص  
 في القتل بمحدد وللقتل بمقتل وقوله حيث  
 اعتبر في القتل بمحدد فهو على حد في مقتضى اي في قصاص  
 القتل بمحدد بقرونه قوله قبله وقد اعتبر جنسه في جنس  
 القصاص فان هذا ابيان له ودليل عليه ولو صرح  
 بذلك المصنف كان اوضح كما اشار له العلامة  
**قوله** وان لم يعتبر اي المناسب لم يعتبر  
 بمنقلا ولا اجتماع ولا يترتب كالتقديرات  
 لانه يوجد دليل على اعتبارها اعم من ان  
 يوجد ما يدل على الغاية ام لا بل التفسير  
 المذكور بعده بقوله فان ذلك الى اخره اشار له الشهاب

فان

الشيخ طهري في حاشية

قوله فانه حاله في امور الوعد المناسب النية في العمل على  
 الغاية كما يبين كلام الشرح **قوله** يبيح في الغيبة  
 الا ان لم يسمع صاحب الاطراف فانه رضى الله عنها كذا في الامور  
 التي اقبلت عليها وجب وهو غير الرضى لا موى الخلف بل لم يبق وما  
 اقبلت به من ذلك فيلزم للمخرج وعنه لم يبق بقية من هذه حاله وهو  
 التخيير بين الاعتناء والاعمال والاعمال فقل لم يقتضه هذا  
 البقاء سهل عليه ان يقال لم يسمع وعنه رضى الله عنه فليست على  
 الامور سبلا يعود فانه شيخ الاسلام **قوله** في ذلك ان الامور  
 يتناسب التخيير بالاعمال **قوله** حتى يجوز ضرب النفس  
 بالسرفه لغير اكل الجواز والوعد المناسب التمسك والاعمال  
 ومنه ان جواز ضرب النفس لغير قتل ضعيف من ان كان هو مقرر  
**قوله** وتارة اقل اعرضي يوافقه في قوله انما اقرضه الله  
 رضى الله عنه من حيث ان كلاما غير المصلحة المرسله وهو ما يعلم  
 من الشارع ولا الغاوه وانكاره على الاموال هو عدم تفسيرها  
 في المذكورة بكونها مستهلكة لما علم اعتبار شرع الله في ربه اقل  
 الحريم **قوله** ولم يوافق في ان الشارع انما يقصر به اقل  
 ما لا يوافق من غير الاموال مفتوحة في رضى الله عنه كذا في  
 على بعض خبرها اذ اكلت فثبتت كما هو قول مشهور عن النجاشي  
 وان كان الاموال خلاصه وانها لا تنزل على غيره ولا علم انما  
 بقول العلامة وينبغي السماع ان في قول الشارع ولم يوافق  
 اشارته لما ذكره من جواز كونه ففقرته ما تنقح مع انه النظام

المصالح المرسلة  
 في  
 انما التبعة







لا يفرغ منه لا يفرغ غير الحق حتى انه حصر ففهمه بترك ركني من الي  
 باعينة فالله شين راسل مع موافقة على اشياء الحكم او الخلاق  
 بعقلي لموافقة الافعال غير على اشياء الحكم بذلك وانما الخلاق  
 علة الاشياء فاعلى فافعال يقول هي وجوه المتابع وغيره  
 يقول هي اشياء المعقضية اشار له شيخ الاسلام وغيره في مقابل  
 قوله كالموعود فيه المعرف بقوله يعني ان المشبه كما يسمى بنفس  
 المسلك يسمى به الوصف والموصوف المسلك كون الوصف شبيها  
 كما هو على ذلك كلام السعري حيث قال وتفقيد كونه له النسب من  
 المسالك ان الوصف كما انه فريكون فماسبه في ذلك كونه علة  
 كذا فريكون شبيها به غير نحن ما بالعلية وفريكونه باقائه  
 (على) يحتاج الى اثباته في مسائل رعدة ان اثباته بخلاف  
 بحسب المتناسبات التي في كون الالان له لو ثبت بحسب  
 المتناسبات كل من المتناسبات بالانزان كما في الصبر وفقيهه فمولد  
 يحتاج الى اثباته في مسائل رعدة ان اثباته بخلاف  
 لا يخرج عن كونه شبيها ولا يخرج فيلسفه عن كونه فيلسفه  
 وذلك منه على قول العرف وعلمه النسب ثبت بجميع المسالك  
 من الاجماع والنسب وفقيهه ذلك ان الغياض لا يتباين الوصف الغير  
 المتناسبات بالانزان فيلسفه وان في النظام على عليه ذلك  
 الوصف او جمعوا عليه وانه عينة الخلاق التي ذكرها الموقر

يستلزم جريان القول بمره مع ورود النسخ او الاجماع على العلية  
 الاسم الا ان يقال النسخ على العلية لا يستلزم تقريره حتى يثبت  
 العلية ويثبت وهو الامر انه حيث ورد النسخ او الاجماع على  
 العلية خرج الفيلسوف عن كونه قياس النسب التي هو على الخلاق  
 فليراجع قوله تسع فمولد ولا يعلم اليه اجمع فمادة الاجتهاد  
 جملة الفيلسوف يعلم ان افواهه مولد وذلك الصبر به ان يكون على  
 قول الصبر في الشير ان يجب تعقل الحج ان يعرفه عن وجود  
 غير قياس النسب فبالاحسن ما قاله الاصل رضى الله عنه قوله  
 واعلم ان اعلا النسب بمعنى المتباين الوصف له اعلا قياساته  
 وعلى الاقضية المبنيه عليه ان سمع به فيها فمولد فيلسفه  
 الاشياء او رعدة على ان اعلا قياس النسب متباين فبالله اصل  
 واجر سلامة العلم من معارضة العلم اخره وقرننا  
 بل ان ذلك مضمون بالاول لما ذكره فانه شيخ الاسلام في مثله  
 اخاف الصبر كرايع الصبر والاعلاء المتزده هو بينها كشاحته  
 كما فيها الملك والخوف الصبر في الملل بوجوه من تفاوت  
 القيمة بحسب تفاوت اوجاهه جوده وقرها وحكمه من  
 جواز البيع والعلية مثلا وشبهه اخرى وعنده من كونه انشاء  
 مثلا وحكمه من وجوه فوالله عليه وغيره لا فمولد اكثر  
 في شبهه بل هو جميعا التي العرفه شبهه بل هو جميعا اكثر



لأنه يشابه به العلمان البشريين والنفسانية وبه أكثر الاعتقاد  
التكليفية فإله العلاقة لاقي ما مضى عليه الشارع فهو العلم  
مما مضى عليه العقول من الخلق العبري والشمس بالأمور  
فإله سبب معلوم العلم لا يقع به علة الحكم كما يدل عليه قول  
الشارح جرمي يفتي **فمعلوم** سواء كان له حصول المشا  
هنة به الصورة أي به الحكم لا يقتضي الصورة أو الحكم هو العلة  
والمشابهة ورافعة فيكون مودى قول الشارع في مراد شبيه  
بالمال الذي من شبيه بالخرق العلة نفس المشابهة لا فاعلم المشا  
هنة هو فإله العلاقة وقدر سبب فإله ما ذكره من العلم وهو  
مقابل لما تقدم بمحورز الخبير فيما ذكره من أني يفتي  
عمله لا تقوى على ما هنا فيفعل به فمعلوم لأن شبيهه  
بالمال به الحكم والسبب في السبب يفتي أنها علة الحكم  
وبه فمعلوم للسبب الصورة فيها أي السبب به الصورة  
أنه يفتي أنها علة الحكم **وجاء**  
ذلك باعتبار المشابهة به العلة وهي عبارة  
العلم فإله سبب الحكم الأول به عبارة العلم  
هو الحكم المترتب على العلة والحكم الثاني هو الحكم  
الذي يفتي كونه العلة أو كان مشاهدا الواقع فيه تشابه  
العلم والعلم كما علم مما تفسر **فمعلوم** وموراء به جرمي علم

العلم

وجود وصف وينعدم عند عدمه أي فيكون كلياً طرداً  
وعكساً بخلاف الطرد المتيقن فإنه كلي طرداً **فإن** قيل  
لا ينفيد العلية أضلاً أي لا قطعاً وظناً **فإن** قيل يجوز أن  
يكون الوصف ملازماً للعلة أي فيوجد الحكم عند وجوده  
وينعدم عند عدمه وليس هو العلة وأورد أن ملازماً الوصف  
للعلة المقتضي عدم انفكاك أحد ما عن الآخر يقتضي وجود  
العلة وأن لم تقم عنها وهذا ينبغي أن يكون كافياً في المقتضود  
أدب علم وجود ذلك الوصف في العلم والفرع علم وجود  
علة العلم في الفرع فينبغي أن يفتح القياس من غير احتياج  
لتعيين العلة بخلاف ما ذكره يقتضي خلاف مطلوب هذا القول  
فكيف يستدل به عليه وبالحكمة فإن أراد المستدل أن العلم  
انتفا العلة لم يفتي أو على عدم تعيين لم يفتي وقد يجاب بأن  
العلة ما لم تتبين أي القياس باعتبارها إذ لا بد من سلامتها  
من القارح وما لم تتبين لا يعلم سلامتها من القارح أي أنها  
ما لم تتبين لا يعلم وجود شرطه وانتقاماً نعم مثلاً إذ قد  
يكون الشيء مشروطاً أو مانعاً لعلية بعض الأوصاف دون بعض  
فينتوقف العلم بوجود الشرط أو انتفا المانع على تعيين  
الوصف ولا يمكن فيه العلم بوجود ذلك الملازم لكونه  
ملازماً لذات الوصف لا العلية كما ليأخذ الموانع فليتناقلى  
بمع **فإن** قيل إن يصح خلافه فتعلق بقوله **فإن** ما والياً يفتي  
كاف التمثيل لتحقق القدم حال كونه غيراً أصلاً لعدم  
المستكرج لأن عدم الشيء صادق قبل وجوده **فإن** قيل  
وكان قاطلاً له قاله عند مناسبتة الوصف الخفية



ان يقال ان مناسبة الوصف لا تمنع الاحتمال ولا تستلزم  
 العلوية يجوز ان يكون وصف مناسب وليس هو العلة بان لا  
 يعبره الشارع في تعلق الحكم ومع الاحتمال كيف ثبت القطع  
 هذا وقضية كلام الله انه فرق بين كون الوصف مناسباً  
 اولاً وان اخله في جارية مطلقاً وقضية كلام العضد كالمختص  
 خلافه قال العضد سرّاً لكلام المختص الطرد والعكس هو  
 ان يكون الوصف بحيث يوجد الحكم بوجوده وعدمه وهو  
 المستثنى بالذوران وقد اختلف في افادته العلوية اي دلالة  
 عليها على مذهبنا ان قال ثانياً لها وهو المختار لا يقيده قطعا  
 ولا ظناً لنا الوصف المتصف بالطرد والعكس انما يكون محجراً  
 اذا اطلق عن السبر وهو اخذ غيره معه وبطلاله وعن غيره ذلك  
 من مناسبة او شبهه ولا شك انه اذا اطلق عن هذه المسببات فكما  
 يجوز كونه علة يجوز كونه ملازماً للعلية كالراحة المخصوصة الملازمة  
 للمسكر فانما تقدم في العصر قبل المسكار وتوجد معه وترزول  
 برزواله ومع ذلك فليست بعلة قطعاً ومع قيام هذا  
 الاحتمال لا يحصل القطع بالعلية ولا ظنها ويكون الحكم بعلية  
 تحكما مخضاً اللهم الا بالاعتقادات التي يفي وصف غيره بالاصل  
 او السبر فيخرج عن المبحث وقال السعدني حواشي  
**قوله** وهو المسمى بالذوران قد اعبروا في الدوران صلوا  
 العلة ومعناه ظهور مناسبة ما وقد جعل مجزاً والطرد هنا خالياً  
 عن المناسبة فصار هذا منسأ اخله في افادته العلوية اذ  
 لا يخفى ان الوصف اذا كان صالحاً للعلية وقد ترتب الحكم  
 عليه وجوده او عدمه حصل ظن العلوية بخلاف ما اذا لم

تظهر

تظهر له مناسبة كالراحة للتبريم وقد يوجه ما اقتضاه كلام  
 الشهاب وجود المناسبة في الوصف لا يمنع جريان الخلاف في  
 الدوران في نفسه مع قطع النظر عن المناسبة ومن غير التقا  
 اليها وقد حمل على ذلك ما ذكر عن العضد وغيره قاله **سم قوله**  
 لقيام الاحتمال السابق علة لقوله لا يقطع دون ما قبله اذ  
 قيام الاحتمال في حد الطرفين انما ينتج عدم القطع لا ظناً لظن  
 الطرف قاله **سم قوله** اي انتفا أي فهو من يفي اليقين مبني على  
 كاد منه الم وانما حمل على ذلك لان المعيل بيان انما هو  
 كونه متعيناً في تفسير الامر لا كونه متيناً اي نقاه احد  
 اذ قد ينفية احد ولا ينتفي في تفسير الامر بل يكون موجوداً  
**سم قوله** ما هو اولي منه اي مشكك اولي منه اي لا يلزم  
 المستدل بالذوران بيان هذا المسلك وهو الدوران  
 هو لا اولي وان غيره من بنية المسالك دون **قوله** بخلاف  
 ما تقدم في الشبهة أي من انه لا يصح الاستدلال به مع امكان  
 قياس العلة كاقادته لعينة المص بالتعدي في قوله فانت  
 تغذرت اية العلة فقال الشافعي هو حجة ان سم قلت المولى  
 ان يقول كاقادته قول المص ولا يصار اليه مع امكان قياس  
 العلة **قوله** ترجح جانب المستدل بالتعدي من ان يقول  
 المستدل ان علة حرمة الربانية الذهب لتعدي فيقول  
 المعترض بل العلة الذهبية فكل من العلة التي ابداه المستدل  
 والتي ابداه المعترض يدور معها الحكم وجوداً او عدماً لكن التي  
 ابداه المعترض قاصرة على محل الحكم وهو المص ولا تعدي لها  
 وعلة المستدل متعدي فتمت حجة بالتعدي للفرع على

Copy

ing

ersity



علة المعترض **قوله** وان كان متعديا الى الفرع المتنازع فيه  
مما له ان يقول المستدل يحرم الربا في التفاح لعلة الطعم  
وتقاس عليه اجوز في ذلك فيقول المعترض بل العلة في التفاح  
الوزن وتقاس عليه اجوز في ذلك فكل من علي المستدل  
والمعترض متعديا الى الفرع المتنازع فيه وهو اجوز مثلا  
فيطلب الرجحان لعلة على علة المعترض فان عجزا انقطع  
فقول المصنوع ابداه ليس المراد به انه ينقطع المستدل  
بمجرد ابداء المعترض ووصفا متعديا الى الفرع المتنازع فيه  
بل المراد انه يحتاج المستدل الى ترجيح وصفه وانما  
ينقطع بالعجز عن الترجيح **قوله** او الى فرع اخر طلب الترجيح  
مثاله ان يقول المستدل يحرم الربا في البركة لاعتبارات  
والاضرار وتقاس عليه الشجر مثلا فيقول المعترض بل العلة  
في البركة الطعم وتقاس عليه في ذلك التفاح فكل من علي  
المستدل والمعترض متعديا لفرع غير الفرع المتعدي اليه  
علة المصنوع فيقول المصنوع اني بينهما الى الاختلاف في  
حكم الفرع كالشجر والتفاح في المثال المذكور فيطلب من  
المستدل ترجيح وصفه على وصف المعترض وقول المصنوع  
الترجح اي عند ما في التعليل بعلمين لا عند المجزؤ فلا  
يطلب الترجيح وكلام المصنوع مستلزم جعل حكم الاول وهو  
ابدا المعترض ووصفا متعديا الى الفرع المتنازع فيه  
انه يضر ويبناء على منع العلمين وحكم الثاني طلب الترجيح  
وسكن عن بناء على ما ذكر مع انه مبني عليه وقضية ايضا  
ذكر طلب الترجيح في هذا الثاني دون الاول ان الاول

لا يطلب

لا يطلب فيه الترجيح وان مجرد ابداء الوصف المذكور فيه  
مضرا اي ينقطع به المستدل مع انه ليس كذلك بل يطلب من  
المستدل الترجيح كما تقدم ذلك انفا وباجملة فاحكم به في  
أحد الموضوعين بحري في المصنوع وكلامه قد يفيد خلاف ذلك  
اللهم الا ان يكون اراد العنن وطف من كل من الموضوعين  
ما انشبه في المصنوع قاله **قوله** الثامن من مساكن العلة  
اي في الجملة فلا ينافي ما يساوي من ان المصنوع على رده **قوله**  
الطرد وهو مقارنة الحكم للموصف من غير مناسبة اي لا بالذات  
ولما يتبع فخرج بقية المسالك قضية كلامه ان الدوران  
مناسبة وقد مر ما يفيد انه قد يكون فيه ذلك كما يشير له  
قوله السابق وكان قائل ذلك قال عند مناسبة الوصف  
فانه يفيد ان الوصف في الدوران قد يناسب وقد لا يناسب  
لا يقال اذا كان الوصف مناسبا فالبيان بالمناسبة  
لا بالدوران لانا نقول الكلام في المميزات بالدوران  
من حيث انه دوران من غير نظرية للمناسبة ولذا اختلف فيه  
هل يفيد علة الوصف المذموم ام لا ولو نظر للمناسبة لعين  
الوصف للعلية ويحصل ان الوصف في الدوران يكون  
صاحبا للعلية اعم من ان تظهر فيه ام لا واما الطرد فيعتبر فيه  
انتفا المناسبة فيكون الفرق بين المطرد والدوران انتفا  
المناسبة في الطرد وصلاح الوصف لها في الدوران وظاهر  
كلام المصنوع انه ينفرد ان الترق بينهما اعتبارا بالطرد  
والاعتبار في الدوران دون الطرد فان المعبر فيه الطرد  
فقط واما المانع من اعتبار عدمه حيث قال الفصل الرابع في الدوران

الناظر  
في علة العلة



وليست بالطرء والعكس ومفناه ان يوجد الحكم عند وجود الوصف  
 وينعدم عند عدمه وهو المسمى بالدوران الوجودي والعدمي  
 فان كان بحيث يوجد عند وجود الوصف ولا ينعدم عند عدمه  
 فهو المسمى بالدوران الوجودي والطرء او بالعكس ويسمى  
 الدوران العدمي والعكس والكلام في هذا الفصل انما هو في  
 الدوران الوجودي والعدمي وقد يسمى بالدوران المطلق  
 هم غير في الطرد بقوله الفصل السابق في الطرد والمعنى منه  
 الوصف الذي لا يكون مناسباً ولا مستلزماً للمناسب ويكون  
 الحكم حاصلًا لمعدني جميع صورته غير صورة التراجع هذا هو  
 المراد من الجريان والطرء على قول المكره ومنهم من قال لا يطرء  
 ذلك بل يكفي في عليه الوصف الطردي ان يكون الحكم مقارنًا له  
 ولو في صورة واحدة واختلف العلماء في صحة الوصف الطردي  
 فمن قال المطرء المنعكس ليس بحجة قال بعدم حجة المطرء  
 بالطريق الاولى واما من قال بحجته فقد اختلف في المطرء  
 وهو ظاهر في الفرق بما تقدم وقد تقدمت الاشارة  
 الى ذلك عند تعريف المصطلح للدوران وهو المناسب للتفصيل  
 الا ان في كلام المصنف قد يشكك محل كون الطرد انما يعبر فيه  
 الاطراد بمثل الـ بعدم بنا القنطرة فانه مطرد منعكس  
 او كلما انتفى بنا القنطرة انتفى ازالة البناء وكما  
 وجدت وجدت الا ان يقال ان المثال يتسامح فيه  
 قاله سم مع تصرف وبعض زيادة **قوله** في الحل اي في  
 الاستدلال على انه غير منظر **قوله** لا يتنى القنطرة على  
 جنسها اي لم يعد ذلك **قوله** فبنا القنطرة وعدمه

الحزم

اخذ شر على غير ترتيب اللف  
 اي المذكور من بنا القنطرة وعدمه  
 اي المذكور من البناء وعدمه وقوله هم  
 وقوله لا نقض عليه تفسير المطرد **قوله** والما كثر من العلماء اي  
 اي المصولين وغيرهم **قوله** قياس المعنى اي الذي ينظر  
 فيه المعنى وهو المشتمل على الوصف المناسب بالذات **قوله**  
 تعريب اي لانه قرب الفرع من المفضل **قوله** فلا يفيد اي  
 ثبوت الحكم في الفرع لعدم الاعتداد به **قوله** وقيل ان  
 قارنه اخذ قال السهاب يفيد ان الاول يكتفي بالمقارنة في  
 صورة التراجع وبه تقم انفصال هذا عن الدوران **قوله**  
 فيما عدا صورة التراجع اي في جميع ما عدا صورة التراجع  
**قوله** في صورة واحدة اي في غير صورة التراجع وقوله لافادة  
 العلية متعلق بتمكني **قوله** المناظر اي الدافع عن مذهب  
 امامه **قوله** تنقيح المناط اي مذهب علمه الحكم **قوله** نص  
 ظاهر خرج الصريح وينبغي التأمل في وجهه فانه ان كان عدم  
 امكان حذف الخصوص مع دالة النص الصريح بخلاف  
 الظاهر لكان الاحتمال فيه دون الصريح توجه عليه انهم  
 عدوا من النص الصريح على العلية كقول الشارع لعله  
 كذا كما تقدم ومثل هذا غير قطعي في اعتبار الخصوص في  
 العلية بل هو محتمل لكون المعبر الموجه في المناط من صواب  
 حذف الخصوص بالجهاد الى ان يمنع من احده خوف قوله  
 لعله كذا اي اعتبار خصوص كذا في العلية بل صراحة  
 انما في في علية كذا في الجملة سم **قوله** عن الاعتبار ضمن

المسمل  
 التاسع



وهو حاصله اي حاصل  
 له الاجتهاد في الحذف والتعيين  
 من صورته في المتن بقوله وهو ابدي  
 بل هو الاجتهاد في الحذف والتعيين المفاد بقوله في حذف  
 وتياط **قوله** في الواقعة اي الواردة في شأن الواقعة **قوله**  
 في احاد صورها الاولى في احدي صورها لان قوله في احاد  
 يقتضي انه لا يستحق تحقيق المناط اذ انبات العلة في احاد  
 من صورها وليس كذلك بل يستحق بذلك انبات العلة في صورة  
 واحدة والمراد انبات الحكم في صورة حقيقة فيها العلة ولو  
 غير ند لك لو في المراد **قوله** اي يخرج المناط هو كما تقدم  
 استنباط الوصف المناسب من النص **قوله** وقرن بين الثلاثة  
 اوجوب سؤال تقديره اذا كان قد مر فيها فائدة ذكره ثانيا  
**قوله** كفاية الجدل بين اي في قرنها بين الثلاثة في الذكر  
**قوله** لما اشتركا فيه اي لا جل وصف اشتركا فيه كالرقبة  
 في المثال **قوله** كالحاق الامة بالعبد اي كالحاق الكائن في  
 احاق الامة بالعبد وقال شيخ الاسلام هو مثال للظن  
 لانه قد تخيل فيه احتمال اعتبار الشارع في عتق العبد  
 استقلاله في جهاد وجمعة وغير ذلك مما زاد دلالة  
 فيه ومثال القطع قياسه البولي في الما كما ذكر على القول  
 فيه بالكرامة فان قيل اهـ حال القطع في القاء القاروق ينابيع  
 قول المصنف ان اذ يحصل الظن في الجملة والظن في جهته  
 المصلحة فانه يدل على ان القاء القاروق ظني لا قطعي فاجوب  
 انه لا يلزم من القطع بالقاء الفارق القطع بعلة الباي بعد

الاصح  
 في المصنف

الفارق

الفارق الملقى بجواز ان تكون العلة امرا ضروريا والمحال  
 ان هنا امرين كون الفارق غير معتبر في العلة وكون الباي  
 بعد ذلك الفارق هو العلة ولا يلزم من ثبوت الاول  
 ثبوت الثاني فلا يلزم من القطع بالاول القطع بالثاني  
 فليست امل سم **قوله** شركا اي نصيبا **قوله** يبلغ عن العبد  
 اي قيمة باقية **قوله** قيمة عدل مصدر موكدا للرفع **قوله**  
 والماي بان لم يكن له مال اضلا اوله مال لم ينفى بقيمة  
 باية العبد **قوله** لما شاركت فيه العبد اي للوصف الذي  
 شاركت فيه العبد وهو الرقبة **قوله** على القول به لم يقل  
 مثل ذلك في الدوران كانه لذهاب اكثر الى القول به  
 قال الشهاب **قوله** الى ضرب شبه اي الى نوع متشابهة  
 للعلة الحقيقية وليست علة حقيقة **قوله** تحت الظن  
 اي تحت العلية **قوله** في الجملة اي في بعض الاحوال دون  
 سائر الصور **قوله** بخلاف المناسبة اي فانها تحصل الظن  
 وتعين جهة المضلحة **قوله** بعلة وصف اي بسبب علية  
 وصف **قوله** عن افساده اي افساد علية وافساد الوصف  
 باعتبار علية **قوله** بقوله تعالى فاعبثوا اي والاعتبار  
 قياس الشيء بالشيء كالمتر **قوله** يخرج بقياسه اي بالقياس  
 المبني على علية **قوله** اي بقياسه اي القياس المستند اليه  
**قوله** واما الثاني اي هو نظير لامثال **قوله** فان العجز  
 هنا من الخلق ومنهم من الحضم اي فلا جامع بين المنظر  
 والمنظر به اذ لا يلزم من اعتبار ما عجز عنه الخلق اعتبار  
 ما عجز عنه الحضم الكلية العجز هناك وخصوصه هنا فقد

الحال  
 لمساك العلة

Copy ing S ersity



ينبغي العجز عن خصم **أقوله** القواعد أي المصطلحات  
 وهي أيها مخصوصة وقوله وهي ما يتقدم أي لغة  
 أي يورث فلا دور **أقوله** منها تخلف الحكم عن العلة أي منصوصة  
 كانت أو مستنبطة وسواء كان التخلف لما منع أو فقد  
 شرط أو غيرهما بدليل التفصيل الذي في الأقوال بعد قال  
 العلامة ومثله للشهاب وهو مشكل في المنصوصة أو التمسك  
 فيها بذلك رد للنص إلا أن يقال التخلف في صورة ناسخ  
 للعلية وفيه اشكال من وجه آخر وهو أن التقدم أعم من أن  
 يرد على جميع الأقوال التي في العلة وفي ذلك تحطئة الجماع  
 على أن ذلك أحدها الم على القول بجواز احتلال قولنا لك  
 إذا اجمع على قولين مثله وتعبئة سم بقوله وأقول أمّا  
 الاشكال الأول فجوابه أنا لا نسلم أن التقدم فيها بذلك  
 رد للنص لما قاله المشنوي في شرح المنهاج نقلا عن  
 الفريابي بما نصه وتوجيه كون النقص قايضا في العلة  
 المنصوصة لما قاله الفريابي وهو أن تبين بعد ورود  
 ما ذكره انتفاض الوضوء بما خرج اخذ من قوله عليه الصلاة  
 والسلام الوضوء مما خرج ثم أنه لم يتوضأ من الحجامة  
 فيعلم أن العلة بمواخرج من المخرج المعتاد لمطلق  
 الخروج ولا يخفى أن هذا اجازة العلة المنصوصة وإن  
 كان نصها قطع المتن والدلالة فإن النص المذكور وإن  
 أفاد القطع بأن العلة كذا لكنه لا يستلزم القطع بأن  
 كذا بمجرد أو مطلقا وهو العلة لا يحتمل أن يعتبر معه  
 شيء آخر كانتفاض ما منع فإن فرض أن النص أفاد القطع بأن

العلّة مجرد كذا وإنه لم يعتبر معه شيء آخر لم يتصور تخلف  
 حتى يتصور اختلاف في التقدم به كما هو ظاهر ثم رأيت  
 في شرح المنهاج للمصنف ما يفيد ذلك وأما الاشكال الثاني  
 فجوابه أنا لا نسلم أن في ذلك تحطئة الاجماع فإنه بالتخلف  
 في بعض الصور يبين أنه اعتبر على كل مع ما ذكره من امراض  
 سطر أو سطر لأن أهل الجماع إذا كانوا قد اتفقوا على  
 أن العلة أحدها وسما تخلف الحكم في المادة المنصوصة كما هو  
 حاصل الأمر فقد يلزمهم أن يعتبروا مع كون العلة أحدها  
 شيئا آخر لا تصدق العلة معه على المادة المنصوصة  
 فتكون العلة على كل قول هو ذلك المجموع أو ذلك الوصف  
 بشرط ذلك الأمر لا ضرر ويكون المراد بما ذكره على كل قول أنه  
 معتبر لا أنه مجرد وهو المعتبر فيكون الموجود من الجماع هو  
 الاجماع على أن العلة لا تخرج عن تلك الأمور المذكورة في  
 تلك الأقوال بالكلية بأن لا يكون شيء منها معتبرا ويكون  
 معنى التقدم بالتخلف مع أن الوصف المذكور في كل قول  
 ليس هو تمام العلة ولا يلزم تحطئة الاجماع **وأما**  
 الجواب على طريق الجواب عن الاشكال الأول قلت لا يخفى  
 أن الاشكال المذكور وأرد على إمكان التخلف المنصوصة  
 سواء كان ذلك لوجود مانع أو انتفاض شرط أو لغيرهما  
 ومحصّل جوابه الأول إمكان التخلف إذا كان لما منع أو  
 انتفاض شرط كما يفيد قوة كلامه وقد صرح فيما يأتي  
 بأن التخلف في المنصوصة إذا لم يكن لوجود مانع أو فقد  
 شرط غير متصور وجه فجوابه المذكور لا يتم على أن الحق



التخلف لما منع أو فطر شرط غير قارح في العلية لعدم إخلاله  
كاختيار البضايي كما ذكره عنه في شرح المنهاج قال ثم  
استشكل أي البضايي لا تصور نفس التخلف في المنصوصة  
لا لوجود مانع ولا لفوات شرط ثم أجاب عنه حيث قال فإن  
قلت كيف يتصور تخلف الحكم لا لوجود مانع ولا لانتفاء شرط  
في محل فيه وصفانص الشارع قطعا أو ظاهرا على عليتها  
أو استنبط ذلك استنباطا صحيحا قلت هذه البراءة بعيد  
الوجود والمجوز لذلك إنما مستندة بتخصيص العلة  
منصوصة كانت أو مستنبطة والتخصيص لا يكون بغير  
مخصص ولذلك المخصص أن كان حيث يوجد مانع أو نفوت  
مشرط لم يكن صورة المسئلة وأن كان بدونه أمكن وهو  
محتمل على بعد بان يحصل نص على عدم الحكم في محل الوصف  
فيه موجود وليس فيه معنى يدعي أنه مانع أو عدمه شرط لغيره  
أن يوجد ذلك قال سم وهذا الإشكال وأردنا ما ذهب  
إليه المصنف هنا من أن التخلف قارح مطلقا فإنه شامل للعدم  
بالتخلف في المنصوصة ولا يكون لوجود مانع ولا لفوات شرط  
وأقول الظاهر أنه لا يتصور التخلف في المنصوصة ولا يكون  
لوجود مانع ولا لانتفاء شرط ولا يتصور على مجرد الاستبعاد  
اللهم إلا أن يقال في صحة إطلاق الذي ذهب إليه  
فرض التخلف فيما ذكره وإن كان محالاً أو يكون هذا مستثنى  
من كلامه فانظر هذا الذي ذكره هنا مع كلامه المتقدم مع  
العلامة وأما جوابه الثاني عن الإشكال الثاني في مادة  
الأول كما قال وقد علم ما فيه **قولنا** صورة مثلاً أي أو في

صورته

صورته أو أكثر **قوله** وسموه التخلف المذكور تخصيص  
العلية الحقيقية بما وجبت فيه من الصور مثلاً لو قال العز  
في المستل على حركة العوي بعلية الطمع فنزجرت العلة  
المذكورة في الرواية وليس يراد بها معنى قوله المذكور فانه حاصر  
الخصيعة ووجوه العلة المذكورة في الرواية مختصة بها  
وجرت فيه غير الرواية فقلنا قيل العلة الطمع رابا الرواية  
**قوله** لأن دليلها لا دليل عليها وهو مسلمة **قوله** افتراض  
الحكم بما لا افتراضه بالوصف **قوله** ولا وجوده في الافتراض  
المذكورة في صورة التخلف **قوله** فلا يترك على العلية  
فلا يدل الافتراض المذكور على علية الوصف صورة التخلف  
لعدم وجود الافتراض المذكور في **قوله** لا بد من مفعول  
العمل أي حتى يرجع مرجع وليس أفراداً بارتباطه الغاء  
إسما **قوله** واختيعة تقول يخصصه لا يخصصه الآخر غير ما  
تخلف فيه وهو من مقابل لقوله بطله **قوله** وعبارته في  
الأول وقوله عن دليل المستنبط له دليل عن الفروع في  
**قوله** في جميع صورة الصور الوصف **قوله** موضحاً بيانه  
إلى العلم ببيان ما خرج منه الوقت الحاجة إلى البيان  
**قوله** لأن يتصور التخلف لما منع له تخلف وجوده انقطاع  
عن علته من العقل أو عن العروا بصورة مثل الكلب



ابنه لوصفه المانع وهو انما القائل للفتيل ووصفه  
او غير شره انما يتخلف وجوب الزكاة من علته في ذلك انما  
بصورة ما اذا لم يتم حوز النقص المذكور لغیر الشره وهو تمام  
الحصول فصوله الا ان يرد على جميع المزايا انما الا ان يرد  
الا انما انما بالتخلف المذكور على جميع المزايا انما بالعلته  
انما الاقول ان في كل ما عر ابا قال العلامه وقله المشايخ  
عبد استكمال لان العر ابا رخصة بالاجماع والرخصة ما  
شرع لعز مع قيام المانع لولا العز والمانع ليس بالعلته  
فهو اجماع على ان قيام العلة يرد الحق به على العز  
لا يمنع عليها غيره الا ان فكيف يرد القول بالفرع بالخلق  
بانه كما انقضته حكمه هذا الخلاف مع مخالفة راي  
جماع فقال سب وافتقار واما ان يرد انما انما  
بيل بالفرع لا يسلم ان الاجماع على ان ما يرد على  
معنى انما تمام العلة بل بمعنى انما معتبره العلة  
فلا يتبين انما يعتبر معه شيء اخر شرها او شرها  
بوجوبه هذا فلتا يتخلف الحق في كل ما لا يتصور تخلو  
الحكم فيها بل تكون الاصل كذا مما لا بد منه عن كل احد  
اذ لا يتصور شمول العلة حقيقة والسير على الحق  
فلا فلت يتبين هذا انما لا بد من الرخصة في قيام السب

السلام على سبيح من وعلى الله وسلم

الحكم الاعلى فاذ لم يطق ما ذكرناه من العلل لم يتحقق فيها  
السبب للحكم الاعلى قلت ~~لأن~~ لان السبب المتأخرات يجوز  
ان يكون المتأخر يتفاهيه هو السبب بالجملة لا التمام بل كونه  
الآخر كذلك فاما بدونه عن التأخر والاعلى الى واحد  
فلا الحال به واثبت خبر بالعللة الحكم بالرضعة هو العز  
التي لم يأت لثبت الحكم الاعلى كوجود علته والآخر المذكور  
بمنزلة المانع او هو مانع للعللة المذكورة فيها عداوة  
الرضعة المعلوم استثنائها وهما من غير تلك العللة المتأخر  
فلا وجه لان يقال انما ثبت الحكم الاعلى به محل الرضعة  
لنفرض علته عما يعتبر فيها فيكون هذا التعلق محلا علميتها  
بغير محل الرضعة وهذا واضح للكل احرس سلك جادة الانظار  
وبه تعلم سقوط هذا الحال به رسم قوله ومويع الرضا والعب  
فان العلامة يتبعه ان يزد فيه المومون للمواهب ~~فمن~~ العلم له  
كما هو في طلب الشايع وقوله والافوز له ولا خلاف الاقييات  
جفت كما يوهه كلام الشارح وهو والكيل كما هو في طلب له حبيته  
والكيل من الزور وقوله والكل انكسر وعلى به عليه بين ان كل واحد  
فيه المالكية لان به يامع ان كثير مما تخرج به المال في غير روى فتأمل قوله  
ملا يفرح جواب قوله لان ~~ي~~ فلو قيل يفرح بالعللة المتأخرة ان كان يقال  
بحرم الرب البر التوبة فكيف يشفق بالحس فكيف فانه قليل ويسر يرضى وقوله  
بخلاف العكس لان يقال يباح الرب في الشجاج لانه مزودا يشفق بالتم  
وقوله بخلاف العكس انما يفرح فيه الشجع المذكور لان ~~ال~~ باحة على  
الاعلى ونعمنا عارضا لا يعتبر به قوله فيل يفرح به المنصوص عليه كان



فلم

فلما انكشف فادع فبطلت به مناسبة الوعد  
الحكم فلا يلزم مقتضا الترتيب الحكم عليه وان قلنا  
انه غير فادع فلما تبطل المناسبة ويكسر مقتضى الحكم  
عبود المانع اذا لا عمل للمقتضى مع وجود المانع وعبود  
المسلنة ان يوجب الوعد المناسبة عبودية  
العبود ويكسر مقتضى الترتيب عليه الحكم لزمت معسرة  
فقاله كما تنقح مسافر سلك الطريق البعير غرق الغنى  
للاخير وانه لا يقتضي فالوعد المناسبة السمع الطويل  
والحكم المترتبة عليه الغنى المتزبد والمعسرة اللزمت  
على ذلك الغنى المتزبد فيقتضي الغنى حينئذ وان  
قلنا ان الخلف فادع لان اشعار الحكم لاشعار مناسبة الوعد  
وان قلنا انه غير فادع لانه اشعار الحكم لوجود المانع  
وطول ووع تلك المعسرة مع بقاء المناسبة لغير انتفاع ما  
اشتم اليه قوله منع وعبود العلة له ان يعرف اليه المعسرة  
العلة منه بدونه الحكم لانه يقول المعسرة المستطاع جعلك علة  
الربوب التي الكيل منقوض لا يحسن فانه قيل وليس برسوخ  
بمحسب المستلزم بقوله لانتم ان لا يحسن قيل بل هو موزون  
منه وان منع اشعار الحكم عنه لانه لما اعترف به فماله  
ان يقول المعسرة المستلزم جعلك العلة به عرفه الربوب التي  
الوزن منقوض بالانتفاع فانه موزون وليس برسوخ بمحسب المستلزم بقوله  
بل هو رسوخ ومنه قوله



وقوله انه غير ربي فهو اذا تله نبوت الخلق المذكور  
وهو الرتبة من ذهب المستر والاذلان بالانتفاع من  
عليه اشياء الحكم المذكور على الانتفاع فلا يتأتى له الجواب  
المذكور واليه الاشارة بقوله انما يشي اشياء من ذهب المستر  
مؤله ومنه من يرى الموانع ان بها فائدة من الفروع بل يرى  
ان الخلف اذا تله المانع فلا يشي فادها اذا لم يشي مانع  
كما تقدم في القول الثاني وهو معنى قول الشارع لما عجز  
هذا عن ان يفي به فروع الخلف ان يعتبر اشياء به كونه  
اشياء فادها والامور اشياء اشياء في بعض الجوانب  
اشياء اشياء وقوله بينهما قال التمام وشيخ الاسلام خبر من  
عجزوا لئلا فافله عليه والتقدير وجوابه عن من يرى الموانع  
بأنها ان الموانع والمجتهد على المحلة قبلها ولا  
يتعين ذلك لعدم كونه معصوما بانوار والبرخلة على غير  
من يرى على منع وجود العلة فيكون خبرا عن المشر المذكر  
باعتبار هذا الغير عن من يرى وانما فروعها بعالمهم وجود  
للجميع لا خفاء به فساد وميل الموانع عن من يرى  
ان المذكور ان فادها وفرق بين تمثيل الموانع والشر  
عن غير القول الثاني فادها وقيل له ذلك  
للمعترضا بخلف الاستدلال

**قوله** من ابطال العلة بيان المطلوب **قوله** ما لم يكن دليل  
او لم يكن بالقدح الخ اي للمعترض ان يستدل على وجود العلة  
فيما نفى به ما لم يكن عنده دليل اخر يرد به على المستدل  
اولى في القدح من الخلف كان يعترض المعترض على جعل  
المستدل علة الربا في البر الكيل بالخلف في الجبسين فانه  
مكيل غير ربي فاذا اذوا المعترض المذكور الاستدلال  
على وجود العلة المذكورة فيما اعترض به فليس له ذلك  
لان معه دليلا هو اول بالقدح في علة المستدل ما قدح  
به من الخلف وذلك الدليل هو نص الحديث عما ان علة  
الربا الطعم فيترك المستدلال المؤدي الى المنشأ لعدم  
الضرورة اليه **قوله** لسلم من ايها نعيمها اي انه يتوهم  
من استقاطها ان قوله ما لم يكن ان قد في النقي اذ لم يتقدم  
في اللفظ ما يحال عليه غيره وذلك خلاف المقصود اذ القصد  
انه قيد في البريات **قوله** اي ايقاعه في الوهم ان اشار بذلك  
الى ان المراد بالايها المذكر عنهم ما ذكر وحصوله في الذين  
وليس المراد كون ذلك مؤهوما بعيدا لما مر من ان المقهور  
الذي يسبق للذين عند خدق له مؤهوما تقدم قبل التامل  
**قوله** ما لم يكن اي الحكم المتنازع فيه حكما شرعيا وقوله  
وجهه اي وجه التفضل بين الحكم الشرعي وغيره وقوله  
بحوازي حاصل القول انهم اختلفوا في اسم ليكن بعبارة  
ابن الحاج فحمله العبد ضميرا لوصف المعلد به المدعي  
انتقاضه وجعله محاورا شارحا ضميرا الحكم المتنازع فيه  
وعبارة العبد وقيل ان كان اي الوصف الذي نفى حكما



شرعيا فلا اي فليس للمعترض ان يستدل على وجوده في  
صورة النقص بل ان استغال بآيات حكم شرعي لولا انتقال  
بالحقيقة والافق لظهور امر تميمه اي المعترض لدليله  
قال استدل قوله واما اي وان لم يكن وجودا الوصف في صورة  
النقص حكما شرعيا فمع اي للمعترض ان يقيم الدليل على وجوده لان  
كون هذا تيمما المطلوب لا انتقا لم يلزم اخر ظاهر بخلاف  
ما اذا كان حكما شرعيا فان جانب الانتقال فيه اظهر فضيل  
تتممه ودليله للمعترض واللام متعلق بتتممه والماد دليله  
على نفي العلية وبطلان قياس المستدل وجهه والشارحين  
على ان المراد ان المذهب الثالث هو التفصيل بان الحكم  
المختلف فيه ان كان حكما عقليا فالمعترض ان يستدل على  
وجود الوصف في صورة النقص لانه يقدح فيه فيحصل  
فائدة وان كان حكما شرعيا فلا لعدم الفائدة اذ المستدل  
ان يقول يجوز ان يكون تخلف الحكم لوجود مانع او انتفاء  
شرط فيجب الحمل عليه جمعا للدليلين دليل الاستسباط  
ودليل التخلف فلا تبطل العلية بخلاف الحكم العقلي فان  
هذا لا يتم في نفسه ولا يخفى ضعف هذا الكلام والمصححي  
على ما عليه جمهور الشارحين بدليل قوله لم اره لغيره فانه  
بناء على رجوع ضمير لكن للحكم المعلق لا الى ما يعلل به اذ  
لو بناء على ذلك لم يصح قوله لم اره لغيره لانه قد وجد  
الغير كما جاز لمقترح ابي منصور البروي نحو حدة  
ورامفتوحين قاله شيخ الاسلام قاله سم **قوله** ان التخلف  
في العظمي قارح اراد بالقطي العقلي كما عبر به عنه المصنف

شرح

شرح المختصر وهو اوفق بالمقابلة بالشرعي وح  
فلعل ذلك لما اشتهر في كلامهم من ان العقلية لا يدخلها  
تخصيص لكن قيد ذلك بعضهم بالتخصيص بغير العقلي  
والا فالتخصيص بالعقلي مما يدخلها سم **قوله** بخلاف  
الشرعي الجواز ان يكون فيه لوجود مانع او فوات شرط لعل  
هذا مبني على القول بعدم القدرح او اكان التخلف لوجوده  
مانع او فوات شرط وعجالة المصنف في المختصر مصرحة بذلك  
وليفها وقصا رى المعترض بآيات الوصف ثم لا يجد به لانت  
التخلف لذلك لا يقدح في العلة الشرعية عند الجمهور وقاله  
سم **قوله** ولو دل على وجودها في اي ولو استدلال المستدل  
على وجود العلة في ما علله بها بدليل موجود في صورة  
النقص ثم منع المستدل وجودها في تلك الصورة الخصال  
ذلك ان يثبت المستدل كون البرمطقوما بدليل وهو كونه  
يد ارن في انهم ويمضغ مثلا فيكون ربويا فيقول له المعترض  
ما ذكرت من علة الطم ينتقض بالتفاح فانه مطلقوم مع  
انه غير ربوي فيقول المستدل لا سلم كون التفاح مطلقوما  
فيقول له المعترض ما ذكرت من الدليل موجود بعينه فيه  
في ينتقض دليلك **قوله** فقال له المعترض ينتقض  
دليلك الخ قال العصد هذا اذا ادعى انتقاض دليل  
العلة متعينا وواو اي احدا الاخرين فقال يلزم اما انتقاض  
العلة او انتقاض دليلها وكيف كان فلا تثبت العلية كان  
مضموعا بالانتفاء فان عدم الانتفاء فيه ظاهر وقوله كيف  
كان قال السعداي سوا كان اللازم انتقاض العلة او انتقاض



دليلها لم تنبئ العلنية بها اما على الاول فلما مر ان النقص  
 يبطل العلنية واما على الثاني فلا نه سلك بدلتبوت العلنية  
 من مستلزم صحيح واما ما يقال ان نقاض دليل العلنية يستلزم  
 انتقاض العلنية فظاهر البطلان **قوله** لان القدر في  
 الدليل الخ ليس معناه انه يلزم من بطلان الدليل بطلان  
 المدلول لظهور فساده بل معناه انه مخوج الى التيقن  
 الى دليل اخر ثابت واما كان قويا بغير دليل وهو باطل  
 قال شيخ الاسلام وهذا التوجيه الذي ذكره هو الذي  
 وجه به العضد نظرا في الحاجب المذكور فقال ولعل ذلك  
 اي النظر ان القدر في دليل العلنية قدح في العلنية وهو مطلوب  
 فلا انتقال **قوله** وهو مطلوب قال السقدي القدر  
 في العلنية مطلوب المعترض في بعض الشروح وجه النظر  
 ان هذا الانتقال من اعتراض الى اعتراض وغير المستوع هو  
 الانتقال من الاعتراض الى الاستدلال **قوله** وليس له  
 الاستدلال على تخلف الحكم اي كما انه ليس له الاستدلال  
 على وجود العلنية فيما اعترض به كما مر **قوله** فيما اعترض به اي  
 في المحل الذي اعترض به اي اعترض بتخلف الحكم فيه مما  
 ذكر ان يقول المستدل يحرم الربا في البر لعل الكبر فينقض  
 علنية المعترض بالتمثال فانهما مكيلة غير ربوية فليس للمعترض  
 الاستدلال على انها غير ربوية ولو منع المستدل تخلف الحكم  
 فيها وقال لا نسلم انها غير ربوية بل اي ربوية لما فيه من  
 الانتقال من الاعتراض الى الاستدلال المؤدي للانتقال  
 كما تقدم **قوله** وقيل لذلك اي له الاستدلال لانه مطلوبه وهو

ابطال

ابطال العلنية **قوله** وثالثها ان لم يكن دليل اولي للمعترض  
 ان يستدل على ما ذكر ما لم يكن ثم دليل يبطل ما قاله المستدل  
 من علنية الكيل فيكون اولي بالقدح فيها من التخلف فليس له  
 له الاستدلال بل يبطل علنية بالدليل كان يبطل كون علنية  
 الربا الكيل بقوله صلى الله عليه وسلم الطعام بها لطعام ربي الدال  
 على ان العلنية الطعم **قوله** بان يذكر في الدليل ما يخرج محله اي  
 يذكر في الدليل الدال على العلنية ما يخرج محل النقض كانت  
 يقول مثلال في الاستدلال على حرمة الربا في البر ليس يطعم  
 وكل مطعم غير فاكهة يحرم الربا فيه **قوله** على المناظر مطلقا  
 اي حتى فيما اشهر من المستثنيات والمناظر مطلقا يستدل  
 لامامه وينب عن مذهبه ويسمى جديا كما تقدم وخلافيا  
 والمناظر لنفسه هو المجتهد **قوله** وقيل يجب مطلقا قال  
 الكمال اي من غير تفصيل بين المناظر والمناظر وكما بين  
 المستثنيات وغيرها كما يقال يلزم على هذا التكرار النسبة  
 للمناظر لان المطلق فيه قد استفيد ما قبله لانا نقول انما  
 هذا فاسد اما اول افلات المطلق فيه المستفاد ما قبله انما  
 هو مع التفضل في قرينه وهو الناظر والاطلاق فيه على هذا  
 التقدير مصاحب للاطلاق في قرينه ولما نانيا فلان هذا  
 القائل غير ذلك القائل والمجموع ما قاله هذا مبين لمجموع ما قاله  
 ذلك فكيف يتصور مع ذلك تكرار ولا يخفى عليك ان المطلق  
 هنا وفيما قبله يشمل المستثنيات بضمها اي الشهورة وغيرها  
 سم **قوله** ودعوى صورة الزوال الشهاب لما وقع الكلام في النقض  
 استدعى ذكر هذه القاعدة وحاصلها ما تقدم في علم الميزان



من ان نقض الموجبة الجزئية السالبة الكلية ونقض السالبة  
 الجزئية الموجبة الكلية كما اوضحه الله في المثال الذي **قوله** بالامكان  
 البالي لا يستلزم اي دعوى صورة معينة او فهمه ملائمة للامكان  
 وقوله اي امكانها بالرفع تفصيلي لدعوى وقوله او نفيها عطف  
 على دعوى **قوله** بد ابا لبيان الدارج الى النفي اي على طريق  
 اللف والفسر غير المرتب **قوله** لتقدمه عليه طبعاً قال العلامة  
 ظاهره لتقدم الانيات على النفي وفيه نظر اذا لم يأت ابحاث  
 النسبية والنفي انتزاعاً فكل منهما وارد على النسبية وليس  
 احدهما متقدماً بالاطبع على الثبوت في المركبات الكلامية  
 وقال في جوابه ما قاله الكمال حيث وجه ما ذكره الامت  
 تقدم الانيات على النفي طبعاً بقوله فان معنى نفي الشيء الحكم  
 بانه ليس بانيات وذلك لا يتوقف على تعقل الثبوت ليحكم بانتقائه  
 فاسأل ان المراد المتقدم باعتبار تعقل المتقدم دون  
 تحققه والى ان المتقدم بهذا المعنى هو الثبوت لا الانيات  
 فكلام الله اما مبني على ان المراد بالانيات الثبوت او على ان  
 المراد بالانيات من حيث ما تضمنه من الثبوت الى اخر ما قال  
 واطال قلت لا ريب ان الكلام هنا في الانيات الذي هو  
 ادراك ان النسبة واقعة او ايقاعها والسلك الذي  
 ادراك انها ليست بواقعة وانتزاعها عنها واراد ان على  
 النسبة لا تقدم لاحدهما على الآخر اما الثبوت الذي هو  
 تصور الشيء فهو مقدم على الانيات والنفي معاً لان الحكم فرع  
 المصور فتأمل فيما اطال به سم **قوله** وبالعكس اي فالصور  
 ثمان اربع فيما قبل العكس وفي صورة معينة مثبتة صورة

مقينة

معينة متعينة صورة مهمة مثبتة صورة مهمة متعينة  
 وهذه فيما اذا كانت الصور المذكورة مدعاة ويحتمل  
 ان كان المدعى الانيات العام او النفي العام فان الاول  
 ينقض بصورة معينة متعينة او صورة مهمة متعينة  
 والثاني ينقض بصورة معينة مثبتة او صورة مهمة مثبتة  
 وهذه صور العكس التي اشار لها الله **قوله** بخور زكاتب  
 او انسان ما كاتب لا يخفى ان الاول شخصية والثاني  
 مهمة وكل منهما قوة الجزئية فلذا كان النقيض السالبة  
 الكلية وكذا القول في قوله زيد ليس بكاتب وانسان  
 ما ليس بكاتب لما كانا في قوة السالبة الجزئية كان النقيض لما  
 الموجبة الكلية ولم يمتثل الله للعكس لموضوحه واستغنينا  
 عنه بما ذكر **قوله** نقض المعنى اي يؤول الى ذلك والافق  
 المبتدأ ليس نقضاً وفيه كما قال شيخ الاسلام مع ما ياتي  
 اشارة الى ان الكسر قسم من اقسام القادح السابق وهو  
 تخلف الحكم عن العلة **قوله** اي المعلق به انما فسر المعنى بالعللة  
 لان الضمير في قوله لانه للكسر وسياق تفسيره بقوله وهو  
 استقاط وصف من العلة فتعين ان يراد بالمعنى العلة ولا  
 يصح تفسير المعنى بالحكمة وان كان المتبادر من المعنى في هذا  
 الباب هو الحكمة لما مر ولان نقض الحكمة دون العلة  
 غير قادح على المصحح كما ياتي للم **قوله** وهو استقاط وصف من  
 العلة اي ونقض الباطي بدليل قوله بعد ثم ينقض ان فيه اشارة  
 الى انه معترض به على العلة المركبة كما قاله شيخ الاسلام  
 واعلم ان تعريف المصطلح الكسر لا يخالف عن حق لانه ما يؤخذ

استكسر



من قوله وهو اسقاط وصف من العلة مع ما ذكره بعد  
من التمثيل وهو غير جار على طريقة التعاريف من ذكر  
التعريف ثم التمثيل لا يوضحه والتعريف الصحيح ما قاله  
البيضاوي كمالا مام الرازي وهو عدم قايضا جزئيا لعلته  
ونقص الاخر كسباني وقد اطلت الكمال في اعتراض بغير  
المصطلح لنا فراجعوه ولا عبرة بما اطلت به سم في تعميم كلام المصطلح  
وتصويبهما لا حاجة لنا الى ايراده فراجعوا ان شئت **قوله**  
بان ليس الله ملحقا اي غير مؤثر في الحكم **قوله** وصرح بقا  
ليست له احوال والمجور وقال الكمال ان يؤمن انه لو لم يذكر  
لم يكن للمجاز والمجور متعلق وليس كذلك بل لو قال ومنها  
الكثرة على الصحيح لكان المعنى من القوارح الكثرة وتعلق  
قوله على الصحيح بتعلق قوله منها المقدر اي الكثرة معدود  
من القوارح على الصحيح نعم لو لم يذكر لتوهم ان قوله على  
الصحيح متعلق بالكثرة بمعنى ان في تفسير الكثرة خلافا  
وان عده من القوارح مبني على الصحيح في تفسيره **قوله**  
المعلوم من ذكر مقابله اي وهو قوله اما مع ابداله وانما  
يدل على جواب سؤال تقديره ان اما للتقسيم المستلزم  
لتعدد المقسام ولم يذكر المصطلح المقسم واحدا وحاصل  
الجواب انه اسقط القسم الثاني لعله من ذكر مقابله وهو  
القسم الاول وقوله المعلوم من ذكر مقابله قال شيخ الاسلام  
بالرفع من قوله او لا مع ابداله قال ستم يتأمل وجه الرفع  
لان المتبادر تعلق قوله اما مع ابداله ان يقول وقوله  
وكذلك لا يوافق الرفع **قوله** في اثبات صلاة الخوف اي

في اثبات وجوب اذائها **قوله** كالمصلى اي كصلاة المصلي  
كما يشترط له قول الله فان الصلاة فيه **قوله** فيعذر من اي  
هذا القول **قوله** فيبين بان الحج اي بين الفأوه بان ان  
**قوله** او لا يبدل عطف على قوله فليبدل **قوله** فلا يبدل  
اي فبسيب اسقاط خصوص الصلاة وعدم التبدل بغيرها  
لا يبدل اما ما يجب قصفا لها اي يقال عليه في الموضع وليس  
وهو بيان للنقض **قوله** وهو منطبق على ما تقدم اي من  
قول المصطلح اسقاط وصف من العلة اي مع ابداله ان لم يكن قد  
يفرق بينهما بان ما تقدم اعتبر فيه اسقاط وحده دون  
النقض وهذا اعتبر فيه اسقاط والنقض معا قاله العلامة  
قلت قد يقال انه منطبق علينا باعتبار ما يؤخذ من مجموع كلام  
المصطلح ان التعريف هو مجموع قوله وهو اسقاط وصف من  
المعنى مع المثال كاتقدمت الإشارة اليه بما فيه ثم رأت  
شيخ الاسلام قال ما نصه قد يقال فيه بل هو باطل  
تعريف المصطلح منطبق عليه لا يقتضاه على اسقاط الوصف  
ويجيب بانه منطبق عليه ايضا ما يؤخذ من كلامه كما بينه  
قبل اه قلت وكلام شيخ الاسلام عيني على ان المراد بان تقدم  
صورتا التبدل وعدمه وان التعريف هو قول المصطلح  
اسقاط وصف من العلة اما مع ابداله او بدونه كما  
أشار الى تقديره الشرح فقد يبحث في جوابه المذكور بانه ليس  
في كلامه ما يؤخذ منه اعتبارا بالنقض مع الاسقاط  
فليست امثلة **قوله** وعبر عنه ابن الحاجب في غير الكثرة  
المعروفة بان تقدم بالنقض المكسور وقوله وعرفا الكثرة



اي خالذي عبر عنه البضاوي والرازي وبتبعهما المصنف  
 بالكسر يعبر عنه ابن الحاجب واما مدي بالنقض المكسور  
 ولقرينه مامروا اما المعبر عنه بالكسر عنهما فهو ما عرفاه  
 بوجود حكمة العلة بدون العلة والحكم **قوله** ويعبر عنه  
 اي عن الكسر بهذا المعنى الثاني **قوله** والراجح انه اي الكسر  
 بهذا المعنى الثاني الذي عرفت به ابن الحاجب والرازي  
**قوله** لا اعتراضه المقصود اي من العلة وهو الحكم **قوله**  
 بحكمة المستفاد اضافة بيانية اي حكمة هي المستفاد **قوله**  
 فيعرض عليه بدي الحرفه الشاقه او اي فقد وجدت  
 الحكمة وهي المستفاد دون العلة وهو السفر **قوله**  
 بالمعاول وضع مقول بوزن منير الفاضل العظيمة يقطع بها  
 الصخر **قوله** وهو اي العكس قال شيخ الاسلام فيه مع ما قبله  
 شبه استخدام هـ وكان وجه تسميته استعماله ان  
 الضمير للعكس وهو ليس المحكوم عليه بكونه من القواعد بل  
 الذي منها تختلف لا هو فيكون محاذق معاني اي ومنها  
 تختلف العكس وفيه ان يقال اذا حمل على حذف المضاف والعكس  
 مستعمل في حقيقته فلا استخدام اضلا ولا شبهه وان كان  
 وجهه ان العكس ليس على حذف المضاف بل مستعمل في تختلف  
 العكس مجازا للتعلق بينهما فيكون في الكلام استخدام لشيء  
 فالصبر بشيء الاستخدام لا وجه له خلا لما قرره بعض  
 المحققين **قوله** فان ثبت مقابله او حاصل ما اشار له المصنف  
 ان العكس قسما ابلغ وغير ابلغ فالأبلغ ما ثبت مقابله  
 المستعمل بالطرده وهو ثبوت الحكم لثبوت العلة وغير الأبلغ

الكسر

مالم يثبت مقابله المذكور وعدم ثبوت ذلك المقابل  
 وهو عدم ثبوت الحكم لثبوت العلة وايضا حه ان قولنا  
 ثبوت الحكم لثبوت العلة معناها كلما ثبتت العلة ثبت  
 الحكم فتقيضه ليس كلما ثبتت العلة ثبت الحكم اي بل توجد  
 العلة ولا يوجد الحكم كما يقال كلما كان انسانا كان حيوانا  
 وتقيضه ليس كلما كان انسانا كان حيوانا فان معنى هذا  
 النقيض ان الانسان لا يوجد بدون الحيوانية لا ان  
 الحيوانية توجد بدون الانسانية والاصل يمكن تقيضا  
 لانه صادق كقيضه وح فعدم ثبوت الحكم لثبوت العلة  
 هو ثبوت العلة بدون ثبوت الحكم بدونه فتمثل العلة  
 لعدم ثبوت المقابل بقوله بان ثبت الحكم مع انتفاء العلة  
 غير صواب فانه انما يعنى مناسا للخلق العكس لاي كلام  
 المصنف لا تخلف الطرد الذي الكلام فيه وهو تخلف الحكم عن  
 العلة المستعمل بالنقض هذا ايضا ما اشار له العلامة بعد  
 قول المصنف ابلغ بما مضى اي فذلك المنتفا التام مقابل  
 الذي هو الثبوت للثبوت ابلغ اي من انتفا التام  
 الذي لم يثبت مقابله المذكور اي الثبوت للثبوت وانتفاء  
 ثبوت الحكم لا انتفاء علة بانثفا الحكم عند ثبوتها فاصنع  
 الش من قوله بان يثبت الحكم مع انتفاء العلة عكس الصواب  
 على ان ما قاله هو تخلف العكس كما يفسده به انما العكس  
 غير ابلغ قلنا بل فان قلت وما من علة الصواب هو النقص  
 اي تخلف الحكم عن العلة وقد مر انه قاصد قلت هو قاصد  
 في العلية لانه حقيقة العكس الذي كلامه فيه اذا علمت

البرهان كانه انما  
 كان حيوانا

اي انتفاء الحكم لا انتفاء  
 العلة

اي ثبوت الحكم لا ثبوت  
 العلة



ذلك وفهمته فقول سم وغيره ان اعتراض العلامة مبني على  
ان قول المبان ثبت الحكم انما يقال للعكس لغير ما يبلغ  
وليس كذلك بل هو من ان لعدم ثبوت المقابل ومعلوم  
ان ثبوت الحكم لثبوت العلة كما يتحقق انتفاؤه بانتفاء  
الحكم مع ثبوتها يتحقق قطعاً بعكس ذلك وهو ثبوت الحكم  
مع انتفاءها بل وبانتفاء الحكم والعللة جميعاً وثبوت العلة  
ان تصور ذلك والحكمة اذا لم يكن ثبوت الحكم لاجل ثبوت  
العللة ان تصور ذلك فدعوى انحصار انتفاء ثبوت الحكم  
اي لثبوت العلة في انتفاء الحكم عند ثبوتها باطل قطعاً  
الى اخر ما اطل اليه من تهويلاته وخرافات خربلاته  
لا يخفى سقوطه ودعواه ان الاعتراض مبني على ما قاله  
باطلة اذ قول العلامة وانتفاء ثبوت الحكم لثبوت علته  
بانتفاء الحكم عند ثبوتها صريح في ان قول المبان ثبت الحكم  
انما يقال لعدم ثبوت المقابل وكيفية تهم متوهم انه يقال  
للعكس لغير ما يبلغ مع انه ما هو الانتفاء للانتفاء مع عدم ثبوت  
المقابل فهو انتفاء الحكم بانتفاء العلة في الجملة وكان هذا  
سدى اليه من قول العلامة قدس سره عما قاله في الشرح  
بموتخلف العكس عكس غير ما يبلغ فتوهم ان مراده ان الصواب  
ان لو قال بان ثبتت العلة مع انتفاء الحكم ليكون مثلاً  
للعكس لغير ما يبلغ وهو مندفع بما تقدم فمعلوم مستلزم  
للعكس غير ما يبلغ اذ يلزم من ثبوت العلة بدون الحكم  
كون الانتفاء للانتفاء في الجملة فقول العلامة هو تخلف  
عكس ما عكس غير ما يبلغ يمكن ان يكون فيه حذف دل عليه المقام

دلالة بينة والتقدير هو تخلف عكس لا مثبت لعكس غير  
ابلاغ ولا مزية يا ان المثال اعني قولنا بان ثبتت العلة  
بدون الحكم مثبت للعكس غير ما يبلغ ضرورة ان وجود العلة  
بدون الحكم يستلزم ان قولنا في تعريف العكس هو انتفاء  
الحكم بانتفاء العلة بالنظر للجملة وليس ذلك الانتفاء كلياً  
قامل واجب غاية العي من خاتمة ذلك بقوله مستثنا على  
العلامة شيخه المذكور ما مضى ولا يقول لك ما لفت  
الشيخ فانها في غير محلها بل غالبها مجرد اوهاام وما لم يتبين  
لك فساده منها فعليك بالحافة بما تبين فساده فهاهنا الحجة  
في نظام **قوله** ارايت اذ ايا خبروني **قوله** لو وضعها اي  
الشهوة المذكورة في صدر الحديث وهو ايا في احداثه  
او **قوله** فكذلك اي مثل ثبوت الوزر للوضع في المحرام  
ثبوت المجر للوضع في الحلال **قوله** في جواب قولهم متعلق  
بقوله صلى الله عليه وسلم **قوله** الداعي اليه اي قولهم المذكور  
**قوله** وفي بضع احكام اي وضع احكام **قوله** استبجح اذ بيان  
للاستدلال بالعكس وهو الاستدلال بانتفاء العلة على  
انتفاء الحكم وقاعل استبجح ضميره صلى الله عليه وسلم **قوله**  
في الوطى الحرام اي وهو علة العلة **قوله** الصادق يحصل  
الاجر حيث عدل اذ اشار بذلك الى جواب المسكال على الاستسنا  
بالحديث بان اللازم من انتفاء العلة انتفاء الوزر وهو يلزم  
منه ثبوت المجر ومحصل الجواب ان انتفاء الوزر لما كانت  
صانداً يحصل المجر حيث صاحب الوضع في الحال وقصد  
عن الوضع في الحرام صح الاستدلال به من هذه الجهة وفيه

Copyrighted material



إشارة إلى أن مجرد الوطئ الحلال لا يترتب عليه الثواب  
إلا إذا قامته تلك النية الصالحة وهي قصد العود  
المذكور وفي معناه قصد به اعفاف نفسه أو موطئته  
عن الحرام إما أن قصد مجرد السلذ **قوله** يسمى قياس العكس  
الأي أي وهو إثبات عكس حكم شيء لمصلحة لتعكسها في  
العللة وهو منطبق على ما تقدم **قوله** وبإدراكه هنا  
مع العكس أي إذا ذكر العكس وقياسه هنا على سبيل  
المناسبة وإنما سطراد لما لهما من التعلق بالمقصود وهو  
القدح بخلاف العكس **قوله** ويختلف في كون صورة قاذح  
كما يقدح بخلاف المطراد كذلك المسمى بالنقض **قوله**  
أي أن الوصف المناسبي في الحكم يدخل تحت الأربع فهو  
الآية لأنه إذا كان المناسبي في حكم الماض فقط فهو  
القسم الثاني أو الحكم الفرع فقط فهو الرابع أو المناسبي  
فيه لهما والوصف طردي هو الأول أو عام من ذلك فهو  
الثالث واستشكل القدح بعدم المناسبي في القسم الثاني  
فإنها موجودة فيه بل القدح فيه بالاستغناء عنه بغيره  
ولهذا اعتبر العند فيه بقوله القسم الثاني أو الحكم الفرع فقط  
فهو الرابع والمناسبي في لهما والوصف طردي هو الأول  
أو عام من ذلك فهو الثالث واستشكل القدح بعدم المناسبي  
في القسم الثاني فإنها موجودة فيه بل القدح فيه بالاستغناء  
عنه بغيره ولهذا اعتبر العند فيه بقوله القسم الثاني وهو أن  
يكون الوصف غير موثر في ذلك الماض للاستغناء عنه بوصف  
آخر ويسمى عدم التأثير في الماض مثله أن يقول في بيع الغائب

عن الناشير  
مر الفراء

مبيع غير مربي فلا يصح بيعه كالطير في الهواء فيقول المقرض  
كونه غير مربي وإن ناب في الصحة فلا تأثير له في مسئلة  
الطير لأن العجز عن التسليم كاف في منع الصحة ضرورة استواء  
المربي وغير المربي فيه كلام العند وقد أورد الكمال للمعترض  
المذكور وإطال فيه فراجع **قوله** اختص بقياس المعنى أي  
اختص عدم التأثير في القدح به بقياس المعنى أي قصر عليه  
فأبداً داخل على المقصود عليه وقياس المعنى ما ثبتت  
فيه على الوصف المشترك بين الاصل والفرع بالمناسبة  
كما أشار له **قوله** وبالمستنبط أي في قياس المعنى أي  
**قوله** فلا يثبت في المخصوصة والمستنبطه المجمع عليها  
أي أنه لا يثبت فيها من المناسبي **قوله** عدم التأثير في الوصف  
أي عدم تأثير الوصف في حكم كل من الماض والفرع **قوله**  
بكونه طردياً أي لغو أخالها عن الفائدة **قوله** وعند  
التقديم موجود فيما يعصر بيان لعدم التأثير بذكر قاذح  
آخر أيضاً وهو بخلاف العكس حيث وجد الحكم وهو عدم  
التقديم مع انتفا العلة وهي عدم العند **قوله** في الماض  
في حكمه فقط **قوله** لا يثبت على أي من المعترض **قوله** في بيع  
الغائب أي في الاستدلال على عدم صحة **قوله** في الماض متعلق  
بآخر **قوله** وعدمها موجود مع الرؤية هو كإثبات لعدم  
التأثير بأقاربه آخر وهو بخلاف العكس **قوله** معارضة في الماض  
أي في علة الماض بل قوله لا يثبت **قوله** في الماض جواز التعليل  
بعلتين وهذا قد انتفى على الماض فإن المبيئ على  
ذلك إنما هو عدم قبولها كما صرح به المأدي وغيره



فكان ينبغي ان يقول بناء على منع التعليل بعلمين شيخ الاسلام  
ولسم ههنا كلام فراجع **قوله** والثالث عدم التاثير في الحكم  
اي حكم المصل والفرع كاي دل عليه ما ياتي **قوله** اي الوصف في  
اي جزء والاضيق هو الوصف فيه فائدة وهو اشتراك  
والاشارة في قول الم الذي اشتملت عليه العلة اشارة لذلك  
**قوله** عاين الضمان عنهم في ذلك اي في الاشتراك في اركان  
**قوله** ودار الحرب الى ذلك فدار الحرب فيها التفريق كغيره فيما  
يعلقه **قوله** اذ من اوجب الزمان اوجبه وان لم يكن في دار  
الحرب لان ما قبل هذه المبالغة ولو كونه في دار الحرب ليس اولى  
بالحكم وهو الضمان من قبل المبالغة العكس اما ان يجاب بان  
لشأنه في ذلك لتكون المبالغة في محلها بالنسبة للقسم  
الثاني المقصود بالذات وهو قوله وكذا من نقاه سم **قوله**  
شئ التقي اي فكان يفتى على قوله اذ من نقاه نقاه وان لم  
يكن بدار الحرب **قوله** تقوية للاعتراض اي لانه يظهر به  
عدم اعتبار القيد المذكور وهو دار الحرب من حيث لم يغيره  
ثاني الضمان وسامته **قوله** لتقدمه على التقي تقدم ما فيه  
قريباً في نظيره فراجع **قوله** فيرجع الاعتراض في ذلك اي  
في هذا الضرب وهو ان لا يكون لذكر الجزء الذي اشتملت عليه  
العلة فائدة وقول الم ان القسم الاول اي من اقسام عدم التاثير  
اي وانما ذكر ضرورة التقسيم الى الماض والملازمة وقد يفرق  
بين هذا والقول بان التمدد من اربعة اجزاء العلة وفي القسم  
الاول في العلة بتمامها وكان المصطلح يصير هذا الفرق لستوا  
في ان يحصل كل طلب الدليل على علية الوصف والفرق غير

الضمان

في بحث النفس

مؤثر

سبحان على سبيل من عظمته

مؤثر زيادة علمه لا فصوله او يكون له عطف على لا يكون وقوله  
واما لا يكون لذكره واثباته ومنه هو ان في الثاني فصوله ان ذكر الو  
بعد المشتمل عليه العلة او مع كونه كونه بالكلية فله فصوله كالمجلد  
ان كرمي الجمل فصوله لانه مضمون به لكونه العلية ضرورية  
فصوله فاعلم به ان الحكم المعلق به وهو اعتبار العلة فانه على  
بالعلة المتعلقة بالاجزاء ويزيد به العلة المذكورة لم  
تتغير ما معصية لا يشترط العلم المذكور لكونه بدرجة علية فاذ  
بالج مع فائدة علية متعلقة بالاجزاء ولم يعتبر فيه العلة بطلا  
فيه مع زيادة فائدة العلة بطلا تقوية الجمع لتقوم المعقولة  
بالجمع وهو الاستحسان والرمي فصوله لكونه ضرورية علية  
فصوله ضرورية فصوله فانه لم تقبل الضرورية بطله في المعترضة  
بطلها لم يتغير في المراجع من الاعتقاد وهو عدم وجوده في استناد  
الجميع من الاعتقاد من اطلاق غيره من الفروع مع علة التاثير  
مع الاعتقاد على جميع الاعتقاد في الرابع كما جاء به قوله  
في جميع اقسام الشرارة بطلها من قوله بطله في المعترضة بطلها  
هو العلة المشتمل عليه كقولنا في المثال السابق عبارة متعلقة  
بالاجزاء لم يتغير ما معصية ويزيد به العلة المتعلقة بطلها  
بطلها في المعترضة بطلها في ذلك لان المعترضة اذا اعترض على المستند  
بطلها العلة فانه غير مؤثر في مع العلة فانه غير مؤثر في المعترضة  
المشتمل عليه الشرارة لانه في ذلك متعلقا بعلة الاعتقاد لكونه  
الضرورية انما يشترط في المعترضة لانه لا اعترض في انما يشترط في مع  
تأثير من الموضع فلو اعتبر في موضع الاعتراض بالمال فصوله بطلها  
ان العلية لانه اعترض في بسبب الحمل لكونه غير مؤثر والمعترضة اعترض

Copyrighted by University



بالجمل لا اورد اعترافا بان اورد انه غير مؤثر في التعليل  
به ثم رأت شيئا شاملا قال قوله لجعلها هو عبادة متعلقة  
بالاجزاء اذ هم على التفسير بترك الفرض والافعال مع قوله  
به من غيره فانه الشاهد في هذا الباب فانه على ان بالعرف ليس متعلقا  
بالشبه وان المعنى اذ يعرف بالقياس الى السورق اوقع  
السورق ويجوز ان يكون متعلقا بالشبه بل هو النظام والشعر  
اذ السورق شبه بالعرف وحيز يقال منه بغيره برون به  
من غيره اذ قاله سم فسرله وهو كالتأني في السورق برون  
المسعى عودا وسببه هذا اجزا الوصف وبه الثاني المر  
على الوصف فلما جعل هذا نوعا اخر فسرله بالسورق  
اي فيها جوف محال للتميز فسرله بتعريف يعرف عن الاستدلال  
بان يكون الترتيب بالامر بترتيب فيه جزاءات فيعرف الترتيب  
بجزء في خلاصه تلك الجزاءات ويقع الجاه فيه من الجاه  
نيس فسرله والاستدلال على منعه ان يرد فيه المحال  
فوله واللام جواز لانه يستعمل في ذلك عرفي صحيح وهو مع  
الاعتراف بالعرف في حيز لا يساعده الترتيب بل كل الامور  
فسرله وقيل لا انا فكلها لانه لا يستعمل بخلاف  
على عناه فسرله لان يقاس عليه بجامع مع استلزامه لانه

اجتماع

الجامع ان لم يكن هو اجماع بين محل الفرض والمفضل لم ينقد  
القياس لعدم وجود علة حكم المفضل في الفرض وان كان هو  
الجامع بينهما لم يجز الى القياس على محل الفرض لما كان القياس  
على نفس الاصل بل لا يصح القياس لان شرط المفضل بثبوت  
حكمه بغير القياس كما تقدم لا يقال يجوز القياس على محل الفرض  
لشبهه لانا نقول شرط قياس السببه بقدر قياس المعنى كما قاله  
سم **قوله** في المسئلة المتنازع فيها اختار بذلك عن دعوى  
المعترض ان ما استدل به المستدل عليه لم له في مسئلة اخرى  
لانه المسئلة المتنازع فيها **قوله** على ذلك الوجه خالف ضمير  
العائد عما ومعناه ان يكون الوجه الذي استدل به  
المستدل هو الوجه الذي اعترض به المعترض واما ان الكات  
الدليل ذ او جهين فنظر المستدل كجته والمعترض لا يرى فلا  
يقتضي قلبا ومن ذلك ان يكون استدلال المستدل بطريق المعنى  
الحقيقي للفظ واستدلال المعترض على سبيل مق المجاز كان يستدل  
الحقني على توريب الخال بخبر الخال وارث من لا وارث له فيقول  
المعترض هذا يدل على انه غير وارث لان ذلك اريد به  
المبالغة في عدم كونه وارثا لا يقال الجوع زاد من لا زاد له  
والصبر حيلة من لا حيلة له مع الجوع والصبر ليس زادا  
ولا حيلة هذا مقتضى كلام الصنف الهندي ومقتضى كلام  
الهمدي ان هذا من القلب فانه جعل القلب نوعين حيث  
عرفه بقوله ان يبين ان ما ذكره المستدل يدل عليه ما له  
او يدل عليه وله باعتباري ثم قال والنوع الاول قل ان  
يتفق له مثال في القيسة ومثاله من النصوص استدلال

القلب  
والفصاح



الحق في توريت الخال بجبر الحال الخ وعليه فيكون قول المصنف  
على ذلك الوجه مستند كما خلافة على ما قبله فهو قيد لا بد  
منه عليه والظاهر ان المصنف اعلم على ما ذكره الهندي سيما  
وقد نقل الاتفاق عما ان مثل هذا لا يسمى قلبا حيث قال  
قيل هو اية القلب عبارة عن بيان ان ما ذكره المستدل يدل  
عليه وينبغي ان يزاد عليه في تلك المسئلة بعينها وعلى ذلك  
الوجه حتى يستقيم وان لم يكن مانعا اذ يدخل تحته ما يدل  
عليه في غير المسئلة التي استدل هو به عليها او في تلك  
المسئلة بعينها لكن عما غير ذلك الوجه فيل ان يستدل  
المستدل بنص بطريق الحقيقة والمستدل عليه في تلك  
المسئلة بطريق المجاز فان ذلك لا يسمى قلبا وفاقاه **قوله**  
ان صح ذلك المستدل به فهو من كلام المعترض كما قاله الكمال  
قلت وهو المناسب بقوله ومن ثم انظر في بقوله  
وفيه نظر لان الظاهر ان صدور ذلك من المعترض غير  
لازم ويوافق ذلك المسئلة المذكورة في كلام المصنف حيث  
لا ذكر هذا اللفظ فيها وحملها على النقصان بعيد ام يعود  
بان المسئلة المذكورة من المعروفين التعريف كما هو  
واضح وقال شيخ الاسلام فهو من تسمية الحد اذ لو لم يصح  
لم يكن مصححا لمذهب المعتز ولا مبطلا لمذهب المستدل  
وليس كذلك كما سيأتي قلت وفيه كونه من تسمية الحد  
اشتراط كون الدليل صحيحا عند المعترض وهو مناف لقوله  
ومن ثم ان المعينه انه تارة يسلم صحة وتارة لا ويقول  
بعد معارضة عند التسليم قاذح عند عدمه واما قوله

اذ لو لم يصح الخ ففيه انه لا يلزم من كونه خارجا عن الحد ان  
لا يصح حتى يلزم ان لا يكون مصححا لمذهب المعتز ولا  
مبطلا لمذهب المستدل فتأمل والمراد بالصح ان يكون  
الدليل صحيحا في نفسه كما يتوهم من صحة من حيث دلالة  
على مذهب المستدل لان ذلك يتنافى دعوى المعترض انه  
يدل عليه لانه **قوله** لان الغالب الخ تعليل للقولين  
على اللف والنشر المرتب قاله شيخ الاسلام اي فقوله لان  
القلب من حيث جعله على المستدل مسلم لصحة علة القول  
الثاني وهو القول بان القلب تسليم للصحة مطلقا وقوله  
ومن حيث لم يجعله له مفسده علة للقول الثالث وهو  
القول بان القلب افساد للدليل مطلقا **قوله** من حيث  
جعله اي ما استدل به المستدل وكذا ضمير يجعله في قوله  
ومن حيث لم يجعله **قوله** وعلى كلا القولين اي الاخيرين  
وبما القول بانه تسليم للصحة مطلقا والقول بانه افساد  
مطلقا **قوله** لا يذكرا في الخط **قوله** ان صح اي ولما على القول  
الاول فلا بد من ذكره للاشارة الى احتمال تسليم الصحة  
وعدمها مع القلب **قوله** وعلى المختار هو مقبول اي وكذا  
على القولين الاخيرين لكنه على الثاني معارضة فقط  
وعلى الثالث قاذح فقط على ما سيأتي فالمختار بالقول  
الاول المختار ان تقسم الى المعارضة والقدر واما القول  
فتمترك فيه الاقوال الثلاثة في القلب كما بيناه اطلاق  
عند القلب من القواعد ثم ذكرنا الاقوال المذكورة فيه وانما  
اقتصار المصنف على تفريع القبول على الاول لكونه المختار عند



ولا اختصاصه بالانقسام الى المعارضة والقدم واما  
قوله وقيل هو شاهد زور اذ قال الظاهر انه مقابل للقبول  
فمقابل للقبول لا قول الثلاثية والمحال انهم اختلفوا في  
قبول القلب وعدم قبوله وعلى القول قبل ما تسليم  
مطلقا وقيل افساد مطلقا وقيل في بعض الاحوال دون  
بعض قاله سم **قوله** معارضة عند التسليم قارح عند عدمه  
ظاهر هذا الصنيع ان كل من القسمين من القلب ولا  
يخفى اشكاله في الثاني اذ مع عدم تسليم صحة الدليل كيف  
يتأتى الاحتجاج به على المستدل حتى يتصور القلب اللهم الا  
ان يحمل هذا الصنيع على التسامح وان المراد انه عند التصريح  
بالمسنع لا يكون من قبيل القلب قارح من هذا ان يقال  
ان الاحتجاج به على المستدل باعتبار زعم المستدل فانه  
يعتقد صحة قاله سم وهذه المعارضة تنسب قلبا ومعارضة  
على سبيل القلب ايضا والمعارضة اقسام ثلاثة لاقت  
المعارض ان كان عين دليل المستدل كاهتاسمين قلبا ومعارضة  
على سبيل القلب او غيره فان كانت صورة كصورته مسيحية  
معارضة بالمثل والمعارضة بالغير بقي ان يقال جعله  
القدم اذا كان معارضة لا يكون قارحا مناف لا طلاق انه  
من القواعد ويجاب بان المراد في الاول بالقدم ما يعي  
المفسد للدليل والموافق له عن العربيه ونحو ذلك تحت  
ينبغي القادح فيه يعني كونه مفسدا لا موافقا لشيخ الاسلام  
**قوله** شاهد زور يشهد لك وعليك استغفار من كونه  
شاهد زورا انه غير مقبول وقوله يشهد لك وعليك كالدليل

على

على وجه كونه شاهد زور ووجه ذلك انه شهد بالاثبات  
والنفي لشيء واحد وهو دليل المستدل وذلك باطل  
لاستحالة ولا معنى لكونه شاهد زورا كونه شاهدا بياطل  
سم **قوله** حيث سلمت فيه الدليل راجع لقوله عليك وقوله  
واستدللت به اذ راجع لقوله لك فهو لفظ ونسب على غير  
ترتيب اللف وقوله فلا يقبل تفريع على قوله شاهد زور  
**قوله** وهو قسمان انما لم يخفى ظهور هذا الصنيع في ان هذه  
اقسام للقلب على كلا تقديرين كونه معارضة وكونه قدحا وهو  
مشكل على الثاني اذ مع عدم تسليم صحة الدليل كيف يتأتى  
به للقلب صريح مذهبه او بطلان مذهب المستدل ويقوى  
المشكال ما مر عن شيخ الاسلام من انه عند عدم التسليم به  
مفسد للدليل اللهم الا ان يراد **قوله** هذا الظاهر بل انما افساد  
باعتبار التقدير الاول فقط وقد صرحوا برجوع تلك الاقسام  
الى المعارضة فليتأمل سم **قوله** صريحاً قال شيخ الاسلام هـ  
كالكمال حال من مذهب المستدل انما حال كونه مذهب  
المستدل لمصرحاً به في المستدل لال وهذا يؤخذ من كلام  
الشيخ بعد ذلك الكمال وهذا بخلاف قول الشيخ فيما سياتي  
لا يبطال مذهب المستدل بالصرحة فان قوله بالصرحة  
متعلق بابطال المذهب المستدل هـ فان قيل ما ذكره صحيح  
لكنه غير صريح بل يجوز كونه طارفاً في ابطاله فيوافق  
ظاهراً ما ياتي في قوله لا يبطال مذهب المستدل ويترادف  
بالا يبطال الصريح ابطال ما هو موضح به في كلام المستدل  
وبغيره ابطال ما لم يصرح به فيه ولا ينافي ذلك قول الشيخ



فيما بعد ابطال مذهب الختم الذي لم يصح به في الدليل يجوز  
 ان يكون المقصود به انه لما لم يصح به كان ابطاله غير  
 مخرج به قلنا لا مانع من ذلك وان لم يثبت منه اختلاف  
 معنى ابطال الصريح في كلام المصنف بل انه على هذا التقدير  
 يكون المراد به في القسم الاول ابطال ما صرح به المستدل  
 وفي الثاني ابطال نفس مذهبه وان لم يصح به لا ابطال  
 ما يستلزم ابطال مذهبه اذ مجرد هذا الاختلاف لا يمنع  
 ما ذكره من الاختلاف لا يزم على التقدير الاول وايضا فان  
 الصراحة عليه جعلت في القسم الاول وصفا للمذهب وفي  
 الثاني ووصفا لابطال **قوله** كما في بيع الفضولي اخ  
 يستفاد من هذا المثال ونحوه انه لا يجب في القلب ان  
 يريد المقتضى بالاصل عن ما اوردته المستدل به من كل  
 وجه بل قد يقع تفاوت بينهما وسلكا يكون مانعا من القلب  
 ولا من كونه قلبا ما استدلال به المستدل على ذلك الوجه  
 حتى لا يخالف بغيره كغيره بقوله على ذلك الوجه  
 وذلك لان المستدل اراد بالاصل في هذا المثال شرائ  
 الفضولي لمن سماه والمقتضى اراد به شراؤه لنفسه ولم يقدح  
 ذلك في كونه من القلب ومن ذلك ما ياتي في مثال قلب  
 المساواة من اختلاف وجه استدلال القالب ووجه استدلال  
 المستدل وقوله الله وهو واحد وجه عندنا كانه يستلزم  
 الى وجود شرط القياس وان المفضل متفق عليه هنا على احد  
 الوجهين سم **قوله** في حق الغير اي غير العاقد وهو المراد من  
 قوله لمن سماه **قوله** فيصح له اي للفضولي **قوله** فلا يكون

ع

بنفسه قربة ليس هو الفزع المطلوب اثبات حكمة بل هو  
 مطلوب اي فلا بد من حكمة وهو الصنوم لانه المتنازع  
 فيه كاسيا في قوله الشهاب واما ايضا في البيت والله قاله سم  
**قوله** اذ هو المتنازع فيه لتقليل المحصر في قوله وفي الصنوم  
 لان العباد اعم منه **قوله** لا يبطال مدعي المستدل بالضرورة  
 لكن مع التعرض لمذهب المعتض **قوله** بالصراحة متعلق  
 بابطال وكذا قوله او بالزام والمراد بالصراحة الدلالة  
 بالمطابقة كما يشير اليه المقابلة بالزام **قوله** فلا  
 يستقدر غسله بالربع هذا ابطال المذهب المستدل صريحا  
 لان ايا حنيقة يوجب مسح الربع فيما ذكر **قوله** فلا يشترط فيه  
 اختيار الرؤية قال شيخ الاسلام كمال لوقال كغيره  
 فلا يثبت كان اولى لان اللازم للصح عند القائل بها  
 ثبوت ما ذكره لشرائطه وقوله اختيار الرؤية اي الخيار  
 الناشئ عن الرؤية اي رؤية المبيع الغائب الذي يبيع  
 على الوصف **قوله** اذ القائل بها اي بالصحة في بيع الغائب  
 على الوصف **قوله** يقول بالاشتراط اي بثبوت الخيار للمشتري  
 عند رؤية المبيع **قوله** فيستوي جامدها وحايها اي  
 جامدا لها اي الطهارة وما مع الهما كذلك وهو التراب  
 في الاول والماني الثاني **قوله** ووجه التسمية بالمساواة  
 استدلال من ذلك ان المساواة في قول المصنف قلب  
 المساواة من اعمان المستدل **قوله** وجه استدلال  
 القالب فيه غير وجه استدلال المستدل اي لان وجه  
 استدلال المستدل كون الجامع الطهارة بالمائع ووجه



استدل بالمرجوح  
منه

استدل لال المقترض كونه مطابقا للطهارة **قوله** القول  
بالموجب اي القول بموجب الدليل اي مقتضاه **قوله**  
وشاهدة لم يقبل ودليله لان المبحوث عنه هو القول بالموجب  
في الاحكام الشرعية والمادة ليست فيها كذا قيل قلت  
وقضت انه لو كانت المادة في الاحكام الشرعية لقاد ودليله  
مع انه قد عبر بالكلام على هذا حيث قال فيما تقدم ومنه  
العكس وهو انتفا الحكم انتفا العلة او وشاهدة قوله  
صلى الله عليه وسلم ومعلوم ان السنة كالكتاب في الاستسناد  
والاستدلال بها ولم يذكر المصنف للمؤمنين مع ذكره في المادة  
ولعله للاشارة الى ان كلامه نبوت الغرة لم وافراهم  
المنافقين واخرج المنافقين اياهم بازعهم بالتيقن له  
صلى الله عليه وسلم فهو المقصود بالذات بالغرة منه تعالى  
وبما اخرج من المنافقين في زعمهم وهو المخرج في الحقيقة  
للمنافقين ولا ينافي ذلك اعادة اللام في المؤمنين الدالة  
على تأكيد ابيات الغرة لهم لانه للمبالغة في الرد على المنافقين  
واما قول الشهاب في قوله الله والله ورسوله الا عز له  
يتعرض للمؤمنين وان ذكر وان في المادة موافقة للمتن  
فغير شاف لولا السؤال على المتن هذا ولما مل ان يقول  
ما في المادة من قيل القلب لصدق معنى القلب عليه فليتل  
الجواب قاله سم قلت قد يقال القلب يثبت فيه المحكوم  
عليه فقيض الحكم الذي اثبت له المستدل وفي القول  
بالموجب يثبت الحكم الواقع في كلام المستدل للمحكم عليه  
غير الذي اثبت له المستدل فالمعارض في القلب في الحكم

وفي

المرجوح  
القول  
بالموجب

وفي القول بالموجب في المحكوم عليه وايضا فالقول بالموجب انما  
يكون مع تسليم مقتضى الدليل وفي القلب ليس كذلك  
اذ مقتضى الدليل فيه غير مسلم كاهو واضح فانضح الفرق بينهما  
فتأمل ذلك **قوله** والله الغرة ورسوله انما اعيدت اللام في  
قوله ورسوله اشارة الى ان غرة الله لا تشارك غرة رسوله ولعل  
ذلك اعاد اللام في قوله وللمؤمنين اي للاشارة الى ان غرة  
نبيه صلى الله عليه وسلم لا تشارك غرة المؤمنين وهذا  
لا ينافي ما مر من ان اعادة اللام في المؤمنين الدالة  
على تأكيد ابيات الغرة لهم للمبالغة في الرد على المنافقين  
**قوله** لكن هم الاول حاصله نقول بموجب هذا الكلام ولا  
نسلم ما ذكرناه لا يلزم ما ذكرنا اذا كانت الغرة لهم ولستم  
تكن لكم فلا يلزم ذلك **قوله** وقد اخرجناهم قال الكاكي  
عبارة من المختصر والله ورسوله خيرا منهم وفي اولي لمطابقتها  
المضارع في قوله تعالى ليجزي فرا على منها ان يراد على المتن  
وللمؤمنين فيقال والله خيرهم ورسوله والمؤمنون لانه  
ام تطابقا للاية اذ يطابق في التفسير بالمضارع وافراد الاسم  
الكريم بالذكر وكذلك الرسول والمؤمنون دون جمع الرجال  
مع الاسم الكريم في ضميره وتعبيره سم بقوله اما قوله وفي  
اولي لمطابقتها المضارع اخرجناهم عنه بان الكاكي لم يقصد  
تتم تصوير معنى القول بالموجب بل قصد الاخبار بمتقنه  
في الواقع بما لفت في الملان وليلهم واما عدم زيادة المؤمنين  
فقد تقدم جوابه واما عدم افراد الاسم الكريم بالذكر  
فجوابه انه اشار بجمعه صلى الله عليه وسلم مع الاسم الكريم في

تأمل

Copyrighted material



ضمير واحد الى ان الموجود اخرج واحد وان الذي يشره  
 انما هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما ذكر الله معه للترك  
 وكونه المقر له قلت قوله ان الله لم يقصد اخ احسن منه  
 ان يقال انما عبر بالمضارع في الآية ليكون المخرج لم يتحقق  
 اذ اكل وتغير لم بالمضارع لتحقيق المخرج ووقوعه فيما  
 مضى وفيه اشارة معنى القول بالموجب وقوله اشارة بجمعه  
 مع الاسم الكريم ان يقال عليه ما ذكرته يتبع افراد لا الجمع  
 المستند فيه الحكم لكل منهما واخسن منه واول ان يقال  
 لان الواقع منه صلى الله عليه وسلم لم يكون المتوافقا حكم الله  
 تعالى فالمنسوب اليه منسوب له تعالى فاسبب الجمع لذلك  
**قوله** وهو تسليم الدليل المطابق لقوله القول بالموجب  
 ان يقول تسليم المدلول اذ الموجب هو المدلول والقول  
 به هو تسليمه وقد يتبع المصنف هذا التبع المختصر وقد شرحه  
 العضد بما ذكرناه وهو معنى قول المصنف تسليم مقتضى  
 الدليل اي تسليم مدلوله مع ذكر ما يظهره عدم استلزام  
 الدليل لمحل النزاع وهو المثار اليه بقول الله بان يظهر عدم  
 استلزام الدليل لمحل النزاع وقد يقال لما كان تسليم المدلول  
 من حيث الدلالة تسليم للدليل حسن المعتبر بكل منهما  
 وقد يستغنى عن هذا كله بان قوله تسليم الدليل على حذف  
 المضاف اي مقتضى الدليل وقد ثبت قوله قبل القول  
 بالموجب **قوله** لمحل النزاع اي وهو الفرع المتنازع فيه  
 كالقصاص يقتل المتعل في المثال **قوله** كما يقال الى اخره  
 بين بهذا مع ما بعده ان القول بالموجب يقع على اوجه ثلاثة

المنقول بالموجب  
 على احوال

الاول ان يستنتج المستدل من الدليل ما يتوهم انه محل  
 النزاع او ملازمة ولا يكون كذلك كما اشار له بقوله كايقال  
 في المثال ان الثاني ان يستنتج منه ابطال اقر يتوهم منه انه  
 ماخذ الخصم ومبنى مذهبه في المسئلة وهو يمنع ذلك فلا يلزم  
 من ابطاله ابطال مذهبه والذ لك اشارة لقوله وكايقال  
 التفات في الوسيلة الى اخره قال الكمال واكرر القول  
 بالموجب من هذا القبيل بحفاء ماخذ الاحكام وقليلا يقع  
 الاول لشبهة محل الخلاف وتقدم عليه غالباً نية على  
 ذلك العضد وغيره هو ان لا يسكت عن مقدمة صغرى  
 غير مشهورة والى ذلك اشارة بقوله وربما سكست  
 المستدل ان اشار له شيخ الاسلام والكامل **قوله** فلا  
 يثابه القصاص اي فيثبت القصاص وهو الزرع العتيق  
 لا عدم المناقاة كما يومه ظاهر العيا رة بل ذلك من ثمة  
 الدليل كما يعلم مما ياتي وقد سبق للمثل هذه العيا رة  
 ولو استقطت الفا كان اجل لانها تقيم ان مدخولها هو  
 الفرع قاله الشهاب **قوله** ولكن قلت ان القتل بالمثل  
 يقتضيه ان لان عدم منافاته لوجوب القصاص لا يقتضي  
 ثبوت القصاص فقولك انه يقتضيه ماد يلب عليه **قوله**  
 سلمنا عدم المناقاة قال العلامة يؤم انه دليل المستدل  
 وليس كذلك بل هو نتيجة فليتأمل وكان وجه الادعاء  
 المذكور اضافة التسليم الى الدليل في التوفيق حيث قال  
 وتسليم الدليل وذلك ان تمنع هذا الماهام بان اضافت  
 التسليم الى الدليل في التوفيق لا يقتضي ايهام المثال ما ذكر

مذهبه

ولا يكون (ما ذكره)



اذ لا ينهم من قولنا قتل بما يقتل غالبا فلا ينافي القصاص  
 كما هو حراق الا ان قولنا قتل بما يقتل غالبا هو الفدح  
 وقولنا كما هو حراق هو المصل وان مجموع المصنفين قياس  
 للشيء عدم المناقاة المذكورة وهذا اذ لا دليل على ان  
 مقتضى التسليم في قولنا سلمنا عدم المناقاة هو نتيجة الدليل  
 لانفسه بل هذا التمثيل قرينة ظاهرة على ان المناقاة التسليم  
 في التعريف للدليل على حذف المضاف اي تسليم مقتضى هـ  
 الدليل ليطلق التسمية بالقول بالموجب انما بالمقتضى بالفتح  
 وكولنا انما هو المذكور فهو كالمقدم عند التامل قال  
 سم قولنا وكما يقال التفاوت في الوسيلة انما فيثبت  
 القصاص في القتل بمقتل كما لقتل بمقتل ولا فائدة اذا كانت  
 التفاوت في الوسيلة غير مانع ثبت كون المقتل كالمحدد  
 فالفرع هو القتل بالمقتل والمقتل بالقتل بالحدود  
 والحكم بثبوت القصاص والعلة ما اشار له بقوله التفاوت  
 في الوسيلة انما هو دليل يقتضي قياس الوسيلة  
 على المتوسط اليه وعليه يتوجه القول بالموجب كما اشار له  
 الشرح والمصنف قولنا سلم ان التفاوت الى اخره اي وهو  
 مقتضى الدليل المذكور قولنا لا يلزم من ابطال مانع اي  
 وهو لنا التفاوت في الوسيلة الذي ابطال كونه مانعا  
 قولنا انتفا الموانع اي بآية الموانع كلها قولنا ووجود  
 الشك في انتفا الموانع على انتفا قولنا متوقف على  
 جميع ذلك اي المذكور من انتفا جميع الموانع ووجود  
 الشرائط ووجود مقتضى قولنا تقر ايضا في علة القول

تأمل بان التمهيد  
 العرج هو الفضل  
 مقتضى واما  
 قوله القتل بما  
 يقتل غايه  
 يقتل غايه  
 يقتل غايه  
 يقتل غايه

مقتضى  
 مقتضى  
 مقتضى  
 مقتضى

تقنيه

تقنيه او لم يستدل لالك وقوله باستدلال اي بقوله  
 قتل بما يقتل غالبا كما يدل عليه قوله من مناقاة القتل  
 بالمقتل للقصاص وما هو بيان للذي تقنيه فهو مقتضى  
 لاكم المناقاة في كلام المصنف قال شيخ الاسلام بجعله راجعا  
 للمثال الاول ولو فسد بقوله من منع التفاوت في الوسيلة  
 ليرجع الى المثال الثاني لكان اقرب وموافقا لكلام غيره  
 وكان وجه كونه اقرب ما بينه شيخ الاسلام قبل ذلك من  
 ان المثال الاول مثال للنوع الاول من القول بالموجب  
 الذي ليس المقصود منه استنتاج ابطال ما يتوهم انه  
 ما خذ الخضم ليناسب ان يقول المعترض ليس هذا ما خذ  
 بل المقصود منه استنتاج ما يتوهم انه محل النزاع اولاه  
 وان صح ايضا كونه من النوع الثاني كما ذكره  
 وقد اطلال في المقام فراجع قولنا لان علة العلة  
 تصديقه وسلمان بين تحليل المختار بان علة العلة تمنع من  
 الكذب وتقليل مقابله بانه قد يعاند مع ان العناد يقع  
 في الكذب لان المراد انه ظاهر العلة ومن شأنها انتفاء  
 الكذب وهذا لا ينافي انه قد يمنع لان الكذب لا ينافيها  
 قاله سم قولنا ورعما سكت المستدل اي بقياس منطقي اقرب  
 ونظرا لا يؤخذ مما ياتي الفشل والوصوقرية وكل ما هو  
 قرينة يشترط فيه النية فينتج الفشل والوصوقرية ط  
 فيها النية قولنا عن مقدمة اي من مقدمتي دليله ونبي  
 الصغرى في المثال قولنا في القول بالموجب انه موجب  
 المقدمة المذكورة وهي الكبرى في المثال قولنا كما يقال اي من



طرف ما لا والشافعي **قوله** ورد عليه منع ذلك اي منع  
 انها قرينة كان يقول المعترض انهما للنظافة وسما قرينة فيهما  
**قوله** وخرج من القول بالموجب اي خرج المبراد المذكور  
 عن القول بالموجب لان القول بالموجب تسليم للذليل وهذا  
 منع له **قوله** القدر في المناسبة اي بابد امسدة راجحة او  
 مساوية بناء على ما مر من انحرام المناسبة بذلك خلافا للامام  
**قوله** وفي صلاحية انما الحكم الا وضوح ان لوقال وفي  
 صلاحية الحكم ما فضا كما يدل عليه كلام الشافعي الى لا  
 الصلاحية وصف للحكم وقد يقال لما كانت الصلاحية  
 سببا في افعاله صح انها فيها اليه من اضافة السبب  
 الى السبب والمعنى الصلاحية التي هي سبب لافضا الحكم  
 اشار له سم **قوله** الى المقصود اي الحكم **قوله** وفي المنضبط  
 اي كالقدح في المسقة اذا اعلل بها جواز القصر بانها غير  
 منضبطة **قوله** او الظهور اي كالقدح في المراضاة المصل  
 به انعقاد البيع بانها امر حقيقي لا يطلع عليه **قوله** وجوابها  
 اي الازمنة ابجواب القدح فيها **قوله** بالبيان اي بيان  
 سلامة الوصف ما قدح به فيه اما القدح في المناسبة  
 فجوابه بيان رجحان المصلحة على المضدة واما القدح بعد  
 المنضبط كما في المسقة في الفرض المذكور فاجابه ببيان  
 المنضبط بحسب سببها وهو التسعة وان لم تكن هي في نفسها  
 منضبطة واما القدح بعدم الظهور كانه تعليل انعقاد  
 البيع بالمراضاة فاجابه ان ظهور المراضاة بسبب ظهور  
 ما يدل عليها وهو الصيغة واما القدح في الصلاحية فاشار

مع  
 مخرج  
 المناسبة

الى

الى جوابه الشافعي **قوله** هو بدمفعول مطلق مبين للنوع  
 ويصح جعله حائلا من تحريم على رأي س **قوله** المقصود لغت  
 للقدم **قوله** لذلك اي للافضا المذكور **قوله** غير مشتها اي عادة  
**قوله** او الفرع او ما بلغه خلو فيتجاوز الجمع واما قوله وقيل  
 اليهما فتضعيف بالمعنى الى حضرة الفرق فيه **قوله** يجعل  
 مانعا من الحكم انه فيكون ذلك معارضة في الفرع لان المانع  
 من الشيء وصف مقتضى لتقيضه **قوله** مثاله على الاول  
 يستقيمه اي لكل شق مثال **قوله** الطهارة بالتراب والتراب  
 قيد في الماقل وخصوصه فيه يجعل شرطاً للحكم وهو وجوب  
 النية لضعف التراب **قوله** وقد ذكرنا مدي حاصلة اعتراض  
 على المصباح ان حال بقوله وهو راجع الى المعارضة ان  
 على ما لم يذكره سابقا ولا لاحقا بخلاف المدي فانه قبل  
 ذكر ان رجوع الفرق الى المعارضة فيما ذكره ان مشتمل  
 المعارضة في المصل ابدأ قيد في العلة وفي الفرع ابدأ  
 مانع من الحكم فاحال هذا الجمل على التفصيل السابق **قوله**  
 وان قيل انه سواء لان اي اعتراض بناء على رجوع الفرق  
 الى المعارضة في المصل والفرع اذ لكل معارضة  
 سؤال **قوله** لانه يوتر الى اخره اي لان الفرق يوتر في جميع  
 المستدل بين المصل والفرع في العلة الذي هو مقصود  
 القياس **قوله** المختلفة اي لان الاعتراض في ابدأ قيد في  
 العلة وفي الفرع ابدأ مانع من الحكم **قوله** ومثله المستقلة  
 تتعلق بالفرق وهي قوله ثم لفرق بين فرع ومصل منها  
 كفي **قوله** وان جواز علته قد يستشكل الفرق فان جوي

مع  
 مخرج  
 الضوابط

Copy ng S ersity



العلمين والقياس باعتبار كل منهما واسما والمراد بهما  
ما فرق الواحد فيتمثل الاكثر من علمين وما حصله لا يخلو  
عن انتشارا وانما انما بان اقل وظاهرا ان التقدير وان  
جوز علمتان مع اتحاد المصطلح في الجملة والمفهوم العلين  
صادق مع تعدد المصطلح **قوله** وقد لا يحصل انتشار قوة  
الكلام تفيد ان الفرض من هذا الكلام دفع استدلال  
الصحيح بالانتشار وفيه نظر لان الظاهر انه ليس مراد  
الصحيح ان الانتشار لازم لظهور انه قد لا يوجد فلا يسع  
احدا دعوى لزومه بل مراده انه قد يحصل الانتشار وح  
لا يظهر كون ما ذكره افعا لذلك المستدلال فليتام **قوله**  
لانه ينطو جميعا المقصود المقصود وان جمع تلك الاصول  
اعم من ان يكون المحاق بكل منهما او مجموعهما بقريضة  
المقابل المفضل ووجه فوجه بطلان هذا الجمع بالفرق المذكور  
ظاهرا فيها اذا كان المحاق بمجموعها واما ان كان بكل منهما  
فمحل خفاء ووجه انه بعد الفرق المذكور لم يبق جمع بين  
الفرع وبين كل منهما بل بين الفرع وبين بعضها لكن بطلان  
الجمع بينه وبين كل منهما لا يقتضيه ما يظهر فيه القدر بمعنى  
بطلان التمسك به حكم الفرع لان التمسك ببعضها كاف  
في ابيات حكم فكيف حكم بالقدح على وجه المطلق اللهم  
الا ان يكون المراد ابطال التمسك بالجمع من حيث الجميع  
فالمستدل ان يعود ويمسك بالقبض الا ان ذلك خلاف  
ظاهر كلامه بل ظاهرا انه بمجرد ذلك يبطل التمسك وينقطع  
المستدل ما لم يجب ويوجه بان مستنده تلك الاصول

لا يعضها

لا يعضها وقد سقط ذلك المستند بالفرق المتعارف  
بعضها ثم رأت شيخنا الشهاب قال قضيتها انه بعد ذلك  
لا يصح ان يمسك بشئ منها في ذلك الحكم وكأنه بالنظر  
لما ظن فليتام **قوله** لا استقلال كل منها اي في نفسه  
وان قصد المحاق بالمجموع والسالك يقول في هذا لم يعتبر  
استقلال كل منها واحد فليتام **قوله** ان قصد المحاق  
بمجموعها ليس هذا من تعدد الاصول الذي هو موضوع  
المسئلة المتري كيف فسره الله بقوله بان يقال على كل منها  
قال العلامة وجوابه ان المراد بتعدد الاصول تعدد  
امور يصلح كل منها بانقراؤه للقياس عليه اعم من ان يقع القياس  
على كل منها بانقراؤه او يقع على مجموعها فظهر ان المحاق  
بمجموعها من تعدد الاصول لانه المحاق بمجموع امور يصلح  
كل منها للقياس عليه بانقراؤه فقد وجد فيه تعدد الاصول  
بدون المعنى وما ينافي ذلك قول الله بان يقاس على كل  
منها اما لانه على وجه التمثيل فانه يستعمل بان في موضع كان  
كما علم من عادته واما لان المراد بكل منها اعم من الكل الجزئي  
والكل المجموعي واما لان المراد بكل منها اعم من ان يكون  
على انقراؤه او في جملتها قاله سم وسأجيب ما فيه **قوله**  
فيل يكتفى بحصول المقصود هذا يوافق قوله في جازب  
الفرق وقيل لا يكتفى لاستقلال كل منها لانه على ذلك القول  
لا يكتفى في القدح الى الفرق بين الفرع وجميع الاصول  
وح لا يكتفى في جواب الاعتراض بالفرق بين الجميع الجوانب  
واحد لانه لم يحصل الفرق بين الجميع الذي هو شرط القدح



على ذلك القول فلعل قائلها واحد سمى **قوله** عند ذلك  
الحكم أي الذي رتبته عليه المستدل **قوله** كسلكي التحقير  
من التعليل أي كاستنباط التحقير من دليل التعليل وكذا  
القول في البينة وأعلم أن التحقير والتعليل ضدان  
وكذا التوسيع والتضييق وأما البرهات والنيق فنقيضان  
ولقد أشار إلى بقوله عند الحكم أو نقيضه **قوله** وعكسه  
أي تلحق النيق من البرهات وهو الرابع الذي في كلامه ولم  
يحمل الثالث وسياق ما له عند قوله والرابع **قوله** فقطم  
الجنابة يناسب تعليل الحكم قال السهابة رحمه الله تعالى قد  
يقال هذا منه لأن المراد لا يكفر الكفارة أنه روي حاصله  
أن لقائل أن يقول هذا من تعليل الحكم لأن المراد أن عظم  
هذه الجنابة اقتضى أن لا تكفر الكفارة ولا يحجز لضعفها  
عن ذلك فلا يجب ويمكن أن يجاب عن هذا بأن كون  
الكفارة لا تجز هذه الجنابة لا يقتضي عدم الوجوب  
لأن التعليل لم يحضر في الجبريل قد يقصد به الوجهين في  
التعليل بوجوب الكفارة روي على أن عظم الجنابة لو لم  
أنه ينافي الجبرائيل ينافي الجبرائيل حيث يرفع أثر الجنابة  
مطلقا أما الجبر بضعف التحقير للجنابة فلا مانع منه بل يمكن  
أن يقال أن إيجاب الكفارة مع انتفاء الجبر بلغة التعليل  
ويفارق الرد بأنه مع عدمه بقوله العفو إلى  
شيء آخر فليتامل قاله سمى **قوله** قد يقال الكفارة إنما  
شرعت حيث يشق معها الطلب ما عدم السقوط فلا  
وما نحن فيه من هذا الثاني لوجوب التفاصيل على القائل

مسألة  
مرفوعة

عند أفليتامل **قوله** على وجه المراد فافق المراد به الفرق بالمالك  
والمسألة هل في شأنه **قوله** كما يناسب دفع الحاجة المضيق  
أي فإن المناسب له الفور **قوله** والرابع الخ لم يمتثل  
للتأني قال الكمال ويمكن التمثيل له بقوله من يرى صحة  
انقضاء البيع في المحقر وغيره بالمعاطاة لمن يرى صحة  
الانقضاء بها في المحقر خاصة ببيع لم يوجد فيه الصيغة  
فينعقد كالمحقر فإن انتفاء الصيغة يناسب عدم  
الانقضاء لا الانقضاء **قوله** يناسب الانقضاء لا عدم  
أي فقد استنبط النيق من البرهات **قوله** ثبت اعتباره  
إلى آخره فيه الفصل بين المصدرو ومعموله بمعمول غيره  
والمصدر قوله اعتباره ومعموله قوله في نقيض الحكم  
ومعمول غيره الذي فصل به قوله بدص أو إجماع فأنه  
متعلق بثبت والفضل بين المصدر ومعموله متمنع  
قال في التسهيل ومعموله أي المصدر كالصلية مستنع  
تقديمه وفصله ويضم عاملين أو هم خلاف ذلك ويمكن  
أن يجاب بجعل قوله يناسب المحقر متعلقا بالمصدر رابع  
أي أن اعتبارها بالنقض والإجماع في نقيض الحكم  
قد ثبت فليتامل وقول المصنف في نقيض الحكم كان عليه  
أن يزيد أو صفة وقد يقال أراد بنقيض الحكم ما يشمل  
صحة أشار له سمى **قوله** اعتبرها الساريع علة للطهارة  
لورع من جملة الخالف بأنه يحمل أن يكون امتناعه  
صلى الله عليه وسلم لأجل ما روي أن الملائكة لا تدخل  
بيوتا فيه كلب أو رجل نجاسته ورؤيته خلاف ظاهر قوله



صلي الله عليه وسلم عدم الدخول لعدم سبعية  
 الكلب كما اشار له بقوله السنور سبع وعدم التسبعية  
 اعتم من عدم دخول الملايكة لمحققا في غير الكلب من  
 الحيوانات كالطيور مع دخول الملايكة فلا يناسب  
 تقليل عدم الدخول به وفيه انه يلزم مثله في التقليل  
 المذكور فان عدم التسبعية اعتم من النجاسة اشار له  
**قوله** فقال السنور سبع هذا يدل على انتفاء السبعية  
 عن الكلب فلا يصح كونه جامعا في القياس المذكور الاثم  
 الا ان يقال فساد الوضع فيما ذكر على سبيل التزل في  
 اعتباره جامعا وايضا لقياس المذكور غير صحيح لعدم  
 اجماع فيه قال سم ثم ينبغي التأمل في معنى السبع ما هو  
 حتى كان السنور منه دون الكلب كما اقتضاه الفرق  
 المذكور وقد فسدت في القاموس السبع بالمفترس من الحيوان  
**قوله** ليسحب تكراره اي المسح يسحب تكراره **قوله**  
 كما استحبنا بالحج اي المسح ربه بجامع ان كلامه **قوله**  
 فيقال المسح في الحق لم يسحب اجماعا اي فجعل المسح جامعا  
 فاسد لانه ثبت اعتبار اجماعه في حق الاستحباب وهو  
 نقيض الاستحباب **قوله** اي قسم فساد الوضع القيم الاول  
 هو المشار اليه بقوله بان لا يكون الدليل على الهيئة الصالحة  
 لاعتباره في ترتيب الحكم عليه في القسم الثاني هو المشار  
 اليه بقوله ومنه كون اجماع ثبت اعتبارا الى اخره  
 وحاصلها تلحق الشيء من ضده او نقيضه وكون اجماع  
 ثبت اعتبارا بنقص او اجماع في نقيض الحكم او ضده واما ما قيل

من انه كان الاولي ان يقول وجوابها يعود الضمير  
 على اقسام فساد الوضع الاربعة المذكورة في المتن والقيم  
 الخامس الذي زاوه الم وان ترجيعها الى القسمين المذكورين  
 تكلف لمنوع وقد اوضح ذلك سم فراجع **قوله** بتقدير  
 كونه اي دليل المستدل كذلك اي على الهيئة الصالحة  
 لاعتباره كما اشار له الم بقوله فيقرر ان **قوله** كما ارتفع  
 ودفع الحاجة في مسألة الزكاة لم ي فالمستدل نظر كهيئة  
 الرفق بالمالك والتسهيل عليه المناسب للراعي والتوسع  
 والمعرض نظر كهيئة دفع حاجة الفقرا المناسب للفقور  
 والتضييق **قوله** ويجاب بالنصب عطف على يكون من قوله  
 كان يكون **قوله** بان غلط عليه فيه بالنصب على الخ اي فله  
 يعلق التعليل من التعليل لان المتعلق من القتل  
 العهد القد وان هو وجوب القصاص لا يفي وجوب الكفاية  
 فالمتعلق من التعليل تعليل مثله **قوله** وعن المعاطاة بان  
 عدم المنعقاد بها مرتب على عدم الصيغة اي فالمتعلق يقي عن  
 يقي مثله كما عن ابيات كما توهم المعترض وبقى الجواب عن المعترض  
 على القسم الثالث الذي ذكرناه عن الكمال المعترض فيه بان  
 المناسب ترتب عدم المنعقاد على عدم الصيغة لا المنعقاد  
 المذكور كما فعل المستدل وحاصل الجواب ان يقال بالمنعقاد  
 المذكور مرتب على المعاطاة لا على عدم الصيغة فالثبوت  
 المذكور وهو المنعقاد متعلق من ثبوت مثله وهو المعاطاة  
 لا من نفي **قوله** فيقرر عطف على قوله فيقرر ان **قوله** كون  
 اجماع انما اي اجماع الذي قال المعترض انه معتبر في نقيض الحكم



**قوله** ويكون خلفه عنه بان وجد مع تقيضه لما منع قال  
العلامة و تبعه الشهاب فيه دفع فساد الوضع لكنه يلزمه  
النقض وقد تقدم انه قارح ولو لما منع وقد يجاب بانه  
قد تقدم من جملة اقول انه قارح اما اذا كان الخلف  
لما منع او فقد شرط و انه متقول عن اكثر الفقهاء فيكون  
ما ذكره لنا مبني على هذا القول على ان ما ذكره التلمس  
من محترغاية بل متقول عن غيره فيجوز ان يكون قائله هو  
القائل بذلك التفضل في النقض قاله **قوله** في  
التبنيث اي في الامور التي وجوب تبنيث النية في القوم  
الا **قوله** فيعتبر من بانه مخالف لقوله تعالى الخ ليس  
في الآية المذكورة معارضة اضلا اذ لم يؤخذ منها  
ما يقتضي التبنيث ولا عدمه اذ ليست مسوقة لبيان  
القوم بل لبيان اجر فاعله كقوله ما ذكره **قوله**  
من غير تعرض للتبنيث سرد عليه انه لو صح استلزام عدم  
التعرض للشيء الصحة بدونه استلزم عدم التعرض للنية  
ايضا للصحة بدونها فان قالوا عدم التعرض يستلزم بشرط  
عدم ثبوت ما يخالف وقد ثبت المخالف في النية قلنا  
لو سلم ذلك فقد ثبت المخالف ايضا في التبنيث وهو خير  
من لم يثبت الصيام قبل الفجر فلا يصح صيام **قوله** وذلك  
مستلزم للصحة دونه يقال في دفعه ان اريد انه مستلزم  
الصحة دونه في الجملة كايه النقل فلم ولا يغيد وان اراد انه  
مستلزم للصحة دونه وانما ممنوع لمخالفته خبر من  
لم يثبت الصيام قبل الفجر فلا يصح صيام له شيخ الاسلام **قوله**

سواء كان غائبا

كالمتخلطان

كالمتخلطان اي الاشياء المتخلوطة بغيرها كالبحرين مثلا  
لعدم الانضباط بسبب الجمل بمقدار السنين المتخلطين  
او الاشياء المتخلطات **قوله** يخالف لاجماع السكوني قال  
العلامة هذا اجماع ينبغي حرمة النظر اليها وذلك هو  
معنى وجود العلة في الفرع و حاصل ما اشار اليه  
ان الكلام فيما اذا تحقق القياس بان وجد ما يعتبر فيه  
لكنه خالف نضا واجماعا وهذا المثال ليس كذلك لان  
العلة هي حرمة النظر وهذا الاجماع دل على انتفاءها  
فلم توجد في الفرع فلم يتحقق القياس لكنه خالف ما ذكره  
لم يعتبر وانما فساد الاعتبار سوى المخالفة المذكورة اعم  
من ان يصح القياس ام لا وما يصرح بذلك ما قرره في  
توجيه كون فساد الاعتبار اعم من فساد الوضع وما سيذكره  
المص والواجب في الكلام من التقدم بمجرد مخالفة النص او  
الاجماع اعم من ان يتحقق مع ذلك قارح اخر كالتقاء وجود  
العلة في الفرع ام لا فعلى الاول يتحقق التقدم من جهتين  
الا ان المقصود هنا التقدم من احد الجهتين قاله **قوله**  
ومواعظ من فساد الوضع ظاهرة انه اعم من ذلك فلو كان  
انه اعم منه من وجه لصدق فقط بما ذكره الى وصدق فساد الوضع  
فقط بان لا يكون الدليل على الهيئة الصالحة اعتبارا في ترتيب  
الحكم ولا يعارضه نص ولا اجماع وصدقهما معا بان لا  
يكون الدليل على الهيئة المذكورة مع معارضة نص  
الاجماع له فاقبل من ان فساد الوضع اعم ومن انهما  
متحدان فهو قاله شيخ الاسلام **قوله** وله تقديم على



الممنوعات وتأخير أي للمعترض بفساد المعتبر بتقدير فيه  
على المنوعات وتأخير عنها وسما منع في ذلك أماء صورة تقديم  
المنوعات عنه قطا هذا لأنه ترقي من الضعف وهو المنع لعدم  
تمام كفايته إلى الموقوف وهو دليل النص أو الإجماع وأما في  
صورة تأخيرها عنه فلأن فيه تأييد الدليل الثقل بالاعتبار  
ومما لا شك في ذلك ما لو قيل ساء يحرم الربانية البرهانية مكمل كالجست فيقول  
له المنة فلا نسلم أن الكيل علة لعدم حرمة الربانية لوجوده في الأرض  
مع أنه ربوبي ثم ما اقتضاه ذلك من عدم حرمة الربانية البرهانية  
مخالفة لقوله صلى الله عليه وسلم البر بالبري وما نسلم أن الكيل  
علة عدم حرمة الربانية **قوله** أي منع كون العلة إنما عبر بذلك  
ليتميم للتامة ولو عبر بقوله أي منع كونه علة صدق لنا قصة  
مع أنها ستأتي في قوله ومنه منع وصف العلة مع قبول منعها  
قاله سم أي نقول المنع منع عليه الوصف أي منع الوصف  
بتمامه أي منع عليه الوصف الذي جعله المستدل علة  
**قوله** والاصح بقوله أي كونه قارحاً **قوله** لا إذا أشد إلى  
الانتشار قد يجاب بأنه انتشار لتتميم المطلوب فلا يضر **قوله**  
وجوابه بآنياته الخ مثاله أن يقول المستدل يحرم الربانية  
الأرض كالبر لعل الطعم فيقول المعترض كما سلم أن العلة  
الطعم بل هي الكيل فيجيبه المستدل بقوله ثبتت عليه  
الطعم بقوله صلى الله عليه وسلم الطعام بالطعام **قوله**  
أي من المنع مطلقاً قال الكمال تنبيهه على أن الصغير منه  
غير عائد إلى منع العلية كإزعم الشيخ أبو زرعة بل إلى  
المنع مطلقاً بدليل أنه جعل منه منع حكم المصل وبذلك

ان منع وصف العلة مقبول جزئياً وميرل منع العلة فيه الخلاف  
وخاصة ان الصغير راجع إلى المقيد السابق بدون تنويه  
ومثله يقع كثيراً وفقاً لشيخ الإسلام ولو قال بدليل قوله مطلقاً  
المطلق كان أولى وكان مراده ان قوله مطلقاً يفهم منه ان  
المعنى كل منع وهو مخلص في المراد ان ليس منع ما ذكر من كل منع  
بخله في المطلق اذ يفهم معنى المنع من غير تقييد قاله سم قلت  
انضاج ذلك ان المنع مطلقاً معناه المنع سواء كان منع عليه  
الوصف أو لا ووجه فيحمل قوله أي من المنع مطلقاً إلى ان منع  
وصف العلة فرد من أفراد المنع سواء كان منع عليه الوصف أم لا وهو  
غير صحيح اذ ليس منع وصف العلة من أفراد منع وصف العلية كما هو  
بين بخلاف قولنا المنع المطلق فإن معناه المنع الغير المقيد به  
فتاحله فان قيل هذا ينبغي ان ما قاله الخ خلاف الصواب لانه  
الأولى قلت لا محالة على ان معنى قوله أي من المنع مطلقاً أنه منه  
حال كونه مطلقاً أي غير مقيد فيرجع إلى ما قاله شيخ الإسلام  
فما **قوله** كقولنا افساد الصوم بغير إجماع المراد كقولنا في  
المستدل لا على عدم الكفارة في غير إجماع من مفسدات الصوم  
وعبارته غير موفية بهذا اذ ظاهرها ان الكلام مسوق للاستدلال  
على افساد الصوم بغير إجماع ومحاولة التبريد بقوله من غير  
كفارة غير مفيدة سيما وكان الموضح ان لو قال كقولنا في تحصيل  
الكفارة بإجماع دون غيره من مفسدات الصوم **قوله**  
بان الشارع رتبها عليه قد يقال لربما على إجماع المستلزم  
اختصاصها به فالمنعوم من الحديث ان إجماع موجب للكفارة  
لان لا موجب لها إجماع كما هو واضح **قوله** كما تقدم أي في بحث



الايمان المسائل **قوله** وكان المعترض ينتج المناط الخ  
 بغيره بكان يدل على ان ذلك ليس تنقيح المناط ولا تحقيقا  
 له حقيقة وكان وجهه ان تنقيح المناط كما تقدم حاصله  
 الاجتهاد في حذف بعض الوصفان وتعيين الباقية للعلة  
 وليس ههنا اجتهاد ولا تعيين بل منع وصف العلة فقط ووجه  
 شبهه بتنقيح المناط ان المانع غير قابل بان هذا الوصف  
 معتبرا للعلة بمقتضى منعه فقد حذفه عن الاعتبار واذا  
 حذفه عن الاعتبار بقيت الباقية فاشبه حذف البعض بالاجتهاد  
 وتعيين الباقية للعلة وان تحقيق المناط كما تقدم ايضا  
 ابيات العلة في احاد صورها وهذا المعنى غير موجود هنا  
 لان حاصله ان العلة المعلومه المسئلة قد حقي وجودها  
 في بعض الصور فيبين المستدل وجودها في ذلك البعض  
 كبيان ان السرقة التي من اخذ المال خفية من حرز مثله  
 بلا شبهة وهي علة القطع بوجوده في البائس وما نحن فيه ليس  
 كذلك ووجه شبه ان المعترض لما منع الوصف الذي  
 هو علة في الجملة لانه معتبر في العلة ثم اثبت المستدل  
 اعتبارها فيها اسببه اثبات العلة في احاد صورها سم  
**قوله** بل ينبغي اي كما تنهي الصلاة مثلا بالفراغ منها وليس  
 ذلك ابطا لها **قوله** اخذ من التفريع التي اي وهو قوله  
 فان كل المستدل انما فانه مقوع على عدم القطع ووجهه  
 الاخذ المذكور ان التفريع على احد اقوال محكية دون غيره  
 منها يؤذن برجحانه قاله شيخ الاسلام وقوله يؤذن برجحانه  
 اي غالبا فاندفع قول سم وفيه نظر بجواز التفريع على غير

الراجح لغرض ما لفرابة المقرب عليه او اشكاله او توهم عدم  
 صحته **قوله** لتوقف القياس على علة لعدم المنقطع الذي  
 افاده قوله لا اي واذا كان القياس متوقفا على ثبوت حكم  
 المصل لتحققه به فيحتاج المستدل الى اثباته ووجه فلا ينقطع  
**قوله** الى غير اي وهو اثبات حكم المصل **قوله** ان كان ظاهرا اي  
 ان كان منع حكم المصل ظاهرا وقوله يعرفه اكثر الغلبة لتغير لقوله  
 ظاهرا **قوله** يعتبر عرف المكان الذي فيه البحث اي للجدل عرفا  
 ومراسم في كل مكان فان عد العمل المكان الذي فيه البحث ذلك  
 قطعا للمستدل فهو كذلك واسا ولا ولا يحق بعد هذا القول  
**قوله** لانه لم يعتبر من المقصود اي لان المعترض لم يعتبر من المقصود  
 وهو الفرع **قوله** في المخصص والمقنونة هما كتابان للشيخ الي  
 اسحاق الشيرازي المذكور **قوله** بل لانه ان يعود ويعترض الدليل  
 اي ولا ينقطع اسما بل ليجز كالمستدل قاله شيخ الاسلام **قوله**  
 مخروجه باعتراضه عن المقصود اي وهو الاعتراض على حكم المصل  
 الى غيره وهو الاعتراض على الدليل واجيب من طرف المختار بمنع  
 كونه خارجا عن المقصود اذ المقصود لا يتم به **قوله** ممنوع  
 مرتبة اي كل منها مرتبة على تسليم ما قبله **قوله** اسلم حكم المصل  
 الخ مثلا ان يقول المستدل النبي ربوبي سلمنا ربوبيته لكتب  
 فيقول له المعترض اسلم ان التمر ربوبي سلمنا ربوبيته لكتب  
 اسلم ان هذا الحكم من الاحكام التي يجري فيها القياس سلمنا  
 ان الحكم المذكور لما تيسر عليه لكن اسلم انه مثل الكيل لسم  
 لا يقال معلد لم يقال انه تعبدى سلمنا انه معلد لكن اسلم ان  
 علة الكيل لم لم يقال العلة غير سلمنا ان العلة الكيل لكن اسلم



وجودها في الترتيب وجودة العلة المذكورة في المصطلح وهو  
 الترتيب لكن لا نسلم انها متعديّة لغيره كما لنقول في المثال لم يقال  
 ان الوصف المذكور قاصر لثبوت التعديّة للعلة المذكورة وهي  
 الكيل لكن لا نسلم وجودها في الترتيب وما هو النقيض المثال اي  
 لا نسلم انه مكيل لكن قول الترتيب انك اي انه ما يقاس عليه لا يمنع  
 منع تعليله لان تعليله لازم لكونه مما يقاس فيه اذ ما لم يعلم  
 لا يمكن تعديته حكمه الى غير اجل وجوده حكمه في ذلك الغير  
 وتلك التعديّة هي معنى القياس فتسليم انه مما يقاس فيه ومنع  
 كونه معللاً متناهيان لا يجتمعان وكذا قوله سلمنا ذلك يعني  
 ان هذا الوصف علمته ولا نسلم وجوده فيه قد يستشكل  
 ايضا لانه يلزم من كون الوصف علمته حكم المصطلح وجود الوصف  
 في المصطلح والى فلا يكون علمته حكمه تسليم كون الوصف علمته  
 حكم المصطلح ومنع كون الوصف موجوداً اي المصطلح متناهيان  
 لا يجتمعان ويجاب عن الاول بانه ليس المراد بكونه مما يقاس  
 فيه انه بنفسه يقاس عليه حتى يبين فيه منع كونه معللاً بل  
 المراد انه من النوع الذي يقبل القياس عليه ككون  
 نوعه غير نوع الكفالات والاسباب والشرائط والموانع  
 وغير ذلك على ما تقدم فيها ولا يلزم من كونه من ذلك النوع  
 الذي يقبل القياس عليه كونه نفسه معللاً حتى يتأتى  
 القياس عليه وعن الثاني بانه لا منافاة بين كونه ذلك  
 الوصف علمته حكم المصطلح وعدم وجوده في المصطلح لانه يجوز  
 ان يكون الحكم علمتان احدهما موجودة في جميع افراد المصطلح  
 والاخرى غير موجودة في بعض افرادها فعاية الامر انها قاصرة

عن

عن بعض افراد ذلك كما يمنع صحة التعليل على ما تقدم  
 بيانه فاذا اريد القياس برعي ذلك البعض الذي لم توجد فيه  
 تلك الاخرى صدق على الحكم ان ذلك الوصف علمته لانه لا يوجد  
 عليه وان لم يكن ثبوته في ذلك البعض بواسطة ذلك  
 الوصف وصدق ايضا انه لم توجد فيه اي ذلك الوصف  
 بحيث تصور كون الوصف علمته حكم المصطلح اي في الجملة  
 وان لم يكن ثبوته فيه بالنظر لكل فرد مع وجوده في بعض  
 افراد المصطلح امكن تسليم ان الوصف علمته حكم المصطلح  
 مع منع وجوده في ذلك المصطلح لا يرد القياس عليه  
 غير ان هذا الجواب كليات على ما صححه المصنف من امتناع  
 التعليل بعلمتين فليتأمل على ان التسليم لا يلزم ان يكون  
 معناه قبول ذلك المسلم واعتقاده حقيقة بل قد يكون  
 معناه عدم الاعتراض بذلك الشيء حتى يكون معنى سلمنا  
 كذا الا تعرض ذلك وسما اعترض به بل اقتصر على الاعتراض  
 بشي واحد وهذا اصحاق مع كون ذلك المسلم مژدود اعنده  
 ذكر ذلك شيخنا الشريف الصفوي ورح فلا منافاة بين  
 تسليم كون الشيء مما يقاس عليه ومنع انه معلل وسليم تسليم  
 ان هذا الوصف علمته ومنع وجوده وجوده فيه بجواز ان  
 يكون التسليم بهذا المعنى فليتأمل قاله سم قلت استحال  
 التسليم في معنى عدم التعرض مع كونه خلاف المعهود في كلامهم  
 قد لا يظهر معه معنى الترتيب المذكور فتأمل **قوله** بالعلمة  
 مع المصطلح وهو الرابع مع الخامس واما السادس فينتقل  
 بالعلمة فقط والسادس بهما مع الف **قوله** ان اريد ذلك



أي الدفع عن كلها **قوله** وهو جوارها أي المنوعات المعلوم  
 أي التزاما من الجواب عنها إذ يجب أن لا يراد بها شر  
 وأما غير الجوار فلا يعتبر حتى يجب عنه **قوله** جوارا يراد به  
 المعارضات أراد بالمعارضات المعارضات الشاملة  
 للنقص وغيرها فلا اشكال في تقييدها إلى معارضات  
 وغيرها **قوله** أو المعارضات في المصلح أو الفع المعارض  
 في المصلح كما مر أبا خصوصية في الأصل يجعل من علمته  
 بأن تكون شرط الحكم والمعارضة في الفرع أيضا كما مر أبا  
 خصوصية في الفرع تجعل ما نفع من الحكم **قوله** لأنها كسؤال  
 واحد أي لا اعتراض واحد **قوله** وكذا يجوز إيراد المعارضات  
 من أنواع الخ قد يرتفع كذا يجوز دون عرف الذم  
 هو ظاهر عبا رة المصم إشارة إلى أنه غير مراد لأن أي أو  
 المعارضات من أنواع لم تعرف مما ذكره المصم إذ لم يذكر إلا  
 إلا الاعتراض من نوع وجوز أن ذلك لا يدل على جواز  
 إلا من أنواع سم **قوله** وإن كانت مترتبة فبشيء هذه  
 المباعدة أن غير المترتبة أولى بالجواز من المترتبة ووجه  
 ذلك يعلم من التوجيه إلى الثالث المفصل لم **قوله**  
 لأن تسليمه قد يري لتفصيل جواز المترتبة الذي تضمنته  
 هذه المباعدة وفعلا لتوجيه التفصيل الثاني وقوله قد يري  
 أي سواء غير بنحو سلمنا أو بنحو ولين سلمنا سم **قوله** ودفع بأن  
 تسليمه قد يري أي فالمعنى باق حقيقة فلا يكون ذكر ما قبل  
 إلا خيرا ضائعا سم **قوله** مثال النوع أن يقال أطلق اليمين  
 الاستسلام مثال للنوع في المعارضات غير المترتبة ومثالها في

المترتبة ما ذكرناه علمه منقوص بكذا أو لمن سلم فهو منقوص  
 بكذا هو وهو مشهور بأن مثال المترتبة مترتبة المتين والسم  
 وفيه نظيران ما ذكره المصم بقوله وقد يقال أن مثال النوع في  
 المترتبة وهذا أنكرته عدم تقييد المصم له واقترانه على أمثلة  
 النوع في غير المترتبة واللا أنواع مترتبة كانت أو غير مترتبة  
 فليست ملزمة وحاصلة أن المعارضات إما من نوع واحد أو من  
 أنواع وفي كل إماما أن يكون مع الترتيب أو مع عدم الترتيب  
 فالقسام أربعة ذكر المصم واحدا وهو المعارضات بأشهر  
 مترتبة من نوع واحد وذلك قوله وقد يقال أن أمثلة  
 الثلاثة الهامية كلها التي بقوله مثال الفرع أي مثال  
 الاعتراض مما هو من نوع واحد غير مترتب وذلك واضح من  
 المثال وكذا ما بعده من مثال الأنواع غير المترتبة والأنواع  
 المترتبة **قوله** ومنها اختلاف الضابط أي وهو اختلاف  
 الضابط والمطارد بالضابط الرضف المشتمل على الحكمة  
 المقصودة كافتراءه بذلك السيد **قوله** وجود أو مساواة  
 فنصوبان على التمييز المحمول عن المضائق أي لعدم وثوق  
 بوجود الجامع أو مساواة أي لأن اختلاف الضابط المصل  
 والفرع يظن به إما عدم وجود الجامع أو يلزمه من المساواة  
 أو عدم المساواة وإن كان الجامع موجودا ولم يمتد منها كلام  
 فواجبه **قوله** فإين الجامع بينهما أي بين الضابط وبين  
 حتى يحقق الجامع بين المصل والفرع وذلك لأن سببية  
 المكره مغايرة لسببية شهادة الزور وإن لم يوجد  
 الجامع بين هذين السببيين وبما المكره والشهادة

اختلاف  
 الضابط والمطارد

Copy

ng

S

rsity



فلم يوجد الجامع بين المصلي والفرع وما شاهد الزور  
 والمكره **قوله** وان اشتركا في الفضا الى المقصود الى هذا  
 بيان للاعتراض بعدم المساواة مع وجود الجامع فكانه يقول  
 سلمنا ان الجامع الستة فان كلاً سبب مفض الى المقصود  
 من تربت الحكم على العلة وهو حفظ النفس لئلا يفتنوا  
 في الافضا المذكور انه مؤني الاكراه اشده منه في شهادة الزور  
 وشرط التيسر فمساواة الفرع المصلي في عملة حكمه واذا  
 لم يتساوا الضابطان لزم عدم مساواة الفرع المصلي في علة  
 حكمه وهذا اعني قوله وان اشتركا في الفضا لعدم الوثوق  
 بوجود الجامع **قوله** وجوابه بانه القدر المشترك الى اخره  
 هذا جواب عن عدم وجود الجامع وقوله وهو منضبط عرفا  
 اي فيصح ان يياط به الحكم **قوله** او بان الافضا جواب عن عدم  
 المساواة وينهم منه ان كون الفرع ارجح في الافضا من  
 المصلي يحصل به الجواب من باب اولي كما اشار له القصد  
 بشرح المختصر **قوله** اي افضا الضابط اي كالمساواة في  
 الفرع وقوله مساواة افضا الضابط في المصلي اي كالمساواة  
 يعني ان افضا الضابط المصلي وهو الاكراه المقصود من  
 تربت الحكم وهو وجوب الفضا عليه وهو حفظ النفس  
 مثل افضا الضابط المصلي وهو الاكراه في ذلك بل مؤني الفرع  
 ارجح كما اشار اليه القصد **قوله** لا الفضا التفات بالجرح عطف  
 على مذهب الباطن قوله وجوابه بانه ان اى جواب القدر  
 المذكور بما تقدم لا بالفضا التفات بين الضابطين فان  
 التفات قد يلفي اعتباره وقد لا يلفي فلا يصح ان يكون

ضابطا

ضابطا كما اشار الى ذلك الله **قوله** كما في العالم يقتل باجابه  
 برفع العالم مبتدأ اجزاء الجملة بعده وكذا المثال الذي  
 بعده اي كما في قولنا العالم **قوله** والاعتراضات  
 اي السابقة واللاحقة كما يفيد قوله كلها والاعتراضات  
 هي المعبر عنها فيما قربا لقوادح الشاملة لما ياتي من  
 التقسيم ولذا زاد الله كلها كما تقدم لئلا يتوهم اختصاصها  
 بما تقدم ولو اخرج المصداق عن التقسيم كما فعل البرماوي  
 كان اولي قوله شيخ الاسلام ومثل التقسيم في رجوعه  
 الى المنع المستفسار على القول بوزوده ووجه رجوع  
 التقسيم الى المنع انه يرجع اليه باعتبار احد محلي الرد بينهما  
 على السواء وكان حاصل الاعتراض به ان هذا الدليل ممنوع  
 لان احد محلي على السواء ممنوع ولا مرجح لازادة اما اخر  
 ووجه رجوع المستفسار الى المنع ان حاصله منع دلالة  
 الدليل على المطلوب لانه لا يدل على معنى واضح فلا يفيد  
 المطلوب كما يقال المستفسار ليس من الاعتراضات لانه  
 نقول هذا لا يصح لتضيقهم بانه منها ولهذا قال في الاحكام  
 الاعتراض الاول المستفسار وقال القصد وانت تعلم  
 انه اي المستفسار يرد على تقرير المدعي وعلى جميع المقدمات  
 وعلى جميع المذلة فلا سؤال اعم منه **قوله** راجعة الى المنع  
 وهو طلب الدليل على مقدمته الدليل ويسمى نفعا تفصيليا  
 على ما سيأتي قريبا **قوله** او المعارضة هي اقامة دليل  
 يقتضي نقيض او ضد ما افتضاه دليل المستدل كما  
 تقدم وايضا **قوله** لدفع الشبهة او مثال ما اشار له من

الاعتراضات  
 من الاعتراضات

حقيقة المنع

صفتها المعارضة



التطير اعتبارا بالبلوغ والتذكورة والعقل والعدالة وغير  
ذلك من الشروط التي شاهدت مع شهادتها واعتبار عدم  
شاهد اخر مسلمة في هذا وفي المذكورة يشهد بنقيض ما شهد  
به القول لتنفذ شهادته القول المذكور وتقبل قوله  
ولسلامته عطف على قوله لصحة مقدمته وضميره للدليل **قوله**  
من عدم الجوابان لغرض المعترض والاشارة في ذلك لعدم  
وقوله يمنع مقدمته منه بالتقدم وقوله او معارضة عطف على  
التقدم وضميره للدليل وقوله بما يقاومته اي بدليل يقاومته  
**قوله** وقال المصنف عطف على قوله قال ابن الحاجب **قوله**  
لان المعارضة انما هي في راجح بالمنع ما يشمل المعارضة ب  
وتفسير المعارضة بمنع العلة عن الجريان تفسير لها بلازم  
معناها فان معناها كما تقر وتقدم انفا اقامة دليل  
يقضي نقض او ضد ما اقتضاه دليل المستدل وظاهر  
ان هذا يستلزم عدم جريان العلة **قوله** ومقدمتها اي مقدم  
المعارضات بمعنى القواعد فيكون المستفسار من جملة  
القواعد كما تقدم ما يفيد ذلك **قوله** اي المتقدم راجع للكر  
وقوله او المتقدم راجع للفتح وقوله عليها اي على بقيةها اذ  
بعضها وكذا قوله فهو طبيعة لها انما لباقيها **قوله** عزابته او  
احمال يمكن جرمها لان حيث قد تضاف الى المفرد وفهما على  
الاستدلال فان قيل ما المستوعب للاستدلال بالكره قلنا  
تعدى الوصف الى فيه اي في لفظ المستدل والخرجه في  
اي موجوده ولا يناهضه كلام الشارع لان تقديره فيه  
لا يتعين للخبر به بل يحتمل الوصفية وتقدير الخبر مقدما

قوله

قاله سم ومثال الغرابة قولك لا يحل السيد بكثير السنين  
اي الذب ومثال الاجمال قولك يلزم المطلقة ان تعقد  
بالاقرار في طلب منك تفسير السيد واما **قوله** ان بيانها  
اي الغرابة والاجمال اي اثبات الغرابة والاجمال بان يقال  
ان غير مشهور انما يستعمل لغة وسرعا في القول وله معان  
متعددة في الثاني وان لم يبين تساوي ذلك المتعدد في اطلاق  
اللفظ عليها وعدم ظهوره في شيء منها كما يصريح به قول المصنف  
ولا يكلف الخ ولا يحسن ان يحرم اطلاق اللفظ على معان متعددة  
من غير بيان التساوي المذكور ليس ببيان الاجمال لان مجزؤ ذلك  
البيان كما يستلزم الاجمال نعم هو مظنة لا يفهم ذلك من  
قوله ويكفيه ان المصنف عدم تفاوتا فكان المراد ببيانات  
الاجمال بيان مظنة لم يبين لنفسه حقيقة قاله سم **قوله**  
وقيل على المستدل بيان عدمها اي ثبوتها فانها بضره **قوله**  
باجمال متعلق بالمعترض **قوله** ويكفيه ان المصنف اي الغالب  
عدم تفاوتها **قوله** فيبين المستدل ان تفسيع على محذوف  
والفعلير واذ كان استر مح ان بيانها على المعترض وبين  
ذلك فيبين المستدل ان اشار لذلك الشهاب وقوله  
يبين عدمها اني ينقل عن اللغة او الشرع **قوله** او يفسر  
اللفظ يحتمل ان عطف على قوله فيبين المستدل عدمها فهو  
جواب اخر عن المعارض بالاجمال والغرابة وعبارة المصنف  
والجواب عن المستفسار ببيان ظهوره في مقصوده فلا  
اجمال ولا غرابة وذلك اما بالنقل عن اهل اللغة واما



بالعلم العام أو الخاص أو بالقرائن المضمومة معه وإن عجز  
 عن ذلك كله فبالمتفكير وظاهرها أن الجواب بالتفكير  
 مستر وطالب بالبحر عن الجواب بما قبله خلافاً لظاهر عبارة المصنف  
 ويحتمل أن تقييده بالبحر لم يقصد به الاشتراط بل الجري على  
 القاطنة أو لا يقبل عادة إلى التفسير المذكور وإنما عند التخصر  
 ثم قال العوضد وأعلم أنه إذا فسره فيجب أن يفسره بما يصلح  
 له لغة ولا كان من اللغة فيخرج عما وضعت له المناظرة  
 من أظهار الحق قال الشنقد قوله بما يصلح له لغة أي يجوز  
 استعماله فيه حقيقة أو مجازاً أو نقلها وبما يجمله يكون مما يرخص  
 أهل اللغة في استعماله فيه وليس المراد أنه يجب أن يكون معناه  
 اللغوي ولو قال لغة أو عرفاً لكان أظهر فيحمل المحتمل في كلام  
 المصنف على معنى يكون اللفظ باعتبار استعماله فيه حقيقة أو مجازاً  
 أو منقولاً وغير المحتمل ما عداه ثم إن هذا اظاهراً إذا كان هـ  
 القدر في عبارة المستدل أما لو أراد المستدل حمل عبارة النص  
 على خلاف الظاهر منها وإن كان محتملاً فينبغي أن لا يبيده شيئاً  
 لأن النص موصى به على الظاهر والعمل به لا بد لئلا يسهل  
**قوله** وقوله أو يفسر اللفظ بمحتمل هو وإن لم يدفع الغرابة  
 والاحتمال يبين به مقصود المستدل الذي هو المراد المقصود  
 من دفعهما لأن المقصود من دفعهما بيان معنى اللفظ الذي  
 أراده المستدل وذلك حاصل بما ذكره **قوله** أو يفسر المحتمل كان  
 يقول رأيت أسداً فيطلب منه تفسير اللفظ فيفسره بما يحتمل  
 فيقال هذا المعنى غير محتمل للأسد فيقول هذا اصطلاح

في **قوله** اصطلاحية أي بوضع البشر **قوله** ورد الخ  
 هذا أمراً الحق **قوله** بكثير الصاد وهو في الأصل اسم مكان  
 وأما ما بالفتح فيصنف **قوله** دفعا للجمال على القول كما  
 يدل عليه قول المصنف وقوله لعدم الظهور في الآخر على  
 لدفع الجمال وحاصل ما أشار له أن المستدل إذا قال للمعترض  
 بالاجمال اللفظ غير ظاهر غير مقصود في اتفاقنا مني ومنك  
 فليكن ظاهراً مقصودك أيضاً وهو خلاف الأصل فاختلف  
 هذا يقبل منه ذلك دفعا للجمال الذي هو خلاف الأصل  
 أو لا يقبل لأن دعوى الظهور بعد بيان المعترض الجمال  
 لا أثر لها **قوله** أي لو وافق المستدل المعترض فاعل وافق  
 المستدل وصمير ادعوى يرجع إليه فيكون الكلام على وتيرة  
 واحدة خلافاً لجعل بعضهم فاعل وافق المعترض والمستدل  
 مفعوله **قوله** وقيل لا يقبل أن يقال شيخ الإسلام هو الحق  
 كما قال شيخنا الكمال ابن الهمام وغيره **قوله** ومنها التقييم هو  
 واجبه للاستغفار مع منع وجود العلة في أحد احتمالي اللفظ  
 مثلاً أن يقال في مثال الاستغفار والحمد لله فيهما من الوضوء  
 النظافة أو الأفعال المخصوصة وأما قول ممنوع أنه قرينة  
 وقال جماعة مثاله في التردد بين أمرين أن يستدل على ثبوت  
 المدعى المشتري في زمن حيا والشرط يوجب كسبه وهو البيع  
 الصادر من أهله فيحمل فيقول المعترض السبب في البيع  
 أو البيع الذي لا شرط فيه وأما قول ممنوع والثاني مسلم  
 لكنه لا يفيد أنه مفعود في محل النزاع لأنه ليس بتعابلاً  
 شرط بل بشرط الخيار ومثاله في أكثر من أمرين لو قيل في

التفصيل

Copy

ng S University



المرأة المكلفة عاقله يصح منها النكاح كالرجل فيقول المعترض  
 العاقل ما يعني ان لها تجربة اولها حسن زاي وتدير اولها  
 عقل غير يزي واما اولها ممنوعان والثالث لمسلم ولا يكتفى به  
 او الصغيرة لها عقل غير يزي ولا يصح منها النكاح وتمثيلهم  
 بذلك انما يناسب جعلهم الممنوع فيه كلام المصنف هو المراد به  
 وسياتي رده قال الشيخ الاسلام قلت الرد الذي اشار اليه  
 هو قوله عند قول الله بخلاف الاخر المراد ما نصته وفي وصف  
 الله المراهب المسلم بالمراد اشارته الى رد قول الزركشي ومن  
 تبعه ان المراد هو الممنوع لا المسلم لان جواب المصنف انما يقيد  
 عرض المستدل على قوله لا يحايل قولهم لبنا قولهم على ان العلة  
 عند المستدل مانع واجواب لا يقيدها وانما يقيدها اجواب  
 بانها بما تمسك من مسالك العلة فقوله المراد اي للمستدل  
 لا للمعترض وحاصله ان جواب المصنف المذكور انما ياتي على ان  
 يكون المراد بالممنوع في كلام المعترض هو المعنى الذي لم يرد  
 المستدل لان حاصل الاعتراض ان يقول المعترض للمستدل  
 ان اللفظ الذي اوردته في ذلك ممنوعا هذا لكن لما كان اللفظ في  
 حد ذاته مترددا بين المعنيين على التسوية لمعنى محله على  
 مذهب الحنابلة عليه هذا اللفظ على احد معنيه المستويين والطلاق  
 اللفظ عليهم ما لا دليل له في ذلك وحاصله اجواب بيان ان  
 اللفظ موضوع للمعنى الذي اراده فقط وانما ظاهر فيه  
 دون المعنى الاخر واما اذا كان الممنوع في كلام المعترض هو  
 المعنى الذي اراده المستدل فلا يفيد اجواب المذكور لان

حاصل

حاصل الاعتراضه حينئذ ان يقول اللفظ المذكور وان  
 كان مترددا بين مرادك وغيره لكنه لا يصح حمله على مرادك  
 فتعين حمله على الغير وليست العلة موجودة في ذلك  
 الغير فالمناسب حينئذ اجواب بيان وجود العلة فيه  
 هذا ايضا ما اشار اليه وفيه ان يقال اذا كان المعترض  
 مسلما ان حصل اللفظ على غير مراد المستدل ممنوع لم يبق  
 للاعتراض معنى ولا حاجة الى اجواب المذكور ولا يصح قوله  
 المعترض ان هذا اللفظ على مراد المستدل حمل لا دليل عليه  
 لوجود الدليل وهو عدم صحة اداة المعنى الاخر كما هو  
 قضية تسليمه المذكور ولذا قال العلامة قدس سره  
 ما حاصله ان ظاهر كلام الله ان الاخذ المذكور ممنوع عند  
 المعترض والمستدل جميعا وان معنى قوله الاخر المراد اي  
 للمستدل عندهما قال وهذا عند من يهاق بل هو هو لان  
 قوله لعدم تمام الدليل معه لا يخفى ما فيه انه حيث سلم  
 المعترض ارادة احدهما للمستدل وتعلق المنع بغيره عنده  
 فكيف لا يكون ما نفاه والذي يظهر لي ان معنى المتن ان احدهما  
 اي المراد للمستدل ممنوع اني عند المعترض والاخر الغير  
 المراد له غير ممنوع عند المعترض وهذا معنى صحيح حسن  
 ويؤيده تغيير لفظه وتمثيله وفي الكمال ما يوافق ما قاله  
 العلامة ولا يخفى ان الظاهر وان جواب المصنف مناسب  
 له اذا حاصله رد دعوى المعترض ان ما اراده المستدل  
 غير مراد من اللفظ به المراد منه سبب ان اللفظ موضوع  
 له فقط او بظاهر بقرينة وان كان موضوعا له وغيره



خلاف لما اطلال به سم هذا بتعا الشئ الاسلام **قوله** لانه  
 لم يعترض الزاد اي اي بل اعترض غير المراد بمنعه **قوله**  
 وبين التوضيح والتمهيد اي لان الدعوى بدون بيان  
 غير كافية **قوله** ثم المنع كما يعترض الحكاية اي المراد بالمنع  
 مطلق المراد من سوا كان مستعاضا بالمعنى المعروف ام لا بدليل  
 الاقسام التي ذكرها والمعنى ثم الاعتراض لا يعترض الحكاية  
 اي لا يتوجه عليها بل يعترض الدليل اي يتوجه عليه وقوله اي  
 حكاية المستدل للاقوال اي ولو مع ادلتها فلا يتوجه  
 المنع على الاقوال وسواء ادلتها المحكية بما لم ينصب نفسه  
 لاختيارها فقول المصنف بل الدليل اي الذي اقامه  
 واختاره لا مطلقا واعلم ان المنع الذي لا يعترض الحكاية  
 هو المنع بمعنى الاعتراض المنقسم الى المقسام التي تؤخذ  
 من كلام المصنف اما المنع بمعنى طلب تصحيح الحكاية فيعترض  
 الحكاية ولذا قال العاصم في ادابه ولا يمنع النقل  
 والمدعي الامحازا اذ المنع طلب الدليل على مقدمته ام  
 اي مقدمة الدليل وذلك المعنى المجازي للمنع هو  
 بالنسبة للنقل طلب تصحيحه وبالنسبة للمدعي طلب الدليل  
 عليه **قوله** اما قبل تمامه اي قبل استنتاجه  
 فيدخل منع المقدمة الاخيرة وقوله المقدمة المراد بها  
 ما يتوقف عليه الدليل فينتاول مقدمات الدليل  
 ويشترطها كاجابات الصغرى وكلية الكبرى فلا ينفي  
 الشكل الاول والمراد بها ايضا ما يشمل الواحدة والاكثري  
 الواحدة كالمنع المتوجه الى كل من مقدمات الدليل فانه

من افراد المنع فالمراد ما يصدق عليه مقدمة الدليل ام  
 من ان يكون بعض مقدمات الدليل او كل واحدة منها  
 كما بهما على ذلك وعبارة التمرقندي والمناقضة هي منع  
 مقدمة الدليل قال المنع في كبره اي بعض المقدمات او  
 كلها على سبيل التفضيل والتعيين ه وقول المصنف المقدمة  
 متعلق بغيره واللام تعليلية وفيه مضاف محذوف اي  
 المنع مقدمة او متعلق بالمنع المقدر في قوله بل يعترض فان  
 ضميره يعود للمنح لكن يلزم على هذا ان يصير المصنف مستمرا  
**قوله** واما مع المستند السند ما يذكره المانع لزمه انه  
 يستلزم نقيض الممنوع وله صورتان خمسة بالاحتمال العقلي  
 لانه اما ان يكون مساويا لنقيض الممنوع او اخف منه مطلقا  
 او اعم كذلك او اعم من وجهه واخف من وجهه او مباينتها  
 صورتان لا يجوز الاستناد بهما ولا يمنع المعلل  
 ابطالهما وبما اعم من وجهه والمباين واما اعم مطلقا  
 فلا يجوز الاستناد به ولكن يمنع المعلل ابطاله من  
 والمخف مطلقا بالعكس واما المساوي فيجوز الاستناد  
 به وينفع المعلل ابطاله **قوله** كلامي كذا مثال للمنح  
 وقوله لا يكون الامر كذا مثال للسند **قوله** اي يسمى بذلك  
 ويسمى ايضا بالنقض التفصيلي **قوله** لا ينفع المحققون  
 اي لا يستلزمه الخطئ فيه الحق ومجاز ذلك ما لم يقم  
 المقدم دليل على ان تلك المقدمة التي منها المقتضى فان  
 مع قلعة من حيث السند لا تستدل على انتفاء المقدمة  
 المذكورة ويكون ذلك معاوضة في المقدمة وهي عبارة

المنافاة

الاستمر

Copy ing S ersity



بعض مقدمات البحث وأما باقاة الدليل على بني مقدمات  
 من مقدمات الدليل وذلك إما أن يكون بعد إقامة المعلوم  
 ولبيان على أمثاله وهو المعارضة في المقدمة فيدخل في أقسام  
 المعارضة وإما بأن يكون قبلها وهو الغضب الغير المستوع  
 لاستلزامه الخبط في البحث **قوله** والثاني أما مع منع  
 الدليل أو قال الكمال وأعلم أن إثباته بكلمة مع في قوله أما  
 أما مع منع الدليل لا يلزم جعله المقسم إذا لم يمتنع لكون الشيء  
 مع نفسه والدلائق أن يجعل المقسم مع الدعوى كأن يقال  
 ثم المنع أي مع الدعوى لا يعترض الحكاية بل الاستدلال أما  
 بمنع مقدمة معينة أو قال سم وأقول أما قوله إذا لم يمتنع  
 لكون الشيء مع نفسه فقد أجاب عنه شيخ الإسلام حيث قال  
 ما نصه قوله ثم المنع أي المعارض بمنع أو غير ففاعل  
 يعترض المنع بهذا المعنى سلباً بمعنى المضطرب عليه فقط لئلا  
 يؤول المعنى في قوله البري والثاني أما مع الدليل أو  
 تسليمه إلى أن يكون الشيء مع نفسه أو مع ضده ولا معنى له  
 وبذلك يسقط قول العارضة كان ينبغي البرقتصار على  
 قوله مع الدليل ولم يظهر في لفظة مع ولا يحق أن  
 حاصل ما أجاب به حمل قوله والثاني على المنع الغير المضطرب  
 عليه فقوله والثاني أما مع منع الدليل من قبيل كون الشيء  
 فرداً وهو صحيح لأن الشيء يصاحبه فرداً لأنه في ضمنه وقوله  
 أو مع تسليمه سلباً لأنه من كون الشيء ضده لأن تسليمه  
 لا ينافي المنع بمعنى مطلق المعارض لأنه يجمع معه كما بين  
 المعارضة فإنها تجامع تسليم الدليل مع أنها مع بمعنى مطلق

مع  
 منع الدليل

المعارض

المعارض وإثباته فرداً وهو المنع الخاص الذي هو  
 منع الدليل بهذا وكذا قد يمنع سقوط قول العارضة المذكور  
 بما ذكره لأن ما ذكره يصحح له والبرهان لم يمنع صحته بل  
 منع الاحتجاج إليها فلا نكتة في ذكرها نعم فليجاب بأن  
 نكتتها المقابلة لقوله أو مع تسليمه وأما قوله والبرهان  
 أن يجعل المقسم مع المدعى فغير محتمل لأن المنع بعد تقييده  
 بكونه للمدعى كيف يصح تقييده بكونه للدليل كما هو لازم على  
 هذا التقدير إذ المعنى عليه بل منع المدعى يعترض الدليل  
 فيحوج في تقييده إلى تكلف فليتامل سم قلت جعل هذا  
 كله لم يظهر للفظ مع فائدة والقول بأن فائدتها المقابلة  
 لقوله أو مع تسليمه يقال عليه فائدة أيضاً لذكرها في  
 قوله أو مع تسليمه حتى يحتاج لذكر ما يتقابلها فكان المقعد  
 والما وضوح خذ فيهما في الموضوعين **قوله** وصورته أن يقال  
 أو له صورة أخرى أيضاً وهي أن يقال دليلك أحدي  
 مقدماته أو مقدماته فاسدة فالنقض الإجمالي له صوران  
 كما ذكره علماء البحث **قوله** الذي هو منع بعد تمام الدليل  
 لمقدمة معينة منه قال الكمال وتبعه شيخ الإسلام  
 ظاهراً أنه يعتبر في منسب النقص التفصيلي كون المنع  
 بعد تمام الدليل وفي منسب المناقضة كونه بعد تمام الدليل  
 وليس كذلك بل المناقضة والنقض التفصيلي إيمان المنع  
 المقدمة معينة قبل تمام الدليل أو بعده **قوله** وعبارة بعض  
 مقدمات المدعى فإبنا المناقضة وتسمى نقضا تفصيلياً  
 ومنها أيضاً وهو أكثر استيعاباً لمنع مقدمة معينة



والمراد ما يتوقف عليه صحة الدليل مادة او صورة اعني  
 طلب الدليل على صحتها ولا يحتاج في ذلك الى شاهده وقد  
 يمنع ان ظاهره ما ذكر لان الذي هو الاوقع صفة للنقيض  
 التفصيلي والمطل في الصفة هو التخصيص دون الكشف  
 والتفسير فهو الظاهر فيكون فيه اشعار بعدم اخصار النقيض  
 التفصيلي في هذا القسم ولعل وجه اقتضاه عليه مشاركة  
 للنقيض الجمالي في كونه بعد تمام الدليل فناسب تخصيصه  
 بالفرق قاله **سم قوله** او مع تسليمه لا يقال كيف جعل هذا  
 قسامين المعارض على الدليل مع انه مسلم لاننا نقول  
 لم يجعله قسامين ذلك بل من مطلق المعارض فهو هنا وارد  
 على المدلول لا على الدليل قاله شيخ الاسلام قلت لا ريب  
 ان المقسم هو المعارض على الدليل فيلزم وجوده في كل قسم  
 من الاقسام فجعل هذا قسامين مطلق المعارض وان كانت  
 هو الصواب خلاف صنيع المصنف وقد يقال هو متعلق بالدليل  
 في الجملة لتعلقه بمعلقه وهو المدلول **قوله** اي ه ينبغي  
 ما قلت الاقصد في حل المتن ان يقول اي ينبغي مدلول ما ذكرت  
 هو كمال وكان مخطئة اي في المتن جعل المتين المدلول حيث  
 قال بما يتاخر ثبوت المدلول وقد يعارض ذلك بما قاله المصنف  
 اول على المطلوب وامكنه بيانه لان المتبادر من مدلول  
 ما ذكره الذي هو الدليل هو مدلوله المطابق وهو يلزم  
 ان يكون هو المدعى بل يكون ملزوما له قاله **سم قوله**  
 وعلى المنوع الدفع بدليل ينبغي ان يكون المراد بالمنوع  
 لنا المنع الخاص لا مطلق المعارض بدليل قول المصنف ولا

يكفيه

المنع على بينة محرو على المدعى

ولا يكفيه المنع اذ هو مطلق الاعتراض المعارضة ويكفيه المنع بما انفرد  
 وقول المصنف والشايع وينقلب المعترض بما مستر لا والعكس ومنه النقيض  
 وفرد المصنف اذ به او ينفق بالتحلف او عور غير كليل المتكلم في المتن  
 من ايها المستر وانما هو ملتبس **قوله** بدليل متعلق بالمدعى  
 فهو الى الجاه المخلل اذ هو المستر فهو مفعول مقاد لمفعوله وما عليه  
 المعترض **قوله** او الزاع المانع عطف على الجاه والمصدر مقاد للمفعول  
 وما عليه المستر اذ الزاع بل هو المستر المانع فلا الى وجبة المستر  
 اسم له الشايع بقوله وجانب المستر **قوله** ان اشبه بالمدعى  
 ما يشبه بالمدعى ان يقول المستر انما هو حادث ولا بد له من مانع  
 فيقول المعارض لا اعمى المصنف مبرور المستر لا المنع بالمدعى  
 عروث العالم فيقول العالم متغير ولا تغير حادث فيقول المعارض  
 لا اسم المصنف فيقول له المستر ثبت بالضرورة تغير العالم وذلك لان العالم  
 فيكون واعتراف واجراء اولا الاعتراف بتغيره مشاهدا لا بتغيره بالسكون  
 والتمسك به غير ما قلنا كون حادث متغيرا واجراء فانما طارئة وملازم  
 الحادث حادث ثبت عروث العالم ومثال ما يشبه بالمدعى  
 وهو قضية يحكم العقل بما هو اسهل من جميع الناس لمصلحة عامة  
 او غيره لا لان يقول من غير تعيين الحقيقة بل بالاعتقاد اليه فيقول  
 المعارض لا اسم المصنف فيقول له المستر من اعطى الحقيقة فقل  
 بالاعتقاد اليه والاعتقاد اليه محمول على جميع الناس غير اعطى الحقيقة

Copyright © King's University



محمودة من جميع الناس فيستحق من الاعطاء اليه وفصول الموافقي  
 مشهور نظامه ان القياس المركب ونقيضه ونقيضه يسمى نقيضا وليس كذلك  
 بل النقيض ما كانت جميع مفرداته نقيضية واما ما كان بعض مفرداته نقيضا فليس  
 من النقيض لان المركب من النقيض وغير النقيض غير نقيض كما هو مفروض  
**خاتمة** القياس من البرهان والقياس حاصله ان كل ما كان  
 ذهب المعترلة وتبين السيرة في هذا القياس هو من وجه اسهل  
 من ارباب المعترلة فلهذا ابو الحسين في المعترلة اعمدا في جمع الجواهر مع ان  
 قال ان الركن والحق ان عنوا بالبرهان لا علة المفهومة لانها بما لا يكون  
 والنزاع في القياس كذا في غير البرهان وان عنوا ما تعبر به فهو دليل  
 لان كونه من البرهان عامر اموافقا لقواعدها على ما هو عليه ولم يالك  
 في ذلك فنفقوا المعترلة على انه محتمل انه انما هو القياس **مسألة**  
 لانه ما هو به من اسارة القياس في الشكل الاول تقوية القياس ما هو به  
 وكل ما هو به من البرهان دليل البرهان ان البرهان ما به ان يقال به وكل ما  
 هو به برهان البرهان انما هو بالبرهان فيكون عليه فيكون  
 البرهان ودليل البرهان في ذلك ودليل البرهان في ذلك ودليل البرهان في ذلك  
 بل انما اعتبار البرهان ان يكون المراد به في البرهان لا تعاطف فلا تزل على القياس  
 نسخ وفرجاب بل انما تعاطف محتمل على القياس ايضا وان من ادخل  
 حل به علة يبيح ما وقع منه من الحاجة فيقول لو فعلت مثل فعله  
 محل به فاحل به فبالاعتبار لم ينجح في قياس الشيء فليتناول **مسألة** تباين  
 مستمر في تحققه بالواقع غير منقطع وفريقه ان ذكر الاول مستمر  
 للزوم الدلالة لان يقال في ذلك في الاستدلال الى اعتبار به معبر

البرهان

البرهان وتروى في ان المراد بالقياس هو البرهان مستمرا فيقول بالقياس  
 فيمنعنا من القول ان البرهان بالقياس ما يكون معطى مستمرا في كل وقت  
 فطحا والايكوه كذا وان البرهان ما يتشتر معطى بالقياس كذا لانه يتشتر  
 يتشتر الحاجة فيمنعنا من القول انما يتشتر في كل وقت يتشتر في كل وقت  
 مشروعا با حق كل احد او با حق الاشياء او بالواقع في كل وقت  
 ليس كذلك وان البرهان غير ذلك فليس فليتناول ما قاله **مسألة** في القياس  
 كذا ان البرهان بالقياس انما يتحقق فيه الامور التي لا تتحقق في الاشياء  
 غير هذه الامور التي لا تتحقق في واقعها بالاستغناء عنه في الجملة كما  
 يجرى قوله لانه في الواقع عطفها بالنسبة لبعضها وفلك او بالنسبة  
 لبعضها فيكون في بعض المسائل يجرى جزا في كل **مسألة** حيث يتغير نقيض  
 ان المراد تعيينه الاستدلال كما يجمع في قول الشارع بانه انما يتشتر  
 دليله غير ذلك فيكون البرهان بالقياس دليله في البرهان كونه في  
 غير نسخ منه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 جارية وهذا يقتضي ان الدلالة هي نفس الشيء والنسبة والجماع والقياس  
 والصور ان الدلالة العطف الاحكامية هي القواعد الباعثة على العمل في  
 الدلالة او العلم بتلك القواعد التي اخرجت لاداء وتعينه نسخ بان ما هنا حال  
 على تعريف القول السابق ومعنى عليه وفريقه انما هو البرهان الدلالة  
 المعبر عنه في ذلك التعريف فلهذا انما انما انما انما انما انما انما انما  
 من انما حيث خلق من ان المراد ان اصول القواعد هي القواعد المتكثرة في  
 به تلك المسألة ايضا فاما بحرف المضاف من قوله والقياس والتغير  
 وما جئت القياس في المسائل انما يجرى في كل وقت في كل وقت في كل وقت



العقد والتقدير موضوع اصول العقد او من اجزاء اصول العقد لما  
 تقرر من ان الموقوفات من اجزاء العلوق قبل قبيل فقيهة هم ان  
 القياس من ان لا يقع سيرة موضوع الاصول على كل لا يسهو  
 اثبات حجة والاصول وهو فناء لقول الشارع وتقرير من عليه  
 وانما سيرة كسبة لتوقف غرض الاصول من اثبات حجة المتوقف  
 عليها العقد على سيرة فانه كما قال شيخنا الشهاب يجرى ان اثبات حجة  
 من اصول العقد وما قبله من لازم ذلك كون القياس موضوعا لانه  
 انما يستلزم بالحق من اصول موضوعه فقلت **فريق** انه حجة لا  
 ويلزم ان غرض الاصول اعم من اصول العقد وانه ليس كذلك فتوقف  
 عليه العقد يكون راجعا الى العقد لا الى كونه والاستفادة وكذا  
 المستعبر لما يتوقف عليه العقد وليست من الاصول عن الموقوف  
 كما تقدم بيانه او الكتاب او يقال مراد الاول ان سيرة نفس  
 القياس وسيرة اركانها وشروطها وافتقارها وغرضها كسيرة الاصول  
 العقد وان كان بيان حجة منه فلا ينافي انه من موضوع الاصول  
 لان قول الزكاة وانما شبهة او لا فلا راجع الى اصول العقد اه  
 لنته وادلتها انما تنطلق على المفهوم بها والقياس لا يغير الا انطلق  
 وهذا المقصود لان القياس قد يكون فاعيا سلمنا لانه لا يعلم ان اصول  
 العقد عبارة عن ادلتها مفهوما سلمنا لان العلم لا يقع الا على المفهوم  
 به لا على اللفظ على انه سيرة حجة القياس سيرة من الاصول **مع قوله**  
 وانما سيرة كسبة ان معناه ما وازكنا وشروطها واحكامها **مع قوله** واثباتها

بيان

بيان لغرض الاصول وقوله المتوقف تحت سيرة يقوله حجة وقوله  
 العقد ما على بالمتوقف وقوله على سيرة متعلق بتوقف من فاعله لتوقف  
 فعله والقياس سيرة تعليل **مع قوله** يقال انه دير السيرة يجوز  
 ان يقال ذلك **مع قوله** وشعره تفسيره **مع قوله** ويجوز ان  
 يقال فانه السيرة مجردة لا كما هو المتبادر من معنى الجواز وفرد  
 يتجه ان يقال ان قصره قائله ان السيرة تعلق فقره ان ذلك هو  
 بيان دل عليه بقول منعه والتخريم واقع لانه كونه على السيرة وانما فاعله  
 دل عليه وارشاد السيرة غير عليه ودليله منبسط عن الترخيم لقيام  
 الاحتفال الاثنى عشر تعمر كونه على انه فر يتوقف به الترخيم بالقياس  
 الاول انما يقال ذلك بناء على كونه كل شيء السيرة فيه حكم بالمعنى  
 حتى فانه السيرة **مع قوله** ان القياس فاعله الحكم لا هو حجة غايته  
 الامر انه قد يكون فاعله القياس هو حكم السيرة بالرفع فاذ ارض  
 احراز حكم المفسر بالرفع هو فاعله القياس فغير لهما ان السيرة  
 فلا ذلك منبسط ان لا يقع في لاء القول بالشيء لا يقع لا يقال لغيره  
 واخر وهو نسبة القول للقول كما هو المتبادر من القول ان السيرة لا تقول  
 لورقضى هذا المقصود الترخيم عن هذا القول بالنسبة لحج المفسر عليه  
 ايضا فليكن **مع قوله** **مع قوله** كون مجرد القول بالشيء لا يقع ويجوز  
 النسبة قول ذلك المقصود فاعله تعلق على توقف فاعله على المحذور  
 على كونه فرق كعادته على المحذور بالنسبة للمفهوم اذا تعنى بواجبه



واذا بالنسبة لم ينفذ ان يكون مرفوعا غير على كل منفع لا فاعل  
يعظم بعضا منه بان لم ينفذ به وافعة ا، واردة العمل هو والمفطر  
الى اذاد العمل هو والمفطر الذي يقلب منه السيلان والاراد الامر ان  
منه حيث يجوز ذلك لم يجب فاعلا عن تعيينه فاعلم سم منه  
ا، يعبر مرفوعا غير عليه اشارة الى ان التعيين على خلاف الاعلى  
والما قبل به مرفوعا غير مرفوعا، فاعلم فاعلة تفعل بكلام الموقول  
ورقة ا، يعرف له التعيين غير الغير، صار مجزا ا، عرفته المخرجة منه  
ا، الغاية غير به لان ثبوت العاروق بالجملة من جزئية انتعده  
اذ لو انشأ السبيل انتعده فليس المراد بتعيينه ثبوت بل انشاء  
تأثيره وهو معنى الغاية بكون انتهى على حرف مضاف من قوله  
او كان ثبوت العاروق كقولك للعبارة عن نظام ما للوهم ليعاد  
للاقتضائية عود غير كان الى نفو العاروق وهو باسرها فالكل  
نفى العاروق فيه احتمالا عينا هو الحق لا الجلي وكان الامر كذلك  
على ظهور المعنى وحقته عود الغير على المقول اليه وان كان  
الاكثر عودا على المقول **فمنه** بالانحاء العاروق الى المنزلة  
المسلك العاشر **فمنه** كقيا السجاء على العصور ا، وجه العاروق  
منه ا، يقال السجاء في غير المعنى الخمس بخلاف العصور ا،  
فانما تنزل الى بوجه وهو نافع ولا تحصى فيكون العصور  
منقطة للهمز ا، وجوابه ا، المنقطة اليه باعده الاجزاء انفعي

الجمان سبب نفوذ تمام الخلفة لانفع السبب **فمنه** وهو وان كان  
احتمال تأثر العاروق فيه فويا قال شيخ الاسلام ا، وكان احتمال  
نفى العاروق ا، نفى منه ليس الغيات ا، وان كان وحده ذلك الغيات  
مرفوعا مع عود العاروق اذ لو ساء وى احتمال تأثر العاروق وعود  
تأثيره لم ينفذ السجاء لان من جبر الامر مع جم قال شيخ الاسلام  
وقد بر حزم من هذا المسمى الحق للنسبة لاء احتمال تأثر العاروق  
فيه خفي وحقه اذهب جميع النور، واحتمال نفو العاروق ا، نفو  
والامر به الغيات غير تام معلق عن ثبوت الجلي له اذ لا يعرف  
عليه كما بقية المذكور كما هو ظاهر وفور يملك فاعلة لا فيما جمع  
لجند الاسم او الوعد العفوي على القول باعتبارها فليست  
هو ونفى لما شمله اختلاف فافهم فيه بالعاروق ووجه ترك  
التمساح اياه عود علة ارادته لفساد الغيات حينئذ لا  
مع علة الغيات كما علم لما تقرر سم **فمنه** وفوقه ان هو حقيقته  
بعده وجوبه بالمتفعل جعله كسبب العود ووق بينه وبين المحل  
بانه المحل وهو المفعول الاجزاء، انه موضوع للفتل والمفتل  
كلاهما، انه موضوع للتأثير بالاعمال المحل هو نفو الاجزاء  
ورد به امر ا، بان كل الحق بالمحور ما يقبل غالبية المحر والربوس  
الكبر وغيره الحمد ا، شيئا للاطلاع **فمنه** ا، انه ذكره فافهم  
فيه نفو العاروق او كان ثبوت احتمالا عينا **فمنه** والواحد











فمنه ان على انه جنة فنية بخلافه في الشيعة ففنية  
 تامة فالمراد ذكر صورته لا شفعها كما تقع وفعله بل الفعل  
 بل ان يترك فيه على الوجه الذي ذكر عليه الشيعة من الترتيب والاعمال  
 كرميه ببعضها وفعله والاك والاك لم يبق من كونه بل الفعل  
 بل لا فية بل لم يتصل فيه كونه **قوله** وهو من كونه بالهوية  
 ان في الشيعة موجوده فيه بما دلتها فية **قوله** العورة لانها  
 انما تجعل بعد الاشاع **قوله** لا شتم له على حرف الاستثناء  
 اعني لشيء به شرح التمهيد لمعير موعده به وجب التسمية  
 بالاشتمال على حرف الاستثناء وارشاد خير بان لا يفسر حرف  
 استثناء ولا يقع بغير الامر على التفسير بله ومعنى شيئا  
 به معنى الاصل كليمه لرفع ترفع بغيره من الكلام السابق  
 يعني ان هذا غير ظاهر به الفهم الاول من الفهم الاستثنائي  
 اعني ما ذكره من غير الشيعة لانها يقال يتوجه والشروط والاش  
 والتعليق وجود الشيعة على سبيل التردد والشك ففعله  
 لكن انزال ذلك التوجه فانه سمى **قوله** لا فية اجزا بغيره  
 والاعتراف والاكبر والوسيلة **قوله** وتقول فيه ان به عورته لئلا  
 وهو انما عكس حكمه في الحكم بالحديث المذكور وهو نبوت الورا  
 وعكس نبوت الورا والاش **قوله** في موضع آخر وفي قوله لا  
 هو في موضع الحال الثابت لم العكس المذكور وجعل الو  
 ضع بل هو في موضع الحال فليس من حيث انه كذا منها وضع  
 والابواب **قوله** في موضعها لئلا يفسر **قوله** في موضعها

1. بالوضع  
 احرار

العلية

العلية وفي الوضع في الحام الذي موعلة نبوت الورا  
 والوضع في الحلال الذي موعلة نبوت الورا فكل من نبوت  
 الورا ونبوت الورا عكس الاخر لان كلاما الوضع في الحام  
 والوضع في الحلال عكس الاخر فقا كس العلين المذكورتين  
 مقتضى كون الحكم المترتب على اخذها عكس الحكم المترتب  
 على الاخر **قوله** معاشر العالم بقول معاشر المصوليين  
 اشارة الى ان هذا الحكم لا يختص بهم **قوله** يقتضي ان لا يكون  
 الامراي الحكم وهو امتناع تزويج المرأة مطلقا في المثال  
**قوله** في صورة اي وهي تزويج الولي لها في المثال  
 وقوله لمعنى منقود اي وهو كمال عقد الولي في المثال وهو  
 منقود في صورة الزنا وهو تزويجها نفسها وقوله  
 فمبق في اي صورة التراجع على المصل الذي اقتضاه  
 الدليل وذلك المصل هو الحكم المعتبر عنه فيما تقدم به المبر  
 وهو امتناع التزويج **قوله** مطلقا اي سوا زوجت نفسها  
 او زوجها الولي **قوله** وهو ما فيه الضمير للدليل اي الدليل  
 على منع تزويج المرأة مطلقا ان في التزويج اذ لا لها بالولي  
 وعينه والاذلال تايها نفس الانسان لسرفها الثابت  
 بقوله تعالى ولقد كرمنا بني ادم **قوله** في تزويج الولي لها اي  
 الثابت بالنص جوازه للعلية المذكورة **قوله** وكذا انتفا الحكم  
 لا انتفاء منه في العبارة قلت والمصل وكذا انتفاء مدرك  
 الحكم لان العمل الداعل فيما ذكر لا اشار له اليه بقوله فقدم  
 وجد انه **قوله** فقدم وجد انه اي وجد ان المجتهد الدليل  
 فهو مصدر مضاف لمفعوله **قوله** المظن بمراد انتفاؤه جرى على



مذهب الخفش في قوله انه يقال اظفنت زيدا والمشهور  
 فيه المظنون لان فعله ثلاثي وكان الاول الجري على المشهور  
**قوله** كما ياتي في كلام المصنف وهو شارة الى قوله خلافا للاكثر  
 متعلق بالمسئلتين قاله شيخ الاسلام **قوله** قالوا لم يلزم  
 من عدم وجدان الدليل انتفاؤه قال العلامة وقوله اكثر  
 هو اجازي على ما قدمه المصنف في القدر بخلاف العكس من ان  
 اللازم من انتفاء الدليل هو انتفاء العلم او الظن بالمدلول  
 لا انتفاء المدلول كما تقدم شرحه وهو واضح وان اطل سحر  
 في رده فراجع ان شئت **قوله** وصورة ذلك اي انتفاء  
 الدليل **قوله** في ابطال الحكم الذي ذكره في مسألة اي كقول من  
 الوتر واجب **قوله** الحكم يستدعي دليلا والزم تكليفه  
 الغافل قال العلامة تكليف الغافل لازم لعدم دليل لا لعدا  
 استدعائه بجواز وجوده وان لم يستدع فلو قال واللامكن  
 تكليف الغافل كان صوابا به وحجاب بان المعنى في قوله  
 يستدعي دليلا انه يتوقف ثبوته على الدليل اي لا يثبت  
 بالدليل فقولنا والامعناه وان لم يتوقف ثبوته على الدليل  
 بان ثبت من غير دليل وح فكون اللازم نفس تكليف الغافل  
 واضح وهذا هو المراد من قوله يستدعي دليلا من معناه  
 انه يتوقف ثبوته على الدليل وان كان التعبير يستدعي مؤبها  
 ما ذكره العلامة ولا عبرة بالميلام مع وضوح المراد قاله سم  
**قوله** ولا دليل اذ من تمام المقول **قوله** بالسرايب  
 اللغوي وكلمة الاختيار والتفتيش **قوله** فينتفي هو اي  
 الحكم **قوله** وجد مقتضي اي وما وجد فيه المقتضى وجد

فيه الحكم وقوله او المانع اي وكلما وجد المانع انتفى الحكم  
 كما يوجب للتقصيص كما تقدم وقوله او فقد الشرط اي  
 وكلما فقد الشرط فقد انشروط **قوله** بالنسبة الى الاول  
 وهو وجود المقتضى وقوله بالنسبة لما بعده اي الاخرين  
 وهما وجود المانع وفقد الشرط **قوله** خلافا للاكثر في  
 قولهم ان يقال شيخ الاسلام قول اكثر هو المعتمد وهو  
 الموافق لما قد مر من اول الكتاب من ان الحق ان كلا من  
 المقتضى وما يقع لا ينفك حكما حتى يعين **قوله** المستقرا  
 بالخبري على الكلي ان المستقرا عبارة عن تصنع جزئيات الحكم  
 حكما على امر يشتمل تلك الجزئيات كذا فسره ابن حجة الاسلام  
 فهو استدلال بثبوت الحكم للجزئيات على ثبوته للكلي على القياس  
 عند المناطقة فانه استدلال بثبوت الحكم للكلي بثبوته الجزئي  
 ثم ان كان التصنع المذكور لجميع الجزئيات كتصنع جزئيات الجسم  
 ليثبت حكمها له وهو التحيز فهو الاستقرا التام وان كان للاكثر  
 كتصنع جزئيات الحيوان ليثبت حكمها وهو تحريك فكما  
 الاستقرا عند المصنف له فالاستقرا الناقص لاختلاف الحكم المذكور  
 في بعض الجزئيات وهو التماسح وحاصل ما اشار له المصنف ان  
 يستدل بامثالات الحكم للجزئيات الحاصل بتتابعها على ثبوت  
 الحكم لكلي تلك الجزئيات وبواسطة ثبوته للكلي يثبت للصوت  
 المخصوصة المتعارف فيها ثم ان كان ثبوت الحكم في ذلك الكلي  
 بواسطة اثباته بالتتابع في جميع الجزئيات ما عدا صورة  
 التماسح كان دليلا قطعييا في اثبات الحكم في صورة التماسح وان  
 كان ثبوت الحكم فيه بواسطة اثباته بالتتابع في اكثر الجزئيات

دليل الاستقرا



الخالي عن صورة النزاع كان دليلا ظاهريا في اثبات الحكم في  
 صورة النزاع ومعنى ذلك اذا اذنا جزئيا لم ندر هل حكم  
 كليته ثابت له قطعاً ام لا فاننا ننظر حكم ذلك الحكم المذكوران  
 كان ناشياً عن الاستقراء التام وهو يتبع جميع الجزئيات  
 فذلك الجزئي يقطع بثبوت الحكم الثابت لكليته له كما اذا اذنا  
 حيواناً ولم ندر هل حكم كليته من الاستقراء بالصفة والتسليم  
 ثابت له قطعاً لان الحكم المذكور ثبت لما هيته الحيوان بواسطة  
 ثبوت جميع جزئياته وان كان الحكم الثابت للكل فسا عن استقراء  
 غير تمام بان نشأ عن تتبع اكثر الجزئيات فلا ذلك الجزئي لا يقطع  
 بثبوت الحكم الثابت لكليته بجواز ان يخالف حكمه حكم اكثر  
 كما اذا اذنا حيواناً ولم ندر هل حكم كليته من تحريك فكه لا يفسد  
 عند المضغ ثابت له قطعاً او لا فنقول انه لا يثبت له ذلك  
 قطعاً بل ظناً لان الحكم الثابت للكل ليس ثابتاً لجميع جزئياته  
 بخروج التسامح عنهما في ذلك فيجاز ان يكون الجزئي المذكور مثله  
 هذا ايضا ما تضمنته هذه المسئلة وضمن المصنف الاستقراء  
 معنى الاستدلال ولذا عدها بالها للاستدلال به وبغلي للاستدلال  
 عليه **قوله** مترل مترلة العدم اي لان الاحتمال العقلي  
 لا يتقدح في الامور العادية ويرى ان يقال ان وجود  
 الاحتمال وان بعد ما منع من القطع وان تزيل الشئ مترلة العدم  
 لا يصير معدوماً والقطع انما يحصل لعدم الاحتمال لا بتزيل  
 الوجود مترلة العدم **قوله** وليسمى هذا عند الفقهاء قال  
 العلامة ظاهره انه اشارة الى الناقص ولا يخفى ان الناقص  
 ليس المحققين انه اشارة الى اثبات الحكم الناقص **قوله** فنقول

انما هو حال العقل  
 لا يفسد بالامر العادي

لتحرير

لتحرير محل النزاع اي وهو القسم الثالث فانه لم يذكر الخلاف الم  
 فيه واما القسم الاول لان فلم يذكر المصنف فيها خلافاً منا وان  
 كان فيها الخلاف ايضا كما ذكر في شرح المختصر ونفى الخلاف  
 فيها الذي تضمنه كلامه انتهى امنا انما هو بالنسبة للشافعية  
 فانهم متفقون على حجيتها واما الثالث فقد خالف فيه بعض  
 الشافعية ايضا كما ياتي كما خالف فيه الحنفية **قوله** وهو يتق  
 ما تنفاه العقول فيه ان يقال انه لو تنفاه العقول كان محالاً فصول  
 العبارة ان يقول وهو انتفا ما استند العقول في نفيه  
 الى الاصل وكان الاول ان يعبر بلستفا كما اشترنا اليه بدل  
 النبي ويمكن جعله مصدراً للمبين للمفصول او مصدراً في اللازم  
 كما تقدم انه يقال في الشيء بمعنى انتفا **قوله** حجة جزمها اي  
 عند الشافعية لا تنافيهم على حجية المستحباب في هذا القسم  
 كما لذي بعده ولذا قيد الشافعية فيهما دون الثالث لوجود  
 خلاف بعض الشافعية فيه كما سيأتي **قوله** وقد تقدم ان  
 ابن سريج لم يحتمل انه اشارة الى تقييد المسئلة بغير قول  
 ابن سريج فالمعنى انه حجة جزمها عند القائلين بجواز العمل  
 به قبل البحث ويحتمل انه اشارة الى تقييد المسئلة بما بعد  
 البحث لاتفاق ابن سريج مع غيره على العمل فيسائي الجزم  
 بالحجية ويحتمل انه اشارة الى تقييد المسئلة بحياة النبي صلى  
 الله عليه وسلم للاتفاق على العمل فان مخالفة ابن سريج انما  
 هي فيما بعد حياته صلى الله عليه وسلم فعلى الاولين يكون المراد  
 بالورود والورود على المجهول بمعنى اطلاعه على المغير وعلى  
 الثالث يكون على ظاهره من الورد وعن السارح **قوله**

Copy ng S ersity



مطلقا اي عن التفصيل المتي في الخلاف بعده **قوله** عما ثبت  
له اي عما ثبت للمفقود من استمرار ملكه او من كونه لا يورث  
والمدفوع هو ارض غيره منه فاستصحاب حياة المفقود المقتضية  
لبقائه ملكه لما كنه حجة واقعة لارثه عنه وقوله دون الرفع به  
لما ثبت المراد بما ثبت وهو ما لا يرفع عنه الاستصحاب المذكور  
بعدم ارض المفقود من مورثه الميت فاستصحاب حياة  
المفقود لا ترفع ما ثبت له من عدم الارث من مورثه الميت  
في غيبته للملك في حياة المفقود المذكور بشرط الاخذ بمحقق  
حياة الوارث بعد موت مورثه وحيث فتوقف حصته المفقود  
حتى تتبين حياته وموته واللام في قوله لما ثبت وفي قوله  
للارث وفي قوله لعدم ارثه للموتوبة على حد فعال لما يريد  
بشي ان يقال حياة المفقود خارجة عن المستصحب بقسامه  
الثلاثة السابقة اذ ليست عدما اضليا ولا غوما ولا نصا  
وساسا في الشرع على ثبوته لوجود سببه ويمكن ان  
يجاب اما بان في هذا التمثيل مسامحة لان التمثيل كثيرا  
ما يتسامح فيه لان المقصود به الايضاح وهو حاصل مع  
ذلك واما بانه اشارة الى ان المستصحب غير منحصر فيما ذكر  
خلافا لما يتوهم من المقصود على المقسام المذكورة قاله سم  
**قوله** بشرط ان لا يعارضه ظاهر مطلقا اي سوا كان الظاهر  
غاليا او غير غالب وقوله قيل مطلقا وقيل ذو سبب تفصيل  
في الظاهر لئلا يكون معنى الاطلاق فيه كان الظاهر  
والغالب ذاك سبب امر لا **قوله** او بشرط اي من كون الظاهر  
غاليا اما مطلقا او مقيدا بكونه ذاك سبب وهذا معنى قوله

بشرط

على

على الخلاف **قوله** يخرج بول وقع في ما كثر قال  
العلامة احسن منه ان يقول ليدخل غير ذي السبب  
لان خروج ذي السبب حاصل بالاطلاق كالسقيفة  
فالتقييد افاذ وضول غير ذي السبب لا خروج ذي  
السبب ثم ان للظاهر ان يقول يخرج ما كثر وقع فيه  
بول اي يخرج استصحاب طهارته عن المعتبر والمعارض من  
الظاهر ذي السبب كالسقيفة في المثال وعلى ما قاله  
فالمعنى يخرج بتجسس البول الذي هو ظاهر ماله ذو  
السبب عن عدم المعارضة للاستصحاب فيكون معارضا  
له ولا يخفى انه تكلف **قوله** فان استصحاب الحاصل  
لقوله يخرج وقوله الحاصل بالجبر نعت لطاهرة **قوله**  
عارضه بخاتمة الظاهرة القابلة قد يتوقف في غلبته  
بخاتمة المالكين بوقوع البول فيه فان بخاتمة بسبب  
تغيره به وقد يمنع غلبة تغيره به فليست اقل قاله سم **قوله**  
والحق التفصيل في هذا التفصيل مقابل لقولي اعتبار  
الاصل والظاهر كما اشار الى الاول بقوله لا تقدم  
الحوالى الثاني بقوله فقد تمت على الطهارة فكان المقام  
يقول الحق في مسئلة البول ان لا يجتمع بالاشتصاص  
مطلقا ولا بالظاهر كذلك بل بكل منهما بقيد ارض حال  
سم **قوله** اي سقوط المصل اي وهو الطهارة ان قريب  
العهد اي العلم بغير تغير الماهية او وقوع لان التزجيج  
يفيد بان التغير من الواقع واما ان بعد منه فلا طعن لاحتمال  
ان يكون التغير موجودا قبل الوقوع لطول المكث **قوله** ان



قرب العهد أي عهد عدم التغير قبل وقوع البول فيه  
**قوله** واعتماده أي المصل واما الطهارة **قوله** إذا  
 اجمع على حكم أي كعدم نقض الخارج النجس من غير السيلين  
 قبل خروجه واختلف فيه أي في ذلك الحكم في حالة أخرى  
 كبعد خروجه فلا يجتمع باستصحاب حكم تلك الحال في هذه  
**قوله** استصحابا لما قبل الخرج من بقائه المجمع عليه  
 المطابق لما تقدم أن يقول من عدم النقض المجمع فيه  
 على البقاء قال العلامة **قوله** بثبوت أصله قال  
 شيخ الإسلام يسلم جميع الأنواع التي قدمها فكل منها  
 محل خلاف بيننا وبيننا وبين الكنفية وإن كانت  
 أكثرها متفقا عليه عندنا فقلت وأما عندنا معاشر  
 المالكية فالاستصحاب قد يعمل به في بعض المحكام وقد  
 لا يعمل به كما هو مقرر في الفروع **قوله** بثبوت أمر أي وهو  
 عدم الوجوب في المال المتي وقوله في النسيان وهو  
 ما بعد تمام الحول في المال **قوله** لفقدان بعض ألف  
 وكسرها وهو من باب ضرب يقال فقد يفقد فقد  
 وفقد **قوله** من القول أو متعلق بنقط أن أي فقد ان  
 مستمر من الزمن الأول إلى الثاني **قوله** فلا زكاة أو مخالف  
 لما ذهبنا معاشر المالكية من وجوب الزكاة فيما ذكر **قوله**  
 بالاستصحاب متعلق بقوله فلا زكاة أي انقضت الزكاة  
 عملا باستصحاب ما قبل تمام الحول لما بعده **قوله** لو لم  
 يكن الثابت اليوم ثابتا مسراعة من بأن فيه اتحاد المقدم  
 والتالي واجيب بأن اتحاد المعلوم مبني على أن حرف السكسب

لنفق ثابتا مسراعة عن الثابت اليوم وليس بمبراد بل هو لنفق  
 صدق الحكم به عليه يعني لو لم يصدق قولنا الثابت  
 اليوم ثابت أمس لكان الثابت اليوم في الواقع غير  
 ثابت بالمسراعة وهذا ان مفهومه ان متغايران مثلا زمان  
 فليتأمل استمار له العلامة **قوله** فينقض باستصحاب  
 أمس الخ قال العلامة فيه نظرا لا يخفى على المتأمل كيف  
 يقضى بذلك وقد شرط في الاستصحاب فقد ان ما يصلح  
 للتغير وهو هنا موجود وهو وجود المكيال المشاهد  
 في الحال **قوله** والضرورة أي لا يشتهر أنه عليه منع  
 ظاهر وسنده ما ذكره السيد بشرح المواقف من أن  
 البديهي قد يتطرق اليه الاحتمال المشبه بالخلل  
 في تجريد ظرفه وتعلقها على الوجه الذي هو مناطه  
 الحكم بينهما وإذا كان هذا حال البديهي المخصص من  
 الضروري فكيف بالضرورة التي هي انما هي بيات  
 المراد ان الضروري لا يشتهر غالبا او من شأنه أن لا  
 يشتهر فليتأمل وقوله حتى يطلب الدليل عليه قال  
 الشهاب فيه استعار بان الضروري له دليل وفيه نظره  
 فانه الحاصل من غير نظر واستدلال وجوابه ان قوله  
 حتى يطلب الخ في خبر النفي وكأنه قيل لا يحصل فيه  
 استنباه فطلب الدليل أي لا يحصل فيه استنباه ولا  
 طلب للدليل عليه لعدم الدليل عليه لانه إذا كان فيما  
 يدخله الاستنباه وهذا ليس كذلك ثم ان تقليل الشك  
 المذكور يقتضي عدم ثبوت الفرق بين المتي والثاني مع أنه

وهو  
 استنباه  
 البديهي كاستنباه



قد وابلنا في كل كلام بعضهم صرح في الفرق بينهما  
 وان المثبت مطالب بالدليل وان الخلاف انما هو في  
 النافي وقد يفرق بينهما حيث احتاج المثبت الى الدليل  
 مطلقا دون النافي على قول اذا ادعى علما ضروريا بان  
 النافي موافق لاضد العدم مع تقوي جانبه بدعوى  
 الضروري بخلاف المثبت قاله سم وفيه تأمل **قوله** ويجب  
 الاخذ باقل المقول او وجه مناسبه لما قبله انت  
 الاخذ باقل مقيني على تقي ما زاد عليه بالدليل وهو البراءة  
 المضلية فقد شارك في مطلق التقي واما وجه مناسبه  
 هذه المسئلة اعني قوله لا يطالب النافي المستثناة  
 الاستصحاب فلا انها متعلقة بالتقي الذي يصح استصحابه  
 كما قاله **قوله** وقد مر اي وانما اعادته فوطئة لما  
 بعده **قوله** بتعيين من نسب اليه الباسببية فان  
 تعيين المنسوب اليه سببا في تعيين المنسوب **قوله**  
 وقيل ما ثبت انه شرع عبارة بعضهم بكل ما ثبت ان شرع  
 النبي لم هل المراد انه تعبد بشرع معين عنده لكن  
 لم يتعين ان اراد اي شرع ثبت كان مستعديا به وعلى هذا  
 فلو ثبت عنده شرعان مثلا واختلفا حكما فعلى اختيار  
 ام كيف الحال فيه نظرم **قوله** مرجعها التاريخ اي كجم  
 الظرف في **قوله** ناصيلا ونفريا منصوبا على شرع  
 الحافض ويجوز نصبها على التميز وقوله عن تعيين قول  
 متعلق بالوقف **قوله** والمختار بعد النبوة المنع من تعبد  
 او هو جار على اصل الشافعية وهو ان شرع من قبلنا شرع

ليس شرعا لنا وان وادى شرعنا ما يقره وقوله  
 وقيل تعبد بما لم ينسخ الى جار على اصلنا وهو ان شرع من  
 قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه **قوله** ويعد  
 الى اي ولعددي الدليل العام ايضا والافضل كما قبل  
 الشرع **قوله** خلق لكم ما في الارض جميعا قد مد على دليل ان  
 الاصل في المضار التي مع ان المنسب بما قبله تاخير  
 لشرف كلام الله على غير قاله شيخ الاسلام **قوله**  
 لا ضرر ولا ضرار اي لا تضروا انفسكم ولا تضروا غيركم  
**قوله** اي لا يجوز له ان اشار الى انه لا بد من تقدير  
 الجواز والافاضل نفسه موجود فلا يصح نفيه **قوله**  
 ان دماكم الى اي ان دما بعضكم حرام على البعض الاخر الا  
 بحق وكذا القول فيما بعده **قوله** وغيره ساكت عن  
 هذا المستثناة وجه عدم المستثناة ان الترخيم عارض  
 فلا يخرجها عن اصلها والكلام في المنافع والمضار بالنظر  
 لذاتها لا لما عارض لها فالاموال بالنظر لذاتها من المنافع  
 التي المضل فيها الحلال فله وجه استثنائها على ان  
 ما ذكره في الاموال بحري مسئلة في الدماء والمعارض فينبغي  
 استثنائها واما من المضار اذ قد يعرض لها ما يجوزها  
 اشار له شيخ الاسلام **قوله** لنقدح اي يتضح ويظهر  
**قوله** ورد اي لتفسير المستحسن بما ذكر **قوله** ان يتحقق  
 بالبناء للتعامل اي ثبت ووجد بالبناء للمقول اي يتبين وعلم  
**قوله** فغفيرا اي فيجب عليه العمل به **قوله** او بعدول عن  
 الدليل الى العادة اي عن مقتضى الدليل الى مقتضى العادة



**قوله** للمصاحفة أي العامة وقوله على خلاف الدليل أي  
العامة **قوله** من غير انكار منه أي النبي صلى الله عليه وسلم  
في الحادثة في زمنه وقوله وسما من غيره في الحادثة بعد  
صلى الله عليه وسلم **قوله** من السنة والجماع أي السنة  
المقرينة والجماع المقرري **قوله** بقصد هذا الرأي غير  
معتين كما توضحه العبارة بل يجوز التخفيف قال تعالى شرع  
لكم من الدين ما يشاء الله ما ييسر له شئخ الاسلام **قوله** في الكتاب  
أي في مجموعها **قوله** فليس من المستحسن المختلف فيه  
أي بل هو من المستحسن بالعنف اللغوي أي عند الشك حسنا  
**قوله** قول الصحابي أي مذهبه علم من قوله أو من فعله **قوله**  
ليس بحجة في نفسه أي ليس من الأول الشرعية المستقلة  
**قوله** قال الشيخ الإمام الأبي النعماني في هذا الاستسنا  
نظر لأن الكلام فيما يقوله الصحابي باجتهاده وأما التعبد  
المذكور فلا مجال للراي فيه وهو في معنى المرفوع كما تقدم  
ما يفيده ذلك فالاحتجاج به من هذه الجهة لا من جهة  
أنه قول صاحب حيي يستثنى من عدم الاحتجاج بقول  
الصحابي وسما التفات إلى ما اطلال به سمعنا **قوله** ست  
ركعات أو بفتح كاف ركعات وجيم سجدة قال في الخلاصة  
والسالم العين الثلاثي اسماء نزل . اتباع عين فانه بما شمل  
**قوله** لا ارتفاع الثقة بمذهبه على الحدوف كما اشار له الش  
وقوله ان لم يدون تقليل لارتفاع الثقة بمذهبه الصحابي  
يعني ان عدم تقليده انما هو لعدم الوثوق بمذهبه  
بسبب عدم دونه وبينه الموجب لعدم الوثوق بحقيقته

بثلاث مذهب الائمة الاربعة فان تدوينها انما العلم  
بحقيقتها فلذا اساغ تقليدها دون مذهب الصحابي  
لا لنقص اجتهاده عنهم ومثل الصحابي فيما ذكرنا من لم  
يدون مذهبه من المجتهدين كسفيان الثوري وابن  
عبيدة والزهري وغيرهم **قوله** حتى يقدم بالرؤية لان حتى  
تفريعية بمعنى الفا اي فيقدم عليه كما قاله الش فيهما ياتي  
قريباً **قوله** وعلى هذا أي القول بالحجة من حيث هي **قوله**  
وفي تخصيصه اليوم اي تخصيص قول الصحابي اليوم فهو  
معتد مضاف للفاعل وقد تقدم ان مذهب الراوي يخص  
العموم والمقصود هنا تخصيص مذهب الصحابي المجتهد  
للعموم سواء كان راوياً ام لا فلا تكرار **قوله** بشرط البراءة  
أي براءة البائع من عيوب الحيوان المبيع **قوله** يبرل  
بإيه بالشرط المذكور مما لم يعلم من عيب حتى لم يعلمه البائع  
في الحيوان دون غيره اي فيبرأ مما لم يعلمه كما يبرأ مما علمه وهو  
المصل المقتضى عليه **قوله** في حالتيهما أي حالة الصحة  
وحالة السقم وأشار بذلك إلى ان الباع يبرأ وان يبرأ  
الكلام مضافاً لمحمد وفا والسقم بفتح السين المشددة والقاف  
المفتوحة ايضاً وبضم السين مع اسكان القاف بوزن الحزن  
والحزن بمعنى المرض **قوله** وبحول طباعه يصح قرأته مضدرا  
عظفاً على الصحة أي يغذي في حال الصحة والسقم ويصح  
حال تحول طباعه اي تغيرها ويصح قرأته في حاله مضدراً وعظفياً  
للجمله مفتوح الحاء والواو المشددة ومبنيان للفاعل الحاء  
ساكن الواو فيكون معطوفاً على يغذي **قوله** المحتاج نعت



سببي للشرط وضمير هو المرفوع به يعود للبايع وضمير اليه  
للشرط وقوله ليس هو كذا علة للاحتياج للشرط **قوله**  
فقد اقياس تقرب الاشارة الى قول الثاني في المذكور وقوله  
قرب قول عثمان رضي الله عنه ان اشار به الى ان وجه تسميته  
قياس تقرب كونه قرب ما خالف قياس التحقيق والمغنى  
والذي يفيد كلام الماوروي يقتضي ان وجه تسميته  
بذلك كونه بقرب الفرع من اصله فوق قريب من اصل اخر  
وكلام الشافعي يقتضي على ذلك وبيانه ان العيب الخفي هو  
مردود بين ان يلحق بالخفي في غير الحيوان وبالمعلوم في  
الحيوان فيفيد البراءة على الثاني دون الاول فتفسر على المعنى  
في الحيوان لانه لما لم يخل الحيوان عنه صار بمثابة المعلوم  
والمعلوم يفيد البراءة فيه فكذا هذا اول ما غلب هذا  
الجانب مع ان الحاقه بالجهول في غير الحيوان انشأ كما لا يخفى  
نظرا للاحتياج البايع الى ذلك ليستوقف باستقرار البيع  
وعلى هذا افا لقياس المذكور من قياس الشئ **قوله**  
والمعنى اي العلة وهو عطف على التحقيق عطف لازم على  
هذوم **قوله** اي قول كل منهما اشار به الى مقابلة هذا الماء  
تقدم في المصالح لانه في اتفاقا تماما وما هنا في انت  
قول كل حجة على حدته وكذا يقال فيما بعده **قوله** لما ال امر  
اليه اراد بالامر الى الغة **قوله** فكان قول كل منهم قول كثير  
من الصحابة قيل عليه ان هذا مخالف لظاهر حديث عبدكم  
بسنن الا فان ظاهره يقتضي ان قوله كل منهم حجة من غير  
انضمام قول غيره اليه قلت يمكن ان يقال ان وجه حصة صلى

الله عليه وسلم على اتباع سنة الخلفاء من بعده اختصاصهم  
بشدة التثبت في سنة صلى الله عليه وسلم ومن جعلتهم الصحابة  
لاجل ذلك فيظهر وجه هذا القول في قسامة **قوله** ما لك في  
كتاب الله اني قد ثبت انه رضي الله عنه جعل الجدل كالمطاب  
احد من قوله تعالى ولا يؤيد لكل واحد منها السدس وجب  
به المصلحة فضلا كانت الجدة عنده كالاخر ولعله رضي الله  
عنه وارضاه انما عرف حكم الجدل بعد معرفة ان الجدة السدس  
**قوله** من مسيخة قرلش مسيخة بوزن مربعة جمع شيخ ويجوز  
كسر الميم **قوله** حتى تردد حيث ان بيان لكان موافقة امام  
الشافعي لزيد في الف ايض **قوله** بان وافق اجتهاده  
اجتهاده بيان ليكون الموافقة لاجل الدليل لا تقليد له  
فهو مرتبط بقوله فلذلك وليس بيانا للعقلية فيكون  
مرتبطا به كما توهم وهو ظاهر القاسد **قوله** وقد قال صلى  
الله عليه وسلم انما الغرض من هذه الجملة اظهار فضل الامام  
الشافعي رضي الله عنه **قوله** يضم اللام حكى فتحها مضمومها  
ما ضمه بفتحها ومفتوحها ما ضمه بفتحها وباب  
الاول دخل وباب الثاني فرج فنصدا الاول السلب كالدخول  
والثاني السلب كالفرج **قوله** لانه لا يمان دسيم الشيطان  
فيها قد يقال انه يمان ذلك بعرضه على قوانين الشرع فان  
وافق كان مقبولا وان لم يوافق كان مقبولا قلت وفيه  
نقد قسامة **قوله** في حقه اي المغم فقط **قوله** كالوحي اي كما  
ان الوحي حجة **قوله** خاصة اي في قسامة تشبه الادلة  
فناسب كونها خاصة بلحاظ الادلة والقاعدة لا تختص باب

Copyrighted material



بخلاف الضابط قاله شيخ الإسلام **قوله** أي من حيث التقيا به  
 أي من حيث وانه إذا اليقين لا يجمع الشك حتى يتصور دفعه  
 به **قوله** ياخذ بالطهارة هو خلاف مذهبنا معاشرا لما لكتبة من  
 نقض الطهارة بالشك في الحدث ومضى من المسائل التي لم يجل  
 فيها بطلان استحباب عندنا واستصحاب ليس معولا به وإيمنا  
 عندنا كما قلنا ذلك قريبا **قوله** تجلب بكثير اللام وضمها  
 من باب ضرب ونصر **قوله** يفتح الكاف أي حكمها الشرع **قوله**  
 وإن الظهور بمقاصدها أي كما تحصل الأمور المقصدها  
 مقاصدها جمع مقصد كإشراكه قوله الله ومن سألوه وجوب  
 النية أي إذا النية هي المقصد **قوله** ورجعه المص إلى الأول  
 أي وهو أن اليقين لا يرفع بالشك **قوله** لأن الشيء إذا لم يقصد  
 اليقين عدم حصوله قال الشهاب رحمه الله تعالى ذلك أن تقول  
 كيف يكون اليقين عدم حصوله قال الشهاب رحمه الله تعالى  
 لك أن تقول كيف يكون اليقين عدم حصوله مع فرض حصوله  
 ووجوده حقا قال سم وإذا كان عدم حصوله شرعا فلا إشكال  
 ٩ مثاله أن يصلي الظهر مثلا ثم يشك هل نوى الصلاة أم لا  
 فخلو تلك العبادة عن النية هو المصلا الذي لا يرفع التقيا به  
 الشك في وجود النية فيها فعوله لأن الشك إذا لم يقصد أي  
 على وجه اليقين أي لأن الشيء إذا لم يتحقق وجود المقصد  
 وقوله اليقين عدم حصوله أي حصوله شرعا لا صورة  
 أذه هو موجود صورة كما تقدم ورجع غير المص هذا القسم  
 الخامس إلى تحكيم العادة فانها تقتضي أن غير المني كفضل  
 وصلاة لا يسمى غسلا ولا قربة هذا وقد بحث بقضائهم

يرجع

يرجع جميع المقام إلى جلب المصالح قاله شيخ الإسلام  
**قوله** في التعادل والتراجع أفرد الأول لأنه نوع واحد  
 وجمع الثاني لأنه النوع فتأمل **قوله** إذ لو جاز ذلك لثبت  
 مدلوليهما أي لأن اللازم على جواز التعادل جواز الثبوت  
 لأنفس الثبوت كما يبين فالمراد بجاز ثبت مدلوليهما  
 وثبوت مدلوليهما محال ومستلزم المحال محال والمراد لو  
 جاز ذلك جواز وقوعها أي لو أمكن وقوعه وعلى هذا فقول  
 يمنع تعادل قاطعين معناه يمنع وقوع ذلك فليتأمل  
**قوله** وليأخذ أن يقول أي قد يشكك جريان الخلاف  
 فيهما مع ما قرره أنما من لزوم اجتماع الضدين المتنافيين  
 حيث أدرجهما من القاطعين وعلى امتناع التعارض فيهما  
 باجتماع المتنافيين والفرق بينهما وبين المماوتين ما أشار  
 إليه من أن مدلول الدليل القطعي يجب أن يكون حاصلا  
 بخلاف مدلول الممازة فيلزم اجتماع المتنافيين في  
 تعارض القاطعين ولا يلزم في تعارض المماوتين ويمكن  
 أن يقال يلزم في تعارض المماوتين بتجويز اجتماع المتنافيين  
 لأن الكلام في تعارضها شيء نفيس الأمر وتعارضها فيه  
 يستلزم اجتماع المتنافيين غاية الأمر أن مدلول المماوتين  
 لا يجب أن يكون حاصلا واجتماعهما ممتنع فتجويزه كذلك  
 لأن تجويز الممتنع ممتنع وحيث أجاز في المماوتين يلزم  
 القول بالجواز في الثقلين القطعيين وعند هذا يتضح  
 قول الله وليأخذ أن يقول أي ثم رأيت الكمال في الإسلام  
 أشار إلى دفع هذا الإشكال حيث قال الأول في قول الله

الكتاب  
السادس

مدلول التفكير  
يجب أن يكون حاصلا  
تجديده مدلول الأول

Copyrighted material



لحمي توجهه الى فيهما اما توجيه المانع فظاهرا واما  
تجويز المجوز فهو لانه لم يحدو في تعادل القاطعين  
التقليين في نفس الامر عند المصوبة اذ لا يلزم منه  
اجتماع المتنافيين لان المصوبة يزون ان الحق في  
المسائل الفرعية متعدد فلا مانع عندهم من ان يتعبد بعض  
الامة فيها بحكم ويتعبد بعض اخر بحكم اخر بحسب ما يتلقاه  
مجتهد ان عن دليلين مثلا وكل منهما قطعي عند القائل  
بمقتضاها واما المخطئة فاجتماع المتنافيين عندهم ليس  
المرية في المجتهد لانه نفس الامر وقال الثاني فيه اما  
توجيه المانع فظاهر واما توجيه المجوز فانه لا محذور  
في تعادلهما اي بتوهم المجتهد اذ لا يضر اجتماع متنافيين  
بتوهم قلت وفي صحة ما ذكره نظر اما ما ذكره الكمال  
في توجيه الجواز عما ذهب المصوبة فلان الفرض تعادل  
القاطعين التقليين في نفس الامر ومن لازم ذلك لو اردتها  
على محل واحد اذ لو تعلق احدهما ببعض الامة والامر  
ببعض اخر لا تعادل كما لا يخفى ومع تعادلهما كذلك لا يتأتى  
لاحد من المجتهدين الاحتاد بهما وهو ظاهر ولا باحدهما لانه  
بالشئ متمنع وبما لرجيح لا يتصور لعدم تصور الرجح  
من القطعيين فكيف يصح قوله بحسب ما يتلقاه مجتهد ان  
عن دليلين مثلا وكل منهما قطعي عند القائل بمقتضاها فان  
قيل بل يتأتى الاحتاد باحدهما وذلك في حق من لم يطلع على  
الامر وفي حق من ظن انه لم تعادل بينهما قلنا هو خلاف  
المفروض اذ بحث الشئ فيما سنعو التعادل فيه والمفهوم من

كلامهم تصويره بما حصل التعادل فيه عند المجتهد انضا  
قال في الاحكام كغيره وذلك ان التعارض غير متصور في  
القطعي لانه اما ان يعارضه قطعي او ظني الاول محال لانه يلزم  
منه اما العلم بهما وهو جمع بين التقيضين في الشيء او العلم  
باحدهما دون الامر ولا او كونه مع التناقض وهو ظاهر  
في التصوير كما ذكرنا واما ما ذكره في توجيهه على مذهب المخطئة  
اي وهو الصحيح كما هو معلوم من انه باعتبار ذهين  
المجتهد فهذا العلم محل خلاف كما صدر به الشئ في الامارين  
ولا فرق بينهما وبين القاطعين في ذلك فكيف يوجه به  
جريان الخلاف عما انه مع علم المجتهد بانها قاطعان لا يتصور  
تعادلهما في ذهنه بل بمعنى خفا معناه بما عليه مع ضرورة  
بانسفا التعادل بينهما وهذا لا يصح ان يكون محل كلام  
اضلا فليتامل ثم ترجع عندك الفرق بين المتنافيين  
العقليين والمتنافيين الوضعتين واستحالة اجتماع  
العقليين دون الوضعتين بان اجتماع في العقليين  
اجتماع كالتين للشيء بحسب ذاته متنافيتين كنبوته  
وعدم نبوته وذلك محال في الاجتماع في الوضعتين  
اجتماع كالتين بحسب اجعل كطلب فعله وطلب تركه  
وان كانتا متنافيتين لان صدور ذلك كالحكمة كالميتلة  
وكالتحيز على القول به ورج فلا اشكال مطلقا فليتامل  
سم قوله وتكرار يمنع تعادل الامارين اي الدليلين  
الظنيين قوله هذا من التعارض في كلام الشارح  
هذه العلة تقتضي قصر الامارين على ما ورد من الشارع



مع ان كلام المصنف مطلق ولعل الشئ اطلع على الحقيده  
بذلك مع كلامه **قوله** ما ينبغي اي وموقوله فان توهم  
التعادل ان **قوله** اما تعادلهما في ذهن المجتهد فواقع  
قطعا لم يبين حكمه ولعله ما ياتي في قول المصنف فان تعذر  
ان **قوله** اي وقوع في فهم المجتهد اية ذهنيه اي على وجه الزحمان  
او الحزم بنا على جواز التعادل في نفس الامر فليس المراد  
بالوهم الطرف المرجوح كما توهم **قوله** في الواجبات اي  
كان يدل احدهما على وجوب شئ ويدل الاخر على وجوب غير  
**قوله** لظهور ان لمساواة بينهما اي في دلتاهما  
وان كانتا باقتضائيه قاله شيخ الاسلام **قوله** وهذا اي  
حكم تعادل القطعي والظني الذي ذكره المصنف في شرح  
المزاج وهو قوله لظهور ان لمساواة اي وهذا هو  
كلام ابن الحاجب الذي بعده غاية الامر ان احدهما قد  
تخلف فيه الدلالة دون الاخر **قوله** في النقليين اي  
الخالطين عن النسخ **قوله** كما تمه المصنف اي تمم هذا التعليل  
المذكور بقوله اي عند القطع باليقين **قوله** فهو في غير  
النقليين اي فلا يخالف بين كلام المصنف وكلام ابن الحاجب  
**قوله** فلا دلالة الحق ان دلالة الظني باقية غايته  
الامر ان المدلول تخلف عن الدليل وهذا لا يخرج عن  
دلالة اذ حاصل الدلالة كون الشئ بما لا يلزم من العلم  
به العلم بشئ اخر وهو موجود هنا **قوله** متعاقبات  
الملك بالتعاقب المتتابع لم يقيده الفورية **قوله** اي  
المستمر اي المحول به وأشار بذلك الى توجيه الحضرة والا

منه او انفسه في العلم

قال اول ايضا **قوله** ثم قال ابو حامد مخالف الى حنيفه  
ارجح من موافقة الخ الظاهر ان غير اي حنيفه كما لك  
مفله ثم انظر فيما اذا وافق بقضا كاي حنيفه وخالف بقضا  
كما لك فان المصنف والمصنف لم يتوقفا لذكر ولا اشكال فيه  
على طريق المصنف من ان الترجيح بالنظر لا هو ظاهر بخلافه  
على طريق اي حامد والقفال لوجود كل من المخالفين  
المقتضية انه انما خالفه لدليل والموافقة المقتضية  
للقوة بتعدد القائلين كل من القولين فلا ينبغي ترجيح  
احدهما بواحدة منها لوجود دلتاهما الاخر فلا ينبغي على هذين  
الطريقين ح الم ترجيح بالنظر ثم ان زاد عدد قائل الاخر  
ايحه على طريق القفال ترجيح ما زاد عدد قائله واما على  
طريق اي حامد فيجمل ذلك ويحتمل عكسه لانه يعتبر المخالف  
ويشترط في العكس كثر والترجيح بالنظر لوجود المخالفين في  
الجانبين وان تقاوتا فيهما فله ترجيحهما فليتمل سهم  
**قوله** فما اقتضى اي في القول الذي اقتضى النظر ترجحه  
هو الرابع سواء كان موافق قول اي حنيفه او مخالفه **قوله**  
فان وقف فالوقف اي فان وقف النظر عن الترجيح فالوقف  
قال الشهاب هلا قيل بالتحخير بينهما كتطيره الا في المادلية  
فيما لو ورد نصان متقاربان بان عتب احدهما الاخر ولم  
يكن النسخ وجوابه ان المجتهد لا يدرى الاقوال على وجه  
التحخير بينهما في شئ من الصور بل لا يدرى ابد المصنف  
وجه يعين احدهما بغيره في الواقع فلا يسوق التحخير للعلم  
بعدم دهايه اليه **قوله** لانه جعل قوله يقال عليه فرق بين



القول الجعلي والقول الحقيقي **قوله** ومن معاً رخصة  
نص أو مثاله أن يقول مثلاً بأجل في النبذ وأحرمة في  
الخبر فقد نرى في كل من هاتين المسئلتين المتشابهتين  
على حكم مخالف الحكم الذي نرى عليه في الأخرى **قوله** وفي  
اختلاف المصالح أو فيه تساؤل إذا طرق بين القولين  
المذكورة لا الاختلاف وإن كان لازماً لها **قوله** ففهم من  
يقرر النصيب أو أي كان يقرر في المثالية الحرة في الخبر  
والحل في النبذ وقوله ومنهم من يخرج من كل منهما  
في الأخرى أي فيصير في كل من الخبر والنبذ قولان منفصلين  
ويخرج من الآخر إليه فالحكم فيه نص بالحكمة وقوله يخرج  
بالحل منقول من النص الذي في النبذ والنبذ فيه  
نص بالحل وقوله يخرج بالحكمة منقول إليه من الخبر **قوله**  
تقوية أحد الطرفين أي الدليلين الظاهريين **قوله**  
بوجه مما سيأتي أي تفصيلاً وإجمالاً بدليل قوله آخر  
الباب والمرجح أن يخصر ومثلاً غلبة الظن فاندفع  
قول الكمال أن قول الم بوجه مما سيأتي قبله مضمناً لا  
مخالفه إذ يقتضي أن لا ترجح الإجمالي من وجوه الترجيح  
وليس كذلك فإن المرححات ليست مخصصة كما صرح به المصنف  
قبيل الكتاب السابع وكان مبني اعتراض الكمال المذكور  
على قول الم مما سيأتي على الم في تفصيلاً فقط مع أنه  
لا يعنى إليه بل المراد أنهم من ذلك كما علمت **قوله** فيكون راجحاً  
قائداً ذكره التوطئة لما بعده ليظهر رتباً طبعاً قبله  
**قوله** فلا يجب العمل به صواباً العبارة فلا يجوز العمل به

ليوافق

ليوافق قوله فلا يعمل به أحد منهما وحي فيكون المستثنى  
منقطعاً إذ الترجيح بالظن لا يعد ترجيحاً عند القاضي  
**قوله** لعدم التعارض بينهما بالتشبيه نظر لكل دليلين  
متعارضين وفي نسخة بينهما أي القطعيات وهي أحسن  
**قوله** والمتأخرنا شيخ قال الشهاب هو راجع إلى بيان شأن  
العقلية ورجوعه إلى ما ذكره مؤلف من ما ذكره المحققان  
لكنه كما لا يخفى خلاف المفهوم من صنيع الم حيث اقتصر على  
إطلاق المصنفين المتعارضين القطعيات وصور قوله والمتأخر  
بقوله من النصيب المتعارضين فإن السابق إلى الفهم  
من ذلك صرف الكلام عن خصوص القطعيات وفرض الكلام  
في غيرها أو في العامة فليست **قوله** وإن نقل المتأخر هكذا  
في بعض النسخ بصيغة المضدروهي وأصح وتبع بعضها  
بصيغة اسم الفاعل فتحتاج إلى تقدير معناه أي تأخر المتأخر  
ويكون أظهر رأي في محل الإصرار **قوله** لأن دوامة أي دوامة  
المتقدم والمعنى أن الذي يرجع بالمؤخر إنما هو دوامة  
والاستمرار ودوامة منقطع به فلم يلزم انقطاع  
المتواتر بالأحاد لأن الدوام غير متواتر **قوله** في بعض النسخ  
أي وهو صورة ما إذا كانا متواترين ونقلنا خرافة مما  
بالأحاد **قوله** فإذا أكثر أي كثر موافقات أحد الدليلين  
والأفاد ليل الواحد لا يتكرر بكثرة الدلالة وظاهر كلام الم  
أن الترجيح للدليل مع أنه للمدلول فيما إذا تعارض قولان  
للجهل وكان ما يدل على أحد القولين أكثر مما يدل على الآخر  
**قوله** بموافق أي بدليل موافق ولو واحد فيكون المراد بكثرة



الادلة في المتن ما زاد على الواحد **قوله** كالسنتين ايت  
 فان كثرة عدد احدي السنتين لا يغيدها قوة على الاخرى  
 الاقل عددا منها **قوله** وان العمل بالمتعارضين ولو من وجه  
 اولى المراد بالاولوية الوجوب وقد يقال لو قدم هذا  
 البحث على الذي قبله كان اولى لان الترجيح بالمادة وكثرة  
 الرواة انما يكون اذا تعذر الجمع وقوله ولو من وجه  
 الاول وفيه حاله ولو زائدة **قوله** بترجيح الاخر عليه متعلق  
 بالغا والباستبسية فان ترجيح احد ما سبب في الغا الاخر  
**قوله** فقد ظهر بضم الطاء وفتحها **قوله** فان العمل بهما من وجه  
 اولى من هذه العبارة في غاية الاستقامة دون المتين  
 بالغاية لان العمل بالمتعارضين من كل وجه الصادق به  
 الغاية لا ترجيح فيه أصلا **قوله** على انه اي معاذ رضي الله  
 عنه واليه يعود ضمير يقضي **قوله** ورأى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عطف على قوله انه يقضي وفي نسخة ورضي  
 بلفظ الماضي وكل صحيح **قوله** مثاله اي مثال المتعارض  
 او مثال الجمع بين المتعارضين **قوله** فتاسخ للمقدم ايت  
 حيث كان مدلول المتقدم قابلا للفتخ **قوله** راجع الى  
 غيرهما اي الى دليل ثالث غيرهما مناف لما قام به مرجح **قوله**  
 ان تعذر الجمع لا يخفى ان قوله فان تعذر العمل في معنى  
 تعذر الجمع لان معنى تعذر العمل بهما ان لا يمكن الجمع بينهما  
 مطلقا وقد جعل مقسما لما بعده من قوله وعلم المتأخر ومما  
 عطف عليه فصار التقدير فان تعذر العمل وتفاوتا لا يخفى  
 ان تعذر الجمع وحاصل هذا فان تعذر الجمع فالخير لا نت

تعذر

تعذر العمل بمعنى تعذر الجمع كما تقر روح فلا وجه لذكر  
 قوله ان تعذر الجمع ويمكن الجواب بان مبني هذا الاعتراض  
 على جعل قوله وان تقادنا في حيز قوله فان تعذر فيكون  
 معطوفا على قوله وعلم المتأخر مع ان ذلك ليس بلازم  
 يجوز ان يكون معطوفا على جملة قوله فان تعذر او حينئذ  
 لا يكون في حيز التعذر ولا يكون تقديم ما تقدم فان قيل  
 فصلا جعله في حيز التعذر حتى يستغنى عن التصريح بشرط  
 تعذر الجمع فانه اخضر قلنا لعله اراد ان يكتب ذلك توطئة  
 للاهتمام بالمقترح بالسروط لئلا يغفل عنها سم قلت  
 لا يخفى ما في جوابه من التعتسف بارتكاب خلاف الظاهر  
 من العبارة **قوله** وان جعل التاريخ مقابل لقوله  
 وعلم المتأخر **قوله** بان يقبله اي بان يكونا من العقائد  
**قوله** هذا كله اشارة الى ما ذكر من قوله فان تعذر وعلم  
 الى هنا **قوله** فان كان احدهما معدوما قال او مطلقا اذ  
 سبق ايضا ان المطلق يحد على المقيد اللهم الا ان يريد  
 بالاعم ما يشمل اعم عما يبدل فيشمل المطلق قاله سم  
**قوله** للجهل قديبه لانه الذي يجتمع بالامارات التي يوحى  
 الترجيح **قوله** لقلة احتمال الخط مع واحد من امرين بالنسبة  
 الى مقابلة ما هي لقلة احتمال النسيان والاشتباه عند قلة  
 التماسك والتميز الرواة الفقيه بين ما يجوز اجراؤه على ظاهره  
 وما لا يجوز بخلاف غيره والعارف باللغة لكونه اذرى بمواقع التماسك  
 يقل احتمال الخط منه بالنسبة الى من ليس كذلك والعالم بالعربية  
 يحفظ عن مواقع الزلل في العبارة فيقل لذلك احتمال في فهم



مَعْنَاهَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ قَرَّرَهُ بَعْضُهُمْ **قَوْلُهُ** بَيِّنَاتٌ  
 يَكُونُ حَسَنَ الْمَعْتَقَادِ قَالَ الشَّهَابُ هَذَا اخْتِصَافٌ مِنْ عَدَمِ الْبِدْعَةِ  
 هُوَ وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِالْبِدْعَةِ الْبِدْعَةُ فِي الْمَعْتَقَادِ لَا مُطْلَقًا  
 الْبِدْعَةُ وَهِيَ الْخُرُوجُ عَنِ السَّنَةِ وَلَوْ فِي قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ **قَوْلُهُ**  
 أَوْ أَكْثَرُ مَرْكَبَيْنِ لَفُظٌ مَرْكَبَيْنِ بَيِّنًا وَاحِدَةً سَاكِنَةً لِأَنَّ الْفَرْقَ  
 حُذِفَتْ لِأَجْلِ الْجَمْعِ قَالَ فِي الْخَالِصَةِ وَأَخَذَ مِنَ الْمَقْصُودِ يَجْمَعُ  
 عَلَى خَدِّ الْمَشْنِيِّ مَا بِهِ تَكْمِلًا **قَوْلُهُ** وَصَرَّحَ التَّزْكِيَّةُ بِالرَّفْعِ عَطْفٌ  
 عَلَى الْمَجْرُورِ وَالْوَاقِعُ نَائِبًا عَنِ الْفَاعِلِ لِيَرْجَعَ وَيَصِحَّ جَوْهَرُهُ عَلَى مَذْهَبِ  
 الْجَحَّازِ وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِيمَا عَطْفٌ عَلَيْهِ **قَوْلُهُ** لِأَنَّ الْحُكْمَ وَالْعِلَّةَ  
 يَبْنِيَانِ عَلَى الظَّاهِرِ قَالَ الشَّهَابُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا يُفِيدُ أَنَّ  
 مَعْنَى قَوْلِهِ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّ يَكُونُ الشَّخْصُ حَكَمًا بِشَهَادَتِهِ أَوْ عَمَلًا بِرَوَايَتِهِ  
 مِنْ غَيْرِ وَقُفُوفٍ مِمَّا عَلَى لِقَاضِيهِ الْأَمْرُ كَانَ ذَلِكَ يُعَدُّ تَزْكِيَّةً لَهُ  
 أَمْ لَا وَإِذَا كَانَ مِنْ صَرَّحَ بِتَزْكِيَّتِهِ مُقَدِّمًا عَلَى مَا هَذَا شَأْنُهُ فَلْيُقَدِّمِ  
 عَلَى مَا عِلْمُ الْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِ وَالْعَمَلِ بِرَوَايَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَزْكِيَّةٍ بِالْمَقُولِ بَلْ  
 يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنْ حَكَمِ بِشَهَادَتِهِ وَعَمَلِ بِرَوَايَتِهِ فِي الْجُمْلَةِ مُقَدِّمًا  
 عَلَى هَذَا أَيْضًا وَهُوَ ظَاهِرٌ مِنْ **قَوْلِهِ** وَذَكَرَ السَّيِّبُ الْمُرَادَ السَّبَبَ  
 مَا لَا جُلْدَ ذَكَرَ الْمَتْنِ لِأَعْلَى الْحُكْمِ كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا **قَوْلُهُ** وَالتَّعْوِيلُ  
 عَلَى الْخَفِظِ دُونَ الْكِتَابَةِ هَذَا غَيْرُ مَكْرُومٍ مَعَ قَوْلِهِ الْمَارُّ وَحِفْظُ  
 الْمُرُويِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بَيِّنَاتٌ هَذَا عَلَى مَا مَوَالِ الشَّانِ وَالْعَادَةِ  
 مِنْ غَيْرِ اِطِّلَاعٍ عَلَى الْحَالِ فِي هَذَا الْمُرُويِ الْمَعْنَى بِخُصُوصِهِ خِلَافَ  
 الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ مَفْرُوضٌ فِي مَرْوِيٍّ مُعَيَّنٍ مُخْصُوصٍ وَإِنْ أَخَذَ عَمَّا  
 رَوَاهُ عَنْ حِفْظِ الْآخَرِ عَنْ كِتَابَتِهِ سَمَّيَ **قَوْلُهُ** وَظَاهُورُ طَرِيقِ رَوَايَتِهِ  
 أَيْ وَضُوحُ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ **قَوْلُهُ** فَيُقَدِّمُ الْمُسَمَّوعُ أَيْ الْخَبَرُ

له على رأي الجليل في الأصول  
 لا يجوز أن يكون  
 أخذ من حيث هو  
 سبب في قوله والمستعمل على زيادته

المسموع

الْمُسَمَّوعُ عَلَى الْخَبَرِ الْمَجَازِ **قَوْلُهُ** فِي الثَّانِي نَعْتَ لِلْخَلَلِ أَيْ  
 الْخَلَلِ الْكَائِنِ فِي الثَّانِي **قَوْلُهُ** لِأَنَّهُ اضْطَبَّ مَهَيَّاتِ الْجُمْلَةِ أَيْ  
 لَا بِالْمُتَطَوَّلِ كُلِّ فَرْدٍ فَرْدًا قَالَ سَمَّيَ وَأَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ  
 وَذَكَرَ قَوْلَهُ الْوَاقِعُ وَصَاحِبُ الْوَاقِعَةِ أَوْ بَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ  
 مُتَعَارِضَانِ فِي تَقْدِيمِ الذِّكْرِ عَلَى الْمُنْتَهَى صَاحِبَةِ الْوَاقِعَةِ إِذَا  
 بَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِه فَالْأَوَّلُ خَاصٌّ بِتَقْدِيمِ الذِّكْرِ  
 عَلَى الْمُنْتَهَى عَامًّا يَكُونُ الْمُنْتَهَى صَاحِبَةَ الْوَاقِعَةِ أَوَّلًا وَالْآخِرُ  
 خَاصٌّ يَكُونُ الْمَقْدَمُ صَاحِبَ الْوَاقِعَةِ عَامًّا يَكُونُ ذَكَرًا أَوْ  
 أُنْثَى فَإِنْ خُصَّ عُمُومٌ كُلُّهُمَا بِخُصُوصٍ الْوَاقِعَةِ تَعَارُضًا يَكُونُ  
 الْمُنْتَهَى صَاحِبَةَ الْوَاقِعَةِ إِذَا قَضِيَتْ تَخْصِيصُ عُمُومِ الْقَوْلِ  
 بِخُصُوصِ الثَّانِي تَقْدِيمُهَا عَلَى الذِّكْرِ وَقَضِيَتْ تَخْصِيصُ عُمُومِ  
 الثَّانِي بِخُصُوصِ الْأَوَّلِ تَقْدِيمُ الذِّكْرِ عَلَيْهَا وَقَضِيَتْ تَخْصِيصُ  
 الْوَاقِعَةِ بِخُصُوصِ خَبَرِ الْأُنْثَى إِذَا كَانَتْ صَاحِبَةَ الْوَاقِعَةِ  
 عَلَى الذِّكْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ **قَوْلُهُ** وَاضْطَبَّ خَبَرَ الذِّكْرِ إِذَا حَاصِلُهُ  
 أَنَّ الْجُلُوسَ لَا وَجُودَ لَهُ الْوَاقِعَةُ فِيهِمْ أَفْرَادُهُ فَلَا تَرَاهُ فِي الْأَضْطَبَّةِ  
 إِلَّا إِذَا وَجَدَتْ فِي الْأَفْرَادِ وَالظُّهُورُ فِيهَا لَا الضُّبُاطَ لَهُ إِذَا  
 كَثُرَ مِنَ النِّسَاءِ اضْطَبَّ مِنْ كَثَرِ الرِّجَالِ فَلَا تَقْدِيمُ بِالذِّكْرِ  
 وَقَدْ عَيَّنَ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَغْلَبُ كُنْطَايِرُهُ وَقَدْ اسْتَأْثَرَ  
 لَذَلِكَ الشَّيْءَ بِقَوْلِهِ فِي الْجُمْلَةِ **قَوْلُهُ** أَيْ خَبَرُ خَبَرَاتِ الْأَحَادِ أَيْ  
 حَيْثُ وَجَدَتْ فِي جَمِيعِ الْأَحَادِ لَا فِي بَعْضِهَا وَقَوْلُهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ  
 أَيْ لَيْسَتْ مُوجُودَةً فِي الْجَمِيعِ لَوْجُودِ الْأَضْطَبَّةِ فِي بَعْضِ النِّسَاءِ  
 دُونَ بَعْضِ الرِّجَالِ **قَوْلُهُ** وَابْنُ الْحَاجِبِ جَزَمَ بِهَذَا أَيْ جَزَمَ

Copy

ng

rsity



بتقديم خبر متقدم الا سلام في الترجيح بحسب الراوي  
 لما مر في التعليل من كون متقدم الا سلام اشد تحرزا  
 لكونه متناصلا في الا سلام فيطلع من امور الا سلام على  
 ما لم يطلع عليه متاخر الا سلام وقوله وما قبله اي وجزم  
 بما قبله وهو تقديم خبر متقدم متاخر الا سلام في الترجيح  
 بحسب المروي لما مر في التعليل من ان تاخر الا سلام قرينة  
 ظاهرة في تاخر مرويه في الكتاب عن مروي متقدم الا سلام  
 والحاصل ان متقدم الا سلام وان كان اعلى من متاخره  
 شرفا ورتبة الا ان ذلك لا يستلزم تقدم مرويه على مرويه  
 لما ذكر من القرينة الخارجية المشوة بنسخ مروي بمروي  
 متاخر الا سلام **قوله** كما قيل اي كما قاله ابن الحاجب المصنف  
 ثم مختصرا ابن الحاجب **قوله** المقبول اي وهو مدلس السند  
 واحترز بذلك عن مدلس المتن فانه لا يقبل اصلا كما مر  
**قوله** لان صاحبها يتطرق اليه الخلل عبارة الاستثنوي بسبب  
 مرجوحية ان صاحب الاسمي يكثر استنباطا هذه بغيره من ليس  
 بعدل بان يكون هناك غير عدل لسمي باحد اسميه فاذا كانت  
 اسمه واحدا قل احتمال اللبس وفيها اشعار بان الكلام اذا  
 لم يتحقق ان المروي عنه هو صاحب الاسمي العدل اما اذا  
 تحقق انه هو بحيث زال الاستنباط والاحتمال لاسا فلا  
 يكون خبره مرصوحا اذ لا معنى لذلك للقطع بانتفاء المحذور  
 وانقطاع الاحتمال ووجهه وقول الشبان يتركه ضعيف  
 اي باحتمال ان يشاركه ضعيف فلا يشترط تحقق المشارك  
 بل احتمال وجوده كاف فان تبين انتفاؤه فالوجه انه

لا يقدم

لا يقدم خبر ذي الاسمين سم **قوله** وصاحب الواقعة  
 الواو بمعنى اولان الشرط اخذها اي المبطل ومناجب  
 الواقعة لا مجموعها **قوله** بسرف يوزن كقف موضع قرب  
 مكة **قوله** وراويا باللفظ قد يتوهم اشكاله مع قوليه  
 السابق ولوروي المصوح باللفظ وط الشكال لان هذا  
 مفروض في مجرد تعارض رواية اللفظ ورواية المعنى  
 دون امراض فتقدم رواية اللفظ وذلك مفروض فيها  
 اذا تعارضت فتقدم رواية اللفظ واذ كان مفروض فيها  
 فيقدم فتقدم الراوي او غيره مما ذكره وان كانت الرواية  
 مع ذلك بالمعنى على ما يقابلها وان كانت الرواية معك  
 باللفظ وطريق ذلك ان هذا مخصوص بذاك لانها من  
 قبيل العام والخاص سم **قوله** وكون الخبر لم ينكره اوقات  
 قيل لم قدر لفظ الكون هنا دون ما قبله قلنا لدفع توهم  
 ان قوله ولم ينكره قيد في قوله وراويا الخ وقوله راوي  
 الحاصل اي شيخ الراوي فالصنف بيانته كما سيذكر في التمهيد  
 وهذا امر صريح لا ساقط لما مر من ان انكار المصنف للمروي  
 لا يسقطه **قوله** من اضافته الاعم الى المخصص ليعلم صدق  
 الراوي بالاصيل والوزع ونظيره ذلك مشهد الجامع فان اجماع  
 مخصوص بما تقدم فيه الجمعة والمسجد اعم من ذلك **قوله** وهي  
 نادرة اي في الاستعمال فلا يتبادر الذهن اليها لندرتها  
 بالقبلة للاضافة الحقيقية **قوله** لروايتها صلبة المصنف  
 والراوي **قوله** وكونه في الصنفين اي في كل منهما اولى احدا  
 اخذ من التعليل **قوله** لان القول اقوى في الدلالة على

لا يقدم



التشريع من الفعل اي لاحتمال الفعل اختصا صبه  
 صلى الله عليه وسلم والفعل اقوى من التفسير لان التفسير  
 بطرقه من الاحتمال ما لا يطرق الفعل ومن منا اختلف  
 في دلالة التفسير على التشريع دون الفعل **قوله** والمتمثل  
 على زيادة اني تقدم في باب الاجماع ان المأخذ باقل ما قيل  
 حق وفي هذا ما لا فاضل **قوله** والمدني ما ورد بعد  
 الهجرة اي ولو صدر عن الشارع بغير المدينة وهذا احسن  
 من قول بعضهم ان الملك ما نزل بمكة والمدني ما نزل  
 بالمدينة لانه يجوز الى ما عدا ما يحاق القليل بالكثير بخلاف  
 الاول **قوله** والمسلم يعلو شأن النبي صلى الله عليه وسلم ان  
 لان شأنه صلى الله عليه وسلم لم يزل في ازدياد وتجدد على  
 الدوام لما اشهر بجلوسه فهو مستأخر **قوله** مثاله حديث  
 البخاري من بدل دينه فاقتلوه اوافق حديث المولى عاصم  
 في الرجال والنساء خاص باهل الردة مقرون بعلته القتل  
 ومي تبديل الدين فجمع على الثاني الخاص بالنساء العام  
 في الحربيات والمتردات لعذر الاول بعلته الحكم دون الثاني  
 وقد يستشكل هذا اعني قوله والمذكور فيه الحكم مع العلم به  
 قوله المي والنهر على الامر لان بينهما عمومًا وخصوصًا وجه  
 فان خص عموم كل بخصوص المأخذ تعارض في الامر والنهي اذا  
 كان الامر مع العلة كانه المثال اعني قول الله مثاله حديث  
 البخاري من بدل دينه فاقتلوه بان كلام المصنف في كل واحد  
 من المذكورات بالنظر لمجرد مقابلته من حيث انه مقابلة وما  
 ذكر من باب تعارض اثنين من المذكورات وليس كلامه فيه قاله

تساوى بين الجواب  
 بانه غير راجع للاختلاف  
 الاول

سم **قوله** فحملنا الفاء فيه على الحربيات كما يقال هذا جضع  
 بينهما يحمل كل منهما على غير ما حمل عليه المصنف في قوله العمل بهما  
 والكلام في الترجيح الذي هو افعال احدهما والغاى المأخذ  
 لا فاضل في هذا ممنوع وذلك لان بين المأخذ وعموم ما  
 ولو خصصنا عموم كل منهما بخصوص المأخذ تعارض في المتردات  
 فحملنا الاول حيث حملنا بقوله المتردات التي في الثاني  
 على منع قتلها ولزم من هذا الترجيح قصر الثاني على الحربيات  
 فعلاسا ويحمل الثاني على الحربيات الى تقديم المأخذ عليه  
 في المتردات التي تعارض فيها والمأخذ ان التعارض بينهما  
 ليس المي المتردات وقد الغينا الثاني بالنسبة اليها فقد  
 اعلمنا احدهما والغينا المأخذ بالنسبة لما تعارضت فيه  
 وذلك بوجوب الترجيح **قوله** فاشبه ان الحكم اذا  
 تقدم المأخذ ان يقول اذا كان الوصف ظاهر للنسبة  
 ركن النفس تقدم او تأخر والام تركن تقدم او تأخر اذا لاقى  
 بين او اقيم فاعشوا واعشوا اذا اقيم **قوله** وما كان  
 فيه تهديد مثاله حديث البخاري عن عمار من صام يوم الشك  
 فقد عصا ابا القاسم فهو لتضمن التهديد مقدم على الحارث  
 الترييب في صوم النفل شيخ الاسلام **قوله** المي اهو  
 بتضمنها من ولها اي لدلالة بحسب الظاهر على تزويجها  
 نفسها وان احتمل تأويله انه لا يزوجه المولى المباد منها  
 بالقول بخلاف البكر فان سكوتها كاف في تقدير دلالة على  
 انها تزوج نفسها يقدم عليه الحديث الاول لما فيه من التأكيد  
 الدال على تقوية الحكم وتأكيده **قوله** اذ تدل عليه بالوضع الخ

Copyrighted material



فان قيل يدل على انه لا يدل عليه بالوضع وذلك بناء على  
كونه للوجود حقيقة كما هي عليه المعنى فيما مترقنا مرادة انها  
تدل بمجرد الوضع وهذا انما يدل بالقرينة مع الوضع ويحمل  
بناء على انه اي الباتية مجازية في الوجود فلا اشكال في  
**قوله** غير الشرطيتين اي واما الشرطيتان فقد مر حكمهما  
**قوله** فلا يمتلأ به اي احتمالا قريبا **قوله** واجمع الموقوف اي  
ويختلف اجمع الموقوف **قوله** فيبعد احتمال له فيه السادة  
الى ان قول المعنى لاحتماله العهد معناه احتمال اقوي لا مجرد  
الاحتمال والاقوي هو موجود في اجمع الموقوف **قوله** فيكون الاول  
اقوي اي يجمع دلالة بين الوضع وقصد المتكلم فيكون  
اقوي من الثاني والثالث ويستفاد من هذا ان الثالث  
اقوي من الثاني لوجود القصد فيه دون الثاني **قوله**  
بمخلاف المرافقة اي لان الحكم في المنطوق والمفهوم واحد  
نوعا اذ حرمة التافيف والقرب في اية الواو الذين نوعهما  
واحد وهو الايدى بخلاف المخالفة فان حكم المنطوق فيها  
غير حكم المفهوم نوعا فلما كان كناية قوله صلى الله عليه وسلم  
في الغنم السائمة زكاة **قوله** والناقل عن الاصل شروع في  
الترجيح بحسب المدلول وهو النوع الثالث من المبرجات  
وقد تقدم الاول وهو الترجيح بحسب حال الراوي والثاني  
هو الترجيح بحسب حال المروي **قوله** مثال ذلك حديثه الذي  
اي فالحديث الاول ناقل عن الاصل والثاني مؤخر فيقدم  
الاول عند الجمهور على الثاني لانه الاول من الزيادة على  
الاصل ويقدم الثاني على قول مخالف الجمهور **قوله** بصيغة

بفتح

بفتح البابوزن مرة **قوله** والمثبت على الثاني لا يقال  
هذا اي غني عما قبله وبالعكس لانا نقول المثبت قد  
يكون مقرا للاصل كالمثبت للطلاق والطلاق فانه  
مثبت للاصل لان الاصل عدم الزوجية والرقبة  
فيرجع ذلك الى ان هذا مستثنى من الاول قاله شيخنا  
الاشك في **قوله** لان الاصل عدمها هذا التعليل لا يخفى  
اذ الاصل في كل شيء عدمه قاله العلامة **قوله** وحكي ابن  
الحاج مع هذا اي القول الرابع وقوله عكسه اي  
باعتبار المستثنى كما اشار له الله بقوله اي يرجع المثبت  
لها على الثاني لهما **قوله** والذين على الامر المراد بالثاني  
الخطر وبالامر الايجاب كما يفيد كلام الله ويؤخذ منه  
ترجيح الخطر على الكراهة قاله شيخنا **قوله**  
والامر على المباحة قد يقال يعني عن هذا وعن قوله المرفوع  
والخطر على المباحة وقوله والذهب على المباح قوله السابق  
والناقل عن الاصل اذ في كل من الوجوب والخطر والذهب  
نقل عن الاصل بخلاف المباحة المقابلة لهذه الثلاثة فانها  
على وفق الاصل ويمكن ان يجاب بان افراد هذه الصور مع  
اندراجها فيما ذكر لا مميزات لها بخصوصيات كما يختلف فيها  
من القائلين بتقدم الناقل عن الاصل لمدارك خاصة سم  
**قوله** للاحتياط اي لان ذلك الفعل ان كان واجبا في تركه  
ضرورا ان كان مباحا فلا ضرر في تركه سم **قوله** لان الطلب  
به اي بلفظ الخبر وقوله لتحقيق وقوعه اقوي منهما اي من  
الطلب بهما اي بالامير والهي يعني ان الخبر لما كان مضمونا



محققا بدونه بخلاف الماشا كان الطلب اذا تضمنه  
الكبر اقوى من الطلب في المجرى والهي **قوله** واخطر على  
الاباحة اي وكذا على الكراهة كما صرح به المستوفى فانه  
قال الثاني انجز الدال على التحريم راجح على انجز الدال  
على الاباحة ثم قال والراد بالاباحة هنا جواز الفعل  
والتركه ليدخل فيه المكروه والمندوب والمباح المضطلم  
عليه لان التحريم مرجح على الكراهة كما ذكره ابن الحاجب  
**قوله** وقالها سوا قال الشيخ الاسلام لم يذكرها نظيره في  
تعارض الامر فيما مقرر والندب فيما ياتي مع الاباحة والتمسك  
بمحيطيه فيهما ويحمل خلافة **قوله** ولدفع اللوم في الثاني  
قال الشهاب هذا صريح في ان اللوم يثبت في المكروه وفيه  
نظرة قال سم وط موقع للنظر فانه يلام قطعا على المكروه  
غاية الامر ان اللوم عليه لا يصل الى المعاقبة واللوم لم يخص  
في المعاقبة بل هو اعم منها **قوله** وليس في هذا مع قوله  
قبل الامر على الاباحة ان قال الشيخ الاسلام لكن لا يخفى  
ان تقديم الاحيجاب على الاباحة معلوم من قوله والوجوب  
الى قوله على المباح ففي ذلك تكرار من هذا الوجه وقال  
سم يمكن ان يجاب بان عمله من ذلك بطريق اللزوم لانه  
تقديمه على الندب المتقدم على الاباحة يوجب تقديمه على  
عمل الاباحة ولا يستلزم ان المضطلم باللازم من التكرار  
القيح بل فيه تنبيه اذ قد يغفل عن ان المتقدم على المتقدم  
يتردد مقدم على ذلك الثاني ولا يخفى ضعف الجواب **قوله**  
ونافي الحد هذا كما مستثنى من تقدم المبيته ووجهه بامور

منها

منها ان الحديد رد بالسببية كما صرح بذلك في المنهاج  
والتعارض شبهة ومنها ما ذكره الله بقوله لما في المولى من  
الشير واعترضه الشهاب بان هذا موجود في الحظر والاباحة  
وقد يجاب بانه لو ظم مع هذا التوجيه نظر الشارع الى  
رد الحد وفيه نظرو بان من لازم الحد الضرر لانه  
عقوبة ولا بد بخلاف الخطر لانه ليس من لارفع العسر اذ قد  
يسهل الترك بلا مشقة خصوصا ان وافق الترك عزم  
النفيس كما يتفق في بعض المنهيات **قوله** لم فادته  
التاسيس انما لان الوجوب غير مستفاد من البراءة  
الصلية بخلاف النفي فانه مستفاد منها وجاب بان النفي  
الشريعي غير مستفاد منها **قوله** والمعقول معناه ان  
قد يستشكل كل تصور ذلك اذ لا يتصور التعارض  
الم عند اتحاد المتعلق اذ مع اختلافه لا تعارض كما هو ظاهر  
فاذا عقل المعنى من احد الجنبين صار مقعولا مطلقا  
فلا يتصور ان يكون مقعولا في احداهما غير مقعول في الاخر  
وقد يجاب بانه يتصور ذلك بخلافه يقال لا يلزم زيدا  
في حالة كذا الم كذا او يذ كراما مقعول المعنى ولا يلزم  
زيدا في حالة كذا يعني الحالة المذكورة الم كذا ويذكر  
سبا اخر غير مقعول المعنى فليست **قوله** والوضعي  
على التكلفي ولا يستشكل تصوير ذلك فان التعارض  
فرع اتحاد المتعلق فكيف مع اتحاده يكون احد الحكيم  
وضعيًا والاخر تكليفيًا وقد يصور بخلافه يدل احد  
الجنبين مثلاً على كون شيء شرطاً لكذا مثلاً والخبر المخر



على أنه من فعله في كل حالة قاله **قوله** بخلاف الثاني  
أي فإنه يتوقف مع ذلك على التكليف **قوله** والموافق  
دليلا آخر هذا شروع في الترجيح بحسب أمور خارجية  
وهو النوع الرابع من فوائد أنواع الترجيح **قوله** وكذا  
الموافق مرسلا أو صحابيا أو أهل المدينة أو الأكثر  
تعارضت هذه الأمور فينتج أن يقدم عندنا الثاني في موافق  
المرسل على موافق الصحابي لأن المرسل عنده أقوى دليل  
أنه أجتنب به إذا عارضه مسند أو غيره مما تقدم ولم يجتمع  
بقوله مطلقا وإن يقدم عمل الأكثر على عمل أهل المدينة  
وأما غير الثاني فمن يجتمع بالمرسل مطلقا ويقول الصحابي  
فينتج أن يقدم عنده المرسل ثم قال الصحابي لأن المرسل  
حجة عنده مطلقا وأقوى من قول الصحابي لأن المرسل  
حجة عنده مطلقا وأقوى من قول الصحابي كما لا يخفى  
قلت إجماري على مذهبه بتقديم الموافق عمل أهل المدينة  
**قوله** وقيل له إن يخالفهما معا في الحلال والحرام أي  
قال سمع أقول فيه أمران الأول أنه يؤجبت صفة القول  
الأول الذي صححه المصنف فرض المسئلة لأن فرض المسئلة  
يعني أن أحد الخبرين واقعة صحابي والآخر لم يوافق صحابي  
بدليل قول الله تعالى ما لم يوافق واحدكما ذكر ومقتضى  
هذا القيل المذكور سنات الأول الصحيح بتقديم موافق  
الصحابي وإن كان أحد الشيخين وقضا لهما معا إذا مع أنه  
إذا خالف معا كان أعين معا إذا موافقا للقول الآخر  
فيكون كل خبر واقعة صحابي وذلك لأن فرض المسئلة

وثانيهما

وثانيهما أنه أفصح فيه أنه إذا خالف أحد الشيخين  
معا إذا خالف بغير رضا أو يقدم موافق معا إذا خالف  
أن المراد الثاني وهو المفهوم من قوله لأن الخالف لهما ميزة  
النقص لظهور أن المميز يرجح قلت لا شك أن حاصل  
القول الأول الأصح أن الخبرين المتعارضين إذا كانت  
أحدهما موافقا لقول صحابي فإنه يرجح بتلك الموافقة على  
الآخر الذي لم يوافق صحابيا أصلا والمفهوم منه أنه لو كان  
كل منهما موافقا لقول صحابي لم يكن الترجيح المذكور فيضار  
إلى ترجيح آخران وجدوا لا يعارضهما بغير موضع هذا  
القول كونه أحد الخبرين موافقا للصحابي والآخر موافق  
صحابي أصلا كما قدمنا وحاصل القول الثالث أن الخبرين  
المتعارضين في باب من أبواب الفقه ميز النقص أحد الصحابة  
بمعرفته فأتى ما وافق ذلك الصحابي يرجح على ما لم يوافق  
سواء وافق صحابيا آخر أو لم يوافق صحابيا أصلا وحاصل  
الرابع أن الخبرين المتعارضين يرجح كل منهما ما وافق قول  
أحد الشيخين على ما لم يوافق سواء وافق قول صحابي  
آخر أيضا أو لا وسواء كان الصحابي الذي وافقه  
ذلك الخبر المرجوح مثل معاذ من ميز بمعرفة ما تعارض  
فيه ذلك الخبر أو غيره فوضع هذين القولين فيما  
إذا كان أحد الخبرين المتعارضين موافقا للقول صحابي  
مخصوصا والآخر أعين من أن يوافق صحابيا آخر أو لم يوافق  
صحابيا أصلا ولا يخفى أنه على القول الثالث يرجح ما وافق  
مخو معا إذا كان الآخر موافقا لأحد الشيخين ولا يخفى

Copy

ing

ersity



ايضا ان الموضوع هو تقارض الخبرين مطلقا وهو  
محل البحث في الباب ويصور الخبران في كل محل بما يناسبه  
وقضية القول بترجيح موافق احد الشيخين بشرط عدم  
مخالفة مثل معاذ ان ما وافق معاذ او مثله مقدم على  
موافق الشيخين اذا علمت ذلك علمت سقوط ما قاله سيم  
جملة لان فرض المسئلة ان يقال عليه ان اردت  
فرض المسئلة على القول الاول فسلم ولا يصحنا ذلك  
وان اردت موضوع البحث وهو الظاهر من كلامه  
لمنوع منعا واضحا وقوله بدليل قول الله ان قلنا انما  
يدل على ان موضوع المسئلة على القول الاول ما ذكرناه  
مسلم قوله وبقتضى هذا القيل المذكور معنا ان الاول  
المصح ان قلنا ممنوع قطعاً ان مقتضاه ذلك ان موضوع  
الاول ان الموافق لقول صحابي احد الخبرين والآخر لم  
يوافق قول صحابي اضلا وهو مبني على ما توهمه من ان  
موضوع القول الاول هو موضوع بعية الاقوال وهو  
توهم فاسيد بن عيسى مثله قوله وثانها انه لا افساح فيه  
الخوفه ان كلام الله كالصريح فيه تقديم موافق معاذ  
فلا حاجة لاستظهاره فليتامل **قوله** قال الشافعي ان  
قال سم قول فيه امر ان الاول ان قضية هذا المنقول عند  
الشافعي والاطلاق تقديم كل من زيد فعاذ فعلى في التواتر  
على غيره وان تعدد او كان الشيخين بل او كان بعية  
الصحابية وتقدم معاذ فعلى في غير الفرائض على غيرهم  
وان تعدد وكان الشيخين وبعية الصحابة وفيه وقفة

اذا  
ب

اذا كان الخبر في السنين بعية الصحابة او نحوها  
والثاني ان شيخ الاسلام صور ذلك بما اذا وافق كل  
من الدليلين صحابيا وقد ميز النص احد الصحابين فيما  
فيه الموافقة من ابواب الفقه قال فمذهبه غير المسئلة  
السابقة قلت الظاهر انه على هذا القول ان وافق من  
ذكر مقدم على موافق غيره وان كان ذلك الغير بعية الصحابة  
ولا محذور في ذلك لوجود النص المميز لذكر المفيد  
تقديمه على الغير مطلقا فلا محل لوقفه واما قاله شيخ  
الاسلام من فرض الغير المذكور صحابيا واحدا فالظاهر  
انه فرض مثال قصده بيان ان موضوع هذه المسئلة غير  
موضوع المسئلة السابقة ثم هو يرد على اسم اعراضه المتقدم  
باختلاف الموضوع في غير القول الاول **قوله** يعني ان  
ايضا ما اشار له ان علم الحلال والحرام وعلم القضاء  
المنسوب اولها المعاد وثانها لعل كل منهما عام في  
الفرائض وغيرها ومعرفة الفرائض المنسوبة لزيد  
خاص فخص به العام جمعاً بين الدليلين فيكون زيد  
اعلم بالفرائض من جميع الصحابة ويكون معاذ وعلى اعلم  
بغير الفرائض من زيد وبالفرائض وغيرهما من بعية  
الصحابة واللفظ في علم الحلال والحرام في معاذ اوضح  
منه في علي اذ قوله صلى الله عليه وسلم اعلمكم بالحلال  
والحرام معاذ موضح بوصفه بالاعلمية بذلك بخلاف  
قوله افصاكم علي فانه مستلزم وصفه بذلك اذ يلزم من  
كونه اقضى ان يكون اعلم بالحلال والحرام فيكون معاذ

Copy ing S ersity



مقدمات على ما ذكر **قوله** لترتيبهم خبر لقوله وذكروا  
 على انه ان كان على صيغة الفعل الماضي **قوله** والجماع على  
 التثنية هذا اختيارا من انواع الترجيح وهو الترجيح بالجماع  
 وذكر منه ختسا **قوله** والجماع الصواب على اجماع غيرهم يعني  
 اذا نقل اجماعات متعارضة يجب ان لا يقدم اجماع  
 الصواب على اجماع غيرهم واما تحقق اجماعين متعارضين  
 فلا يمكن ان يترك الاول صرام ففرض التقارن بينهما لا يمكن  
 سماعا لهذا الثاني بل كانه على ذلك بعض المحققين  
 تقرير **قوله** لضعف الثاني بالخلاف في حجية جواب  
 عما يقال ان الترجيح بموافقة العوام بناقضة ما قدمه  
 اول الاجماع من انه لا يجب بموافقة العوام في حجية  
 الجماع وان لم يسلم المصالح خلاف فان حقيقه اياه لا يمنع  
 التفرع عليه على رأي من اثبت واجاب بعضهم بان  
 يكفي في الترجيح بالثني القول به في الجملة ثم ان قوله  
 والجماع الكل على ما خالف فيه العوام قال سم بموظاهر  
 عند استوائهما في الرتبة بان يكونا سكوتيين او غير  
 سكوتيين لكنهما ظنيان اما لو اختلفا رتبة بان يكون  
 اجماع الكل سكوتيا وما خالف فيه العوام غير سكوتي لكنه  
 ظني فالظاهر تقديم الاول نظرا لاحتمال السكوتي  
 بخلاف الصحيح ويجوز موافقة العوام خصوصا وقد  
 تفرع في ثبوت القول باعتبار موافقة المزية  
 الصحيح فلا يبعد تقديم الثاني **قوله** والجماع المنفرد  
 عصره الى هذا اظهرا الاستويار رتبة كان كاشا

سكوتيين

سكوتيين او صريحين ظنيين فلو كان المنفرد عصره  
 سكوتيا والآخر صريحا في تقديم الاول عليه وقفة بل  
 لا يبعد العكس لاحتمال في السكوتي دون الصحيح سم  
**قوله** ما لم يسبق بخلاف اي على ما سبق به وقد  
 يقال ما ذكره بشكل تصويره لان فرض الكلام في مسألة  
 اختلف فيها على قولين ثم على اجمع احدهما فالاجمع ثانيا  
 على القول الثاني كان الثاني مستبوقا بخلاف الاول  
 واما لو حصل اجماع في مسألة اخرى كان اجمعا على ان  
 الترتيب في الموضوع واجب من اول وملة واختلفوا في  
 النية في الموضوع اي واجبة ام لا ثم اجمعا على انها  
 واجبة فلا يقدم الجماع في المسئلة الاولى على اجماع  
 الترتيب لاختلاف الموضوع وح فلا يتصور ما قاله  
 المع وني كلام سم تطويل فراجع ان شئت **قوله** وقيل  
 المستبوق بخلاف اقوى اي لزيادة اطلاعه على المأخذ  
 قال شيخ الاسلام **قوله** والاصح تساوي المتواترين  
 ان قيل هذا داخل في قوله قبل هذه المسئلة ولا يقدم  
 الكتاب على السنة قلنا ذلك فيما اذا امكن العمل بهما من  
 وجه كما اقتضاه كلامهم وما هنا فيما اذا لم يكن العمل  
 بهما قاله شيخ الاسلام وقول المع المتواترين اي ومما  
 ظنيان دلالة والافلو كانا قطعيتين دلالة لم يثبت  
 بينهما تقارض كما علم مما مر واحترزنا المتواترين عن المتواتر  
 والاحاد فان المتواتر مقدم لتعيينه على الاحاد لكونه  
 ظنيا كما صرح به ابن الحاج وغيره **قوله** اما المتواتران



من السنة لم يقل من السنة او الكتاب دفعا لاهتمام ان  
 في الكتاب غير متواتر كالسنة قال شيخ الاسلام **قوله**  
 فتساويان قطعا اي لافي على الشرفية والتبيين متساويان  
 فيهما **قوله** ويرجح القياس في شروع في الترجيح بالقبس  
 ومن النوع السابق **قوله** اي فرعه من جنس اصله اشار بهذا  
 التفسير الى ان معنى سنن القياس منها غير معناه السابق في  
 شروط الحكم الاصل كما تقدم بانيه **قوله** فقياسنا انما تقدم  
 القياس المذكور على قياس الحقيقة لاشراك المصطلح والفرع  
 في كون كل اشراجية على البدن بخلاف قياس الحقيقة المذكور  
**قوله** والقطع بالعلة او الظن الم أغلب بها يعني ان القطع بوجود  
 العلة يقدم على الظن غير الم أغلب بذلك وقال شيخ الاسلام  
 قوله والقطع بالعلة او الظن الم أغلب بها يعني عنه ما بعده لان  
 الترجيح انما هو لا قووية وهي انما تكون باقوية مسلك  
 العلة بل يعني عنها قوله بعد وما ثبتت علة بلل جماع الخ  
 وما ذكره ممنوع اما قوله يعني عنه ما بعده لان الترجيح الخ  
 فلا ان هذا اميني على متعلق هذا او ما بعده واحد وليس كذلك  
 بل متعلق هذا النفس وجود العلة كما صرح به قول التمامين  
 بوجودها وقول الفاضل للرجح بحسب العلة وجود الاول  
 كون وجود العلة قطعية في اي احد القياسين ظنيا في  
 الاخر اي في القياس الاخر الثاني كون ظن وجود العلة فيه اي  
 في احد القياسين أغلب على ظن وجودها في الاخر وهو متعلق  
 ما بعده علة العلة لا وجودها كما يصير به تفسير الفاضل  
 بقوله الثالث ان يكون مسلكها الدال على علة باطعية

وشك

ومثلك الاخرى ظنيا الرابع ان يكون مسلك علة احدهما  
 يفيد ظنا أغلب مما يفيد مسلك الاخرى ومن سبقه الى هذا  
 التعبير في الموحين الامدي على ان شيخ الاسلام نفسه صرح  
 بكون متعلق ما بعده علة العلة فاما مسلكان متعلق احدهما  
 بنفس وجود العلة ومتعلق احدهما بعلة العلة وظاهر  
 ان احداهما لا يعني عن الاخرى اذ ليست عينها ولا مستلزمة  
 لها بل لو سلم الاستلزام لم يرد على المصطلح من المذكور  
 كغير لان التصريح باللازم لا تكرار فيه ولا محذور خصوصا  
 اذا كان مقننة غفلة عنه او ضحا او خيف من تركه ذلك  
 واما قوله بل يعني عنهما قوله بعد وما ثبتت علة بلل جماع الخ  
 فله ان متعلق هذه العلة فلا يعني عن الاول لان متعلقه  
 الوجود كما تعذر ولا عن الثاني لانه اعني الثاني ليفيد الترتيب  
 بين مراتب الظن مطلقا وان كل رتبة مقدمة على ما دونهما  
 سواء حصل معاين نوع واحد كالنفس فان له مراتب كالصريح  
 والظن كما اشار التمام الى ذلك او لا بخلاف هذا فانه انما افاد  
 الترتيب بين ظنيين مستفادين من نوعين كالجماع والنفس  
 كما في المانسية ولم يتعرض للظنيين المستفادين من نوع  
 واحد كالنفس فان له مراتب مختلفة كما ذكر وكما في المانسية  
 يمكن اختلاف مراتبه فيكون احد الظنيين اظهر دلالته من الآخر  
 ويشمله قول المصطلح وكون مسلكها اقوى من مسلك الاخرى  
 سواء اختلف نوعهما او اختلف **قوله** كما في مراتب النفس اي المقدمة  
 في المسلك الثاني من مسلك العلة حيث قال المصطلح ثم الثاني  
 النص الصريح مثل علة كذا فلسيب كذا النفس اجل كذا الخ

وشك



**قوله** لان الظن اعملة للتلافة ومبي القطع بوجود  
 العلة والظن الغالب بها وكون مسئلتها اقوى **قوله** وذات  
 اضلين على ذات اصل غير الزكشي عن هذه المسئلة بقوله  
 ثانيا ان تكون احدي العلتين ماردة الى اصل واحد  
 والاخرى ماردة الى اصل او اضلين فذات الاضلين  
 اول ومن اصحابنا من قال هما سواء قال ابل السمعاني والاول  
 اصح ومثاله قياس الغاربية على باب السؤم والغصب في الضمان  
 يجامع الاخذ لغرض النفس والحقتي يقول العلة في السؤم  
 الاخذ للملك وبني لا توجب الضمان فيقيس الغاربية في  
 عدم الضمان فيشهد للشاقي اصلان السؤم والغصب  
 والحقتي ومو السؤم بنا على ان العلة فيه الاخذ للملك **قوله**  
 كما بخلاف في الترجيح بكثرة الاول في الخلاف فمتا نظائر  
 الخلاف المذكور فالكا للتنظير اي في مطلق الخلاق والا  
 فقد قد مر المص ان المصح الترجيح بكثرة الاول **قوله** وذات  
 على حكمة الذاتية هي الوصف القائم بالذات كاسكار الخمر  
 والحكمة الوصف المقدر بعلقة بالمحل شرعا كالنجاسة  
 واكلاو الحرمة وقد مت الذاتية على الحكمة لانها الزم منها  
 كاذكره ثم مثاله قياس النبيل على الخمر يجامع اسكار وقياسه  
 عليه يجامع النجاسة فيقدم الاول **قوله** والمقتضية احتياطا  
 في الارض مثال تغليل فغرض الوضوء بالمش مظلة فانه احوط  
 من تغليله بالمش شبهة لعدم الاحتياط فيه للفرض **قوله**  
 اذا احتياط في الذنب لعدم اذ لا احتياط لازم في الذنب  
 والاحتياط يجري في الذنب ايضا اذا كاحتياط في الغرض لتحقيق

الخلاص

المخلاص من الالام والعقاب ينبغي ان يحتاط في فعل المندوب  
 لتحقيق الخلاص من اللوم وان لم يكن هناك عقاب وعبرة  
 شيخ الاسلام هذا مع ان الاحتياط يجري في غير الغرض كما اذا  
 ورد حديث ضعيف بكراهة بيع البسوة او النكحة فانه  
 ليس ان يمتنع عنه كما ذكره النووي في اذكاره **قوله** كما  
 تقدم اي في قوله والذب على المباح في المصح **قوله** وكثرها  
 اقل او صافا لان القليلة اسلم اي لقلية المصراض عليها فاقلا  
 او صافا اقلها اعتراضا مثال المكثر او صافا تغليل وجوب  
 الغصا من القتل بعد العدو وان لمكانه غير ولد كما مر وتعليلة  
 بالقتل بعد العدو وان فقط **قوله** بخلاف القوت اعملة  
 بخلاف الكيل لانه العلة عند الحنفية لان القوت موجود في  
 الحفنة والحفنة يفتح الحاملا الكفين **قوله** وانفق على قليل  
 اصلها اي حكم اصلها والمراد بالاصل الدليل **قوله** بالخلاف فيه  
 قال العلامة كان مراده ان العلة التي لم يتفق على تغليل  
 اصلها في صحة التغليل بها خلاف انتهى وبما شيخ الاسلام ان  
 سبب الخلاف في صحة التغليل بها الاختلاف في تغليل اصلها  
**قوله** ولموافقة اصول ائمة القواعد المهمة في الشريعة  
 على موافقة اصل واحد مثاله تليث الراسية الوضوف انه  
 ان قيس باليتم والحف فلا تليث وان قيس على اصل واحد  
 ومو بعية افعال الوضوء فقدم الاول لكن للقياس الثاني  
 ان يفرق باق التليث في الحف يعيبه كثر ونية التيمم يشترط  
 الوجه وسلكه لكن شيخ الراس **قوله** لكثرة ما يستشهد لها اي بالاعتبار  
**قوله** كما بخلاف في الترجيح بكثرة الاول للتنظير في مطلق الخلاف



والا فالاصح الترجيح بكثرة الدلالة لا قدمه المقصود وقد  
تقدم نظير هذا قديما **قوله** والقياس الذي ثبتت  
علته بالاجماع قد يقال بان تكرار مع قوله السابق وكون مسلكها  
اقوى اذ هو مجموع ما قبل لما ذكر ويمكن ان يجاب بوجوهين  
احدهما ان ما بينناك في الترجيح بين مراتب كل مسلك كما ثبت  
الفضل وما بينناك في الترجيح بين نفس المسالك والثاني ان  
ما بينناك في بيان اقوى على الجمال وما بينناك في تعيين اقوى  
مع ما فيه من الخلاف فلا تكرار في قد يقال كان ينبغي جمعها في  
محل واحد قاله سم قلت جوابه الاول مخالف لما قدمه من ان  
قوله وكون مسلكها اقوى عام في الترجيح بين مراتب كل مسلك  
وفي الترجيح بين نفس المسالك فاجواب الثاني هو الظاهر وبه  
يجاب عن اعتراض شيخ الاسلام المتقدم ذكره سلمنا اجاب  
به سم نفسه هناك فانه غير دافع للاعتراض **قوله** اي بالاجماع  
القطعي لا وذلك لان الاجماع مقدم على النقص والقطعي مقدم  
على الظني فيقدم الاجماع القطعي على النقص القطعي لما ذكر  
ويقدم النقص القطعي على الاجماع الظني لما ذكر ايضا **قوله** الى  
اخر ما تقدم اي من المسالك المذكورة دون الثلاثة التي  
هي بقية العشرة وهي الطرد وتحقيق المناط والفا الفارق  
فلا دخل لها في الترتيب **قوله** وقيل النقص فالاجماع الى  
اخر ما تقدم اي بتقديم النقص على الاجماع وابقا ما بعد ما بين  
المراتب على حاله **قوله** وما قبلها وما بعدها كما تقدم اي  
فيقدم الاولى فالسبعة والدوران فالمناسبة والسبب **قوله**  
فالنقص التوجيه للترتيب المذكور **قوله** واضح اي لا اله الا الله

ماخوذ

ماخوذ من كلام الشارع بخلاف غيره فانه باجتهاد المجتهدين  
وتعريف الشبه بانه منزلة بين المناسبات والطرود كما قدمه المقصود  
مؤذن بتقديم المناسبة عليه **قوله** من يقارنها الشبهة  
اي تعريف الدوران والشبه وبقية المسالك **قوله** ورجحان  
الستراحي ووجه رجحان السبب على المناسبة وكذا بقدر  
فيما قبله وما بعده **قوله** ومن رجع الدوران اي كايوض من  
كلام المقصود وقيل هو **قوله** ورجحان الدوران او الشبه قال  
سم قال شيخنا الشهاب هذا المستفاد من المتن لاحتمال  
ان الباقية وهو غير المذكور في رتبة الدوران او الشبه  
واقول ان اراد المصنف عرض فهو مدفوع اذ ليس في كلام الله ان  
هذا مستفاد من المتن بل فيه مجردي بيان حكمة **قوله**  
وقياس المقصود قال الزكي هذا راجع الى تقديم المناسبة  
على الشبه وفيه نظر لان قياس الدلالة ما جمع فيه قياسات  
بلازم المناسبة او اثره او حكمه ولا نسلم ان العلة في الحقيقة  
ذلك الذي يجمع به هو المناسب لكنه اقيم ما ذكره مقامه  
لدلالته عليه فليقتل سم **قوله** من الشمال الاول هو  
هذا اعلم من حيث الطرد وقوله والثاني هو علم من الخاتمة  
**قوله** على لازمه مثلا اي او الحكم او الحكم **قوله** ان قيل  
اي على القول بقبوله وهو حكم قول الخلافيين وتقدم  
ترجيح مقابلة شروط حكم الاصيل شيخ الاسلام **قوله**  
وقد قال به جملة اعتراضات بين رجع وما يتعلق به هو قوله  
على غيره **قوله** باقتناع الخصمين على حكم الاصيل فانه تامل اذ  
ليس من لازم غير المركب المعارض له ان يختلف الخصمان في حكمه



بل يتفقان عليه **قوله** لان الحقيقتي لا يتوقف على شيء  
 اي لما مر من ان الحقيقتي ما يتعقد في نفسه من غير توقف  
 على عرف او غير **قوله** بخلاف العربية اي فانه متوقف على  
 الاطلاع على الوقوف وقوله والعربية متفق عليه اي على صحة  
 التعليل به **قوله** وان عبر هناك اي عن الوصف **قوله**  
 لانه وصفه على انه متوقف دل عليه الكلام وسأنت فاة  
 بين العبارتين لانه **قوله** القائم هو اي ذلك الحكم  
 به اي بالفعل ومعنى قيامه به اي تعلقه به **قوله** بما  
 ذكر اي من الوصف الحقيقتي والعربية والشرعي فكل من  
 الثلاثة وجودي او عيني بسيط او مركب وكل مقدم على  
 ما بعده باقسامه اربعة **قوله** سانه من العدم المضاف  
 اي والعدم المضاف يصدق عليه المعنى المراد بالحقيقتي من  
**قوله** لظهور مناسبة الباعثة اشار به لك الى ان المراد  
 بالباعثة هنا ذات المناسبة الظاهرة وبالما رة ما لم  
 تظهر مناسبتها وليس المراد بالباعثة المقابلة للمعرف والمعرف  
 في تعريف العلة **قوله** اسد من ضعف المولى بعدم التمكن من  
 اي لان الوجود اظهر من العدم فالتمخلف منه اسد ضعفا  
**قوله** اقوال لم يرجح المعنى منها شيئا لامتثالها على المرجوح عنده  
 ولتوقفه العلة لان التقاد من بين المتعدية والخاصة  
 انما يكون في اجتماع عتيق حكم والراجح عدة امتناعه قاله  
 الكمال قال سم واصله ان هذه الاقوال انما تأتي اذا جرت  
 تعدد العلة وهو صحيح عند المعنى ولما تاتي اذا امتنع

المتعدد

التعدد وهو الرابع عند المعنى وفيه نظر وعندي ان  
 العكس اصوب لانه اذا جاز تعدد العقل فلا تقارص  
 بجواز التعليل بكل منها فلا يمتنع الاختلاف في ايها  
 يقدم بل اي محمل وجدت فيه التعددية ثبت الحكم فيه  
 لاستقلالها بالتعليل وتختلف القاصرة عن ذلك  
 المحمل اثر له لعدم قصر التعليل عليها بخلاف ما اذا  
 امتنع التعدد فانه ح لاجاز ان يكون كل منهما علة اذ  
 الفرض امتناع اجتماع عتيق حكم واحد فلا بد من الخطار  
 التعليل في احدهما فيقع التقارض في ايها العلة ويحتاج  
 الى الترجيح فلذا جرى هذا الخلاف **قوله** لان الخطاء  
 فيها اقلاي لكون العلل بها مكانا واحدا **قوله** وفيها اكثر  
 فزوعا فيه استعمال افضل التفضيل معرقا من غير مطابقة  
 لموصوفه اذ هو هنا مؤنث ولو لا قول الممن المتعديتين  
 لا يمكن الجواب عن المتن بان الموصوف هنا مذكور وهو الوصف  
**قوله** ويرجح الموقوف من الحدود والشرع في  
 الترجيح بالحدود وهو المرجح السامع من انواع الترجيح  
**قوله** السمعية نسبة الى السمع لان محدودهها مسموعة من  
 الشارع قاله السهاب ولا مانع من ان يقال انها نفسها  
 مسموعة من الشارع ولو في الجملة فان الظاهر ان الكلام في  
 حدود دل السمع عليها ولو بوجوه وما يضمنها وما تستنبط  
 من منه وما يدل على ان الحدود ونسبها مسموعة على ما ذكر  
 قول الزركشي كفي في قول المعنى ورجحان طريق اكتسابه  
 لان الحد السببي لما كان متعلقا من النقل وطريق النقل قابلية



للقوة والضعف جرى الترجيح فيه بحسب ترجيح الطرق  
بعضها على بعض ه فتأمل ومن هنا يتضح ان ليس المراد  
فيما ياتي من تقديم الماهية على الماهية قد يتوهم قبل التامل  
من ان من اراد تعريف الماهية بالشرعية فيمكنه من تعيين  
احدهما اعم فالاول لان تعدد الماهية في هذا افايد اذ يجب  
عند المتأخرين مساواة التعريف للمعرف ويمتنع كونه اعم  
او اخص منه ويجوز كلاهما من عند جمع متقدمين والمساواة  
اولى ولا يتصور رجحان ان يقال في الماهية انه افيد اذ علمه غير  
مطابق للمحدود ووطا افيديته مع ذلك ولا يفي الماهية ان  
اخذ بالمحقق اذ لا يقال ذلك مع تحقق زيادة المحدود  
كما هو الغرض بل المراد انه اذا دل السمع على تعريفي في  
احدهما اعم كان الماهية الاخذ بالاهية على الماهية لانه افيد  
اي افراده اكثر وباطن اخص على مقابل الماهية لتحقيق ان  
افرادها من المحدود ومع الشك في الافراد الزائدة على  
افرادها وهي التي افادها الماهية فيقتصر على المحقق لكن قد  
يشكل على كون الماهية ما ذكرنا ما ياتي من قولهم والذاتي على  
العرض لانها لو كانتا مسموعتين فاما ان يعلم الذاتي من العرضي  
او لا فان كان الثاني لم يتصور تقديم الذاتي لانه فرع العلم  
به وان كان الاول فهو مشكل في نفسه اذ كل منهما يحتمل  
الذاتي والعرضي فمن اين يتميز احدهما عن الاخر بمجرد سماعتهما  
وبعد تسليم امكان تميز احدهما عن الاخر فلا تعارض بينهما  
حتى يقدم الذاتي لان مدلولهما مختلف اذ مدلول الاول  
الذات والثاني عارضها وقد استغندنا بكل منهما ما لم

نستغند

نستغند بالاضاء وتميزهما عندنا الذات والعارض  
فايد تعارض او محدود وروح واي معنى لتقديم الذاتي  
ومن قولهم والتصريح من اللفظ على غيره لانها لو كانتا  
مسموعتين فان علم المراد منهما واتفاق معناهما لم يتصور تعارض  
وموظاهر ولا ترجيح لان معناه العمل باحدهما وترك  
الآخر وذلك غير متصور مع اتفاق المعنى وان علم الخلاف  
من غير تناف بان كان احدهما بالذاتي والآخر بالعرضي  
وقد تميز احدهما عن الاخر فلا تعارض حتى يقدم احدهما  
على الاخر اذ مع التساوي بان اختلف مفهومهما فان علم  
ان الماهية بكليهما بيان الذات حصل التعارض من كنه لا وجه  
للمترجيح بمجرد صراحة اللفظ بل لا بد من مرجح معنوي  
لاحدهما وقد يجاب عن الاول بان المراد منه ورد تعريف  
واحد واحتمل ان يكون الذاتي وان يكون بالعرضي فاحتمل  
على الاول اولى وفيه نظر بل جهالة كلا منهما فلا يمكن تعيين  
احدهما بمجرد الوجود اللهم الا ان يقال الذاتي بسوء  
الاضطرار وعن العرضي باختيار ان المراد انه سمع تعريفان  
احدهما بالذاتي والآخر بالعرضي اي بان تميز احدهما عن  
الاخر بتولية او احدهما بلفظ صريح والاخر بخلافه وان  
اتحد المعنى فيه وعلينا اتحادا لكن المراد انه يقدم الذاتي  
ودون اللفظ الصريح في التعليم وبيان الاحكام وتعليمها  
بذلك المعروف اذ الماهية تعليم حقيقة الذات وتعليم  
الاحكام بهما كما ان الاول من ذلك هو استعمال اللفظ الصريح  
دون غيره وانما يرد الاشكال لو اريد التقديم بمجرد

Copyrighted material



علمنا بذلك من كلام الشارع والخذ منه فانه بعد  
 العلم بمقصوده من التعريفين لا معنى للتقديم من غير  
 اعتبار امرا اخر كما لا يخفى وبان المراد بالتعارض في هذه  
 المقام اعم من ان يرد تعريفات متعارضان او يسرد  
 اختراع تعريف يمكن كونه بوجهين بما ذكر بالذات والعرض  
 او باللفظ الصريح وغيره في حقوقهم يقدم الاعم  
 المناسب تصويره اذا ورد التعريفان وفي حقوقهم  
 يقدم الذاتي والصريح يصح تصويره بذلك وبارادة اختراع  
 التعريف المذكور وهذا النسب بقول الله اما الحد ود  
 العقلية كحدود الماهيات الخفائمه ولا ينافي ذلك  
 ما تقدم عن الزكوي وغيره لانه باعتبار الماهيات وما هو  
 النسب بهذا البحث او ما هو الاصل فيه او نحو ذلك  
 قاله **قوله** كحدود الاحكام عبر بذلك لان الحدود  
 التسمية لا تخصر في حدود الاحكام از حدود الصلاة  
 ونحوها من الحدود التسمية ليست من حدود الاحكام  
 سم **قوله** فلا يتعلق بها الفرص بلنا اي لان الفرص  
 متنا متعلق بالمرجحات الشرعية **قوله** والذاتي اي بان  
 كانت اجزاؤه كلها ذاتية واما العرضي فهو ما كانت  
 اجزاؤه كلها او بعضها عرضيا **قوله** كنه الحقيقة الكنه  
 يطلق على الغاية كما لنا وعلى الحقيقة **قوله** بتجويز متعلق  
 بغير معنى متعلق **قوله** وموافقة نقل السمع الخ اي  
 وترجح حدود موافقة لنقل السمع واللفظة اي منقول لما  
 على التي لم توافقها لان التعريف بما ينحصر فيهما **قوله**

ورجحان

ورجحان طريق الكتابه قال الشهاب رحمه الله تعالى  
 عطف على موافقة اي ويرجح رجحان طريق الكتابه  
 على الحد على الحد المخر فقوله الله على المخر يتعلق  
 برجحان لا يبرج المخر قبل متعلق ذلك مقدر وهو  
 قولنا على الحد المخر ويجوز ان يجعل قولنا على المخر  
 وصنع الحد المرجوح فيسقط كما يبرج لا يرجحان غير ان  
 الاول هو الموافق لعبارة العنصر حيث قال في  
 تعداد مرجحات الحدود السابع ان يكون طريق الكتابه  
 ارجح من طريق الكتاب المخر وبالكلمة في عبارة المتن  
 لما من الصيق ما لا يخفى **قوله** وتقديم المعنى الشرعي  
 على المعنى هذا لا يخالف ما مر قريبا من تقديم العلة  
 الحقيقية فالعرفية فالشرعية قاله الشهاب اي لا فرق  
 معنى هذا اذا احتمل لفظ الشارع المعنى الشرعي او  
 المعنى اللغوي والمعنى حمل على المعنى ومعنى ذلك انه  
 اذا دارا التعليل بين الحقيقي وغيره قدم الحقيقي الى اخره  
 وظاهره انه لا تعارض بين هذين المقامين سم **قوله**  
 وتقديم بعض صور النص على بعض قد يقال هذا مر قريبا  
 في قوله وكون مسئلكا اقوى قاله الشهاب **قوله** وتقديم  
 بعض صور المناسب اي بتقديم الضروري على الحاجي  
 وحفظ الدين على حفظ النفس **قوله** في الاجتهاد اعم  
 المسم من كونه اجتهادا مطلقا او اجتهادا مذهب او اجتهادا  
 فنيا لمجي المقتسام الثلاثة كلامه واما قوله الاجتهاد  
 استقراغ الخ فخاص بالاجتهاد المطلق **قوله** وهو الاجتهاد

راجحة



في الفروع أي من حيث استنباطها من الأصول لم يخرج مجتهد  
المذهب فانه وإن كان مجتهدا في الفروع أيضا لكن  
لا في حيث الاستنباط المذكور بل من حيث يخرج الوجوه  
على نصوص إمامه ويخرج بذلك أيضا مجتهد الفقهاء فإن  
اجتهاده في الترجيح كإسباغ ذلك فقول استفتاء أي  
تعريف للاجتهاد المطلق كما قدمنا لمطلق الاجتهاد **قوله**  
بأن يبذل أشار بذلك إلى أن الشيء والثاني قوله استفتاء  
ليست للطلب **قوله** تمام طاقته المراد بتمام الطاقته  
تمام المقدور أو الوسع بالضم المقدر ورأى القدرة فلو قال  
من النظر يدل في النظر كأن أوضحه قاله العلامة الشهاب  
رحمة الله تعالى وحاصله أن تمام طاقته هو تمام مقدوره  
والمقدور وهو نفس النظر فالنظر بمن ليكون بياناً لتمام  
طاقته الذي هو تمام مقدوره أو وضع من المقية في الموجب  
لاشكال الظرفية المحجوز إلى التكليف فيها لأن تمام طاقته  
هو النظر والتي لا يكون مبذولة في نفسه ويجاب  
بأن تمام الطاقته والمقدور وليس نفس النظر بل ما يتوقف  
عليه النظر فلا إشكال في الظرفية لأن ما يتوقف عليه الشيء  
من المقدور رأت يبذل في حصوله فليتامل قاله سم **قوله**  
من حيث أنه فقيه متعلق باستفراغ وهذه الحيثية مأخوذة  
من تعليق المستفاد في الفقيه من غير التقدير باستفراغ  
الفقيه من حيث كونه فقيهاً وسعه لتخصيل ظن بكم وحسنه  
فيكون الحكم المحصل من الفقه فيخرج بذلك استفراغه  
وسعه في تحصيل ظن بكم غير شرعي لأنه استفراغ لذلك

حيث أنه فقيه فلا حاجة لزيادة شرعي بعد حكم شرعي  
تعريف الاجتهاد لأجل إخراج الحكم غير الشرعي للاستغناء  
عن ذلك بالحيثية المذكورة كما قاله **قوله** في الفقيه  
أي كالتحوي والعروضي مثلاً **قوله** لتخصيل قطع بكم عقلي  
قيد بالعقلي لأن القطع بكم شرعي حاصل بالضرورة من  
غير توقف على اجتهاد **قوله** والنظر المحصل هو الفقه قال  
العلامة هذا ينافي به ما صرح به أوائل الكتاب من أن  
الملة بالعلمية تعريف الفقه هو التي لا إدراك ولد  
قوله هنا بمعنى المهتم للفقه يقتضي أن الفقه هو نفس  
الإدراك لا التي وهو مناف لذكره أيضاً وواقعه  
الشيء على ذلك وتعبها سم بقوله وأقول ما ذكره ممنوع  
بل مما يتبع منه أما قولنا هذا ينافي ما صرح به أوائل  
الكتاب فهو لما فقه من أسماء العلوم كاللغة بطلق ما زاء  
كل واحد من معان ثلاثة الملكة المخصوصة والمسائل  
المخصوصة والتضديق بتلك المسائل وجمها صرح به  
أوائل الكتاب بالنظر إلى المعنى الأول لأنه مراد الحقيقة  
بذلك ليل ما قدره فيه وما صرح به هنا بالنظر إلى المعنى  
الثالث لأنه الموافق لقول المصنف والمجتهد الفقيه فغاية  
المراد من حمل الفقه في أحد الموضوعين على أحد معانيه  
وفي الظاهر على معنى آخره المتناسبة في كل ومجوز ذلك لما فاة  
فيه ولا إشكال بل صرحنا في كثير من أبقال بنافي ما ذكرته قول  
المعروف في أوائل الكتاب بالعلم بالاحكام لدلالة على أن  
التعريفين بمعنى واحد مع أن ذلك لا يصح لظهور أن أحدهما



ميا بين للاخر لما تقر من ان احد النما بمعنى الملكة والآخر  
 بمعنى التصديق وكذا ينافيه قوله فلو عبر معنا بالظن بالحكم  
 كان احسن لدلالة على انه اراد التطبيق بين ما معنا وما  
 هناك من التعريفين سألنا نقول لا نسلم واحدا من المناقاة  
 والدلالة المذكورتين اما في الاول فلانه لا يخفى اننا لو قلنا  
 الحيوان الناطق هو الانسان المعروف بالحيوان الصالح  
 لم يكن فيه مناقاة ولا دلالة على ان الحيوان الناطق والحيوان  
 الضاحك بمعنى واحد بل حاصلة ان الحيوان الناطق معنى  
 له وكذا الحيوان الضاحك وهكذا قوله هنا والظن  
 المحصل هو الفقه حاصلة ان الظن المذكور معنى له كما  
 تقدم اوائل الكتاب واما في الثاني فلانه اراد التطبيق  
 بينهما بالنسبة لبعض الاجزاء فقط اعني جميع الاحكام لانه  
 معتبر فيهما وتعريف الظن ليكون فيه تنبيه على انه المراد من  
 العلم هناك فتأمل واما قولنا وكذا قوله بمعنى المتهمي  
 او فجوابه منع المناقاة لان الحكم بهذا التجوز باعتبار  
 تعريف الفقه المراد هنا بمعنى انه اذا كان الفقه  
 بمعنى الظن المحصل كقياسه ان يكون الفقيه بمعنى المحصل  
 للظن فاطلحه وبمعنى المتهمي لذلك مجاز وهذا لا ينافي  
 ان يكون حقيقة باعتبار معنى اخر فان قيل هلا جعله  
 حقيقة باعتبار ذلك المعنى الاخر ولم اختار مراعاة هذا  
 المعنى منا حتى جعله مجازا باعتبار ما قلنا بل يمكن ان يقال  
 لما كان هذا المعنى هو المناقاة في تعريف الاجتهاد كان  
 مراعاة ما المستق منه المذكور في تعريف الاجتهاد انبى

واقرب

واقرب واقرب من المناقاة ظاهرا لان كون الظن هو  
 الفقه يقتضي عدم صدق الفقيه المستق من الفقه حقيقة  
 قبل حصوله وهذا قد حقيقة قبل حصوله يقتضي كون  
 الفقه ليس هو الظن فاطلاق الفقيه حقيقة باعتبار المعنى  
 الاخر مع اشارة الى تعريف الفقه بمعنى الظن بينهما تناقض  
 ظاهر في قلت لا يخفى ان المفهوم من قول الله والظن  
 المحصل هو الفقه المعروف ان الظن معنا بمعنى المتهمي لان  
 العلم المعروف به الفقه فيما تقدم قد جعل بمعنى الظن والظن  
 بمعنى المتهمي فقوله هنا لتحصيل ظن يحكم بخلاف قولنا لتحصيل  
 الفقه والفقه هو المتهمي المذكور فكانه يقول لتحصيل المتهمي  
 وذلك لان الظن بالحكم المذكور هنا بقوله لتحصيل ظن يحكم هو  
 المعروف به الفقه فيما تقدم ولذا صح ان يسمى عليه قوله  
 فلو عبر معنا ورح فقوله هنا والظن المحصل هو الفقه نافية  
 ما تقدم في تعريف الفقه من حمله الظن على المتهمي لان المراد هنا  
 به التصديق بالاحكام لا ملكة ذلك التي هي المتهمي المذكور  
 وبهذا العلم سقوط ما اطال بهكم **قوله** فلو عبر بالظن بالاحكام  
 كان احسن قال العلامة قدس سره هذا التعبير وان وافق  
 قوله فيما مر العلم بالاحكام لكنه مخالف لما ينبغي من جواز تجري  
 الاجتهاد فليتأمل **قوله** والفقيه في التعريف بمعنى المتهمي  
 اي ليكون التعريف جامعاً ولا يلزم عليه تحصيل الحاصل  
**قوله** ولذا اي ولا جلانه يكون بما يحصله فقهاء حقيقة  
 قال المص والمجتهد الفقيه **قوله** والمجتهد الفقيه قياس  
 التعبير ان يقول والفقيه المجتهد اي الفقيه المعلوم ذكره في



التوفيق هو المجتهد كما يشير اليه كلام الله **قوله** حتى  
 يعتبر الله وضع حتى يعي تطهر قاله الشهاب **قوله** على هذا  
 هذا القول وقوله للعلم الضروري أي صدق العاقل  
 على ذي العلم النظري من حيث اتصافه بالعلم الضروري  
 الذي لا ينفك عنه لا من حيث اتصافه بالنظري وقوله  
 كما يصدق لذلك أي لأجل العلم الضروري **قوله** كما يبله  
 مؤني الأصل من غلبت عليه سلامة الصدر وممة المخرة  
 وليس مراد هنا **قوله** أي شديد الفهم تفسير لغيره اذ  
 الفقه لغة الفهم وأخذ السادة من صنعة المبالغة وهي  
 فقيه وقوله بالطنع اخذه من مادة فقيه فانه من فقه  
 بالضم أي صار الفقه له سجية لأن فعل بالضم يدل على  
 السجية أو من اخذ فقه فقيه إلى النفس إشارة إلى أن هذا  
 مراد المصنف فانه ربما تفهم عبارة معني انه يشترط كونه فقيها  
 وأن انكر القياس أي ان انكار القياس لا يمنع من هذا الاشتراط  
 وهذا وإن استلزم انه لا يخرج بانكاره عن فقاهه  
 النفس كما هو ظاهر لانه خلاف المراءى أن الخلاف في انه  
 يخرج بذلك عن فقاهة النفس أو لا أن الخلاف في  
 اشتراط كونه فقيها وعدمه وأيضا فلو كان الخلاف في اشتراط  
 المذكور كان قوله وثالثها إلى الجلي معناه وثالثها يشترط  
 كونه فقيه النفس المذكر القياس الجلي فلا يشترط ذلك  
 وهو فاسد مناف للمقصود **قوله** والتكليف به أي  
 التمسك به أي الدليل العقلي وهو البراءة الأصلية أي يعلم  
 أنا متمسك بها حتى يرد صارف عنها من كتاب أو سنة أو إجماع

كما ذكره الله **قوله** لغة قال الشهاب هو من المعطوفات  
 بعده رصب على الظرفية المجازية لا التمييز خلافا للمحسني  
 ونوع كلام الله الذي ما يدل لما قلناه هو وأشار بقوله وفي  
 كلام الله الذي إلى قوله الآية أي المتوسط بين هذه العلوم  
**قوله** وعربية عطف عام على خاص لأن العربية تطلق على اثني  
 عشر علم منها اللغة وقوله وبلاغة أفرد بها بالذكر وهو علم  
 في العربية لمزيد الاهتمام بها ودفعاً للتوهم عدم دخولها  
 فيها **قوله** ومتعلق الأحكام بالنصب عطفاً على قوله لغة  
 والملازمة لها البريات والاضاديت الدالة على الأحكام فقوله  
 التي أي ما تتعلق الخ ما عبارة عن البريات والاضاديت  
 وضمير ي من قوله تتعلق يعود الأحكام وضمير به يعود  
 إلى ما ذكر وكذا ضمير دلالة وضمير عليها يعود إلى الأحكام  
 وبأبد دلالة سببية وأشار بذلك إلى أن معنى تتعلق الأحكام  
 بذلك ارتباطه به ارتباط السبب بالمسبب **قوله** أي المتوسط  
 أو تفسير لقوله ذو الدرجة الوسطى لغة التي وفي قول المصنف  
 ذو الدرجة الوسطى إشارة إلى انه لا يشترط بلوغ النهاية  
 في العلوم المذكورة بل يكفي المتوسط وإن لم تصله هذه  
 العلوم مطلقاً لا يشترطه الشيخ الإمام **قوله** ليتأتى له  
 الاستنباط أي هو تعليل إجمالي لاستنباط المذكورات وسياحي  
 بتعليلها بتفصيل بقوله أما في **قوله** أي مواقعها أي محالها  
 من حيث تقدمها وتأخرها رسمها وتلاوة ونزول **قوله**  
 وغيرها أي غير كيفية الاستنباط مما يحتاج إليه الاستنباط  
 كشرائط القياس وقبول الرواية ونحوها فقوله مما يحتاج



اليه فاعل يحتاج ضمير يعود الى الاستنباط وضمير اليه  
يعود الى الغير كما قدرنا **قوله** لانه عربي اي لان المجتهد  
عربي **قوله** فلم يكف بالتوسط في تلك العلوم اي بل  
زاو عليه ذلك التوغل فيها الى ان يقير ملكة له وضم اليها  
ما ذكر من الحاطة بمعلم قواعد الشرع وممارستها بحيث  
يكسب قوة يفهم بها مقصود الشارع وقال الشهاب ولك  
ان نقول هذا المضموم لا يخرج عن متعلق الاحكام السابق  
فان قيل هو اعم منه قلنا سلمنا ولكن الذي يسترط في  
تحقق المجتهد من ذلك معرفة متعلقان الاحكام لا غير  
فلتأمل في اجوابكم نظرا فيهم ان ثبت **قوله** لا يقارع  
الاجتهاد اي ايجاده بالفعل لا يكونه صفة فيه اي في المجتهد  
يعني انه يتصف بكونه مجتهدا وان لم توجد فيه الصفات  
الائتية واما عند ايقاعه الاجتهاد بالفعل فيسترط فيه  
الافاضال المذكورة من كونه خبير بمواقف الجماع الخ واصله  
انه يسترط في ايجاد الاجتهاد من المتصف بالشروط الخمسة  
المتقدمة وهي كونه بالغا قاصدا فقيه الفقه المبالا ليل  
العقلي والدرجة الوسطى الخ شروط ستة ائمة في كلام  
المصنف قال سم وانظروا كانت هذه الامور معتبرة لا يقارع  
الاجتهاد لا التحقق ومعرفة متعلق الاحكام من كتاب ومنه  
بالعكس كما تقدم قلت لمسلك انه اذا لم يعرف متعلق  
الاحكام على ما تقدم لم يمكن تحصيل الاحكام واستنباطها  
فقد مر معرفة متعلق الاحكام من الكتاب والفتنة محل  
بالاجتهاد واما عدم معرفة الناسخ والمنسوخ فلا ينافي

صحة استنباط الحكم واستخراجه وانما ينافي الاستنباط  
بالفعل لانه قد يستنبط حكما منشوخا مثله فظهر وجه كون  
منه الامور معتبرة لا يقارع الاجتهاد لا التحقق ومعرفة  
متعلق الاحكام بالعكس فاما **قوله** لا يكونه صفة فيه الضمير  
في قوله لا يكونه عائد على قوله الا ان يكونه ضميرا في قوله عائد  
على متاخر لفظا متقدم رتبة قاله شيخ الاسلام وقوله متقدم  
رتبة اي لانه ثابت فاعل يعقب وهذا كما قاله سم غير  
مستعين بل يجوز رجوع ضمير لكونه للاجتهاد وضمير فيه  
للمجتهد اي اعتبار كونه خبير او ليس لاجل كون الاجتهاد صفة  
في المجتهد بمعنى ان قيام صفة الاجتهاد به لا يتوقف على  
ما ذكر فليتأمل **قوله** والناسخ والمنسوخ اي بان هذا  
ناسخ وهذا منسوخ واسما فالعلم بتقدم الناسخ من حيث هو على  
المنسوخ داخل في قوله السابق اصولا لانه عليه بعضهم  
وكذا القول في قوله وشرط التواتر والاحاد اي يعلم ان  
هذا متواتر وذو الاحاد واما العلم بحال المتواتر والاحاد  
من حيث هما وان الاول مقدم على الثاني فداخل في  
قوله اصولا وقس على ذلك قوله والصحيح والضعيف وحال  
الرواية **قوله** ويكفي في اجرة بحال الرواية الخ حق هذا  
بمعرفة حال الرواية كانه لانه المتبادر واسما فيمكن رجوعه  
لمعرفة الصحيح والضعيف ايضا ولما قبل ذلك ايضا فليتأمل  
سم **قوله** لتعد رتبة في زماننا قال الشهابي لعل المراد  
تعد رتبة بالنسبة لمن معنى دون الاجتهاد في زماننا فلا  
يتعد رتبة لهم وتخرج بهم **قوله** فاجرة بهذه الامور اي



السنة المذكورة في المتن **قوله** لما تقدم أي من التعاريل  
**قوله** وبين والدالمع أي يمكن حمل كلامهم عليه ويحمل أن  
 مراد الشيخ الإمام بيان ما ذهبوا إليه من نسبة المخالفة بـ **قوله**  
 ولا يشترط علم الكلام قال الشهاب الظاهر أن جملة المتضا  
 لقب لأصول الدين وج في كلامه متضاف مخذوف أي  
 متعارفة علم الكلام فإن كان المتضاف إليه هو اللقب فقط  
 فلا حذف **قوله** ولا تقار مع الفقه أي كجواب النية في الوضوء  
 وسنية الوتر **قوله** لأنها إنما يمكن بعد الاجتهاد أي  
 فلو جعلت شرطاً لزم الدور والتوقف كل منهما على الآخر  
 وقوله لأنها إنما يمكن أي إمكاناً وقوعاً في المكاشا  
 ذاتياً فقط وإن لم تكن فاندفع قول العلامة لوقال إنما  
 يحصل كان أحسن إذا التوقف على الاجتهاد هو المحصول  
 لا إمكانه فان العلامة أرا وبالمكان الذي **قوله**  
 بأن ينظر حال التفرغ عن خدمة السيد تصور لما هيته قوة  
 الاجتهاد وهو إنما يصح كونه تصور لما هيته الاجتهاد أي  
 استغراق الوسخ أي القوة التي هي الملكة بمعنى الهيته  
 قال العلامة وفيه أن هذا الاعتراض مبني على أن المراد  
 النظر استنباط الأحكام وهو ممنوع بل المراد النظرية  
 الآلات الموصلة لقوة الاجتهاد كما يدل على ذلك كون الكلام  
 في شروط الاجتهاد وما يحققه قال **قوله** ويشترط  
 ليعتمد على قوله بقاء من هذا التعليل أنه لا خلاف في  
 الحقيقة بين القولين إذ لم يتوارد على محل واحد فانت  
 شرط العدالة لا اعتماد قوله لا تنافي عدم اشتراطها للاجتهاد

يفيق



يستنبطونها من نصوص الكتاب كما يعلم من تتبع كلامهم  
 لكن يتقيدون في استنباطهم منها بما يجري على طريق امامهم  
 في الاستدلال ومراعاة قواعده وشروطه فيه وبهذا يفارقون  
 المجتهد المطلق فانه لا يتقيد بطريق غيره ولا بمراعاة قواعده  
 وشروطه فيه اللهم الا ان يريد نصوص اماميه ما يشمل قواعده  
 وشروطه في الاستدلال ويتخرج الوجوه على نصوص اماميه  
 بالنسبة لهذا القسم استنباطا من المردلة مع الجري على  
 نصوص الامام في الاستدلال اي قواعده وشروطه عنده ولا  
 يخفى انه تكلف **قولنا** المتكلم من ترجيح قول له على اخر اي  
 او وجه للاصحاب على اخر وتركه للزمومه لما ذكرنا من تمكن من  
 الترجيح في الاقوال تمكن من الترجيح في الاوجه واوردنا ان  
 مجتهد الفقيه قد يستنبط من نصوص الامام بل ومن المردلة  
 على قواعد الامام كما هو معلوم من تتبع احوال من عده ومنهم من  
 مجتهد في الفقه كالنوعوي بل قد يقع ذلك لمن هو دون  
 مجتهد الفقيه كما يعلم من احوال المتأخرين وبجواب ما  
 اجتهاد المذهبي قد يجري فربما يحصل لمن هو دون مجتهد  
 الفقيه في بعض المسائل قال السيوطي ولم يذكر في جمع الجوامع  
 مرتبة بعد ذلك وقد ذكرنا شرح المذهب مرتبة رابعة  
 وفي ان يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات  
 ولكن عنده ضعف في تقريره اوله وتحريرا فيسنة فهذا يعتمد  
 نقله وفتواه فيما يحكيه من مشطورات مذهبه وما لم يحسنه  
 منقول ان وجد في المنقول معناه بحيث يدل على بغير كبير  
 فكله لا فرق جازا لما قد به والفتوى به وكذا ما يعلم

اندراجه

اندراجته تحت ضوابط مذهب المذهب وما ليس كذلك يجب  
 اما كونه عن الفتوى فيه الم ان يبعد كما قال امام الحرمين  
 ان تقع مسئلة لم ينص عليها في المذهب ولا في معنى النص  
 ولا مندرجة تحت ضوابط وشروط كونه فقيه النفس وخط  
 واف من الفقه وضوابط هذه المرتبة ليس من الاجتهاد في  
 ينزهه قاله **قولنا** والصحيح جواز تجري الاجتهاد لا يخفى ان  
 هذا لا يلزم ما مر للم من جعل الفقه الذي يحصله المجتهد  
 بالاجتهاد هو الظن بجميع الاحكام وقد تقدم هناك اعتراض  
 العلامة عليه بذلك **قولنا** بان يعلم ادلة اي ادلة ذلك البعض  
**قولنا** او من مجتهد اي او باستقرا من مجتهد كامل مثل ذلك  
 ان يعلمها من مجتهد في ذلك الباب فقط وقوله وينظر عطف على  
 يعلم **قولنا** بعيد اي لان الفرض انه علم جميع اولية الباب  
**قولنا** واعلم صرح جواز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم الجواز  
 مذهبنا كجور وقال الواحدي في البسيط انه مذهب الشافعي  
 وعداه الى سائر المذاهب وادعى القرائن ان محل الخلاف في  
 الفتاوى وان القضية يجوز فيها من غير نزاع وقد يفتقر بان  
 القضاة غالبا يترتب على النزاع والخصومة والسارع ناظروا الى  
 المباداة الى فضل ذلك بقدر الامكان قال السنوي قال  
 الفرائي واذا اجتهد النبي صلى الله عليه وسلم ففاسرعا على  
 اضل فيجوز القياس على هذا الفرع فانه صادر اضلا بالنص قال  
 وكذلك لو اجتمع المذاهب عليه قاله **قولنا** القول تعالى ما كانت  
 النبي ان تكون له اشوى اقامة على الاستدلال على الوقوع لان  
 انبائه يستلزم ان يكون دون العكس **قولنا** وقيل يستغنى له

فوقه

Copying University



لقد رتبته على اليقين بالتلقي من الوحي قال العلامة قدس  
ستره ظاهره انحصار سبب اليقين في السلق من الوحي  
وسياتي ان الصواب في اجتهاده انه لا يخطئ فيكون الاجتهاد ايضا  
سببا لليقين فلا يتم الدليل على منع الاجتهاد وفيه ان عدم  
تمام الدليل المذكور يتوقف على اثبات كون هذا القايل من  
القايلين بانه لا يخطئ قاله سم قلت فالدليل المذكور غير تام  
على القايلين باجتهاد مطلقا بل على القايلين بان اجتهاده  
قد يخطئ. واما القايلون بانه لا يخطئ فله يتم الدليل عليهم والى  
هذا الذي ذكرناه اشار العلامة **قوله** الجواز والوقوع  
اخذ العموم من عموم الاول لهما في قول المصنف وجواز الاجتهاد  
للنبي صلى الله عليه وسلم ووقوعه **قوله** في الامرا اي كاستبعا  
اسرى بدر يا خدا لهذا **قوله** واحروب اي ايقاعها كما في  
الاذن لمن نظر نفاقهم **قوله** والصحيح ان اجتهاده  
صلى الله عليه وسلم لا يخطئ استدلال على امتناعهما في حقه  
صلى الله عليه وسلم بان يجوز عليه غض من منصبه واثبات  
اجتهاده تشريع لله حكاه جارحي ابلان الشرع ونشره  
فكما يجوز عليه الخطا في ذلك فكذلك فيما نحن فيه وغيره من  
الامور المشابهة في ذلك صلوات الله عليهم اجمعين **قوله**  
لما تقدم في الحديثين اي وفيما قوله تعالى ما كان للنبي الامة  
وقوله تعالى عن الله عنك الامة وقد اجاب المصنف عن  
الحديثين فقال في جواب الاول واما اسارى بدر وقوله تعالى  
ما كان للنبي ان تكون له اشرك اليتيم فقد اشتملتا على علو  
منصبه وبيان عظيم فضله من بين سائر الانبياء صلوات الله

وسلامه عليه وعليهم اجمعين والمعنى والله اعلم ما كان  
هذه النبي غيرك وقوله تريدون عرض الدنيا المعنى  
بمن اراد ذلك من الصحابة تحريضهم على تعظيم جانب  
الاجرة والفوز بالشهادة وقال في جواب الثانية  
لا دلالة فيها لوجه منها انه صلى الله عليه وسلم كان مخيرا في المذاق  
وعليه صرح به كذا غير واحد من الامة فما ارتكب من صوابا  
صلح الله عليه وسلم قال الله تعالى فاذا نزلت من عند ربك  
فلما اذن الله لهم اعلم الله بما يطلع عليه من سرهم انه لو لم  
ياذن لهم لتعدوا فكان ذلك من كراماته عند ربهم سبحانه وتعالى  
ه ذكره سم **قوله** عبر المصنف بالصواب اي المسعور بان مقابلته  
خطا **قوله** وقيل لا ظاهر وان اذن مع ان الماذون لا يستحق  
المخالفة **قوله** واعتراض بانه لو كان عنده وحيد للغة الناس  
لا يخفى ان اليقين لا يخصص في الوجه على القول بان اجتهاده  
صلى الله عليه وسلم لا يخطئ بل يسقط الحكم منه بوجوب  
واجتهاده وقد يقال اقتضاه المقرض على الوحي لانه  
متفق عليه **قوله** للبعيد اي ولودون مسافة القصر **قوله**  
حفظا لمنصبهم عن استنقاص الرعية لهم لو لم يجز لهم  
بان يراجعوا النبي صلى الله عليه وسلم فيه ان يقال انهم  
استنقاص في مراجعته صلى الله عليه وسلم بل في نهاية الكمال  
والشرف وهذا القائل لما نظر كمال الوفاة مع الماورفانهم  
اذا اطلقوا لهم المصروف كان ذلك اربابهم شي اعين من  
ولو اعليه من الرعية بخلاف ما اذا لم يطلقوا لهم المصروف  
فان ذلك موجب لاستنقاص الرعية اياهم فاس عليهم







المحافظ والعنبري بالاجماع انهما منته وانه ورد  
الدليل على محل النزاع بحث لان الاجماع انما هو في الكافر  
المخالف للملة صريحا والنزاع انما هو فيمن ينتمى الى الملة  
ويكون من اهل القبلة والافكيك يتصور من المسلم الخلفي  
في خطا اليهود والنصارى وبه يعلم توجه هذا البحث  
على استدلال الجمهور كمن سارت عن المص ان المشهور  
تعميم محل النزاع **قوله** وقيل زاد العنبري في قوله المص  
ولا يخطى بالرجل انه اراد اي بالخاصية وقوع معتقد  
اي المجتهد في نفس الامر حتى يلزم من اعتقاده قدم العالم  
وحدوث اجتماع القدم والحدث فانه ذلك جنون مخيف  
ولا ينبغي المزم فقط فان ذلك مذهب المحافظين لا زيادة  
بل اراد ان ما يورث اليه اجتهاده هو حكم الله في حقه سواء وفق  
ما في نفس الامر وسلم قيل عجم قوله في العقلية حتى يشمل  
جميع اصول الديانات وان اليهود والنصارى والمجوس  
على صواب على ما زعم وهذا ما ذكره القاضى في التقريب انه  
المشهور عنه وقيل انما اراد اصول الديانات التي تختلف  
فيها اهل القبلة ويرجع المخالفون فيها الى ايات وآثار  
محملة للتناويل كالروية وخلق المفعول فاما ما اختلف  
فيه المسلمون وغيرهم من اهل الملل كاليهود والمجوس والنصارى  
فان في هذا الموضع يتعلم ان الحق انما هو ما يقوله اهل الاسلام  
قال ابن السمعاني رحمه الله تعالى وينبغي ان يكون التناويل  
لمذهب القبري على هذا الوجه لاننا نلظن ان احدا من  
هذه الامة لم يقطع بتضليل اليهود والنصارى

والمجوس

والمجوس وعلم هذا ينبغي علم مذهب المحافظ ايضا وقد  
صرح القاضى عنه في التقريب بخلافه واعلم ان ما فسره  
به المصنبة بقوله انه اراد ما يورث اليه اجتهاده فهو حكم الله  
في حقه مع تميم قوله في العقلية حتى يشمل جميع اصول  
الديانات وان اليهود والنصارى والمجوس ما ادى اليه  
اجتهادهم ولا يخفى اشكاله وكيف يسع غا فلا ان يلزم ان  
حكم الله في حقه ما ادى اليه اجتهادهم وعلى تعذيبهم وتخليد  
في العذاب فليتنامل **قوله** وقد حكى الجمهور على خلاف  
قوله لما قبل ظهورهما اي في جميع المصنار لاجماع الصحابة  
فن بعد م عصرا بعد عصر على قتال الكفار وانهم في النار  
بلا فرق بين مجتهد ومقاند وقد تقدم ما في هذا الاستدلال  
انفا **قوله** ما لو حكم الله لكان به اي لما كان حكم الله على  
التعيين لحكم بذلك الشيء لكن لم يقع منه تعالى حكم على التعيين  
بل جعل الحكم تابعا لظن المجتهد وايضا في هذا الكلام انه  
ما من مسألة الا ولما مناسبة خاصة ببعض الاحكام يعينه  
بحيث لو اراد الله الحكم على التعيين لكان بذلك البعض يعينه  
**قوله** اصاب اجتهاد اي لانه بذلك وشعه اللازم في الاجتهاد  
ليس اما بدل الوشع لانه المقدور وقوله لا حكما اي لانه لا  
يصادق ذلك الشيء الذي لو حكم الله حكما معينيا لكان به كما  
يقع من قول الله حين لم يصادق ذلك الشيء وقوله وابتد اي  
لان بدل وشعه على الوجه المعتبر وهو انما يبدل لانه  
وشعه ثم تارة يورثه الى المطلوب وتارة لا وقوله لا انتهاء  
اي لان اجتهاده لم ينته الى مصادفة ذلك الشيء والخطية قوله



فهو مخطئ حكما غير الخطأ عند الجمهور لأن الخطأ حكما ضادا  
معناه عدم مصادفة ذلك الشيء الذي لو حكم الله لكأن  
به وإن لم يقع الحكم به فقد مخطيا لعدم إصابته ماله المناسبة  
الخاصة وإن لم يحكم به والخطأ عند الجمهور عدم مصادفة ما حكم  
الله به بعينه في نفس الاسم **قوله** ولله تعالى فيها حكم أي  
معين فمن إصابته فهو المصيب ومن أخطاه فهو المخطئ **قوله**  
بل كدفين يصادف ما شاء الله لا يقال لما فائدة عما صدر  
للمخصوص والنظر فيها لا نأخذ فائدة النصوص والنظر  
فيها عما هذا إنما أسباب عادية للمصادفة لا ترى أنه لولا  
السعي إلى محل الدفين وحصول بعض الأفعال كحفره ليقصنا  
الحاجة مثلا لما صادف فانه لو استمر في محله لم ينتقل  
منه إلى غيره ولم يصد عنه فعل لم يصادف ذلك الدفين  
مع أن كلامه من سعيه وما صدر عنه من الأفعال ليس علامة  
على ذلك الدفين وإنما أدب إليه بطريق الاتفاق  
والمصادفة سم **قوله** والصحيح أن عليه أماره إنما عبر  
بقوله أماره دون الدليل المحرر به في المقابل السابق إشارة  
إلى ما قاله بشر المرسى وأبو بكر الأصم أن عليه دليلًا قطعيًا  
وإن المخطئ أتم وما قاله غيرهما أن عليه دليلًا قطعيًا ولا أتم  
لخفا الدليل وعرضه فيبقى الكلام في أن الإشارة إلى القول  
بأن عليه دليلًا قطعيًا هذا يوافق أن العرض المسئلة التي  
لا قطع فيها سم **قوله** وأنه مكلف بإصابته أي الحكم لا مكانها  
أي الإصابته وفي قوله لمكانها إشارة إلى رد القول بانها  
غير مقدورة في التكليف بما تكليف ما لا يطاق ووجه الرد

منع أنها غير مقدورة بل هي ممكنة لكن التكليف  
بإصابته قد ينافيه قوله بعده بل يوجه لبذله وسعه  
في طلبه فإن قياس كونه مكلفًا بإصابته أن لا يوجب عند  
الخطأ لأنه ح لم يأت بالواجب فكيف يوجب مع ذلك ويمكن  
أن يقال ليس المراد بكونه مكلفًا بإصابته أنه ملزم  
بمحمول الإصابته ولا بد بل المراد بذل وسعه لطلب  
حصولها وهذا لا ينافي أنه إذا أخطأ شيب لأنه أخطأ  
بما كلف به ولعلنا أن يقول ما فائدة أنه مكلف بالإصابة  
مع الزامه ببذل وسعه بكل حال ومع المكلف ببذل  
وسعه وأن لم يضرب ويحجب بأن فائدة جريان قول بالإن  
عند عدم الإصابته كما أشار له المسم **قوله** ولقوة المقابل  
منها عبر بالاصح أي المفيد أن مقابله صحيح بخلاف المقابل  
فيما سبق فإن لم يعبر بالاصح المفيد قوة مقابله بل عبر  
بالصحيح المشعر بعدم صحة المقابل حيث قال وإن مخطئ  
لا يأنم بل يوجب الصحيح أن لا يستفاد من ذلك ضعف  
مقابله وهو القول بالإنم **قوله** ومعنى قصر مجتهد المراد به  
المتصف بصفات الاجتهاد لا المجتهد بالفعل فانه قد وقع قول  
العلامة ونيا تسمية المقصر مجتهدا يجوز أن الاجتهاد مطلق  
استفراغ الفقيه **قوله** لا ينقض الحكم في الاجتهاد ويات  
لا يخفى أن بعض صور النقص في قوله فان خالف نعمًا أو ظاهرا  
جليا أو من جملة الاجتهاد ويات وقد ينقض الحكم فيها فكان  
مراده الاجتهاد ويات في الجملة وكأنه قال الظاهر سيأتي  
سم **قوله** فان خالف نصا أي في معناه بدل للمقابلته بقوله



او ظاهر اجليا وظاهرا ايجلي اما نص اي لفظ كتابا ومنه  
 واما قياسا ولذا جعله غايته للظاهرا ايجلي وقوله فان  
 خالف نصا اخذ في موضع الاستئناس مما قبله كما مر في المسألة  
 اليه **قوله** بخلاف اجتهاده اي بان اداة اجتهاده الى شيء فلم يحكم به  
 وقوله غيره كما قدره الله ومثل ذلك ما لو تمكن من الاجتهاد فلم  
 يفعل وقوله غيره **قوله** فالاصح تحررها عليه يعني ولو حكم بجملة  
 العقد حاكم لان حكمه انما يفيد الحل لمن يعتقده وان لم يجز  
 نقضه مطلقا قاله العلامة **قوله** فيما ذكر اي في مسألة تزويج  
 المرأة بغير ولي وقوله فحكمه حكمه اي فانما حرم بسبب تغير  
 الاجتهاد ولو حكم بالصح حاكم **قوله** لما تقدم اي من لزوم التسلسل  
**قوله** بالتلافه اي كما اذا اضره بان السبق الجامد كالسمن  
 يتنجس جميعه بوقوع النجاسة فيه فالتلفه المستغنى  
 بسبب فتواه ثم تبين للمفتي انه لم يتنجس الجميع المحيث  
 امكن الشريان فيه وكانت الصورة المستغنى فيها من  
 القسم الثاني اي عدم الشريان في جميعه فلا يضمن المفتي  
 للمستغنى السمن الذي اتلفه بفتواه او بسبب تغيره  
 اجتهاده الى عدم اتلاف الجميع **قوله** كالنقص اي في معناه  
 بان لم يجمل غيره مع كونه متواترا كالكتاب لانه مناسك  
 للقاطن ومثل النص الجماع كما نبه على ذلك بالكان **قوله**  
 يجوز ان يقال اي بالهام من الله او على لسان الملائكة  
**قوله** على لسان نبي راجع لقوله او عالم ويعني ان يرجع ايضا  
 للنبي ويتصور ذلك في نبيين ههنا صرحين كوسي وهرو  
 عليهما الصلاة والسلام **قوله** فهو صواب من جملة القول

للنبي

للنبي او العالم كما يفيد قوله الشا اي موافق حكمي وحاصل  
 ذلك ان يجعل الله تعالى مشيئة القول له ذلك لا ليلا على حكمه  
 في الواقع بان لا يلزمه الامشيئة ما هو في حكمه في الواقع **قوله**  
 ونسب اي تردد الشا في في الوقوع قال بنقصه وقد اضر  
 الظاهر ومحمد ونسب التردد فيه اي في الوقوع اليهم  
 هذا والظاهر من قوله فحصل من ذلك خلاف يدعي ان  
 الظاهر الثاني واما حمل الخلاف على الخلاق الصادر من الشا في  
 في الجواز على فهمه وفي الوقوع على اخر خلاف الظاهر فليست  
 قدره بعضهم **قوله** كيف كان اي سواء كان لبي او عالم **قوله**  
 من المعزلة قيد بذلك لتلايتهم موسى بن عمران النبي صلوا  
 الله وسلامه عليه **قوله** لولا ان اسبق على امي لامرهم  
 بالسوا له اي فكذا القول منه صلى الله عليه وسلم ناس من  
 كون الله تعالى قال احكم بما تشاء وكذا القول فيما بعد  
**قوله** حتى قالها اي لفظه كل عام يا رسول الله **قوله**  
 لوحيات اي هذه الفريضة كل عام **قوله** ولما استطعم اللام  
 زائدة للتاكيد **قوله** بان ذلك اي ما ذكر من الحديثين  
**قوله** لا يدل على المدعى اي وهو الوقوع **قوله** خاير  
 فيه اي فيما ذكر من الحديثين **قوله** او يكون ذلك القول  
 اي وما لفظ الحديثين اي اوحى الى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ان يقول لو قلت نعم لوجبت اي بايجاب الله تعالى  
 وان يقول لو لم ان اسبق على امي لامرهم اي لا امرهم  
 الله تعالى **قوله** وفي تعليق الامر في هذه المشيئة  
 استطرادية منها ومحله باب **قوله** باختيار المأمور اي براد



**قوله** والتحيز قرينة على ان الطلب غير جائز فيه  
 لشارة الى ان المراد بالتحيز تحيز التركة في الجملة لا تحيز  
 الفعل وتحيز التركة على التساوي والامتناع اجتماعه مع  
 الطلب فلا يصح كونه قرينة عليه **قوله** لمن شاع قول قال  
 وموخر مبتدأ محذوف اي وذلك لمن شاع **قوله** بات  
 ليعتقد لغيره لاخذ **قوله** فخرج غير المقول من الفعل  
 اي فيه نظير بل المراد بالقول ما يشمل الفعل والتقدير  
 ايضا لان القول شاع استعماله في الراي والاعتقاد الاول  
 عليه بالمفظة تارة وبالفعل اخرى وبالتقدير المقترن  
 بما يدل على الرضا تارة اخرى وعلى هذا جرى المولى بعد  
 الدين فحمل القول في كلام القاعد كائن الحاجب على ما يعم  
 الفعل والتقرير **قوله** واخذ القول مع معرفة دليله  
 فهو اجتهاد اي قال العلامة هذا بنا على جواز تحيز  
 الاجتهاد واما على منعه كما هو مقتضى كلام الشيخ شرع  
 حده السابق فيكون تقليد اخار جاز عن الحد كما يخرج عنه  
 تقليد المجتهد الكامل قبل الاجتهاد او بعده مجتهد اخر  
 فانه تقليد مع معرفة دليل اخر وان كان تقليدا متوقفا  
 كاسيبي هو قلت الظاهر انه على القول بعدم تحيز  
 الاجتهاد يكون اخذ القول المذكور مع معرفة دليله  
 واسطة لعدم صدق كل من حدى التقليد والاجتهاد  
 عليه واما قوله لا يخرج عنه تقليد المجتهد الكامل اي  
 نحو انه ان اخذ بقول الغير بعد ايجاده الاجتهاد هو  
 واستنباط ذلك الحكم بالدليل كما استنبطه الغير

فاطلاق

فاطلاق التقليد على اخذ المذكور انما هو من حيث  
 سبق ذلك الغير وليس من التقليد في سبيل هو  
 اجتهاد ورح فهو خارج من حد التقليد واما ان كان  
 اخذ المجتهد المذكور لقول الغير مصاحبا لترك الاجتهاد  
 بان قصد اخذ قول الغير من غير ان ينظر في الدليل واخذ  
 منه على الوجه المقرر في حد الاجتهاد فقد اتقليد  
 واخذ في الحد المذكور قطعاً وان كان ممنوعاً فاقام  
 وهذا يعني عما اطلاق به سم **قوله** بنا على وجوب البحث  
 عنه اعترض به انه مبني على ما صرح كالمماثل فالاولى في  
 التوجيه ان يقال لان معرفة الدليل على اجماع التي هي  
 باعتبارها يفيد الحكم لا تكون المجتهد **قوله** ويلزم اي  
 التقليد غير المجتهد شامل للعقليات كالعقائد بدليل  
 قوله الماتى ومنع الاستاذ التقليد في العقاطع اي  
 كالعقائد فانه يقتضى التمسك على الاول وفيه نظر  
 اذ قد يستقل غير المجتهد بمعرفة البرهان العقلي مع  
 عدم وصوله الى رتبة الاجتهاد في الفروع واسييل الى  
 الزام من يستقل بمعرفة البرهان على العقائد بالتقليد  
 بل لا يجوز له التقليد كيف وقد ذهب بعضهم الى ان  
 التقليد في العقائد ممنوع وان المقلد فيها كافر وان  
 كان القول بكفره متعيفاً وباجمالية بالتقليد في العقائد  
 لم يقل احد بوجوبه بل انما قيل بجوازه او امتناعه فالوجه  
 تخصيص ما ذكره من غير العقائد **قوله** ليس الا اي ليس  
 المقلد من لزوم اتباعه في الخطا الجاز عليه اي على المجتهد

استفاد من الاضمار  
 لم يقل اجتهاد مجتهد



وقوله وقيل لا يعلل عالم وان لم يكن مجتهدا هذا مقابله  
لقوله ويلزم غير المجتهد ان يعلل للعالم وغيره وقوله وان  
لم يكن مجتهدا الجملة خالية ولا يصح ان تكون ان للمبالغة  
لاقتضائها انه لا فرق في اللزوم على الاول بين المجتهد وغيره  
وليس يصح ان لا يجوز للمجتهد ان يعلل مجتهدا كما هو صريح  
قوله ويلزم غيره وقوله اذ ان الحكم ان الحكم **قوله**  
لان له صلاحية اخذ الحكم اجيب بان المدار في عدم التقيد  
على الصلاحية الكاملة لا الصلاحية في الجملة **قوله** اما ظان  
الحكم هذا محذور وقوله ويلزم غير المجتهد **قوله** باجتهاده  
اي بالفعل بدليل ما بعده **قوله** اي من هو بصفت  
الاجتهاد اشار بذلك الى ان المراد بالمجتهد من اهل البيت  
الاجتهاد لا المجتهد بالفعل لانه تقدم في قوله اما ظان  
الحكم ان في العطف يقتضي المغايرة **قوله** فيما يقع له اي  
وان لم يخصه **قوله** ويجوز له ما اي دليل يقتضي الرجوع  
عما خلفه او لا اي ما يجمل انه يقتضي الرجوع او ما يقتضي  
الرجوع احتمال في العبارة تسامح وقرينة هذه المسامحة  
قوله وجب عليه بتجديد النظر اذ لا معنى لتجديد يد عند  
تحقق مقتضى الرجوع بالفعل والحاصل ان ما في قوله  
ما يقتضي الرجوع يجوز ان مع قرينة ومثله شاع فان  
قلت اي فائدة في زيادة عماد ابن الحاجب هنا القيد  
قوله ويجوز له ما يقتضي الرجوع قلت فائدة ما يقتضي  
القطع الذي ذكره اخذ من القضاة انه مقتضى كلامهم  
بزيادة الزيادة فان انتفت فتى وجود التجديد بخلاف

قال الشيخان في أصل الروضة هل يلزم المجتهد بتجديد  
الاجتهاد اذ وقعت الحادثة مرة اخرى ام يقتضي  
اجتهاده الاول وجهان زاد النووي اصحهما لزوم  
الاجتهاد وهذا اذ لم يكن ذكرا للدليل الاول ولما  
يجدد له ما قد يوجب رجوعه فان كان ذا كرا لم يلزمه  
قطعا وان تجدد ما يوجب الرجوع لزومه قاله سم واطال  
في المقام ومقصوده بهذا كما يصريح به اخر عبارة رد  
ما اعترض به العلامة مما خصه قوله وجب عليه بتجديد  
النظر لا يلزم قوله قبله وتجدد له ما يقتضي الرجوع  
اذ لا يخفى ان مقتضى الرجوع هو النظر في الدليل  
في زيادة التجديد على ابن الحاجب لمعنى لما بل يفسد ها  
قوله بعد لان كان ذا كرا لا يقتضيه انه لا يجب  
بتجديد النظر مع ذكر الدليل الاول وان تجدد له ما يقتضي  
الرجوع عنه وفساده لا خفا به الا ان يجد قوله ما يقتضي  
الرجوع على الدليل دون الاجتهاد فيصح فتأمل  
وانت اذا تأملت فيما اوردته سم علمت ان الحق ما قاله  
العلامة وما ذكره من التنازع في عبارة الروضة مدفوع  
بان المفهوم منها يقتضي الخلاف المذكور بالكلية من  
المؤمنين المذكورين وتما كونه ذا كرا للدليل الاول وتجدد  
ما يوجب الرجوع فيوجد الاول لم يلزمه التجديد وبوجود  
الثاني يلزمه التجديد قطعا فيما ولا يخفى ان عدم لزوم  
التجديد اذا كان ذا كرا للدليل الاول مقتضى عدم تجدد  
ما يوجب الرجوع وان لزوم التجديد عند وجود ما يوجب



الرجوع عن الاول مطلقا اي سواء كان ذا كبر الدليل الاول  
 ام لا هذا مفاد العبارة المذكورة وح فقول العلامة بطل  
 يفسد ما قبله بعد لان كان ذا كبر لا يقتضاه ان واضح فتا  
**قوله** وكذا ان لم يتجدد او انما فصله بكذا الكونه دون  
 الاول في الرتبة وان كان يتجدد النظر فيه واجبا ايضا  
 قطعا **قوله** اذ لو اخذنا الاول او قليل للصورتين وقوله  
 بالاول اي بالدليل الاول **قوله** هل بعيد السؤال انما  
 اوردته بصورة الاستفهام دون ان يقول فانه بعيد  
 السؤال اشارة الى الخلط فيه ذلك كما ذكره خلاف  
 في ذلك الزكوى وغيره **قوله** يجوز تقليد المفضل  
 اي في نفس الامر لا بحسب الاعتقاد اذ لا يتأتى في التفضل  
 الا في حالة العلامة اي ويرشد اليه قوله الاتي قريبا  
 بخلاف من اعتقده مفضولا كالواقع **قوله** ويرجع الى  
 الجواب هو المشهور كما قاله العلامة وقوله يجوز ان تقليد  
 المفضل مطلقا سواء اطلعه فاضلا ولا يبحث البحث عن  
 الراجح وقوله وثانيها لا يجوز اي وان اعتقده فاضلا  
 فيجب البحث عن الراجح **قوله** كالواقع بدلا من مفضولا  
 او نقتله او مفضول مطلق **قوله** جمعا بين الدليلين  
 اي بحمل الاول على من اعتقده فاضلا ومساويا والثاني  
 على من اعتقده مفضولا **قوله** ومن ثم لم يوجب البحث عن  
 الراجح ان قلت هذا يتفرع عما هو قول ايضا فيشكل تخصيصه  
 بالثالث الذي دل عليه تقديم الظرف اعني من ثم قلت  
 التقديم للاهتمام ولو لم فالحصر اضائي لانه بالنسبة للقول

الباقي

الباقي كما اشار له اليه بقوله بخلاف من منع مطلقا فان قلت  
 لم اشر الثالث بد كذا قلت لانه يتوهم معه وجوب ذلك  
 فان قلت ما وجه تفرع عدم الوجوب على الثالث حتى صح  
 بعينه المصير بقوله ومن ثم انما مع اشتراط اعتقاد كونه فاضلا  
 او مساويا لينا في الوجوب بل يناسبه قلت وجهه ان  
 اشتراط مجرد اعتقاد ما ذكره يشرع بعدم اعتبار زيادة عليه  
 فليتامل سم **قوله** لعدم يقينه اي الارجح لتقليد بل  
 المدار على اعتقاده فاضلا او مساويا **قوله** بخلاف من منع  
 مطلقا اي فانه يوجب البحث لاجل تعيين الفاضل والمساوي  
 ولا يكفي المعتقد **قوله** فان اعتقد رجحان واحد منهم  
 تعين اورد عليه ان هذا عين قوله يجوز لمعتقد  
 فاضلا او مساويا اي لا مفضولا كما صرح به في فتا  
 تكرار معه وفيه نظر لان ذلك يجوز المساوي وهذا بين  
 الا فضل فليس تكرارا معه سم **قوله** باعتقاده المبني عليه  
 قوله المبني تحت سببتي لقولنا اعتقاده ويرجع جعله كونه  
 نفيا حقيقيا لا اعتقاده وقوله عليه فائيا فاعل المبني  
**قوله** ويجوز ان اي وليس قولا لاحد **قوله** وهذه  
 المسئلة اي والارجح على ان **قوله** مبني على وجوب البحث  
 عن الراجح ان الذي هو مرجوح عند المصنف وفيه نظر  
 فانه كما يصح تفرعه على وجوب البحث عن الراجح يصح ايضا تفرعه  
 على عدم الوجوب **قوله** ويجوز تقليد الميت اي مطلقا  
 فقد احيى ام لا نقله مجتهدا سم **قوله** في منعه ان قد يقال  
 منعه له انما هو من حيث كونه عن الميت والى قول به عنده



من حيث نقل الثقة له عن الميت المجتهد وليس هذا من  
تقليد الميت عنده وإنما هو عمل بالظن وبهذا يصير  
الخلا في بيته وبين القوم لقطيا فانهم يقولون للميت  
قول لم ميت فيقلد وهو يقول لا قول للميت ولكن الحكاية  
عنه تغلب ظن ان هذا حكم الله وقد اطلوا في هذا المقام  
جدا فراجع **قولنا** ان نقله عن اي الميت مجتهد في مذهبه  
اي مذهب الميت وهذا المجتهد هو المعبر عنه فيما من مجتهد  
المذهب **قوله** ويجوز استفتاء من عرف بالاهلية او اي  
واما الاستفتاء في المسئلة المية بعد هذه ولا يلزم  
من جواز الاستفتاء الذي هو مطلب الفتا الذي هو  
الاخبار بالحكم من غير الزام **قوله** هذا راجع لك ولاني  
وهو قوله من عرف بالاهلية وقوله راجع للثاني اي وهو  
قوله او ظن اهلاله وكلام الزركشي يقتضي ان المشار  
اليهما في كلام الله وما قول المص باشتهاره بالعلم والعدالة  
وقوله وانما يصح والنا س يستفتون يرجعان الى الثاني  
وهو قوله او ظن اهلاله **قوله** لا الجمهور عطف على من  
من قوله ويجوز استفتاء من عرف **قوله** والاصح وجوب  
الرجوع الى راجع لقوله ويجوز استفتاء من عرف **قوله** وذلك  
لان وجوب البحث من جملة الطرق المعرفة للاهلية **قوله** وقيل  
يكفي استفاضتهم بينهم قال العلامة قدس سره الاستفاضة هي  
الاستشارة وقد مر ان معرفة الاهلية بالاشهاد وكافية فهذا  
الاصح قول اخر صحيحه مخالفا لما قدمه او ما يقول ويجوز  
استفتاء من عرف بالاهلية او فامله ويجب بان ما مر في

اذا حصل له من الاشهاد علم او ظن بالاهلية وما هنا فيما  
اذا لم يحصل له منه ذلك بان لم يوجد الامور واشتهاره بالعلم  
من غير ان يعلم او يظن منه ذلك قاله سم **قوله** والاصح بظاهر  
العدالة اي لان القائل من حال العلم العدالة وليس  
القابل من حال الناس العلم **قوله** والاصح بظاهر الواحد  
اي العدل قال النووي وهذا محمول على من عنده  
معرفة يميز بها بين الملبس وغيره ولا يفيد في ذلك خبر  
احاد الامه **قوله** لا ارشاد نفسه بان تدعن الخ اي لارشاد  
نفسه بسبب ادعائها قال بالسببية **قوله** ثم عليه بيانه اي  
ندبا لا وجوبا وان كان ظاهر العبارة الوجوب **قوله** ان  
لم يكن حفيضا لعد المراد بالخفي ما لم يشهد عادة ايضا  
مسئلة الى الذين اشار له سم **قوله** يجوز للقادر على التفريع  
اي على استنباط الاحكام من فصوص امامه والتفريع على  
قواعده وهذا هو المعبر عنه كما من مجتهد المذهب فقوله وان لم  
يكن مجتهدا اي مطلقا جملة حاوية وان زائدة وليست الجملة  
معطوفة على مقدار قبلها اي ان كان مجتهدا وان لم يكن مجتهدا  
لاقتضائه ان المجتهد يعني مذهب مجتهد اخر مع انه غير متابع  
كما تقدم **قوله** بخلاف غيره اي غير القادر المذكور في غير  
مجتهد الفتوى وهو كما مر المسمى مذهب امامه القادر على  
الترجيح دون التفريع قال بقضائهم وتسميته مجتهد فتوى  
مع هذا اتفاق لا يخفى ويمكن ان يجاب بان تسميته بذلك  
بناء على القول الرابع وهو ما عليه العمل في الامصار المتأخرة  
فلا تناقض **قوله** وانما يجوز الافتاء للمجتهد اي المطلق كما هو



المراد بالمجتهدين قول المتن وثنا لها عند عدم المجتهد **قوله**  
 ورابعها يجوز ان هذا هو الرابع كما تقدمت الإشارة اليه وهو  
 المعبر عنه بقوله قيل بخلاف غيره فهذا مقابله لمفهوم قوله السابق  
 يجوز للقادر ان وقال الكمال هذا القول اي وهو قوله ورابعها  
 ان اعم من ترجمة المسئلة ان قال سم وقد يمنع ذلك ويوجه منيع  
 المصداق قوله للقادر قيد له مفهوم وهو المنع لغيره فكانه قال  
 للقادر دون غيره والترجمة باعتبار المنطوق والمفهوم عامة  
 فلا اشكال في حكاية هذا الرابع وكأنه قال مسئلة يجوز للقادر  
 دون غيره وقيل يجوز للقادر ايضا وثنا لها يجوز للقادر  
 دون غيره عند عدم المجتهد ورابعها يجوز للقادر وغيره  
 ولا يخفى ان نظام هذا التقديره **قوله** ويجوز خلط الزمان  
 عن مجتهد انظر هل المراد اجواز عقلا او شرعا والظاهر ان  
 كلاهما **قوله** اي لا يسبق فيه مجتهد اشار بذلك الى ان المراد  
 الاسم من ان لا يوجد فيه اضلا او يوجد ثم يفقد الاول  
 فقط لا قد يتوهم من لفظ الخلو سم **قوله** ما لم يتداع الزمان  
 ان المراد بتداع الزمان تداع بعضه بعضا الى الزوال  
 والذهاب وهو كناية عن اشراقه على الزوال والتغير عما كان  
 وقوله يتزلزل القواعد تنزلها تعطيلها والمعارض عنها  
**قوله** ظاهرين على الحق فيه ان ظهورهم على الحق لا يقتضي  
 ان يكونوا بمرتبته المجتهد والكلام فيه ويمكن ان يقال اذا  
 اطلق الشيء انصرف للفرد الكامل **قوله** يستتر عنه بدل من يقبض  
 المنعني **قوله** ويترك فيها الجمل اي يثبت بدليل الترواية  
 الثمانية **قوله** ولما رضى هذه الاحاديث الاولى ان

قال العلامة رحمه الله تعالى المناسب لقول المص لم يثبت  
 وقوعه ان يقول الم والمعارضه الاول لهذه الاحاديث  
 والمناسب لقول الم دون لا يقع اي الذي هو مراد المص ان  
 يقول الم والمختار لم يثبت عدم وقوعه يعرف ذلك بالتأمل  
 ه اما كون المناسب لقول المص لم يثبت وقوعه ما ذكر فوجهه  
 ان عدم الثبوت انما يتفرع عن دليل عدم الوقوع لكن دليل  
 الوقوع لان دليل عدم الوقوع لما دل على عدم الوقوع لم يكن  
 الوقوع ثابتا بخلاف دليل الوقوع فانه لما دل على الوقوع  
 كان الوقوع باعباريه ثابتا واما كون المناسب لقول الم  
 دون لا يقع ما ذكر فوجهه ان عدم الوقوع هو مدعى المص  
 لكن منعه من التصريح به معارضه دليل الوقوع ومعلوم  
 ان معارضه دليل الوقوع تجعل عدم الوقوع الذي هو  
 المدعى غير ثابت ولا تجعل الوقوع غير ثابت ويمكن توجيهه  
 ما ذكره الم بانه اراد بقوله ولما رضى ان تعطيل قوله قال الم  
 ان باعتبار قوله دون لا يقع فهو محط التعليل يعني انما ترك  
 المص التعبير بعدم الوقوع الدال عليه الحديث الاول  
 لاجل ان هذه الاحاديث الدالة على الوقوع معارضة له  
 ومعلوم ان المناسب لتركه التعبير المذكور هو معارضه هذه  
 الاحاديث الاولى دون العكس وانما لم يقل المص والمختار  
 لم يثبت عدم وقوعه لان هذا التعبير لا شعاره بالميل الى  
 ثبوت وقوعه بل يناسب مختارا المص الذي هو عدم وقوعه  
 بخلاف ما عبر به فانه المناسب لمختاره المذكور لا شعاره  
 بميله الى عدم الوقوع المذكور والحاصل ان العدول عن



لا يقع الى لم يثبت وقوعه يتعلق بامرين الاول المعدول عنه  
والثاني المعدول اليه فنقول الش ولمعارضته انما لتقليل له  
باعتبار تعلقه بالمعنى الثاني لوضوحه فتأمل فانه في غاية  
الدقة وبذلك يسقط الاشكال المذكور المبني على ان المراد  
العكس عن تقليل المعدول باعتبار المعنى الثاني هذا كله بناء  
على ان مراد المصنف من عدم ثبوته عدم وقوعه اما ان كان مراده  
منه التردد في الثبوت وعدمه فلا يتوهم غير انما قول الش  
ولمعارضته انما كما هو ظاهر ولا على قول المص والمختار لم يثبت  
وقوعه اي وسأعلمه فترك اكتفا كسرا بيل تعيكم انما لم يرد  
من ذلك عدم الوقوع حتى يكون المناسب له ولمعارضه الاول  
لهذه المحاربت فقليلك بالتأمل الصادق هم **قوله** بان مراد  
بالساعة اي في الاول **قوله** واذا عمل العاقل المراد به من عدا  
المجهد المطلق **قوله** بقول مجتهد انما ان كان يقلد ما لكا  
مثلا في نكاح يولي ثم يريد نكاحا اخر بدون ولي على مذهب  
من يراه فليس له ذلك **قوله** فيه اي فيما افتاه به وفي مثله  
وكذا يقال في قوله وقيل يلزمه العمل به بالشروع **قوله**  
ان التزمه اي بان صمم على العمل به **قوله** وقال السمعاني  
يلزمه العمل به ان وقع في نفسه صحة والافلا فيه امران  
احدهما انه لا يلزم من وقوع صحة في نفسه التزامه كما لا يلزم  
من التزمه ان يقع في نفسه صحة فهما متغايران وثانيهما  
ان ظاهره انه اذا لم يقع في نفسه صحة لا يلزمه العمل به وان  
شرع في العمل لكنه يجوز فيه وعدم وقوع صحة في نفسه صادق  
بما اذا ترد بالسوا وما اذا اظن عدم صحة وقد يمنع الجواز

انما عمل الساعه

في كل منهما ان اعتقد صحة غيره او رجحانه حيث منعنا تقليد  
المفضول قاله سم **قوله** وقال ابن الصلاح ان فيه بحث لان  
مانعه عن ابن الصلاح من انه اذا وجد نعت اخر تخير بينهما  
ليس مطابقا لما ذكره ابن الصلاح فانه كما في شرح المذهب عنه  
لم يقل بالتخير الا اذا لم يستنب ان الذي افتاه اولا هو المعلوم  
الاورع فان استبان له ذلك بقيت الاول ويجيب بان المص  
تروك ذلك لعلمها سابق ولا يخفى ما فيه قاله سم **قوله** والاصح  
جوازها في حكم اخر هذا غير ما تقدم كما هو واضح لان ما تقدم  
في المثل وهذا في حكم مخالف كالتبيع بعد سؤاله في النكاح مثلا  
**قوله** وقيل لا يجوز لانه يسؤال المجتهد انما بقول اخر وهو  
انه يجوز في عصر الصحابة والتابعين ويمتنع في العصر الذي  
استقرت عليه المذاهب **قوله** ثم في المساوي اي اعتقده  
مساويا وانما قصره على المساوي ان لا يتاخر في الرجوع السبق  
في اعتقاده ارجح لما يلزم عليه من تحصيل الحاصل **قوله** وان لم  
يجب التزامه اي ابتداء **قوله** والجواز في غير ما عمل به اي  
وعدم الجواز فيما عمل به وقوله اخذ انما علة لهذا المحذوف  
وقوله اخذ انما تقدم اي من مفهومه وهو انه لا يجوز الرجوع  
فيما عمل به وقوله فانه اي غير الملتزم وقوله اذا لم يجز له الرجوع  
اي بعد العمل به وقوله فالملتزم اولي بذلك اي بعدم  
جواز الرجوع **قوله** وقد حكى فيه اي في الملتزم الجواز اي  
مطلقا **قوله** والاصح انه يمتنع تتبع الرخص الرخصة هنا  
بمعناها اللغوية وهي السهولة سواء انطبق عليها حكم  
الرخصة اصطلاحا ام لا سم وانما امتنع ذلك لان التبع المذكور



م  
الكتاب في التفسير  
البرقي

ليس في احد من هذه الاشياء غير الله فتمت  
 الآية على من كبر وصلى في الصلاة  
 العظمى استغفرا بما عملناه ان  
 التكفير ثم عني الاعطاف وسائر  
 التي يقع بها معاملة معصومة  
 من وجوب الربا فيكون ما عني لا الله  
 لا الله في الدنيا في كل حال رسول  
 لا في الاعطاف المعقولة كما  
 كان في حق من جازى في العوامة  
 والربا في الدنيا في كل حال  
 عليه بالاشغال في كل حال

المقادير

شركة التخليص والتجارة  
القاهرة



استدلال بطريق السمع ومثله قوله تعالى قل انظروا ماذا  
 في السموات والارض وقوله تعالى فانظروا الى اثر رحمة الله كيف  
 يحيى الارض بعد موتها واسمى للوجوب ولما نزل قوله تعالى  
 ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار لآيات  
 لاولى الالباب قال عليه الصلاة والسلام ويل لمن سلكها اي  
 مصنفها بين كجيبه اي جانيه فيه ولم يفكر فيها او عد بترك  
 التفكير فهو واجب وهذا الدليل لا يخرج عن كونه ظاهريا  
 لاقباله لاسيما للوجوب وكون الخبر المنقول من سيد المرسلين  
 وجوابه مانع شرح المصنف حيث قال ان الظن كاف في  
 الوجوب الشرعي على ان الجماعة عما انه متواتر اذ ابلغنا قوله  
 حدا يمنع تواترهم على الكذب فيفيد القطع واستدلوا ايضا  
 بان معرفة الله تعالى واجبة اجماعا ولا تتم الا بالنظر  
 وما لا يتم الواجب اليه فهو واجب وفيه اشكالان مبسوطة  
 مع الجواب عنها في محله اسم **قوله** وقد علم ان من تمته الدليل وطلبه  
 لما بعده ليفيد قوله فاتبعوه انهم ما مورون بالعلم الذي صدر  
 منه ورفعه لما قد يتوهم من كون الامر مقصودا عن ظاهره  
 من طلب العلم منه فاما امثال يعقوب الملاح منه **قوله** ويقاس  
 غير ايمان عليه اراد ايمان التصدق بمعمون كلمة الشهادة  
 واسما فاسما ان شوعا يطلق على التصديق بكل ما علم بمجي الرسول  
 به صلى الله عليه وسلم **قوله** واتبعوه لعلمكم تمتدوق اي واسم  
 للوجوب فوجب النظر لان التقليد لا يوصل الى العلم ايا متعوه  
 في افعاله واقواله ومن جملة افعاله العلم بذلك **قوله** وقال  
 العنبري مقابل لقوله فقال كثير من **قوله** وقيل النظر فيه حرام

مقابل

مقابل للقولين المطولين في المتن المصرح بهما في الشرح  
 وحاصل الخلاف ثلاثة اقوال لا يجوز التقليد فيها النظر  
 يجوز التقليد فلا يجب النظر بحرم النظر قال شيخ الاسلام  
 ومحل الخلاف في وجوب النظر في اصول الدين وعقد منه  
 النظرية غير معرفة الله تعالى اما بين فالنظر فيها واجبة  
 اجماعا كما ذكره التفتازاني وغيره قال سمعته وفيه امران  
 الاول ينبغي ان مرجع الهاتيه قوله كما ذكره التفتازاني وغيره  
 قوله اما النظر فيها فواجبة اجماعا لا ما قبله ايضا لان التسعد  
 لم يذكر هذا الخلاف وان محله ما ذكره وانما ابتدأ بقوله الحمد  
 الرابع لا خلاف بين اهل الاسلام في وجوب النظر في معرفة  
 الله تعالى اي لاجل حصولها ثم اخذ يستدل بما ذكره والماني  
 ان الظاهر ان ما ذكره التسعد من اجماع على وجوب النظر في  
 معرفة الله تعالى غير مسلم عند الشافعي وغيره المسمى الى تمثيله لمحل  
 الخلاف بقوله ووجوب الباري وما يجب له ويمتنع عليه من  
 الصفات فان ذلك متعلق بمعرفة تعالى والى استدلاله بقوله  
 تعالى فاعلم انه الحق فان ذلك متعلق بمعرفة ونحو انبيته فهو  
 متعلق بمعرفة الله تعالى فهذا صرح في جريان الخلاف مطلقا  
 والى ما حكاه من استدلال العنبري على الجواز فانه متعلق  
 بمعرفة تعالى وهو يقتضي جريان الخلاف مطلقا على ان  
 التسعد في اثنا استدلاله على الوجوب قال ما نصته على انه لو  
 ثبت جواز الاستغناء بالتقليد في حق البعض فهذا لا ينافي  
 وجوب المعرفة بالنظر والاستدلال في الجملة وفيما شاع  
 بانه غير قاطع بعموم حكم الجماعة الذي حكاه فليست ملزمة **قوله**

الاقوال الثلاثة  
 يجب المنهج  
 التقليد مرجح  
 يجوز النظر في  
 اصول الدين  
 التسعد واجب  
 في معرفة الله تعالى  
 التسعد واجب  
 في معرفة الله تعالى  
 التسعد واجب  
 في معرفة الله تعالى



لانه منطق الوقوع في الشبهة والاضلال فيه ان النظر  
الذي هو منطق ما ذكره هو النظر التفصيلي الجاري على  
طريق المتكلمين لا الاجالي الذي هو على طريق العامة فليس  
منطقه لذلك والمعتبر هو النظر الاجالي كما سنبه عليه الش  
والشبهة التباس الحق بالباطل بحيث يحصل التحيز والاضلال  
سلوك طريق ما توصل الى المطلوب فيعتقد ما ليس بحقا  
**قوله** فان المعبر النظر على طريق العامة ان يفيد ان المراد  
بالتعليد منا ما عدا النظر بالمعنيين اعني ما كان على طريق  
العامة وما كان على طريق المتكلمين وذلك بان ينشأ انسان  
على ما هو جبل ولم يتفكر في ملكوت السموات والارض واهله  
غيره بما يلزمه اعتقاده وصدقه بمجرد اخباره من غير تفكير  
وسا تدبر **قوله** اما تدل او استنتجها من تقريره وهو خبر عن  
قوله فيما هو وجاني روايته وبموجبات امواج فيكون الضيق  
لثلاثة **قوله** للايمان اي ما ظهره واسم هو نفس الانسان  
**قوله** من تدبر امهولة بيان لطريق المتكلمين وتحرير المادولة  
تخليصها عما يحل بوجه الدلالة كنفق شرط من شروط الانتاج  
في القياس كنفق ايجاب الصف في الشكل الاول مثلا **قوله**  
وتد قنوها اي تطبيتها على المدعى **قوله** ودفع الشكوك  
اي المرجحات والشبهة اي المعارضة للدلالة **قوله**  
فقر من كفايته في حق المتأهلين اشارة الى ان فرضا لكفايته  
يتوجه الى الجميع ويشق بفعلا البعض كما هو الصحيح **قوله**  
وهذا المحل في الشافعي اشارة الى ما ذكرناه في حق غير  
المؤهلين **قوله** وهو العلم اي التعميد بالنظر والاضلال

السنة  
الاولى

تحرير المادة

ترخيص المادة

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله

بالعقائد

بالعقائد اي المعتقدات وفي المسائل التي هي مسئلة اصول  
الدين كما سبق في قوله وهو العلم بالعقائد مع قوله سابقا  
اي مسائل المعتقدات اشارة الى ان مسئلة اصول الدين العقائد  
اي المعتقدات ومسمي علم الكلام العلم بتلك العقائد فمفهوم  
**قوله** وان كان اثما بترك النظر على الاول يفيد ان النظر  
على الاول ليس شرطا لصحة الايمان سم **قوله** وشنع عليه اقوام  
اخذوا التشيع المذكور بان المعبر النظر على طريق العامة  
كما مر قال التفات را في شرح المقاصد ليس اخله في فهم  
يسكن وان السلام من المصنوع والقرى والعماري فانهم  
يتفكرون في خلق السموات والارض بل فيمن نشأ هوق جبل  
واخبره مخبر بوجوب الايمان فامن من غير تفكير هذا حاصل كلامه  
والحاصل ان العموم ليسوا مقلدين بل ناظرون نظرا شاملا  
كما تقدم في كلام المصنف في فلا يلزم تكفيرهم **قوله** بقاير  
حجة احذر به من التقليد لا نبيا فانه مع حجة فيمكن جزما  
بلا خلاف وانما لما ير المعين نفسه التقليد منها وتفسيره  
فيما سبق حيث قال فيما سبق هو اخذ القول من غير معنى  
وليله فمن اخذ لقول الغير بغير حجة ليحترز بما ذكره منا عين  
التقليد لا نبيا عليهم الصلاة والسلام كذا في منع الموانع  
له ولا يخفى ما فيه فتأمل **قوله** مع احتمال شك او وهم  
الاضافة ببيانها اذ الشك احتمالان يتقاوم سببا هما  
والوهم احتمال مجروح قال العلامة **قوله** وان كان التقليد  
لغيره ان يقال ان مسئلة التقليد هو اخذ قول الغير على سبيل  
الجزم به من غير معرفة دليله كما هو المعروف اما اخذه مع احتمال

العراق ليرا  
مفكر  
تأخر

Copy



الثالث اولا لوهم فليس من التقليد خلاف ما يؤمنه كلام المع  
 والث وان اخلاف في التقليد بالمعنى المذكور وهو الاخذ  
 بقول الغير جازما به فاذا ذكره المعنى اجمع غير صحيح **قوله**  
 بل لم يبد ليحجته ايمان من النظر اي على طريق المتكلمين فالنظر  
 عنده شرط صحيح في ايمان يستفي ايمان بانتفائه والحاصل  
 انه اختلف في التقليد على افعال ثلاثة فقول هو كما فر وقيل  
 مؤمن غاص بترك النظر وقيل هو قول الجمهور وهو  
 الصحيح انه مؤمن غير غاص لانه لم يكلف اهل العقد الجازم  
 وقد حصل واما اقامة الدلالة ورد الشبهة فنقض كفاية  
 قد قام به غيره فيسقط عنه **قوله** ولا حاجة لقول بعضهم  
 اي وهو امام الحرمين وهو ناظر لكون الصفات غير بالمعنى  
 اللغوي لان الصفة غير الموصوف وغير امام الحرمين نظر  
 الى الغير اصطلاحيا وهو ما يمكن انفق كما عن الموصوف فقال  
 ليست غير اي ليست منفكة عن الذات ومع فاختلف لفظي **قوله**  
 اي فوجد عن القدم اي بعد القدم وهذا تفسير المتكلمين  
 واما الحكماء فانهم يفسرونه بانهم يتقار الى الغير ويجعلونه قدما  
 اما بالتعليل او الطبع وهو باطل كما نعت **قوله** كايضا مدليل  
 الضمير وقوله لانه وجب بعد ان لم يكن دليل الكبري وفيه  
 مصا وروا اذ يصير المعنى محدث لانه محدث **قوله** الواحد اي  
 في ذاته فلا تركيب فيه وفي خلقه فاشترك له وفي افعاله  
 فلا نظيره **قوله** اذ لو جاز كونه اثنين في هذا برهان التام  
 اي التحالف وفي تقريره له نوع مخالفة لا تحقق **قوله** الذي  
 لا ضد له غيره قيد بذلك لئلا يقال له قوله لا متنازع ارتفاع **قوله**

المفهوم امر  
السير

الخطاب ان صفات  
الله من غير اركانية  
اعبى في

الحشر  
بالحشر  
بالحشر

ما هو من قوله تعالى اني ابناء على المكلفين وروى ماخذ  
 المستفاد لكن قد ورد اطلاقه عليه كما ذكره البيهقي **قوله**  
 واما انها تفسير لللازم القدم وهو البقاء **قوله** لا يحتاج الى  
 محدث اي وذلك ببقاء وجوب الوجود **قوله** واختلفوا هل  
 يمكن علمها في اخره قال الكمال لم يرجح الله ولا المصنفين والصحيح  
 لا قال الكمال البليغي انه لا سبيل للقول في ذلك **قوله** لا تفيد  
 الحقيقة اي العلم بها **قوله** لانه تعالى منزعه عن الحدوث اي  
 لانه واجب الوجود لذاته والواجب هو الذي لا يحتاج الى  
 سبب الى شيء فهو تعالى منزعه عن الحدوث لا يستلزمه الاحتياج  
 وهذه الامور حادثه لانها اقسام العالم الحادث قطعا فتكون  
 حادثه قطعا **قوله** المقوم له اي الذي يتوقف وجوده على  
 وجوده واحترز به عن الجواز وهو محال للمعنى بطريق تبينه  
 للذات لكن كما يقوم **قوله** فقد اضاعطف الخاص على العام  
 المشار اليه ما ذكر من قوله ولا قطر وسلا وان **قوله**  
 اي ولو لغيرهما كالجن والملائكة **قوله** ولو شامما اخرعه  
 اي فهو فاعل تعالى باطلاحيته وطا بالذات كما تقول الفلاسفة  
 فانهم يزعمون ان ذاته تعالى اقتضت وجود العالم فلا يمكن  
 تخلفه عنه تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا **قوله** لم يحدث  
 بائدا اعم في ذاته حادث اي كالتعب والنصب الذي قاله  
 اليهود انه ابتداء الخلق يوم الماحط ثم اشترج يوم السبت  
 وقوله في ذاته متعلق بمحدث **قوله** فقال لما يريد استدلال  
 على قوله ثم احدث العالم من غير احتياج اليه ولو شامما اخرعه  
 وقوله ليس كسلكه شيء استدل على قوله لم يحدث بائدا اعم

علم حقيقة الله  
سبحه  
المعنى



في اذاته حادث وعلى الترتيبات السابقة في قوله ليس نجتم ان  
**قوله** المقدرية المزلت لغت لما يقع وهو توجيه للتسمية بالقدرة  
 وانما فسر القدر بما ذكره ليقل المتن خبره وشبهه والمفاد  
 بالمعنى المصدري هو ايجاد الله الاشياء على قدر مخصوص ولا  
 يضاف الى الشرائع تعالى او باوان كانت الاشياء كلها خيرة  
 وشرا بتقديره تعالى والقدر بالمعنى المصدري قرين  
 القضاء في عبارة المتكلمين فقضا الله عند الاشياء كائنة  
 ثم المواقف وغيره ما هو اذاته المزلية المتعلقة بالاشياء على  
 ما يبي عليه فيما لا يزال وقدره سبحانه وتعالى ايجاد الاشياء  
 على قدر مخصوص من كونها على وفق الارادة **قوله** كائنة منه  
 انما قدره ليكون تعالى انجنيته وسلايتهم خلافا واسما  
 فهو واجب الخذف كما تقدم في محله **قوله** ممكنا كان او مستغنا  
 اذ او بالامكان العام فيشمل الواجب **قوله** وما لم فلا ظاهرا  
 وما لم يعلم انه يكون وليس مراد ابل المراد وما علم انه لا يكون  
 كائنه الش وظاهر عبارة المتن يشمل صورتين احدهما  
 انتفا العلم راسا وهو محال والثانية علم انه لا يكون لانه  
 يصدق عليه عدم علم انه لا يكون وهو المراد من **قوله**  
 بقاؤه الخ اي وجوده واما صفة البقاء فتاتي **قوله**  
 فالارادة تابعة للعلم اي عند المشاعرة واما عند  
 المعزلة فتا بقاء الله لانهم يقولون ان الله يريد ما امر  
 به من غير سوء او وقع ام لا ولا يريد ما من غير سوء او وقع  
 ام لا وتظهر مرة الاخلاق في ايمان اي جعل فعند المشاعرة  
 انه ما موربه وليس مراد او كرهه من غير سوء ومراد وعند

القدر بالمعنى المصدري  
 ايجاد الله تعالى  
 في الاشياء  
 من اذاته المزلية  
 المتعلقة بالاشياء

الارادة تابعة  
 للعلم عند المشاعرة  
 في المعزلة

المعزلة

المعزلة بالعكس حيث الارادة قال ايستأولو ارا اذ  
 ما لا يقع كان فعلا اذ اذاته لكلاهما عن النفوذ فيما  
 تعلقت به وتوسط بعضهم بما يرفع الخلاف فقال ارادة  
 قسمان ارادة امر وتشرع و ارادة قضا وتقدر فالمراد  
 وتسمى الارادة الشرعية تتعلق بالطاعة كمال الفصية  
 لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر  
 والثانية وتسمى الارادة القدري شاملة لجميع الممكنات  
 لقوله تعالى فمن يرد الله ان يبدية واعلم ان بتبعية الارادة  
 للامر عند المعزلة لا تنافي قوله بانحداهما ما صدقا  
 لا مفهوم ما **قوله** وهي ما دل على الذات باعتبار صفة اي  
 والمراد منها تلك الصفة وان حصل تداخل مع قوله وصفها  
 ذات لان مقام الترتيب مقام خطابة **قوله** عند تعلوها به  
 دفع به ما يتوهم من كون مقدور القدرة قد يماثلها  
**قوله** وهو صفة ينكشف بها الشيء عند تعلوها به يتبع في  
 هذا التفسير المولى سعد الدين في شرح العقائد وسوفا  
 قال بعض المحققين غير مناسب من جهة ان انكشاف يوم  
 سبق الخفا وعلم الله تعالى مخره عن ذلك والمناسب في  
 تفسيره ان يقال صفة اذلية تتعلق بالشيء على وجه الحاطة  
 به عليها وهو عليه دون سبق خفا **قوله** تقتضي صحة العلم  
 اي على وجه الشرطية بمعنى انه ينتفي العلم بانتفاها **قوله**  
 من الفعل والترك اي وجود الشيء وعدمه اذها طرفا الشيء  
 الممكن **قوله** وهما صفتان يزيد انكشافيهما اذ المراد ان  
 حقيقة انكشافيهما غير حقيقة انكشاف بالعلم فكما ان

سرع فعله الارادة  
 الترتيبية  
 للخلاف بين  
 الارادة والقدرة  
 المعزلة

تفسير العلم  
 في جملته

الوجود والعدم  
 حرايا



حقائق الثلاثة متغايرة فكذلك انكشافاتها فلا يقال انه  
يلزم تحصيل الحاصل او اجتماع المثل ثم في التعيين  
باسم انكشاف ما في **قوله** ويسميان اي الصفة والنظم المعبر به  
عنها وقوله ايضا اي كاسميان بكلام الله **قوله** اما صفات  
الافعال محضة وقوله صفات وانت **قوله** اي متحدة اي  
اعتبارية في المذهبان سائر الخارج وشارب ذلك الى ان  
ليس المراد بجاذبة معنى الحدوث المتقدم وهو الوجود بعد  
القدم اذ صفات الافعال اعتبارات لا وجود لها في  
الخارج **قوله** لاوقات وجودها اي في اوقات وجودها او  
عندها **قوله** وسامح دور في انصاف الباري بله صفات  
اي لانها امور اعتبارية لا وجود لها في الخارج حتى يلزم  
من انصافه تعالى بها كونه محلا للمحاور **قوله** وازلية  
اسماءه او مبتدأ خبر قوله من حيث رجوعها وهو استيناف  
بما في **قوله** كما تقدم في جملة الاسماء اي الراجعة الى صفات  
الافعال كما اشار اليه الى ذلك بقوله كالعالم والخالق **قوله**  
من حيث رجوعها الى القدرة اي التي هي صفة ازلية وقوله  
لا الفعل اي الذي هو صفة اعتبارية متحدة فيما لم يزل  
**قوله** فان اريد بالخالق او متعادل قوله من شأنه الخلق  
**قوله** في المقصد الاثنى اكم كتاب للقراني في شرح اسماء  
الله الحسن **قوله** وما صح في الكتاب والسنة اي في الجملة  
لان الكتاب لا يقال فيه غير صحيح او يقال صحيح بمعنى وروا  
ثبت **قوله** لتعقد اي وجوبا وقوله ظاهر المعنى اي الواضح  
الذي لا اشكال فيه **قوله** ولتصنع على عيني اي ولتدري

قوله

**قوله** بين اصبعين الخ خبر اول وقوله كقلب واحد خبر ثان  
وهو معنى قول الله الاي والظرف فيه طبركان كالجوار والمرو  
**قوله** ثم اختلف ايمتنا اي بعد الاتفاق على التزيين عن  
ظاهره وقوله اتاويل انظر هل معناه يجوز التأويل او  
هذا الاويل التأويل **قوله** مترهين حال من فاعل نفول  
ونفوس وهذا يعني عنه عنه قبل وقته عن سماع المشكل  
**قوله** بتفصيلها اي تعيين المراد منه وقوله انت  
المراد من قول اعتقادنا وقوله مجازا لانه اعتقادنا  
**قوله** اي اخرج الى مزيد علم اي يكون حاصله عنده  
يزيد التأويل وفيما ذكره اشارة الى ان في قوله اعلم  
مجازا في الحرف اد من قبيل اطلاق اسم المسبب على السبب  
فان الاخوذية الى مزيد العلم سبب يقتضي الى انت  
تصير الاحوج اعلم وفي اسناد اعلم الى التأويل مجازا  
في اسناد ايضا فانه من اسناد ما للمسيح الى المسبب  
ايضا فان الاحوج الى مزيد علم هو من يؤول التأويل  
سبب لذلك وفي كلام الله دفع لما يتوهم من العبارة من  
ان اختلف اعلم من السلف وقد اشترت في العبارة بدل اعلم احكم  
اي اكثر احكاما اي اتقانا والاولي اولى كقوله الكائن  
واما كان اختلف اخرج الى مزيد علم لانهم يحتاجون الى  
تسبع كلام العرب ومعرفة المجازات والمستعارات  
والكنائيات الواقعة في كلامهم فيجعل على واحد منها **قوله**  
من باب التمثيل المذكور في علم البيان وهو تشبيه  
هيشة منزعثة من عدة امور باخرى مثلها قال بعض المحققين



واعلم ان التمثيل في الحديث الاول انما هو في قوله بين  
اصبعين من اصابع الرحمن لا فيه وفيما بعده من تمام الحديث  
اولو قيل ان قلب بني ادم كقلب واحد يضرب كيف يشاء  
لم يكن فيه تمثيل قطعا ولكن ان تقول لا يشترط في التمثيل  
ان يكون التجوز في جميع المفردات بل المعبر انما هو  
الشيء من عدة امور لا كل واحد من الامور **قوله** فلا  
يرد معطيا اي شيئا معطيا له لان السائل لا يريد شيئا  
يعطى له فظهر كونه من باب التمثيل **قوله** وصور الخروف  
عطف على اشكال الكناية **قوله** راجع الى كل من مكتوب  
الاي يعني ان اسناد كل من مقر ومكتوب ومحفوظ الى  
ضمير القرآن حقيقي لان كلامه المقدس والمكتوب  
والمحفوظ يطلق عليه لفظ القرآن اطلاقا حقيقيا لا يطلق  
كذلك على المعنى القائم بذاته تعالى بل العبارات المخصوصة  
الدالة على المعاني المخصوصة او النقوش الدالة على تلك  
العبارات فلما حيث يراود بالقران المعنى القائم به تعالى  
فوصفه بأنه مقر او محفوظ او مكتوب مجاز قطعا ووصف  
المدلول بعنقته الدال لكون المفرد الاعلى المعنى المذكور  
وكذا المحفوظ والمكتوب وهذا هو الذي اشار له في المقاصد  
حيث قال المراد بالذكر العربي المنزل المقر والسموع المكتوب  
هو المعنى القائم الاله ووصف بما هو من صفات الاصوات  
والخروف الدالة عليه مجازا ووصف المدلول بعنقته الدال  
ولم يرد الله ما ذكره صاحب المقاصد بدليل قوله فان  
القران بهذه الحقيقة ليس في المصاحف اخفقول بعض

القران كلام الله

وليس المراد بالقران حيث  
يطلق على المقر والمكتوب  
والمحفوظ المعنى القائم  
بذاته تعالى ع

المحسين

المحسين ما نصه وها صلة ان اسناد كل من مكتوب  
ومحفوظ ومقر الى القرآن بمعنى كلام الله النفسي اسناد  
حقيقي كل منها باعتبار وجوده من الموجودات الاربعة لا انا  
مجازي ه ثم اعتراضه على المعنى والتمس بما نقله عن خواص العقائد  
للكسبي وبكلام شرح المقاصد المتقدم في غير محله فقامت  
**قوله** قدم للاشارة الى ذلك اي الى الرجوع للكل وكذا لو  
اخترنا ان القيد اذا ما خرج الى الكل **قوله** ليس في  
المصاحف وشرائعه الصدور اي لانه معنى قائم بالذات  
لا يمكن انفكاكه عن الذات ويقوم بالغير **قوله** اي موجود  
ازلا وبدا التفسير لقوله غير مخلوق **قوله** وجوده اي في  
الخارج اي بالتحقق في الاعيان ووجوده اي في الذات  
اي بالتميز ووجوده اي بالعبارة اي باللفظ الدال  
عليه ووجوده اي بالكتابة اي بالنقوش الدالة على العبارة  
وقوله في اي الكتابة تدل على العبارة وهي اي العبارة  
تدل على معنى الذي هو ما في الذهن على ما في الخارج  
فالكتابة واللفظ ليس الا وما في الذهن واللفظ باعتبار ما بعد  
مدلولان باعتبار ما قبلهما **قوله** عبادة المكلفين اي  
وكذا غير المكلفين كالاطفال وانما قيد بالمكلفين لاجل  
قوله ونيا قبههم **قوله** فضلا فيه رد على المعتزلة **قوله**  
الا ان يعجز استثناء من قوله ويعاقب **قوله** قال تعالى  
فاما من طغى الآية الذي دلت عليه الآية تربت الثواب  
والعقاب على ما ذكر فيها وليس فيها ما يدل على ان الثواب  
بالفضل وقوله تعالى فاما من طغى اي تجاوز الحد في العصيان

معنى الآية  
انهم جميع بغير الله

Copyrighted by University



وآثر الحياة الدنيا اي عين الاخرة من كل وجه ولذا رتب  
 عليه قوله فان الخليل لم يأتى الماوى اي لا غيرها كما يفيد تعريف  
 طرقي الجملة مع ضمير الفصل وقوله واما من خاف مقام ربه  
 اي احسن ومنه التمس عن الهوى اي عن المعاصي من الكفر  
 بما دونه من الكبار والصغار بان اجنب الجميع او عدا  
 الصفائح على قول الجمهور من انها مكفرة باجتناب الكبار  
 او ارتكاب الجميع او بقصدته ولكن تاب واصلى ومات على ذلك  
 فان الجنة هي الماوى لا غيرها واما اذا مات على المضار  
 على ما دون الشرك فهو تحت المشيئة لاسيما في فلا يحكم  
 بان ما واه الجنة لا غيرها لاحتمال ان يعاقب بادخال النار  
 ثم يدخل الجنة **قوله** ان الله لا يغفر ان يشرك به اخي  
 دليل للاستثنا المذكور بقوله اما ان يغفر غير الشرك  
**قوله** وهذا الاخير اي قوله تعالى ويغفرها دون ذلك  
 لمن يشاء مخفصا لعمومات العقاب اي لان عمومات  
 العقاب تقتضي ان كل فرد من افراد الذنوب معاقب عليه  
 وهذا النص لبعض افراد الذنوب وبني الذنوب  
 المغفورة **قوله** لكن لا يقع منه ذلك قد يشك بان ايلام  
 الاطفال او الدواب امر متشاهد لظهور وقوع الامراض  
 والعاهات بالاطفال والدواب فاما معنى عدم وقوع  
 الايلام الا ان يراد عدم وقوع ايلام في الاخرة لا في  
 الدنيا قاله سمي قلت من المعلوم ان المراد عدم الوقوع  
 في الاخرة لانه لا ينافي فيه لانزاع في ذلك اذ هو متشاهد  
 الوقوع **قوله** لتودن مبني للمفعول واللهم للقسم واصل

الصيغة

الصيغة لتودن تحركت اليها وانفتح ما قبلها فتعليت القام  
 فالسوق كان قد فت الالف الساكنة **قوله** وحتى للذرة من  
 الذرة الذر صغارا للملجدة **قوله** ويستحيل وصفه بالظلم  
 الملجدة بالوصف المتعارف اي يستحيل ان يصفه تعالى بالظلم واما  
 وصفه به فقد وقع من الكفرة والمشركون قال سمي في كلام  
 السعد امكان الظلم في حقته تعالى والظلم يقع التمدد بغيره  
 قلت اطلق في محله التقييد وتحقيق المقام ان الظلم  
 يقال على معنيين الصف فيمكن الغير واضرار نفس بدون  
 حق وبغير المعنى المول مستحيل على الله تعالى وهو الذي  
 عنه المص وبالمعنى الثاني غير مستحيل عليه تعالى لكن  
 اجر الله تعالى بانه لا يقع نقصا واحدا فامنه ونقد الذي  
 عنه السعد **قوله** يراه الموصنون يوم القيامة المتبادر  
 من يومها لقيامته معناه المشهور فكل المراد بالدين التي  
 اختلف في الرواية فيها ما قبلها حتى يشمل البرزخ او  
 ما قبل الموت فيكون حال البرزخ مسكونا عنه حرره ذرا  
 سم قلت الظاهر لاحتمال الاول **قوله** اي لا تراه هذا  
 بناء على ان المراد من المراد انك مطلق الرؤية واما اذا  
 اريد بالادراك الرؤية على وجه الحاطة فلا تخصيص  
 وكذا التحصيل المذكور مبني على ان اللام في البصار  
 للاستعراق واما لو كانت للتبني والمعهود ابصار الكفار  
 فكذلك فحاصله ان التحصيل مبني على عموم البصار  
 وكون المراد بالمراد انك مطلق الرؤية **قوله** ليس وها  
 محاب لعل الترتيب ذكر هذا في الشمس دون القرارة

استقامة وجهه  
 بل كل وجهه  
 ثم معني

محم  
 الرمن له سبحانه  
 لا يفيح

Copyrighted material



ذكرني العدم ما يغني عن هذا أو ذلك قوله ليلة البدر فالت  
 أصنافه الليلة التي البدر تلوح بان نوره مستمر الى اخر ما ولا  
 يكون تلك الا بدون سحاب قال شيخ الاسلام **قوله** يقول  
 الله تبارك وتعالى تريدون شيئا ازيدكم ان هذا لا يشك  
 بما مر من انهم يرونه سبحانه قبل دخول الجنة ايضا **قوله**  
 وتنجنا بالجحيم عطفًا على تدخلنا **قوله** فيكشفنا كجواب لا يخفى  
 ان الحجاب في حق المخلوق سائر في حق الخالق سبحانه عليه  
 تعالى لانه انما يحيط بمحموس **قوله** ثم لها عين المقابلة  
 والحكمة والمكان اشاراة للجواب عن اشكال الفاضل للرؤية  
 بانها تستلزم المقابلة والحكمة وحاصل الجواب مع الاستلزام  
 لانه انما يكون في رؤية المخبرات والحق تعالى منزه عن  
 ذلك **قوله** اما الكفار انهم رقبته يراه المؤمنون **قوله**  
 واختلف هل يجوز ان اي اختلف المجوزون لرؤية تعالى  
 في الآخرة هل يجوز عقلا الرؤية في الدنيا **قوله**  
 في البقعة اخذ من العطف مقتضى المغايرة في قوله  
 وفي المنام ثم ان قوله في المنام قال شيخ الاسلام استطرادي  
 لانها ليست بالعين بل هي نوع مشاهدة بالقلب **قوله**  
 اما الجواز في البقعة اي ومومذمب اهل السنة **قوله**  
 والمنع اي في البقعة وهو مذهب المعتزلة **قوله** وذلك  
 اي ما ذكر من الخيال والمثال على التقديم محال **قوله** والجيز  
 قال لا استحالته لك اي للخيال والمثال اي لان المرئيات  
 فيه حقيقة ليس وان المرئ بل خيال وسؤال له بحسب  
 ما يقع في ذهن الراي لانه نفس المراد لا خيال له تعالى

ولا

والمثال والحاصل ان رؤية المنام مبنية على نوع من  
 التمثيل والتحصيل فيرى فيه ما ليس جسام ولا صورة جسم  
 وترى المعاني على صورة الاجسام كالعلم على صورة اللب  
 كما ورد واما قوله تعالى ليس كمثل ما يرون فلا يدل على ان رؤية  
 تعالى في المنام لان المرئ في المنام ليس مثله له تعالى في  
 الواقع بل في ذهن الراي **قوله** ويدل على عدمه في البقعة  
 وهو قول الجمهور قوله تعالى لا تدركه الابصار والحواس في  
 الدنيا وهذا على حمل المراد وان كان على مطلق الرؤية لا على  
 الاحاطة والافلا دلالة في الآية على منع اصل الرؤية وقد  
 تقدم في هذا انفا **قوله** نعم اختلفت الصحابة في  
 استدراك على قوله ويدل على عدمه **قوله** والصحيح نعم  
 هو قول ابن عباس واي ذر والحنن وغيرهم كالفاء عنهم  
 القاضي عياض وافرعه النور وي ومنه لا يقال لا يتوقف  
 ويجاب عما استدرك به انه من رواية مسلم عن اي ذر بانها  
 ليست صريحة في عدم الرؤية ويتقدير صحتها فاقبول  
 ذكر فيها نافي وفي غيرها مثبت كثيرة والمثبت مقدم على  
 النافي مع ان دليل الرؤية يشعر بجلوسان الرسول صلى الله عليه  
 ولم وهو مقدم على ما لم يشعر به قال شيخ الاسلام **قوله**  
 بالوقوف في الجنة اي في بعض الصور وهو الوقوع له  
 صلى الله عليه ولم **قوله** انى اراه اي كيف اراه **قوله**  
 من كتبه الله المراد بالكتابة العلم بدليل قوله في الازل **قوله**  
 بخلاف المكتوب في غيره كاللوح المحفوظ جرى على المشهور  
 من طرق المحو والكتابة الى اللوح المحفوظ بناء على تفسير

مصنف السجبر  
 وادخل في



ام الكتاب يعلم الله القديم وسين امل الكتاب لانه اضله  
 واما على تفسير ام الكتاب باللوحي المحفوظ بنا على ان ما فيه  
 طبق العلم القديم بمعنى ان ما فيه من المعلومات بعض معلومات  
 العلم القديم لان معلومات العلم القديم لا تنهاى وما  
 في اللوح منناه وسين محفوظا كحفظه عن طريق الحق  
 والاثبات الحية فلا يتاخر حصول التبدل فيه ويجعل الحق  
 والاثبات في الآية على نحو صحتها كحفظه **قوله** فزع ربك  
 اي مضمي امر ربك في شأن عبادته من سعادة وسقاوة  
**قوله** ومن علم الله ان المناسب التفرع بالحق **قوله**  
 وقد غفر اغراض يعسبه التعليل وكذا قوله الذي وقد  
 حبط **قوله** فالسعادة في الموت على الايمان او تفريع  
 على قوله المم ومن علم موته مؤمنا **قوله** ما زال بعين  
 الرضا اي قد بر العين بالرضا اي مشرو را به منه تعالى  
**قوله** لانه لم يثبت عنه حالة كفر او لاحاجة لهذا التعليل  
 على مذهب المشعوي من ان المراد ايمان الموافاة اذ كل من  
 علم الله موته على الايمان لا يكون كافرا حال كفره **قوله**  
 حالة كفر اي كسجور لصنم وحقه **قوله** فلا يرضى لعباده  
 الكفر تقدير للمغايرة المذكورة وقوله ولولا ربك ما فعلوه  
 دليل لقوله مع وقوعه من بعضهم **قوله** وقالت المعزلة  
 الرضا والمحبة نفس المشيئة والارادة قال بذلك قوم من  
 الاشاعرة منهم الشيخ ابواسحاق واجاب هو لا عن قوله تعالى  
 ولا يرضى لعباده الكفر بانه لا يرضاه ديننا وسرعان بل يعاقب  
 عليه ويان المراد بالعبادة من وفق للايمان ولقد ستر فضه

ابن سنان ان يعجز الرضا

محبة الرضا المحبة  
 غير المعصية والارادة

باضافتهم

باضافتهم اليه في قوله عينا يشرب بها عباد الله شيخ الاسلام  
**قوله** اي فلا رازق غيره اخذ الحصر من توفيق الطرفين  
 مع التاكيد بضمير الفاعل **قوله** ما ينتفع به في التقدير  
 وغيره اي كاللباس مثلا وهذا التفسير هو المقول عليه عند  
 الاشاعرة كما قاله الممددي في تفسير بعضهم اياه بانه كل ما يتر  
 به الحيوان من المغذية والمسريرة **قوله** خلافا للمعزلة  
 اي لانهم عرفوه بما ملك والملوك لا يكون الاحلال **قوله**  
 في الجملة انما قال في الجملة لان الرزق عندهم قسمان **قوله**  
 كما مر ما كان يتعب فهو من العبد وما كان يفرح به فهو من  
 الله تعالى **قوله** ليسوا مباشروهم اشياء به اي كالغصب  
 والسرقة **قوله** ويلزم المعزلة ان يرد علينا نظيره وهو  
 ان من ولد ولم ينتفع به ان مات الى اخر ما بيننا  
 بها سيرا كمال الا ان يقال دلت النصوص على ان من انتفع  
 به كان رزقا وكان رازقه الله تعالى فيلزم على قولهم الخالة  
 في الصورة الموردة عليهم بخلاف الموردة علينا لانهم لم ينتفع  
 به من سم **قوله** بيده الهداية اي بيده ذلك لا يبيد غيره  
**قوله** والداعية الى الطاعة اي الرعية لها قال شيخ الاسلام  
 اراد بالداعية الفاسقة عن سلامة المسباب مع انه لا حاجة  
 لذكرها للعلم بها من خلق القدرة المقارنة للفعل ولهذا لم  
 يذكرها المحققون **قوله** وقال امام الحرمين خلق الطاعة  
 اي لا خلق القدرة لان القدرة الحادثة لا تاثير لها والطاعة  
 هيئة موافقة لامر الله شيخ الاسلام **قوله** اخره بوزن درجته  
 اي اخر عمره فقول الله بان تقع منه الطاعة دون المقصية

محبة  
 الرزق والرزق

نفس  
 السكلاية والقلان  
 والتسوية والحق

سنان الشريعة شرع في وملكه الملك والامانة ربي اراد به ان في العلم والارادة  
 من دون ان يملكه الملك والامانة ربي اراد به ان في العلم والارادة  
 حصوله وروى المعصية اي يترك المعصية



أي في آخر عمره ولقنه اللطف بما ذكر نسب المتكلمين والذي  
 ذكر السعد وغيره انه خلق قدرة السطاعة كالوقوف شيخ  
 الاسلام **قوله** والماهيات اوجع لتشميل مفعولها ومركبها  
 والا فلا خلاف في بعض دون بعض **قوله** امكنات خرج  
 به المستحالات كتركيب الباري فليست مخلوقة **قوله**  
 مفعولة أي مخلوقة لله تعالى اوجدها بعد ان لم تكن  
**قوله** أي كل ماهية يجعل افعالها من قال ان الماهيات  
 مفعولة اراد انها محتاجة الى الفاعل في وجودها الخارجي  
 وسأخفى ان المفعولية بمفهوم المعنى من لوازم الماهية  
 الممكنة من طوائفها أيها وجدت كانت متصفة بهذا  
 الاحتياج الى الفاعل في الوجود الخارجي والمفعولية  
 بهذا التفسير من لوازم الوجود في الماهية فترى ان  
 ليست مفعولة اراد انها في حد ذاتها لا يتعلق بها جعل  
 جاعل ولا تأثير مؤثر قال في شرح المواقف فانك اذا لاحظت  
 ماهية السواد ولم تلاحظ معها مفهومها سواها لم يعقل  
 هناك جعل اذ لا مغايرة بين الماهية ونفسها حتى يتصور  
 توسط جعل بينهما فتكون احدهما مفعولة لتلك الأخرى  
 وكذا لا يتصور تأثير الفاعل في الوجود بمعنى الوجود  
 وجودا بل تأثيره في الماهيات باعتبار الوجود بمعنى الوجود  
 جعلها متصفة بالوجود لا بمعنى انه يجعل اتصافها مفعولا  
 محققا في الخارج فان الصباغ اذا صبغ ثوبا لم يجعل الثوب  
 ثوبا ولا الصبغ صبغا بل يجعل الثوب متصفا بالصبغ في  
 الخارج وان لم يجعل اتصافه به موجودا ثابتا في الخارج

الماهيات مفعولة

فليست

فليست الماهيات في انفسها مفعولة ولا وجودا لها ايضا  
 في انفسها مفعولة بل الماهيات في كونها موجودة مفعولة  
 يعني انها بالنظر الى اتصافها بالوجود مفعولة واطال في  
 ذلك واما محله فلا تنافي بين القولين لعدم تواردهما  
 على محل واحد وحيث فلا فرق بين الماهية البسيطة والمركبة  
 اذ المفعولة بمعنى الاحتياج الى الفاعل في الوجود الخارجي  
 ثابتة لهما معا وبمعنى جعل الماهية تلك الماهية متصفة  
 عنها معا نعم ان ارادة الفارق بين المركبات والبسائط  
 ان المركبات بعد اشتراكها مع البسائط في الافتقار الى  
 الوجود الى الموجد متفجرة في ذاتها الى ضم بعضها  
 اجزاها الى بعض بخلاف البسائط كان للفرق وجه وصيه  
 قال في شرح المواقف ومن ذهب الى ان المركبات مفعولة  
 دون البسائط فان اراد بالمفعولية احد المعنيين يعني  
 السابقين فذلك باطل لان المفعولية بمعنى جعل الماهية  
 موجودة ثابتة لهما معا وان اراد كما هو الظاهر من كلامهم  
 ان ماهية المركب في حد ذاتها مع قطع النظر عن وجودها  
 محتاجة الى ضم بعض اجزاها الى بعض وهذا الاحتياج  
 الذي لا يتصور في البسيط فهو المركب يتشارك في  
 في ثبوت المفعولية بحسب الوجود والحاجة الى التأثير  
 وفي ثبوت المفعولية بحسب الماهية ويتميزان بان المركب  
 مفعول في ذاته مع قطع النظر عن وجوده دون البسيط  
 كان هذا صوابا بلا ريب **قوله** مؤيد من منه انما اشار  
 بذلك الى ان المعجزات متعلق بحال محدودة لا بامرسل لان

في  
 في  
 في



باب في  
معجزات الرسل

الحق انه علم  
الله عليه وسلم ان  
الملائكة ارسلت في

تفسير المعجزة

المرسل به الشرايع والامان **قوله** الباهرات من بهره اذ اقلبه  
فقول الله الظاهرات اي الغالبات وليس لها ادبها الواضحات  
كاهو ظاهر **قوله** ومن بلغ اي واندر من بلغ اي من بلغه  
القران **قوله** والعالمين عطف على من بلغ فهو نائب فاعل  
فسر محكي **قوله** لم يرسل الى الملائكة الصيغ انه لم يرسل  
اليهم رسالة تكليف بل رسالة تشريف **قوله** في تفسير  
الاية الثانية اي قوله تعالى ليكون للعالمين نذيرا **قوله**  
فلا يشركه غيره تفريع على قول المتن وخص الى اخره وفي  
قوله على جميع العالمين ايما الى ما نقله الامام في تفسيره من ان  
تفضيله عليه الصلاة والسلام على جميع الخلق مجمع عليه  
واما محمولة الزمخشري في الكشاف في سورة التكوين  
مفضل جبريل عليه فهو غفلة عن الاجماع المذكور او جهل  
منه كما اشار له بعض المحققين **قوله** فيما ذكرنا من الصفات  
الثلاثة **قوله** ثم الملائكة اي خواصهم السماوية والارضية  
وان كان التراجع بيننا وبين المعتزلة انما مونة السماوية  
ثم ان الراجح ان عوام البشر افضل من عوام الملائكة وخواص  
وخواص البشر افضل من خواص الملائكة **قوله** المويديها  
الرسالة اشارة الى وجه التعرض لبيانها **قوله** امر اي شئ  
والامر مع الفعل كفلق الخيل والبحر وانفجار المامن بين  
الاصابع والترك كما لم يسأل عن القوت المعتاد والقول  
كالقران **قوله** خارق للعادة اي مخالف لها **قوله**  
والتحدي الدعوى للرسالة فيه تنبيه على ان كفايا دعوى  
الرسالة تنزيلا لها منزلة التصريح بالتحدي الذي هو طلب

الامان

و  
اخار 8

الامان بالمثل واصل التحدي لغة المبالاة والمعارضة  
ومعناه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يطلب منهم مباراتهم  
ومعارضتهم له شيخ الاسلام **قوله** والخارق من غير  
تحذير الخارق مما ينة اقسام كما يعلم الكراهة ما قاله لانه  
ان قارن التحدي بالمعجزة او سبقه كاستبصار الحجج على النبي صلى  
الله عليه وسلم قبل البعثة فارهاص للنبوة اي تاسيس لها  
من ارهوت الحائط اي استنست وبعضهم اذ حله في  
المعجزة او تاخر عنه بما يخرج به عن المقارنة العرفية فكرامة  
فيما يظهر او ظهر بلا تحذير على يد ولي فكرامة او على يد غيره  
فسي او محرفة او استدراج او سعيبة ككل صاحبه كحبة  
ومن تلذغه وما يشار بها او اهانته كما روي انه قيل  
لمسلمية الكذاب ان هذا كان يضع يده على عين الامعي  
فيبصر فان كنت نبيا فافعل مثله فقال انثوني باعني  
فوجد هناك اعور فوضع يده على عين الاعور فعميت  
الصحيحة وروي انه دعي لاعور ان يقضي عينه القورا  
صحيحة فصارت الصحيحة عورا ومن شرط المعجزة ان  
تكون موافقة للدعوى فلو قال معجزتي ان احي ميتا  
ففعلا خارقا اخر لم يدل على صدقه وان لا يكون ما ادعاه  
واظهره مكذبا له فلو قال معجزتي ان ينطق هذا الضئ  
فنطق بانه كاذب لم يعلم صدقه ولا يشترط لقين المعجزة  
فلو قال انا احي بخارق ولا يقدر غيري على المتيان بمثله  
كفى شيخ الاسلام **قوله** والشعيرة وهي خفة السيد  
مع اخفا وجه الحيلة **قوله** اذا ما معارضة بد له اي بما ذكر



من السحر والشعوذة **قوله** ضرورة اي بما علم ضرورة هـ  
 كالتمجيد والنبوة والبعث وفرض الصلوات الخمس  
 والزكاة والصوم والحج **قوله** اي الاذعان والقبول  
 لتفسير التصديق القلب **قوله** والتكليف بذلك حيث ا  
 خبره قوله بالتكليف بما سببه واجله جواب عما يقال  
 ان التصديق الذي هو احد قسمي العلم من الكيفيات  
 النفسانية دون الافعال الاختيارية فكيف يكلف  
 تحصيله وتقرير الجواب ان تحصيل تلك الكيفية اختيار  
 يكون باختيار مسببة المسباب المذكورة والتكليف بها  
 تكليف بذلك فالتكليف بالامان تكليف باسبابه  
 لا يقال بل هو تكليف به لتفسيه بالاذعان والقبول  
 ونما فعلان لما منع انهما فعلان بل هما كيفيتان للنفس  
 كما ذكره الشهد التفتازاني شيخ الاسلام **قوله**  
 وهل التلغظ شرط او شرط فيه تردد جمهور المحققين  
 على الاول وعليه فالمراد انه شرط لاجل احكام المؤمنين  
 في الدنيا على القادر على التلغظ بالشهادتين من توارث  
 ومناحة وغيرها والزم القائلون بهذا القائلين  
 بالثاني بان من صدق بقلبه فاث قبل الشهادتين وقت التلغظ  
 بالشهادتين يكون كافرا وهو خلاف الاجماع على ما نقله  
 الامام الرازي وغيره ويحاج بان هذا الزام انما يثبت  
 على من اطلق الشرطية دون من قيدها بالقادر وتظهر ضرورة  
 اختلاف فيمن صدق بقلبه ولم يلتفت بالشهادتين مع  
 تمكنه من التلغظ بهما ومع عدم مطالبته به فانه مومن عند

ولا يمان

هل التلغظ شرط او شرط فيه  
 وعلم الاول المحققون

الله

الله على الاول دون الثاني وان كان كافرا عندنا  
 عليهما قاله شيخ الاسلام **قوله** كالتلفظ بالشهادتين  
 فيه اشارة الى ان المراد بالحوارج ما يعم الالقول **قوله**  
 كذا في حديث الصحيحين اشارة الى انه دليل لما ذكر  
 من تعريف ايمان والاسلام والاحسان **قوله** لانها على  
 ترتيب الواقع اي لان الايمان يقع اولاً ثم الاسلام **قوله**  
 وتأخير الاحسان مبتدأ في قوله لانه كمال **قوله** وهو  
 مراقبة الله تعالى في العبادة اي بان يستشعر انه بين يدي  
 الله وتستحضر ان الله تعالى يراه ومن ثمرة ذلك وقوع  
 عبادة على الكمال من الاخلاص وغيره وغلبة الحياء والخوف  
 منه تعالى فحتى في قوله حتى يقع اثر قلبية بمعنى **قوله**  
 لانه كمال بالنسبة اليهما اي فيكون متأخر عنهما لان كمال الشيء  
 متأخر عنه لانه تمامه **قوله** بنا على انهم ان الاعمال هي التي فاذا  
 صدق ولم يعمل خرج عن الايمان بعدم الاعمال ولم يدخل في  
 الكفر لوجود التصديق **قوله** وتردد النووي في ذلك اي  
 فيما قاله القاضى عياض وغيره **قوله** لم يرد نص صحيح بذلك  
 اية بالشفاعة ممن يشاء الله غير النبي صلى الله عليه وسلم **قوله**  
 ويبيح اجازة الصراط ضمير يبي يعود للشفاعة في عدم دخول  
 النار وقوله في اجازة الصراط اي انه يشفع له في كونه  
 يحوره ويلزم منها اي من الاجازة النجاة من النار **قوله**  
 وزعمت المقلد ان المقابلة لقوله تحت المشيئة **قوله** انه يخلد  
 في النار قد يقال انه كيف هذا مع قوله ان واسطة بين  
 المومن والكافر ان يقولوا ان عذابه دون عذاب الكافر

اليعقوبي ايزد بن ابي  
 سميت الشفاعة

Copyrighted by the University



المحض فليتأمل واحسب المعتزلة بقوله تعالى ما للظالمين  
 من عذاب ولا شفيع يطاع وخصه المشايخ بالكلية  
 بين الأدلة **قوله** شفيع أي مقبول الشفاعة **قوله**  
 وله شفاعات أي في خمس كما ذكرنا وزاد بعضهم اثنين  
 الأولى في تخفيف عذاب القبر والثانية في تخفيف العذاب  
 عن بعض الكفار ولا يرد فيهما على الله لأن كلامه بعباد الله  
 في الشفاعة العامة يوم القيمة والأولى من هاتين في  
 البرزخ لا يوم القيامة والثانية خاصة بأي طالب كائنه  
 الأخبار **قوله** ويشارك فيها المنيب والملايكة والمؤمنون  
 استثنى منه القاضي عياض من فيه مشقة ذنوبه من إيمان  
 فقال إن الشفاعة فيه مختصة به صلى الله عليه وسلم **قوله**  
 ولا يموت أحد إلا بأجله أي في أجله والأجل له اطلاقات  
 أحدها الوقت الذي يكون الإنسان فيه حيًا من أول ولادته  
 إلى آخر عمره والثاني وهو المآل الذي نزلنا وما ذكره الله ومن  
 الأدلة على أنه لا يموت أحد إلا بأجله قوله تعالى فإذا أجلهم  
 لا يستأفرون ساعة ولا يستقدمون والعطف بقوله ولا  
 يستقدمون على الجملة السرطانية لا الخبرية إذ التقدم على  
 الأجل بعد مجيئه لا يتصور ومن تبعه على هذا القول المولى  
 شمس الدين **قوله** وزعم كثير من المعتزلة أن أصحاب أخبار  
 منها من أحب أن ييسر له في رزقه وينسى أي يزداد له في  
 أثره فليصل رحمه وخبر أن المقتول يتعلق بقائه يوم  
 القيامة ويقول رب ظلمي وقملي وقطع أهلي وأحببت  
 الأول بان الزيادة مؤولة إما بالكرامة في الأوقات بان

تصرف

تصرف في الطاعات وهو المصحة وأما بانها زيادة بالنسبة  
 إلى الصحف التي تكبرها الملايكة من الرزق والعمل  
 والأجل وغيرها الم بالنسبة إلى عمله تعالى وأما ببقاء ذكره  
 الجميل بعده وكأنه لم يميت جميعا بين الأول والثاني  
 بأنه متكلم في أسناده فيقتدر صحة فهو محمول على مقتول  
 سبق في علم أنه لو لم يقتل لأعطى الأجل إذا أذعن قولنا  
 الميت مقتول بأجله أن قتله بفعل الله لا بفعل القاتل  
 وأنه لو لم يقتل لم يقطع بوقته في ذلك الوقت ولا حياته فيه  
 وأوضح من هذا أن يقال أنه محمول على الأجل الموهوم للمقتول  
 شيخ الإسلام **قوله** والنفوس باقية المراد بالنفوس ههنا  
 الروح كما يؤخذ مما يأتي **قوله** قيل تعني أي أخذنا بطاير  
 قوله تعالى كل من علمها فان **قوله** يفتح العين وسكون الجيم  
 أي تم موعدة وقد تبدل بيما وحكى اللحياني تنسب العين  
 مع الباء والميم فتنبهت لغات شيخ الإسلام **قوله** منه خلقوا  
 في ابتداء وجوده ومنه يركب أي في المعاد **قوله** وفي النفس  
 إشارة إلى أن متعين النفس والروح شيء واحد خلافا لما يقول  
 أنها غير النفس ويقول النفس أماراة بالسوء والروح أماراة  
 بالخير وأن الروح لا تغارقه عند النوم والنفس بخلافه والراجح  
 أنها واحدة وأن صفاتها تتفاوت فتكون أماراة ولواماة  
 ومطمئنة وراضية ومرضية وكاملة **قوله** والخائفون  
 فيها إنما عرَض عليهم بالجنة وأجابوا بأن الله يورثها لولا فيما  
 بينهم أن لم يجز عن الروح فهو بني فلم يجز لأن الله تعالى  
 لم يأن له فركه أجواب إنما هو لتصدق ما في كتبهم مما قالوا

النفوس الموت بوقت  
 البقاء والنفوس الماتية مثل  
 عجب النفس على طلاق

وعنه  
 خيفة الروح

وراهم السلام

Copyrighted material



لا لانه لا يمكن الخوض فيها و بان السؤال عنها كان سؤال  
 تمييز و تخطيط ان الروح مشتركة بين الروحانيين و  
 و ملائكة اخرى يسمونها و صنف من الملائكة و القرآن و عيسى ابن  
 مريم فلو اجاب عن واحد منها لقالوا لم نرد هذا اقتضا منه  
 في الجواب بجملة لا سالوا بجملة **قوله** قال جمهور المتكلمين ان  
 المؤوي في شرح مسلم انه المصحح عند اصحابنا **قوله** وانما هي جوهر  
 هو الفرق بين الجسم و الجوهر ان الجوهر بسيط و الجسم مركب  
**قوله** مجرد اي لا مادة له **قوله** قائم بنفسه صفة كاستغنى  
 فهو نصريح بما علم الزمان من قوله جوهر **قوله** حسب ما يمكن  
 اي حسب ما ينتهي اليه علمه فليس المراد معرفة ذاته تعالى  
 و صفاته عما ياتي عليه في الواقع لان ذلك خارج عن طوق  
 البشر **قوله** المواظبون على الطاعات اي الواجبة والمنزوية  
 حسب ما يمكن **قوله** المجتنبون للمعاصي اي من كبار و صغائر  
**قوله** المعرضون عن الزنا في الذنات و الشهوات اي  
 المسذات و المشتهاة هما مضد ران بمعنى اسم المفعول  
 و قوله المعرضون اي يعلوهم و ان تناو لوها بايديهم **قوله**  
 اي جازة و واقعة اي و لو بختيارهم و طلبهم قال شيخ الاسلام  
**قوله** و لا يشتهون الا نحو ولد و نون و الد و قلب حماد بميم  
 اي كما وقع لصاح و موسى عليهما الصلاة والسلام فان صاحبهما  
 الناقة من صحرة ياذن الله تعالى و موسى انقلب الى عصاة يد  
 حيث ياذن الله تعالى **قوله** قال المص و هذا احق و كانه  
 تبرا من عهده فقد قال الزركشي ليس الامر كما قال بل  
 هذا الذي قاله القسيري مذهب ضعيف و الجمهور على خلافه

تراجم و تراجم

وقد

وقد انكروه عليه حتى و لده ابو النضر في كتابه المرشد  
 و امام الحرمين في الارشاد و النووي في شرح مسلم  
 فقال الكلمات يجوز جوارق العادات على اختلاف  
 انواعها و منعه بعضهم و ادعوا انها تختص بمثل اجابة دعا  
 و هذا غلط من قائله و انكار للحق بل الصواب جريانها  
 بقلب المؤمن و ممن تبع القسيري شيئا حافظا عصره  
 السهاب بن حجر في شرح البخاري فقال و هذا اي ما قاله  
 القسيري اعدل المذايب ام شيخ الاسلام **قوله** و منع  
 اكثر المعتزلة الخوارق اي ظهور الخوارق و قوله من لا ولي  
 متعلق بظهور المقدور **قوله** او موافاة ما هو ايت  
 مصداقها عند الحاجة اليه **قوله** كنكري صفات الله الخ  
 اي منكري زيادتها على الذات و يقولون انه عالم قادر  
 الخ لكن بذاته هي صفات زائدة على الذات و اما المنكرون  
 كونه عالما او كونه مريد امثلا لهم كفار كما قدر في محله **قوله**  
 و بنو من كفرهم اشارة الى ان في المسئلة خلافا و ان اوتهم  
 كلام المصنف شيخ الاسلام **قوله** و تعتقد ان عذاب القبر  
 اي و كذا القيمة للمؤمن الطابع و قوله عذاب القبر جري على  
 الغالب ان عذاب غير القبر كالغريق و الماكول كذلك  
 و ليس ذلك بعيدا و قد رتبته تعالى و مثله ياتي في قول  
 الم الا في المقبور شيخ الاسلام **قوله** و سؤال المالك استثنى  
 منه الشهيد بخبر مسلم انه سئل عن صلى الله عليه وسلم  
 فقال كفى بيارقة السيف شيا هذا شيخ الاسلام و يعنى  
 مستثنيات اخر ذكرها العلما و هي مشهورة **قوله** منكرو تكبير

الذي هو امر و امر من الغلبة  
 بغيره

عذاب القبر

سؤال المالك

Copyrighted by University



الحسن

وقيل ما اسما ملكي المذنب واما المطيع فلما لم يشر بسير  
شيخ الاسلام **قوله** بان يحسبهم الله هذا هو البعد وقوله  
ويجمعهم هو الحشر قاله اشار الى ان مراد المص بقوله والحشر  
ما يعمل البعث **قوله** وتنزل به اقدام اهل النار اري من كفار  
وفسقة **قوله** بان توزن صحفها به او يجمع الاعمال وتوزن  
حقيقة او يوزن الشخص بنفسه والوزن المذكور لاظهار  
الحجة والعدل والافال الله تعالى غنى عن ذلك **قوله** وتولت  
عنه اصحابه هذا جرى على الغالب **قوله** ما كنت تقول في هذا  
الشيء محمد انو يحتمل انه صلى الله عليه ولم يحضر وتكون الاشارة  
اليه حقيقة ويحتمل غير ذلك فائدة ورد في بعض الطروا  
سؤال الملكين بالسرياني والفاظ سوء الما على هذا الضبط  
اثره اخرج كاره ساكن **قوله** يعني قبل يوم الجزاء ومخلوقان  
قبل ادم ايضا ومحل الجنة فوق السما السابعة عند سدرة  
المستقيم والنار في الارض السابعة قال السعد التفتازاني  
واحق الوقف **قوله** ويحيى اي شرعا لا عقلا وقوله على الناس  
اي اهل اهل والعقد وقوله على الناس اي لا على الله لا يقوله  
الامامية وهم طائفة من الشيعة **قوله** لانه خالق الخلق او  
اي انهم عليهم يا ضاحك من العدم الى الوجود فيكون يجب لهم عليه  
شيء بل ان انهم عليهم فيفضلهم وان منفعهم فيعده له ولما قوله  
تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة وقوله تعالى وكان حقنا  
نضرا المؤمنين فليس مما نحن فيه ذاك احسان وتفضل  
لا ايجاب والزام على ان الوجوب في ذلك انما انما من وعده  
بل لان الله لا يخلع الميعاد **قوله** بان يفعل بعباده او

السؤال بالسريانية  
والعجالة

الحسنه والامر

الحسنه والامر

الحسنه والامر

البا

البا للتصوير فاللفظ هو الفعل الذي يعلم الله ان  
العبد يطيع عنده **قوله** بحيث لا ينتمون الى احد الا كما  
اي في كل من الطاعة والمعصية والاضافة في هذا الجا  
بيانية **قوله** لموا الصيغ اي من القولين المذكورين  
والصحيح من عندنا انهما يظهر واحق التوقف لا قال في  
المواقف وصرح به السعد وقال وهو ما اختاره امام  
الحرمين وعلله بانه لم يدل قاطع سمع على تعيين احدهما  
وقوله وقيل لا يعلم احيم اي فيكون المعاد التاليف المولد  
شيخ الاسلام **قوله** ونعتقد ان خير الامة بعد نبينا ابو بكر  
او اختلف في هذا الترتيب هل هو قطري او ظني وما يؤول  
المسار اليه بقوله لا طباق السلف او قال المشعري والثاني  
قال ابو بكر الباقلاني وفضل سائر الانبياء على بكر معلوم  
مما مر من ترتيب الفضل بين نبينا وسائر الانبياء والملائكة  
واما فضله على الامم فظاهر لان هذه الامة خير الامم بنص  
القران وهو خير هذه الامة فهو خير سائر الامم شيخ الاسلام  
**قوله** من كل ما قد فت به لعل الصواب خذ في كل لانها لم  
تخذ في الامرة واحدة **قوله** الايات اي الاشارة الى قوله لهم  
مغفرة ورزق كريم **قوله** فتلك دما او الاشارة الى ما يلزم  
المحاربة من الاما وقوله فتلك دما او هذه العبارة تؤثر  
عن سيدنا عمر بن عبد العزيز **قوله** فلا تلون به السنينا اي  
تقول الحق مع فلان دون فلان **قوله** ان احكام اذا اجتهد اي  
مريد الحكم او **قوله** على هدي من رتبهم اي ما هم عليه دين الله في  
في حقهم وحق تابعيهم **قوله** في بلاد فارس سيرا في اضافة فارس

وه

المعاه الحسنه وار  
الحسن المتوقف بادن  
الحسن يعين اوان  
تغيره اجزا

افضل الامة بعد النبي  
فكرانه عليه وسائر  
ثم حركه

وه

اعتقاد براه مراك  
عبدية رضى الله عنه

الامام حسن  
اي هم الحكمة خزانة

الحسنه والامر  
الحسنه والامر



الى شراذ كما تقول اقلهم **مصر قوله** وهو من ذرية ابي  
 موسي الشعري الصحابي اي بينه وبينه ثمانية رجال  
**قوله** مقوم بصيغة اسم المفعول اي مستقيم الغويج  
 فيه ولذا قال الله فان حال اخو **قوله** والتيري في النفس  
 اي من شوائبها **قوله** اني اتكلم على الناس في اعظم **قوله** عمل  
 خطي اي عن العيوب بمران وفي اي تمام شرعي **قوله** كلام  
 موفق باضافة كلام الى ما بعده **قوله** فردم الى القاض **قوله**  
 القاض اسم اعيل المالك في العلم في بيتهم ثلاثية منه واجتمع  
 لهم من اجاء والمال مله يجمع لاهل بيت غيرهم حتى قبله ان كان  
 لهم موضع واحد نحو خمس ثلثين واما القاض اسم اعيل المذكور  
**قوله** يوما على المبرد فلما راه قام اليه وقبل يده ثم انشد  
 كريم اذا ما الى مقبلا **قوله** حلتنا الحبي وابتنرنا القياما  
 فلا تنكرن فيا من لسه **قوله** فان الكدر تم يحل الكراما  
**قوله** في الجملة اي لان فيما قبله ما يضرب جملة في العقيدة  
 وهو قليل كالمفاضلة بين الخلفا الربعة شيخ الاسلام **قوله**  
 وتنفع معرفته فيها فيه ان يقال انه ح يضرب جملة ومجاوب  
 بان المراد تنفع معرفته باعتبار معرفته اصطلاح القوم  
 الذي يقول امر الى العقيدة **قوله** اي ليس زائدة عليه اي في  
 الخارج بل ليس الا ذات متصفة بالوجود وليس في الخارج  
 افران **قوله** من حيث هو او دفع بهذه الحمائية ما يرد على القول  
 بان الوجود غير الموجود الذي فر منه الشعري حيث جعل الوجود  
 عين الوجود وحاصل ما اورد انه يلزم التسلسل ان قيل قام  
 به باعتبار انه موجود او تنقل الكلام الى هذا الوجود ولم

لاشعرا من اهل السنة  
 خزانة كنز

معرفة الحبيب ربه

في شجرة  
 من الاشجار وشمع  
 عربيه

وجود الله عينه وميل  
 في سير عليه وميل بالانجيل

جرا

جرا ويلزم اجتماع التقيضين ان قيل بقيامه به باعتبار  
 انه مقدم وحاصل الجواب ما اشار اليه الله **قوله** الممكن  
 الوجود قيد به لتحريم محل النزاع والافاق المستحيل الوجود  
 كذلك الا ان المخالف يوافق على ان يكون شيئا وذا  
 وثابتا فليس من محل النزاع **قوله** ليس بشيء اي لان الشيء  
 هو الموجود **قوله** وانما يتحقق اي في الخارج **قوله**  
 حقيقة متفردة اي في الخارج متفكة عن صفة الوجود  
 واجتمع القائل به بانه انما قولنا الشيء اذا اردناه ان نقول  
 له ان يكون وبان المعلوم معلوم متميز وكل متميز ثابت  
 فالعدم ثابت ورد الاول بان اطلاق الشيء على ما ذكر  
 باعتبار ما يؤول اليه والناظر يمنع الكبري اذ لا يلزم من  
 التميز الثبوت والالزم ثبوت المحال لانه متميز عند العقل  
**قوله** في اسم الله اي الجلالة خاصة **قوله** اذ مدلوله الذات  
 من حيث هي حاصله ان المراد من اسم الله المدلول ومن  
 مسماه الذات فالاسم هو المسمى والقائل بانه غير ارباب  
 اللفظ وبالمسمى الذات وانت خير بان الخلاق في ذلك حيث  
 خلاق لفظي شيخ الاسلام **قوله** بخلاف غيره كالعالم او اي  
 فليس هو المسمى عند الشعري بل هو غيره ان كان صفة فعل  
 كالمخالف وهو وساعته ان كان صفة ذات كالعالم **قوله**  
 فمدلول الذات باعتبار الصفة او هذا يدل على ان اسم الله  
 جامد لا دلالة له على ما يدعى الذات وهو القول الرابع  
 كما نفرد **قوله** والاصح ان المروي يقول انا مؤمن ان شاء الله  
 هذا ظاهر على مذنب الشعري فانه يعتبر بان الموافقة وما

المعروف ليس في

الاسم المستعني

شرك الاله  
 لا يدرى



عنه فان اراد بالنظر الى الحاشية فسلم وان اراد  
بالنظر الى الحال فلا حينئذ يقول الله المحيط لما قبله  
أخ لا يظهر على مذهب الشيخ الا شوقي فتأمل **قوله** خوفا  
من سوء الحاشية المحيولة اي وخوفه كدفع تركية النفس  
والترك بذكر الله تعالى بقدرية قوله لا شك في الحال شيخي  
الاسلام **قوله** المحيط باجرتعت لذلك المشار به للموت  
على الكفر وبالرفع نعت للموت شيخي الاسلام **قوله** لا يهايمه  
الشك قد يرد بان ايهامه الشك لا يقتضي منع ذلك وانما  
يقتضي انه خلاف الاول وهو كذلك اذ الاول الجرم كاصح  
به التسديد اما اذا قاله شكاني ايمانه فهو كافر قطعاً ثم  
قال السعد لا خلاف بين الفريقين في المعنى لانه ان اريد  
بالايمان محو حصول المعنى فهو حاصل في الحال وان اريد  
ما يرتب عليه النجاة والتميز فهو في مشيئة الله تعالى ولا  
قطع بحصوله في الحال ممن قطع بالحصول اراد الاول ومن  
علق اراد بالثاني **قوله** استدراج لا يخفى ان الملاذ ليست  
بين نفس الاستدراج بل متعلق الاستدراج الذي هو الملاذ  
ففي اطلاق الاستدراج على الملاذ يجوز والاستدراج  
معناه في الاصل طلب التدرج وهو التنقل في الدرجات  
ثم استعمل في مطلق التنقل واريد به هنا تنقل الكافر فيما  
يتأكد به استحقاقة العذاب حيث تأوى في كفرة مع وصول  
النعم اليه في نعم في صورة نعم فسمها المشوق في نظر الى  
حقيقتها والمعتزلة في نظر الى صورها شيخ الاسلام  
**قوله** وقال اكثر المعتزلة وغيرهم هو النفس التي ينبغي على

ملاذ الكفار استدراج

سائر الله بليغاً

ذلك

ذلك وقد عذ العذاب والنعم فعندهم ان العذاب واقع على  
الروح كذا لم يكن التوصل لعذاب الروح المايلا لم الجسد  
لكنها حالة فيه عذاب الجسد بتعالها **قوله** اي لا واسطتين  
الموجود والمعدوم اي لان الشئ اما ان يكون له تحقق في  
الخارج فهو الموجود او لا فهو المعدوم وذلك مقتضى العقل  
**قوله** ولما اكرم من اي في السائل والمفتقد رجع عنه في  
المدارك لا نقله عنه الميدي وغيره شيخي الاسلام **قوله**  
والاضافات عطف على النسب من عطف الخاص على العام  
**قوله** بالوجود الخارجي واما بمعنى انها ليست عدم شيء  
فهي موجودة **قوله** وهي سبعة اي من جملة المقولات  
ال عشر والثلاثة الباقية هي الجوهر والكم والكيف ومنهم  
من عد هاتسعة باسقاط الجوهر قاله شيخي الاسلام  
والحاصل ان المقولات عشر واحدة منها جوهر والنسبة  
اعراض منها سبعة نسبية وهي التي ذكرها الله واثنان  
ليست النسبيتين ولذا استقطبها **قوله** وهو حصول الجسم  
في المكان اي كون الجسم في المكان لا دخوله فيه والافعل  
حينئذ **قوله** كالقيام اي فيما اذا كان الجسم منتصباً  
فان هيئته تقرب للجسم باعتبار نسبة اجزائه بعضها الى بعض  
كنسبة الرأس الى جهة العلو ونسبة الرجلين الى جهة السفل  
وقوله والانتكاس اي فيما اذا وضع الجسم على الانتكاس  
بان كانت رأسه اسفل ورجلاه اعلى فان هيئته تقرب للجسم  
باعتبار نسبة اجزائه بعضها الى بعض كنسبة الرجلين الى  
العلو والاس الى السفلى **قوله** وينقل بانتقاله بهذا

ص  
الشيء غير الحال

الشيء امر معتبر

Copyrighted by University



والعرض لا يقع بالعرض

والعرض غير بقاء ورفض

العرضان المتكاملان

العرضان المتكاملان

العرضان المتكاملان

العقيد بفارق الملك الاين قوله بالقياس الى نسبة اخرى اي  
من حيث الوجود قوله اختصاص النعت بالمتقوت اي  
لا بمعنى ان احدهما حال والاخر محذوف وسمى هذا الاختصاص  
بالاختصاص الناعت وهو ان يختص نعتي باخر اختصاصا  
يصار به ذلك الشيء نعتا للاخر والاخر متقوت له ومثاله  
ما ذكره الش قوله لا تخلل الحركة في محل رفع فاعل يعرض  
وقوله او تخللها عطف عليه اي يعرض له عدم تخلل الحركة  
او تخللها قوله وان العرض لا يبقى زمانين اي لانه يلزم عليه  
قياس العرض بالعرض لان البقاء عرض وتوزع في ذلك بان هذا  
مبنى على مذهب المشركين من ان البقاء له صفة وجودية  
واما على انه امر اعتباري فلا محذور فتمثل قوله حتى  
يتوهم ان الظاهر انه مفرغ على قوله على التوالي قوله لا الحركة  
والزمان اي والاصوات شيخ الاسلام قوله وقال قديما التكليل  
كذا وقع في المواقف واعتبر بان المشهور وهو الصحيح  
انه قوله قدما فلا سفة قوله وان العرضين المتكاملين  
اي بخلاف الجوهرين المتكاملين فانهما لا يجتمعان في محل واحد  
بلا خلاف قوله كالضدين ما امران وجوديان لا يمكن اجتماعهما  
في محل واحد من جهة واحدة والتعريف الاول اولي لانه حال  
عين الحكم وهو عدم الاجتماع قوله بخلاف الخلافين هما  
موجودان لا يشتركان في الصفات النفسية سواء اجتماعية  
محل واحد ام لا والصفات النفسية هي التي لا يحتاج اليها  
وصف الشيء بها الى تعلق امر زائد عليه كالحقيقة الانسانية  
والوجود للانسان ويقابلها الصفات المعنوية وهي التي

تحتاج

العرض لا يقع بالعرض

تحتاج فيها ذكر الحوادث كالتغير والحركة ويعبر عن الاول بانها التي  
تدل على الذات دون وعني زايير عليها وهي الثابتة بانها التي تدل  
على وعني زايير على الذات فذلك شيخ الاسلام قوله وهو اعلم من  
العرض ان بناء على تفسيرهما السامع واداء على تفسيرهما بانها  
امران وجوديان لا يشتركان في الصفات النفسية ولا يشتركان  
في الصفات العقلية ووجه الجمع ووجه الجمع في قوله لا تخلل الحركة  
نحو ذلك والتمسك بمتبانية شيخ الاسلام قوله وبالله التوفيق  
اي التمسك بمتبانية شيخ الاسلام قوله وبالله التوفيق  
فما عدا ذلك من التمسك بمتبانية شيخ الاسلام قوله وبالله التوفيق  
وهو عبارة عن الوجودية والوجودية هي التي لا يشتركان في الصفات  
ووجه الجمع في الوجودية هو ان الوجودية هي التي لا يشتركان في الصفات  
وكنز التعليل او لونية الوجودية بما ذكره من قوله بان الاولوية بالغير  
لا تنفي الاولوية بالذات اشياء له شيخ الاسلام قوله وبالله التوفيق  
من الخطاب اسم كتاب للمسلمين من غير ان يكون له اسم  
لا يحتاج اليها التي جميع شتى الخلق لا يحتاج اليها من غير ان يكون له اسم  
قوله ولا يبرهن في الممارسة اي على القول الذي وقوله ولا يبرهن  
اي تحقيقا على القول الذي وقوله لا يبرهن في الممارسة  
وقوله اختلاف بقاء الحقيقة خبر عن قوله في المثال قوله فيل  
هو السطح في السطح هو في نفسه هو او هو في نفسه هو في نفسه هو  
غير فلا يفرق له فلا يفرق له فلا يفرق له فلا يفرق له فلا يفرق له  
معمولا على علمه في نفسه هو في نفسه هو في نفسه هو في نفسه هو  
وعفا وبالله التوفيق الامجاد الثلاثة تاجوا بالاعادة الثلاثة قوله







لا ادراكه ولا حلافة بكنهه وانته حقيقته لا تتركه الا بغير علم ولا يحسبونه  
 به علمها لا سراد بالمعرفة لا لا ياتيه بغيره قوله لانها من سائر الواجبات  
 وقوله انه لا يوجب الا لا يشاء بالما مسورة افتشالا ولا لا يتبعها في  
 المنطق عند انه جاز لا يمتنع الا بغير معرفة الامر والثبات في شئ  
 الاسلاك من غير انه مفروقا لا لا يتبع العلم الا بالفسق وما  
 لا يتبع الواجب الالهي وهو واحد **مسألة** اول النظر في معرفة  
 الاوائل والمفروقات التي لا يتبع النظر لا بها وهذا القول الذي  
 عزاه اليه لفظ في عزاء اليه بعضه في قوله والنية الموافقة  
 وغيره ان اللفظ في قابل بله اول الواجبات الفعور والنظر  
 كثر من مورد وادع اعلم في وقول اللفظ في الزمان ارب  
 اول الواجبات المفهومة الفعور الاول وهو المعرفة  
 عن من جعلها غير مفروقة وان ارب اول الواجبات الالهيته **قوله**  
 المشعشع وهو بعلية بعني فاعلمه **مسألة** التي تليها  
 العلوان تلي كل شئ الا العلوان وهذا الاستثناء معبر وهو  
 لا يقع الا بغير في وتكون معني كما هنا اذ المتفكر التي لا تلي  
 الا العلم على حصر **مسألة**

كثير كذا مني الفخر شيخ الاسلام **قوله**

قوله تعالى ويأبى الله ان يتم نوره اي لا يريد ان  
 يتم نوره **قوله** اي برفها اشارة الى ان الباطن للتعدينية  
**قوله** عن سفساف الامور المؤبته التي وكشها وفتحها  
 الذي من الاخلاق المدسومة كاقاله الشئ **قوله** كالكل اظهر  
 الشخص عظم سانه والفضب مؤزان نفسه لارادة الانتقام  
 والحقد ما كما كما باطنه عداوة غيره والحسد تمنية في ال  
 النية عن غيره شئ الانسان **قوله** باصلا له تفسير للتباعد  
 وقوله بهذا ايته لتفسير للتقريب وقوله يصور تبعية  
 وتقريبه اي صدق بذلك وعلمه وقوله فيخاف فيقرب  
 على تصور وقوله فاصنى تقرب على خاف ورجى وقوله  
 فارتكب تقرب فاصنى وقوله فاحبه تقرب على فارتكب  
 واجتنب **قوله** فكان سمعه وبصره او اي تحفظ عليه سمعه  
 وبصره ان قيل ويجوز ان يكون المراد ان الله تعالى تملك  
 هذه الامور لشدة استغاله بها تعالى فنسبت اليه  
 ح بهذا اعني **قوله** يبطش بها بانه ضرب ونضرو البطش  
 السطوة واماخذ بقوة **قوله** هذا ما خوذ من حديث  
 البخاري ان الظاهر ان الماخوذ منه هو الاخير من هذه الامور  
 لا ترتيبها على هذا القدر المخصوص اذ لا دلالة عليه في الحديث  
**قوله** اللهم كلاة الخبي بكسر الكاف الحفظ والوقاية  
 والرعاية كلاة الوليد اي الصغير وهذا الحديث يدل  
 على ان المعنى في الحديث السابق على التبيين كقوله اللهم  
 وقال في تلويح البروق قبل المراد بالوليد في قول القائل  
 سالت الله غاميه وعقوا **قوله** وواقية كواقية الوليد

بسم الله الرحمن الرحيم  
 نصراني اليك والفقيه  
 المحقق والحق

ربك كثر ربا

الكلالة ذكر الكتاب



سندنا موسى عليه السلام اشارة الى قوله تعالى الم نربك  
 فينا وليدا هو فيه بعد **قوله** ويدخل تحت رتبة المارقين  
 الرتبة في المصلح جلد ووعري تربط به الدابة استقرت  
 للطريق الغير الموصلة الى المطلوب **قوله** المنقطعة اخذ  
 الانقطاع من اضافة الرتبة الى المارقين اي الخارجين من  
 الدين **قوله** اي اراد ذلك ان يجرب نفسه لقوله رجع لا اخطره  
 بذلك اذ لا رادة صفة ذات والاطفال صفة فعل **قوله**  
 من غير قصد لها انه ابتداء **قوله** فنستغفر منه اي وجوبا  
 وهذا توطئة لقوله واحتياجا استغفارنا الى **قوله**  
 بضم السين اي نسبة الى شهر وبلدة من بلاد العجمية  
**قوله** مستغفر حال من ضمير اعمل والظاهر انها مستنطرة  
**قوله** فاستغفر الله من هذا الميل اي ان كان عزمي  
 مصمما **قوله** وحديث النفس الذي يحوي في النفس خمس  
 مراتب مرتبة الهاجس وهو ما يلقي في النفس ثم الحاطر  
 وهو ما يجول فيها بعد القائه ثم حديث النفس وهو تردد ما  
 بين فعل الحاطر المذكور وتركه ثم المم اي قصد الفعل  
 ثم العزم على الفعل جازما وهو موأخذ به دون الارادة  
 قبله لقوله صلى الله عليه وسلم كانه الصيحين اذا اتى السلي  
 بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قالوا يا رسول الله  
 القاتل قايال المقتول قال انه كان خريصا على قتل صاحبه  
 وقد نظم بعضهم هذه المراتب المذكورة بقوله  
 مراتب القصد خمس ها جسن ذكروا فحاطر فحديث النفس فاستغفا  
 يليه هم وعزم كلها رفعت سيوى الاخير فبقية الامم قد وقعا

مراتب ما يحوي به النفس

ونظري

ونظريها بعض اصحابنا بقوله ها جسن فحاطر حديث  
 النفس ثم هجس اتم الم بعزم **قوله** بين فعل الحاطر  
 او اراد بالفعل ما يشمل القول فيما اذا كان الحاطر  
 قولا كما اذا كان الحاطر غيبة زيد باللسان ففعله النطق  
 بالغيبة اي لا يقان باللفظ الذي يكرهه **قوله** ما لم يتكلم  
 او يعمل بصيغة المضارع المبدؤ بيا الغائب اي النفس ذو  
 النفس او المبدؤ بيا الغيبة اي النفس والمراد ما لم  
 يتكلم بذلك الحاطر ان كانا مقصيته قولية او يعمل ذلك  
 الحاطر ان كان مقصيته فعلية كان يكون الحاطر قد فاع  
 فيقذف وترى فخر فيسرب والخاص ان ما ترددت النفس  
 بين فعله وتركه من المعاصي فيفهم ما لم تات تلك المعصية  
 قوله او فعلام **قوله** والهم منها بفعله اراد بالفعل  
 ما يشمل القول كاتم اراد ايضا ما لم يتكلم او يعمل فقد  
 حذف من الثاني لدلالة الاول ولو اخر القيد اعني قوله ما لم  
 يتكلم او يعمل عن قوله والهم ليرجع الى كل من حديث النفس  
 والهم كان اولي لان رغبته اليها مع التا اظهر منه مع التوسط  
 وقوله مقفورا ان قد يقال عليه عامضي الفجر مع عدم التسم  
 وهلا عبر بغير المواضة مثله سم **قوله** ما حدثت به نفسي  
 يجوز في انفسها الرفع ايضا على الفاعلية بحدوث وان  
 كان المتبادر النصيب على المفعولية لحدث **قوله** وقضية  
 ذلك انه اذا تكلم او سكوت عن هذه القضية يشعر  
 باعتماده لها وقد يقال المعتمد لانها الخبر من ثم ليست  
 ولم يعملها لم تكبت فاذا اتم وفعل كتبت سيئة واحدة

ص  
ما حدثت به  
النفس



باجتناب الكبير وتوقف السبكي في وجوبها من الصفة  
عينا لتكفيرها باجتناب الكبير وخالفه ابنه المص فقال  
الذي اراه وجوب التوبة لها عينا على الفور نعم ان فرض  
عدم التوبة منها حتى اجتنبت الكبير كقرت وما  
راه يرجع الى ما يرجحه الجمهور فليتنامل ما المواد اجتناب  
الكبار الذي يكفر الصفا رهلا فرق فيه بين ان يكون  
تسابقا على الصفا ثم حتى لو كان مجتنبا فكيف ثم فعل  
الصفا ثم كبرت بمجرد وقوع ما اولا صفا حتى لو لم يكن مجتنبا  
للكبار ثم فعل صفا ثم اجتنب الكبير بان تاي مس  
السابقة واجتنب اللاحقة كبرت تلك الصفا ثم فان  
كاف الامر كذلك فقول المص نعم ان فرض عدم التوبة  
منها الذي يصور بما اذا صدرت الصفا ثم من غير مجتنب  
ثم اجتنب وذكرنا في هامش الكمال كلاما ذكره الزركشي  
عن الاحياء قد يوم ان اجتناب الكبير المكن للصفا  
من الكبير المتعلقة بتلك الصفا موكالزنا بالنسبة  
للنظر والمشي فليحذر المقام جدا هم **قوله** وقيل لا يصح  
من ذنب مع المصار على كبير هو قول المعتزلة بناء على  
اضلهم في التقيح العقلي شيخ الاسلام **قوله** وان تسكنت  
في الخاطر اما ما موربه او هذا هو القسم الثالث من اقسام  
الامر الخاطر **قوله** وكل واقع اي كل ما عرض له الوقوع بعد  
ان لم يكن واقعا او كل فعل واقع فهو يارادة الله تعالى  
وقدرته وهم فلا يدخل الباري جل وعلا وقوله في الوجود  
اي الخارج وقوله ومن جملة او جملة معوضة قصد بها

ربط

ربط هذا بما تقدم وقوله بقدره الله تعالى وادته  
خير عن قوله وكل اي كل واقع في الوجود فهو بقدره  
الله وادته خيرا كان او سيرا وقوله وفعله وتركه عطف  
على الخاطر اي فعله وتركه المأمور بهما امر ايجاب او نذب  
او المنهي عنها مني تحريم او كراهة كل ذلك بقدره الله وادته  
**قوله** هو خالق كسب لعبد اي مكسوبه المختيارية فهو  
مصدر بمعنى اسم المفعول والكسب هو اقتران القدرة  
الحادثة بالمقدور اي تعللها به ويقال ايضا هو صرف  
القدرة الحادثة لفعل المقدور وقد راد الله له قدرة الخفية  
رد على الجبرية وقوله تصلح للكسب الخ رد على القدرة  
**قوله** لا تصلح للضدين اي لا معا ولا على سبيل التبدل  
لما تقدم من ان العرض لا يبقى زمانين ولا شك انهما  
عرض مقارن للفعل **قوله** اما على الفعل الخ هذا  
مقابل لقوله ومن ثم الخ **قوله** وان الجزئية وجودية  
الخ في تفريع كون الجزئية وجودية على كون العبد  
مكتسبا لخالقا نظرا لا يخفى وان اشار الى بناء عليه  
بقوله كما ان الامر كذلك قاله العلامة قدس سره **قوله**  
على القول بان العبد خالق لفعله فيه نظرا فان القول  
بذلك للمعتزلة وجمهورهم على ان الجزئية وجودية صرح  
به السيد نيا شرح المواقف قاله العلامة **قوله** في الزمن معنى  
اي ذاتي وهو الجزئية **قوله** مع اشتراكها في عدم  
التمكن من الفعل اي وان كان الجزئية الاول ذاتيا وفي الثاني  
عرضيا وهو الربط على حسيته مثلا **قوله** وعلى الثاني لا

تعريف الكسب



التركيب له معنيان

اي ليس في الزمن معنى وجودي **قوله** ورجح قوم التوكل  
المرااد بالتوكل هنا ترك الكتاب كما قاله الشافعي اعتماد  
على الله اذ ليس ذلك من محل الخلاف ولذلك كانت  
الاسباب سببا في التوكل بالمعنى الثاني بل هو المطلوب  
قطعا **قوله** واخرون الاسباب اي مباشرة الاسباب  
**قوله** والمراض بالجر عطف لتفسير على الكف **قوله**  
قوله مقبول اشار بذلك الى انه ليس المراد بقتل  
التضعيف بل حكايته عن قائله وهو القطب الجامع تاج  
الدين بن عطا الله في الحكم **قوله** ارادة التحديد مع داعية  
الاسباب شهوة خفية اما كونها شهوة فليقدم وقوف  
المريد مع مراد الله تعالى حيث اراد لنفسه خلافا  
ذلك واما كونها خفية فلا نه لم يقصد بذلك نيل  
حظ عاجل بل قصد التقرب الى الله تعالى ليكون  
على حال اعلى بزعم شيخ الاسلام **قوله** عن  
الذروة اي بضم الذا ال المعجزة وكسرها وفتحها  
وذروة كل شئ اعلاه **قوله** باطراح جانب الله اي  
طرحه وتركه وعبر باطراح مبالغة اي بطرح التجريد  
الموصل الى الله تعالى **قوله** في صورة الاسباب على  
حذف مضاف اي في صورة محبتين الاسباب ولا يامره  
اولا بطرح جانب الله تعالى وانما ياتيه اولاً في صورته  
محبته الاسباب فيشبع الشيطان ويترك جانب الله  
تعالى ومثله يقال فيما بعده **قوله** فيجزيه البارز ائدة  
في المفعول اي فيجزم او يقال ضمن معنى المفضا فعداه

بالا

بالا **قوله** اي وجوده اشارة الى ان كونه مصدور  
كان التامة **قوله** بذلك المعلوم الذي ضمنه هذا  
الكتاب لم يجعل الاشارة في قوله بذلك لما قبله فقط  
من العلم بانه لا يكون الا ما يريد الله سبحانه وتعالى  
بل الى جميع ما تضمنه الكتاب لان الفائدة في ذلك  
ان لم يكن قال بعض المحققين ان القريب لالغة الكلام  
ان يكون ذلك اشارة الى انه لا يكون الا ما يريد كما يظهر  
بالذوق التسليم اي لكونه المناسب للمقام وكثيرا  
ما يرتكب صاحب الكتاب والبعضاوي مثل ذكر رعاية  
للمقام مع احتمال اللفظ العموم قال بعض **قوله** علما  
لا يخفى ان العلم له ثلاث اطلاقات فيطوارة على  
الملكة التي يقتدر بها على ادراك المسائل وهذا هو  
المراود هنا اي تمت مسامله **قوله** من نسبة التمام  
اي لنسبة التمام فمن بمعنى اللام **قوله** معمول  
الجوامع فنه انه جزء علم فلا يعمل **قوله** ولا يخفى ما فيه  
اي ما في المصلح بعلمه لانه لا يمكن ان يكون هناك  
نسبة مبهمة وعلم بيان لها ويمكن ان يكون ثم اي تسويد  
لا يحترق ارباب انهم علماء محررا **قوله** المسمع او شرع  
المص في مدح كتابه باربعة وعشرين سجعة كل ثلاثة  
منها على فاصلة **قوله** من احاسين المحاسين اي احسن  
المحاسين **قوله** وهذا منزع اي ما خور على جهة حل  
المنظوم كما هو مشهور **قوله** وبنته الحاصلة ان المص  
خالف ابا الطيب في امرين لئلا يكتفى في كل منهما ومكي

العلم له ثلاث

مراد انه تبيين لذلك  
لا يدعى به



التاسي في القرآن في الاول والعدول الى الجاز  
الذي هو ان يبلغ من الحقيقة في الثاني كما هو ظاهر  
وان كان يحتمل كلامي الطيب الجاز بمجمل  
اسمعت بمعنى اعلمت **قوله** اي كثيرا لجمع اخذه من جموعا  
لانه محمول عن جامع **قوله** ونما حال اي كل منها حال  
وفي نسخة ونما حالين **قوله** وموضوعا اي مؤلفا  
ومجموعا لا افضل فقول الشاذ افضل ما خوذ من  
قول المصنف لم يقطعوا فضله **قوله** عن ميم الزمان  
اي هم اهلها كما اشار له الشافعي **قوله** من اهل زمانه  
اشارة الى ان المراد بالزمان زمان المصنف **قوله**  
وان نظن ان العطف بالواو احسن لان التبيين عن كل  
من الامرين لا عين الجمع بينهما اما ان يراد التبيين  
عن الواحد الامر الصادق بكل منهما **قوله** فربما ان  
عله لما ذكر قبله وهو ان في كل ذرة ذرة **قوله**  
اقالكونها مقررة ان بيان لسبب ذكر المادلة التي  
شان المتون عند ذكرها ودفع لتوهم ان ذكرها  
تطويل **قوله** اي القوي اي لان هذه المسادة  
لغنى القوة ولذا سمي الظاهر لقوته وقوله كيان  
المدرك مثال لغير ذلك **قوله** الاول اي كونها  
مقررة في مشاهير الكتب على وجه لا يبين **قوله**  
كما في قوله في مبحث الخبر الى عبارة فيما تقدم  
ومدلول الخبر الحكم بالنسبة لاثبوتها والالم يكن شئ  
من الخبر كذا **قوله** والثاني اي القرابة **قوله**

في عدم التاثير في بطلانه في قوله الجمعة صلاة  
مفروضة فلا تحتاج الى اذن الامام كالظاهر  
فراذ مفروضة لان الفرض بالفرض اشبه فليست  
الزيادة حسنا **قوله** والثالث اي قوله او غير ذلك  
**قوله** تحرك له الهمزة اوصوله تحريك فحدث احرك  
التاثير تخفيفا فهو بفتح التاء **قوله** فربما لم يكن القول  
مشهورا عن ذكرناه اي فلو نسبته الى قائله لم  
يذكر انه قوله **قوله** بحيث انا انما متعلق بمحذوف اي  
فعلنا ذلك بحيث انا انما وجرمه لما قام عنده بتقدير  
اختصاره لغرض مبدرو ومبتر لا ينافي جزمه غيره  
بضم ذلك بالنظر للمقصود المصلي قاله شيخ  
الاسلام **قوله** وروى النقصان ان كان المراد  
رواه مع بقا المعنى بتمامه فيرجع الى الاختصار  
والفقير متعسر شيخ الاسلام **قوله** اللهم اني  
راجع لتعسر روم النقصان كما يدل له كلام الشافعي  
ومع كثر اما يستعمل عند القصد الى استثناء امر  
بعيد نادر كما انه يدعوا لله ويناديه استغاثة به  
على ذلك شيخ الاسلام **قوله** خلقا هو بمعنى حقيقة  
عدل اليه نفينا وخرجا عن التكرار صورة **قوله**  
لمبالغتهم في الصدق اي في انفسهم وقوله والصدق  
اي لغيرهم اي لا يبنيا لهم **قوله** غير من ذكر اي  
فالعطف مغاير **قوله** اي وفقا الى اشارته الى  
ان فعل بمعنى الجمع **قوله** لستمع فيها برؤيتهم اشارة الى انه



ليس المراد رفقا في المراتب بل ارتفاع منازل  
النبين والصديقين عن غيرهم بل المراد  
المستمتاع في الجنة برؤيتهم وزيارتهم في  
منازلهم وأن كان مقر هذه الدرجات العلى  
بالنسبة إلى غيرهم كما قال الله **قوله** وذهب  
عندنا يعتقد أنه مفضل أي وإن كان مفضولا  
في الواقع واستشكل بعضهم بأنه يكفي في انتفاء  
الحسرة الرضا بحاله وما هو فيه من النعم وإن  
اعتقد أنه مفضل والمزعم اعتقاد خلاف الواقع  
على أن الذي يدل عليه ظاهر الأحاديث والآثار  
شهود أهل الجنة تفاوت مراتبهم في الحديث  
أن أهل الجنة يترأون الفرف كما تترأون الكوكب  
الذي الناري المرفق وفي بعض الآثار أن بعض  
أهل الجنة يخلق لهم حيل لها الجنة من ياقوت  
يظهر به في الجنة حيث شاءوا فيقول لهم من لهم  
يبلغ درجاتهم بمثل ذلك دوننا فيقولون  
لهم كأنهم وانتم تظفرون وكنا نقوم وانتم  
تنامون أو كما ورد ولا يخفى ما في ذلك من الدلالة  
على اعتقاد المفضل أنه مفضل لكنه راض بما  
هو فيه إذ لا حسرة في الجنة **قوله** وعلى قدر  
فضل الله على من يشاء أشار بذلك إلى أن  
اختلاف المراتب كما يكون بقدر الأعمال يكون  
بمحض فضل الله من غير سابقية عمل لشأن الله

تعالى

تعالى أن يتعجزنا بالمعنى والادعاء وبموقفنا بمنه لصلاح الأعمال  
والعقلاء والسالكين على سبيلهم وعلانا من خلق الأرسال وعلى الأهل  
والعجب والثناء عود وادكره لسلطان المفضل والحلال من يوع  
المسبر إلى يوع المفضل وعود كمال الله وكما يليق بمراتبه والكمال  
والجبرلة به البر والكمال هو بعونه الله الذي منه المبرور إليه  
المشهدي وداخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والوصول  
والرفعة والآية العلى العليم **الله** ربنا علينا عرشه الدنيا  
والخرقة والشرع علينا رحمتك واثم علينا نعمتك يا أكرم الأكرمين  
الله أنا نسلك علمانا معا وعلمنا علمنا متقبلا ورزقا واسعا  
حلالا وعمل صوابا مباركا ونسلك العافية في الدنيا والآخرة  
برحمتك يا أرحم الراحمين اللهم أنا نسلك عيشا قارا وعملنا بارا  
ورزقا حارا وعافية كاملة ونعمة شاملة فإنه لا غنى لنا  
عن جبرك وبركتك يا أرحم الراحمين ثم استغفر الله تعالى العظيم  
بارك بالمعصية العاصية وعزته أهل العباد والعباد والعباد والعباد  
انعبر بالكتابة ما دلل من زلاله وارحمه ولطفه ببارك النعم

هـ

السم على سبيل محض وعلى العود

345